بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القـــرى

كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : يحيى بن عبدالله بن داخل الشهري كلية : الدعوة وأصول الدين قسم : الكتاب والسنة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : الكتاب والسنة

عنوان الأطروحة : ((المشترك اللفظي في مصطلحات علماء الحديث وألفاظ الجرح والتعديل))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه ـ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٥/٨/١٤١٧هـ ـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ،وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم : د. محمد سعيد محمد حسنه	الاسم : د. عبدالله بن علي أحمد الغامدي	الاسم : وصي الله محمد عباس
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : د. عبدالله علي أحمد الغامدي

التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة

المملكـــة العــربيه السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـــرى
كلـــية الدعوة وأصول الـــدين
قسم الكتاب والسنة

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٢٧٣٩

المشترك اللفظي في مصطلحات علماء الحديث وألفاظ الجـــرح والتعـــــديل

بحث مقدم لنيل درجـة الماجستير

إعـــداد الطالب :

يحـي بن عبدا لله بن داخـل الثمـــالي ٨٩٣٠٠٠٠

إشـراف فضيلة الشيخ الدكتور :

محمـــد سعيـــد بن محمد حسن بخــــاري

١٤١٦هـ



« ملخص الرسالة »

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد :

فإن هذه الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير إلى كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القـــرى، والــتي بعنوان " المشترك اللفظي في مصطلحات علماء الحديث وألفاظ الجرح والتعديل " جمعت فيها ما وقفت عليه من الألفاظ التي اشترك المحدثون، وعلماء الجرح والتعديل في إطلاقها، واســـتعمالها، واختلفـــوا في معانيها ومدلولها، وهذه الألفاظ عبارة عن مصطلحات لهؤلاء الأئمة شاعت واشتهرت عند المحدثـــين في الإسناد والمتن، من حيث اسمائه وأوصافه، كقولهم : سمعت، حدثنا، أخبرنا، انبأنا ... المرسل، المنقطع، المعضل، الموقوف، المقطوع ...

وكذلك في الجرح والتعديل والأحكام على الرواة ونقلة الحديث كقولهم : ثقة، حجة، ليـــس بـــه بأس، صدوق ... ضعيف، ليس بذاك، ليس بالقوي ...

وفي المراتب الحكمية من حيث القبول والرد للحديث كقولهم : متفق عليه، صحيح، حســـن ... ضعيف، لا يصح، باطل، لا أصل له ...

وأخيراً الرموز المستعملة عند علماء الحديث مثل : ح ، خ ، ص ، صح ...

وقد جمعت في هذا البحث ثلاثة وثمانين لفظاً بعد تتبع واستفراغ للوسع واجتهاد في ذلك، نســـأل الله العون والتوفيق.

وفي ختام هذا البحث خلصت الى عدد من النتائج والتوصيات ومن أهمـــها :

ضرورة فهم علوم الحديث فهماً متقناً ليدرك المتعلم كيفية التعامل مع اطلاقات الأئمة رحمـــهم الله، ومن ذلك أنه لابد من فهم وادراك مصطلحات علماء الحديث والجـــرح والتعديـــل، إذ أن لبعضـــهم اصطلاحات خاصة واطلاقات معينة إن لم يكن الباحث على علم بها وقع في الخطأ والغلط وتحميل كلام الناقد ما لا يحتمله، كذلك يتعين على الدارسين لمناهج الأئمة التنبيه على هذه الاصطلاحات الخاصة إن وجدت وغير هذه التوصيات يراها الناظر في خاتمة هذا البحث. وصلى الله علي نبينا محمد وعلـــى آلـــه وصحبه أجمعين.

الطالب	المشرف	عميد كلية الدعوة وأصول الدين
١١/١٧	١١/١٧	١١/١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمدَ لله نحمدُه، ونستعينُه ،ونستغفرُه ،ونستهديه، ونعوذُ به من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده ا لله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا ا لله وحده لا شريك له، وأشـهد أن محمـداً عبدُا لله ورسولُه –ﷺوعلى آله و أصحابه، ومن سار على نهجه، واقتفى أثره واستن بسنته إلى يوم الديـن وسـلَّم تسليماً كثيراً– أما بعــد،،

فإن ا لله تبارك وتعالى بعثَ نبيَه محمداً ﷺ داعياً إلى ا لله بإذنه، وسراجاً منيراً، وهادياً، ومبشراً، ونذيراً، فبلَّغ رسالاتِ ربه، بلاغاً مبيناً، واجتهدَ وجاهدَ في سبيلِ ذلك حتى أتاهُ اليقينُ من ربهِ، فجـزاهُ ا للهُ أفضلَ مـاجزى بـه نبياً عن أمته.

ثم سار بعده –على طريقتهِ ومنهاجه– خُلفاؤهُ الراشدون، وصحابتُه المهديون، أقاموا الدين، ونشروا السـنة ودَحروا البدعةَ، وحَرِصُوا غايةَ الحرصِ على ذلك، فكما سمعوا من النبي ﷺ بلَّغوا.

ولقد كان من حرصِ الصحابةِ –رضي ا للهُ عنهم– على حديثِ رسولِ ا للهﷺ وحبهم له أن سنُّوا الرحلـةَ إلى الأمصارِ، لطلبه وتحصيله، حتى إن أحدَهم كان يرحل الرحلة الطويلة لطلب حديث واحد، كمـا في رحلـة جـابر ابن عبدا لله إلىدمشق ورحلة أبي أيوب ﷺ إلى عقبةَ بن عامر بمصر(١) وقد ذهب الصحابـه الكـرام –رضي ا لله عنهم– في الآفاقِ، هادِينَ مبلِّغين، ومعلِّمين مرشدين.

وقد بلغ من اهتمام الخلفاء الراشدين –رضي ا لله عنهم– بالسنَّة والإِسـلام بعامـة أنهم كـانوا يرسـلون إلى البلادِ المفتوحةِ التي دخل أهلُها في الإسلام كبار الصحابةِ، ليعلموهم ويرشدوهم، حتى إننـا نجد الخلفـاء يبذلـون لأهل البلاد المفتوحة من مَواهِبِ الرجال ما يَعزُّ عليهم، فهذا الخليفةُ الراشد الثاني، عمر بن الخطاب يقول لأهـل الكوفة حين أرسل إليهم عبدا لله بن مسعود –رضي ا لله عنه– : وقد آثرتكم بعبدا لله علـى نفسي(٢) . وشـواهد اهتمام الصحابة –رضي ا لله عنهم– بالسنَّة ونشرها، والذب عنها، كثيرة يعسر حصرها.

وعلى هذا الطريق الراشد، والسبيل الواضـح، والمنهـج المسـتقيم، سـار التـابعون المقتـدون بـالمنهج النبـوي، السائرون على مِنْهاَجِ الصحابة –رضي ا لله عنهم– فتعلَّموا من الصحابـة، وجالسـوهم، ورحلـوا في سـبيل جمع الحديث وسماعه، ومن ثم نشروا ماتعلَّموا، وحفظوا، بل ودوَّنوا ما أخذوه وتعلَّمـوه مـن حديـث رسـول ا لله ﷺ وإن كان التدوين بدأ في عهد النبي ﷺ وعهد الصحابة –رضي ا لله عنهم– إلا أن التدوين في عصر التابعين انتشر

(١) – انظر " الرحلة في طلب الحديث" ١٠٩–١٢٦.

(٢) – المعرفة والتاريخ" ٥٤٢/٢.

على نطاقٍ أوسعَ، مما كان في عصرِ الصحابة، وذلك له أسبابه ومبرراته (١) فقد كُتِبَ في هذا العصر من الصحف ما يفوق الحصر(٢) ، ولم يقف التابعون عند هذا الحد بل أُثِرَ عن بعضهم إعْمَالُ النقد، في رواة الآثار، منهم: الشعبي، وابن سيرين، والسعيدان: ابن المسيب وابن جبير، لكنهم قليل بالنسبة لمن بعدهم لقلَّة الضَّعْفِ في مَتْبُوعِيهم إذ أكثرهم صحابة عدول، وغيرُ الصحابة من المتبوعين أكثرهم ثقات، ولا يكاد يوجد فى القرن الأول الذي انقرض فيه الصحابه وكبار التابعين ضعيف، إلا الواحد بعد الواحد.(٣)

وهكذا في سلسلة يطول ذرعها من اهتمامات من جاء بعد التابعين، فقد عَظُم الاهتمام بالسنَّةِ من جهة التدوين والتَّصنيفِ، والنَّقد، وابداءِ العلل، وتعديل العدل، وجرح من يستحق الجرح، وبيان الصحيح والسقيم من الأخبار، سنة الله في حفظ شريعته ودينه، وهكذا في كل قرن وعصر نجد خلقاً هيأهم الله تبارك وتعالى لحفظ السنَّةِ وبَيَانها، والاهتمام بها، والذَّبِّ عنها، إلى عصرنا الحاضر على ضَعْفٍ في الخَلَف بالنسبة لمن سلف، وقد قال أبو عمرو بن العلاء: مانحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخلٍ طوال.(٤)

وإنه من توفيق الله للعبد أن يشرحَ له صَدْره للإيمان، ويرزقه حباً واقتداء بسنة النبي ﷺ . ومن التَّحَدّث بنعمة الله عز وجل أن حَبَّبَ الله تبارك وتعالى إلي سنةَ النبيﷺ بحثاً ودراسة– وكان من قَدَرِ الله أن التحق بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى عام ألفٍ وأربعمائة" وثلاثة عشر، وذلك لمواصلة الدراسة العالية ، وقد يَسَّر الله – وله الحمد والمنة– اجتياز السنة المنهجية، ثم أعان على تسجيل البحث المقدم لنيل "الماجستير" بعنوان "المشترك اللفظي في مصطلح علماء الحديث وألفاظ الجرح والتعديل".

﴿ أسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها، المديمها علينا مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب به من شكره بها، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس، أن يرزقنا فهماً في كتابة، ثم سنة نبيه، وقولاً وعملاً يُؤَدّى به عنَّا حقه، ويُوجِب لنا نافلة مزيده (٥) ﴾.

(١) – انظر تدوين السنة نشأته وتطوره، صـ ٨١.

(٢) – انظر دراسات في الحديث النبوي: ١٤٣/١، تقييد العلم: ٩٩– ومابعدها.

(٣) – انظر المتكلمون في الرجال: ٨٦.

(٤) – انظر : موضح أوهام الجمع والتفريق: ٥/١، وانظر المعرفة والتاريخ: ٢٣٢/٢

(٥) – اقتباس من كلام الإمام الشافعي في الرسالة : ص ١٩ .

شكر وتقدير

بعد حمد الله - تبارك وتعالى - والثناء عليه على توفيقه إياي لإتمام هذا البحث ، وإعانته لي على الصبر على المراجعة والتفتيش في مظان هذا البحث وموارده ، أتقدم بالشكر لصاحب الفضيلة الشيخ الدكتور : محمد سعيد بن محمد حسن بخاري الذي قبل الإشراف على هذا البحث وأعانني بعد الله - تبارك وتعالى - بحسن توجيهاته تجاه الخطة والبحث ، ولقد فتح لي صدره وبيته للسؤال عما أشكل ، ومراجعة ما يكتب ، وإبداء ما يراه مناسباً ، وقد استفدت منه كثيراً في ذلك ، ولا أريد الإكثار من الإطراء لكنني أسأل الله عز وجل أن يثيبه على ما قدم لي أجزل الثواب وأعظمه .

كما أشكر هذه الجامعة على اهتماماتها بالعلم وطلابه والتشجيع على ذلك . وأشكر أيضاً أصحاب الفضيلة الذين وافقوا على مناقشة هذا البحث وإبداء ما يرون من توجيهات وسد للعيب والخلل الذي لا ينفك عنه إلا من عُصم ، أسأل الله لي ولهم التوفيق والسداد في القول والعمل ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

" خطة البحث "

يتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد ، وأربعة ابواب ، وملحق للتراجم ، وخاتمة ، والفهارس العامة .

فأما المقدمة فقد جعلتها فى ثلاثة مباحث :

الأول :الأسباب التى دعتنى إلى اختيار الموضوع . تكلمت فيه عن جملة من الأسباب التى دفعتنى إلى الكتابة فى هذا الموضوع .

الثاني: أهمية هذا البحث وقيمته العلمية. ذكرت فيه ما أمكن من الأدلة ، التى نستطيع بواسطتها الجزم بأهمية مثل هذه الدراسة , وقيمتها عند المشتغلين بالحديث وعلومه.

الثالث: المنهج الذى سلكته فى إعداد هذا البحث . أشرت فيه إلى الطرائق التى اتبعتها فى جمع المادة العلمية لهذا البحث، والكتب التى اطلعت عليها لجمع المادة العلمية ، وكيفية صياغة هذه المادة . وأما التمهيد فكذلك جعلته فى ثلاث مباحث:

الأول: اهتمام العلماء ب " المشترك اللفظى" بينت فيه ما يدل على اهتمام العلماء المتقدمين والمتأخرين بهذا النوع من التأليف ،وذلك بذكر عدد من أنواع التأليف،التى تخدم المشترك اللفظى وتظهره وتبرزه، وما ألف من كل نوع من تآليف.

الثاني:التعريف "بالمشترك اللفظى " فقد ذكرت أصل المادة عندعلماء العربية ، ثم ذكرت تعاريف اصطلاحية لبعض علماء اللغة والأصول.

الثالث: التأصيل لشمسية هذا البحث من كلام المحدثين، وذلك بجمع ما تفرق من كلمات لعدد من علماء الحديث وأصوله تفصح بأن لهذه التسمية أصلاً عندهم.

وأما الفصول الأربعة فهى :

" الباب الأول"

المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسند والمتن .

مهدت لهذا الباب بتعريف السند والمتن ثم ذكرت فيه ثلاثة فصول .

الفصل الأول: المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسند . وجعلته فى مبحثين: أولهما :"المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الاتصال" . وذكرت فيه الالفاظ الآتية: السند ، الاسناد، المسند، سمعت ، حدثنا ، أخبرنا ،أنبأنا ، عن ، قال ، روى . وقد تجوزت فى ذكر الالفاظ الثلاثة الأولى هنا لأن المناسبة تقتضى ذلك .والثانى "المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الانقطاع " .وذكرت فيه الألفاظ الآتية:المرسل ، المنقطع ، المعضل ، جوده فلان.

الفصل الثانى:" المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى الألفاظ المشتركة بين السند والمتن" وقد جعلته فى ثلاثة مباحث:أولها" المشترك فى الألفاظ المتعلقة بتفرد راوى الحديث" وذكرت فيه لفظًا واحدًا هو:الغريب .

والثانى:"المشترك فى الألفاظ المتعلقة بتعدد رواة الحديث مع اتفاقهم" وذكرت فيه الألفاظ الآتية:المشهور ، المستفيض ، المتابعة ، الشاهد .والثالث :"المشترك اللفظى فى الألفاظ المتعلقة باختلاف رواة الحديث " وذكرت فيه :الشاذ ، المنكر ، المعلل .

الباب الثانى

"المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى ألفاظ الجرح والتعديل" : ومهدت لهذا الباب بكلمة موجزة عن الجرح والتعديل : أهميته ، نشأة النقد ، ما قد يكون هناك من مناهج خاصة للمتكلمين فى الرجال ، كثرة ألفاظ الجرح والتعديل .ثم جعلت هذا الباب في

أحدهما "المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى ألفاظ التعديل" وذكرت فيه الألفاظ الآتية: ثقة حجة، ثقة صدوق ، صحيح الحديث ، ليس به بأس ، عدل ، شيخ ، صالح ، مقارب الحديث ، حسن الحديث ، أرجو أن لا بأس به ، مقبول ،صدوق .

والثانى:" المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى ألفاظ التجريح" وذكرت فيه الألفاظ الآتية: ضعيف ، ليس بذاك ، ليس بالقوى ، غيره أوثق منه ، مجهول ، مجهول الحال ، لا أعرفه ، لين ، تكلموا فيه ، سكتوا عنه ، فيه نظر ، منكر الحديث ، طويل اللحية ، ليس بشئ ، يسرق الحديث ، تركه فلان ، متروك ، ليس بثقه ، كذاب ، التشيع ، الإرجاء ، شيطان .

" الباب الثالث "

"المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى ألفاظ المراتب الحكمية " : مهدت لهذا الباب بإيجاز عن الغاية من دراسة الإسناد ، وهى الوصول إلى معرفة درجة الحديث قبولاً وردًا ، ثم ذكرت تحته فصلين:

أحدهما "المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى ألفاظ الحديث المقبول " وذكرت فيه الألفاظ الآتية: متفق عليه ، صحيح ، أصح شئ فى الباب ، صحيح الإسناد ، حسن ، جيد .

الثانى:" المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى ألفاظ الحديث المردود " وذكرت فيه الألفاظ الآتية: الضعيف ،لايصح ، باطل ،لاأصل له ، موضوع .

"الباب الرابع"

"المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى بعض الألفاظ والمصطلحات" : مهدت لهذا الباب بذكر السبب الذى جعلنى أفرد هذه الألفاظ المتناثرة فى باب مستقل عن الأبواب الثلاثة السابقة ، وذكرت الألفاظ الآتية : الحديث ، الأثر ، السنة ، التخريج ، مولى ، ح ، خ ، ص ، صح ، ط ، ع ، ق ، ك .

وأما تراجم الأعلام فقد جعلت لها ملحقًا فى آخر البحث بينت هناك الداعى إلى هذا التصنيع , وطريقتى فى ترجمة العلم وسبب ذلك ، وقد بلغ عدد الأعلام ألفًا إلا ستين علمًا (٩٤٠) ، ترجمت لسبعمائة واثنين وستين علمًا(٧٦٢).وأما مائة وستون علمًا (١٦٠) فمشهورون ، إما صحابة وإما من مشاهير العلماء والمصنفين ، أرى عدم الفائدة فى ترجمتهم ، وأما ثمانية عشر علمًا (١٨) فلم أعثر لهم على ترجمة فيما بين يدى من كتب التراجم ، وا لله أعلم

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث .وأما الفهارس العامة ، فقد فهرست للآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، والكتب الواردة فى البحث ، والأشعار ، والبقاع ، والأمكنة ، والفرق ، والطوائف ، وأما فهارس الأعلام فقد فهرست لهم فى ملحق التراجم ثم جعلت فهرسًا لجميع محتويات هذا البحث . وا لله الموفق ..

المقدمة

وفيها ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الأسباب التي دعتني الى اختيار هذا الموضوع .

المبحث الثاني : أهمية هذا البحث وقيمته العلمية .

المبحث الثالث : المنهج الذي سلكته في إعداد هذا البحث .

المبحث الأول

" الأسباب التي دعتني إلي اختيار هذا الموضوع"

لما كان المطلوب ممَّن يريد الحصول على الدرجة العلمية العالمية (ماجستير) أن يكتب رسالة علمية في مجال تخصصه فقد رأيت أن أكتب في موضوع يتعلق بعلوم الحديث ومصطلحه ، وذلك للأسباب الآتية :ـ

أولاً : الأهمية البالغة لعلوم الحديث ومصطلحه لمن أراد دراسة علم الحديث دراسةً متخصصةً متأنيةً ، حيث إنه قد حُبِّب إلى نفسي علم الحديث ، وأصبح الشوق يحدوني إلى جمع ما ألَّفه المتقدمون والمتأخرون في هذا العلم الجليل ، وما يتعلق به،وما ذلك الاهتمام مني إلا من أهميته البالغة،ولذلك كَثُرت فيه التآليف،وكَثُر المصنِّفون والباحثون فيه ، وذلك شاهد على ما قلت .

ثانياً : قد وقفت على كلماتِ عددٍ من أهل العلم المعنيّين بالحديث وعلومه وخاصة المتأخرين الذين اهتموا بنقد الألفاظ ، ودراسة المصطلحات ، وتوجيهها وشرح معانيها في كتب التراجم،والرجال ،وشروح الحديث ، كلهم يدعو إلى فهم مصطلحات علماء الحديث ، وإدراك مقاصدهم من ألفاظهم الكثيرة المتنوعة ، سواء في الاصطلاحات والألفاظ العامة ، أو ألفاظ التعديل والتجريح على وجه الخصوص ، فشجعتني هذه الدعوة منهم ـ رحمهم الله تعالى ـ على أن أُمضي هذه المدة في الوقوف على ما أمكن من تلك الألفاظ والمصطلحات ، عسى الله أن ينفعني بها عاجلاً و آجلاً .

ثالثاً : ومن تلك الأسباب أيضاً أن مادة هذا البحث مَنْثُورة في كتب علوم الحديث ومصطلحه،مبثوتة في كتب الرجال والتراجم والسير والعلل،فأحببت المساهمة ـ بجمع تلك الألفاظ في مكان واحد،على مَسَاقٍ واحدٍ ليسهل عَلَيَّ وعلى غيري الوقوف عليها حين طلبها .

وليس هذا النوع من التأليف غريب فقد ذكر العلماء أن((من ضروب التأليف أن يعمد باحث إلى مادة علمية مفرقة فيقوم بجمعها والتأليف بينها ، أو علم منثور فيقوم بترتيبه وإخراجه في أحسن حلة))(١)

تلك هي مجمل دواعي الاختيار ، ومع هذا فإني لا أدعي الإحاطة والاستقراء لجميع الألفاظ المشتركة ، فهذا أمر صعب المنال،ويحتاج إلى زمن طويل لجمع جميع الألفاظ ــ خاصة ألفاظ الجرح والتعديل ــ ومعرفة مناهج

---

(١) ذكر هذا ابن حزم ومنه أخذها أبو حيان وغيره ونقلها ابن سيد الناس فى أول شرحه للترمذي. إضاءة الراموس : ٢٨٨/٢

المحدثين لكل لفظة من تلك الألفاظ ، ولكن كما قيل : ما لا يدرك كله لا يترك جُلّه ، وبا لله التوفيق ومنه نستمد العون والتسديد .

وختاماً فإنني أقول : وما كان في هذا البحث من صواب فذلك عائد إلى توفيق ا لله سبحانه وتعالى وإعانته لي ، ثم إلى أولئك العلماء النُّجَبَاَء الذين أفنوا أعمارهم وقَضَوا أوقاتهم في خدمة هذا العلم تأليفاً ، وشرحاً وإيضاحاً ، وتقعيداً ، واستدراكاً ، وتنبيهاً ، جزاهم ا لله عن هذا العلم خيرَ الجزاءِ وأوفَره ، وما كان في هذا البحث من الخطأ فمن ضَعفِي وعجزي وتقصيري وقلة علمي وإدراكي،وإلى ا لله المشتكي وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا با لله العلي العظيم .

المبحث الثاني

أهمية البحث وقيمته العلمية :

لقد حرص المسلمون من لدن عصر النبوة على حفظ السنة في صدورهم و صحائفهم ، ونشرها بينهم وروايتها عند الحكم على نوازلهم والتحاكم إليها .

وكان الرواة الأول لسنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ صحابة عدول ضابطون متقنون يتحرَّون الدقة والإتقان في رواية حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، ثم جاء من بعدهم التابعون واجتهدوا في نقل السنَّة كما سمعوها وتعلموها .

ومع هذا نجد عدداً من الصحابة والتابعين نقدوا الأخبار ، وتثبتوا في أحوال الرواة ، كلُّ ذلك حفاظاً على السنَّة ، وبقائها صافية من كل شائبة .

وهكذا بقيت السنة صافية نقية حتى وقعت الفتنة ، وظهرت الفرقة السياسية ، وانتشرت النِّحَل والعصبية ، وزاحمت الثقافاتُ الأعجمية المعارف الشرعية ، وظهر من تعمد الكذب ترويجاً لبدعته ، وانتصاراً لمذهبه ونحلته ، فانبرى ـ كما يقول المزي رحمه الله ـ (حفاظٌ عارفون وجهابذة عالمون وصيارفة ناقدون ينفون عن السنة تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين فتنوعوا في تصنيفها وتفننوا في تدوينها على انحاء كثيرة ، وضروب عديدة حرصاً على حفظها وخوفاً من إضاعتها)[1] .

كل ذلك بأمانة نادرة ، وإتقان منقطع النظير ، وحمّلوها الأبناء والأحفاد ، كما حملوها هم بأمانة وإتقان ، وهكذا كان المسلمون معنيين بدينهم ، وبسنة رسولهم ـ صلى الله عليه وسلم ـ (نضر الله وجوههم) حتى شادوا منها هذه الأسفار العظام ، فقد عُنوا بنقل الصحيح والضعيف من ذلك ، بل ونقل الموضوع والمكذوب ، الأول نقلوه للعمل به والاحتجاج ، والثاني للتحذير منه ، والحذار من الوقوع فيه ، وقد قسموا هذا كله اقساماً مرتبة ، ونظموه تنظيماً تُعجزُ جودتُه الوصفَ والإطراء والمديح ، حتى أُصبح من السهل اليسير على كل أحد أن يعلم صحيح السنة من ضعيفها من مكذوبها بأيسر حيلة وأقرب وسيلة .

(١) ـ تهذيب الكمال : ١/ ١٤٧

وقد بالغ علماء الحديث وفرسان الرواية في تفصيل ذلك ، وتميز أنواعه وأقسامه،فوضعوا للصحيح مصنفات خاصة،ووضعوا للموضوع كذلك مؤلفات خاصة،وقد صِيغَت هذه الكتب وغيرها بأيد ماهرة وعقول صحيحة بارعة منظمة .

وإن من التآليف في هذا الباب ما أُلِّف في علوم الحديث ومصطلحه،فأُلِّفت في أحوال الإسناد في الرجال : كتب التأريخ،والطبقات ، والثقات،والوَفَيات ، ومعرفة الوحدان ، ورواية الأكابر عن الأصاغر ، وأصناف المدلسين،والكذابين ، وفي أحوال الخبر : كتب العلل.وتكلم العلماء على ألفاظ مراتب القبول والرد،وتفسير ألفاظ الجرح والتعديل،وتعددت أنواع علم أصول الحديث،حتى إنه نقل عن ابن الملقن أن أنواعه تزيد على المائتين .(١)

فلما كانت المائة الرابعة وفيها نضجت العلوم ، واستقر الاصطلاح ، ألَّف الرامهرمزي كتابه ((المحدث الفاصل)) فجمع في ذلك العلم كثيراً من أنواعه ، ثم جاء بعده الحاكم فألف كتابه ((معرفة علوم الحديث)) ثم جاء بعده أبونعيم الأصفهاني ثم الخطيب البغدادي ، ثم القاضي عياض ، ثم الميَّانِجي ، وبعد كل هؤلاء وغيرهم جاء أبو عمرو بن الصلاح فصنف كتابه المشهور،وعليه عكف من بعده بالدرس ، والاختصار والشرح ، والنظم والمعارضة ، والانتصار ، وأصبح العمدة لمن جاء بعده .

وإذا كان لكل علم من العلوم الإسلامية اصطلاحات وألفاظ مخصوصة(٢)، فإن لعلماء الحديث المتقدمين منهم والمتأخرين ، ألفاظاً واصطلاحات تعارفوا عليها فيما بينهم أصبحت بعد نُشُوء هذا العلم وارتقائه بمثابة قواعد وأصول ومداخل لمن أراد دراسة علم الحديث،والدخول إليه من أبوابه،والفهم عن أهله مرادهم .

وإذا كان هناك اتفاق بين العلماء، في أهمية معرفة الاصطلاحات في سائر العلوم والفنون فإن أهمية هذا البحث وقيمته العلمية تظهر فما يلي :

أولاً : كون هذا البحث أوقف على اصطلاحات عدد من علماء الحديث، وأئمة الجرح والتعديل ، في الألفاظ الدائرة بينهم،وذلك له أهميته البالغة كما لا يخفى على المشتغلين بهذا الفن . ومن باب التدليل على ذلك فسأذكر هنا ما يدل على أن من خَفِيَ عليه اصطلاح المحدث أو العالم فلابد أن يقع في الخطأ والغلط وتحميل الكلام مالا يحتمل فأقول :

---

(١) تدريب الراوي : ٥/١

(٢) انظر فقه النوازل : ١٢٧/١

١- إن من أسباب اختلاف النُّقاد في الحكم على الراوي ، الاختلاف في الاصطلاح ، فإذا جاء المتأخر ولم يتنبَّه لاصطلاح المتقدم،وحَمَّلَ عبارة ذلك الناقد المتقدم على ما شاع في اصطلاح علماء ذلك الفن،وقع في الخطأ والغلط، ونَسَب قولاً لمن لم يقل به، بسبب الجهل بالاصطلاح الخاص لذلك الناقد.

والأمثلة على هذا كثيرة ومنها:أن الإمام أحمد قد يُطلق على الراوي: "منكر الحديث" ويقصد بذلك تفرُّد هذا الراوي، وإن كان ذلك الراوي ثقة، فإذا جاء من يبحث عن أحوال الرواة ووقف على قول أحمد هذا، ظن أن الإمام أحمد قد جرح الراوي بهذا اللفظة، على ما هو مشهور من معناها عندهم، والواقع غير ذلك، ولذلك نجد الحافظ ابن حجر في مقدّمة الفتح في مبحث الدفاع عمّن تُكلِّم فيهم من رجال البخاري يُنَبِّه إلى هذا،ومن ذلك قوله في "يزيد بن عبدالله بن خُصَيفة":... ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: " منكر الحديث"،قلت -أي الحافظ- هذه اللفظة يُطلقها أحمد على من يُغرِبُ على أقرانه بالحديث، عُرِفَ ذلك بالاستقراء من حاله.(١)

فإذارأى هذه اللفظة "منكر الحديث" عن الإمام أحمد في يزيد بن خُصيفَة من لايُحسن فَهْم مقاصد هذا الإمام من إطلاق هذه اللفظة، فلابد أن يجرح ابن خُصيفَة مستدلاً بقول أحمد. ولهذا نظائر كثيرة تراها في المطولات من كتب الرجال،وقد اعتنى بهذا-أيما عناية-الحافظان الجليلان: الذهبي وابن حجر، ومن أمعَن النَّظَر في مؤلفاتهما حصَّل خيراً كثيراً وأصبح لديه مَلَكة قوية راسخة، في كيفيَّة التعامل مع أقوال النُّقاد في الرجال.

٢- إن خَفَاء الاصطلاح يُوقع في الوَهم والغلط،ويَنشأُ عن ذلك تغليط المصيب ، وتَوهيم المتيقِّن ، وكم يقع للعلماء من هذا ـ فضلا عن غيرهم ، ممن لم يبلغ مبلَغهم ـ والعصمة للأنبياء. فهذا الإمام الكبير ابن عدي -رحمه الله- يذكر صحابياً في كتابه "الكامل في الضعفاء" بسبب وُقوفه على عبارةٍ للإمام البخاري في ذلك الرجل، يظن أن البخاري يَجْرَحه بها، يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في بيان ذلك في ترجمة "عُتبة بن عُويم بن ساعدة الأنصاري":

قال البخاري: عُتبة بن عُويم لم يصح حديثه، وكذا قال أبو حاتم، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، قلت: ما أراد البخاري بقوله: لم يصح حديثه إلا الاضطراب الواقع في الإسناد، فظن ابن عدي أنه ضعّفه، فذكره في "الكامل" وقال لا بأس به، ومادرى أنه صحابي(٢)

---

(١) - هدي الساري: صـ ٤٧٦.

(٢) - تهذيب التهذيب: ٧/ ٩٢، الإصابة: ٤٥٥/٢، والجرح والتعديل: ٣٧٢/٦، وانظر الكامل: ٣٥٧/٥.

ويقول ابن دقيق العيد: ولقد قرأت جزءاً على بعض الشيوخ، فكان كاتبه يعمل على الكاف علامة شَبيهَة باخاء، التي تُكتب على الكلمات دَلالةً على أنها نسخة أخرى، وكان الكلام يُساعد على إسقاط الكلمة وإثباتها في مواضع، فقرأت ذلك على أنها نسخة، وبعد فَرَاغ الجزء تبين لي اصطلاحه فاحتجت إلى إعادة قراءة الجزء.(١)

ومن ذلك أيضاً أن من اصطلاح الإمام البخاري في التأريخ أنه إذا عَرَف اسم الرجل على وجهين، يقتضي الترتيب وضعه بحسب أحدهما في موضع، وبحسب الآخر في آخر، ترجمه في الموضعين فمن ذلك شيخه محمد بن إسحاق الكرماني،يُعرف أيضاً بمحمد بن أبي يعقوب، ذكره في موضعين من المحمَّدين، فقال في الموضع الأول: محمد بن إسحاق هو ابن أبي يعقوب الكرماني، مات سنة أربع وأربعين ومائتين(٢) ، وقال في موطن آخر: محمد ابن أبي يعقوب أبو عبدا لله الكرماني(٣) قال الخطيب: والوهم في هذا أظهر من أن يُذكر ما يُستند إليه أو يُحتاج إلى أمر يُستشهد به عليه.(٤)

ومن ذلك عبدا لله بن أبي صالح ذكوان، يقال لعبد ا لله "عبَّاد" فذكره البخاري في باب عبدا لله(٥) وفي باب عبَّاد(٦) وكلامه في الموضعين، وفي ترجمة صالح بن أبي صالح ذكوان صريح في أنه لم يلتبس عليه.

ومن ذلك مسلم بن أبي مسلم، يقال له "الخياط" فذكره في مسلم بن أبي مسلم(٧) وفي مسلم الخياط(٨) وسياقه صريح في أنه لم يلتبس عليه.

فهذا هو اصطلاح البخاري. وصاحب"التهذيب»يذكر الرجل في موضع مفصلاً، ثم يذكره في الموضع الآخر مختصراً جداً، ويُحيلُ على ذاك. وصنيع البخاري إن لم يكن أحسن من هذا فعلى كل حال ليس بوهم. ولكن الخطيب يعد هذه أوهاماً.(٩) أفاد هذا العلامه المعلمي(١٠) -رحمه ا لله تعالى- ولذلك نجد الحافظ ابن حجر -رحمه ا لله تعالى- لما ذكراصطلاح ابن حبان في "كتاب الثقات" وأنه يذكر في كتابه هذا كل من ارتفعت جهالة عينه عند ابن حبان، وليس فيه جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر. قال

---

(١) - الاقتراح:٤٢، وقال: وينبغي أن لا يصطلح الإنسان مع نفسه اصطلاحاً لا يعرفه غيره يخرج به عن عادة الناس.

(٢) - التاريخ الكبير: ٤١/١.

(٣) - التاريخ الكبير: ٢٦٧/١.

(٤) - موضح أوهام الجمع والتفريق: ١١/١.

(٥) - التاريخ الكبير: ٨٣/٣.

(٦) - التاريخ الكبير: ٣٨/٦.

(٧) - التاريخ الكبير: ٢٧٢/٧.

(٨) - التاريخ الكبير ٢٦٠/٧.

(٩) - انظر موضح أوهام الجمع والتفريق: ١٣٤/١،١٧٣.

(١٠) - انظر مقدمة الموضح: ١٢/١-١٣.

-رحمه الله-: ولأجل ذلك ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف اصطلاحه. ولا اعتراض عليه فإنه لايُشاحّ في ذلك.(١)

هذا في الاصطلاحات التي ينهجها الأئمة فيما يكتبون ويؤلفون. ومن جَهِلَ معرفة شيئ فلابد أن يُخطيء في فهمه، ولايَهتَدِي إلى المراد إلا بعلم فهذا السيوطي-رحمه الله- يقول في معرض كلامه عن فهم اصطلاح المحدثين: "كما رأى من لا معرفة له بالفن قولَ الترمذي في حديث: "أنا دار الحكمة وعلي بابها" في بعض النسخ: هذا حديث منكر، فظن أنه أراد أنه باطل أو موضوع، لعدم علمه بالمصطلح، وجهله أن"المنكر"من أقسام الضعيف الوارد،لامن أقسام الباطل الموضوع، وإنما هذا لفظ اصطلحوا عليه، وجعلوه لقباً لنوع محدود من أنواع الضعيف كما اصطلح النحاة على جعلهم الموصول- مثلاً- لقباً لبعض أنواع المعرفة..."(٢)

والشاهد من هذا أن السيوطي -رحمه الله- رأى أن من فهم قول الترمذي "منكر"على ما سبق فقد فهم خطأً لجهله بالاصطلاح، والترمذي لا يقصد المعنى الذي ذهب إليه هذا. كذا قال السيوطي كما ترى، وسَيَرِدُ في هذا البحث في لفظة "منكر" ما يدل على إطلاق "منكر" على الموضوع.

٣- إن خفاء الاصطلاح، ربما أوقع في إشكالاتٍ أوجبها حَمْلُ كلام الناقد، أو العالم على ما اشتهر من الاصطلاح، مع أن المراد غير ذلك، لذا يقول العلامة ابن القيم -رحمه الله تعالى-بعد أن ذكر قول حذيفة -رضي الله عنه- : "إنما يفتي الناسَ أحدُ ثلاثة : من يعلم ما نُسخ من القرآن..." قلت: مراده ومراد عامّة السلف بالناسخ والمنسوخ، رفع الحكم بجملته تارة، وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دَلالَة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة إما:بتخصيص، أو تقييد، أو حمل مطلق على مقيد، وتفسيره وتبيينه، حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط، والصفة، نسخاً، لتضمن ذلك رفع دَلالَة الظاهر، وبيان المراد. فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو: بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بأمر خارج عنه، ومن تأمَّل كلامهم رأى من ذلك فيه مالا يحصى، وزال عنه به إشكالاتٌ أوجبها حَملُ كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر.(٣)

وما هذا إلا بسبب الإجمال في الألفاظ الذي يولده الاشتراك، فإن الباحث إن لم يَتَنبّه إلى هذا زَلَّت به القدم ووقع في الغلط، لذلك نجد الفقهاء -رحمهم الله- يتوقفون عن إطلاق الفتوى إذا كان السؤال مشتملاً على لفظة من الألفاظ التي وقع فيها الاشتراك، خشية الوقوع في الخطأ، ويصف ابن الجوزي -رحمه الله- حالهم مع ذلك فيقول: متى كان الاسم مشتركاً بين مُسَمَّيَين،كان إطلاق الفتوى على أحدهما دون الآخر خطأً، ويَذكر

---

(١) فتح المغيث:٤٣/١، تدريب الراوي:١٠٨/١

(٢) الحاوي :٢٨٣/٢. وسيأتي تخريج الحديث والكلام على هذه اللفظه" منكر"

(٣) - إعلام الموقعين: ٣٥/١.

أمثلةً على هذا،ومنها قوله: أن يقول المستفتي: ماتقول في وطء الرجل زوجته في قُرئها -فإن القُرءَ يقع عند اللغويّين على الأطهار وعلى الحيض-فقول الفقيه:يجوز إشارة إلى الطهر،ولا يجوز إشارة إلى الحيض خطأ(١)

بل إننا نرى أنهم يعدون الاشتراك في بعض الألفاظ سبباً لوجود الخلاف بين العلماء(٢) في بعض المسائل. ومن ذلك مسألة عدة الحائض المطلقة هل تعتد بالحَيْض أم بالطُّهر؟ وسبب الخلاف:أن القرء مشترك بين الطهر والحيض. ومن ذلك أيضاً ما لو زنى الأب بامرأةٍ هل يجوز للابن نكاحها، أو يحرم؟ وسبب الخلاف أن لفظة النكاح في قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء﴾* مشترك بين العقد، والوطء، فيُطلق ويُراد به العقد،ويُطلَق ويُرادُ به الوطء، ويُطلَق عليهما معاً، وهناك مسائلُ أخرى هي من هذا القبيل(٣) وليس هذا عند الفقهاء فحسب،بل نجد المعنيِّين بالتوحيد يُنبهون علىهذا. يقول شيخ الإسلام في بيان مقولة من قال:"إن مذهب السلف إنما هو التوحيد،والتنزيه،دون التشبيه،والتَّجسيم، قال -رحمه الله-:" فيقال له:لفظ التوحيد، والتنزيه، والتشبيه، والتجسيم،ألفاظ قد دخلها الاشتراك بسبب اختلاف اصطلاحات المتكلمين وغيرهم، وكل طائفة تعني بهذه الأسماء مالا يَعنِيه غيرهم، ثم ذكر اصطلاحات بعض الطوائف في مدلول هذه الألفاظ.(٤)

وقال أيضاً : إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد،أو ظاهرها ليس بمراد، فإنه يُقال : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ... ثم شرع -رحمه الله- في توجيه هذه المقولة وبيان ماهو الحق(٥) .. إلى غير ذلك من البراهين التي تظهر للناظر المتأمل.

ثانياً : ومما يدل على أهمية هذا البحث:أنه أوقف على طَرَائق الكشفِ عن اصطلاحات الأئمة وبيانها إذ إن الكَشْفَ عن ذلك إما أن يكون من العالم نفسه كأن يقول: أريد بكذا كذا وكذا. ومن ذلك أن الإمام البخاري قال كاشفاً عن اصطلاحه في لفظة "منكر الحديث" كل من قلت فيه : منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه(٦) . وبهذا عَلِمَ العلماء منزلة هذه اللفظة عند الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- ومن ذلك أيضاً ما حكاه حمزة بن

(١) - تلبيس إبليس: ١٤٤.

(٢) - الصواعق المرسلة: ٥٧٣/٢.

(٣) - انظر اثر الأختلاف في القواعد الأصولية في إختلاف الفقهاء، صـ ٧٠، ولقد برع العلامة الشنقيطي -رحمه الله- في حل هذا الإجمال في آيات الأحكام وفي غيرها من الآيات مستعيناً بدلالة القرآن والسنة على القرآن في كتابه الماتع "أضواء البيان" وانظر منه ٧/١.

(٤) - مجموع الفتاوي: ١٥٠/٤.

(٥) - الفتاوى: ٤٣/٣.

(٦) - لسان الميزان: ٥/١.

* سورة النساء آية (٢٢)

يوسف السَّهمي قال: سألت أبا الحسن الدَّارَقُطني قلت له: إذا قُلتَ : فلانٌ لينٌ. أيش تُريد به؟ قال: لايكون ساقطاً متروكَ الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشئٍ لايُسقطه عن العدالة(١) .

وإما أن يتولَّى الكَشْفَ عن اصطلاح العالِم تلامذتُه،وخاصَّتُه،ومن جاء بعده من أهل الاختصاص، وهذا كثير ومنه ما حَكَاه الحسن بن عيسى النيسابوري مولى ابن المبارك، قال: سألت عبدا لله بن المبارك عنه -يعنى عن عبد السلام بن حَرْبَ- فقال : قد عَرَفتُه، وكان إذا قال : قد عَرفتهُ فقد أَهلَكَه(٢) . ومنه أيضاً ما جاء في ترجمة أبى الأَزْهَر -أحمد بن الأَزْهَرَ- قال مَكِّي بن عَبْدان: سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأَزْهَر، فقال: اكتب عنه. قال الحاكم هذا رسم مسلم في الثقات(3)

ومن ذلك أيضاً أن أيُّوب كان يقول: حدثنا أبو الزُّبير وأبو الزبير أبو الزبير، فقال أحمد ابن حنبل: يُضّعفُه بذلك:(٤)

- وقال عبد ا لله بن علي بن المديني: سألت أبي عن إسحاق المَلَطي؟ فقال بيده هكذا، أي ليس بشئ(٥) .
- وقال البَرذَعي: قلت لأبي زُرعة: محمد بن سعيد الأثرم؟ قال: ليس ، كأنه يقول: ليس بشئ.(٦)
- وقال عبد ا لله بن أحمد: سألت أبي عن صالح بن موسى الطَّلحي؟ فقال: ما أدري كأنه لم يَرْضَه(٧)
- وقال أيضاً : قال أبي: كان وكيع إذا حَدَّث عن سفيان، عن مسلم الأعور، يقول: سفيان عن رجل، وربما قال: سفيان عن أبي عبدا لله عن مجاهد، وهو مسلم، قلت: لم لا يُسَمّيه قال: يُضَعِّفه(٨)
- وقد سئل يحي بن معين عن أبي بكر الأعين، فقال: ليس هو من أصحاب الحديث، قال الخطيب معلقاً: عنى يحي بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لِعلَلِه، والنقاد لطُرقه مثل علي بن المديني ونحوه، وأما الصِّدق والضبط لِما سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه. (٩)

---

(١) - سؤلات السَّمي: صـ ٧٢، أجوبة الحافظ المنذري: صـ ٦٠.

(٢) - تهذيب التهذيب: ٦/ ٢٨٣.

(٣) - تهذيب التهذيب: ١٢/١.

(٤) - ميزان الاعتدال ٣٧/٤. الذهبي ومنهجه في الميزان: ٥٢٦/١.

(٥) - ميزان الاعتدال: ٢٠١/١.

(٦) - أسئلة البرذعي: ٤٩٠/٢.

(٧) - العلل: ٩١/٢.

(٨) - العلل:٤٨٣/٢.

(٩) - تاريخ بغداد ١٨٣/٢.

- ولما سئل ابن معين عن مَندَل بن علي، وأخيه حَبان بن علي، أيهما أحب إليك؟ قال: كِلاهماوتَمرا. قال عثمان بن سعيد: كأنه يضعفهما. (١)

وغير هذا كثير يراه من نظر في كتب الرجال والعلل.(2)

وإذا لم يجد المتأخرون نصاً صريحاً من الإمام، أو تلامذته في بيان ألفاظه، وتحديد مدلوله، فإنهم يعتمدون حينئذ على "الاستقراء" أي:الدراسة التامة الدقيقة لاستعمال هذا الإمام لهذه اللفظة، فإذا ما وُجد ذلك الاستقراء، أمكن الوقوف على مدلول هذه اللفظة عند ذلك العالم. ومن أمثلة ذلك أن الذهبي –وهو من أهل الاستقراء التام– يقول: أما قول البخاري: "سَكَتوا عنه" فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل. وعَلِمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه.(٣)

ويقول أيضاً : وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقوي" يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوي، ويريد أنه ضعيف.(٤)

وقال أيضاً: وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق، قال: كذا وكذا. قلت: هذه العبارة يستعملها عبد الله بن أحمد كثيراً فيما يُجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين.(٥)

ولما قال الحاكم في أحمد بن علي الأنصاري: طَيرٌ طَرأ علينا. قال الذهبي: قلت يُوهنُه الحاكم بهذا القول.(٦)

وقد قال الجُرَيري في عبد الله بن واقد الحرَّاني: غَيرُه أوثق منه . قال الحافظ ابن حجر: وهذه العبارة يقولها الجُريري في الذي يكون شديد الضعف.(٧)

وربما ورد عن إمام من الأئمة إطلاق لفظة على معنى يريده ثم يَعْسُر على من بعده الكشف عن المعنى الدقيق الذي أراده القائل، فهذا الإمام الذهبي يذكر أن أحمد بن صالح قال: قلت لأحمد بن حنبل: رأيتَ أحسن

---

(١) – تاريخ بغداد: ٢٥٥/٨، وجاء في تهذيب الكمال: ٣٤٢/٥. "كلاهما وتمرى" أي شك، وانظر حول هذه المقوله: شرح ألفاظ التجريح النادرة: ٣١٠/٢.

(٢) – وانظر على سبيل المثال ما كتبه الدكتور سعدي الهاشمي في شرح الفاظ التعديل والتجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، شفاء العليل: ٥٣١، ميزان الاعتدال: ٢٩٠/٤، موضح أوهام الجمع والتفريق: ١٢٨/1. تاريخ بغداد: ٨/ ٢٩٧، ١٢٠، ٤٦، ٨٣، ٢١٣، ٣٦٥

(٣) – الموقظة: صـ ٨٣.

(٤) الموقظة: صـ ٨٣، وانظر السير: ٣٦٠/٦

(٥) – ميزان الاعتدال: ٤٨٣/٤.

(٦) – ميزان الاعتدال: ١٢٠/١، وانظر شرح ألفاظ التجريح: ١٠٧/٢

(٧) – تهذيب التهذيب: ٦٢/٦.

حديثاً من عبدالرزاق؟ قال: لا، ثم يعلق الذهبي بقوله: ما أدري ماعَنَى بِحُسن حديثه، هل هو جَـودَةُ الإسناد؟ أو المتن، أو غير ذلك.(١)

وأقول: إن معرفة الاصطلاح الخاص ليس بالأمر الهيّن -خاصة إذا لم ينص عليه صاحبه، ولم يصرح به تلامذته نقلاً عنه، أو بما ظهر لهم من إطلاقات شيخهم. فإن معرفة ذلك تستلزم طول ممارسة واستقراء وسيأتي قول الذهبي:"نحن نفتقر إلى تحرير عبارات الجرح والتعديل.."

والمعلمي يقول: صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر.(٢)

وذلك لأن لعلماء الحديث وأئمة الجرح والتعديل أساليب متنوعة وألفاظ متكاثرة في مقام جرح الرواة وتعديلهم فربما كان التوثيق خاصاً، وكذلك التضعيف،وهو ما يعبر عنه بالتوثيق والتضعيف النِّسبي، وربما حكموا على راو من الرواة مُقَارناً بغيره، وربما كان جرح الراوي أو تعديله بإشارة، أو حركة،كتحريك الرأس أو اليد أو الالتفات، أو القيام من المجلس، أو الإشارة باللسان، أو غير ذلك من الإشارات والحركات التي يُفهم منها مَقَال الناقد في الرجل، وذلك ظاهر للسائل أو لمن حضر. وربما تعدى ذلك إلى استعمال الناقد لألفاظ نادرة يقل وُرودها، وقد يصعب مراد الناقد من ذلك اللفظ، هل يريد التعديل أو التجريح.(٣)

وأما الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث، في الجرح والتعديل فهي كثيرة جداً حتى قال السخاوي -رحمه الله تعالى-:فمن نظر كتب الرجال ككتاب، ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها ظَفِر بألفاظ كثيرة.

وقد كان الحافظ ابن حجر يتشوق إلى تتبعها، وجمعها، وتنزيل كل لفظة في منزلتها اللائقة بها، من سلم الجرح والتعديل، وهذا صنيع حسن يقول السخاوي: ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً، وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر.(٤)

---

(١) - سير أعلام النبلاء: ٥٦٩/٩.

(٢) - الفوائد المجموعة: ص ٩.

(٣) - ولقد اعتنى الدكتور سعدي الهاشمي بجمع عدد من هذه الألفاظ النادرة في التجريح والتعديل وشرحها، فامتع في كتابه، شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، و"شرح الفاظ التعديل النادرة أو قليلة الاستعمال".

(٤) - فتح المغيث: ١٠٩/٢، ولقد اجتهد أبو الحسن مصطفى بن اسماعيل في جمع عدد كثير من ألفاظ الجرح والتعديل، منثورة في كتب الرجال والتراجم وشرح معانيها على ماتيسر له والحق كل لفظة بمرتبها على ما ظهر له فجزاه الله خيراً.

وإذا كان هذا هو شأن ألفاظ الجرح والتعديل، وكلمات العلماء في الرواة، فهذا مما يدعو إلى الوقوف على هذه الألفاظ،ومعرفة معانيها، ومايريده العلماء بإطلاقها على الرواة .

وعلى الرغم من تلك الجهود التي بذلها السابقون في تقييد اصطلاحات علماء الحديث، والكشف عنها، نجد عدداً من أولئك النقاد المهرة ينبهون على ضرورة معرفة الإصطلاح، والتَّنَبّـه لـه، فيما كُشف وعُرف،وفيما لم يُعرف بعد.

فهذا الإمام ابن كثير -رحمه الله تعالى- يقول: وبين ذلك -يعني بين أعلى عبارات التعديل وأدنى عبارات الجرح- أمورٌ كثيرة يَعْسُر ضبطها... وثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها.(١)

ويقول الحافظ الناقد الذهبي -رحمه الله- : والكلام في الرواة يحتاج إلى ورعٍ تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله. ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح،ومابين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهَمُّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عُرْفَ ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة.(٢)

وماهذا البحث إلا إسهام، في إيضاح بعض تلك المصطلحات، المتعلقة ببعض أنواع علوم الحديث، وألفاظ الجرح والتعديل، وأحكام العلماء، على الحديث، قبولاً ورداً.

ثالثاً : ومما قد يكون دليلاً على أهمية هذا البحث أنه حفظ بعض وقت الباحث وجهده ؛ فإن جَمْعَ الألفاظ التى يظهر فيها اصطلاح خاص لعالمٍ أو لأكثر، أو أنها تحتمل عدة معان. في مكان واحد بين يدي الباحث،يعود عليه بحفظ وقته وجُهده فيما لو ذهب يُفتِّش في بطون الكتب والدفاتر بنفسه، ومقارنة أقوال الأئمة. وكم نحن بحاجة إلى حفظِ أوقاتنا وصرفها فيما يعود علينا وعلى أمتنا بخير الدنيا والآخرة.

رابعاً : وأما الفائدة الرابعة من هذا البحث فإنها تُظهر لنا لوناً من ألوان جهود سلفنا الصالح في العناية بسنة النبيﷺ من خلال نقد الإسناد، والكلام في الرواة وتمييز المقبول من المردود، وتقعيد هذا العلم الشريف، بقواعد راسخة -بَهَرت العدو وفرح بها الصديق- أصبحت معالم في طريق من أراد الاستهداء بهدي النبي ﷺوالتعرّف على أقواله وأفعاله، وسيرته. وصدق الله حيث قال: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.(٣)

---

(١) - الباعث الحثيث: صـ ١٠٠.

(٢) - الموقظة: صـ ٨٢.

(٣) سورة الحجر آية (٩)

وأقول أخيراً:إنه -وبحمد الله- لما قُعِّدَت قواعد علوم الحديث، ورُسِمت حدوده ومصطلحاته، وكُثِر التأليف في ذلك وإلى وقتنا هذا، -وفي ذلك خير- فعلى الناظر في هذه القواعد التي حَرَّرَها المتأخرون، أن يراعي مقاصد المتقدمين، وأن لا ينزل كلَّ كلامٍ لهم على تلك القواعد، فإن المتأخر يحتاج إلى مراعاة اصطلاح المتقدم. ويشير إلى هذا الحافظ ابن حجر وهو يتكلم عن مذاهب العلماء في صِيغ الأداء حين قال: ...التَّحديثُ والإخبار والإنباء عندهم سواء،وهذا لاخلاف فيه عند أهل العلم بالنِّسبةِ إلى اللغة، وأما بالنسبة إلى الإصطلاح ففيه الخلاف: فمنهم من استمر على أصل اللغة، ومنهم ... نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط، لأنه صار حقيقة عُرفيَّة عندهم، فمن تَجَوَّزَ عنها احتاج إلى الإتيان بقرينةٍ تدل على مراده، وإلا فلا يُؤمن اختلاط المسموع بالمجاز، بعد تقرير الاصطلاح،فيُحمل ما يَرِد من ألفاظ المتقدمين على مَحْمَلٍ واحد بخلاف المتأخرين.(١)

ويقول الإمامُ ابن القيم -رحمه الله تعالى- وهو يُنَاقش مسألة تصحيح الحديث، وتصحيح الإسناد:

إن أهل العلم بالحديث لم يزالوا يقولون: صَحَّ عن رسول الله ﷺ ، وذلك جَزْمٌ منهم بأنه قاله، ولم يكن مُرادُهم ما قاله بعض المتأخرين: إن المراد بالصحة صحة السند لا صحة المتن، بل هذا مُرادُ من زعم أن أحاديث رسول الله ﷺ لا تفيد العلم، وإنما كان مرادهم صحة الإضافة إليه، وأنه قال،كما كانوا يَجْزِمون بقولهم: قال رسول الله ﷺ ، وأمرونهى، وفعل رسول الله ﷺ وحيث كان يقع لهم الوهم فى ذلك يقولون: يُذكر عن رسول الله ﷺ ويُروى عنه ونحو ذلك(٢) .. إلى آخره كلامه -رحمه الله تعالى- وفيه تنبيه على مُرادهم بهذه اللفظة، وإشارة إلى لزوم التدقيق فى المصطلحات، ومعرفة الصواب وغيره.

ويَتَعيَّن أيضاً على الباحثين الدارسين مَنَاهِج أئمة الحديث، وأثرهم في الرواية تقرير مُراد ذلك الإمام الناقد من ألفاظه وعباراته، وهل له مصطلحات خاصة، أو أنه مساير للآخرين في ذلك .. خاصة إن كان من المتكلمين في الرجال -فيتعين حينئذ دراسة ألفاظه وتنزيلها المنزلة اللائقة بها في سلَّم التعديل والتجريح.

وإلى هنا انتهى مامَنَّ الله به من تَقْييد يُوضح أهمية هذا البحث وقيمته والحاجة إليه.

(١) - فتح الباري: ١٧٥/١.

(٢) - مختصر الصواعق المرسلة: ٣٩٥/٢.

المبحث الثالث

الطريقة والمنهج الذي سلكته في إعداد هذا البحث

لكل بحث طريقة ومنهج ، ولكل باحث طريقته ومنهجه في إعداد المادة العلمية لبحثه ، وترتيبها وتصنيفها،وصياغتها على الوجه المناسب،البعيد عن التكلف والتَّعقيد .

وقد سلكتُ في بحثي هذا من حيث جمع المادة العلمية وتهذيبها وصياغتها الطرق الآتية :ـ

أولا : لمَّا كان هذا البحث قائماً على جمع مادة علمية منثورة في بطون كتب مصطلح علوم الحديث ، والسِّير والتراجم ، وشروح الحديث ، وكتب الجرح والتعديل ، ثم التأليف بينها وسياقها مساقاً واحداً فقد قمت بقراءة عددٍ من كُتب علوم الحديث التى اعتنت بجميع أنواع علوم الحديث والكلام عليها،وكان جُلّ اعتمادي على أربعة منها وهي (الكفاية) للخطيب البغدادي ، وكتاب ابن الصلاح و (فتح المغيث) للسخاوي و (تدريب الراوي) للسيوطي .

ثم بعد ذلك تناولت ما تيسَّر لي من كتب الرجال ، والجرح والتعديل وقد اعتمدت على كتب المتأخرين الذين اهتموا بجمع أقوال أئمة النقد مع التمحيص لتلك الأقوال والتعليق عليها والاستدراك والتحليل،ويمُثّل هذا الاتجاه الحافظات الجليلات الذهبيُ وابنُ حجر،فقد استفدت كثيراً من كتبهم وبخاصة الكتب التالية : (ميزان الاعتدال ، سير أعلام النبلاء ، تهذيب التهذيب ، لسان الميزان) وكذلك من غيرها من تآليفهم النفيسة المفيدة كما يراه الناظر في هذا البحث .

ثم بعد ذلك يَمّمتُ وجهي نحو الكتب المتخصصة في الجرح والتعديل التى اعتنت بجمع بعض قواعده وبعض ألفاظه ككتاب اللكنوي الذي هو (الرفع والتكميل) وكتاب التهانوي المطبوع باسم (قواعد في علوم الحديث) وقد استفدت من هذين الكتابين كثيراً ، كما هو ظاهر في هذا البحث ، وإن كان الأخير منهما إنما هو عبارة عن كتاب اللكنوي مع زيادات يسيرة .

وأما بالنسبة لكتب شروح الحديث فقد استفدت كثيراً من شرح البخاري للحافظ ابن حجر الذي هو (فتح الباري) ومقدمته (هدي الساري) وغيره من كتب شروح الحديث كما يراه المتأمل في هذا البحث .

ثانياً : بعد استعراض ما تقدَّم من الكتب وغيرها من الكتب الكثيرة المتخصصة في المصطلح والتراجم والرجال،قُمت بجمعِ المادة العلمية وذلك بكتابة ما يتعلق بكل لفظة من ألفاظ المصطلح ، وألفاظ الجرح والتعديل على بطاقة،حتى اجتمع عندي عَدَدٌ كبير من الألفاظ والبطاقات ، ثم بعد ذلك :

ثالثاً : قمتُ بتصنيفِ هذه البطاقات وذلك بجمع ما يتعلق بكل لفظة على حدة ، ثم حذفت المكرر وما لا أستفيد منه مما ليس على شرطِ البحث وبقى ما عداه ، بعد ذلك ، ومن خلال هذا الجمع الذي عقبه التصنيف ظهر لي ما هي الألفاظ التي تحمل أكثر من معنى عند علماء الحديث والمتكلمين في الرجال .

رابعاً : بعد معرفة تلك المعاني والوقوف عليها حاولت أن أصوغها صياغةً سهلة ميسورة مقدماً المعنى المشهور لذلك اللفظ ثم ما عداه من المعاني .

خامساً : بعد ذلك أَشْرعُ في تفصيل هذه المعاني،وذلك بذكر من نبَّه عليه أو استنبطه أو من ذهب إليه إن كان مذهباً لبعضهم وذكر الأدلة على تلك المعاني متى رأيت الحاجة داعية إلى ذلك .

هذه مجمل الطرق التى سرت عليها في إعداد هذا البحث ، وسوف يطلع الناظر في هذا البحث على غير ما ذكرت هنا ، ليرى مقدار ما بذلته من جهد وما توفيقي إلا با لله عليه توكلت وإليه أنيب .

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : التعريف بـ " المشترك اللفظي " .

المبحث الثاني :اهتمام العلماء بـ " المشترك اللفظي " .

المبحث الثالث : التأصيل لتسمية هذا البحث بـ " المشترك اللفظي " من كلام المحدثين .

المبحث الأول

"التعريف بالمشترك اللفظي"

قال ابنُ فَارس: الشينُ والراءُ والكافُ أصلان، أحدهما: يدل على مقَارنة وخلافِ انفراد، والثاني:...... فالأول : " الشركة" وهو أن يكون الشئ بين اثنين، لا ينفرد بـه أحدهمـا. ويقـال: شـاركت فلانـاً في الشـئ إذا صرت شريكه، وأشركت فلاناً إذا جعلته شريكا لك...(١)

وفي الصحاح : رأيت فلاناً مُشتَرِكاً إذا كـان يُحـدِّث نَفسَـه كـالمهمومِ، وفريضـةٌ مشـتركةٌ يسـتوي فيهـا المقتسمون، وطريق مشترك يستوي فيه الناس.(٢)

فظاهر من هذه المادة، وتصاريفها ،أن معناها عند العرب ما أشار إليه ابن فارس –رحمه ا لله– وغـيره مـن علماء العربيةّ من عدم الانفراد، سواء في الأشخاص، أو الألفاظ، أو غير ذلك.

وأما المشترك اللفظي في الاصطلاح ، فقد تناوله بالتعريف علماء اللسان "اللغويون" باعتبار صلته الوثيقة بمعاني كلام العرب ، وما تريده من ألفاظها ، وكذلك علماء أصول الفقه باعتبـار تأثـير معـاني اللفـظ في ترتيـب الحكم على الواقعة ، إذ أنه لا بد من معرفة مُراد المتكلّم من كلامه وتحديد مُراده ، لتنزيل الحكـم الشـرعي علـى ذلك . لهذا نجدهم يتكلّمون على المشترك اللفظي في أبواب العموم ، ولهم في ذلك مباحث نفيسـة ماتعـة(٣) حتـى إنهم يعدونه سبباً من أسباب اختلاف الفقهاء (٤) .

وقبل الشروع فى ذكر حَدِّ " المشترك اللفظي " عند اللغويين والأصوليين ، يحسن أن أذكر كلاماً نفيسـاً لأبي القاسم الراغب الأصفهاني حيث يقول :

والأصل في الألفاظ أن تكون مختلفة بحسب اختلاف المعاني ، لكـن ذلـك لم يكـن في الإمكـان إذا كـانت المعاني بلا نهاية ، والألفاظ مع اختلاف تراكيبها ذات نهاية ، وغير المتناهي لا يحويه المتناهي . فلـم يكـن بُـدٌّ مـن وقوع اشتراك في الألفاظ . ويجب أن يُعلم أن لِلَّفظ مع المعنى خمسة أحوال :

---

(١) – معجم مقاييس اللغة: ٢٦٥/٣.

(٢) – لسان العرب: ٤٤٩/١٠.

(٣) انظر شرح الكوكب المنير : ١٨٩/٣ ، المستصفى : ٧٢/٢ ، ٧٤ الأحكام للآمدي : ٢٤٢/٢ ، العدة : ٧٠٣/٢ ، المسودة : ١٦٦ ، البرهان : ٣٤٤/١ ، تيسير التحرير : ٢٣٥/١ ، كشف الأسرار : ٣٩/١ مختصر ابن الحاجب والعضد عليه : ١١٢/٢ ، ...

(٤) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية : ٧٠ .

الأول : أن يتفقا في اللفظ والمعنى ، فيسمى :" اللفظ المُتَواطِئ " نحو : "الإنسان" إذا استعمل في زيد وعمرو .

الثاني : أن يختلفا في اللفظ والمعنى ، ويسمى " المُتَبَايِن " نحو : "رجل" و "فرس" .

الثالث : أن يتفقا في المعنى دون اللفظ ، ويسمى " المُتَرَادِف " نحو : "الحسام" و "الصمصام" .

الرابع : أن يتفقا في اللفظ ويختلفا في المعنى ، ويسمى "المُشْتَرَك" و "المُتَفِق" نحو : "العين" المستعملة في "الجارحة" و "منبع الماء" و... وغير ذلك .

الخامس : أن يتفقا في بعض اللفظ وبعض المعنى ، ويسمى "المشتق" نحو "ضارب" و "ضرب" (١) انتهى كلام الراغب - رحمه الله تعالى .

وهذا أوان الشروع في ذكر تعاريف بعض علماء اللغة والأصول لـ "المشترك اللفظي" فأقول :

عَرَّفه ابن سيدة بقوله : واسم مشترك تشترك فيه معانٍ كثيرة ، كالعين ونحوها ، فإنه يجمع معاني كثيرة.(٢)

ووصفه الرغب الأصفهاني بقوله : اللَّفظ إنما يحصل فيه التشارك بأن يستوي اللفظان في ترتيب الحروف ، وعددها ، وحركاتها ، ويختلفان في المعنى ، نحو : "عين" و "كلب"(٣) .

ويقول السيوطي - رحمه الله تعالى - : وقد حَدَّه أهل الأصول بأنه : اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دَلَالَة على السواء عند أهل تلك اللغة (٤) .

كما حَدَّه بعضهم بأنه : اللفظ الموضوع لحقيقتين ، أو أكثر ، وضعاً أولاً ، من حيث هما كذلك (٥) .

ويقول بعض علماء الأصول - في تعليقه على تعريف الأصوليين للمشترك -: سواء كانت الدَّلَالَتان مستفادتين من الوضع الأول أو من كثرة الاستعمال .. أو كانت إحداهما مستفادة من الوضع ، والأخرى من كثرة الاستعمال (٦) .

---

(١) مقدمة جامع التفاسير : ٢٩-٣٠ ، وانظر الكتاب : ٢٤/١ .
(٢) المحكم والمحيط الأعظم : مادة "شرك" وانظر : لسان العرب : ٤٤٩/١٠ .
(٣) مقدمة جامع التفاسير : ٣١ وانظر المفردات : ٤٥٢ .
(٤) المزهر : ٣٦٩/١ ، وانظر ص ٣٨٧ ، الكليات : ٨٨ ، ٨٤٦ .
(٥) انظر المحصول : ٣٥٩/١ .
(٦) الإبهاج شرح المنهاج ١/١: ٢٤٨ .

وجاء في "التَّعريفات" للجرجاني : المشترك ما وضع لمعنى كثير كـ"العين" لاشتراكه بـين المعـاني . ومعنـى الكثرة:ما يقابل الوَحْدَة ، لا ما يقابل القِلَّة ، فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط ، كالقرء والشفق ..(1) .

وهذا التعريف المصطلح عليه عندهم على ما بينه هؤلاء العلماء، وعلى ماهو عند غيرهم بمثله، أو قريـب منه، إنما هو في تحديد هذه الظاهرة بمنظور علماء العربية والبانِين عليها قواعدهم، من أصوليين وغيرهم.

وأما هذا البحث فإنه يعالج مسائل اصطلاحيه ، وقواعد عُرفِيّة لعلماء الحديث، وأئمة الجرح والتعديل .

فحيث أَطلقت "الاشتراك اللفظي" في هذا البحث فإني أعني به تلك الألفاظ التي اصطلح عليها أولئك المحدثـون، مما أَطلقوه على معنيين أو أكثر، وليس بالضرورة أن يكون هذا اللفظ من " المشترك اللفظي " عند علمـاء اللغة إذ الدراسة إنما هي اصطلاحية فحسب وكما قالوا: لامشاحة في الاصطلاح.

---

(1) التعريفـات : ٢١٥ .

المبحث الثاني

اهتمام العلماء بـ"المشترك اللفظي"

لايَتَمارى عاقلان "أن العرب أمة جُبلت على ذكاء القرائح، وفطنة الأفهام، فعلى دَعَامة فطنتهم وذكائهم أُقيمت أساليب كلامهم، -وبخاصة كلام بلغائهم- ولذلك كان الإيجاز عمود بلاغتهم لاعتماد المتكلمين على أفهام السامعين، لأجل ذلك كثر في كلامهم -ماأسموه- بالمجاز، والاستعارة، والتمثيل، والكناية، والتعريض، والاشتراك، والتسامح في الاستعمال، كالمبالغة، والاستطراد، والتلميح"(١) وغيرذلك من الأساليب، المعبرة عن مُراد المتكلم ، التي اشتهر بها العرب، وامتازت بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات ، فهي إلى جانب فصاحتها تجري على القياس الصحيح وسليمة من ضعف التأليف .

وإن مما تميزت به اللغة العربية عن غيرها من اللغات كثرة مفرداتها، وتنوع أساليبها، وتراكيبها، حتى استحال على علمائها المختصين بها -فضلاً عن غيرهم من العلماء- الإحاطة بكل ذلك، فما يبحر عالم في عَالَمِها في جمع مفرداتها، وإيضاح دَلَالَاتها، إلا ويعلن عن عجزه عن الإحاطة والاستقصاء، وليس ذلك بغريب على لغة القرآن تلك اللغة التي قُدِّرَ لها أن تكون اللغة الباقية إلى يوم القيامه ، لذلك كان حفظها، والمحافظة عليها من حفظ الدين، ومن تأمل الكتب التى تحدثت عن أصول اللغة العربيه وفقهها أدرك بعض أسباب السعة والشمول في هذه اللغة.(٢)

وتختص هذه اللغة عن غيرها من اللغات بخصائص ، وإن مما يميزها وجود مايسمى "بالمشترك" في ألفاظها، فقد قال ابن فارس -رحمه الله تعالى- في" باب الأسماء كيف تقع على المسميات" يُسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام، كرجل وفرس، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو"عين الماء" و"عين المال" و"عين السحاب" . ويسمى الشئ الواحد بالأسماء المختلفة نحو "السيف والمهند والحسام"(٣) والقسم الثاني الذي ذكره هو :المشترك"

بعد هذا يحسن بنا أن نعلم أن علماء العربية قد اهتموا بجمع ورواية ألفاظ المشترك كل حسب طريقته التى قصدها ويمكن توضيح ذلك فيما يلي :

---

(١) – التحرير والتنوير: ٩٣/١.

(٢) – انظر على سبيل المثال: " الصاحبي" لابن فارس، و" المزهر" للسيوطي، "فقه اللغة" للدكتور علي عبد الواحد وافي، "فقه اللغة وخصائص العربية" للأستاذ محمد المبارك، "دراسات في فقه اللغة" للدكتور صبحي الصالح.

(٣) – الصاحبي: ١١٤. وأنظر : الكتاب : ٢٤/١ بتحقيق عبدالسلام هارون .

اولاً : نجد أن بعض علماء الغة أبرز هذه الظاهرة في أبيات شِعْرِيَّة وذلك أنه اتى بلفظ واحدٍ وهو لفظة "العين" عدداً من المرات على معاني مُتغايرة . ذلك هو العلاّمة اللغوي ابنُ فارس على ما حكاه ياقوت في كتابه "معجم الأدباء" قال :

يادار سُعدى بذات الضال من إضَمِ سقاكِ صوبُ حياً من واكف العينِ

العين : سحاب ينشأ من قِبَلِ القِبْلَةِ .

إني لأذكر أياماً بها ولنا في كل إصباح يومٍ قرة العين

العين هنا : عين الإنسان وغيره .

تُدني معشّقةً منا مُعتّقة تشجها عذبة من نابع العين

العين هنا : ماينبع منه الماء.

إذا تمزّزها شيخٌ به طَرَقٌ سَرت بُقوّتها في الساقِ والعين

العين هنا : الركبة ، والطّرق : ضعف الركبتين .

والزّقّ ملآن من ماء السرورفلا تخشى تَوَلُّه ما فيه من العين

العين هنا : ثقب يكون في المزادة ، وتوله الماء : أن يَتَسَرّب .

الى آخر ماقاله _ رحمه الله تعالى _ (١)

وقد ذكر أبو الطيب أن بعض الشعراء قَصَد هذا القصد ، ونهج هذا النهج ، فقصدوا إلى جمع معاني اللفظ المشترك في أبيات أو قصائد شعرية .

ومن هذه الأبيات ما أنشده ثعلب في قصيدة جُمعت فيها بعض معاني لفظ (الخال) وهي عبارة عن ثلاثة عشر بيتاً ، قافية كل بيت لفظ (الخال) مع اختلاف المعنى في كل لفظة . وقد ساق هذه القصيدة أبو الطيب في كتابه (مرا تب النحويين) ثم شرح تلك الألفاظ المكررة وبعد ذلك استدرك على قائلها معاني لم يذكرها لتلك اللفظة في نَظْمٍ بلغ عدده ستة عشر بيتاً قافيتها لفظة (الخال) (٢) .

ثانياً : نَهج عددٌ من العلماء نهجاً جديداً يختلف عن نهج أصحاب المنظومات فقد قاموا بالتأليف في هذه الظاهرة فهناك دراسات متخصصة قام بها بعض العلماء ، للوقوف على هذه الظاهرة في لغة العرب،وذلك بجمع تلك الألفاظ التى وقع فيها الإشتراك ،

١ _ معجم الأدباء : ١/ ٥٤٠ ، وانظر مقدمة عبد السلام هارون لمعجم مقاييس اللغة : ١/ ١٤ .

٢ _ مراتب النحويين : ٦٤ _ ٦٥ .

وتآليف العلماء في هذا الباب أخذت أشكالاً وصوراً متعددة ، وكلها في واقع الأمر إما أن تكون مقتصرة على الألفاظ المشتركة ، وهو الغالب عليها ، أو أنها ذكرت المشترك وغيره .

هذه التآليف هي ما عُرفت بَعْدُ بكتب : ما اتفق لفظه واختلف معناه ، وكتب الوجوه والنظائر ، وكتب الأضداد ، وكتب الأجناس ، وكتب المداخل والمُشَجَّر والمسلسل ، وكتب الملاحن .

وسأذكر هنا - بعون الله وتوفيقه - بشيء من الإيجاز ما اطلعت عليه من هذه الكتب في هذه الفنون المتقدم ذكرها ، ليظهر مدى اهتمام العلماء بالمشترك اللفظي .

أولاً : أما كتب ما اتفق لفظه واختلف معناه فهي .

١- ,,ما اتفق لفظه واختلف معناه،، للأصمعي أبي سعيد عبدالملك بن قُريب المتوفى سنة (٢١٦هـ) نسبه إليه ابن النديم في الفهرست (٨٢) وابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه (٣٧٥) وابن خلكان في الوفيات (١٧٦/٣) وحاجي خليفة في كشف الظنون (١٥٧٢/٢) .

٢- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لإبراهيم بن يحي بن المُبارك اليَزيدي المتوفى سنة (٢٢٥هـ)(١) وعنه يقول ابن خلكان في وفيات الأعيان :(١٩٠/٦) في ترجمة والده أبي محمد اليزيدي : واليزيديون يفتخرون بالكتاب الذي وضعه إبراهيم بن أبي محمد المذكور في اللغة وسماه كتاب ((ما اتفق لفظه وافترق معناه)) جمع فيه كل الألفاظ المشتركة في الاسم المختلفة في المسمى ، ورأيته في أربع مجلدات وهو من الكتب النفيسة .

٣- ،، المأثور فيما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لأبي العُميثل عبدالله بن خالد الأعرابي المتوفي سنة (٢٤٠هـ) (٢) .

٤- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ،، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي البصري المعروف بالمبرد المتوفى سنة (٢٨٦هـ)(٣) .

٥- ،، المَنجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لأبي الحسن على بن الحسن الهنائي الأزدي الملقب بكراع النمل المتوفى سنة (٣١٠هـ)(٤) .

---

(١) والكتاب مطبوع بتحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين .

(٢) والكتاب نشره بعض المستشرقين سنة (١٩٢٥م) .

(٣) والكتاب مطبوع بتحقيق عبدالعزيز الميمني .

(٤) والكتاب مطبوع بتحقيق أحمد مختار وضاحي عبدالباقي .

٦- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لأبي السعادات هبة الله بن على بن محمد المعروف بـابن الشَّجَري المتوفي سنة (٥٤٢هـ) نسبه إليه ياقوت في معجم الأدباء (٥/٢٩٢) وصاحب كشف الظنون (١٥٧٣/٢) .

٧- ،، ملح اللغة فيما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لأبي جعفر محمد بن أبي محمد بن ظفر المكي الصقلي المعروف بابن ظفر المتوفى سنة (٥٦٥هـ) نسبه إليه صاحب معجم الأدباء (٥/٢٤٣) والداودي في طبقات المفسرين (٢/٢٤٧) .

٨- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لأبي العباس محمد بن الحسن بن دينار الأحول ، نسبه إليه ابن النديم في الفهرست (١١٧) والقفطي في إنباه الرواة (٣ / ٩١) .

٩- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، للكيشي ، ذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان (٤/٢٢٢) وهو يصف جزيرة كيش ويعرف بها فقال : رأيت فيها جماعة من أهل الأدب والفقه والفضل ، وكان بها رجل صنَّف كتاباً جليلاً ،، فيما اتفق لفظه واختلف معناه ،، ضخماً رأيته بخطه في مجلدين ضخمين ، ولا أعرف اسمه الآن ، وذكره القفطي في إنباه الرواة (٣ / ٤٠) معتمداً على ياقوت .

١٠- ،، ما اتفق لفظه واختلف معناه ،، لمحمد بن حسن الصولي . نسبه إليه حاجي خليفة في كشف الظنون (١٥٧٢/٢) وانظر معجم المعاجم (٢٩٠) .

ثانياً : وأما كتب الوجوه والنظائر :

فهي أخص من سابقتها ، فإنها مهتمة بألفاظ القرآن الكريم على وجه الخصوص ، فقد جمعوا الألفاظ القرآنية التي وقع فيها الاشتراك (١) ونجدهم يسمون هذا النوع من التأليف بـ (علم الوجوه) ويعنون به اللفظ المشترك .

يقول ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - وأعلم أن معنى الوجوه أن تكون الكلمة الواحدة قد ذكرت في مواضع من القرآن الكريم على لفظ واحد ، وحركة واحدة ، وأريد بكل مكان معنى للكلمة غير معناها في مكان آخر ، وتفسير كل كلمة بمعنى يناسبها غير معنى الكلمة الأخرى هذا ما يسمى ،، الوجوه ،،(٢) .

---

(١) التراتيب الإدارية : ١٧١/٢ .

(٢) نزهة الأعين النواظر : ٢/١ .

وهذا هو المشترك اللفظي ، لذا نجد الزركشي يقول : فالوجوه : اللفظ المشترك الذي يُستعمل في عدة معانٍ كلفظ ،، الأُمَّة ،،(١) ويتابعه على ذلك السيوطي(٢) والمؤلفات في الوجوه والنظائر هي :

١- ،، الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ،، لمقاتل بن سليمان البَلْخي المتوفى سنة (١٥٠هـ)(٣)

٢- ،، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ،، لهارون بن موسى النَّحوي القاري المتوفى سنة (١٧٠هـ) انظر الأعلام : (٦٣/٨) .

٣- ،، الأفراد ،، لأحمد بن فارس الرازي المتوفي سنة (٣٩٥هـ) وقد نقل عنه الزركشي في البرهان : (١٠٥/١) نقلاً مطولاً (٤) .

٤- ،، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ،، للدامغاني المتوفي سنة (٤٤٧) وقيل (٤٧٨)(٥) .

٥- ،، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر في القرآن الكريم ،، لابن الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧هـ) (٦) .

٦- ((منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)) لابن الجوزي (٧) .

٧- ،،كشف السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر،، لابن العماد محمد بن محمد بن علي القاهري الشافعي المتوفى سنة (٨٨٧هـ) .(٨) .

٨- ،،معترك الأقران في إعجاز القرآن،، للسيوطي المتوفي سنة (٩١١هـ) قال رحمه الله وهو يتكلم عن الوجه الخامس والثلاثين وهو ألفاظ مشتركة : هذا الوجه من أعظم إعجازه حيث كانت الكلمة الواحدة تتصرف الى عشرين وجهاً وأكثر وأقل ، ولا يوجد ذلك في كلام البشر .. وقد مَنَّ الله علينا في جلب بعض الألفاظ في هذا المعنى ..(٩)

٩- ((الوجوه والنظائر في القرآن الكريم)) لسليمان بن صالح القرعاوي – رسالة علمية نال بها الدكتوراه من جامعة الإمام .

---

(١) البرهان : ١٠٢/١ .

(٢) الاتقان : ١٤١/١ .

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق د.عبدالله محمود شحاته .

(٤) عده الدكتور سليمان بن صالح القرعاوي من الكتب المفقودة في كتابه الوجوه والنظائر : ص٩٩ .

(٥) الكتاب مطبوع في دار العلم للملايين في بيروت عام ١٩٨٥م .

(٦) الكتاب مطبوع مشهور بعدة تحقيقات

(٧) الكتاب مطبوع بتحقيق د. محمد السيد و د. فؤاد عبدالمنعم .

(٨) الكتاب مطبوع بتحقيق فؤاد عبدالمنعم .

(٩) معترك الأقران : ٥١٦ . وقد جاءت تسمية هذا الكتاب في حسن المحاضرة والإتقان ومفتاح السعادة وكشف الظنون : هكذا ((معترك الأقران في مشترك القرآن)) ولعل ذلك من تسميته بأكبر أقسامه . وانظر معجم المعاجم (٢١) أحمد الشرقاوي / دار الغرب .

وممن ألّف في الوجوه والنظائر أيضاً الكلبي المتوفي سنة (١٤٦هـ) والعباس الواقفي المتوفى سنة (١٨٦هـ) وأبوبكر النقاش المتوفى سنة (٣٥١هـ) وأبو علي البنا المتوفى سنة (٤٧١هـ) وأبو الحسن الزاغوني المتوفى سنة (٥٢٧هـ) كما ذكر ذلك ابن الجوزي في نزهة الأعين النواظر (٢/١) وحاجي خليفة في كشف الظنون : ٢٠٠١/٢ .

وهناك كتاب نُسب للثعالبي بعنوان ،، الأشباه والنظائر،، ذكره د.سليمان القرعاوي في كتابه ،،الوجوه والنظائر،، (٩٣) ورجح أن الكتاب ليس للثّعالبي المشهور،واستشهد على ذلك بما ذكره محمود عبدا لله الجادر في كتابه ((الثعالبي ناقداً وأديباً)) (١٥٧ - ١٦٠) قائلاً :

ونُسب إلى الثعالبي - عبدالملك - عَدَدٌ من الكتب عن طريق الخطأ ، أو التوهم ، وهذه الكتب هي : الأشباه والنظائر .. توجد في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية مخطوطة بهذا العنوان منسوبة إلى الثعالبي .. ومنهج الكتاب ومادته يخالفان ما هو مألوف في كتب الثعالبي ، ولعله لثعالبي آخر .

ويرى القرعاوي أن هذا الكتاب إنما هو صورة من كتاب ابن الجوزي مع تحوير بَسيط في الألفاظ ، سطا عليه بعض الوراقين أو غيرهم ، وحوَّر في بعض ألفاظه ونسبه للثعالبي ، لغرض من الأغراض التي بسببها يُفعل مثل ذلك . وا لله أعلم بحقيقة الحال .

ثالثاً : وأما كتب الأضداد :

فإن الأضداد جمع ضِدّ ، وهو مصطلح أطلقه اللغويون على الألفاظ التى يكون الواحد منها دالاً على معنى وعلى ضده المنافي له في الدلالة .

جاء في كشف الظنون (١/١١٥) ،،والضد في اللغة يقع على معنيين متضادين والمراد هنا : الألفاظ التى توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف منها مؤدياً لمعنيين مختلفين ، بدلالة السباق والسياق،، فعلى هذا فالأضداد نوع من المشترك ، والمؤلفات في الأضداد كثيرة منها :

١- (الأضداد) لأبي علي محمد بن المستنير بن أحمد الملقب بقُطْرب المتوفى سنة (٢٠٦هـ) (١) .

٢- (الأضداد) لأبي زكريا يحي بن زياد بن عبدا لله الدَّيلَمي الملقب بالفرَّاء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) معجم المعاجم (٢٩٥) .

---

(١) حققه المستشرق هانز كوفلر ، ونشره متناً وترجمةً المانية في العدد الثالث من المجلد الخامس من مجلة إسلاميكا سنة ١٩٣١م معجم المعاجم : ٢٩٥.

٣- ((الأضداد)) لأبي عُبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة (٢١٠هـ) نسبه إليه ابن النديم في الفهرست (٨٠) .

٤- ،، الأضداد،، لأبي سعيد عبدالملك بن قُرَيب الأصمعي المتوفي سنة (٢١٦هـ) نسبه إليه ابن النديم في الفهرست (٨٢) وهو من كتب الأصمعي الضائعة كما في معجم المعاجم (٢٩٦) .

٥- ،، الأضداد ,, لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام الهروي المتوفي سنة (٢٢٤هـ) نسبه إليه السيوطي في (المزهر) ١/٣٧٢ وانظر ((معجم المعاجم ٢٩٦)) .

هذه خمسة من كتب الأضداد ، وممن ألّف فيها غير من ذكر : محمد بن أبي عبدا لله بن محمد بن هارون التوزي المتوفى سنة (٢٣٣)،وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السِّكِّيت المتوفى سنة (٢٤٤) ، وأبو حاتم سهل بن محمد السِّجستاني المتوفى سنة (٢٥٠) ، وثَعلَب المتوفى سنة (٢٩١) ، وابن الأنبَاري المتوفى سنة (٣٢٧) وكتابه أجل كتب الأضداد،وأبو الطيِّب اللغوي المتوفى سنة (٣٥٩)،وأبو القاسم الآمدي المتوفى سنة (٣٧٠)،وأحمد بن فارس المتوفى سنة (٣٩٥)،وناصح الدين سعيد بن المبارك الأنصاري المتوفى سنة (٥٦٩)،وأبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري المتوفي سنة (٥٧٧)،والصَّغَاني المتوفى سنة (٦٥٠)،وعبدالرحمن بن محمد ابن إبراهيم العَتَائقى المتوفى سنة (٧٩٠)،ومحمد بن أحمد بن شرف الدين المدني المتوفى سنة (٩٠٤) وجمال الدين محمد بن بدر الدين المنشي المتوفى سنة (١٠٠١) وغيرهم .(١)

رابعاً : وأما كتب الأجناس

فهي كما قال ابن جني : وذلك أن التَّجنيس عندهم أن يتفق اللفظان ، ويختلف ، أو يتقارب المعنيان وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتبَ الأجناس .(٢)

وقال السيوطي : ومن الألفاظ المشتركة في معانٍ كثيرة : لفظ العين ، قال الأصمعي في كتاب ((الأجناس)):العين : النقد من الدراهم والدنانير ليس بعرض ، والعين : مطر أيام لا يقلع ، والعين : عين الإنسان...(٣) .

فظاهر من هذا أن كتب ((الأجناس)) من الكتب التى خدمت المشترك اللفظي وا لله أعلم .

---

(١) انظر معجم المعاجم (٢٩٥ - ٣٠١) كشف الظنون (١/١١٥-١١٦) .

(٢) الخصائص : ٢/٤٨ وانظر : الكليات : ٢٧٥ ، الصناعتين لأبي هلال (٣٣٠) .

(٣) المزهر : ١/٣٧٢ .

والمؤلفات في ((الأجناس)) هي :

١- (كتاب الأجناس) لأبي سعيد عبدالملك بن قُرَيب الأصمعي المتوفى سنة (٢١٦) نسبه إليه ابن النديم في الفهرست : (٨٢) .

٢- (كتاب الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى) لأبي عُبيد القاسم بن سلاَّم المتوفى سنة (٢٢٣) نسبه إليه ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه (٣٨١) .

٤- (كتاب الأجناس) لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت المتوفى سنة (٢٤٤هـ) نسبه إليه ابن النديم في الفهرست : (١٠٨) .

٥- (كتاب الأجناس) لأبي القاسم جار الله الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨هـ) نسبه إليه ياقوت في معجم الأدباء : (٤٩٤/٥) وانظر معجم المعاجم (٣١٧-٣١٨) .

خامساً : وأما كتب المَدَاخِل والمُشَجَّر والمُسَلْسَل

فإن هذا من ظَريف التَّصنيف ، ومَسْلَكُ هذا التأليف : أن يبدأ الواحد من أبوابها بكلمة أولى تكون مفتاحاً ، ثم يُفسِّر معناها بكلمة ثانية ، ثم يفسر معنى الثانية بثالثة ، وهكذا إلى أن يُغلق الباب بكلمة آخرة تكون خاتمة له ، ثم يستأنف الأمر في الباب الذي يليه على ذلك النَّمط إلى آخر الأبواب في الكتاب .

ومن أمثلة ذلك أن تقول : الأَرَب : الغرض ، والغرض : الحاجة ، والحاجة : الفاقة ، والفاقة : الفقر ، والفقر : الكسر ، والكسر : الجزء ، والجزء : البعض ، والبعض : لسع البعوض . ويسير الأمر على تلك الشاكلة ، وتسلسل الكلم فيه سيراً مع المعاني التى تتأتى فيها عن طريق الاشتراك ، أو الترادف أو التضاد .(١)

والمعروف من هذا الصنف المعجمي هو :

١- (المداخل في اللغة) لأبى عمر محمد بن عبدالواحد الباوردي الزاهد المعروف بالمطرِّز والملقب بغلام ثعلب المتوفى سنة (٣٤٥هـ)(٢)

(١) انظر معجم المعاجم : (٣٤١) ، المشترك اللفظي بين مفهوم اللغويين وواقع الاستعمال العربي : (٧١-٧٣) رسالة ماجستير مكوبة بالآلة الكاتبة . جامعة أم القرى .

(٢) وهو مطبوع بتحقيق محمد عبدالجواد بالقاهرة سنة (١٩٥٨م) .

٢- (حل المداخل) لأبي عمر الزاهد المتقدم ، نسبه إليه ابـن النديـم في الفهرسـت : (١١٤) ويـاقوت في معجم الأدباء (٥/٣٦٤) .

٣- (شجر الدّر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة) لأبي الطيب عبدالواحد بن على اللغوي المتوفـى سـنة (٣٥١هـ)(١) .

٤- (المسلسل في غريب لغة العرب) لأبـي الطـاهر محمـد بـن يوسـف بـن عبـدا لله التميمي السرقسـطي المعروف بابن الأشْتَرَكُوني المتوفى سنة (٣٥٨هـ)(٢) .

سادساً : وأما الملاحن

فيراد بها تلك التآليف التى استخدمت اللفظ المشترك على سبيل التورية لمعـان أخرى ، خـلاف مـا هـو ظاهر . يقول ابن دريد - وهو ممن ألف في هذا : (هذا كتاب ألفناه ليفزع إليه المُجْبَرَ المُضْطَهد علـى اليمـين المكـره عليها ، فيعارض بما رسمناه ، ويضمر خلاف ما يظهر ليسـلم مـن عاديـة الظـالم ، ويتخلـص مـن جنـف الغاشـم ، وسميناه كتاب الملاحن) .

ومثاله : أن تقول في حلفك : وا لله ما أَضَعْت ولا أهملت ، فلا يكون عليـك حِنْثٌ إن عنيـت:أنـك مـا كـثرت ضيـاعك ــ جمـع ضيعـة بمعنـى الأرض المغلّـة ــ ولا هواملـك أى : إبلـك السـارحة في المرعـى بغـير راع يرعاها.(٣)

ومن المؤلفات فى هذا الباب :

١- (كتاب الملاحن) لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي المتوفى سنة (٣٢١هـ)(٤) .

٢- (المنقذ من الأيمان) لأبي عبدا لله محمد ابن عبيد ا لله البصـري المعـروف بـالمفجّع المتوفـى سـنة (٣٢٧) ذكره ابن النديم في الفهرست (١٢٣) وقال ياقوت الحموي : كتاب المنقذ من الأيمـان يشـبه كتـاب الملاحن لابن دريد إلا أنه أكبر منه وأجود وأتقن . معجم الأدباء (٥ / ٣٣) .

٣- (فتيا فقيه العرب) لأبي الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة (٣٩٥هـ) (٥) .

---

(١) وهو مطبوع بتحقيق محمد عبدالجواد بالقاهرة سنة (١٩٥٨م) .

(٢) وهو مطبوع بتحقيق محمد عبدالجواد بالقاهرة سنة (١٩٥٨م) وانظر معجم المعاجم (٣٤١) .

(٣) انظر معجم المعاجم : ٣٤٧.

(٤) طبع بتحقيق إبراهيم اطفيش بالمطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٣٤٧هـ .

(٥) مطبوع بتحقيق الدكتور حسين على محفوظ .

و حَـذَى الحريرى حَذوَ ابن فارس في مقامتـه المنعوتـة (بالطَّيْبِيَّـة) والتـى هـي المقامـة الثانيـة والثلاثـون في ترتيب المقامات فضمنها مائة مسألة مُلْغَزَة من نمط فتيا فقيه العرب ، ومما جاء فيها من ذلك قوله :

ما تقول فيـمن توضأ ثم لمس ظهر نعله ؟ قال : انتقض وضوءُه بفعله (النعل الزوجه) (١)

يقول السيوطي ـ رحمه ا لله ـ وليس المراد بفقيه العرب شخصاً معيناً إنما يذكرون ألغازاً ، ومِلَحاً ينسبونها إليه ، وهو مجهول لا يعرف ، ونكرة لا تتعرف (٢).

وهذه الملاحن،وما عرف بفتيا فقيه العرب،تدور على استعمال الألفاظ المشتركة فيما يمكن لها من المعـاني كما هو ظاهر ، فلا شك أنها مادة للوقوف على المشترك اللفظي في لغة العرب .

هذا وإن طلب الوقوف على مدى اهتمام العلماء بـ(المشترك اللفظي) هو الذي قادني إلى الاستطراد فيما ذكرت من تأليف للعلماء فيما يتعلق بالاشتراك اللفظي،ليظهر مدى عنايتهم بهذا النوع من التصنيف حتى أُفْـرِد بالتأليف ، وإن علينا في هذا العصر الذي أصبحت فيه وسائل تحصيل العلم سهلة ميسورة وطرائق نشره متاحـة مبذولة أن نجتهد في إخراج تراث السابقين الذي لم ير النُّور بعد في هذا الفن وفي غيره من الفنون التي يرتقـي بهـا الإنسان إلى أوج الكمال ، وأن نكمل ما تركه الأوائل ، وما هذا البحث إلا إسهام في ذلك وا لله الموفق (٣) .

---

(١) شرح مقامات الحريري . للشريشي : (٤/٤٥) . وانظر المزهر : ٦٢٢/١ ، معجم المعاجم : ٣٤٧ .

(٢) المزهر : ٦٣٧/١ .

(٣) هذا وإن هناك عدد من الكتابات والبحوث في المشترك اللفظي لعدد من المعاصرين متعددة المناهج والمقاصد ومنها

١ـ البلاغة وقضايا المشترك د.عبدالواحد حسن الشيخ

٢ـ المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً " د.توفيق محمد شاهين ،

٣ـ الترادف والاشتراك في العربية في ضوء علم اللغة الحديث السيد الشربيني أحمد على ، رسالة دكتوراة ،

٤ـ المشترك اللفظي في اللغة العربية " عبدالكريم شديد محمد . رسالة ما جستير ، جامعة بغداد ،

٥ـالمشترك اللفظي بين مفهوم اللغويين وواقع الاستعمال العربي " محمد بن سعيد الثبيتي ، رسالة ما جستير جامعة أم القرى

٦ـ المشترك ودلالته على الأحكام " حسين مطاوع ، رسالة ماجستير جامعة أم القرى ،

٧ـ ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلالة " د.أحمد نصيف الجنابي ، مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الخامس والثلاثون الجزء الرابع ١٤٠٥هـ ،

٨ـ الإشتراك والترادف " محمد تقي الحكيم ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الثاني عشر١٣٨٤هـ .

٩ـ معجم الألفاظ المشتركة فى اللغة العربية ، عبدالحليم محمد قنبس .

وهناك عدد من المؤلفات في فقه اللغة ، ودلالات الألفاظ ، تعرضت لهذا الموضوع بشئ من الايجاز وهي مطبوعة معلومة .

المبحث الثالث

التأصيل لتسمية هذا البحث بـ "المشترك ...." من كلام المحدثين

إن تَسْمِيَة هذا البحث بـ "المشترك اللفظي في مصطلحات علماء الحديث وألفاظ الجرح والتعديل" ليست تسميةً مستحدثه مبتدعة على غير سابق،فقد وجدتُ فى كلامهم ما يمكن أن يكون أصلاً لهذه التسمية.

فمن ذلك أن العراقي –رحمه الله– قال في ألفتيه في مبحث " كيف يقول من روى بالمناولة وبالإجازة:

وبعضُ من تأخَّرَ استعملَ " عنْ" إجازةً وهي قريبةٌ لمنْ

سَماعَه من شيخهِ فيه يَشُك وحَرْفُ "عن" بَيْنَهُمَا فَمُشْتَرَك

وقال –رحمه الله– في شَرحِه لهذا النظم:

"...... وحرف "عن" مشترك بين السماع والإجازة صادق عليهما"(١)

ومن ذلك أيضاً أن من أنواع علوم الحديث: "المتفق والمفترق" وفي ذلك يقول العراقي في ألفيته:

ولهم المتَفِقُ المفْترَقُ مالَفْظُه وخَطُّه متَفِقُ

لكن مُسَمَّياتُه لِعِدَّة نحو ابنَ أحمد الخليل سِتَّة

قال السَّخاوي في شرح هذين البيتين:

(ولهم) أي للمحدثين (المتفق) و(المفترق) من الأسماء والأنساب ونحوهما، وهو (مالفظه وخطه متفق لكن مفترق إذا كانت (مسمياته لعدة) وهو من قبيل ما يسميه الأصوليون : "المشترك" أعني اللفظي لا المعنوي(٢)،

---

(١) – التبصرة والتذكرة: ٢/٩٩–١٠١، فتح الباقي: ٢/١٠٢، فتح المغيث: ٢/٣١٦.

(٢) –والمراد بالمعنوي: أن يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، وهو مايعرف بعلم "النظائر".

بل لهم في البلدان المشترك وضعاً والمفترق صقعاً، وقد زل فيه جماعة من الكبار كما هو شأن المشترك اللفظي في كل علم.(١)

وفي مبحث "الموالى من العلماء والرواة" يقول السخاوي -رحمه الله-:

واعلم أن "المولى" من الأسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي، الموضوعة لكل واحد من الضدين، إذ هي موضوعة للمولى من أعلى وهو المنعم المُعْتِق -بكسر المثناة- والمولى من أسفل وهو المُعْتَق بفتحها.(٢)

ومن ذلك أيضاً أن الشيخ زكريا الأنصاري شارح ألفية العراقي لما عرّف المُعْضَل على ماهو المشهور عند علماء الاصطلاح قال:

واعلم أن المُعْضَل يقال للمشكل أيضاً، وهو حينئذ بكسر الضاد، أو بفتحها على أنه مشترك.(٣)

ومماتنبه له العلماء -رحمهم الله- الاشتراك الواقع في أسماء البلدان، وله علاقه بالراوية والراوي، فقد قال السخاوي -رحمه الله- في معرض كلامه عن التدليس:

وهم أيضا تدليس البلادِ كأن يقول المعرِّي: حدثنا فلان بالعراق (٤)، يريد موضعاً بإخميم (٥)، أو بزبيد يريد موضعاً بقوص (٦)، أو بزقاق حلب، يريد موضعاً بالقاهرة، أو بالأندلس (٧)، يريد موضعاً بالقرافة (٨)، أو بما وراء النهر موهماً دجلة. وهو أخف من غيره، لكنه لا يخلو عن كراهة وإن كان صحيحاً في نفس الأمر، لإيهامه الكذب بالرحلة والتشبع بمالم يعط . (٩)

هذا ما ظفرت به من كلامهم مما نَصُّوا فيه على الاشتراك اللفظي كما ترى، وهو القاعدة في تسمية هذا البحث والله أعلم.

---

(1) _ فتح المغيث : ٤/ ٢٦٩.

(2) _ فتح المغيث : ٤/٤٠٤.

(٣) _ فتح الباقي : ١/ ١٥٩ _ ١٦٠ ، توضيح الأفكار : ١/ ٣٢٨ .

(٤) _ قال ياقوت : والعراق ايضاً : محلة كبيرة عظيمة إخميم بمصر . معجم البلدان : (٩٣/٤) .

(٥) _ قال ياقوت : إخميم : بلد قديم على شاطىء النيل بالصعيد . معجم البلدان : (١/ ١٢٣) .

(٦) _ قال ياقوت وهي مدينة عظيمة واسعة قصبة صعيد مصر ، بينها وبين الفسطاط إثنا عشر يوماً . معجم البلدان ك (٤/ ٤١٣) .

(٧) _ والأندلس هنا : محلة كبيرة كانت بالفسطاط . مجم البلدان : (١/ ٢٦٤) .

(٨) _ والقرافة : بلدة مشهورة بفسطاط مصر وهي من نزه اهل القاهرة ، قال ياقوت : وهي اليوم مقبرة اهل مصر وبها أبنية جليلة ومحال واسعة وسوق قائمة . معجم البلدان : (٣١٧/٤) .

(٩) _ فتح المغيث : ١/ ٢٢٩ .

﴿ الباب الأول ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند ، والمتن .

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : المشترك في الألفاظ المتعلقة بالسند .

الفصل الثاني : المشترك في الألفاظ المتعلقة بالمتن .

الفصل الثالث : المشترك في الألفاظ المشتركة بين السند ، والمتن .

تمهيد :

السند هو : الطريق الموصلة إلى المتن ، وبعبارة أخرى هو : سلسلة الرواة الذين نَقَلوا الحديث واحداً عن الآخر ، حتى يَبْلُغوا به إلى قائله(١) ، وسيأتي الكلام عليه .

والسند خَصِيصَة اختص ا لله ــ تبارك وتعالى ــ بها هذه الأمة دون سائر الأمم كما هو معلوم ، وقد تَكلَّم السلف ــ رحمهم ا لله ــ على فضائله وأهميته بما يَطُول ذكره هنا ، وإن البحث فيه ، ومعرفة الاصطلاحات المتعلّقة به ، دَعامة أساسية في " علوم الحديث " وفي التوصل إلى هدفه الأسمى ، والغرض المطلوب منه ، وهو تَمييز الحديث المقبول من المردود .

وأما المتن فهو: ماانتهى إليه السندُ من الكلام (٢) ، وهو المقصود من أبحاث المصطلح.

وقد تعرّض المحدثون إلى دراسة المتن من جميع جوانبه ونصوا على الاصطلاحات المتعلقة به ، ومدلول كل مصطلح من هذه المصطلحات .

وقد ذكرت في هذا الفصل ماتيّسر لي من الألفاظ التى تنوع فيها الاصطلاح ، فيما يتعلق بالسندمن مصطلحات وأسماء لعلماء الحديث ، وكذلك الألفاظ المتعلقة بالمتن ، وأخيراً الألفاظ ذات الصلة بالسند والمتن ، على ماسيأتي بيانه وتفصيله .

وقد جعلت مادة هذا الفصل فى ثلاثةِ مباحث،وهي :

١ــ انظر منهج النقد : ٣٤٤ .

٢ــ المصدر السابق : ٣٢١ .

﴿ الفصل الأول ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الاتصال .

المبحث الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الانقطاع .

﴿المبحث الأول﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في الألفاظ المتعلقة بالسند من حيث الاتصال

وفيه الألفاظ الآتية

السند .

الإسناد .

المسند .

سمعت .

حدثنا .

أخبرنا .

أنبأنا .

عن .

قال .

رُوي .

" السَّند "

يُطلق علماء الحديث هذه اللفظة على معنيين :

أحدهما : الطريق المُوصِلَة إلى المتن .

والثاني : نوع من التأليف أطلقوا عليه " السند " .

* فأما إطلاق " السند " على الطريق الموصلة إلى المتن ، فهذا هو المشهور عند علماء الحديث ، فإنهم يقولون : سند الحديث ، ويعنون به أولئك الرجال الذين رَوَى بعضهم عن بعض إلى النبي – صلى ا لله عليه وسلم – أو إلىمن دونه .[١]

ولذلك نجدهم يعرفون الحديث الصحيح بأنه :

الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه،ولايكون شاذاً ولامعلاً .[٢]

* وأما إطلاق " السَّند" على نوع من التأليف الذي اعتنى به المحدثون فذلك وارد في صنيعهم . فقد أطلقوا هذه اللفظة " السند " على الكتاب الذي يحوى أسماء المشايخ والكتب . فيَعْمِدُ المحدث إلى ذكر مشايخه ومن أخذ عنهم العلم ، والكتب التى قرأها على مشايخه ، ودرسها ، وتحصل على أسانيدها . وهذا التصنيف مشهور بالبرنامج ، والفهرست ، والمعجم ، والثَّبَت ، والمشيخة ، وكلها ألفاظ متقاربة المدلول . بل عدها بعضهم مترادفات .[٣]

ويعود الفضل الأول للمحدثين ، والمعنيين بالحديث ، وحفاظه ، في اختراع هذا النوع من التأليف وافتراعه كما هو ليس بخافٍ [٤] ، وهذا عندهم من الدقة في النقل وإحياء سنة الإسناد ولاشك أنه من حفظ ا لله للسنة .

ومن إطلاق " السند " على هذا النوع من التأليف الذي ذكرته، ماورد أن أبايحي زكريا الأنصاري الشافعي سمى كتابه " الفهرست " بهذه التسمية وكذلك أحمد بن أحمد بن أحمد بن جمعه البجيرمي المصري، سمى كتابه بهذا الاسم . أفاد هذا الدكتور محمد بن عبدالكريم بقوله : ثم استعيرت لفظة" السند " للكتاب الحاوي

---

[١] – انظر : نزهة النظر : ص ٥٣ ، فتح المغيث : ١ / ١٤ ، منهج النقد : ص ٣٣، ٣٤٤ . ، الفضل المبين :٦٤

[٢] – منهج النقد : ص ٢٤٢ ، انظر : مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٠ ، نزهة النظر : ص ٨٢ .

[٣] – الغنية : ص ١٢ ، انظر لمعاني هذه الألفاظ في اللغة والاصطلاح فهرس الفهارس : ١/٦٧-٧١ .

[٤] ـ انظر كتب الفهارس والبرامج : ٥ ،

للشيوخ ، والكتب المتصلة السند مثل " سند زكريا الأنصاري " و " سند البجيرمى " ([1]) إلا أن الدكتـور محمـد ابن عبدالكريم يقول : ومما يجدر ملاحظتة أن " الثَّبَت والسند يختصان غالباً– بالإجازات ، ولهذا لم يبلـغ حجمهـا حجم الفهارس ، والبرامج ، والمعاجم ، والمشيخةً ، وإن كان هدف الجميع واحداً .([2])

والمعنى الأول من هذين المعنيين والذي هو : " الطريق الموصلة إلى المتن " هو المعنى الشائع والمشهور من هذه اللفظة " السند " أينما وردت ، ولا يُصار إلى غيره من المعاني إلابدليل .

---

[1] – الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض : ص ١٤ ، كتب الفهارس والبرامج : ٢١ .

[2] – المرجع السابق .

- الإسناد -

من الألفاظ التي يطلقها علماء الحديث ، ويستعملونها " الإسناد " فلقد عبر به علماء الحديث عن :

- رفع الحديث إلى قائله .
- الطريق الموصلة إلى المتن " السند " .
- صيغة مدح يُمدح بها الرواة .

* فأما إطلاقهم " الإسناد " على رفع الحديث إلى قائله،فهذا هو الشائع ، وهو الأصل في ذلك .

قال ابن المُلقّن : الإسناد : رفع الحديث إلى قائله [1] . وهو مصدر من قولك:أسندت الحديث إلى قائله ، إذا رفعته إليه بذكر ناقله . فحين يريد المؤلف أن يُسند مايَذكُر إلى قائله ، فلا بد من ذكر من أخبره بذلك . فهذا هو الإسناد .

* وأما إطلاقهم " الإسناد " على الطريق الموصله إلى المتن . فقد قال السخاوي :

" المتصل الإسناد " أي السالم إسناده - الذي هو كما قال شيخنا في شرح النخبة : الطريق الموصلة إلى المتن ، مع قوله في موضع آخر منه : إنه حكاية طريق المتن.وهو أشبه فذاك تعريف السند والأمر سهل [2] فمراده بطريق المتن أي : أولئك الرواة الناقلون،المذكورون قبل متن الحديث .

يقول العلامة الشيخ طاهر الجزائري : وأما الإسناد فقد عرفت أنه مصدر " أسند " وكثيراً مايراد به " السند " [3] .

---

[1] - المقنع : ١/١١٠ ، تدريب الراوى : ١/٤١ ، الحطة : ص ١٠١ .

[2] - فتح المعيث : ١/١٤ ، وانظر المقنع : ١/١١٠ ، اليواقيت والدرر : ١/١١٥-١١٧ .

[3] - توجيه النظر إلى أصول الأثر : ص ٢٥ . وقال محقق " فتح المغيث " الشيخ : على حسين على ، في تعليقه على فتح المغيث : ١/١٤ / على قول السخاوي المتقدم :" فذاك تعريف السند " في هامش الأصل " أي وهذا تعريف الإسناد فتلخص من ذلك الفرق ، بأن الإسناد : حكاية طريق المتن، والسند الطريق الموصلة إلى المتن .

وأما إطلاقهم هذا اللفظ مدحاً للرواة ، وذلك حينما يقولون في الراوى :

" فلان إسناد "

فذلك موجود في كلامهم ، ومنه ما حكاه ابن عيينة قال :

أتيت الزهرى وهو عند سَارية عند باب الصفا ، فجلست بين يديه ، فقال : يا بُني قرأتَ القرآن ؟ قلت : بلى ، قال : تعلمتَ الفرائض ؟ قلت : بلى . قال : كتبتَ الحديث ؟ قلت : بلى - يعني عن أبي إسحاق الهمداني - قال : أبو أسحاق إسناد [1] . يعنى أنه حجة في هذا الشأن ، وأهل لأن يؤخذ عنه [2] . وهذا ظاهر من قوله : أبو إسحاق إسناد .

وهذا مناسب جداً لمدلول هذه اللفظة اللغوي ، فإنهم يقولون : فلان سند ، أي معتمد [3] .

والمعنى الأول لهذه اللفظة " الإسناد " هو المعنى الشائع المشهور ـ كما تقدم ـ ولا يذهب بهذه اللفظة إلى غير هذا المعنى المشهور ، إلا بقرينة ودليل يدلان على معنى جديد لهذه اللفظة .

---

[1] - السير ٥/٣٤٦ .

[2] - انظر شفاء العليل ص ٥٧ .

[3] - انظر معجم مقاييس اللغة : ٣/١٠٥ ، أساس البلاغة ص ٢٢١ ، لسان العرب : ٣/٢٢١ .

" المسند "

من الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث " المسند " وقد أَطلق أولئك النقاد هذااللفظ على:

* الحديث المسند على ما سياتي بيانه.

* الكتاب الذي جمع فيه مُؤلفه ما أسنده الرواة إلى النبى – صلى ا لله عليه وسلَّم – جاعلاً أحاديث كل صحابي على حدة .

* الكتاب المرتب على الأبواب لا على الصحابة إذا أسند مؤلفه أحاديثه

* فأما إطلاق " المسند " على نوع من أنواع الأحاديث التى هى : الأحاديث المسندة فى اصطلاحهم ؛ فذلك هو المشهور من إطلاق هذا اللفظ وللأئمة في حَدّ الحديث المسند ثلاثة أقوال مشهورة .

أولها : ماذكره الخطيب البغدادي حيث قال :

وَصفُهم الحديث بأنه " مسند " يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه ، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أُسند عن النبي ﷺ – خاصه ... "([1]) .

قال الحافظ ابن حجر :

" المسند عند الخطيب يُنظر فيه إلى مايتعلق بالسند ، فيُشترط فيه الاتصال ، وإلى مايتعلق بالمتن فلا يشترط فيه الرفع ، إلا من حيث الأغلب في الاستعمال ، فمن لازم ذلك أن الموقوف إذا اتصل سنده قد يُسمَّى مسنداً ، ففي الحقيقة لافرق عند الخطيب بين المسند والمتصل إلا في غَلَبة الاستعمال فقط ..." ([2])

والثاني : ماذهب إليه ابن عبد البر حيث قال :

" وأما المسند : فهو ما رُفع إلى النبى صلى ا لله عليه وسلم ـ خاصة . فالمتصل من المسند ... والمنقطع من المسند ... "(٣)

قال الحافظ ابن حجر :

وأَبعد ابن عبدالبر حيث قال : " المسند المرفوع " ، ولم يتعرَّض للإسناد ؛ فإنه يصدق على المرسل ، والمعضل ، والمنقطع ، إذا كان المتن مرفوعا ، ولا قائل به .(٤)

---

[1] – الكفاية : ص ٣٧ ، نزهة النظر : ص ١٥٥ / النكت : ٥٠٥/١ .

[2] – النكت : ٥٠٦/١ ، نزهة النظر : ص ١٥٥ . ويقول في الفتح : ٦٧٨/٨ : والمسند مايضيفه الصحابي إلى النبي – ﷺ – بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه الاتصال .

٣ـ التمهيد : ٢١/١ ـ ٢٢ : وانظر نزهة النظر : ص ١٥٥ .

٤ـ نزهة النظر : ص ١٥٥ .

قال :

وهو مخالف للمستفيض من عمل أئمة الحديث ، في مقابلتهم بين المرسل ، والمسند فيقولون : أسنده فلان وأرسله فلان .([1])

والثالث : وهو الذي ذهب إليه الإمام الحاكم – رحمه الله – قال : " والمسند من الحديث : أن يرويه المحدِّث عن شيخ يظهر سماعه منه لِسِنٍّ يحتَمِلُه ، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور،إلى رسول الله– ﷺ – "(٢) .

وهذا التعريف الأخير ذهب إليه جَمع من أهل العلم ، والمحدثين ، واختاره الحافظ ابن حجر ، قال – رحمه الله –:

هذا رأي الحاكم وبه جزم أبو عمرو الدَّاني ، وأبو الحسن ابن الحَصَّار في " المدارك " له ، والشيخ تقي الدين في الاقتراح : والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم:أن المسند عندهم ماأضافه من سمع النبي – ﷺ – إليه بسند ظاهره الاتصال . (٣)

" وأمثلة هذا في تصرفهم كثيرة،من ذلك :

ما حكاه ابن أبي حاتم ، قال : سألت أبي عن خالد بن كَثِير يروى عن النبي – ﷺ ؟ فقال : ليست له صحبة . قال : فقلت : إن أحمد بن سِنَان أخرج حديثه في المسند . فقال أبي : خالد بن كثير من أتباع التابعين ، فكيف يُخرج حديثه في المسند ؟.

وقال البيهقي عَقِبَ حديث رواه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن النبي – ﷺ – : هذا حديث غير مسند ."(٤)

ومن ذلك أيضاً أن البخاري – رحمه الله تعالى – ساق حديثاً من طريق إبراهيم والضَّحاك المِشْرَقيّ عن أبي سعيد الخدري ، ثم قال : عن إبراهيم " مرسل " وعن الضحاك المِشْرَقِيّ " مسند " .

---

[1] النكت : ٥٠٦/١

٢ـ معرفة علوم الحديث : ص ١٧

٣ـ النكت : ٥٠٧/١

٤ـ النكت : ٥٠٨/١ ـ ٥٠٩ .

قال الحافظ : والمراد أن رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة ، ورواية الضحـاك عنـه متصلـة ... وَيُؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يُطلق على المنقطع لفظ المرسل ، وعلى المتصل لفظ المسند([1]).

[1] - فتح البارى : ٦٧٨/٨

• وأما إطلاق " المسند " على الكتاب الذي جمع فيه مُؤلفه ماأسنده الرواة إلى النبي – ﷺ – فهذا معلوم مشهور ، ومن ذلك "مسند الإمام أحمد" – رحمه الله – وغيره من المسانيد التى لاتكاد تُحصى كثرة . وقد ذكر الشريف الكتاني طائفة منها ثم قال :

فهذه اثنتان وثمانون مسنداً بمسند أحمد ... والمسانيد كثيرة سوى ماذكرناه . ([1])

والمسند عند علماء الحديث على هذا الإطلاق عبارة عن :

الكتب التى مَوضُوعها جَعْلُ حديث كل صحابي على حدة ، صحيحاً كان ، أو حسناً ، أو ضعيفاً ، مُرَتَّبِين على حروف الهجاء ، في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد ، وهو أسهل تناولاً ، أو على القبائل ، أو السابقة في الإسلام ، أو الشَّرَافَة النَّسَبية ، أو غير ذلك ، وقد يُقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد ، كمسند أبي بكر ، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة ، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المُقلِّين ، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك ([2])

• وأما إطلاق " المسند " عندهم على كتاب مُرتَّب على الأبواب ، أو الحروف ، أو الكلمات لاعلى الصحابة ؛ لكون أحاديثه مسندة إلى النبي – ﷺ – كصحيح البخاري ، فإن اسمه " الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسننه وأيامه "(٣) ، وكذا صحيح مسلم فإن اسمه " المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (٤)، وكسنن الدارمي فإنها تسمى : مسند الدارمي ، على مافيها من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة .(٥)

وقد يُطلق كذلك على كتاب ذُكرت أسانيد أحاديثه بعد أن لم تكن مذكورة ، وسواء أَسند أحاديث ذلك الكتاب مؤلفه ، أو غيره . ومن ذلك :" مسند الفردوس " .

فإن " الفردوس " كتاب جمع فيه مؤلفه – أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فَنَّاخَسْرو الدَّيلَمي

---

[1] – الرسالة المستطرفه : ص ٧٤ .

[2] – الرسالة المستطرفة : ص ٦٠ ، وانظر فتح المغيث : ٣٢١/٣ ، الحطة : ص ١٢٣ .

٣ـ كذا جاءت تسميته فى : رجال صحيح البخارى للكلاباذى : ٢٣/١ ، وانظر فهرست ابن الخير : ٩٤ ، تهذيب الأسماء واللغات : ٧٣/١/١ ، مقدمة ابن الصلاح : ٣٨ ، عمدة القارى : ٥/١ ، وانظر مقدمة خليل شيحا لصحيح مسلم : ٢٥/١ . والذى جاء فى هدى السارى : ١٠ : الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وسننه وأيامه .

٤ـ كذا جاء فى : فهرست ابن خير : ٩٨ ، وانظر " رجال صحيح مسلم " لابن منجوية : ٢٩/١ .

٥ـ الرسالة المستطرفة : ٧٤ ، كشف الظنون : ١٦٨٢/٢ ، فهرست ابن خير : ٩٤ ، ٩٨ ـ ويقول القاسمى ـ رحمه الله تعالى ـ : اعترض فى تسميته ـ يعنى مسند الدارمى ـ بذلك ، لأنه مرتب على الأبواب ، فمثله يسمى : الجامع والسنن ، إلا أنه اشتهر بالمسند على خلاف اصطلاح المحدثين . الفضل المبين : ٢٩٨، وانظر صحيح الترغيب والترهيب : ٣٨٢ ، معجم المصنفات الواردة فى فتح البارى : ٣٧٦ .

الهمداني – عشرة آلاف حديث من الأحاديث القِصَار ، مرتبة على نحو من عشرين حرفاً من حروف المعجم ، من غير ذكر إسناد . ثم جاء ابنه – أبو منصور شهردار بن شيرويه – فأسند أحاديث الكتاب ، وخَرَّج سند كل حديث تحته .([1])

وكذلك " مسند الشهاب " فإن " شهاب الأخبار في الحكم والوصايا والآداب " لشهاب الدين أبي عبدا لله محمد بن سلامه بن جعفر بن علي القضاعي . جمع فيه مُؤلِّفه أحاديث قصيرة من أحاديث الرسول – ﷺ – وهي ألف حديث ومائتان ، في الحكم ، والوصايا ، محذوفة الأسانيد مُرتبة على الكلمات من غير تَقْيِيد بحرف ، ثم أَسند أحاديث هذ الكتاب في كتاب مستقل يُرجع في معرفتها إليه وهو المعروف بمسند الشهاب([2])

يقول العلامة ابن بدران ـ رحمه ا لله تعالى : يُطلق المسند ويُراد به ما ذكر ، ويُطلق ويراد به كتاب جُمع فيه ما أَسنَده الصحابة ، كما يُقال مسند أبي بكر ، ومسند عمر ، وعلى كتاب جمع ذلك كمسند الإمام أحمد فإنه يذكر الصحابي ، ويَذكر ما بلغه من حديثه ، ثم يَنتقل إلى صحابي آخر وهكذا ، ويطلق باعتبار الإسناد ، فيُقال لكل كتاب اشتمل على إسناد الأحاديث ، ومنه " مسند الشهاب " للقضاعي ، فإنه جَمَع أولاً كتاباً سَمَّاه "الشهاب " جمع فيه أحاديث غير مسندة ، ثم أَلَّف كتاباً ذكر فيه الأسانيد، وسَمَّاه " مسند الشهاب " .. وكذلك جمع الحافظ الديلمى كتاباً سَمَّاه "الفردوس" ولم يُسنده ، ثم جاء ولده فوضع أسانيده فى كتاب وسَمَّاه " مسند الفردوس " ([3])

وبعد هذا أقول :

إن المعنى الأول لهذه اللفظة الذي هو " الحديث المسند " على ما تقدم بيانه هو المعنى المشهور المصطح عليه ، وماعداه من المعاني فإن القرينة والسياق يحددانه ـ كما تقدم ـ .

---

[1] ـ الرسالة المستطرفة : ٧٥ ، وانظر : مجموع الفتاوى : ١/٢٦١

[2] ـ أنظر الرسالة المستطرفة : ٧٦ ، كشف الظنون : ١٠٦٧/٢ ، سير أعلام النبلاء : ٩٢/١٨ .

[3] ـ مختصر تاريخ دمشق : ٢٤/٢

" سمعت "

من ألفاظ الأداء التى يستعملها الراوى فى أداء ما تحمله قوله : سمعت .

وبعد التأمل فى استعمالاتهم لهذا اللفظ وجدت أنهم يطلقونه على :

* ما تَحَمَّله الراوي سماعاً من لفظ الشيخ .

* ما تحمله الراوى قراءةً على الشيخ .

* فأما إطلاق هذا اللفظ " سمعت " على ما تَحَمَّله الراوى بواسطة السماع من لفظ الشيخ ، فهذا هو الأصل فى إطلاق هذه اللفظة . لذلك نجدهم يجعلون " السماع من لفظ الشيخ " أول طَريق للنَّقل ، والأخذ ، وأرفع أقسام التحمل عند الجماهير . ([1])

وقد حَكَى القاضى عياض أنه لا خلاف فى جواز أن يقول السامع من لفظ الشيخ : حدثنا ، وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فُلاناً يقول . ([2])

إلا أن الخطيب البغدادى ـ رحمه الله تعالى ـ ذكر أن أَرفَع العبارات فى ذلك أن يقول : سمعت حيث قال : ما يُسمع من لفظ المحدث الراوى له بالخيار فيه بين قوله : سمعت ، وثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا ، إلا أن أرفع هذه العبارات سمعت . ([3])

*وأما إطلاق هذه اللفظة على ما تَحَمَّلَه الراوى بواسطة " القراءة على الشيخ " فهذا مستعمل عند بعض علماء الحديث .

فقد قال ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ :

وأما إطلاق حدثنا وأخبرنا فى القراءة على الشيخ ، فقد اختلفوا فيه على مذاهب فمن أهل الحديث من منع منهما جميعاً ... ومنهم من ذهب إلى تجويز ذلك ، وأنه كالسماع من لفظ الشيخ فى جواز إطلاق حدثنا ، وأخبرنا ، وأنبأنا . وقد قِيلَ إن هذا مذهب معظم الحجازيين ، والكوفيين ، وقول الزهرى ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، ويحى بن سعيد القطان فى آخرين ... ومن هؤلاء من أجاز فيها أيضا أن يقول : سمعت فلانا . ([4])

---

[1] ـ مقدمة ابن الصلاح : ١٦٦ ، ويقول الخطيب البغدادى : وقد كان بعض أهل العلم يستحب " السماع من لفظ المحدث " ويختاره على " القراءة عليه " وبعضهم كان يختار " العرض والقراءة " ويرى ذلك أفضل من السماع من لفظ المحدث " الكفاية : ٣٠٧ .

وقال القاضى عياض : ولم يره ـ أى السماع من لفظ الشيخ ـ جماعة من الحجازيين أرفع ، وسووا بينه وبين " القراءة " و " العرض " على العالم وروى هذا عن مالك وحكاه عن أئمة المدينة وروى عنه أيضا وعن غيره : أن القراءة على الشيخ أعلى مراتب الحديث . الإلماع : ٦٩ .

[2] ـ الإلماع : ٦٩ . وقال ابن الصلاح فى المقدمة : ١٦٦ : وينبغى فيما شاع استعماله من هذه الألفاظ مخصوصا بما سمع من غير لفظ الشيخ على ما نبينه إن شاء الله تعالى أن لا يطلق فيما سمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام والإلباس والله أعلم .

[3] ـ الكفاية : ٣٢٠ .

[4] ـ مقدمة ابن الصلاح : ١٦٩ ، وانظر فتح المغيث : ١٧٥/٢ ، تدريب الراوى : ١٧/٢

وقد رَوى الرَّامَهُرمُزي بسنده إلى زيد بن أبى الزرقاء قال : سمعت سفيان الثورى يقول فـي الرجـل يقـرأ على المُحدِّث عشرة أحاديث ، أو أكثر ، أو أقل ، أو مسائل ، أيقول : سمعت فلانا ؟ - قال : نعم . ([1])

وبعد هذا فإن هذه اللفظة " سمعت " صريحة في سماع الطالب من شيخه ، فاستعمالها لهذا المعنى هو الأصل ، وأما استعمالها لغيره من المعاني فيُنظَر من قال به،ولا يُعَمَّم القول به ليكون اصطلاحاً عاماً .

---

[1] ـ المحدث الفاصل : ٤٢٢ . وقال الإمام ابن دقيق العيد : من المتأخرين من يتسامح ويقول : سمعت فلانا يقول فيما قرأة عليه ، أو سمعه من القارىء عليه . وهذا تسامح خارج عن الوضع ، وليس له وجه إلا أن يكون بتغيير اصطلاح . وهو أن يقع الاصطلاح على أن يعبر بهذه اللفظة عن هذا المعنى . فإن كان هذا الاصطلاح عاما فقد يقرب الأمر فيه ، وإن وضعه هذا الراوى بنفسه فلا أرى ذلك جائزا . الاقتراح : ٢٩ وأنظر : فتح المغيث : ١٧٥/٢ ، توضيح الأفكار : ٣٠٥/٢

" حَدَّثنا "

من الصِّيَغ المستعملة في الأداء هذه الصيغة ، وهى مُشتَرَكَة فى أداء ما تحمله الراوي:
- سماعاً من لفظ الشيخ . - أو قراءةً عليه . - أو إجازةً .
- أو مناولةً - أو مكاتبةً - أو وجادةً .
- وقد يُطلِق الراوي هذه اللفظة فى غير ما تحمله عن الشيخ .

* الشائع عند المحدثين استعمال هذا المصطلح فى أداء ما تَحَمَّله الراوي سماعاً من لفظ الشيخ . وقد أشار إلى هذا غير واحد من المتقدمين والمتأخرين . فهذا الخطيب البغدادى يقول : ما يُسمع من لفظ المحدث الراوي له بالخيار فيه ، بين قوله : سمعت ، وثنا ... إلا أن أرفع هذه العبارات سمعت ... ثم يتلوها قول حدثنا . ([1])

وقال الحافظ ابن حجر : وتَخصيص التحديث بما سَمِعَ من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحا([2])

* وأما استعمال " حدثنا " فى أداء ما تحمله الراوى بواسطة القراءة على الشيخ ، فقد نُقِلَ جَوازه عن مالك وأصحابه وأشياخه ، من أهل المدينة ، وعلمائِها ، ويحى بن سعيد القطَّان ، وابن عُيينه ، والزهرى ، فى جماعة .

وهو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ، وذلك أن هؤلاء يرون التَّسوية بين السماع من لفظ الشيخ ، والقراءة عليه . ([3])

ومما نُقل عن الحسن البصرى ، ما حكاه عَوفُ الأعرابى قال : جاء رجل إلى الحسن البصرى : فقال : يا أبا سعيد منزلِي بعيد ، والاختلاف على يشق ، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً ، قرأت عليك ؟ فقال : ما أبالي قرأتُ عليك ، أو قرأتَ علَيَّ ، قال : فأقول حدثني الحسنُ ، قال : نعم .([4])

---

[1] الكفاية ص ٣٢٠

[2] نزهة النظر ص ١٦٩ ، وأنظر معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ ، الإلماع ص ٦٥ .

[3] أنظر الإلماع ص ١٦٧

[4] المحدث الفاصل ص ٤٢٧ ، الكفاية ص ٣٤١ ، فتح المغيث ١٧١/٢ ، فتح البارى ١٨١/١ ، ١٥٤/١ ،والأحوط فى الرواية بها : قرأت على فلان ، أو قرىء عليه وأنا أسمع ، فأقر به تدريب الراوى ١٦/٢ . وقال الخطيب البغدادى : حدثنى محمد بن عبيدالله المالكى أنه قرأ على القاضى أبى بكر محمد بن الطيب قال : اختلف الناس فى قارىء الحديث على الشيخ ، إذا أقر به أو سكت عنه سكوتا يقوم مقام إقراره به هل يجوز أن يقول : سمعت فلانا يحدث بكذا ، أو حدثنى فلان بكذا ، أم لا يسوغ له ذلك ... وقال آخرون : لا يجوز ان يقول سمعت فلانا ، ولا حدثنى ، ولا أخبرنى ، وهذا هو الصحيح ... فإن قيل فكيف يجب أن يقول قارىء الحديث إذا أراد أن يحدث به عمن قرأ عليه ؟ قيل : يجب أن يقول : حدثنا وأخبرنا قراءة عليه ليرفع بذلك الايهام لسماعه منه بلفظه . قال الخطيب : وهذا الذى ذكر القاضى وجوبه هو مذهب خلق كثير من اصحاب الحديث . الكفاية : ص ٣٣٣

* وأما الإتيَان بها فى أداء ما تَحَمَّلَه إجازة ، فقد نَقَل ابن الصلاح هذا عن بعضهم.([١])

ورَوَى الخطيب بإسناده إلى يحى بن صالح قال : كنت عند مالك بن أنس جالساً فسأله رجل فقال : يا أبا عبدا لله الكتاب تقرؤه عَلَيَّ ، أو أقرؤُه عليك ، أو تجيزه لي فكيف أقول ؟ فقال له : قل فى ذلك كله إن شئت : حدثنا مالك بن أنس . ([٢])

وقد حَكَى السخاوى أن مذهب عامة حُفَّاظ الأندلس ، ومنهم ابن عبدالبر ، إطلاق " حدثنا " على ما تَحَمَّله الراوى إجازة . ([٣])*

* وأما الإتيان بها فيما تحمله الراوي مناولة فقد أجازه غير واحد من أهل العلم كما حكاه الخطيب البغدادى . ([٤])

ورَوَى - رحمه ا لله - بإسناده إلى أبي نعيم - الحلبي - قال : دخلت على مالك بن أنس ومعي إسماعيل بن صالح ، فأخرج كتاباً مشدوداً فقال : هذا كتابي قد نظرتُ فيه فاروه عني ، فإني قد صَححته ، فقال له إسماعيل : فنقول : ثنا مالك بن أنس ؟ قال : نعم . ([٥])**

* وأما الإتيان بها فيما تَحَمَّلَهَ الراوي مكاتبة ، فقد أجازه غير واحد من العلماء المحدثين . ([٦])

ورَوَى الخطيب بإسناده قول بَقِيَّة قال : حدثنى شعبةُ قال : قُلتُ لمنصور : إذا كتبتَ إلي أقول حدثني ؟

وممن منع إطلاق " حدثنا " على القراءه على الشيخ الأوزعى وحماد بن زيد وعوف وابن المبارك ، ويحى بن يحى التميمى وأحمد بن حنبل والنسائى وغيرهم بل قال عوف : إذا قرأ العالم على العالم فقال : حدثنى فهى كذبيه . الكفاية : ص ٣٣٤ - ٣٣٥ ، تدريب الراوى : ١٦/٢ وورد مثل هذا عن شريك كما تراه فى " الكامل " : ٢٤٦/١.

[١] مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٦ ، وانظر : السير : ٣٩٣/٢٢

[٢] الكفاية ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، وانظر فتح المغيث ١٥٥/٢ ، تدريب الراوى ٩/٢ ، فتح البارى ٢٨٨/١١

[٣] فتح المغيث ٢/ ٣٠٥ ، ٢/ ٩٩ ، وأنظر تهذيب التهذيب ٦٧/٦ ، وترتيب المدارك ٤٢٨/١ ، التنكيل ص ٥٩٤

* والصحيح الذى عليه الجمهور ، وأهل التحرى والورع ، المنع من إطلاق ذلك وتخصيصها بعبارة مشعرة بها تبين الواقع ، كحدثنا إجازة .... وأخبرنا إجازة ، أو أخبرنا إذنا ، أو فى إذنه ، أو فيما أذن لى فيه ، أو فيما أطلق لى روايته ، أو أجازنى أو أجاز لى ، ونحو ذلك . تدريب الراوى : ٥٢/٢ وانظر الالماع : ص ١٣٢ . وورد عن الامام الأوزعى : تخصيص الإجازة بخبرنا بالتشديد . الالماع : ص ١٢٧، واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق " أنبأنا " فى الإجازة ، واختاره صاحب كتاب الوجازة ، وكان البيهقى يقول : أنبأنى وأنبأنا إجازه . تدريب الراوى : ٥٢/٢ - ٥٣ .

[٤] الكفاية : ص ٣٧٠ ، فتح المغيث : ٣٠٥/٢

[٥] الكفاية ص ٣٧٠

**الصحيح المختار الذى عليه عمل الجمهور ، وأهل التحرى ، أن يقول : أخبرنا فلان مناولة وإجازة أو : أخبرنا مناولة ، أو أخبرنا إذنا ، أو فى أذنه ، وما أشبه ذلك . تدريب الراوى : ٢/ ٥٢ .

وقال الخطيب البغدادى : وقد كان غير واحد من السلف يقول فى المناولة أعطانى فلان ، أو : دفع إلى كتابه ، وشبيها بهذا القول وهو الذى نستحسنه . الكفاية : ص ٣٦٧

[٦] انظر الكفاية ص ٣٨٠ ، فتح المغيث ١١/٣ ، المحدث الفاصل ص ٤٤٠ ، المعرفه والتاريخ ٢/ ٨٢٤ ، السير ١٣٩/٨

فقال : إذا كتبتُ إليك أليس قد حدثتك . ([1]) قال شعبةُ : فسألت أيوب عن ذلك ، فقال : صَدَق إذا كَتَبَ إليك فقد حدثك بها . ([2]) *

* وأما الإتيان بها فيما تَحَمَّله الراوي وِجَادَة ، فذلك مذهب لبعضهم . ([3]) وقد رَوَى الحاكم بسنده إلى أبي الوليد الطَّيَالِسي قال : حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أَشْرَس ، قال : قدم علينا محمد بن إسحاق ، فكان يحدثنا عن إسحاق بن راشد ، فقدم علينا إسحاق بن راشد ، فَجَعَل يقول : ثنا الزهرى ، وثنا الزهرى ، قال : فقلت له : أين لقيت ابن شهاب ؟ قال : لم ألقه ، مَرَرت ببيت المقدس فوجدتُ كتاباً له ثَمَّ . ([4])

ومقتضى جَزْمُ غير واحد ، بكون شعيب بن محمد بن عبدا لله بن عمرو بن العاص لم يسمع من جده ، إنما وجد كتابه فحدث منه ، مع تصريحه فى أحاديث قليلة بالسماع والتحديث إدراجه فى البعض الذاهبين هذا المذهب كما أفاده السخاوى . ([5])

وقد وَصَف ابن الصلاح هذا الإطلاق بأنه مجازفة ([6]) ، بل قال القاضى عياض : لا أعلم من يُقتدى به أجاز النَّقلَ فيه بحدثنا ... ([7]) **

* وأما إطلاق " حَدَّثنا " فى غير ما تَحَمَّله عن الشيخ . فقد رُوِيَ عن بعضهم ، كما رُوِيَ عن الحسن أنه

---

[1] الكفاية ص ٣٨٠ ، الالماع ص ٨٥ ، معرفة علوم الحديث ص ٢٦١ ، المعرفة والتاريخ ٨٢٥/٢ ، المحدث الفاصل ص ٤٣٩ ، فهرست ابن خير ص ١٥

[2] الالماع ص ٨٥ ، المحدث الفاصل ص ٤٣٩ ، فهرست ابن خير ص ١٥ ، الكفاية ص ٣٨٠

* قال ابن الصلاح : والمختار قول من يقول فيها : كتب إلى فلان قال : حدثنا فلان بكذا وكذا ، وهذا هو الصحيح اللائق بمذهب أهل التحرى والنزاهة ، وهكذا لو قال : أخبرنى به مكاتبة أو كتابة ونحو ذلك من العبارات .

[3] مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠١ ، الفتح ٢٨٨/١١ ، فتح المغيث ٢١٤/٢

[4] رواه الحاكم فى معرفة علوم الحديث ص ١١٠ ، وانظر فتح المغيث ٢٥/٣ ، تهذيب الكمال ٤٢٢/٢ ، توضيح الافكار ٣٤٨/٢ ، التنكيل ص ٧٠٦ ، التهذيب ٢٣١/١ ، المقنع ٣٣٤/١

[5] فتح المغيث ٢٦/٣ ، ٢١١/١

[6] مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠١

[7] الإلماع ص١١٧ ، فتح المغيث : ٢٦/٣ ، توضيح الأفكار : ٣٤٨/٢

**قال القاضى عياض فى " الإلماع " : ص ١١٧ : والذى استمر عليه عمل الأشياخ قديما وحديثا ، فى هذا قولهم : وجدت بخط فلان ، وقرأت فى كتاب فلان بخطه : إلا من يدلس فيقول : عن فلان ، أو قال فلان ، وربما قال بعضهم : أخبرنا . وقد انتقد هذا على جماعة عرفوا بالتدليس.

وقد اعتمد الحافظ ابن حجر على ما رواه الحاكم عن إسحاق بن راشد ، فذكر إسحاق فى المدلسين فقال : " إسحاق بن راشد الجزرى ، كان يطلق " حدثنا " فى الوجادة فإنه حدث عن الزهرى فقيل له : أين لقيته ؟ فقال .... "تعريف أهل التقديس" : ص ٣١ وقد ورد ما يدل على أن إسحاق بن راشد ، لقى الزهرى فقد قال الحافظ ابن حجر : وروى ابن أبى خيثمه بإسناد جيد عن إسحاق أنه لقى الزهرى . هدى السارى : ص ٤٠٨ . وجاء فى "المعرفة والتاريخ" : ١٧/٣ " أن على بن المدينى قال : أخبرنى عبدالجبار الخطابى قال : أخبرنى مولى بنى أمية إسحاق بن راشد قال : قال لى ابن شهاب ...." وجاء فى البخارى ما يدل على ذلك فقد قال البخارى " حدثنى محمد ، حدثنا أحمد بن أبى شعيب حدثنا موسى بن أعين حدثنا إسحاق بن راشد أن الزهرى حدثه قال .... كتاب التفسير ، باب وعلى الثلاثة الذين خلفوا .... ، رقم ٤٦٧٧ وانظر "الثقات الذين ضعفوا فى بعض شيوخهم" : ص ١٩٨ - ١٩٩ .

كان يقول :

حدثنا أبو هريرة ، ويتأول أنه حَدَّث أهل بلده .

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

وقال البزَّار في«مسنده»في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، سمع الحسن البصرى من جماعة ، ورَوَى عن آخرين لم يُدركهم ، وكان يَتَأول ، فيقول : حدَّثنا ، وخَطَبنا - يعنى قومه الذين حُدِّثوا - وخُطبوا ، بالبصرة ، قال : ولم يسمع من ابن عباس ، ولا الأسود بن سريع ، ولا .... ولا من أبى هريرة . ([1])

وقال السخاوى :

ورُوِي أن الحسن البصرى كان يقول : ثنا أبو هريرة ، ويتأول حَدَّث أهل المدينة ، والحسن بها ، كما كان يقول : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، ويُريد خطب أهل البصرة ، وكما كان ثابت يقول : قدم علينا عمران ابن حصين .. ويتأيد بتصريح أيوب ، وبهز بن أسد ، ويُونس بن عبيد ، وأحمد ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، وابن المديني ، والترمذي ، والنسائي ، والبزار ، والخطيب ، وغيرهم بأنه لم يسمع من أبى هريرة ، بل قال يونس : إنه ما رآه قط . ([2])

وقد قال ابن القَطَّان :

ليست حدثنا بِنَصٍ في أن قائلها سمع . ففى صحيح مسلم فى حديث الذى يقتله الدجال فيقول : أنت الدجال الذى حَدَّثَنَا به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، قال : ومعلوم أن ذلك الرجل متأخر الميقات ، أى فيكون المراد حَدَّث أمته وهو منهم ، لكن قال معمر : إنه الخضر فحينئذ لا مانع من سماعه([3])

وبعد ذكر هذه المعاني فإن المشهور من استعمال هذه اللفظة هو المعنى الأول " السماع من لفظ الشيخ " - كما تقدم - وأمَّا ماعداه من المعاني فلا بد من معرفة من قال به فيكون اصطلاحاً له ولا يكون حينئذٍ اصطلاحاً عاماً .

---

[1] - تهذيب التهذيب : ٢٣٥/٢ ، تدريب الراوى : ٩/٢ ، المنهج الحديث فى علوم الحديث ، قسم الرواية : ٢٣٦ .

[2] - فتح المغيث : ١٥٥/٢ - ١٥٦ . وسماع الحسن من أبى هريرة قد اختلف فيه علماء الحديث بين مثبت ونافى ، وقد قال ابن الصلاح : ومنهم من أثبت له سماعا منه . تدريب الراوى : ٩/٢ . وقد قال الحافظ فى التهذيب : ٢٣٥/٢ : ووقع فى سنن النسائى من طريق أيوب عن الحسن عن أبى هريرة فى المختلفات قال الحسن : لم أسمع من أبى هريرة غير هذا الحديث . ونقل هذا السخاوى فى فتح المغيث وتعقبه بما تراه فيه : ١٥٧/٢ . ثم قال : لكن الذى عليه العمل عدم سماعه ، والقول بمقابله ضعفه النقاد .

[3] - تدريب الراوى : ٩/٢ ، فتح المغيث : ١٥٧/٢ . وانظر صحيح مسلم رقم ٧٣٠١ من كتاب الفتن ، باب فى صفة الدجال . ووقع فى صحيح مسلم بعد هذا الحديث : قال أبو إسحاق : يقال إن هذا الرجل هو الخضر عليه السلام . وأبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن سفيان راوى الكتاب عن مسلم وكذا قال معمر فى جامعه فى أثر هذا الحديث كما ذكره ابن سفيان ، وهذا تصريح منه بحياة الخضر عليه السلام وهو الصحيح . كذا قال النووى فى شرح مسلم : ٢٧٥/١٨ . وقد اختلف العلماء فى حياة الخضر والظاهر أنه قد مات وعليه المحققون بل عزاه أبو حيان إلى الجمهور ، ويدل عليه قوله تعالى : " وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد " وقوله - صلى الله عليه وسلم - " فإنه على رأس مائة سنة لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها أحد " كما فى البخارى وغيره . قال الحافظ : وهو عمدة من تمسك بأنه مات وأنكر أن يكون باقيا ، وكذلك يدل على عدم بقائه عدم مجيئه إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - ولو كان حيا للزمه المجيء والإيمان به واتباعه وقد قال النبى - صلى الله عليه وسلم - لو كان موسى حيا ما وسعه إلا اتباعى " المسند ٣٨٩/٣ ، قال الحافظ ابن حجر : هذا اقوى الأدلة على عدم بقائه ، والاحاديث الدالة على بقائه اسانيدها واهية إذ كل طريق منها لا يسلم من سبب يقتضى تضعيفها . وانظر فى هذه المسألة : مجموع الفتاوى : ٣٣٧/٤ - ٣٤٠ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٧٦/١/١ - ١٧٧ ، الموضوعات : ١٩٣/١ - ١٩٩ ، البداية والنهاية : ٣٢٨/١ - ٣٣٧ ، المنار المنيف : ٧٥ - ٨٢ ، الزهر النظر فى نبأ الخضر للحافظ ابن حجر ، الفتح : ٧٥/٢ ، اللآلىء : ٨٥/١ - ٨٧ ، الإصابة : ٤٢٩/١ - ٤٥٢ ، حاشية فتح المغيث : ١٥٨/٢

" أخبرنا "

ومن الألفاظ المستعملة فى الرواية أيضا " أخبرنا " وقد أطلقها العلماء على ما تَحَمَّله الراوي بواسطة :

- السماع من لفظ الشيخ .
- والقراءة على الشيخ .
- والإجازة .
- والمناولة .
- والمكاتبة .
- والوجادة .

* فأما إطلاق هذه اللفظة " أخبرنا " على ما تحمله الراوي بواسطة " القراءة على الشيخ " فذلك وارد فى استعمالات الأئمة . وقد ذَهَب هذا المذهب معظم الحجازيين والكوفيين ، وهو قول الزهري،ومالك،وسفيان بن عُيينة،ويحى بن سعيد القَطَّان،فى آخرين من الأئمة المتقدمين،وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح فى جماعة من المحدثين . ونُقل أيضا عن الشافعي وأصحابه ، ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق . ([1]) قال الخطيب البغدادي - رحمه الله تعالى - وقد قال محمد بن إدريس الشافعي وغيره : يكفى الراوي أن يقول فيما سمعه قراءة أخبرنا ..([2])

وقال ابن الصلاح : " وذكر صاحب كتاب"الإنصاف"محمد بن الحسن التميمى الجوهرى المصرى ، أن هذا مذهب الأكثر من أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد ، وأنهم جعلوا " أخبرنا " علماً يقوم مقام قول قائله أنا قرأته عليه ، لا أنه لفظ به لي ([3])

وذكر ابن الصلاح - أيضا - أن هذا الاستعمال هو الشائع الغالب على أهل الحديث . ([4])

* وأما إطلاق " أخبرنا " على ما تحمله الراوي سماعاً من لفظ الشيخ فى حال الأداء ، فذلك كثير ، فى استعمالهم . بل قال القاضي عياض : لا خلاف أنه يجوز فى هذا - أي السماع من لفظ الشيخ - أن يقول السامع منه : " حدثنا " و " أخبرنا " ([5])

ونُقل هذا عن يزيد بن هارون ، وحماد بن سلمه ، وابن المبارك ، وعبدالرزاق ، وهُشَيم،وخلق غيرهم كما حكاه غير واحد . ([6])

---

[1] -أنظر فى هذا : مقدمة ابن الصلاح : ص ١٦٩ ، المقنع : ٣٠٠/١ ، تدريب الراوى : ١٦/٢ - ١٧ ، فتح المغيث ١٦٦/٢ ، توضيح الأفكار : ٣٠٦/٢ .

[2] - الكفاية : ٣٣٤

[3] مقدمة ابن الصلاح : ص ١٦٩

[4] مقدمة ابن الصلاح : ص ١٧٠

[5] الإلماع : ص ٦٩

[6] أنظر الكفاية ص ٣٢١ ، المقنع ٢٩٥/١ ، فتح المغيث ١٥٩/٢

* وأما استعمالها في أداء ما تَحَمَّله إجازة . فقد أجازه غير واحد ، قال ابن وَهْب : كُنتُ عند مالك بن أنس فجاءه رجل يحمل " الموطأ " في كِسَائِه فقال له : يا أبا عبدا لله ، هذا موطؤك قد كَتبتُه وقابلته فأجزه لي . قال : قد فعلت . قال : فكيف أقول : حدثنا مالك أو أخبرنا مالك ؟ قال : قل أيهما شئت . ([1])

وأبو اليمان - الحكم بن نافع - يَروي عن شُعيب بن أبي حمزة ويقول : أخبرنا،وقد قال أبو زرعة الرازي : لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثاً واحداً والباقي إجازة . ([2])

وقال أبو داود سمعت محمد بن عوف يقول : لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا كلمة . ([3])

قال إبراهيم بن دِيْزِيل : قال لي أبو اليَمَان : سألني أحمد بن حنبل كَيف سمعتَ هذه الكتب من شُعيب ؟ قلت : قرأتُ عليه بعضه ، وقرأ علي بعضه ، وأجاز لي بعضه ، وبعضه مناولة . وقال في آخر شيء : قل في كلِّه : أخبرنا شعيب . ([4])

قال الذهبي - رحمه ا لله تعالى - :

وفي الصحيحين نحوٌ من أربعين حديثاً عند البخارى عن أبي اليمان،وجميعها يقول فيها : أخبرنا شعيب ، ما قال قط : حدثنا ، فهذا يوضح لك أنها بالإجازة . ([5])

قال الحافظ ابن حجر : ولا مشاحّة في ذلك أن كان اصطلاحا له . ([6])

وقد حَكَى السخاوي جواز ذلك عن أحمد بن حنبل ، وابن جريج ، وجماعة من المتقدمين . حتى قيل:إنه مذهب عامة حفاظ الأندلس ومنهم : ابن عبدالبر ([7])

إلا أن بعضهم عَابَ من يفعل ذلك ، وممن عِيْبَ بذلك : أبو عبيدا لله محمد بن عمران بن موسى بن عُبيد المرزباني ، وأبو نُعيم الأصبهاني . حتى قالوا إن هذا ضرب من التدليس ، وأُجيب بأن هذا اصطلاح لهما خالفا فيه من لا يرى استعمال " أخبرنا " في الإجازة ، ووافقا من يرى ذلك فلا يُعابا بهذا . ([8])

* وأما استعمالها في أداء ما تَحَمَّلَه " مناولة " فقد أجازه غير واحد من الأئمة كما حكاه الخطيب البغدادي . ([9])

---

[1] الالماع ص ٩٠ ، وانظر الغاية في شرح الهداية ١٦٤/١

[2] تهذيب الكمال ، السير : ٣٢١/١٠ ، الميزان : ٥٨١/١ ، هدى السارى : ٤١٨

[3] السير : ٣٢٢/١٠ ، الميزان : ٥٨٢/١ .

[4] الميزان : ٥٨١/١

[5] سير اعلام النبلاء : ١٠ / ٣٢٥

[6] هدى السارى : ص ٤١٨

[7] فتح المغيث : ٣٠٦/٢ ، وانظر سير أعلام النبلاء : ١٩٠/٧ - ١٩١ .

[8] أنظر تفصيل هذه المناقشة في فتح المغيث ٣٠٦/٢ - ٣٠٨ ، الميزان ١١١/١ ، اللسان ٦٧٢/٣ ، طبقات المدلسين ص ٤ ، السير ٤٦١/١٧ ، تذكرة الحفاظ ١٠٩٧/٣ . وأنظر التعليق السابق على " الإجازة " في " حدثنا " ص

[9] الكفاية ص ٣٦٩

وقال أبو اليمان ـ الحَكَم بن نافع ـ : قال لي أحمد بن حنبل كيف سَمعتَ الكتب من شُعيب بن أبي حمزة ؟ قلت : قرأت عليه بعضه ، وبعض قرأه على ، وبعضه أجازه لي ، وبعض مناولة ، فقال : قل في كلّه : أخبرنا شعيب . ([١])

* وأما استعمالها في أداء ما تحمله " مُكَاتبة " فَحَكَى جواز ذلك ابن الصلاح حيث قال :

ثم ذهب غير واحد من علماء المحدثين وأكابرهم منهم : الليث بن سعد ، ومنصور ، إلى جواز إطلاق " حدثنا " و " أخبرنا " في الرواية بالمكاتبة .... ([٢])

* وأما استعمالها في أداء ما تحمله " وجَادة " فقد حكاه ابن الصلاح عن بعضهم ([٣])

قال القاضي عياض : وحُكِي أن " إسحاق بن راشد " قدم الري فجعل يقول : أخبرنا الزهري فسئل : أين لقيته ؟ فقال : لم ألقه : مررت ببيت المقدس فوجدت كتاباً له . ([٤])

هكذا قال القاضي عياض والذى حَكَاه الحاكم ([٥]) أنه كان يقول : حدثنا الزهري فلعله وقع هذا وهذا والعلم عند الله . وقد تقدم ذكره في "حدثنا"

وقد انتُقِد هذا الصنيع على فاعله وعُدَّ من التدليس . ([٦])

وإذا علمنا هذه المعاني التي تُستعمل لها هذه اللفظة فإن إطلاق هذه اللفظة على ما تحمله الراوي قراءة على الشيخ ، هو الشائع المشهور ـ كما تقدم حكايته عن ابن الصلاح " رحمه الله تعالى " ـ وأمَّا المعاني الأخرى فلكلِّ واحدٍ منها قائل فلا يكون اصطلاحاً عاماً .

---

[١] رواه الخطيب البغدادى فى الكفاية : ص ٣٧٠ ، وانظر فتح البارى : ١/١٨٦

[٢] مقدمة ابن الصلاح : ص ١٩٧ ، المقنع فى علوم الحديث : ١/٣٣٢ ، الغاية فى شرح الهداية : ١/ ١٥٩، وانظر : فتح البارى : ١/١٨٦

[٣] مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٠١ ، فتح المغيث : ٣/٢٥ ، تدريب الراوى : ٢/٦٢ ، الباعث الحثيث : ص ١٢٢

[٤] الإلماع : ص ١١٩

[٥] معرفة علوم الحديث : ص ١١٠

[٦] أنظر الالماع : ص ١١٧ ، فتح المغيث : ٣/٢٦ ، توضيح الأفكار : ٢/٣٤٨ ، مقدمة ابن الصلاح : ص ١٩٧

" أنبأنا "

هذا اللفظ من صيغ الرواية مشترك بين أداء ما تحمله الراوي :

ـ سماعاً من لفظ الشيخ .

ـ أو قراءة عليه .

ـ أو إجازة .

وتفصيل هذا على النحو التالى :

* اختار قوم من المتأخرين إطلاق " أنبأنا " فى أداء ما تحمله الراوى إجـازة ، وأصبـح اصطلاحـاً معروفـاً كما حَكَاه ابن الصلاح حيث قال : واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق " أنبأنا " فى الإجازة ، وهـو اختيـار الوليد بن بكر صاحب " الوجازة فى الإجازة " ([1])

قال الحافظ ابن حجر : ويقول المحدث تبعاً لعرف المتأخرين عند الأداء بها ـ أي الإجازة ـ أنبأنـا وأنبـأني ، والطبقة الوسطى لا يذكرون الإنباء إلا مقيداً بالإجازة، فلمَّا كَثُر واشتهر استغنى المتأخرون عن ذكره . ([2])

فعلى هذا فيُعلم أن استعمال هذه الصيغة فى الإجازة ممَّا شاع به الاصطلاح وعُلم، كالشأن فى ألفـاظ الأداء الأخرى ، وإن كان قد قال ابن دقيق العيد : " إن إطلاقها ـ أي أنبأنا ـ فى الإجازة بَعيد عـن الوضـع اللغوى إلا أن يُوضع اصطلاحا " ([3])

* وأما استعمال هذه الصيغة فى أداء ما تَحَمَّله الراوي سماعاً من لفظ الشيخ فقد وَرَد التصريح بذلك فـى كلامهم على ما حكاه القاضي عياض قال : " لا خلاف بين أحـد مـن الفقهـاء، والمحدثـين، والأُصوليـين، فـى جـواز إطلاق حدثنا وأخبرنا وأنبأنا .... فيما سمع من قول المحدث ولفظه وقراءته وإملائه " ([4])

إلا أن الاستعمال لهذه الصيغة على هذا النَّحو قليل فى كلامهم ، كما أفاده الخطيب البغدادى ([5]) ـ رحمـه الله تعالى ـ

* وأما استعمال هذه الصيغة فى أداء ما تحمله " قراءة على الشيخ " فمنهم من ذهب إلى تجويـز ذلـك كمـا حكاه ابن الصلاح ، قال : " وقد قيل: إن هذا مذهب معظم الحجازيين ، والكوفيين ، وقول الزهـري ، ومـالك ،

---

[1] مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٥ ، وانظر فتح المغيث ١٥٥/٢ ، توضيح الأفكار ٢٩٧/٢ .

[2] نزهة النظر ص ٦٤ ، الغاية فى شرح الهداية ١٤٩/١ ، معرفة علوم الحديث ص ٢٦٠ ، السير : ١٩٠/٧

[3] الاقتراح ص ٢٤

[4] الإلماع ص ١٢٢ ، فتح المغيث ١٥٤/٢ ، الكفاية ص ٣٢٣ ، توضيح الأفكار ٢٩٧/٢

[5] انظر الكفاية ص ٣٢٣

وسفيان بن عُيينة ، ويحى بن سعيد القَطَّان ، فى آخرين من الأئمة المتقدمين،وهو مذهب البخاري صاحب الصحيح ، فى جماعة من المحدثين " ([١]) وهو مذهب الشافعي وأصحابه وهو منقول عن مسلم صاحب الصحيح وجمهور أهل المشرق . ([٢])

وبعد معرفة هذه المعاني التي تُستعمل لها هذه اللفظة فإن استعمالها لما تحمله الراوي " إجازة " هو المعنى المشهور الذي اصطلح عليه واختاره جمع من المتأخرين على ماحكاه ابن الصلاح ، فليكن الباحث على بينة من ذلك ، و ماعداه من المعاني فلا يحكم به إلا بعد تأمل .

---

[١] مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٩

[٢] مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٩

" عـــن "

هذا الحرف من ألفاظ الرواية مشترك بين أداء ماتحمله الراوي بواسطة :

* ـ السماع من لفظ الشيخ .

* ـ والإجـــازة .

* ـ والوجـــادة .

* ـ علامة على صحة الحديث،أو حسنه،أو ما قارب ذلك .

* ـ الإخبار بها عن قصة حَدَثت ولا يَتَعلَق بها حكم باتصال ولا انقطاع .

فعلى هذا فهو من الصيغ المحتمله للسماع ولعدمه أيضا كما أفاده الحافظ ابن حجر ([1]) ـ رحمه اللــه ـ وقد صَرَّح ابن الصلاح بكون هذا الحرف من المشترك ([2])

* فأما استعمال الراوي لهذا اللفظ،والإتيان به فيما تَحَمَّلَه بواسطة الإجازة،فقداصطلح المتأخرون ـ وهـم من بعد الخمسمائة ـ وهَلُمَ جَرًا ـ على أن هذه الصيغة يُراد بها الإجازة عند الإطلاق ، كما أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر ([3]) . قال السخاوى : وبعض من تأخر من المحدثين استعمل هذه اللفظـة "عـن"فيمـا سمعـه مـن شـيخه الراوى عمَّن فوقه إجازة ، فيقول : قرأت على فلان عن فلان . ([4])

* وأما الإتيان بها في أداء ما تحمله سماعاً من لفظ الشيخ ، فإن هذا مذهـب المتقدمـين مـن المحدثـين ، فإنهم يأتون بهذه الصيغة فيما سمعوه من لفظ الشيخ،لكن هذا مشروط بشروط قَيَّدُوها لتكون باستكمال الراوي لتلك الشروط بمنزلة " حدثنا " .

وقد حكى الخطيب الإجماع على ما تقدم حيث قال :

" وأهل العلم مُجمِعُون ([5]) على أن قول المحدث : حدثنا فلان عن فلان صحيح معمول به إذا كان شـيخه الذى ذكره يُعرف أنه قد أدرك الذى حَدَّث عنه ، ولقيه ، وسمع منه ، ولم يكن هذا المحدث ممن يُدَلِّس ، ولا يُعلَـم أنه يستجيز إذا حدثه شيخه عن بعض من أدركه حديثاً نازلاً فسمى بينهما في الإسناد من حدثه به ، أن يسـقط ذلك ، ويروى الحديث عالياً فيقول : حدثنا فلان عن فلان ، أعنى الذى لم يسمعه منه ، لأن الظاهر من الحديـث السالم راو يه ممَّا وصفنا الاتصال،وإن كانت العَنْعَنة هى الغالبة على إسناده " ([6])

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ وهو يتحدث عن هذه الصيغة " عـن " :

---

[1] نزهة النظر ص ١٦٩

[2] مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٩ ، المقنع ٣٣٠/١ ، فتح المغيث ٣٠٤/٢

[3] النكت ٥٨٣/٢

[4] فتح المغيث ٣١٦/٢ ، وانظر النزهة ص ١٧١ ، تدريب الراوى ٥٤/٢

[5] تعقب الحافظ هذا الاجماع الذى حكاه الخطيب البغدادى بما ورد عن بعضهم فى ثبوت الحديث انظر النكت ٥٨٤/٢

[6] الكفاية ص ٣٢٨ ، وانظر النكت ٥٨٣/٢

لها ثلاثــة أحوال :

" أحدها : أنها بمنزلة " حدثنا " و " أخبرنا " بالشرط السابق ...... " ([1]) وقوله بالشرط السابق : إشارة إلى ما ذكره الخطيب البغدادي .

* وأما الإتيان بها في أداء ما تَحَمَّله وجادة ، فموجود في استعمالاتهم ، كما حَكَاه غير واحد عنهم ، وقد عَدَّه بعضهم من التساهل ([2]) ، وقال عنه ابن الصلاح : إنه تدليس قبيح ، إذا كان بحيث يُوهِمُ سماعه منه ([3]) وفي عبارة السخاوي ما يُفيد أن جماعة من المحدثين كبهز بن حكيم ، والحسن البصري و ... تساهلوا في إيراد ما يجدونه بخط الشخص فأتوا بـ " عن " فلان ، أو نحوها مثل " قال " مكان " وجدت " إذ أكثر رواية بهز عن أبيه عن جده فيما قيل من صحيفة ، وكذا قال شعبة في رواية أبي سفيان عن جابر ، وصالح جَزَرَة وغيره في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن المديني في رواية وائل عن ولده بكر ، وصرح به الحسن البصري لما قيل له : يا أبا الحسن عمَّن هذه الأحاديث التي تحدثنا ؟ فقال : صحيفة وجدناها .. ([4])

* وأما إطلاق هذه اللفظة على أنها علامة على صحة إسناد الحديث ، أو حسنه ، أو ما قارب ذلك .

فهذا اصطلاح عرف عن الإمام المنذري ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قال مبيناً اصطلاحه هذا :

" فإذا كان إسناد الحديث صحيحاً ، أو حسناً ، أو ما قاربهما ، صَدَّرتُه بلفظ " عن " وكذلك إن كان مرسلاً ، أو منقطعاً ، أو معضلاً ، أو في إسناده راو مُبهم ، أو ضعيف وُثِّق ، أو ثقة ضُعِّف ، وبقية رواة الإسناد ثقات ، أو فيهم كلام لا يضر . أو رُوِي مرفوعاً والصحيح وقفه ، أو متصلاً والصحيح إرساله ، أو كان إسناده ضعيفاً لكن صَحَّحه أو حسَّنه بعض من خَرَّجَه ، أُصَدِّره أيضا بلفظ " عن " ثم أُشير إلى إرساله ، وانقطاعه ، أو عَضْلِه ، أو ذلك الراوي المختلف فيه .... وقد لا أذكر ذلك الراوي المختلف فيه .... " ([5])

* وأما الإتيان بهذه الصيغة في الإخبار عن قصه حَدَثت ، ولا يَتَعلَّق بها حكم باتصال ، ولا انقطاع ، بل يكون المراد بها سياق قصة سواء أدرَكها الناقل ، أو لم يدركها ، ويكون هناك شيءٌ محذوف مقدَّر ، فقد نبَّه على هذا الحافظ ابن حجر ، وقال عن هذا الاستعمال وهذه الحاله : إنها خفية جداً ، قَلَّ من نبَّه عليها ، بل لم ينبِّه عليها أحد من المصنفين في علوم الحديث ، مع شِدَّة الحاجة إليها . ([6])

وقد ذكر ـ رحمه الله ـ أمثلة على ذلك منها :

ما أخرجه ابن أبي خيثمة في " تاريخه " عن أبيه قال : ثنا أبو بكر بن عياش ، ثنا أبو إسحاق ، عن أبي

---

[1] النكت ٢/٥٨٥

[2] فتح المغيث ٣/٢٤

[3] مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠١

[4] فتح المغيث ٣/٢٤ ـ وانظر توضيح الافكار ٢/٣٤٨ ، السير ٥/١٦٩ ، ٢١٠ ، ٢٩٣

[5] الترغيب والترهيب : ١/٣٦ ـ ٣٧ . وقد تعقب المنذري في هذا العلامة الألباني بما تراه في مقدمة صحيح الترغيب والترهيب : ١٦

[6] انظر النكت ٢/٥٨٦

الأحوص أنه خرج عليه خوارج فقتلوه .

فهذا لم يُرد أبو إسحاق بقوله عن أبي الأحوص ، أنه أخبره به ، وإنما فيه شيء محذوف تقديره عن قصة أبي الأحوص ، أو عن شأن أبي الأحوص ، أو ما أشبه ذلك ،لأنه لا يمكن أن يكون أبو الأحوص حَدَّثه بعد قتله.([1])

ثم ساق رحمه الله بقية الأمثلة فقال : قلت وأمثلة هذا كثيرة ومن تَتَبَّعها وجد سبيلاً إلى التَّعقُّبِ على أصحاب المسانيد ، ومصنفي الأطراف ، في عِدَّة مواضع يَتَعيَّن الحمل فيها على ما وصفنا من المراد بهذه العنعنة والله أعلم . ([2])

وبعد معرفتنا لهذه المعاني التي تُستعمل لها هذه اللفظة فلا بُدَّ من النَّظَر في مَحَلِّ ورودها ، فإن كان ورودها عند المتقدمين فهي بمنزلة " حدثنا " بالشروط السابقة ، وإن كان وُرودها عند المتأخرين فقد اصطلحوا على إطلاقها على الإجازة كما قَرَّرَه الحافظ ابن حجر ، وأما استعمال المنذري لها على معنى تصحيح ما يورده من الأحاديث فذلك خاص به . وعلى كل حال فلابد لمعرفة المعنى الذي سيقت له من تأمل ونظر .

ــ والله تعالى أعلم ــ

---

[1] انظر النكت ٥٨٦/٢

[2] انظر النكت ٢/ ٥٩٠ ، الإصابة : ٤٣٧/٣ ، تعجيل المنفعة : ٢٦ ، تهذيب التهذيب : ٦/٥

" قـــال "

هذا اللفظ استعمله المحدثون فى الرواية ، وهو مشترك لعدة معانٍ هي :

- الإتيان به فيما سَمِعَ المحدث من شيخه .
- الإتيان به فيما تَحَمَّله إجازةً .
- الإتيان به فيما تَحَمَّله مناولة .
- الإتيان به فى أداء ما تَحَمَّله وِجادة .
- الإتيان به فى تَعلِيق الحديث أو غيره .

* إذا تحقق اللقاء بين الرواى وشيخه ، مع السلامة من التدليس ، فإن ما يرويه الراوي عن شيخه محمول على السماع ،كما يُحمل قول الصحابي : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على سماعه منه ، إذا لم يظهر خلافه ، وكذا غير"قال"من الألفاظ ،كما نبه على ذلك ابن الصلاح ([1]) ، إلا أن الخطيب شَرَط لذلك : أن يُعرف من عادة المحدث أن لا يُطلقها - أي قال - إلا فيما سمع . ([2])

وهذا الاستعمال شائع موجود عند المتقدمين ، فإن حَجَّاجَ بن محمد الأعور رَوَى كُتُبَ ابن جُريج بلفظ : قال ابن جُريج.فحملها الناس واحتجوا بها لما عُرِف من عَادته فى إطلاق هذه اللفظة" ([3]) ، وقد قال هَمَّام بن يحى لعفان بن مسلم الصَّفَّار : كل شيء أقول لكم قال قتاده فأنا سمعته منه ([4]) ، وقال شعبة : لأن أَقع من فوق هذا القَصْر - لدارٍ حِيَالَه - على رأسي أحب إلى من أن أقول لكم : قال فلان لرجل ترون أني قد سَمعت ذاك منه ولم أسمعه . ([5])

فهذا هو الأصل فى استعمال هذه اللفظة عند المتقدمين بل قال الذهبي : " وحكم قال حكم عن " ([6]) وقد تقدم الكلام عليها .

* وأما استعمال هذا اللفظ فيما تَحَمَّلَه الرواي مناولة فقد قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : عند بعض المحدثين " قال " للمناولة . ([7])

* وأما استعمال هذا اللفظ فيما تحمله الراوي إجازة ، فقد قال الحافظ ابن حجر :

---

[1] انظر صيانة صحيح مسلم ص ٨٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤ ، ٨٨ ، الكاشف فى تصحيح رواية البخارى ص ٣٢ ، فتح المغيث ١٦٦/٢ ، تغليق التعليق ٩/٢

[2] انظر تغليق التعليق ٩/٢ ، هدى السارى ص ١٧ ، فتح المغيث ١٦٤/٢ ، فتح البارى : ٢٨٠/٦ ، ٥٣/١٠ . ٣٢٣/٦ ، ٥٥/١٠

[3] فتح المغيث ١٦٥/٢

[4] فتح المغيث ١٦٥/٢ ، سير اعلام النبلاء ٢٧٤/٥

[5] فتح المغيث ١٦٥/٢ ، الجرح والتعديل ١٧٤/١

[6] الموقظه ص ٤٧

[7] فتح البارى : ١٥٤/١ ، ١٩٧/١١ ، ٢٥٦

قال بعض المحدثين : إنَّ " قال " للإجازة . ([١])

* وأما استعمالها فى أداء ما تَحَمَّله وجادة ، فمأثور عن بعض المحدثين وقد عَدَّه ابن الصلاح من التدليس حيث قال :

وربما دَلَّس بعضهم فذكر الذى وَجَد خَطَّه وقال فيه : عن فلان ، أو قال فلان ، وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يُوهم سماعه منه . ([٢])

وقد تقدم النقل عن بعضهم أنه يورد " قال " فى أداء ما تحمله وجادة ([٣])

وقد وصف هذا الصنيع من بعضهم بأنه تساهل ([٤])

* وأما الاتيان بها فى التعاليق ([٥]) فذلك شائع مشتهر فى صنيع أئمة الحديث والنَّقد كالبخاري ، ومسلم ، والدارقطني ، وغيرهم .

فقد يأتي المحدث بهذه الصيغة عن شيخ سمع منه ، وقد يأتي بها عمَّن لم يسمع منه ، بل من لم يكن عاصره أصلاً ، كما هو معلوم من تعريف المُعلَّق .

والمُعَلَّق بهذه الصيغة يُسميه العلماء معلقاً مجزوماً ويقولون عنه : إنه صحيح إلى من عُلِّق عنه ويبقى النظر فيمن أبرز من رجاله ، إذا كان المُعَلَّق عنه دون الصحابي ([٦])

والكلام على المُعَلَّق وتفصيل أنواعه يحتاج إلى إيضاح،ومن ثم ينشأ التطويل والبحث ليس معقوداً لذلك ، فيرُجع إلى مظانه ([٧])

وعلى كل حال فإن لكل استعمال من استعمالات هذه اللفظة قُيوده وضَوابطه وشُروطه ومنها ما هو منهج للمتقدمين حينما كان هَمُّهم نقل ما سمعوه بالشروط المتقدم ذكرها ، ولما توسع الناس في الرواية توسعوا في إطلاق هذه اللفظة ــ كما تقدم ــ .

---

[١] ـ فتح الباری : ٢٥٦/١١

[٢] ـ مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠١ ، وانظر الإلماع ص ١١٧ ، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى أن " قال " لم تشتهر اصطلاحا للمدلسين كاشتهار لفظة " عن " انظر : تغليق التعليق ٩/٢

[٣] ـ انظر مبحث " عن " ص

[٤] ـ انظر فتح المغيث ٢٤/٣

[٥] ـ المعلق : هو ما حذف مبتدأ سنده ، سواء كان المحذوف واحد أو أكثر على سبيل التوالى ولو إلى آخر السند . منبج النقد ص ٣٧٤

[٦] ـ انظر منهج النقد ص ٣٧٥

[٧] ـ انظر : تغليق التعليق ، مقدمة ابن الصلاح ص ٨٩ .

" رُوي "

يَكثُر فى استعمالات المحدِّثين إطلاق هذه اللفظة " رُوي " عند ذكر الحديث فيقولـون : رُوي عـن النبـي ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ أو رُوي عن أبي بكرٍ ـ مثلاً ـ وبعد النظر فى صنيـع المحدثـين هـذا وجـدتُ أنهـم يطلقـون هذه اللفظة على معنيين :

أحدهما : الإشعار بأن هذا الحديث ضعيف .

والثانـى : إطلاقها على الحديث الصحيح،وقد وجدت ذلك في عبارات بعضهم .

* فأما إيراد هذه اللفظة " رُوي " عند إرادة ذكر الحديث إشعاراً بأن هذا الحديث ضعيـف . فذلـك هـو المشهور فى اصطلاح علماء الحديث،فحيث أوردوا هذه اللفظة ، مُصَدِّرين بها الحديث فإنهم يعنون بهذا الصنيع أن هذا الحديث لا يُجزم بنسبته إلى النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولذلك أوردوا هذه اللفظة رُوي في ألفاظ التمريض فى النسبة ، وقد عزا النووي ـ رحمه ا لله تعالى ـ هذا المذهب إلى المحققين مـن المحدثـين والعلمـاء . (١) وأنا أذكر قول الإمام ابن الصلاح ـ رحمه ا لله تعالى ـ فى بيان ما ذكرته ثم اتبعه بقول الإمام النـووى ـ رحمـه ا لله تعالى ـ

يقول ابن الصلاح ـ وهو يتكلم عن المعلَّق فى الفائدة السادسة مـن فوائـد النـوع الأول مـن أنـواع علـوم الحديث :

وأما ما لم يكن فى لفظه جزم وحُكم مثل : رُوي عن رسول ا لله ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ كذا وكذا ،ورُوي عن فلان كذا وكذا ..... فهذا وما أشبهه من الألفاظ ليس فى شيء منه حُكم بصحة ذلـك عمَّن ذكـره عنـه ، لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضعيف أيضاً . (٢)

وأما الإمام النووي ـ رحمه ا لله تعالى ـ فقد قال :

قال العلماء المحققون من أهل الحديث ، وغيرهم : إذا كان الحديث ضعيفـاً لا يقـال فيـه : قـال رسـول ا لله ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ أو فعل ، أو أمر ، أو نهى ، أو حكم ، وما أشبه ذلك من صيغ الجـزم ... وإنمـا يقـال فى هذا كله : رُوي ... أو نُقل ... وما أشبه ذلك من صيغ التمريض(٣)

ونجد الإمام المنذري ـ رحمه ا لله تعالى ـ اصطلح لكتابه " الترغيب والترهيب " استعمال هـذه اللفظـة إشـارة

---

١ ما تمس إليه حاجة القارىء : ٨٩

٢ مقدمة ابن الصلاح : ص ٣٤ والكلام على بقية صيغ التمريض كالكلام على هذه الصيغة ، ففى ما ذكرته حول هذه الصيغة " روى " إشارة إلى ما لم أذكره .

٣ المجموع : ٦٣/١ ، ما تمس إليه حاجة القارىء : ٨٩ . وقال فى المجموع : قالوا : فصيغ الجزم موضوعة للصحيح ، أو الحسن وصيغ التمريض لما سواها ، وذلك أن صيغ الجزم تقتضى صحته عن المضاف إليه ، فلا ينبغى أن يطلق إلا فيما صح ، وإلا فيكون الإنسان فى معنى الكاذب عليه . وهذا الأدب أخل به .... بل جماهير أُصحاب العلوم مطلقا ما عدا حذاق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح فإنهم يقولون كثيراً فى الصحيح : روى عنه ، وفى الضعيف : قال : ورَوَى فلان ، وهذا حيد عن الصواب .

منه - رحمه الله - إلى أن الحديث الذى صَدَّره بقوله : رُوى فإنه لا يصح ، على ما رآه ، وذلك عمل بما اشتُهر من مدلول هذه اللفظة ، حيث قال :

وإذا كان فى الإسناد من قيل فيه كذَّاب ، أو وضَّاع ، أو متَّهم ، أو مجمع على تركه أو ضعفه،أو ذاهب الحديث،أو هالك،أو ساقط،أو ليس بشىء ، أو ضعيف جداً ، أو ضعيف فقط ، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صَدَّرته بلفظ " رُوى " ولا أذكر ذلك الراوي ولا ما قيل فيه البتَّة ، فيكون للإسناد الضعيف دَلَالتان : تصديره بلفظ " رُوى " وإهمال الكلام عليه فى آخره . [١]

* وأما إطلاق هذه اللفظة " رُوِي " وتصدير الحديث بها ، وإن كان الحديث صحيحاً أو حسناً ، فذلك موجود فى عبارات بعض المحدثين .

فهذا الإمام الترمذى - رحمه الله تعالى - يقول فى " سننه " فى باب ما جاء فى القراءة فى صلاة الصبح : ورُوى عنه - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - " أنه كان يقرأ فى الفجر من ستين آية إلى مائة " [٢] والحديث أخرجه الشيخان كما قال المباركفوري . [٣] وفى " باب ما جاء فى القراءة فى الظهر والعصر " يقول : وقد رُوى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قرأ فى الظهر قدر تنزيل السجدة . [٤] والحديث فى صحيح مسلم كما قال المباركفوري . [٥] وغير هذا كثير فى سنن الإمام الترمذى - رحمه الله تعالى . [٦]

وهذا البخاري - رحمه الله تعالى - فيما يُورده فى صحيحه من التعاليق المروية بصيغة ممرضه كيُروى ، ويُذكر ، ويُحكى ، ويُقال ، ورُوى ، فإنها وإن كانت مستعملة فى الحديث الضعيف كما تقدم؛فقد قال السيوطى : ربما يورد ذلك فيما هو صحيح إما لكونه رواه بالمعنى ... أو ليس على شرطه ... أو لكونه ضَمَّ إليه ما لم يصح . [٧] .

فإذا عُلم هذا فلا يخفى أن المشهور المصطلح عليه عند العلماء أن هذه اللفظة علامة على ضعف الحديث ، إذ هي تمريض في النِّسبةِ فلا بُدَّ من معرفة ذلك ، وما عداه من المعاني فله قُيوده وضوابطه – كما تقدم – .

---

١ - الترغيب والترهيب : ٣٧/١ . وقد أُدخل المنذرى - رحمه الله - فى هذا القسم ثلاثة أنواع من الحديث وهى : الضعيف ، والضعيف جداً ، والموضوع ، وفى ذلك إيهام . وانظر : صحيح الترغيب والترهيب : ص ١٦

٢ - سنن الترمذى : ١٠٩/٢

٣ - تحفة الأحوذى : ٢١٥/٢ ، وانظر صحيح البخارى ، كتاب الاذان ، باب القراءة فى الفجر . رقم ٧٧١ وصحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب القراءة فى الصبح ، رقم ١٠٣١ ، ١٠٣٢ .

٤ - سنن الترمذى : ١١١/٢

٥ - تحفة الاحوذى ٢١٧/٢ ، وانظر صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب القراءة فى الظهر والعصر . رقم ١٠١٤

٦ - سنن الترمذى : ١١٣/٢ . وانظر : الرد العلمى على حبيب الرحمن الأعظمى : ١٠١/٢ - ١٠٤

٧ - تدريب الراوى : ١٢٠/١١ التقييد والإيضاح : ٣٥ . وبهذا يعلم ضعف قول العلامة ابن الوزير فى العواصم والقواصم : ٤٢/٣ " ولهذا كان القول الصحيح المختار من الثلاثة الاقوال فى تعاليق البخارى أن ما رواه بصيغة التمريض لم يقبل " وانظر نقضه فى حاشية الكتاب نفسه : ٤٢/٣ - ٤٤

﴿ الفصل الثانى ﴾

" المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالسَّنَد من حيث الانقطاع "

وفيه الألفاظ الآتية :

١- المرسل .

٢- المنقطع .

٣- المعضل .

٤- جوَّده فلان .

" المرسل "

بعد النَّظر في إطلاقات علماء الحديث ونُقَّاده - المتقدمين منهم والمتأخرين - وجدت أنهم استعملوا هذا المصطلح للدلالة على :

- قول التابعي : قال النبي صلى ا لله عليه وسلم .

- ما انقطع سنده ، على أي وجه كان هذا الانقطاع .

- رواية المبهم .

* فأما إطلاق " المرسل " على قول التابعي : قال النبي صلى ا لله عليه وسلم - فيقول ابن الصلاح - رحمه ا لله تعالى -

" وصورته التي لا خِلاَف فيها : حديث التابعي الكبير ، الذي لقي جماعة من الصحابة ، وجالسهم كعبيدا لله بن عدي بن الخيار ، ثم سعيد ابن المسيب ، وأمثالهما ، إذا قال : قال رسول ا لله - صلى ا لله عليه وسلم - والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك - رضي ا لله عنهم - "(١)

وممَّن حكى ذلك قبله حافظ المغرب ابن عبد البر حيث قال : "فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع ، على حديث التابعي الكبير ، عن النبي - صلى ا لله عليه وسلم - ... وكذلك من دون هؤلاء ... ومن كان مثلهم من سائر التابعين ، الذين صَحَّ لهم لقاء جماعة من الصحابة ، ومجالستهم ..." (٢)

فعلى هذا ، فالمشهور عند أهل الحديث ، أن المرسل ما أضافه التابعي إلى النبي - صلى ا لله عليه وسلم - من غير تقييد بالكبير ، وهذا الذي عليه جمهور المحدثين ، كما حكاه الحافظ ابن حجر - رحمه ا لله تعالى - إلا أنه قال : ولم أر تقييده بالكبير صريحاً عن أحد ، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم ، بخلاف ما يُوهمه كلام المصنِّف (٣) - يعني ابن الصلاح -

ومن هذا قول الترمذي - رحمه ا لله تعالى - :

وسألت محمداً عن حديث ابن الفراسي في ماء البحر ؟(٤) فقال : هو مرسل ابن الفَرَاسي (٥) لم يدرك النبي - صلى ا لله عليه وسلم - والفراسي له صحبة (٦) (٧) . قال الحافظ - رحمه ا لله تعالى - :

فعلى هذا كأنه سَقَط من الرواية " عن أبيه " أو أن قوله " ابن " زيادة ، فقد ذكر البخاري ، أن مسلم ابن مخشي لم يدرك الفراسي نفسه ، وإنما يروى عن ابنه وأن الابن ليست له صحبة (٨) .

---

(١) - مقدمة ابن الصلاح ص ٧٠

(٢) - التمهيد ١٩/١ ، وعنه فتح المغيث ١٥٧/١ ، وانظر النكت ٥٤٣/٢

(٣) - النكت ٥٤٣/٢

(٤) - رواه ابن ماجة في سننه ، في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر رقم : ٣٨٧ ، ١٣٦/١

(٥) - قال الحافظ ابن حجر : ابن الفراسي عن النبي (صلىا لله عليه وسلم) وقيل عن ابيه عن النبي (صلىا لله عليه وسلم) لايُعرف اسمه ، تقريب التهذيب:٥٢١/٢. وقال في الإصابة :٢٠٢/٣. والمعروف في الحديث عن ابن الفراسي عن أبيه ، وقيل عن ابن الفراسي فقط و هو مرسل .

(٦) - صحابي له ترجمة في الإصابة : ٢٠٢/٣ قال الحافظ والمعروف أنه نسبه وأن اسمه لايُعرف ، وسماه بعضهم فراساً .

(٧) - العلل الكبير ص ٤١ ، وانظر نصب الراية : ٩٩/١ ، والحديث في سنن ابن ماجة ١٣٦/١ ، برقم : ٣٨٧ .

(٨) - التلخيص الحبير ٢٣/١

فعلى القول بأن قوله " ابن الفراسي " على الصواب ، وأنه ليست له صحبة ، فحينئذ يكون هذا من المرسل ، على ما شاع في الاصطلاح ، وإن كان الحديث عن الفَرَاسِي ، ومسلم بن مخشي لم يسمع منه ، فهو من إطلاق المرسل على المنقطع كما يأتي بيانه .

وأخص من ذلك أن الصحابي الذى لم يسمع من النبي - صلى ا لله عليه وسلم - إذا رَوَى عن النبي - صلى ا لله عليه وسلم - مع عدم ذكر الواسطة بينه وبين النبي - صلى ا لله عليه وسلم - فروايته مرسلة، وهذا كثير وموجود فى كلامهم ، ولا كلام فيه على الصحيح من حيث الاحتجاج؛إذ الصحابة كلهم عدول - رضي ا لله عنهم أجمعين .

قال ابن حبان - رحمه ا لله تعالى - :

محمود بن لَبِيد بن رَافع الأشْهَلِي ، يروى المراسيل عن النبى - صلى ا لله عليه وسلم - عَدَادُه فى أهل المدينة ، روى عنه أهلها،مات سنة ست وتسعين،وقد ذكرناه فى كتاب الصحابة لأن له رؤية . ([1])

قال الذهبى - رحمه ا لله تعالى - : قال البخاري له صحبة، ولد بالمدينة فى حياة رسول ا لله - صلى ا لله عليه وسلم - وروى عنه أحاديث يرسلها . ([2])

وقد قرر الحافظ ذلك فقد قال عن طَارق بن شهاب : .... رأى النبي - صلى ا لله عليه وسلم - وهو رجل ، ويقال : إنه لم يسمع منه شيئاً . قلت - أي الحافظ - : إذا ثَبَت أنه لقي النبي - صلى ا لله عليه وسلم - فهو صحابي على الراجح ، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايتُه عنه مرسل صحابى ... " ([3])

* وأما إطلاق " المرسل " على ما انقطع سنده ، على أي وجه كان هذا الانقطاع ، سواء ما عرف فى الاصطلاح بـ " المنقطع " أو " المعضل " أو غير ذلك على ما هو معلوم ومقرر فى كتب المصطلح .

فقد قال النووي - رحمه ا لله تعالى - : وأما المرسل فهو عند الفقهاء ، وأصحاب الأصول ، والخطيب الحافظ أبي بكر البغدادى ، وجماعة من المحدثين : ما انقطع إسناده على أى وجهٍ كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع . ([4])

قال السخاوى : فإن قوله : " على أي وجه كان " يشمل الإبتداء والانتهاء ، وما بينهما الواحد فأكثر([5])

---

[1] - كتاب الثقات ٤٣٤/٥

[2] - سير اعلام النبلاء ٤٨٥/٣

[3] - الإصابة ٢٢٠/٢

[4] - شرح مسلم : ٣٠/١ ، النكت : ٥٤٣/٢ ، فتح المغيث : ١٥٨/١ .وربما ورد فى بعض تراجم الرواة قولهم : أرسل عن فلان ، ولا يعنى اطرادا أنه لم يدركه -، أو لم يره . تعجيل المنفعة : ١٦ - ١٧

[5] - فتح المغيث : ١٥٩/١ . وهل معنى هذا أنهم لا يفرقون بين المرسل والمنقطع . يقول الحافظ ابن حجر : فأكثر المحدثين على التغاير ، لكنه عند اطلاق الاسم ، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط فيقولون : أرسله فلان ، سواء كان ذلك مرسلا أو منقطعا . ومن ثم أطلق غير واحد ممن

وأَصْرَحُ من هذا قول النووي أيضا : ومُرادنا بالمرسل هنا ، ما انقطع إسناده فسقط من رواته واحد أو أكثر ، وخالفنا أكثر المحدثين ، فقالوا : هو رواية التابعي عن النبي ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ ([١])

وممَّن صَرَّح بنحوه من المحدثين : الحاكم ([٢]) والبغوي ([٣])

ومن تأمَّل عبارات المتقدمين ، وإطلاقهم لهذا اللفظ ، يجد كثيراً منهم يطلق " المرسل " على المنقطع .

وممَّن وجدته أطلق هذا اللفظ على هذا المعنى : أبو زرعة،وأبو حاتم ، والبخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة،والدارقطني ، والبيهقي .

فأما أبو زرعة فقد قال : عبدالرحمن بن سابط ، عن أبي بكر الصديق ، مرسل . ([٤]) وقال أيضا : إبراهيم النخعي عن عمر ، مرسل ، وعن علي مرسل ، وعن سعد بن أبي وقاص ، مرسل . ([٥])

وأما أبو حاتم فقد قال : إبراهيم النخعي عن عمر ، مرسل . ([٦])

وأما الإمام البخاري فقد صرح فى حديث لإبراهيم النخعي عن أبي سعيد الخدري بأنه مرسل ، لكون إبراهيم لم يسمع من أبي سعيد . فقال : عن إبراهيم ، مرسل وعن الضحاك المِشْرَقِيّ مسند . قال الحافظ ابن حجر : والمراد أن رواية إبراهيم النخعي عن أبي سعيد منقطعة ... ويُؤخذ من هذا الكلام ، أن البخاري كان يُطلق على المنقطع لفظ المرسل . ([٧]) كما أنه أَطْلَقَ الإرسال على رواية شُعيب بن يَسَار ، عن عمر بن الخطاب ، لأن شعيباً لم يُدرك عمر . ([٨])

وصرح هو ، وأبو داود ، فى حديث لعون بن عبدا لله بن عُتبة بن مسعود ، عن ابن مسعود ، بأنه مرسل ، لكونه لم يدرك ابن مسعود .([٩])

وكذا قال أبو داود فى حديث خالد بن دريك عن عائشة : هذا حديث مرسل ، لم يسمع خالد منها ([١٠])

لم يلاحظ مواضع استعماله على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع ، وليس كذلك لما حررناه ، وقل من نبه على هذه النكته فى ذلك وا لله أعلم . نزهة النظر : ص ٨١

[١] ـ المجموع : ٩٩/١ ، فتح المغيث : ١٥٨/١ .

[٢] ـ المدخل : ص ١٢ ، فتح المغيث : ١٥٩/١ . وأما فى معرفة علوم الحديث : ص ٢٥ فقد مشى على خلاف ذلك .

[٣] ـ شرح السنه : ٢٤٥/١

[٤] ـ المراسيل لابن أبى حاتم : ص ١٢٧ .

[٥] ـ المراسيل لابن أبى حاتم : ص ١٠ ، وانظر ص ١٤٦ ، تهذيب التهذيب : ٥٨/٨

[٦] ـ المراسيل لابن أبى حاتم : ص ١٠ . وانظر ص ٢٠٤ .

[٧] فتح البارى : ٦٧٨/٨ ، فتح المغيث : ١٥٩/١ .

[٨] السنن الكبرى : ١٣٩/٤ ، الصناعة الحديثية : ٢٣٩ .

[٩] التاريخ الكبير : ٤٠٥/١ ، مختصر ابى داود : ٤٢٣/١ ، عون المعبود : ١٤١/٣ . فتح المغيث : ١٥٩/١ ، توجيه القارى : ١٦٩ ، العلل لابن أبى حاتم : ٤٨٨/١

[١٠] السنن : ٤١٠٤ ، المقنع : ١٣٠/١

ومثل ذلك فى حديث إبراهيم التيمي عن عائشة قال : وهو مرسل ، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً .([١]) . وهذا الذى مشى عليه فى مراسيله ([٢]) - رحمه الله تعالى -

[١] السنن : ١/٣٠١ - ٣٠٢ ، فتح المغيث : ١/١٥٩

[٢] فتح المغيث : ١/١٦٠

وأما الإمام الترمذي ـ رحمه ا لله تعالى ـ فقد قال : رَوَى هذا الحديث عوف وغيره ، عن ابن سيرين ، عن حكيم بن حزام ، عن النبي ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ وهذا مرسل . إنما رواه ابن سيرين عن أيوب السختياني عن يوسف بن مَاهَك عن حكيم . ([١])

ومثله في حديث عُمَارة بن غُزَيَّة ، عن أنس بن مالك ... قال : وهذا مرسل ، عُمارة بن غُزَيَّة لم يدرك أنس بن مالك . ([٢])

قال المباركفوري : واستعمل الترمذي لفظ " المرسل " بمعنى المنقطع في كثير من المواضع ، وكذلك غيره من المحدثين قد استعملوا المرسل بمعنى المنقطع . ([٣])

وأما النسائي فقد قال السخاوي : وكثيراً ما يُسمي ـ أي النسائي ـ المنقطع مرسلاً، كقوله عقب حديث لطلحة بن يزيد الأنصاري ، عن حذيفة ، هذا الحديث عندي مرسل ، وطلحة لا أعلمه سمع من حذيفة شيئاً ، وغير العلاء بن المسيب قال في هذا الحديث عن طلحة عن رجل عن حذيفة . ([٤])

وأما الدارقطني فقد صَرَّح في حديث عامر الشعبي عن عمر بن الخطاب ، فقال : هذا مرسل عامر لم يدرك عمر . ([٥])

وأما البيهقي ـ رحمه ا لله تعالى ـ فقد قال : إبراهيم ـ يعني ابن يزيد النخعي ـ عن بلال مرسل . ([٦])

وأما إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة ، فقد قال عنه البيهقي : قال أبو بكرابن خزيمة : هذا حديث مرسل بين أبي الخليل وبين أبي قتادة رجل . قال هذا في حديث لعطاء عن أبي الخَلِيْل عن أبي قتادة . ([٧])

وهذا الإطلاق على هذا المعنى ، موجود في تراجم الرواة ، والكلام عليهم فقد قال الحافظ ـ رحمه ا لله تعالى ـ في ترجمة خِلاَس بن عمرو الهَجَري ... واتفقوا على أن روايته عن علي بن أبي طالب وذويه مرسلة ([٨])

وقال الزَّيلَعي ـ رحمه ا لله تعالى ـ وهو يتكلم عن عبد الرحمن بن سَابِط : قال ابن القَطَّان : واعلم أن ما يرويه عبدالرحمن بن سَابط ، عن أبي أمامة ، ليس بمتصل وإنما هو منقطع ، لم يسمع منه ، واختلفوا في حديثه عن جابر ، فقال ابن أبي حاتم : إنه متصل . وزعم ابن معين أنه مرسل . وكذلك عن أبي أمامة قال عباس الدُوري : قلت ليحي : سمع من أبي أمامة ؟ قال : لا ، قيل : سمع من جابر ؟ قال : لا ، هو مرسل ، كان مذهب

---

[١] ـ سنن الترمذي : ٥٣٦/٣ .

[٢] ـ سنن الترمذي : ٤٦/٢ .

[٣] ـ مقدمة تحفة الأحوذي : ٣٩٩ .

[٤] ـ بغية الراغب المتمنى : ٧٤ .

[٥] ـ السنن الكبرى : ٣٢٢/٥ .

[٦] ـ نصب الراية : ٢٩٤/١ ، الصناعة الحديثية : ٢٣٨ .

[٧] ـ انظر السنن الكبرى : ٢٤٤/٥ ، الصناعة الحديثية : ٢٣٩ .

[٨] ـ هدى السارى : ص ٤٢١ ، وانظر التقريب ٢٣٠/١ ، هدى السارى ص ٤٢٢ ، ٤٢٦

يحي أنه يُرسل عنهم ، ولم يسمع منهم . ([١])

وقد أَطلق أبو نعيم في مستخرجه على التعليق مرسلاً ، فقال في قول البخاري : قال إبراهيم بن طَهْمَان عن موسى بن عُقبه عن صفوان بن سُليم عن عطاء عن أبى هريرة ... : رواه البخارى كذا مرسلا . ([٢])

ومن التوسع فى الإطلاق ما حكاه ابن الصلاح قال :

" قول المصنفين من الفقهاء وغيرهم : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كذا وكذا ، ونحو ذلك كله من قبيل المعضل ... وسماه الخطيب أبو بكر الحافظ فى بعض كلامه مرسلاً ، وذلك على مذهب من يُسمى كل ما لا يتصل مرسلاً .. " ([٣])

قال السخاوي : " ثم إنه على القول بشموله المعضل والمعلّق قد توسع من أطلقه من الحنفية على قول الرجل من هذه الأعصار : قال النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ كذا . ولذلك خصه بعض المحققين من الحنفية بأهل الأعصار الأُوَل ـ يعنى القرون الفاضلة ـ ([٤])

* وأما إطلاق " المرسل " على رواية المبهم فموجود فى كلامهم .

قال ابن الصلاح : إذا قيل فى الإسناد فلان عن رجل ، أو عن شيخ عن فلان ، أو نحو ذلك ، فالذى ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث أنه لا يُسمى مرسلاً ، بل منقطعاً ، وهو فى بعض المصَنَّفَات المعتبرة فى أُصول الفقه معدود من أنواع المرسل والله اعلم . ([٥])

قال السخاوي : وممَّن أخرجَ المبهمات فى المراسيل أبو داود ، وكذا أطلق النووي فى غير موضع على رواية المبهم مرسلاً ، ثم قال : فإن الأكثرين من علماء الرواية ، وأرباب النقل كما حكاه الرَّشِيد العَطَّار فى كتابه " الغُرَر المجموعه " ([٦]) عنهم على أنه متصل فى إسناده مجهول ، واختاره العلائي فى «جامع التحصيل» وأشار إليه بعض تلامذة الناظم بقوله :

قلت الأصح أنه متصل　　لكن فى إسناده من يُجهل ([٧])

وبعد معرفة هذه المعاني لهذا اللفظ فإن المعنى الشائع المشهور المصطلح عليه هو المعنى الأول ، وما عداه من المعاني فقد بينت القائل به فلا يكون اصطلاحاً عاماً .

---

[١] ـ نصب الراية ٢٣٥/٢ ، وأنظر الجرح والتعديل : ٢٤٠/٥ ، التاريخ : ٣٤٨/٢ .

[٢] ـ فتح المغيث : ١٥٩/١ ، المقنع : ١٣٠/١

[٣] ـ مقدمة ابن الصلاح ص ٨٢ ، المقنع ١٤٧/١

[٤] فتح المغيث ١٦١/١ ، جامع التحصيل ص ٢٢ ، وانظر النكت ٥٤٤/٢

[٥] مقدمة ابن الصلاح ص ٧٣ ، المقنع ١٣٣/١

[٦] ـ اسم كتاب الرشيد العطار " غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع فى صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة " . "تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم " ص

[٧] فتح المغيث ١٧٦/١ ، جامع التحصيل ص ١٠٨ .

" المنقطع "

بعد تَأمّل كلام المحدثين على هذا النوع من أنواع علوم الحديث،وجـدت أنهـم يطلقـون " المنقطـع " علـى الآتي :

أولاً : ما سقط من سنده قبل الصحابى راو واحد أو أكثر ، لا على التوالي .

ثانياً : كل ما لا يتصل ، سواء كان يعزى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى غيره .

ثالثاً : إطلاقهم " المنقطع " على " المقطوع " .

رابعاً : ما فى سنده راو مبهم .

* فالمشهور فى اصطلاحهم أن " المنقطع " هو :

" ما سقط من خلال إسناده راو ، أو أكثر غير متـوالٍ ، فـالأوّل منقطـع فـى موضـع ، والآخـر منقطـع فـى موضعين ، أو أكثر .

وإنما قلت من خلال إسناده ليخرج المعلّق والمرسل الظاهر ، وقلت غير متوال ليخرج المُعْضل . ([1]) وهذا التعريف هو الذى جرى عليه الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - ([2])

* وأما إطلاقهم " المنقطع " على كل ما لا يَتَّصِل سواء كان يُعزى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى غيره . فقد قال ابن الملقن وهو يُعرِّف " المعضل " : وهو ما سقط من إسناده إثنـان فـأكثر ... ويسـمى منقطعـاً أيضاً . ([3])

قال ابن الوزير : " ويُسمَّى المعضل أيضا منقطعاً ، فكل معضل منقطع ، وليس كـل منقطـع معضـلاً " ([4]) ويُوجه الشارح كلمة ابن الوزير هذه بقوله : فقد صَدَق على ما سقط فيه أكثر من واحد أنه سـقط فيـه الواحـد ... ([5])

ويقول الحافظ ابن عبد البر :

المنقطع عندي كل ما لا يتصل،سواء كان يُعزى إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - أو إلى غيره . ([6])

قال زكريا الأنصارى :

فيدخل فيه المرسل والمُعْضَل والمعلَّق . ([7])

---

[1] - توضيح الافكار : ٣٢٤/١ ، حاشية المقنع : ١٤٣/١ ، وانظر نزهة النظر : ص ١١٢ ، منهج النقد ص ٣٦٧

[2] - انظر نزهة النظر ص ١١٢

[3] المقنع ١٤٥/١

[4] - تنقيح الأنظار : ٣٢٤/١

[5] - توضيح الافكار : ٣٢٤/١

[6] - التمهيد : ٢١/١ .

[7] - فتح الباقي : ١/ ١٥٨

ولهذا لماَّ ساق البخاريِ ـ رحمه ا لله تعالى ـ قول الأَسْوَد بن يزيد النَّخَعي : وكان زوجُها ـ يعنى بريرة ـ حـراً.
قال : قول الأسود منقطع .

قال الحافظ ابن حجر : ويستفاد من تَعبير البخاريِ : قول الأسود منقطع ، جواز إطلاق المنقطع فى موضـع المرسل ، خلافاً لما اشتهر فى الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السـند واحـد،إلا فـى صـورة سقوط الصحابي بين التابعي والنبي ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ فإن ذلك يُسمى عندهم المرسل . ([1])

وقد قال البخاريِ ـ أيضاً ـ وقال الحكم : وكان زوجها ـ يعنى بريرة ـ حراً . قال البخاريِ : وقول الحكـم مرسل . ([2]) والحَكَم هذا من صغار التابعين ، والأَسْوَد كذلك تابعي . قال الحافظ : فإن الأسود لم يدخل المدينـة فى عهد النبي ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ وأما الحَكَم فولد بعد ذلك بدهر . ([3])

قال ابن الصلاح :

ومنها ـ أي من مذاهب أهل الحديث فى تعريف المنقطع ـ أن المنقطع مثل المرسل ، وكلاهما شاملان ، لكـل ما لا يتصل إسناده ، وهذا المذهب أقرب ، صار إليه طوائف من الفقهاء ، وغيرهم ، وهو الذى ذكـره أبـو بكـر الخطيب فى " كفايته " إلا أن أكثر ما يُوصف بالإرسال من حيث الاستعمال : ما رواه التابعى عن النبي ــ صلـى ا لله عليه وسلم ـ ، وأكثر ما يُوصف بالإنقطاع : ما رواه من دُونَ التابعين عن الصحابةَ مثل:مالك بن أنـس عـن ابن عمر ونحو ذلك وا لله أعلم . ([4])

* وأما تسميتهم " المقطوع " " منقطعاً " فذلك مذهب لبعضهم .

قال الخطيب البغدادى : وقال بعض أهل العلم بالحديث : الحديث المنقطع ما رُوي عن التابعيِ ، ومن دونـه ، موقوفاً عليه من قوله أو فعله.([5])

وبعض أهل العلم هنا هو الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم البَرْدِيجي.

قال الحافظ ابن حجر : ذكر ذلك فى جزء لطيف تكلم فيه على المرسل والمنقطع . ([6])

زاد السخاوى : فقال : المنقطع هو قول التابعي . ([7])

---

[1]ـ فتح البارى : ٤١/١٢ .
[2]ـ فتح البارى : ٤١/١٢
[3]ـ فتح البارى : ٤١/١٢
[4]ـ مقدمة ابن الصلاح : ص٨٠
[5]ـ الكفاية : ص ٣٨
[6]ـ النكت : ٢/ ٥٧٣ ، وانظر توجيه النظر : ٦٧
٧ـ فتح المغيث : ١/١٢٦

وقد ذكر ابن الصلاح عبارة البَرْدِيجي ثم قال : وهذا غريب بعيد .([١])

* وأما إطلاق " المنقطع " على ما في سنده راو مبهم ، فإنه قول لبعضهم ([٢]) بل ذكر السخاوى ([٣]) أنه قول جمهور أهل الحديث وممَّن صَرَّح بذلك ابن القَطَّان في " بيان الوهم والإيهام " له ([٤]) وَمن قبله الحاكم([٥]) وكذا جماعة من أهل العلم ونُقَّاد الحديث والأثر يجعلون هذا من المرسل ، فقد نَقَل السخاوي عن النووي أنه أطلق في غير موضع على رواية المبهم مرسلاً ويُشير إلى ذلك صنيع أبي داود ، فإنه أخرج المبهمات في المراسيل([٦])

قال السخاوى : وكل من هذين القولين خلاف ما عليه الأكثر ، فإن الأكثر من علماء الرواية ، وأرباب النَّقل كما حكاه الرَّشِيْد العَطَّار في كتابه " الغرر المجموعة " عنهم على أنه متصل في إسناده مجهول ، واختاره العلائي في «جامع التحصيل»([٧]) ... ولكن ليس ذلك على إطلاقه ، بل هو مُقَيَّد بأن يكون المبهم صَرَّح بالتحديث ونحوه ، لاحتمال أن يكون مدلساً وهو ظاهر ، وكذا قَيَّد القول بإطلاق الجهاله بما إذا لم يجيء مسمى في رواية أخرى ... ([٨])

وبعد الوقوف على هذه المعاني فإن المشهور الذي اصطلح عليه المتأخرون ـ كما قدمت ـ هو ما سقط من إسناده راوٍ واحد أوأكثر لاعلى التوالي،بشرط أن يكون الساقط غير الصحابي ، وما عداه من المعاني فليست اصطلاحات عامة ، وإنما ذُكرت هنا ليُعْرَف القائل بها ـ وا لله تعالى أعلم ـ .

---

[١] مقدمة ابن الصلاح : ص ٨١ ، فتح المغيث : ١٢٧/١

[٢] مقدمة ابن الصلاح : ص ٧٨ ، توضيح الأفكار ٣٢٥/١ ، المقنع : ١٣٣/١ ، ١٤١

[٣] فتح المغيث : ١٧٥/١

[٤] فتح المغيث ١٧٥/١ ، المقنع ١٣٣/١

[٥] معرفة علوم الحديث ص ٢٧ ، فتح المغيث ١٧٥/١

[٦] فتح المغيث ١٧٦/١

[٧] ص ١٠٨

[٨] فتح المغيث : ١٧٦/١

" المُعْضَل "

أُطلق المحدثون هذا المصطلح على معانٍ ثلاثة هي :

ـ ما سقط من سنده اثنان فصاعداً ، على التوالي .

ـ الموقوف على التابعي .

ـ ما لم يسقط من إسناده شيء .

* الذى شاع عندهم ، وجَرَى به اصطلاحهم ، أن المُعْضَل هو :

" ما سقط من إسناده اثنان ، أو أكثر ، فى موضع واحد ، سواء كان فى أول السند ، أو وسطه ، أو منتهاه"([١])

يقول ابن الصلاح فى تعريفه : " وهو عبارة عَمَّا سقط من إسناده اثنان فصاعداً " ([٢])

والمتأمِّل فى عبارة ابن الصلاح ، يجد أنه لم يُفرِّق بين أن يَسْقُط ذلك من موضع واحد ، أو موضعين ، لذا قال الحافظ العراقي معلقاً على عبارة ابن الصلاح : وليس المراد بذلك إلا سقوطهما من موضع واحد ، فأما إذا سقط راو من مكان ، ثم راو من موضع آخر ، فهو منقطع فى موضعين وليس معضلاً فى الاصطلاح ، وهذا مراد المصنف ـ يعنى ابن الصلاح ـ ويُوضِّح مراده المثال الذى مثل به بعد وهو قوله : ومثاله ما يرويه تابع التابعي قائلاً فيه : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى آخر كلامه . ([٣])

* وأما إطلاق " المعضل " على الموقوف على التابعي ـ الذى هو "المقطوع" فى اصطلاحهم ـ فذلك موجود فى عبارة الحاكم ، فقد رَوَى بسنده إلى الأعمش عن الشعبي قال : يُقال للرجل يوم القيامة : عَمِلْتَ كذا وكذا ؟ فيقولُ ما عملتُه فيُختَم على فِيْهِ ... الحديث .([٤]) ثم قال : قد أعْضَلَه الأعمش ، وهو عن الشعبي متصل مسند ، مخرج فى الصحيح لمسلم .([٥])

وقد ذكر ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ هذا عن الحاكم ثم قال :

قلتُ هذا جيد حسن ، لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي ، ورسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى والله أعلم . ([٦])

ويقول الحافظ السيوطي ـ رحمه الله ـ :

---

[١] ـ منهج النقد ص ٣٧٨ ، وانظر نزهة النظر ص ١١٢ ، تدريب الراوى ١/ ٢١١ ، فتح المغيث ١/١٨٥

[٢] ـ مقدمة ابن الصلاح ص ٨١ ، النكت ٢/٥٧٩

[٣] ـ التقييد والايضاح ص ٨١

[٤] ـ رواه ابن جرير فى تفسيره : ١٢/٢٤ ، والحاكم فى معرفة علوم الحديث : ٣٨ ، وانظر الدر المنثور : ٥/٥٠٣

[٥] ـ كتاب الزهد والرقائق ، باب الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر ، رقم (٧٣٦٥)

[٦] ـ مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣

رأيتُ لشيخ الاسلام أنَّ لِما ذكره ابن الصلاح شرطين :

أحدهما : أن يكون مما يجوز نسبته إلى غير النبى - صلى ا لله عليه وسلم - فإن لم يكن فمرسل .

الثاني : أن يُروى مسنداً من طريق ذلك الذى وُقِفَ عليه ، فإن لم يكن فموقوف ، لا معضل ، لاحتمال أنه قاله من طريق عنده ، فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين . ([١])

* وأما إطلاق " المعضل " على ما لم يسقط منه شيء ، ــ على معنى أن في معناه إشكالاً ــ فقد قال زكريا الأنصارى - رحمه ا لله تعالى - :

وأعلم أن المعضل يقال للمشكل أيضا وهو حينئذ بكسر الضاد أو بفتحها ، على أنه مشترك نبه عليه شيخنا([٢])

ويعنى بشيخه الذى نبه على هذا الحافظ ابن حجر وعبارته هي :

فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين ، أو يكون المعضل الذى عرف به المصنف - وهو المتعلق بالإسناد ــ بفتح الضاد ، وهذا الذى نقلناه عن هؤلاء الأئمة - بكسر الضاد - ويعنون به المستغلق الشديد ، وفى الجملة فالتنبيه على ذلك كان متعينا . ([٣])

فهذا الحافظ ابن حجر - وتلميذه الأنصارى لم يجزم واحد منهما بأن إطلاقهم " المعضل " على المستغلق الشديد الذى لم يَسقط من إسناده شيء البَتَّة ، هل هو بفتح الضاد أم بكسرها . فإن كان بكسر الضاد فلا علاقة له بما نحن فيه ، وإن كان بفتحها فذلك من المشترك كما صرح به الشيخ زكريا .

وقد وُجِدَ هذا الإطلاق فى كلام جماعة من أئمة الحديث منهم : الذهلي ، والجوزجاني ، والنسائي ، وابن عدي ، وأبو الفتح الأزدي ، وابن عبد البر ، وأبو أحمد الحاكم .

قال الذهلي - فى الزهريات - بعد روايته حديث عائشة - رضى ا لله عنها - " كان رسول ا لله ــ صلى ا لله عليه وسلم - يعتكف فيمر بالمريض فيسلم عليه ولا يقف " قال : هذا حديث معضل لا وجه له إنما هو فعل عائشة - رضى ا لله تعالى عنها - ليس للنبي فيه ذكر والوهم فيما نرى من ابن لَهِيْعَةَ . ([٤])

وقال أبو اسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فى ترجمة ضُبارة بن عبدا لله أحد الضعفاء : " رَوى حديثاً معضلاً " قال الحافظ ابن حجر : وهو متصل الإسناد . ([٥])

---

[١] - تدريب الراوى ٢١٤/١ وانظر النكت ٥٨١/٢

[٢] - فتح الباقى ١٥٩/١ ، ١٦٠ ، وانظر توضيح الأفكار ٣٢٨/١

[٣] النكت ٥٧٩/٢

[٤] النكت : ٥٧٥/٢ ، وانظر : التمهيد : ٣٢١/٨ وقد روى أبو داود فى سننه : ٣٣٣/٢ ، برقم (٢٤٧٣) من طريق الزهرى عن عروة عن عائشة أنها قالت : " السنة على المعتكف ألا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ... " وفيه أيضا برقم (٢٤٧٢) من حديث عائشة قالت : كان النبى - صلى ا لله عليه وسلم - يمر بالمريض وهو معتكف ، فيمر كما هو ولا يعرج يسأل عنه ، وقال ابن عيسي : قلت إن كان النبى - صلى ا لله عليه وسلم - يعود المريض وهو معتكف . وانظر السنن الكبرى للبيهقى : ٣٢٠/٤ ، شرح السنة : ٤٠٠/٦ ، فتح البارى : ٣٢١/٤ ، إرواء الغليل : ١٣٩/٤ .

[٥] - النكت : ٥٧٦/٢

وقال الإمام النسائى فى " اليوم والليلة " :

ثنا يزيد بن سِنَان ، نامَكى بن إبراهيم ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر - رضى ا الله تعالى عنهما - قال : " مُتعتان كانتا على عهد رسول ا الله صلى ا الله عليه وسلم ... " الحديث .

قال : هذا حديث معضل ، لا أعلم من رواه غير مَكّى لا بأس به لا أدري من أنبأني به . ([1])

وقال ابن عدي فى زُهير بن مرزوق : وزُهير بن مرزوق هذا إنما لم يعرفه يحي بن معين لأن له حديثاً واحداً معضلاً . ([2])

قال الحافظ ابن حجر بعد حكايته كلام ابن عدي هذا : وساقه - يعنى أن ابن عدي ساق ذلك الحديث - وإسناده متصل . ([3])

وقال أبو الفتح الأزدي فى ترجمة محمد بن عبدا الله بن زياد الأنصارى : روى عن مالك بن دينار معاضيل .

قال الحافظ : ونسخه هذا الرجل هي عن مالك بن دينار عن أنس - رضي ا الله تعالى عنه - وغيره ولا انقطاع فيها . ([4])

وقال ابن عبد البر فى حديث رواه عبدالجبار بن أحمد السمرقندي قال : حدثنا محمد بن عبدا الله بن يزيد المقرىء ، قال : حدثنا سُفيان بن عُيينه ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : ....

قال : وأما عبدالجبار فقد أخطأ فيه وأعضل ، ولا مَدْخل لسعيد بن المسيب فى هذا الحديث ، ولا يصح

---

[1] - النكت : ٥٧٦/٢ ، وانظر كنز العمال : ٥١٩/١٦ ، ٥٢١ فقد عزاه السيوطى لأبى صالح كاتب الليث فى نسخته ، والطحاوى ، وابن جرير فى تهذيب الآثار ، وابن عساكر ، وانظر التمهيد : ٣٥٥/٨ ، والمسند : رقم ٣٦٩

[2] - الكامل : ٢٢٤/٣

[3] - النكت ٥٧٧/٢ وليس الحديث فى الكامل . فى ترجمة زهير هذا . وله حديث فى ابن ماجة كتاب الرهون باب المسلمون شركاء فى ثلاث برقم ٢٤٧٤ ٨٢٦/٢ وأنظر تهذيب التهذيب ٣٠٣/٣ ، الميزان ٨٥/٢

[4] - النكت ٥٧٩/٢

فيه عن الزهرى إلا إسنادان : أحدهما : ما رواه مالك ، ومن تابعه ، وهم أكثر أصحاب الزهرى عن علي بن حسين مرسلاً ، والآخر : ما رواه الأوزاعي ، عن قُرَّة بن حَيْوَئيل عن الزهرى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة - مسنداً . والمرسل عن علي بن حسين أشهر وأكثر ، وما عدا هذين الإسنادين فخطأ ، ولا يُعرَّج عليه . ([1])

وقال أبو أحمد الحاكم في ترجمة الوليد بن محمد الموقري :

كتبنا له عن المسيب بن وَاضِح أحاديث مستقيمة ، ولكن حاجب بن الوليد ، وعلي بن حجر ، حدثا عنه بأحاديث معضلة . ([2])

وعلى هذا فإن المشهور في إطلاق هذه اللفظة هو المعنى الأول ـ كما تقدم التنبيه على ذلك ـ وما عداه من المعاني فقد ذَكَرْت القائل بها وأنها ليست اصطلاحات عامة عند علماء الحديث .

---

[1] ـ التمهيد ١٩٧/٩ ـ ١٩٨، وانظر النكت ٥٧٨/٢

[2] ـ النكت ٥٧٧/٢

" جَوَّدَه فلان " " مُجوَّد "

يَرد في كلام علماء الحديث ، ونقاد الأثر قولهم : " جَوَّدَه فلان " أو " سند مُجوَّد " وبعد التأمل ، وجدت أن هذه اللفظة تُطلَق على معانٍ ثلاثة :

أولها : نوع من أنواع التدليس .

والثاني : الإتيان بالحديث على الصواب،والجادة الصحيحة .

والثالث : سند يُحتج به ، أو يُقبل على سبيل الاستشهاد به ، والاعتبار .

* فأما إطلاق هذه اللفظة على نوع من أنواع التدليس فذلك وارد في كلامهم ، وإطلاقاتهم .

وهذا النوع الذىيطلقون عليه هذه اللفظة هو : تدليس التسوية *

يقول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ : والقدماء يسمونه تجويداً فيقولون : جَوَّدَه فلان .([1])

ويتابعه على ذلك الإمام السخاوى فيقوله : وأما القدماء فسموه ـ يعنى تدليس التسوية ـ تجويداً حيث قالوا : جَوَّدَه فلان . ([2])

ويُبدي الحافظ ابن حجر سبب هذه التسمية بقوله : أي ذكر من فيه من الأجواد وحَذَف غيرهم ([3])

---

[1] تدريب الراوى : ٢٢٦/١ . وانظر التدليس فى الحديث : ص ٥٣

[2] فتح المغيث : ٢٢٧/١

[3] تدريب الراوى : ٢٢٦/١ . وقال الحافظ فى لسان الميزان : ٢٣/١ : ظاهر هذا تدليس التسوية .

* قال الخطيب البغدادى فى " الكفاية " : ص ٤٠٢ : وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذى حدثه لكنه يسقط ممن بعده فى الاسناد رجلا يكون ضعيفا فى الرواية أو صغير السن ويحسن الحديث بذلك ، وكان سليمان الأعمش وسفيان الثورى وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا , وقد سمى ابن القطان هذا الصنيع تسوية بدون لفظ التدليس . كما تراه فى " تدريب الراوى " ٢٢٦/٢ . ويرى الحافظ ابن حجر أن التسوية أعم من التدليس كما فى النكت : ٦١٧/١ ويرى أن التحقيق فى ذلك أن يقال : متى قيل تدليس التسوية فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط فى ذلك الاسناد قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه فى ذلك الحديث ، وإن قيل تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه . تدريب الراوى : ٢٢٦/٢٢ ، وقال فى النكت : ٦١٨/٢ : فالتسوية قد تكون بلا تدليس ، وقد تكون بالارسال فهذا تحريير القول فيها .

ويعرف الحافظ ابن حجر التسوية بقوله : أن يجيء الراوى ـ يشمل المدلس وغيره ـ إلى حديث قد سمعه من شيخ وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر ، فيسقط الواسطة بصيغة محتملة ، فيصير الاسناد عاليا وهو فى الحقيقة نازل ، ومما يدل على أن هذا التعريف لا يتقيد فيه بالضعيف أنهم ذكروا فى أمثلة التسوية ما رواه هيثم عن يحي بن سعيد الأنصارى عن الزهرى عن عبدالله لن الحنفية عن أبيه عن على رضى الله عنه فى تحريم لحوم الحمر الأهلية . قالوا : ويحي بن سعيد لم يسمعه من الزهرى إنما أخذه عن مالك عن الزهرى . هكذا حدث به عبدالوهاب الثقفى وحماد بن زيد وغير واحد عن يحي ين سعيد عن مالك فأسقط هيثم ذكر مالك منه وجعله عن يحي بن سعيد عن الزهرى ، ويحي فقد سمع من الزهرى فلا إنكار فى روايته عنه إلا أن هيثما قد سول هذا الاسناد وقد جزم بذلك ابن عبدالبر وغيره ، فهذا كما ترى لم يسقط فى التسوية شيخ ضعيف وإنما سقط شيخ ثقة فلا اختصاص لذلك بالضعيف والله اعلم . النكت : ٦٢١/٢ .

فظهر بهذا أن الحافظ ـ رحمه الله ـ لا يعد كل تسوية تدليسا فهى أعم منه كما تقدم ، وقد ورد أن الإمام مالك كان يصنع هذا فإنه سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ ثم حدث بها عن ثور عن ابن عباس وحذف عكرمة لأنه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه . انظر التمهيد : ٢٦/٢ ، النكت : ٦١٨/٢ ، تدريب الراوى : ٢٢٦/٢ .

وقد روى الترمذي حديثاً من طريق يزيد بن سِنان عـن أبـي مبـارك عـن صُهيـب ([١]). ورواه الذهـبي مـن طريق محمد بن يزيد بن سنان قال : سمعت أبي يقول : سمعت عطاء يقول : سمعت مجاهداً يقـول : سمعـت سـعيد ابن المسيب يقول : سمعت صهيباً يقول : الحديث ...، ثم قال : ومحمد بن يزيد الذي جَوَّدَ إسـناده ليـس بعمـدة كأبيه ([٢])، ذكر هذا في ترجمة أبي المبارك . وأبو المبارك هذا قال عنه أبو حاتم : شبيه بالمجهول ([٣]) . وقال المزي : أحد المجاهيل ([٤]) . وفي التقريب : مجهول ([٥]) .

فلعل مُراد الذهبي بهذا أن محمدبن يزيد أسقط من إسناده أبا المبارك ـ وا لله تعالى أعلم ـ وقد بين الترمذي أن ابن يزيد هذا زاد في الإسناد مجاهداً وسعيد بن المسيب قال : ولا يتابع على ذلك وحَكَم عليه بالضَّعف([٦]) .

* وأما إطلاق هذا اللفظ على الإتيان بالحديث على الصَّواب فقد قال العراقى فى ألفيته :

ومنـه قَلْبُ سـندٍ لمـتن ... نحو امتحانهم إمـام الفـنّ

فى مائة لما أتى بغدادا ... فردهـا وجَـوَّد الإسنادا

يقول السخاوي :

" ولما فهم البخاري من قرينة الحال انتهاءهم عن مسألتهم التفت للسائل الأول وقال له : سألت عن حديث كذا وصوابه كذا إلى آخر أحاديثه ، وهكذا الباقى (فردها) أى المائـة إلى حُكْمِهـا المعتبر قبـل القَلْـب (وجَـوَّد الإسنادا) ولم يَرُجْ عليه موضع واحد مما قَلَبُوه ورَكَّبُوه " ([٧])

لذا يقول الحافظ ابن حجر : فلو كانت التسوية تدليسا لعد مالك فى المدلسين وقد انكرو على من عده فيهم ، وحكى عن ابن القطان تولد : ولقد ظن بمالك على بعده عنه عمله . وقال الداقطنى : إن مالكا ممن عمل به وليس عيبا عندهم . النكت : ٢/٦٢٠ .

والتسوية على تقدير تسليم تسميتها تدليسا هى من قبيل تدليس الاسناد كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر : النكت : ٢/٦١٦

(١) ـ السنن : ٥/ ١٦٥ برقم : (٢٩١٨) .

(٢) ـ ميزان الاعتدال : ٤/ ٥٦٨ .

(٣) ـ تهذيب التهذيب :١٢/٢٤٠ .

(٤) ـ تحفة الأشراف : ٤/ ٢٠١ .

(٥) ـ ٢/ ٤٦٩ .

(٦) ـ السنن : ٥/ ١٦٥ .

(٧) ـ فتح المغيث ١/ ٣٢٠ وهذه القصة المشهورة عن الامام البخارى رواها الخطيب فى التـاريخ ٢/ ٢٠ وهـى فـى مشـايخ البخـارى لابـن عـدى كمـا فـى النكت ٢/٨٦٧ ورواها الحافظ بسنده ففى النكت ٢/٨٦٧ . قال ابن عدى : سمعت مشايخ يحكون أن محمـد بـن اسماعيل ... وهـؤلاء المشـايخ مجهولـون . فيكون فى =

قال ابن عدى : " وكان شَبيب - يعنى ابن سعيد الحَبَطِي - إذا روى عنه ابنه أحمد بن شَبيب نسخة" يونس عن الزهرى إذا هى أحاديث مستقيمة ليس هو شَبِيب بن سعيد الذى يُحدث عنه ابن وهب بالمناكير ([1])

وقد وقع عند الذهبى ([2]) والحافظ ابن حجر ([3]) بعد حكاية قول ابن عدي السابق ... وإذا حَدَّث عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر يعنى يجود .

قال ابن المدينى : شبيب بن سعيد ثقه ، كان يختلف فى تجارة إلى"مصر" وكتابه صحيح ، وقد كتبته عن ابنه أحمد ([4])

قال ابن عدي : حَدَّث شَبِيب عن يُونس ، عن الزهري نسخة الزهري أحاديث مستقيمة . ([5])

ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر وهو يتحدث عن حديث مالك عن ابن شهاب عن عبيدا الله بن عبدا الله ابن عُتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة ... قال : " فرواه أصحاب"الموطأ"عنه واختلفوا . فمنهم من ذكره عنه هكذا كيحي بن يحي وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة،كالقَعْنَبِي وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس،كأشهب وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة كيحي بن بُكَير وأبي مُصعب ، ولم يذكر أحد منهم لفظة " جامد " إلا عبدالرحمن بن مهدى ... ورواه الحُمَيْدِي والحفاظ من أصحاب ابن عُيينة بدونها وجَوَّدوا إسناده ، فذكروا فيه ابن عباس ، وميمونة وهو الصحيح ، ورواه عبدالرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجوَّداً ... ([6])

ومثله قول الإمام ابن عدي فى ترجمة " ثَوْر بن يَزيد الكُلاَعِي " بعد أن ذكر له حديثاً قال : وهذا الحديث لم يجوِّد إسناده غير ابن مُصَفَّى عن بَقِيَّة عن ثَور عن أبان عن أنس ، ورأيت غير ابن مُصَفَّى روى عن بَقِيَّة عن ثور عـمَّـن حدثه عن أنس . ([7])

ويقول الإمام الذهبي فى ترجمة " هشام بن عروة : " ... ولا عبرة بما قاله أبو الحسن ابن القَطَّان من أنه وسهيل بن أبى صالح اختلطا ، وتغيرا ، نَعَمْ الرجل تغير قليلاً ، ولم يبق حفظه كهو فى حال الشَّبِيبة ، فنسي بعض محفوظه أو وَهم ، فكان ماذا ؟ أهو معصوم من النسيان ولمَّا قَدِم"العراق"فى آخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم ، فى غُضُون ذلك يسير أحاديث لم يُجوِّدها ... " ([8])

اسنادهم نظر . لكن قال السخاوى : لا يضر جهالة شيوخ ابن عدى فيها فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم . فتح المغيث ٣٢١/١ ، وانظر السير ٤٠٨/١٢ ، وجامع الاصول ١٨٥/١ ، طبقات الشافعية ٢١٨/٢ ، النكت ٨٦٦/٢ - ٨٧٢

[1] - الكامل ٣١/٤

[2] - ميزان الاعتدال ٢٦٢/٢

[3] - تهذيب التهذيب ٢٧٠/٤

[4] - الكامل ٣١/٤ ، الميزان ٢٦٢/٢ ، وانظر سنن الترمذى : ٩٦/١ ، التلخيص الحبير : ٢٤/١

[5] - الكامل ٣١/٤

[6] - فتح البارى ٤١٠/١ ، وانظر سنن الترمذى : ١٥٥/١

[7] - الكامل : ١٠٤/٢

[8] - ميزان الاعتدال : ٣٠١/٤

وقد يَرِدُ إطلاق هذه اللفظه فى كُتب الرِّجال على سبيل مدح الرجل ، وكونه حجة فى هذا الشأن ، لعلو قدمه وتقدمه على غيره .

من ذلك قول الإمام الذهبي فى الإمام محمد بن يحي الذُّهلي شيخ الإسلام : " جَمَعَ علم الزهريِ وصنَّفه وجَوَّدَه من أجل ذلك يقال له الزهري ويقال له الذهلي ... " (١)

* وأما إطلاق هذه اللفظة على ما يُحتَجُّ به ، أو يُستشهد به من الأسانيد .

فقد قال الحافظ العراقى :

ولا تُضعِّف مطلقاً بناءا   على الطريق إذ لعل جاءا

بسند مجود ....

قال السخاوى :

فقوله : مجَوَّد هنا أي يَثبت المتن بمثله أو بمجموعهما . (٢)

وقال الحافظ ابن حجر فى الكلام على أصح الاسانيد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصَحَّها الزهري عن سالم عن أبيه : " عبارة أحمد : أجود الأسانيد ، كذا أخرجه الحاكم قال : وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح ، ولذا قال البُلْقِينى بعد أن نقل ذلك : من ذلك يُعلم أن الجودة يُعبَّر بها عن الصحة ... " (٣)

فعلى هذا فلا بد لمعرفة مدلول هذه اللفظة،والمعنى الذي سيقت من أجله من ملاحظة سياق الكلام وسباقه ، للوصول إلى المعنى الصحيح ، وإن كان المشهور عندهم هو المعنى الأول ـ وا لله تعالى أعلم ـ .

---

١ ـ سير أعلام النبلاء : ٢٧٤/١٢

٢ ـ فتح المغيث ٣٢٩/١

٣ ـ تدريب الراوى : ١٧٨/١ ، شرح الفية السيوطى : ٨٧/١

﴿ الفصل الثاني ﴾

المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بالمتن ، وفيه الألفاظ الآتية :

١ـ الموقــوف .

٢ـ المقطـــوع .

" الموقـوف "

أَطلَق المحدِّثون هذا المصطلح على مَعنيين :

أحدُهما : ما أَسنده الراوي إلى الصحابي ، دُون النظر إلى الإسناد وما يَعترَيه من أوصَافٍ .

والثانى : بمثل ما تقدم مع اشتراط سلامة الإسناد من الإرسال والإعضال .

* فأما إطلاق " الموقوف " على ما أَسنده الراوي إلى الصحابي دُون النظر إلى الإسناد ، وما قد يَقَع فيه من انقطاع،ونحوه،فيقول الخطيب البغدادى :

" والموقوف ما أَسنده الراوي إلى الصحابي ولم يتجاوزه " ([1])

قال ابن الصلاح - رحمه الله - :

وهو ما يُروِي عن الصحابة - رضى الله عنهم من أقوالهم ، وأفعالهم ، ونحوها فَيُوقَفُ عليهم ، ولا يُتَجَاوز به إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم إن منه ما يَتَّصل الإسناد فيه إلى الصحابي .... ومنه ما لا يَتَّصِل إسناده . ([2])

زاد السخاوي - رحمه الله - في قَيْدِهِ بقوله :

" مما لا قرينة فيه للرَّفع " ([3])

فعلى ذلك فما كان فيه قَرِينة على الرفع ، لا يُسمى موقوفاً،وقد أشار إلى هذا الحاكم من قبل ، حيث عَدَّه مَعَدَّ المسند . ([4])

فتبيَّن مما سبق أن الموقوف هو : ما أُضيف إلى الصحابة - رضيِ الله عنهم - دُون النظر إلى الإسناد وما يعتريه من أوصاف .

* وأما إطلاق " الموقوف " على مثل ما تَقَدَّم ، مع اشتراط سَلاَمة الإسناد من الإرسال ، أو الإعضال ، فإلى هذا تُشير عبارة الحاكم ، حيث قال :

فأما الموقوف على الصحابة فإنه قَلَّ ما يخفى على أهل العلم ، وشرحه : أن يُروى الحديث إلى الصحابِي ، من غير إرسال ولا إعضال([5])

وقد حَكَى بعضهم ، أن الحَاكِم لم يُوافق على هذا الاشتراط ، فكأنَّه انفرد به .

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

شَرَط الحاكم في الموقوف ، أن يكون إسناده غير منقطع إلى الصحابِي - رضيِ الله عنه - وهو شرط لم يوافقه

---

[1] - الكفاية : ص ٣٧

٢- مقدمة ابن الصلاح ص ٦٦ ، المقنع : ١/١١٤ ، تدريب الراوى : ١/١٨٤

[3] - فتح المغيث : ١/١٢٣

[4] - معرفة علوم الحديث ص ٢٠

[5] - معرفة علوم الحديث ص ١٩ ، فتح المغيث ١/١٢٣

عليه أحد . وا لله اعلم[١]

ووصف السخاوي صنيعَ الحاكم بالشُّذوذ . حيث قال :

وشَذَّ الحاكم فاشترط عدم الانقطاع . ([٢])

فعلى هذا فإنَّ المشهور عندهم إطلاق هذا اللفظ على ما أَسْنَده الراوي إلى الصحابي دون النَّظر إلى الإسناد وما يَعتريه من أوصاف ، وأما ما وَرَد في عبارة الحَاكَم فقد رأيتَ ما تعقَّبه به ابن حجر ثم السخاوي .

---

[١] ـ النكت ٥١٢/١

[٢] ـ فتح المغيث ١٢٣/١

" المقطوع "

بعد تأمّل إطلاقات علماء الحديث ، لهذا المصطلح - أعني المقطوع - وجدتُ أنهم يُطلقونه على مَعنَيين :

أحدهما : الموقوف على التابعى .

والثانى : المنقطع .

* فالمشهور فى اصطلاحهم أن المقطوع هو :

ما جاء عن التّابعين موقوفاً عليهم ، من أقوالهم ، أو أفعالهم ([١]) ، مما لا قَرِينَة للرَّفع فيه . ([٢])

وهل يكون الموقوف على من دون التابعي،مثل الموقوف على التابعى فى تسميته :" مقطوعاً " .

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى -:

(ومن دون التابعى) من أتباع التابعين فمن بعدهم (فيه) أي : فى التّسمية (مثله) أي : مثل ما ينتهي إلى التابعي فى تسمية جميع ذلك مقطوعاً ، وإن شئتَ قلتَ : موقوف على فلان . ([٣])

* وأما إطلاق " المقطوع " على " المنقطع " فموجود فى كلامهم،وإطلاقاتهم .

يقول ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - بعد تقريره معنى المقطوع على ما هو معروف عندهم:

وقد وَجدتُ التعبير بالمقطوع عن المنقطع ، غير الموصول ، فى كلام الإمام الشافعي ، وأبي القاسم الطبراني ، وغيرهم ، والله أعلم ([٤])

وقال السخاوي - رحمه الله تعالى - :

وقد رأى ابن الصلاح للشافعي - رحمه الله - تَعبيره بالمقطوع ، عن المنقطع الذى لم يتّصل إسناده ، ولكنه وإن كان سابقاً حدوث الاصطلاح،فقد أفاد ابن الصلاح أنه رأى ذلك أيضا فى كلام الطبراني ، وغيره ممن تأخر ، كالدارقطني ، والحميدي ، وابن الحَصّار .

فالتّعبيرُ بالمقطوع فى مقام المنقطع موجود فى كلامهم أيضا ([٥])

وقد روى الخطيب بسنده إلى الحميدي - عبدالله بن الزبير - قال : وإن كان الرجل معروفاً بصحبة رجل ، والسماع منه ، مثل ابن جريج عن عطاء ، أو هشام بن عروة ، عن أبيه ، وعمرو بن دينار ، عن عُبيد بن عُمير ومن كان مثل هؤلاء فى ثقتهم ، ممن يكون الغالب عليه السماع ، ممن حدَّث عنه فأَدْرَكَ عليه أنه أدخل بينه

---

[١] - مقدمة ابن الصلاح ص ٦٦ ، نزهة النظر ص ١٥٤ ، فتح المغيث ١/١٢٥

[٢] - فتح المغيث ١/١٢٥

[٣] - نزهة النظر ص ١٥٤

[٤] - مقدمة ابن الصلاح ص ٦٨

[٥] - فتح المغيث ١/١٢٦ ، وانظر توجيه النظر : ٦٧

وبين من حدَّث رجلاً غير مُسمَّى ، أو أسقطه ، تَرك ذلك الحديث الذى أَدْرَك عليه فيه أنه لم يسمعه ، ولم يضره ذلك فى غيره حتى يُدْرِك عليه فيه مثل ما أَدْرَك فى هذا فيكون مثل المقطوع . ([1])

فقول الحميدي : مثل المقطوع يعنى به المنقطع .

قال الحافظ ابن حجر :

وقد أُطلق بعضهم هذا فى موضع هذا وبالعكس تجوزاً عن الاصطلاح ([2])

ولعل من هذا - أعني إطلاق المقطوع على غير المعنى المشهور المصطلح عليه - قول الإمام ابن عَدِي - رحمه الله تعالى - :

فى كتابي هذا - يعني الكامل فى ضعفاء الرجال - اثنا عشر ألف حديث مسند واثنا عشر ألف مقطوع([3])

وبعد معرفة هذين المعنيين فإن المشهور هو المعنى الأول ـ كما تَقَدَّم ذكره ـ وأما المعنى الثاني فقد رأيتُ أنه وُجُد في عبارات بعضهم ، فلَعَلَّه خَاصٌّ بمن ورد في عبارته ـ وا لله تعالى أعلم ـ .

---

[1] ـ الكفاية : ص ٤١٢

[2] ـ نزهة النظر : ص ١٥٤

[3] ـ انظر الكامل : ١/ع

﴿ الفصل الثالث ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث ، فى الألفاظ المشتركة بين السَّنَد والمتن . وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المشترك فى الألفاظ المتعلقة بتفرد الحديث .

المبحث الثانى : المشترك فى الألفاظ المتعلقة بتعدد رواة الحديث مع اتفاقهم .

المبحث الثالث : المشترك فى الألفاظ المتعلقة باختلاف رواة الحديث .

﴿ المبحث الأول ﴾

" المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقه بتفرد رَاوِي الحديث " وفيه اللفظ الآتي :

١ـ الغريب .

" الغريب "

لقد استعمل علماء هذا الشأن هذا المصطلح ـ الغريب ـ علماً على نوع من أنواع علوم الحديث ، اشتهرت تسميته عندهم بالغريب .

إلا أن إطلاق هذا اللفظ حكماً على سند أو متن " ما " لا يُعطي حكماً نهائياً على ذلك الحديث من حيث القبول ، والرد ، بل لا بُدَّ من استيفاء شروط القبول ، فيُحكَم له بالقبول ، أو انتفاء ما يُردُّ بسببه ، فيُرَد.

وبالنَّظَرَ إلى استعمالات علماء الحديث لهذا المصطلح نجد أنه مشترك بين :

* ما شاع به الاصطلاح عند علماء الحديث .

* ما يقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم .

* الحديث أو الأثر الذى لم يَجِدْه العَالِم .

* والشائع في اصطلاحهم في استعمال هذه اللفظة ما حكاه السخاوي بقوله : الغريب هو : ما انفرد واحد بروايته ، وكذا برواية زيادة فيه ، عمَّن يُجمع حديثه كالزهري ، وكقتادة مثلاً ، في المتن والسند . ([1])

ولم يَشْتَرِط بعضهم كون المتفرِّد عنه إمام يُجمع حديثه . ([2])

ولمَّا تَكَلَّم العلماء على الأفراد ، جعل بعضهم الغريب نوعاً مستقلاً وبعضهم جعل الغريب نوعاً من الأفراد ، بل جعل بعضهم الغريب والأفراد نوعاً واحداً . قال السخاوي : والحَقُّ كما قال شيخنا : إنهما مترادفان لغة وكذا اصطلاحا . ([3])

ولما بَيَّن الحافظ ذلك ، ذكر أن أهل الإصطلاح غَايَرُوا بينهما من حيث كثرة الإستعمال وقلَّته ، فالفرد أكثر ما يُطلقونه على الفرد المطلق ... والغريب أكثر ما يُطلقونه على الفرد النِّسبي . ([4])

ولما كانت بعض الأفراد ، غير داخلة في الغريب ؛كأفراد البُلْدان،والقَبَائل،حَسُن فصل أحد النَّوعين عن الآخر . ([5])

ويَكثر إِطلَاق هذا اللفظ من الإمام الترمذي في كتابه " السنن " فهل هو مُوافق لما قاله العلماء في حَدِّ الغريب أو أن له اصطلاحاً خاصاً ؟

---

[1] ـ الغاية في شرح الهداية : ٣٠٨/١

[2] ـ فتح المغيث ٤/٤ ، الحطة ص ١٢٧ ، قواعد التحديث : ١٢٥

[3] ـ الغاية فيشرح الهداية : ٣٠٩/١

[4] ـ فتح المغيث ٤/٤ ، وانظر الغاية : ٣٠٩/١

[5] ـ أنظر منهج النقد : ص ٤٠١

يقول الترمذي ـ رحمه الله تعالى ـ : " وما ذَكرنا في هذا الكتاب: حديثٌ غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان : رُبَّ حديث يكون غريباً لا يَروي إلا من وجه واحد .... ورُبَّ حديث إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث ... ورُبَّ حديث يُروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغرب لحال الإسناد ... " ([1])

وقد أَوْضَح الدكتور نور الدين عتر في دراسته لسنن الترمذي، أن الإمام الترمذي موافق لما قاله العلماء في تعريف الحديث الغريب : أنه ما انفرد راو بروايته مطلقاً سواء كان عن إمام يُجمَع حديثه كالزهري وقتادة ، أو لا يُجمع حديثه ، أو انفراد بزيادة في متنه أو إسناده .

وبيان ذلك أن قَولهم : " ما انفرد راو بروايته " أَعَمُّ من أن يكون الإنفراد بالسند والمتن جميعاً ، أو بالسَّند ، فشَمَل ذلك ما أفاده الترمذي في عبارته الأولى والثالثة لأن مراده بقوله : " يُستغرب لحال الإسناد " التفرد بالإسناد . وقولهم : " أو انفرد بزيادة ... هو معنى قوله : ورُبَّ حديث إنما يُستغرب لزيادة تكون في الحديث .

فما حَدَّ به الترمذي الحديث الغريب، موافق لاصطلاح العلماء، وتعريفهم له، ولذلك قال : " فإن أهل الحديث يَسْتَغربون ... " فأفاد بذلك أنه جرى على اصطلاحهم . ([2])

وقد اشْتَدَّ نكير العلماء على رواة الغريب ، وروايته ، حتى قال ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ :

وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ، ويَذمُّون الغريب منه في الجملة". ([3]) إلا أنه كما أسلفت منقسم إلى صحيح ، وغير صحيح .

هذا هو الإطلاق المشهور لهذه اللفظة ـ الغريب ـ عند الإطلاق .

* وأما إطلاق هذا اللفظ " الغريب " على ما يقع في مُتون الأحاديث ، من الألفاظ البَعيدة عن الفهم ، فذلك موجود في استعمالاتهم لهذه اللفظة ، وإن كان استعمالهم لهذه اللفظة على هذا المعنى قد جاء مقيداً بالحديث .

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ :

النوع الثاني والثلاثون : مَعرفة غَريب الحديث .

وهو عبارة عَمَّا وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغَامِضَة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها . ثم قال : هذا فَنٌّ مهم يَقْبُح جهله بأهل الحديث خاصة ثم بأهل العلم عَامَّة ، والخوض فيه ليس بالهيِّن ، والخائض فيه حقيق بالتَّحري جدير بالتوقي .

رَوَينا عن الميموني قال : سئل أحمد بن حنبل عن حَرْفٍ من غريب الحديث فقال : سلوا أصحاب الغريب ، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالظَّن فأخطىء . ([4])

---

[1] ـ سنن الترمذي : ٥/٧١١ ـ ٧١٢ ، شرح العلل : ٤١٣/١

[2] ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين : ص ١٦٤

[3] ـ أنظر شرح علل الترمذي ٤٠٦/١ ، الجامع ١٠٠/٢ ، فتح المغيث ٢٦٩/٣ ، المقنع ٤١١/٢

[4] ـ مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٤

* وأما إطلاقهم " غريب " على ما لم يَجِدْه العالم فيقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :
وقد ذكر الشيخ - يعنى النووي - فى شرح المهذَّب عن الماورديِ أنه قال : فى الحَلْقِ أربع سُنن ، منها أن يُكَبِّرَ عند الفراغ . قال الشيخ : هذا " غريب " . قال الحافظ :
وهذه العبارة يستعملها فيما لا يَجِدُه . ([1])

ومنه قوله فى"تخريج أحاديث الرافعي": حديث عثمان : أنه سئل عن المحرم هل يَدْخُل البستان ؟ قال : نعم ، وَيَشُمّ الريحان . ([2]) رويناه مسلسلا من طريق الطَّبراني ، وهو فى"المعجم الصغير"بسنده إلى جعفر بن بَرْقان ، عن ميمون بن مِهرَان ، عن أبَان بن عثمان ، عن عثمان ، وأورده المُنْذري فى"تخريج أحاديث المهذَّب"مسنداً - أيضا - ، وقال النووي فى"شرح المهذب": إنه غريب - يعني أنَّه لم يقف على إسناده ([3])

ومن العلماء الذين استعملوا هذه اللفظة على هذا المعنى ، الحافظ أبو محمد عبدا الله بن يوسف . المشهور بالزيلعي . فإنه يُطلِقُ هذه اللفظة على الحديث الذى لم يَجِدْه وذلك فى كتابيه :"الإسعاف بأحاديث الكشاف"([4]) و " نصب الراية لأحاديث الهداية " . والأمثلة على ذلك كثيرة . ومن ذلك أنه لما ذكر الأثر المروي عن ابن عباس أنه قال : من تَرَكَ البسملة فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله . قال :
قلت : غريب . والذى وجَدتُه عن ابن عباس أنه قال : من ترك البَسْملَة فقد ترك آية من كتاب الله . رواه البيهقي فى"شعب الإيمان". ([5]) وقال الحافظ ابن حجر : موقوف ليس بمعروف عنه . (٥)

ومن ذلك أيضاً أنه ذكر المروي عن علي - رضي الله عنه -"من لبس نعلاً صفراء قَلَّ هَمُّه". قال : غريب عن علي ، ولم أجده إلا عن ابن عباس . ([6])

ومن ذلك أيضاً قوله عن المروي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ما تَشَاور قوم إلا هُدُوا لأرْشَدِ أمرهم .
قلت : غريب ، ولم أَجِدْه إلا من قول الحسن ([7])

وكذلك لما ذكر حديث أنس - رضي الله عنه - أنه قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُحْرَسُ حتى نزلت : والله يعصمك من الناس ..." قال : قلت : غريب من حديث أنس،ولم أَجِدْه إلا من حديث عائشة - رضي الله عنها - ([8])

---

[1] - تحفة الأبرار بنكت الأذكار : ص ٩٨ ، الفتوحات الربانية : ٢٤/٥ ، وانظر المجموع : ١٥٠/٨

[2] - رواه الطبراني فى الصغير كما فى المجمع : ٢٣٢/٣ ، والتلخيص : ٣٠٣/٢ . ولم أره فى المطبوع منه . قال الهيثمى : وفيه الوليد بن الزنتان ولم أجد من ذكره ، وذكر ابن حبان فى الثقات أبا الوليد بن الزنتبان وهو فى طبقته والظاهر أنه هو والله أعلم ، وبقية رجاله ثقات .مجمع الزوائد : ٢٣٢/٣ . وقال ابن الملقن : رواه البيهقى بمعناه بإسناد حسن . خلاصة البدر المنير : ٤٠/٢ . أقول والذى فى البيهقى فى الكبرى : ٥٧/٥ إنما هو عن ابن عباس موقوفا .

[3] - التلخيص الحبير : ٣٠٣/٢

[4] - هكذا وردت تسمية كتابه الذى خرج فيه أحاديث الكشاف بهذا الأسم وذلك فى " نصب الراية " ١٩٧/٣ ، وقد طبع بعنوان : تخريج الأحاديث ....

[5] - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى " الكشاف " : ٢١/١ وانظر الكافي الشاف : ١/١ حاشية الكشاف .

[6] - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى " الكشاف " : ٦٥/١

[7] - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى " الكشاف " : ٢٣٤/١

[8] - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فى " الكشاف " : ٤١٤/١ . وانظر : ٨٠/١ ، ٣١٢ ، ٣٦٣ ، ٤٢٣ ، ٤٤٠

والأمثلة على هذا كثيرة ، وكثيراً ما يقول - رحمه الله - على الحديث أو الأثر : غريب أو غريب جداً . ونجد الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في تخريجه " الكشَّاف " يقول : ولم أجده أو لم أجده مسنداً ، أو ذكره فلان بغير إسناد . ونحو هذه العبارات . ([1])

ويقول الشيخ قاسم بن قُطْلُوبَغا الجَمَّالى الحنفي بعد أن أثنى على الزيلعي وكتابه " نصب الراية " :

فقد شهد له كتابه بالأخذ من جمهور كتب السنة ، غير أنه يقول لما لم يجده : حديث غريب ، وهو اصطلاح غريب ، فعلَه أيضاً العلاَّمة أبو حفص عُمر بن المُلَقِّن ، في تخريج أحاديث الرافعي ، فا لله أعلم هل توارداً ، أو أخذ أحدُهما من الآخر . ([2])

أقول : وقد صَرَّح ابن المُلَقِّن - رحمه الله تعالى - بهذا فقال وهو يتكلم عن اصطلاحه في كتابه : " خُلاصة البدر المنير " مشيراً بقولي : متفق عليه لما رواه إماما المحدثين .... وبقولي : غريب أني لا أعلم من رواه . ([3])

وبعد ذكر هذه المعاني لهذه اللفظة ، فيجب أن نعلم أن الاصطلاح المشهور لهذه اللفظة هو المعنى الأول ، وما عداه من المعاني فهو إما اصطلاح خاص لبعض العلماء ، أو مَقَيَّدٌ بنحو قولنا : " غريب الحديث " أو " كتب الغريب " .

---

[1] - وقد تتبعت المجلد الأول فقط فوجدت الآتى أنظر : ٢٨/١ ، ٥٨ ، ٩١ ، ١٠٩ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٦٢ ، ٣٠٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٩٧ ، ٤١٥ ، ٤٣٧ .

[2] - منية الألمعى : ص ٩ ، وانظر : نصب الراية : ٢٤٣/١ ، ٤٤٩/٢ ، ٦٧/٤ ، تحقيق الغاية : ٢٣ .

[3] - خلاصة البدر المنير : ٤/١

﴿ المبحث الثانــــى ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقة بتعدد رواة الحديث مع اتفاقهم . وفيه الألفاظ الآتية :

ـ المشـــهور .

ـ المستفيض .

ـ المتابعــــة .

٤ـ الشاهـــــد .

" المشهــور "

هذا النوع من أنواع علوم الحديث ، يُطلق عندهم على معنيين ، هو من قبيل المشترك فى الدلالة عليهما .

أولهما : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين .

وثانيهما : ما اشتهر على الألسنــة .

* أطلق المحدِّثون هذا المصطلح على الحديث الذى " له طرق محصورة بأكثر من اثنين " ([١]) وهذا التَّعريـف هو الذى اختاره الحافظ ابن حجر رحمه ا لله تعالى .

وفى قوله " محصورة " ما يشير إلى إخراج المتواتر عن هذا القَيْد،ذلك أن المتواتر لا يُضبَط بعدد معين ([٢]) ، بخلاف صَنِيع ابن الصلاح ([٣]) فإنه جعل من المشهور المتواتر . فالحاصل أن الحديث المشهور هو : مـا رواه جماعة عن جماعة ، ولم يبلغ حَدَّ التواتر ، وقد تكون الشهرة نسبيةً لا فى جميع الطبقات . ([٤])

وهذا التعريف هو الذى شَاع به الاستعمال ، واستقر عليه الاصطلاح.

* وأما إطلاقه على " ما اشتهر على الأَلْسِنَة " فموجود فى كلامهم حتى قال الحافظ ابن حجر :

" ثم المشهور يُطلق على ما حرر هنا،وعلى ما اشتهر على الألسنة"([٥])

ولا يَلْزم من شُهرته على الألسنة ، أن يكون صحيحاً ، بل قد يكون ضعيفاً ، بل ربما يكون موضوعاً ، أو لا أَصْلَ له .

ومن إطلاقاتهم لهذا المصطلح ، وإرادتهم الشُّهرَة على الأَلْسِنَة ما ورد عن الإمـام النَّـووي-رحمـه ا لله-، فإنه ذكر فى " الأذكار " حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي ا لله عنه ـ قال : قال رسول ا لله ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ إذا أَيْقَظ الرجل أهله من اللَّيل ... الحديث ([٦]) . ثم قال : هذا حديث مشهور ... ([٧])

---

[١] ـ نزهة النظر ص ٦٢ ، توضيح الافكار ٤٠٦/٢

[٢] ـ منهج النقد ص ٤٠٩

[٣] ـ مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦٥ ، وانظر المقنع ٤٢٧/٢ .

[٤] ـ فتح المغيث ٦/٤

[٥] ـ نزهة النظر ص ٦٣

[٦] ـ رواه أبو داود (كتاب الصلاة) ، باب قيام الليل (١٣٠٩) وباب الحث على قيام الليل ١٤٥١ ،٧٠/٣٣/٢ والنسائى فى الكبرى كما فى التحفه ٣٣١/٣ ، وابن ماجه (كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها) ، باب ما جاء فيمن ايقظ أهله من الليل (١٣٣٥) ٤٢٣/١ ، وابن حبان برقم (٢٥٦٩) ٦/ ٣٠٨ الاحسان ، (٦٤٥) الموارد . وابو يعلى برقم (١١٠٧) ٣٩/٢ ، والحاكم فى المستدرك برقم (١١٨٩) ٤٦١/١ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه . والبيهقى فى الكبرى (كتاب الصلاة) ، باب الترغيب فى قيام الليل ٥٠١/٢ ، قال الحافظ وقوله ـ يعنى النووى ـ رواه ابو داود والنسائى وابن ماجه هو كما قال لكنهم ذكروا أبا هريرة مع أبى سعيد فما أُدرى لم حذفه فإنهما عند جميع من أخرجه مرفوعا وأما من أفرد أبا سعيد فإنه أخرجه موقوفا كما قدمت جميع ذلك واضحا . (نتائج الأفكار ٣٦/٢) . أقول كذلك أبو يعلى أفرد أبا سعيد مع أنه رواه مرفوعا .

[٧] ـ الأذكار ص ٧

قال الحافظ رحمه الله تعالى :

تنبيه : قول الشيخ : هذا حديث مشهور ، يُريد شُهْرَته على الألْسِنَة لا أنه مشهور اصطلاحاً ، فإنه من أفراد علي بن الأَقْمَر عن الأغر . ([١])

وبعد هذا أقول :

إن المعنى الأول لهذه اللفظة هو المشهور عند علماء الاصطلاح حينما يقسمون الآحاد إلى :

(مشهور ، وعزيز ، وغريب) .

---

[١] ـ نتائج الافكار ١/٣٦ ، تحفة الأبرار ص ٢٧ ، الفتوحات الربانية : ١/١٢٢ .

" المستفيض "

يُطلق هذا المصطلح على مَعْنَين عندهم .

أولهما : الحديث الذى اصطلحوا على تسميته " مشهوراً " .

والثانى : الحديث الذى تَلَقَّته الأمَّةُ بالقبول .

* أَطلق جماعة من العلماء " المستفيض " على الحديث " المشهور " الذى استقر عليه اصطلاحهم بأنه : ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين([1])

قال السَّخَاوي وهو يَتَكَلَّم على المشهور : وسُمي مشهوراً لوضوح أمره ... وهو المستفيض على رأى جماعة من أئمة الفقهاء ، والأصوليين ، وبعض المحدثين ، سُمي بذلك لانتشاره ، وشَيَاعه فى الناس ، من فَاضَ الماء يفيض فيضاً وفَيْضُوضَة ، إذا كَثُر حتى سال على ضِفَّة الوادي . ([2])

وإن كان بعضهم قد غَايَرَ بين " المشهور " و " المستفيض " بما يراه النَّاظر فى مبحث " المشهور " من مؤلَّفات هذا الشأن .

* وأطلق بعضهم " المستفيض " على الحديث الذى تَلَقَّته الأمَّة بالقَبول ، دون اعتبار لعَدَدٍ مُعَيَّن .

وقد نَقَل هذا الإطلاق عنهم جماعة،منهم:السخاوي ([3]) وغيره ، فهو والمتواتر بمعنى واحد على هذا القول وإلى ذلك ذهب الصيرفي،والقَفَّال ، وإليه مَيْلُ الحافظ ابن حجر - رحمه ا لله تعالى - ([4])

قال السخاوي : وصَرَّح جمع من الحفاظ بأن " المسح على الخفين " متواتر .

وعبارة ابن عبدالبر منهم : رَوَى المسح على الخفين عن النبي-صلى ا لله عليه وسلم-نحو أَربعين من الصحابة واستفاض وتواتر . ([5])

---

[1] - نزهة النظر ص ٦٢

[2] - فتح المغيث ٨/٤ ، نزهة النظر ص ٦٢ - ٦٣ ، قفو الأثر ص ٤٦ ، منهج النقد ص ٤١٥

[3] - انظر فتح المغيث ٩/٤

[4] - انظر فتح المغيث ٩/٤ ، اليواقيت والدرر ١٥١/١ ، منهج النقد ص ٤١٥

[5] - فتح المغيث ١٧/٤ ، وانظر التمهيد ١٣٧/١١

" المتابعة " *

من مَبَاحث علوم الحديث ما يسمى بـ " المتابعة والشاهد " والمتابعة هي :

أن يُوافَق راوي الحديث على ما رواه من قِبَل راوٍ آخر ، فيرويه عن شيخه أو عمَّن فوقه . ([1])

وبعد النَّظر في إطلاقات علماء الحديث لهذا المصطلح ـ أعني المتابعه ـ وجَدتُ أنهم قد أطلقوها على معانٍ ثلاثة :

الأول : أن يُوافِقَ الراوي غَيْرَه في لفظ الحديث وصَحَابِيّه .

الثاني : أن تكون الموافقة ولو بمعنى الحديث مع اتحاد الصَّحابي

الثالث : أن تكون الموافقة في لفظ الحديث ولو اختلف الصحابي

* فأما إطلاق المتابعة على مُوَافَقَة الراوي ، الراوي الآخر في لفظ الحديث وصَحَابِيّه فقد قال الحافظ ابن حجر :

" مثال المتابعة : ما رواه الشافعي في " الأم " عن مالك بن دينار عن ابن عمر أن رسول ا لله ـ صلى ا لله تعالى عليه وآله وسلم ـ ، قال : "الشَّهرُ تسع وعشرون ، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تُفطروا حتى تروه فإن غُمَّ عليكم ، فأكملوا العدَّة ثلاثين " ([2])

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظَنَّ قوم أن الشافعي تَفَرَّد به عن مالك ، فَعَدُّوه في غرائبه ، لأن أصحاب مالك رَوَوه عنه بهذا الإسناد ، وبلفظ " فإن غُمَّ عليكم فاقْدُرُوا له " ([3])

لكن وجدنا للشافعي متابعاً ، وهو عبدا لله بن مَسْلَمَة القَعْنَبِي كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك " ([4]) ([5])

فهذه متابعة للإمام الشافعي ـ رحمه ا لله ـ اتفق لفظُها وصَحابيها .

* وأما إطلاقها على موافقة الراوي ولو بمعنى الحديث مع اتحاد الصَّحابي فقال الحافظ ابن حجر :

ولا اقتصار في هذه المتابعة ـ سواء كانت تامة أم قاصرة ـ على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى ، لكفت لكنَّها مختصة بكونها من رواية ذلك الصَّحابي . ([6])

---

* قال اليزيدي : المتابعة : متابعتك الرجل على ما أراد ، وهو اتباعك هواه ، والمتابعة ، قال أبوزيد : يقال تابع فلان عمله متابعة إذا اتقنه وأجاده ، وهو متابع عمله إذا إجاده . ما اتفق لفظه واختلف معناه : ٥٦

[1] ـ منهج النقد ص ٤١٨

[2] ـ الأم ٩٤/٢

[3] ـ رواه يحي في الموطأ ١٥٢/٢ شرح الزرقاني ، وابن القاسم في الموطأ (٢٨٢) ومحمد بن الحسن في الموطأ (٣٤٦) وانظر التمهيد ٢٦/٢ ، ١٤ / ٣٣٧ ، الفتح ١٤٥/٤

[4] ـ نزهة النظر ص ١٠٠

[5] ـ صحيح البخارى " كتاب الصوم " " باب قول النبى صلى ا لله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا .. " رقم ١٩٠٧

[6] ـ نزهة النظر ص ١٠١

ومثال ذلك متابعة نافع ، لعبدا لله بن دينار ، وابن دينار لنافع ، فى الرواية عن ابن عمر - رضي ا لله عنهما - ولفظ نافع فإن غُمَّ عليكم فاقْدُرُوا له " ولفظ ابن دينار " فاكمِلُوا العدَّة ثلاثين " ([1])

* وأما إطلاق " المتابعة " على الموافقة فى لفظ الحديث ولو اختلف الصَّحابي فقد قال السخاوي - رحمه ا لله تعالى - :

" وأَفْهَم اختصاص التابع باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم غيره " ([2])

ويقول الحافظ ابن حجر : وخَصَّ قوم المتابعة باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا " ([3])

ومثاله : ما رواه النسائي فى " سُننه " عن ابن عباس رضي ا لله عنهما - بلفظ حديث ابن عمر المتقدم فى الصَّوم . ([4])

وهذا من باب إطلاق المتابعة على الشاهد . فإن المشهور عندهم أن الصحابي إذا اختلف فى الحديث نفسه ، فحينئذ يُسمى شاهداً ، فعلى هذا فحديث ابن عباس هذا شاهد لحديث ابن عمر .

ولذا قال الحافظ : وقد تُطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس ، والأمر فيه سهل . ([5])

وقول الحافظ هنا : والأمر فيه سهل ، أي فى إطلاق كل من المتابعة على الشاهد ، والشاهد على المتابعة ، فتلك السُّهولة التى أشار إليها من أن هذا التَّجوز فى الإطلاق ليس له تأثير على النَّتِيْجة التى نَصِل إليها من خلال اعتبار الحديث ، ومعرفة ما له من شواهد ، ولرواته من متابعات .

أما الاصطلاحات التى استقرت ، وجرى عليها العلماء فالذى ينبغى التَّمَسُّك بها ، والوقوف عندها دفعاً للوقوع فى الخطأ والتَّوهِيم ، وبقاء على ما رسمه المتقدِّمون ، وفى ذلك إجلال لهذا العلم - أعني علم الحديث - خاصَّة ، ولغيره من العلوم ذات الاصطلاحات المرسُومة ، وإجلالا لأولئك العلماء الذين جَهدوا فى رَسْمِ هذه الاصطلاحات وبَيَانها ونَظْمِها بدقة تامَّة وبراعة نادرة ،

ولذا عقدوا ما يجب على الطالب أنْ يتحلى به من آداب ، ومن جملة هذه الآداب قولهم :

" ويتحرى العبارات الواضحة والاصطلاحات المستعملة " ([6])

وهذا الحافظ ابن حجر نفسه يقول :

" نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يَخْتَلِط لأنه صار حقيقة عُرفية عندهم ... " ([7])

---

[1] - كلاهما فى صحيح البخارى كتاب الصوم باب قول النبى صلى ا لله عليه وسلم : إذا رأيتم الهلال فصوموا .. برقم ١٩٠٦- ١٩٠٧

[2] - فتح المغيث ٢٤٢/١

[3] - نزهة النظر ص ١٠٢ ، المقنع ١٨٨/١

[4] - السنن : " كتاب الصوم " " اكمال شعبان ثلاثين " ١٣٥/٤

[5] - نزهة النظر ص ١٠٢ ، فتح المغيث ٢٤٢/١

[6] - التقريب ص ١٤٩ ، المقنع ٤١٨/١ ، فتح المغيث ٣٢٩/٣

[7] - فتح البارى ١٧٥/١

" الشاهـــد "

أَطلق علماء الحديث هذا المصطلح على :

- حديث يَرِدُ بلفظ حديث آخر أو بمعناه عن صحابي آخر .
- حديث يَرِدُ بمعنى حديث آخر سواء كان من رواية ذلك الصحابيِ أو من رواية صحابي آخر .
- متابعة الراوي للشيخ فمن فوقه .

* فأما إطلاق " الشاهد " على الحديث الذى يَرِدُ بلفظ حديث آخـر،أو بمعنـاه،بشـرط اختـلاف الصحـابي ، فهذا هو المشهور عندهم فى المراد بالشاهد .

قال الحافظ ابن حجر :

" وإن وُجد متن يُروى من حديث صحابي آخر يُشبهه فى اللفظ والمعنى،أو فى المعنى فقط فهو شاهد .([1])

* وأما إطلاقه على حديث يَرِد بمعنى حديث آخـر ، سـواء كـان مـن روايـة ذلـك الصحـابي أو مـن روايـة صحابي آخر ، ففى ذلك يقول الحافظ ابن حجر - رحمه ا لله تعالى - :

" وخَصَّ قوم المتابعة بما حصل باللفظ ، سواء كان من رواية ذلك الصحـابي ، أم لا ، والشـاهد بمـا حصـل بالمعنى كذلك " ([2])

* وأما إطلاق الشاهد على متابعة الراوي للشيخ فمن فوقه،فيقول السخاوي - رحمه ا لله تعالى - :

(وقد يُسمَّى) أي كل واحد من المتَابِع لشيخه فمن فوقه (شاهداً) ولكن تسميته تابعاً أكثر . ([3])

وقال ابن الوزير :

" وقد يُسمَّى ما وُجد من التَّوابع عن شيخ شيخه فمن فوقه شاهداً كما يسمى تابعاً " ([4])

وقد أشار الحافظ ابن حجر - رحمه ا لله تعالى - إلى أنهم يتساهلون فى إطلاق كل من الشـاهد علـى المتـابع ، وبالعكس فقال :

" وقد تطلق المتابعة على الشاهد ، وبالعكس ، والأمر فيه سهل " ([5])

---

[1] - نزهة النظر ص ١٠١

[2] - نزهة النظر ص ١٠٢

وقد قال السخاوى : (إذا متن) آخر فى الباب إما عن ذاك الصحابى أو غيره (بمعناه أتى فهو الشاهد) فتح المغيث ٢٤٢/١

[3] - فتح المغيث ٢٤١/١

[4] - تنقيح الانظار ١٣/٢ مع التوضيح .

[5] - نزهة النظر ص ١٠٢ ، فتح المغيث ٢٤٢/١

﴿ المبحث الثالث ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى الألفاظ المتعلقه باختلاف رواة الحديث . وفيه الألفاظ الآتية :

١ـ الشـاذ .

٢ـ المنكـر.

٣ـ المعلَّل .

" الشـــاذ "

أَطلق علماء الحديث هذا المصطلح على :

- مُخَالفة الراويِ الثقة لمن هو أرجح منه .
- تَفَرُّد الراوي ثقة كان أو غير ثقة .

* فأما إطلاقهم " الشاذ " على مخالفة الثقة لمن هو أرجح منه ، فذلك هو المشهور فى استعمالهم وهو الذى شاع به الاستعمال ، واستقر عليه الاصطلاح .

رَوَى الحَاكِمُ بسنده إلى محمد بن إسحاق قال : سمعت يُونس بن عَبد الأعلى يقول : قال لِي الشافعي :

" ... وليس الشاذ من الحديث أن يَرْوِي الثقة ما لا يَرْوِي غيره ، هذا ليس بشاذ ، إنما الشَّاذ أن يَرْوِي الثقة حديثاً يخالف ما رَوَى الناس ، فهو الشاذ من الحديث " ([1])

وقد حكى الخَلِيْلِي أن هذا قول جماعة من أهل الحجاز ([2]) واختاره جماعة من المحققين ، ورأوا أنه هو الصَّواب . ([3])

قال الحافظ ابن حجر : وفى الجملة ، فالألْيَق فى حَدِّ الشاذ ما عَرَّف به الشافعي وا لله اعلم ([4])

وقال أيضا فى تعريفه للشاذ : وهو ما يخالف من هو أرجح منه فى حَدِّ الصحيح . ([5])

وقال فى موطن آخر : فإن خولف - أي الراويِ - بأرْجَح منه لمزيد ضبطٍ ، أو كَثْرة عددٍ ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات ، فالراجح يقال له : المحفوظ ، ومُقَابله - وهو المرجوح - يقال له : الشاذ . ([6])

وقال - رحمه ا لله - فى موطن ثالث : وعُرِف من هذا التقرير أن الشاذ : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه . ([7])

وتعبيره بـ " المقبول " أَعَمُّ من أن يكون المخالف ثقة . ولهذا قال فى"الفتح": الشاذ : هو أن يروي الضابط والصدوق شيئا ، فرواه من هو أحفظ منه ، أو أكثر عدداً بخلاف ما رَوَى ، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين . ([8])

---

[1] - معرفة علوم الحديث ص ١١٩ ، وعنه البيهقى فى معرفة السنن والآثار ١٤٣/١ ، النكت ٦٥٢/٢ ، المقنع ١٦٥/١ ، فتح المغيث ٢٣٠/١ ، شرح العلل ٣٥٢/١ .

[2] - الإرشاد : ١٧٦/١ ، فتح المغيث ٢٣٠/١

[3] - النكت : ٦٧٤/٢ ، نزهة النظر ص ٩٧

[4] - النكت : ٦٧١/٢

[5] - فتح البارى : ٦٩٦/١ ، ٣١٨/٩

[6] - نزهة النظر : ص ٩٧ ، فتح المغيث : ٢٣٠/١

[7] - نزهة النظر ص ٩٨ . ويقول المباركفورى بعد حكايته كلام الحافظ هذا : والمراد من المخالفة فى قوله : مخالفا : المنافاة دون مطلق المخالفة . تحفة الأحوذى : ٢/ ٩٤ .

[8] - فتح البارى : ٤٩١/١ ، ٥٨٥ ، ١٣٢/٢ ، ٤٠٧/٩ ، ٥٤٨/١١ - هدى السارى : ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٤٠٤ - توجيه القارى : ص ١٧٠

ومن الأمثلة على هذا الإطلاق :

ما رواه أهل السُّنَن ، من طريق ابن عُيينة ، عن عمرو بن دينار عن عَوْسَجَة ، عن ابن عباس : " أن رجلاً تُوفي على عهد رسول ا لله - صلى ا لله عليه وسلم - ولم يَدَعْ وارثاً إلا مولى هو أعتقه ... " ([1])

فإن حمَّاد بن زيد ، رواه عن عمرو مرسلاً دون ابن عباس ([2]) ، لكن قد تابع ابن عُيينة على وصله ابن جُرَيج ([3]) وغيره . ([4])

ولذا قال أبو حاتم :

المحفوظ حديث ابن عُيينة هذا . مع كون حمَّاد من أهل العداله والضبط ، ولكنه رجّح رواية من هم أكثر عدداً منه . ([5])

* وأما اطلاق " الشاذ " على تفرد الراوى " ثقة كان أو غير ثقة "

فقد قال الحاكم - رحمه ا لله تعالى - :

" فأما الشاذ فإنه حديث يَتَفَرَّد به ثقة من الثقات ، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة " ([6])

---

[1] - رواه الترمذى : كتاب الفرائض " باب فى ميراث المولى الأسفل : برقم (٢١٠٦) (٣٦٨/٤)

والنسائى فى الكبرى : كتاب الفرائض " إذا مات العتيق وبقى المعتق " برقم (٦٤٠٥) (٨٨/٤)

وابن ماجـة : كتاب الفرائض : " باب من لا وارث له " برقم (٢٧٤١) (٩١٥/٢)

وأحمد فى المسند : ٢٢١/١

والحاكم فى المستدرك : " كتاب الفرائض " برقم (٨٠١٥) (٣٨٦/٤)

قال الترمذى : هذا حديث حسن والعمل عند أهل العلم فى هذا الباب إذا مات الرجل و لم يترك عصبة أن ميراثه يجعل فى بيت مال المسلمين . (٣٦٨/٤)

وقال النسائى : عوسجة ليس بالمشهور ، لا نعلم أن أحدا يروى عنه غير عمرو بن دينار و لم نجد هذا الحديث إلا عند عوسجة . (٨٨/٤) .

[2] - رواه البيهقى فى السنن الكبرى " كتاب الفرائض " " باب ما جاء فى المولى من اسفل " (٢٤٢/٦)

وتابع حماد على إرساله روح بن القاسم كما عند البيهقى أيضا . (٢٤٢/٦)

[3] - رواه النسائى فى الكبرى " كتاب الفرائض " " إذا مات العتيق وبقى المعتق " . (٨٨/٤)

والحاكم فى المستدرك " كتاب الفرائض " برقم (٨٠/١٣) (٣٨٥/٤)

ووقع عنده عكرمة بدل عوسجة . قال البيهقى : ورواه بعض الرواه عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس وهو غلط لا شك فيه . (٢٤٢/٦)

والبيهقى فى السنن الكبرى " كتاب الفرائض " " باب ما جاء فى المولى من أسفل " ٢٤٢/٦

[4] - وتابع ابن عيينه ايضا على وصله حماد بن سلمه كما روى ذلك : أبو داود فى سننه " كتاب الفرائض " " باب فى ميراث ذوى الأرحام " برقم (٢٩٠٥) (١٢٤/٣)

وأحمد فى المسند ١/ ٣٥٨

والحاكم فى المستدرك " كتاب الفرائض " برقم (٨٠١٤) (٣٨٥/٤)

والبيهقى فى الكبرى " كتاب الفرائض " " باب ما جاء فى المولى من أسفل " (٢٤٢/٦)

[5] - فتح المغيث : ٢٣٠/١

[6] - معرفة علوم الحديث : ص ١١٩

وقد ذكر الحاكم أمثلة لهذا النوع الذى حَدَّه بهذا الحَدّ . ومن هذه الأمثلة ما رواه بسنده قال :

حدثنا أبو الحسين عبدالرحمن بن نَصر المصرى الأصَمّ ببغداد ، قال : ثنا أبو عمرو بن خُزيمة البصرى بمصر ، قال : ثنا محمد بن عبدا لله الأنصارى ، قال : حدثنا أبي ، عن ثُمَامَة ، عن أنس قال : " كان قيس بن سعد من النبي - صلى ا لله عليه وسلم - بمنزلة صاحب الشُّرَط من الأمير . يعنى ينظر فى أموره ... "

قال : وهذا الحديث شاذ بمرَّة فإن رواته ثقات ، وليس له أصل عن أنس ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر . ([1])

قال الحافظ ابن حجر : وهذا الحديث أخرجه البخاري فى صحيحه من هذا الوجه ([2]) ، والحاكم مُوافق على صحته ، إلا أنه يُسميه شاذاً ، ولا مشاحّة فى التَّسمية . ([3])

قال الإمام السخاوي :

ثم إن الحاكم لم يَنْفَرد بهذا التعريف ، بل قال النووي فى"شرح المهذب" : إنه مذهب جماعات من أهل الحديث . قال : وهذا ضعيف .([4])

ويقول ابن الصلاح - رحمه ا لله تعالى - :

وإطلاق الحُكْم على التَّفَرد بالرَّدِ أو النَّكارة أو الشذوذ موجود فى كلام كثير من أهل الحديث . ([5])

وقد أَطلق هذا اللفظ على تَفَرُّد الثقة أو غيرالثقة الإمام الخَلِيلِي - رحمه ا لله تعالى - فقد قال :

والذى عليه حفاظ الحديث ، الشاذ : ما ليس له إلا إسناد واحد ، يَشُذُّ بذلك شيخ ثقة كان ، أو غير ثقة ، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل ، وما كان عن ثقة يُتَوَقَّف فيه ، ولا يُحْتَجُّ به ([6])

---

[1] - معرفة علوم الحديث : ص ١٢١ ، تاريخ بغداد : ١/ ٢٩١

[2] - رواه البخارى " كتاب الأحكام " " باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه ... " برقم (٧١٥٥) ، والترمذى فى سننه " كتاب المناقب " " باب فى مناقب قيس بن سعد " برقم (٣٨٥٠) (٦٤٧/٥) وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأنصارى .

[3] - النكت : ٦٧٠/٢ وانظر المستدرك : ١/ ٢١ ، ١٨١ ، ٢٧٧ .

[4] - فتح المغيث : ٢٣٢/١ ، وانظر المجموع : ١٠٣/١

[5] - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٠٦ . وهل يقال إن تفرد الثقة بالحديث يعد مخالفة للثقات من حيث كونه روى هذا الحديث الفرد و لم يتابعه عليه أحد من الثقات ، فيعود هذا التعريف إلى تعريف الشافعى المذكور ، أو يقال إن هذا الثقة علم ما لم يعلم غيره وحفظ ما لم يحفظ سواه فيقبل خبره لثقته واتقانه وإن سمى خبره شاذا ، يؤيد الثانى ما حكاه الحافظ ابن حجر من أن الحاكم موافق على صحته وإن سماه شاذا ، ولا مشاحة فى التسمية . إلا أن الامام الذهبى قال فى الشاذ : هو ما خالف راويه الثقات ، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده . الموقظة : ص ٤٢ فكأن الذهبى يرى أن المتفرد الذى يحكم على حديثه بالشذوذ وإن لم يكن فيه مخالفة لغيره هو الذى لا يحتمل تفرده .

ويقول ابن الصلاح - رحمه ا لله تعالى - إذا تفرد الراوى بشيء نظر فيه فإن كان ما تفرد به مخالفا ... وإن لم يكن فيه مخالفه لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو و لم يروه غيره فينظر فى هذا الراوى المنفرد ، فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به و لم يقدح الانفراد ... وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده به خارما له مزحزحا له عن حيز الصحيح . ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوته بحسب الحال فيه ، فإن كان المتفرد به غير بعيد من درجة الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ، و لم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف ، وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر .

[6] - الإرشاد : ١٧٦/١ .

ويُشِير إلى هذا السخاوي بقوله : وللخَلِيلي - وهو قول ثالث فيه - مُفرد الراوي فقط ، ثقة كان أو غير ثقة ، خالف أو لم يخالف ، فما انفرد به الثقة يُتَوقَّف فيه ولا يُحتَجُّ به ، ولكن يصلح أن يكون شاهداً ، وما انفرد به غير الثقة فمتروك . ([1])

والذى يظهر من عبارة الخَلِيلي - رحمه الله - أنه لا يَعني بالثقة من بلغ غايةً فى الضبط والاتقان أو من يُوصف بأنه إمام فى هذا الشأن وإنما عَنَى من لم يصل إلى هذا الحَدِّ بدليل أنه جعل أفراد الحفاظ المشاهير من الصحيح المتفق عليه فقال :

وأما الأفراد : فما ينفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة فهو صحيح متفق عليه . ([2]) ثم ذكر ما يَتَفَرَّد به الضعيف وغير الحافظ الذى يُضَعَّف من أجل ذلك التفرد ، وتَفَرُّد من لا يعرف ضعفه ولا توثيقه ، وقال : لا يحكم بصحته ولا بضعفه . ([3])

وقد فَهِمَ هذا الحافظ ابن رجب رحمه الله فقال : ولكن كلام الخَلِيلي فى تفرد الشيوخ ، والشيوخ فى اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمَّن دون الأئمة والحفاظ ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره . فأما ما انفرد به الأئمة الحفَّاظ فقد سماه الخَلِيلي فرداً ، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات،أو أفراد إمام من الحفاظ الأئمة:صحيح متفق عليه .. وفَرَّق الخَلِيلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات وبين ما ينفرد به إمام أو حافظ . فما انفرد به إمام أو حافظ ، قُبِلَ واحتُجَ به ، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ ، وحكى ذلك عن حفاظ الحديث . والله أعلم . ([4])

وبعد الوقوف على هذين المعنيين لهذه اللفظة فإن المعنى المشهور هو الأول ، والذي استقر عليه الاصطلاح ، وشاع به الاستعمال عند المتأخرين حيث أطلقوا هذه اللفظة .

---

[1] - فتح المغيث : ١/٢٣٢ ، وانظر النكت : ٢/٦٥٢

[2] - الارشاد : ١/١٦٧

[3] - الإرشاد : ١/١٦٩ - ١٧٢

[4] - شرح العلل : ١/٤٦١ - ٤٦٢

" المنكر "

أَطلق علماء الحديث " المنكر " وصفاً لنوع من أنواع الحديث ، وبعد النَّظر فى استعمالاتهم وَجدتُ أنهم أطلقوه وأرادوا به :

- ما رواه الضَّعيف مخالفاً للثقة .
- ما تفرد به الراوي .
- رواية المتروك .
- حكما على الحديث بأنه موضوع .

* فأما إطلاق " المنكر " على مخالفة الضعيف للثقة ، فهذا هو الذى مشى عليه العلماء ، واستقر عليه الاصطلاح .

يقول الحافظ ابن حجر :

" وإن وقعت المخالفة له مع الضَّعف ، فالراجح يقال له : المعروف ، ومقابله يقال له : المنكر .

مثاله : ما رواه ابن أبي حاتم ، من طريق حُبَيِّب بن حبيب - وهو أخو حمزة بن حَبيب الزيات المقرىء - عن أبي إسحاق ، عن العَيْزَار بن حُريث ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى ا الله عليه وسلم - ، قال : " من أقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، وحج البيت ، وصام ، وقَرَى الضَّيف ، دخل الجنة " ([1]) قال أبو حاتم : هو منكر ، لأن غَيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً ، وهو المعروف " ([2])

* وأما إطلاق " المنكر " على ما تفرد به الراوي " ، فموجود فى استعمالاتهم ، ومن هؤلاء الذين أطلقوا " المنكر " على ما تفرد به الراوي : الإمام البَرْدِيجي ، والإمام أحمد ، والقطَّان ، والنسائي .

قال ابن الصلاح - رحمه ا الله تعالى - : بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البَرْدِيجي الحافظ أنه - أي المنكر - : الحديث الذى يَنفرد به الرجل ، ولا يُعرف متنه من غير راويه ، لا من الوجه الذى رواه منه ، ولا من وجه آخر . فأطلق البَرْدِيجي ذلك ولم يُفَصِّل ، وإطلَاق الحكم على التَّفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود فى كلام كثير من أهل الحديث ... " ([3])

ويقول ابن رجب - رحمه ا الله تعالى - : ولم أقف لأحد من المتقدمين على حَدِّ المنكر من الحديث ، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البَرْدِيجي الحافظ ، وكان من أعيان الحفاظ المبرِّزين فى العلل : " أن المنكَر هو الذى يُحَدِّث

---

[1] - رواه الطبرانى فى " الكبير " : ١٣٦/١٢ وابن عدى فى الكامل : (٤١٥/٢)
وانظر المطالب العالية : ٨٨/١ - ٨٩ . قال الهيثمى فى المجمع : ٤٦/١ : وفى اسناده حبيب بن حبيب أخوه حمزه بن حبيب الزيات وهو ضعيف . وانظر كنز العمال : ٨٨٨/١٥ والذى فى العلل : ١٨٢/٢ : سئل أبو زرعه عن حديث رواه حبيب بن حبيب ... قال أبو زرعه : هذا حديث منكر إنما هو عن ابن عباس موقوف . وفى الجرح والتعديل : ٣٠٩/٣ أن أبا زرعه قال فى حبيب بن حبيب : واهى الحديث .

[2] - نزهة النظر : ص ٩٨ - ٩٩ ، وانظر النكت : ٦٧٥/٢ ، الغاية : ٣٢٧/١

[3] - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٠٥

به الرجل عن الصحابة ، أو عن التابعين عن الصحابة ، لا يُعرف ذلك الحديث ، وهو متن الحديث إلا من طريق الذى رواه فيكون منكراً . قال ابن رجب معلقاً على كلام البَرْدِيجي :

ذكر هذا الكلام فى سياق ما إذا انفرد شعبة ، أو سعيد بن أبي عَرُوبة ، أو هشام الدَّسْتَوائى ، بحديث عن قتادة ، عن أنس عن النبى - صلى ا الله عليه وسلم - وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ، ولا يُعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر . ([1])*

وقد قال البَرْدِيجي : أحاديث شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي - صلى ا الله عليه وسلم - كلها صحاح وكذلك سعيد بن أبي عَرُوبة وهشام الدَّسْتَوائى ، إذا اتَّفقَ هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح ، وإذا اختلفوا فى حديث واحد فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة ، فإذا اختلف الثلاثة تُوقِّف عن الحديث ، وإن انفرد واحد من الثلاثة فى حديث نُظِرَ فيه ، فإن كان لا يُعرف متن الحديث إلا من طريق الذى رواه كان منكراً ."([2])

وقد جاء فى الصحيحين من طريق عَمرو بن عَاصم الكِلابِي ، حدثنا هَمَّام بن يحي حدثنا إسحاق بن عبدا الله بن أبي طلحة ، عن أنس بن مالك - رضي ا الله عنه - قال : " كنتُ عند النبي - صلى ا الله عليه وسلم فجاءَهَ رجل - فقال : يا رسول ا الله إني أصبت حداً ... " ([3])

قال الحافظ ابن حجر - رحمه ا الله تعالى - وقد طَعَنَ الحافظ أبو بكر البَرْدِيجي ، فى صحة هذا الخبر ، مع كون الشَّيخين اتفقا عليه ، فقال : هو منكر ، وَهِمَ فيه عَمرو بن عاصم ، مع أن هماماً كان يحي بن سعيد لا يرضاه ، ويقول : أبَان العَطَّار أمثل منه . قلت - أي الحافظ - : لم يُبَيِّن درجة الوهم ، وأما إطلاقه كونه منكراً فعلى طريقته فى تَسمِية ما ينفرد به الراوي منكراً إذا لم يكن له مُتابع . ([4])

وقد صَرَّح الحافظ ابن حجر بأن مذهب البَرْدِيجي:أن " المنكر " هو الفرد سواء تفرد به ثقة،أو غير ثقه كما تراه فى ترجمة يُونس بن القاسم الحنفي . ([5])

وأما ما ورد من إطلاق الإمام أحمد لهذا اللفظ على ما تفرد به الراوي فقد قال الحافظ ابن حجر - رحمه ا الله تعالى - فى ترجمة " محمد بن إبراهيم التَّيْمِي " : وثقة ابن معين والجمهور ... ورَوَى عن عبدا الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول ، وذكره : فى أحاديثه شيء يَروِي أحاديث مناكير . قلت - أي الحافظ - المنكر

---

[1] - شرح العلل : ١/٤٥٠ ، وانظر : ٢/٤٧٧ .

* يقول الإمام مسلم - رحمه ا الله تعالى - :: علامة المنكر فى حديث المحدث أن يعمد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فيأتى عنه بما ليس عندهم .
الفتح : ١٢/٢٦٧

[2] - شرح العلل : ٢/٥٠٧

[3] - رواه البخارى فى صحيحه ، كتاب الحدود - باب إذا أقر بالحد و لم يبين ، رقم (٦٨٢٣)
ومسلم فى صحيحه ، كتاب التوبة ، باب قول ا الله تعالى : " إن الحسنات يذهبن السيئات " رقم (٦٩٣٧)
وانظر الكلام فى عمرو بن عاصم الكلابى ، وهمام بن يحي فى " هدى السارى " : ص ٤٥٣ ، ٤٧٢ ، البيان والتوضيح لمن أخرج له فى الصحيح : ١٩٣ ، ٢٩١ ، التعديل والتجريح : ٣/٩٨٣ ، ١١٧٨ .

[4] - فتح البارى " ١٢/١٣٧

[5] - هدى السارى : ٣٧٨

أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا مُتابع له ، فيُحمل هذا على ذلك ، وقد احتَجَّ به الجماعة . ([١]) وقد قال ابن دقيق العيد فى " محمد بن إبراهيم التَّيْمِي " : وقد اتفق عليه البخارى ومسلم ، وإليه المرجع فى حديث " إنما الاعمال بالنيات " ([٢]) قال الحافظ ابن حجر : ثقة له أفراد . ([٣])

ولما قال الإمام أحمد فى بُريد بن عبدا الله بن أبى بُردة بن أبي موسى الأشعري : رَوَى مناكير . قال الحافظ ابن حجر : احتج به الجماعة كلهم ، وأحمد وغيره يُطلقون المناكير على الأفراد المطلقة . ([٤])

وقد أشار الحافظ إلى أن هذا الاستعمال مشهور عن الإمام أحمد-رحمه ا الله-معروف عنه بدليل الاستقراء فقد قال فى ترجمة يَزيد بن عبدا الله بن خُصَيْفَة الكِنْدي : قلت - أي الحافظ - هذه اللَّفظَة يُطلقها الإمام أحمد على من يُغرب على أقرانه بالحديث ، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله([٥]) وذلك أن الإمام أحمد قال عن يَزيد الكندي هذا : منكر الحديث . وقد وَرَد فى رواية الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال فيه : ثقة . ([٦]) وقد قال فيه ابن القَطَّان فى " بيان الوهم والإيهام " : ثقة بلا خلاف . ([٧])

وقد حَكَى ابن رجب - رحمه ا الله تعالى - أن يحي بن سعيد القَطَّان ذهب هذا المذهب فقال : وقال إسحاق بن هانيء : قال لِي أبو عبدا الله - يعنى أحمد - قال لي يحي بن سعيد : لا أعلم عُبيدا الله - يعنى ابن عمر - أخطأ إلا فى حديث واحد لنافع عن ابن عمر أن النبي - صلى ا الله عليه وسلم - قال : لا تُسافر أمرأة فوق ثلاثة أيام ... "[٨]

قال أبو عبدا الله : فأنكره يحي بن سعيد عليه .

---

[١] ـ هدى السارى : ٤٥٩ ، نسيم الرياض : ٣| ٥١١

[٢] ـ نصب الراية : ١٧٩/١ وسيأتي تخريج الحديث صـ : ٣٦٧

[٣] ـ تقريب التهذيب : ١٤٠/٢

[٤] ـ هدى السارى : ٤١٢

[٥] ـ هدى السارى : ٤٧٦

[٦] ـ ميزان الاعتدال : ٤٣٠/٤

[٧] ـ نصب الراية : ٣٧١/٣ ـ وإذا كان هذا الاطلاق على هذا المعنى موجودا فى عبارة الإمام أحمد ، فلا يكون ثم مانعا من إطلاق الإمام أحمد لهذه اللفظة على مخالفة الضعيف لمن هم أوثق منه فقد جاء فى العلل للامام أحمد : ٢٨/٣-٢٩ . قوله فى " مغيرة بن زياد الموصلى " : كل حديث رفعه مغيره بن زياد فهو منكر . وذلك أنه سئل عن قول يحي بن معين : مغيره له حديث واحد منكر . قيل له : كيف ؟ فقال : روى عن عطاء عن ابن عباس فى الرجل تمر به الجنازة قال : يتيمم ويصلى . قال : وهذا رواه ابن جريج وعبدالملك عن عطاء قوله ، ليس فيه ابن عباس . وهؤلاء اثبت منه . وروى عن عطاء عن عائشة : من صلى فى يوم ثنتى عشرة ركعة . قال : والناس يروونه عن عطاء عن عنبسة عن أم حبيبة . قال : وروى عن عطاء عن عائشة أن النبى ـ صلى ا الله عليه وسلم ـ كان يقصر فى الصلاة فى السفر ويتم . قال : وهذا يرويه الناس عن عطاء عن رجل آخر ليس هو عن عائشة . وقد سئل رحمه ا الله عن المغيره هذا فقال : مضطرب الحديث . العلل : ٢٨/٣ وقال مرة أخرى : ضعيف الحديث له أحاديث منكرة . العلل : ٤٥/٢ ، ٤٠٠/١ ، ١٥٥/١ . وسئل مرة فلين أمره . الجامع فى العلل : ٢٤/١ .

[٨] ـ رواه البخارى فى صحيحه : كتاب تقصير الصلاة ، باب فى كم يقصر الصلاة ، رقم (١٠٨٦ ، ١٠٨٧)
ومسلم فى صحيحه : كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، رقم (٣٢٤٥)
وأبو داود فى سننه ، كتاب المناسك ، باب فى المرأة تحج بغير محرم ، رقم (١٧٢٧) ، (١٤٠/٢)

قال أبو عبدا لله : فقال لي يحي بن سعيد : فوجدته قد حَدَّث به العُمَرِي الصَّغير عن نافع عن ابن عمر مثله .
قال أبو عبدا لله : لم يسمعه إلا من عبيدا لله فلما بلغه عن العُمَرِي صححه .

قال ابن رجب :

وهذا الكلام يدل على أن النَّكارة عند يحي القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجه آخر . ([1]) ويقول ابن حجر رحمه ا لله : ومراد القَطَّان بالمنكر : الفرد المطلق . ([2])

وقد رَوَى أبو زُكَير - يحي بن محمد بن قيس - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي ا لله عنها - أن رسول ا لله - صلى ا لله عليه وسلم - قال : " كُلُوَ البَلَح بالتَّمر فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه ، ويقول:عاش ابن آدم حتى أكل الجَدِيد بالخَلِق " ([3]) قال النَّسائى : هذا حديث منكر ([4]) . قال ابن الصلاح : تَفَرَّد به أبو زُكَير ، وهو شيخ صالح ، أخرج عنه مسلم فى كتابه ([5]) غير أنه لم يَبْلُغ مبلغ من يُحتَمل تفرده ، وا لله أعلم([6]) وقد تَتَابَع العلماء على إيضاح هذه المسألة فقد قال النووي - رحمه ا لله تعالى - : فإنهم قد يُطلقون المنكر على انفراد الثقة بالحديث . ([7]) وقال الإمام الذهبي : وقد يُسَمِّي جماعة من الحفاظ الحديث الذى ينفرد به مثل

كلهم من طريق عبيدا لله أخبرنى نافع عن ابن عمر . وقد تابع الضحاك عبيدا لله كما عند مسلم برقم (٣٢٤٧) . قال الحافظ ففى الفتح : ٦٦٢/٢ : ونقل الدارقطنى فى " العلل " عن يحي القطان قال : ما أنكرت على عبيد ا لله بن عمر إلا هذا الحديث . ورواه أخوه عبدا لله موقوفا . قلت : وعبدا لله ضعيف ، وقد تابع عبيدا لله الضحاك كما تقدم فاعتمده البخارى لذلك .

[1] - شرح العلل : ٤٥٣/١ - ٤٥٤

[2] - تهذيب التهذيب : ٣٤٧/٨

[3] - رواه النسائى فى الكبرى " أبواب الاطعمه " " البلح بالتمر " رقم (٦٧٢٤) (١٦٦/٤) -
وابن ماجة فى سننه " كتاب الاطعمه " " باب أكل البلح بالتمر " رقم (٣٣٣٠) (١١٠٥/٢)
والحاكم فى المستدرك : (١٢١/٤) وابن حبان فى المجروحين (١٢٠/٣) وابن عدى فى الكامل (٢٣٤/٧)
والخطيب فى فى التاريخ (٣٥٣/٥) وأبو نعيم فى أخبار اصبهان (١٣٤/١) والعقيلى فى الضعفاء (٤٢٧/٤) والبيهقى فى الشعب وابن السنى فى الطب كما فى اللآلى (٢٤٤/٢) وابن الجوزى فى الموضوعات (٢٥/٣ - ٢٦) وانظر ميزان الاعتدال : (٤٠٥/٤) مختصر استدراك الحافظ الذهبى (٢٥٩٥/٥) تنزيه الشريعة (٢٥٥/٢) السلسلة الضعيفة (٢٦٤/١) .

[4] - تدريب الراوى : ٢٣٩/١

[5] - فى المتابعات لا فى الأصول .

[6] - مقدمة ابن الصلاح : ١٠٧ . ويقول الحافظ ابن حجر : قلت : وهذا مما ينبغى التيقظ له ، فقد اطلق الإمام أحمد والنسائى وغير واحد من النقاد لفظ " المنكر " على مجرد التفرد ، لكن حيث لا يكون المتفرد فى وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده . النكت : ٦٧٤/٢ . وقال فى موضع آخر : وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ ، أو المضعف فى بعض شيوخه دون بعض بشىء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمى المنكر وهو الذى يوجد فى إطلاق كثير من أهل الحديث . النكت : ٦٧٥/٢ . وقال الذهبى : وقد يعد مفرد الصدوق منكرا . الموقظة : ص ٤٢ . وفى الميزان: ١٤٠/٣ قال : وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكرا .
كذا قالوا رحمهم ا لله تعالى وقد ورد فيما سبق ذكره أن الحافظ ابن حجر نص على أنهم يطلقون المنكر على ما تفرد به الراوى وإن كان ثقة ومنهم هذا الحافظ ابن رجب فيما نقله عن البرديجى وسبق ذكره . واما الذهبى فقد قال : وقد يسمى جماعة من الحفاظ الحديث الذى ينفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث منكرا . الموقظة : ص ٧٧ . وهشيم بن بشير وحفص بن غياث كلاهما ثقة كما فى التقريب : ١٨٩/١ بل قال الحافظ عن هيثم : ثقة ثبت : ٣٢٠/٢

[7] - شرح مسلم : ١٨/١

هُشَيم وحَفص بن غِيَاث منكرا . ([١])

قلت : وهُشَيم بن بَشير ، وحفص بن غِيَاث ، كلاهما ثقة كما نص على ذلك الحافظ ابـن حجـر ([٢]) بـل قال عن حفص : ثقة ثبت . ([٣])

وقال الذهبي أيضاً : فإن كان المتفرد من طبقة مشيخة الأئمة أطلقوا النكارة على ما انفرد بـه مثـل عثمـان ابن أبي شيبه وأبي سلمة التبوذكي وقالوا : هذا منكر . ([٤])

أقول : وعثمان هذا قال فيه الحافظ : ثقة حافظ شهير وله أوهام . ([٥]) وقال فـي التبوذكـي : ثقـة ثبـت ، ولا التفات إلى قول ابن خراش : تَكَلَّم الناس فيه . ([٦])

ومن بعده السيوطي حيث يقول : وَوَصَف ـ يعني الذهبي ـ في " الميزان " عدة أحاديث ، في مسـند أحمـد ، وسنن أبي داود ، وغيرهما من الكتب المعتمدة بأنها " منكـرة " بـل وفـي الصحيحـين أيضـا ،ومـا ذاك إلا لمعنـى يعرفـه الحفـاظ وهـو : أن النّكـارة ترجـع إلى الفرديّـة ، ولا يـلزم مـن الفرديّة ضعـف مـتن الحديـث فضـلاً عـن بطلانه.([٧])

قال اللّكنوى : ولا تَظُنَّن من قولهم : هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة ، فكثيراً مـا يُطلقـون النكـارة على مجرد التّفرد ، وإن اصطلح المتأخرون على أن المنكر هو الحديث الذى رواه ضعيف مخالفاً للثقة.([٨])

ويقول التّهانوى : فَرْق بين قول المتأخرين : هذا حديث منكـر وبـين قـول المتقدمـين ذلـك . فـإن المتـأخرين يُطلقونه على رواية راوٍ ضعيف خالف الثقات ، والقدماء كثيراً ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويـه وإن كـان من الثقات فيكون حديثه صحيحاً غريباً . ([٩])

وهذا الإمام ابن عبدالهادي يُعرِّف المنكر بقوله : والمنكر ، الحديث الذي انفرد به الرجل،ولا يُعرف متنه مـن غير روايته ، لا من الوجه الذي رواه منه ، ولا من وجه آخر . ([١٠])

* وأما ما ورد في صنيعهم من إطلاق " المنكر " على الحديث الموضوع يُشيرون بذلك إلى نكارة معناه . يقول ابن الجوزى ـ رحمه الله تعالى ـ :

---

[١] ـ الموقظة : ٧٧

[٢] ـ تقريب التهذيب : ١/١٨٩

[٣] ـ تقريب التهذيب : ٢/٣٢٠

[٤] ـ الموقظة : ٧٧ ـ ٧٨

[٥] ـ تقريب التهذيب : ٢/١٤

[٦] ـ تقريب التهذيب : ٢/٢٨٠

[٧] ـ الحاوى : ٢/٢٨٣ ، وأنظر تدريب الراوى : ١/٢٤١

[٨] ـ الرفع والتكميل : ٢٠٠

[٩] ـ قواعد في علوم الحديث : ٢٨٥

[١٠] ـ بلغة الحثيث : ٢٣

" الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم ، وينفر منه قلبه في الغالب"([1])

قال السخاوي :

عَنَى بذلك المُمَارس لألفاظ الشارع ، الخَبِير بها،وبرونقها،وبهجتها،ولذا قال ابن دقيق العيد : وكثيراً ما يحكمون بذلك - أي بالوضع - باعتبار أمور ترجع إلى المروي ، وألفاظ الحديث ، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ النبي - صلى ا لله عليه وسلم - هيئة نفسانيّة،وملكةً قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة وما لا يجوز . ([2])

ومنه ما حكاه ابن أبي حاتم قال :

سمعت أبي يقول : كتبتُ عن ثابت بن موسى ، عن شَرِيك ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر عن النبي - صلى ا لله عليه وسلم - قال : من صلَّى بالليل حَسُن وجهه بالنهار . ([3])

قال أبي : فذكرت لابن نُمير ، فقال : الشيخ لا بأس به،والحديث منكر . قال أبي : الحديث موضوع . ([4])

هذا قول ابن نُمير هنا،وقد ذكر الحاكم بسنده إلى محمد بن عبدالرحمن بن كامل قال :

قلت لمحمد بن عبدا لله بن نُمير : ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال : شيخ له فضل ، وإسلام ، ودين ، وصلاح ، وعبادة . قلت : ما تقول في حديث جابر " من كَثُرت صلاته بالليل... ؟ فقال : غلط من الشيخ ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه . ([5])

وصنيع المؤلِّفين في الموضوعات يدل على هذا .

ومن ذلك قول علي القاري - رحمه ا لله تعالى - :

---

[1] - الموضوعات : ١٠٣/١

[2] - فتح المغيث ٣١٥/١ .

[3] رواه ابن ماجه برقم (١٣٣٣) والعقيلي في الضعفاء ١٧٦/١ وابن عدى في الكامل (٩٩/٢ ، ٣٤١) والخطيب في التاريخ ٣٤١/١ ، ١٢٦/١٣ والقضاعي في مسند الشهاب رقم ٤٠٨ - ٤١٢ .

والحديث حكم عليه أبو حاتم بالوضع كما رأيت . وذكره ابن الجوزي في الموضوعات : ١٠٩/٢ - والسيوطي في اللآلىء : ٣٢/٢ ، قال السخاوي : واتفق أئمة الحديث : ابن عدى ، والدارقطني ، والعقيلي ، وابن حبان ، والحاكم على أنه من قول شريك قاله لثابت لما دخل عليه . المقاصد الحسنه : ص ٦٦٦ .

وقد حاول القضاعي تقويته فقال : وروى هذا الحديث جماعة من الحفاظ وانتقاه أبو الحسن على بن عمر الدارقطني الحافظ من حديث القاضي أبي الطاهر محمد بن أحمد الذهلي ، وما طعن أحد منهم في اسناده ولا متنه . مسند الشهاب : ٢٥٤/١ ، وقال أيضا : وقد روى لنا هذا الحديث من طرق كثيرة وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى وعن غير شريك " مسند الشهاب : ٢٥٥/١

قال الحافظ ابن طاهر المقدسي : ظن القضاعي أن الحديث صحيح لكثرة طرقه ، وهو معذور لأنه لم يكن حافظا . المقاصد الحسنه : ص ٦٦٦

وقال ابن حبان : سرق هذا من ثابت بن موسى جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك . المجروحين : ٢٠٧/١ والعلماء يذكرونه في الوضع غير المتعمد . فتح المغيث : ٣١١/١

[4] - العلل : ٧٤/١

[5] - المدخل إلى الاكليل : ص ٦٣ وعنه حاشية المقنع : ٢٤٠/١

حديث " إن من تمام إيمان العبد أن يستثني في كل حديثه ، يعني : أن يقول فيه : إن شاء الله : منكر . ([١])

قال الذهبي : هذا الحديث باطل ، وقد يحتج به المرقه الذين لو قيل لأحدهم : أنت مسيلمة الكذاب ؟ لقال : إن شاء الله . ([٢])

قال السيوطي : والآفة فيه من داود - يعني ابن المحبَّر - فإنه وضّاع ، وقد أخرجه الدَّيلمي في "مسند الفردوس" من طريقه . ([٣])

ومنه قول القاري أيضا : حديث " لا دين لمن لا عقل له " : قال النسائي : باطل منكر . ([٤]) . وقوله : " وفي ليلة الجمعة اثنتا عشرة ركعة بالاخلاص عشر مرات " : باطل لا أصل له ، وكذا " عشر ركعات بالاخلاص والمعوذتين مرة مرة " : باطل ، وكذا " ركعتان بـ " إذا زلزلت " خمس عشرة مرة " وفي رواية خمسين مرة " : والكل منكر باطل . ([٥])

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه أبو موسى - محمد المثنّى - عن محمد بن النُّعمان - أبي النُّعمان - الباهلي عن يحي بن العلاء عن عمّه خالد بن عامر عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الرجل يعق والديه ، أو أحدهما ، فيموتان فيأتي قبره كل ليلة " قال أبي : هذا إسناد مضطرب ، ومتن الحديث منكر جداً كأنه موضوع . ([٦])

وقال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - عندما سئل : ترى أن نكتب الحديث المنكر ؟ قال : المنكر ابداً منكر . قيل له:فالضعفاء ؟ قال : قد يُحتاج إليهم في وقت . نَقَل ذلك عنه الحافظ ابن رجب في المسألة الثانية : الرواية عن الضعفاء من أهل التهمة بالكذب والغفلة وكثرة الغلط . ([٧])

وقد وَرَد عن الإمام أحمد قوله على بعض الاحاديث : هذا الحديث كذب منكر . ([٨])

وساق الذهبي في ترجمة أحمد بن عبدالصَّمد أبي أيوب الأنصاري الزرقي حديثاً من طريق أحمد هذا،ثم قال : فأحمد هذا لا يعرف ، والخبر منكر . ([٩])

قال أحمد بن الصِّديق الغُمَاري : وأقول إنه موضوع ، والذهبي نفسه يقصد بالمنكر الموضوع . ([١٠]) أقول :

---

[١] - المصنوع : ص ٦٨

[٢] - ميزان الاعتدال : ١٣٤/٤

[٣] - اللآلىء : ٤٢/١ ، وعنه حاشية المصنوع ص ٦٨ .

[٤] - المصنوع : ص ٢٠٧

[٥] - المصنوع ص ٢٥٩ وأنظر الفوائد المجموعه ص ٤٦ .

[٦] - العلل ٢٠٩/٢

[٧] - شرح العلل : ٩١/١

[٨] - انظر القول المسدد : ص ٩

[٩] - ميزان الاعتدال : ١١٧/١

[١٠] - المغير على الاحاديث الموضوعة في الجامع الصغير : ٥١

ومن ذلك أن الذهبي قال على حديث " أبيزُكَير " المتقدِّم : حديث منكر . ([١])

قال ابن عراق : قلت : وكذا قال الذهبي في«تلخيص الموضوعات». وينبغي أن يُخرَّج من الموضوعات . ([٢])

وقد ترجم العُقَيلي لمُجَاشِع بن عمرووقال : حديثه منكر غير محفوظ وساق بسنده قول يحي بن معين : مُجَاشِع بن عمرو ، قد رأيته أحد الكَاذِبين . ثم رَوَى له حديثا من طريقه قال : حدثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن أنس ... ([٣])

قال الغُمَاري بعد أن ساق الحديث : قلت : وقال العُقَيلي عنه : إنه منكر يريد أنه موضوع . ([٤])

* وأما إطلاق " المنكر " على رواية المتروك ومعلوم أن المتروك ممن يُرَدُّ حديثه ولا يُكتَب .

فقد أطلقه على رواية المتروكين الإمام مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ كما نَبَّه على ذلك إمام المتأخرين الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ .

قال الإمام مسلم : " وعلامة المنكر في حديث المحدِّث إذا ما عَرَضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى ، خَالَفت روايته روايتهم ، أو لم تكد تُوافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك فهو مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله " ([٥])

قال الحافظ ـ معقِّباً :

قلت : فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون ، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تُسمى منكرةً . ([٦])

وربما أُطلقت هذه اللفظة على الراوي على غير المعاني المتقدمة ، كما قال علي بن ميمون الرَّقِّي في خالد بن حيَّان : كان منكراً وكان صاحب حديث . وقال الخطيب البغداي : قلت : قوله : كان منكراً يعني : في الضَّبط والتحفّظ وشدّة التوقي والتحرّز .([٧])

وبعد معرفة هذه المعاني المتقدمة ، فإن المعنى الأول هو الذي مشى عليه المتأخرون واستقر عليه الاصطلاح .

---

[١] ـ المستدرك : ١٢١/٤

[٢] ـ تنزيه الشريعة : ٢٥٥/٢

[٣] ـ الضعفاء الكبير : ٢٦٤/٤ ، وانظر الموضوعات : ٢٥٧/٢

[٤] ـ المغير : ص ٧٠

[٥] ـ صحيح مسلم : ١٧/١

[٦] ـ النكت ٦٧٥/٢

[٧] ـ تاريخ بغداد : ٢٩٦/٨ ـ ٢٩٧ وعنه تهذيب الكمال : ٤٤/٨ تهذيب التهذيب : ٨٤/٣ ط الهندية .

" المعلل " - العلة -

" هذا النوع من أَغمض أنواع علوم الحديث وأدقّها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون ، ولهذا لم يتكلّم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن .. " ([1])

وهذا المصطلح الذى يُعبَّر به عن هذا النوع - أعني العلة - حيث يقال: حديث معلول ، وعلته كذا،مشترك فى الدَلالَة على عدة معانٍ .

الأول : القادح الخفي .

الثانى : القادح غير الخفي .

الثالث : ما ليس بقادح أصلاً .

الرابع : النَّسـخ .

وإلى بيان ذلك أقول :

* اعلم أن الذى شاع به الإصطلاح فى معنى العلّة ، والحديث المعلول ، هو ما حَكَوه بقولهم : الحديث المعلَّل : هو الحديث الذى يَطَّلع الناقد فيه على علة قادحة - خفيّة - تقدح فى صحته مع أن ظاهره السلامة منها ([2]) فعلى هذا فإذا وُجد فى حديث " ما " قادح فى صحته بشرط أن يكون هذا القادح خفياً لا يظهر لكل أحد قالوا : هذا حديث معلول .

ولخفائه قالوا : وقد تقصر عبارة المعلِّل عن إقامة الحجة على دعواه ، كالصَّيرفى فى نقد الدينار والدرهم ([3]) ولهذا قال عبدالرحمن بن مهدى : معرفة علة الحديث إلهام ، فلو قلت للعالم يعلِّل الحديث : من أين قلت هذا ؟ لم يكن له حجة . ([4]) ولبعضهم : أشهد أن هذا العلم إلهام([5])

* وأما إطلاق " العلَّة " على القادح الظاهر غير الخفي ، فموجود فى كلامهم ، حتى قال ابن الصلاح :

" ثم اعلم أنه قد يُطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة فى الحديث ، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به ، على ما هو مقتضى لفظ العلّة فى الأصل ، ولذلك نجد فى

---

[1] - نزهة النظر ص ١٢٣

[2] - المقنع ٢١٢/١ ، نزهة النظر ص ٨٣ ، شرح العلل ١٥/١ ، فتح المغيث ٢٦١/١

[3] - نزهة النظر : ص ١٢٣

[4] - معرفة علوم الحديث ص ١١٣

[5] - معرفة علوم الحديث : ص ١١٣

كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب ، والغفلة ، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح . ([١])

ويقول الشيخ أحمد شاكر :

يُطلق بعض علماء الحديث اسم " العلَّة " فى أقوالهم على الأسباب التى يُضَعَّف بها الحديث ، من جرح الراوى بالكذب ، أو الغفلة ، أو سوء الحفظ ، أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة ، فيقولون : هذا الحديث معلول بفلان مثلاً ، ولا يُريدون العلَّة المصطلح عليها ، لأنها إنما تكون بالأسباب الخفيّة التى تظهر من سبر طرق الحديث . ([٢])

ومن هذا الاستعمال لهذا المصطلح فى القادح الظاهر ، قول ابن دقيق العيد فى الكلام على حديث " الأذنان من الرأس " ([٣]) : " هذا حديث معلول بوجهين :

أحدهما : الكلام فى شَهْر بن حَوشَب .

والثانى : الشك فى رفعه .. " ([٤])

ومن نظر فى الكتب التى اعتنت بالكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً ، وجد هذا الاستعمال فيها شائعاً منتشراً ([٥])

ومن التوسع فى إطلاق العلَّة وتعليل الأحاديث ، ما حكاه الخَليلي)ومثَّل له بقوله :

اعلموا رحمكم الله : أن الاحاديث المروية عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على أقسام كثيرة : صحيح متفق عليه ، وصحيح معلول ... فأما الحديث الصحيح المعلول : فالعلَّة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها ، فمنها : أن يروى الثقات حديثاً مرسلاً ، وينفرد به ثقة مسنداً ، فالمسند : صحيح وحجة ولا

---

[١] ـ مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٢ ، الباعث الحثيث : ص ٦٧ .

[٢] ـ شرح الفية السيوطى : ٥٩

[٣] ـ هذا الحديث رواه أبو هريرة ، وعباد بن زيد ، وصدي بن عجلان ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو موسى ، وأنس وعائشة . فأما حديث " أبى هريرة " فرواه ابن ماجة . فى كتاب الطهارة ، باب الأذنان من الرأس رقم ٤٤٥ ، ١٥٢/١ .

ـ وأما حديث " عباد بن زيد " فرواه ابن ماجه . فى كتاب الطهارة ، باب الأذنان من الرأس ، رقم ٤٤٣ ، ١٥٢/١

ـ وأما حديث " صدى بن عجلان " فرواه أبو داود فى كتاب الطهاره ، باب صفة وضوء النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ رقم ١٣٤ ، ٣٣/١

ـ والترمذى فى أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن الأذنين من الرأس . رقم ٣٧ ، ١/ ٥٣

ـ وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب الأذنان من الرأس ، رقم ٤٤٤ ، ١٥٢/١

ـ والبيهقى فى الكبرى : ١/ ٦٦ ـ ٦٧ .

وأما حديث ابن عمر فرواه الدارقطنى فى سننه كتاب الطهاره ، ما روى من قول النبى صلى الله عليه وسلم : الأذنان من الرأس . ٩٧/١

وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطنى فى سننه كتاب الطهارة ، ما روى من قول النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ : الأذنان من الرأس ٩٩/١ ـ ١٠٠

وأما حديث أبى موسى وأنس وعائشة فكذلك عند الدارقطنى ١٠٢/١ ، ١٠٤

وللعلماء كلام كثير على هذا الحديث أنظره فى التلخيص الكبير : ١٠٣/١ ، ونصب الراية : ١٨/١ ـ ٢٢ وقد صححه الشيخ أحمد شاكر كما فى شرح الترمذى : ٥٤/١ ، والألبانى كما فى الارواء : ١٢٤/١

[٤] ـ نصب الراية : ١٨/١

[٥] ـ أنظر فتح البارى ٢٦٩/٩ ، الفوائد المجموعة ص ٨

تضره علّة الإرسال ، ومثاله : حديث رواه أصحاب مالك في الموطأ عن مالك ، قال : بلغنا عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " للمملوك طعامه وشرابه ولا يُكلّف من العمل إلا ما يُطيق " ([1]) ورواه إبراهيم بن طَهمَان الخراساني ، والنعمان بن عبدالسلام الأصبهاني ، عن مالك ، عن محمد بن عجلان ، عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ... فقد صار الحديث بتَبيين الإسناد : صحيحاً يُعتمد عليه وهذا من الصحيح المبيَّن بحجّة ظهرت ، وكان مالك رحمه الله يُرسل أحاديث لا يُبَيِّن إسنادها ، وإذا استَقصَى عليه من يَتَجَاسر أن يسأله ، ربما أجابه إلى الإسناد . ([2])

* وأما إطلاق " العلَّة " على النَّسخ فهذا اصطلاح للترمذي - رحمه الله تعالى - وقد نَصَّ على ذلك غيرواحد.

قال ابن الصلاح : وَسَمَّى الترمذي النَّسخ علَّة من علل الحديث .([3])

وقد أشار إلى ذلك الإمام العراقي - رحمه الله تعالى - وزاد قوله : فإن أراد الترمذي أنه علّة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح فاجنح له([4])

قال أبو عيسى الترمذي : جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين ... وقد بيَّنا علَّة الحديثين جميعاً في هذا الكتاب . ([5])

قال ابن رجب - رحمه الله تعالى - :

وقوله : " قد بيَّنا علَّة الحديثين جميعاً في الكتاب " فإنما بيَّن ما قد يُستدل به للنَّسخ ، لا أنه بيَّن ضعف إسنادهما . ([6])

وقال الشيخ أحمد شاكر :

والذي أَجزِم به أن الترمذي إن كان سَمَّى النَّسخ علَّة - فإني لم أقف على ذلك في كتابه،ولعلي أجده فيه بعد - فإنما يُريد به أنه علَّة في العمل بالحديث فقط ، ولا يمكن أن يُريد أنه علَّة في صحته . ([7])

وإذا عرفنا هذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة ، فإن المعنى المشهور المصطلح عليه عند المتأخرين هو المعنى الأول – كماتقدم بيانه – .

---

[1] - الموطأ كتاب الجامع ، الأمر بالرفق بالمملوك رقم (١٩٠٢) ٣٩٥/٤ الزرقاني
ورواه مسلم في كتاب الأيمان والنذور ، باب إطعام المملوك مما يأكل . رقم ٤٢٩٢
وأحمد في مسنده ٣٤٢/٢ - ٣٤٥ وأنظر شرح أحمد شاكر ٩٨/١٣
والشافعي في الأم ٩٠/٥

[2] - الإرشاد ١٥٧/١ - ١٦٥ ، فتح المغيث ٢٧١/١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٢٢

[3] - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٢٢ ، المقنع : ٢٢٠/١ ، فتح المغيث : ٢٧٢/١

[4] - التبصرة والتذكره : ٢٣٩/١

[5] - سنن الترمذي ٦٩٢/٥

[6] - شرح العلل ٨/١ ، وانظر سنن الترمذي حديث رقم : ١٨٧ ، ١٤٤٤

[7] - شرح ألفية السيوطي : ٦٠

﴿ الباب الثاني ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ الجرح والتعديل

وفيه فصلان :

الفصل الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ التعديل.

الفصل الثاني : المشترك اللفظي عند علماء الحديث في ألفاظ التجريح.

تمهيـــد :

جرح الرواة وتعديلهم ليس بالأمر الهيّن، فإن النّاقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المرويّة، عارفاً بأحوال الرواة السابقين، وطُرق الرواية، خبيراً بأسباب الجرح وما يُعد جارحاً وما لايُعد، ومع ذلك يكون سالماً من الهوى والميل.*

والمتأمّل لتأريخ نشأة النّقد والنّظر في أحوال الرواة يَجدُ أن البحث والتنقيب عن أحوال الرواة بدأ من زمن مبكّر جداً، بل إن بعض أهل العلم يستدل بالحديث المشهور عن النبي ﷺ حين قال عن ذاك الرجل لما استأذن عليه: (بئس أخو العشيرة)[١]. يستدلون به على أن النبي ﷺ جرّح وعدّل، ومنهم الخطيب البغدادي فإنه ذكر هذه الرواية للاستدلال على أن النبي ﷺ جرّح وعدّل [٢] إلى غير ذلك مما يذكرونه [٣] فيرون أن النبي ﷺ وضع اللّبنة الأولى لبناء النّقد في الحديث، ورَسم الخُطوط الأولية لفنّ الجرح والتعديل.

يقول الإمام ان الصلاح -رحمة الله تعالى-: الكلام في الجرح والتعديل، مُتقدم ثابت عن رسول الله ﷺ.[٤]

ومروراً بعصر الصحابة - رضي الله عنهم - نجد أن عدداً منهم جرّح وعدّل وقد أشار إلى هذا جماعة من أهل العلم. يقول الحاكم -رحمه الله تعالى - : الطبقة الأولى منهم أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت فإنهم قد جَرّحوا وعدّلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها.[٥]

---

* يقول ابن دقيق العيد في الباب الثامن في معرفة الضعفاء :

وهذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه :

أحدها - وهو شرها - الكلام بسبب الهوى والغرض والتحامل، والثاني: المخالفة في العقائد، الثالث: الإختلاف الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة، الرابع: الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها، والحق والباطل منها، الخامس: الخلل الواقع بسبب عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي قد تختلف، ولصعوبة اجتماع هذه الشرائط، عظم الخطر في الكلام في الرجال، لقلة اجتماع هذه الأمور في المزكين ولذلك قلت: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها. طائفتان من الناس: المحدثون والحكام. الاقتراح: ٥٧ - ٦١ ، وانظر الجرح والتعديل: ١/ب.

١ - رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، رقم ٦٠٥٤ ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصله، باب مداراه من يتقي فحشه، رقم ٦٥٣٩.

٢ - الكفاية: ٨٣.

٣ - انظر: منهج النقد عند المحدثين: ٧-٩، اهتمام المحدثين بنقد الحديث: ٣٢.

٤ - مقدمة ابن الصلاح: ٤٤٠

٥ - معرفة علوم الحديث: ٥٢.

وذكر الحافظ ابن عدي أن عدداً من الصَّحابة تكلَّموا في الجرح والتعديل، منهم: عمر، وعلي، وابن عباس، وعبدا لله بن سَلاَم، وعبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وعائشة [١]، رضي ا لله عنهم أجمعين.

" ثم أخذ مسْلَكهم، واستَنَّ بسنَّتِهم، واهتدى بهديهم فيما استَنُّوابه من التَّيقُظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ..... ثم أخذ عنهم العلم وَتَتَبُّع الطرق، وانتقاء الرجال جماعة بعدهم منهم: الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ...." [٢]

وهكذا كُلُّ جيل يأخذ عمَّن قبله، ويَتخرَّج عليه في هذه الصناعة، حتى جُمع كلام علماء الجرح والتعديل وصُنِّف على أيدي علماء أجلاء، ونُقاد فُطناء، فأصبح بين يدي كل طالبٍ وباحث.

إلا أنه قد يكون للنَّاقد المتكلم في الرجال منهجاً خاصاً، خالف فيه غيرَه من النُّقاد، المتكلمين في الرجال، ولم يترك العلماء هذ ا دُون بَيان، بل نبَّهوا عليه وبَيَّنُوه كل بحسب ما وقف عليه وعَلِمه، وقد يكون هذا البيان موافقاً وقد يكون غير ذلك، وهذا شأن مسائل الاجتهاد. ولذلك نجد الخطيب البغدادي – رحمه ا لله –يُنبِّه إلى هذا بقوله: ومذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة. [٣]

وفي هذا الفصل الذي عقدته لألفاظ الجرح والتعديل ما وقفت عليه من كلام علماء الحديث، وفُقهاء الآثار – في بيان مذاهب علماء الأمصار في الجرح والتعديل، في ألفاظ التعديل والتجريح، ومدلولات تلك الألفاظ. فما كان من صواب فمن توفيق ا لله وحده وما كان غير ذلك فمردود على قائله.

وكما هو معلوم أن ألفاظ الجرح والتعديل كثيرة يَصْعُب حصرها فإنني اقتصرت في هذا الفصل على الألفاظ التي ذكرها الإمام السخاوي – رحمه ا لله – أو غيره من الإئمة ممن كَتَب في ألفاظ التَّعديل والتَّجريح، فإنها الشائعة المنتشرة في عبارات علماء الجرح والتعديل، وقد رتبت هذه الألفاظ على ترتيب الإمام السخاوي –رحمه ا لله تعالى – وهناك بعض الألفاظ التي وقفت عليها مما لم يذكره السخاوي، جعلتها في الباب الرابع من هذا البحث، كما تراه هناك. والآن إلى هذه الألفاظ بدأً بأ لفاظ التَّعديل ثم تتلوها ألفاظ التَّجريح.

١– الكامل: ١/٤٧–٤٩ ، وانظر تذكرة الحفاظ : ١/٣،٦.

٢– المجروحين: ١/٣٩.

٣ – الكفاية: ١٣٦.

﴿ الفصل الأول ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في ألفاظ التعديل

وفيه الألفاظ الآتية

ثقة .

حجة .

ثقة صدوق .

صحيح الحديث .

ليس به بأس .

العدل .

شيخ .

صالح .

مقارب الحديث .

حسن الحديث .

أرجو أن لا بأس به .

مقبول .

صدوق.

ثقة

من ألفاظ التَّعديل قولهم في الراوي:"ثقة"،وهي من ألفاظ الاحتجاج كما هو معلوم ومُقَرَّر في مراتب التَّعديل من كتب المصطلح.

وبعد التأمِّل في إطلاقات علماء الحديث النقاد لهذه اللفظة،وجَدتُ أنهم أُطلقوها على الرواة على المعاني الآتية.

أولاً: إطلاقها على الرواي العدل الضابط.

ثانياً: إطلاقها على الراوي العدل المستقيم في ديانته،وإن لم يكن من المتقنين الضَّابطين.

ثالثاً: إطلاقها على الراوي إطلاقاً نسبياً.

رابعاً: إطلاقها على الراوي مجهول الحال.

خامساً: إطلاقها على الراوي لصحة سَماعاته، وإن لم يكن أهلاً لأن يُوثَّق، أو لم يكن من أهل الحديث أصلاً.

- فأما إطلاق هذه اللفظة "ثقة" على الراوي العدل في دينه، الضابط لحديثه، المتقن لما يرويه فذلك هو الأصل في هذا الإطلاق.

يقول الإمام الذهبي – رحمة الله تعالى –:

وإنّما الثقة في عُرف أئمة النَّقد،كانت تقع على العدل في نفسه، المُتْقِن لما حَمَلَه، الضابط لما نَقَل، وله فَهم ومعرفة بالفَنِّ.[١]

ويقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – :

وإنما يُوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط.[٢]

١- سير أعلام النبلاء: ١٦/٧٠.

٢- توضيح الأفكار: ١/٨.

ولما عَرَّف الإمام الخطابي – رحمه الله تعالى – الحديث الصحيح بقوله "فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعُدِّلت نَقَلَتُهُ" [١] اعترض عليه الإمام العِرَاقِي بقوله : فلم يشترط الخَطَّابي في الحَدِّ ضبط الراوي ... ولا شك أن ضبط الرواي لابُدَّ من اشتراطه؛ لأن من كَثُر الخطأ في حديثه وفَحُش، استحق التَّرك وإن كان عدلاً.[٢]

وقد أجاب الحافظ ابن حجر على تَعَقُّب شيخه العِرَاقِي على كلام الخَطَّابي على ما حكاه عنه الإمام السُّيوطي في شرح ألفيته قال:

قول الخطابي:«وعُدِّلت نَقَلَتُه»مُغْنٍ عن التَّصريح باشتراط الضبط، لأن المعدَّل من عدّله النقاد، أي: وثقوه، وإنما يُوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط، بخلاف من عرَّفه بلفظ العدل، فيَحتَاج إلى زيادة قَيْدِ الضَّبط، فلا اعتراض عليه.[٣]

قال المعلمي – رحمه الله – وهو يقرر هذه المسألة :

" إنه – يعني ابن مهدي – وكافة الإئمة قبله وبعده يُطلقون كلمة "ثقة" على العدل الضابط،وإن كان دون شعبة" وسفيان بكثير.[٤]

ويقول في موطن آخر:

وهكذا كلمة "ثقة" معناها المعروف:التوثيق التام، فلا تُصرف عنه إلا بدليل.[٥]

وقد نَقَل الإمام ابن الصلاح اتفاق جماهير أئمة الحديث والفقه، على اشتراط العدالة والضبط فيمن يُحتج بخبره بقوله:

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه، على أنه يشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه.[٦]

- وأما إطلاق "الثقه" على الراوي العدل في نفسه، المستقيم في ديانته، وإن لم يكن في ضبطه وإتقانه بذاك فموجود في إطلاقاتهم واستعمالاتهم.

١- معالم السنن: ٦/١.

٢- التبصرة والتذكرة: ١٢/١.

٣- توضيح الأفكار: ٨/١ ، وانظر فتح المغيث ١٥/١.

٤- التنكيل: ص٢٦١.

٥- التنكيل: ص٢٦٠.

٦- مقدمة ابن الصلاح: ١٣٦.

فقدبَوَّب الخطيب البغدادي باباً قال فيه :

باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والرواية وإن عُرف بالصلاح والعبادة ثم رَوَى بسنده إلى أبي الزناد قال:

أدركت بالمدينة كذا وكذا شيخاً كُلهم ثقة، وكُلهم لايُؤخذ عنه الحديث.[١]

وهذا الإمام أحمد يقول في "قَبِيصَة بن عُقْبَة السَّوَائي" : كان كثير الغلط وكان ثقة لابأس به.[٢] ومن كَثُر الخطأ في حديثه كيف يكون ضابطاً ما يروي، فإنه إذا كَثُر ذلك منه، لم يُطمأن إلى حديثه.

وقال يَعقوب بن شَيبةَ في " محمد بن إسحاق أبو جعفر البزَّار" : كان ثقة وليس ممَّن يوصف بالضبط.[٣]

وقال أيضاً – رحمه الله – في "الرَّبيع بن صُبَيح" : رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً.[٤]

فانظر كيف وصفه بهذه الأوصاف مجتمعة ولايمكن إلا أن يكون مرادة بقوله: "ثقة" أمراً يَرجع إلى الدِّيانة واستقامة الحال.

وقال أيضاً في "سُفيان بن حُسين الوَاسطي" : صدوق ثقة وفي حديثه ضعف.[٥]

وقال في " أبي الزُبير المكِّي" : ثقة صدوق وهو إلىالضَّعف ما هو.[٦]

وقال في "على بن زَيد بن جَدْعَان" : ثقة صالح الحديث وإلى اللين ماهو.[٧]

وقال عثمان بن أبي شَيبة في "عبدالرحمن بن سُليمان" : ثقة صدوق ليس بحجة.[٨]

وقال في "فُضيل بن عِياض" : كان ثقة صدوقاً ليس بحجة.[٩]

١– الكفاية : ص١٩٠.

٢– هدي الساري: ص٤٥٨.

٣– هدي الساري: ص ٤٦١.

٤– تهذيب التهذيب: ١٥٨/٦.

٥– تهذيب التهذيب: ٩٦/٤.

٦– تهذيب التهذيب: ٣٩١/٩.

٧– تهذيب التهذيب: ٢٨٤/٧.

٨– تاريخ أسماء الثقات: ص١٦٧.

٩– تاريخ أسماء الثقات: ص ١٨٥.

ومن نظر في "أسماء الثقات" لابن شَاهين، وَجَد هذا الاستعمال شائعاً، وخاصَّة عند عُثمان بن أبي شيبة، ويعقوب.

فكأنهما يقصدان بذلك تمام العدالة والمروءة والزهد والعبادة، وإن تجرَّد الراوي عن الإتقان والضبط.

لذا قال الترمذي في كتاب "العلل": قد تكلَّم بعض أهل الحديث في قوم من أجلَّة أهل العلم، وضعفوهم من قبل حفظهم ووثقهم آخرون بجلالتهم وصدقهم.[1]

وقد قال المعلمي – رحمه الله تعالى – :

"والمزلِّق – أي أبو بِشر بَكر بن الحَكَم – قال فيه جماعة من الذين أخذوا عنه، وليسوا من أهل الجرح والتعديل: "وكان ثقة". يُريدون أنه كان صالحاً خيراً فاضلاً. أما الأئمة: فقال أبو زرعة: ليس بالقوي، أقول: وهو مقل جداً من الحديث".[2]

وهذه الكلمة من العلاَّمة المعلمي تؤيد ما ذكرته سابقاً. وقد قال – رحمه الله – في موطن آخر:

ربما يتجوزون في كلمة "ثقة" فيُطلقونها على من هو صالح في دينه، وإن كان ضعيف الحديث، أو نحو ذلك.[3]

ويقول في موضع آخر: فأما استعمال كلمة "ثقة" على ما هو دون معناها المشهور، فيدل عليه أن جماعة يَجمعون بينها وبين التَّضعيف. قال أبو زرعة في عمر بن عطاء بن وَرَاز: ثقة لين، وقال الكعبي في القاسم أبي عبدالرحمن الشَّامي: ثقة يُكتب حديثه وليس بالقوي، وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان الضَّبعي: ثقة وبه ضعف.[4]

وقد ذكر الإمام السَّخاوي – رحمه الله – أنهم قد يُطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولاً، ولو لم يكن ضابطاً.[5]

وقال رحمه الله نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى –:

١- تحفة الأحوذي: ٣٩٨/١.

٢- حاشية الفوائد المجموعة: ص٢٤٥.

٣- التنكيل: ص٥٧٨.

٤- التنكيل: ص٢٥٩. والذي في "التهذيب": ٢٩١/٨ في ترجمة "القاسم"، وقال العجلي: ثقة يكتب ...

٥- فتح المغيث: ١١٨/٢. / وليس للكعبي ذكر ولعله تحرف والله أعلم.

إن تفسير الثقة بمن فيه وَصفٌ زائد على العدالة إنما هو اصطلاح لبعضهم.[١]

ويقول المعلمي: وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة يُوثق أحدهم تارة، ويُضعفهم أخرى ... وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون ... وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يُطلق كلمة "ثقة" لايُريد بها أكثر من أن الرواي لايتعمد الكذب.[٢]

ويدل على صحة ما ذكره المعلمي – رحمه الله تعالى – عن ابن معين من كونه يُطلق هذه اللفظة "ثقة" على الراوي لايُريد بها أكثر من أن الراوي لايتعمد الكذب، ما ورد أن ابن معين – رحمه الله – سُئل عن عبدالسلام ابن صالح بن سليمان أبو الصَّلت الهَرَوي فقال: ثقة صدوق إلا أنه يَتَشَيَّع. وسأله ابن الجُنَيد عنه فقال: قد سمع وما أعرفه بالكذب. وقال مرة أخرى: سمعت يحي وذكر أبا الصَّلت الهروي فقال: لم يكن أبو الصَّلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يَرويها ما نَعرفها، وسأله عبدالخالق بن منصور عنه فقال: ما أعرفه.[٣]

قال الخطيب البغدادي: أحسب عبدالخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصَّلت قديماً، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد.[٤]

قلت: فقول يحيى، ما أعرفه،يَدل على أن ابن معين لم يكن يعرف أبا الصَّلت الهروي، حتى تبين له حاله خاصَّة من حيث العدالة، وأنه كان مشهوراً بين الناس بالعبادة والزهد والرد على أهل الأهواء من المرجئة والجهمية الزنادقة والقدرية. ولذلك لما سُئل عنه مرة أخرى قال: " قد سمع، وما أعرفه بالكذب" وهذا يُوضح تماماً معنى قوله: ثقة صدوق: أي أنه غير معروف عنده بالكذب مع كَثْرة ما رَواه من المناكير والمثالب.

يُؤيد هذا أن ابن معين لم يصحح حديثه عن أبي معاوية، إلا بعد ما وجد له متابعاً وهو محمد بن جعفر الفِيْدِي فقد جاء في "تاريخ بغداد"[٥] أن الدُّوري قال: سمعت يحيى بن معين يُوثق أبا الصَّلت عبدالسلام بن صالح، فقلت: أو قيل له: إنه حدَّث عن أبي معاوية عن الأعمش: أنا مدينة العلم وعلي بابها.[٦] فقال: ما تُريدون من هذا المسكين ؟! أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفِيْدِي عن أبي معاوية.

١- فتح المغيث: ١/١٥.

٢- التنكيل: ص٢٥٨.

٣- تاريخ بغداد : ١١/٤٨-٤٩.

٤- تاريخ بغداد : ١١/٤٩.

٥- تاريخ بغداد: ١١/٥٠.

٦- رواه الطبراني في "الكبير" ١١/٦٥-٦٦. والحاكم في المستدرك: ٣/١٢٦. والخطيب في التاريخ : ١١/٤٨. من طريق أبي الصلت حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به. قال الحاكم: هذاالحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، =

- وأما إطلاق هذه اللفظة "ثقة" على الراوي إطلاقاً نسبياً بمعنى أنه "ثقة" بالنِّسبةِ إلى غيره، وقد لايكون هو ثقة حينما يُفرَد بالسؤال.

قال أبو الوليد البَاجِي – رحمه الله تعالى –:

"واعلم أنه قد يقول المعدِّل: فلان ثقة،ولايُريد به أنه ممَّن يُحتج بحديثه. ويقول:فلان لابأس به، ويُريد أنَّه يُحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه،المتوسط في حديثه فَيُقْرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان ؟ فيقول:

فلان ثقة يريد أنه ليس من نَمَطِ من قُرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يُسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول: لابأس به. فإذا قيل أهو ثقة ؟ قال: الثقة غير هذا ...[1]

وقال الحافظ ابن حجر:

"وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المُعَدِّل: فلان ثقة،ولايُريد أنه ممن يُحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فَيُقْرَن بالضعفاء فيقال: ماتقول في فلان وفلان وفلان ؟ فيقول: فلان ثقة. يريد أنه ليس من نَمَطِ من قُرِنَ به، فإذا سُئل عنه بِمُفْرَده بيَّن حاله في التوسط.

= وأبو الصلت ثقة مأمون. قال الذهبي: في "التلخيص" : قلت بل موضوع. قال: أبو الصَّلت ثقة مأمون . قلت: لا والله لا ثقة ولا مأمون . ١٢٦/٣.

وقد جاء هذا الحديث من رواية جابر بن عبدالله وعلي بن أبي طالب رضي الله عن الصحابة أجمعين فأما حديث جابر فرواه الحاكم في المستدرك: ١٢٩/٣، والخطيب في التاريخ: ٣٣٧/٢، ٢١٩/٤ وابن الجوزي في الموضوعات: ٣٥٣/١، وابن حبان في المجروحين: ١٥٢/١-١٥٣. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: بل والله موضوع وأحمد – بن عبد الله بن يزيد المكتب المؤدب – كذاب.

وأما حديث علي فرواه الترمذي في سننه: كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب. رقم ٣٧٢٣ ، ٥٩٦/٥ وقال : هذا حديث غريب منكر، وقال الذهبي في الميزان: ٦٦٨/٣: ما أدري من وضعه.

قال الشوكاني في "الفوائد المجموعة" ص ٣٤٩: قيل لا يصح ولا أصل له. وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في الموضوعات من طرق عدة، وجزم ببطلان الكل، وتابعه الذهبي وغيره... وذكر الشوكاني أن الحافظ ابن حجر يراه من قسم الحسن لا يرتقى إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب. وصوب قوله. وقد أفاض محقق " الفوائد" العلامة المعلمي في الكلام على هذا الحديث وبين وهنه بكلام شاف فانظره من "الفوائد" ٣٤٩-٣٥٣. وانظر "مشكاه المصابيح" : ١٧٨٨/٣، النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح: ص١٠٢.

[1] – التعديل والتجريح: ٢٨٣/١.

فمن ذلك أن الدُّوري قال عن ابن معين:إنه سُئل عن ابن إسحاق،وموسى بن عُبيدةَ الرَّبَذِي أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة. وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: صدوق وليس بحجة.

ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يُونس أو عُقيل ؟ فقال: عُقيل لابأس به وهو يريد تفضيله على يونس ... وهذا حكم على اختلاف السؤال.

وعلى هذا يُحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممَّن وثَّق رجلاً في وقت،وجَرَحه في وقت آخر.(١)

فظهر بهذا الذي حكاه أبو الوليد الباجي، ومن بعده الحافظ ابن حجر، أن هذا اللفظ "ثقة" قد يُطلق ولايُراد معناه الذي شاع به الإصطلاح.

ولهذا المعنى يُقرر الحافظ ابن حجر – رحمه الله – أنه لابُدَّ من حِكَايَةِ أقوال النُّقاد في الراوي، وبحكاية أقوال النقاد يظهر المراد.(٢)

- وأما إطلاق "ثقة" على الراوي الذي عُرفت عينه، ولم يُعلم فيه من أطلق عليه التَّوثيق جرحاً، فذلك معروف عن الإمام ابن حِبَّان – رحمه الله تعالى – وقد أشار إلى ذلك جماعة من أهل العلم.

يقول الحافظ العلامة أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي:

١– لسان الميزان: ٢٨/١، فتح المغيث: ١٢٧/٢، وانظر : بذل الماعون: ص١١٧، هدي الساري: ٤٠٨، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٥٨، ٤٦٢، ٤٦٧، ٤٦٨–٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٤

٢– وهذا مهم جداً فإننا نجد في عبارات بعضهم: رواه جماعة ثقات حفاظ، أو نحوهما من العبارات، والمتبادر عند سماع هذا الكلام أن جميع الرواة الموصوفين بهذا الوصف كلهم ثقات على حد تعبير من أطلق هذه المقولة، بحيث لو سئل عنهم واحداً واحداً لأجاب بما تضمنته تلك العبارة، لكن الواقع خلاف ذلك. فقد قال المعلمي في التنكيل: ٥٨٦ : قول المحدث: رواه جماعة ثقات حفاظ ثم يعدهم لايقتضي أن يكون كل من ذكره بحيث لو سُئل عنه ذلك المحدث وحده لقال: ثقة حافظ.

هذا الدارقطني ذكر في "السنن" حديثا فيه مسح الرأس ثلاثا ... ثم قال: خالفه جماعة من الحفاظ الثقات ... فعدهم وذكر منهم: شَريكاً القاضي، وأبا الأشهب جعفر بن الحارث، والحجاج بن أرطأة وجعفر الأحمر . مع أنه قال: شَريك ليس بالقوي ، وجعفر لم أر له فيه كلاما ولكن تكلم فيه غيره كابن معين والنسائي وحجاج بن أرطأة قال عنه الدارقطني في مواضع من السنن: لا يحتج به، وفي بعض المواضع "ضعيف" ، وجعفر الأحمر اختلفو ا فيه، وقال الدارقطني: يعتبر به.

ونحو هذا قول المحدث: "شيوخي كلهم ثقات" ، أو "شيوخ فلان كلهم ثقات" فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق: "هو ثقة" وإنما إذا ذكروا الرجل في جملة من أُطلقوا عليهم ثقات، فاللازم أنه له حظ من الثقة... وهكذا قد يذكرون الرجل في جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أنه له حظ ما من الضعف كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء كثيراً من الثقات الذي تكلم فيهم أيسر كلام. أ.هـ.

وقد عُلم أن ابن حِبَّان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثِّقات عـدداً كثيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذي لايَعرف هو ولاغيرُه أحوالَهم، وقد صرَّح ابن حِبَّان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب، فقال في الطَّبَقة الثالثة. سهل يروي عن شَدَّاد بن الهادّ ... ولست أعرفه ولا أدري من أبوه، هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب الثقات ونَصَّ على أنه لايعرفه. وقال أيضاً: حَنْظَلة شيخ يروي المراسيل، لا أدري من هو، روى ابن المبارك عن إبراهيم بن حَنظَلة عن أبيه، هكذا ذكره لم يزد، وقال أيضاً: الحسن أبو عبدا لله شيخ يروي المراسيل ... لا أدري من هو ولا ابن من هو، وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقاً كثيراً من هذا النَّمَط وطريقته فيه أنه يذكر من لم يَعْرِفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله وينبغي أن يُتَنبَّه لهذا.[1]

وقال الحافظ ابن حجر: وإذا لم يكن في الراوي المجهول الحال جَرح ولاتَعديل، وكان كلٌّ من شيخه، والراوي عنه ثقة ولم يأت بحديث منكر فهو ثقة عنده – يعني عند ابن حبان – وفي كتاب الثقات كثير ممَّن هذا حاله، ولأجل ذلك ربما اعتَرَضَ عليه في جعلهم ثقات من لم يَعرِف اصطلاحه ولا اعتِرَاضَ عليه فإنه لايُشَّاح في ذلك.[2]

وفي ترجمة "أيوب عن أبيه عن كعب بن سُور. قال الذهبي: مجهول.[3]

قال الحافظ ابن حجر: "وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه مَهدي بن مَيْمُون، لا أدري من هو، ولا ابن من هو. وهذا القول من ابن حبان، يُؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتابه الثقات، كلَّ مجهول روى عنه ثقة ولم يُجرح، ولم يكن الحديث الذي يَرويه منكراً. هذه قاعدته، وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العَلاَئي والحافظ شمس الدين ابن عبدالهادي وغيرهما رحمهم ا لله تعالى".[4] ونجد هذا الصَّنِيع من ابن حبان – رحمه ا لله تعالى – في كثيرٍ من الرواة الذين يذكرهم في "كتاب الثقات" ويقول عنهم: لا أدري من هو.

١– الصارم المنكي في الرد على السبكي: ١٣٨–١٣٩. وانظر كتاب الثقات : ٤٠٦/٦، ٢٢٦، ١٧٠ وفي المطبوع : أيوب بن النجار ، ١٤٦/٦، وانظر الإقتراح: ص٥٤.

٢ – فتح المغيث: ٤٣/١، تدريب الراوي : ١٠٨/١ ، الرفع والتكميل: ص ٣٣٧.

٣ – ميزان الإعتدال: ٢٩٥/١.

٤ – لسان الميزان: ٥٥١/١. والذي ذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه ذلك هو أيوب الأنصاري عن سعيد بن جبير كما في "الثقات" ٦٠/٦ وقد قال الذهبي في الميزان ٢٩٥/١: أيوب عن أبيه عن كعب بن سور. مجهول ، أيوب الأنصاري عن سعيدابن جبير. كذلك. وانظر فتح المغيث ٤٥/٢ فلعله حدث سقط في اللسان فأختلطت ترجمة أحدهما بالآخر.

وبعد كتابة ما تقدم ، رأيت العلامة المعلمي –رحمه ا لله تعالى– أشار إلى هذا كما في حاشية الجرح والتعديل ٢٦٣/٢.

وقد نبَّه إلى ذلك الإمام ابن عبد الهادي فيما تقدم نقله. وأذكر هنا عَشْرة أمثلة أخرى ممن ذكرهم ابن حبان في "الثقات" وقال عنهم: "لا أدري من هو ولا ابن من هو". وكلهم من التابعين.

١ – أبَان: شيخ يروي عن أبي بن كعب، روى عنه محمد بن جَحَادة، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[1]

٢ – الحسن الكوفي: شيخ يروي عن ابن عباس، روى عنه لَيث بن أبي سُليم، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[2]

٣ – رِيَاح: يروي عن عثمان بن عفان، روى عنه الحسن بن سعد، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[3]

٤ – الزِّبرِقَان: شيخ يروي عن النَّوَّاس بن سَمعان، روى داود ابن أبي هِند عن شَهْر بن حَوشَب عنه، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[4]

٥ – سَلَمه: يروي عن ابن عمر، روى عنه ابنه سعيد بن سلمه، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[5]

٦ – سَبْرة ، شيخ يروي عن أنس، روى عنه السُّدي، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[6]

٧ – سَمِيع، شيخ يروي عن أبي أمامة، ورى عنه عمرو بن دينار المكي، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[7]

٨ – شهاب، شيخ يروي عن أبي هريرة، روت عنه القَلَوص بنت عُلَيْبَة، لا أدري من هو.[8]

٩ – عبدالكريم، شيخ يروي عن أنس بن مالك، روى الليث بن سعد، عن إسحاق بن أُسيد عنه، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[9]

١٠ – عَطاء المدني، يروي عن أبي هريرة في صلاة الجُمَع، روى عنه منصور، لا أدري من هو ولا ابن من هو.[10]

١- كتاب الثقات: ٤/٣٧.

٢- كتاب الثقات: ٤/١٢٦.

٣- كتاب الثقات: ٤/٢٣٨.

٤- كتاب الثقات: ٤/٢٦٥.

٥- كتاب الثقات: ٤/٣٤١.

٦- كتاب الثقات: ٤/٣٤٢.

٧- كتاب الثقات: ٤/٣٦٣.

٨- كتاب الثقات: ٥/١٢٩.

٩- كتاب الثقات: ٥/٢٠٧.

١٠- كتاب الثقات: ٥/ ٢٠٢.

وكذلك فإنه –رحمه ا لله تعالى– يذكر عدداً من الرواة في كتابه " الثقات " وبعد الوقوف على كلام النُّقاد نجد أنهم يحكمون على الراوي بأنه مجهول أو لا يُعرف، واذكر هنا عشرة رواة ذكرهم في "كتاب الثقات" مع ذكر ما قاله ابن حجر، والذهبي فيهم.

١– أبَان بن طَارق القَيْسِي[١]، قال الحافظ ابن حجر: مجهول الحال[٢]، وقال الذهبي: لايُعرف.[٣]

٢– بُجَير بن أبي بُجير[٤] . قال الحافظ ابن حجر: مجهول.[٥]

٣– حاتم بن أبي نصر القَنْسَرِيني [٦]، قال الحافظ ابن حجر: مجهول [٧]، وكذا قال الذهبي.[٨]

٤– ضُبَارة بن عبدا لله بن أبي سُلَيك [٩]، قال الحافظ: مجهول [١٠]، وقال الذهبي: لا يعرف [١١].

٥– طارق بن أبي الحسناء [١٢]، قال الحافظ: مجهول[١٣]، وكذا قال الذهبي[١٤].

٦– محمد بن حبيب الجَرْمي[١٥]. قال الحافظ: مجهول [١٦]، وكذا قال الذهبي.[١٧]

١– كتاب الثقات: ٣٧/٤.

٢– تقريب التهذيب: ٣١/١.

٣– المغني في الضعفاء: ٧/١.

٤ – الثقات: ٨٢/٤.

٥ – التقريب: ٩٣/١.

٦ – الثقات: ٢٣٦/٦.

٧ – التقريب: ١٣٨/١.

٨ – المغني في الضعفاء: ١٤٠/١.

٩ – الثقات: ٣٢٥/٨.

١٠ – التقريب: ٢٧٣/١.

١١ – المغني في الضعفاء: ٣١١/١.

١٢ – الثقات: ٤٩٠/٦.

١٣ – التقريب: ٣٧٦/١.

١٤ – المغني في الضعفاء: ٣١٤/١.

١٥ – الثقات: ٣٩/٩،٥٥.

١٦ – التقريب: ١٥٣/٢.

١٧ – المغني في الضعفاء: ٥٦٥/٢.

٧- عبدا لله بن أبي بكر بن زيد بن المُهَاجر [١]. قال الحافظ: مجهول [٢]، وقال الذهبي: لايعرف [٣].

٨- النعمان بن مَعبد بن هَوذه الأنصاري [٤]، قال الحافظ: مجهول [٥].

٩- هشام بن هارون الأنصاري [٦]. قال الحافظ: مجهول [٧].

١٠- يحيى بن أبي صالح المدني [٨] . قال الحافظ: مجهول [٩]، وكذا قال الذهبي.[١٠]

وغير هؤلاء كثير يراهم من نظر في "تهذيب التهذيب" و "ميزان الإعتدال" وقد صرح ابن حبان – رحمه ا لله تعالى – بأن الراوي الذي يذكره في كتابه"الثقات"فهو ثقة فقال:

وإنما أذكر في هذا الكتاب الشَّيخ بعد الشَّيخ ... فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النَّيرة التي ذكرتُها في كتاب "الفصل بين النَّقلة" أدخلته في هذا الكتاب.[١١]

ولذلك نجد الحافظ ابن حجر – رحمه ا لله تعالى – ومن قبله الذهبي، يقولان في الرجل وثقة ابن حبان [١٢] ، أو ذكره ابن حبان في الثقات [١٣] كل هذا على معنى أنه ثقة عنده.

---

١ – الثقات: ٥٣/٧.
٢ – التقريب: ٤٠٥/١.
٣ – المغني في الضعفاء: ٣٣٣/١.
٤ – الثقات: ٥٣٠/٧.
٥ – التقريب: ٣٠٤/٢.
٦ – الثقات: ٥٦٩/٧.
٧ – التقريب: ٣٢٠/٢.
٨ – الثقات: ٥٢٧/٥.
٩ – التقريب: ٣٤٩/٢.
١٠ – المغني في الضعفاء: ٧٣٧/٢.
١١ – الثقات: ١٣/١.
١٢ – الميزان: ٢٤/٣.
١٣ – لسان الميزان: ٥٧/٧.

وابن حبان – رحمه الله تعالى – يَرى أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، كان على العدالة إلى أن يَتَبَيَّنَ جرحه، وجهالة العين ترتفع عنده برواية راو واحد ثقة عن ذلك الرجل.[1]

وقد تعجَّب الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – من مذهب ابن حبان هذا حيث قال: الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبيَّن جرحُه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مَسْلَك ابن حبان في "كتاب الثقات" الذي ألَّفه فإنه يذكر خلقاً ممّن نَصَّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور،وهو مذهب شيخه ابن خُزيمة ، ولكن جهالة حالة باقية عند غيره.[2]

ولهذا نجد العلماء يُنبِّهون على قاعدة ابن حبان هذه في "الثقات" وعدم الإغترار بذكر الرجل في "كتاب الثقات".

يقول الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – في ترجمة "خَلِيفة" : ما روى عنه سوى ابنه فِطْر بن خليفه، ذكره ابن حبان على قاعدته في "الثقات".[3]

وفي ترجمة زيد بن أَيْمَن، يقول الذهبي – أيضا –: روى عنه سعيد بن أبي هلال فقط، لكن ذكره ابن حبان في "الثقات" على قاعدته [4]. ويقول في ترجمة "عبدا لله بن نافع": ما علمت عنه راويا سوى الحكم بن عُتيبه، وثَّقه ابن حبان على قاعدته [5]. ويقول في ترجمة عمارة بن حَدِيد: ... مجهول، وقال أبو زرعة: لايعرف... وعُمارة مجهول كما قال الرَّازيان، ولايُفرح بذكر ابن حبان له في "الثقات" ، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لايعرف.[6]

---

[1] – انظر كتاب المجروحين: ١/٣٢٧–٣٢٨. فقد قال: والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لايجوز الإحتجاج به، لأن رواية الضعيف لاتخرج من ليس بعدل عن حد المجهولين إلى جملة أهل العدالة، ويقول في ترجمة محمد بن عطية العوفي من المجروحين ٢/٢٧٤: ... فهو ساقط الإحتجاج حتى تتبين عدالته بروايته عن ثقة إذا كان دونه ثقة واستقامت الرواية فلم يخالف الثقات.

[2] – لسان الميزان: ١/٢٥.

[3] – ميزان الإعتدال: ١/٦٦٦.

[4] – ميزان الإعتدال: ٢/٩٩.

[5] – ميزان الأعتدال: ٢/٥١٣.

[6] – ميزان الإعتدال: ٣/١٧٥، وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان: ٣/١٢٥٤.

وممّن أطلق هذا اللفظ عل المجاهيل،وخاصة في التابعين،العِجْلِي – رحمه ا لله – فإنه كثيراً ما يذكر في كتابه الذي ألَّفه في الثقات قوله في حق بعض الرواة: "تابعي ثقة" وبعد النَّظر في كلام العلماء في ذلك الراوي نجد أنه مجهول.

فمن ذلك قوله في "سَلِيم بن عبدالسَّلُولي": كوفي تابعي ثقة [١]. مع أنهم قالوا فيه: روى عن حذيفه، روى عنه أبو إسحاق السَّبيعي، قال الشافعي: سألت أهل العلم بالحديث، فقيل لي:إنه مجهول.[٢]

وقوله في "منصور بن أبي منصور": تابعي ثقة [٣]. قال أبو حاتم: لايعرف مجهول[٤] وذكر الذَّهبي[٥] وابن حجر[٦] أنه مجهول.

لذا قال المعلمي –رحمه ا لله تعالى–:

"والعِجْلِي متسمح جداً، وخاصة في التابعين، فكأنهم كلهم عنده ثقات، فتجده يقول: " تابعي ثقة" في المجاهيل، وفي بعض المَذْمُومين كعمر بن سَعد [٧]، وفي بعض الهَلْكَى كأصْبَغ بن نَبَاته [٨]...".[٩]

ويقول الإمام الذهبي – رحمه ا لله تعالى– وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم "الثقة" على من لم يُجرح مع ارتفاع الجهالة عنه وهذا يُسمى مستوراً.[١٠]

والذهبي يطلق لفظة "مستور" على مجهول الحال كما في ترجمة زياد بن مُليك قال: شيخ مستور، ما وُثِّق ولا ضُعِّف، فهو جائز الحديث روى عنه جعفر بن برقان وأبو بكر بن أبي مريم.[١١]

---

١ – معرفة الثقات: ٤٢٤/١.

٢ – لسان الميزان: ١٣١/٣، تعجيل المنفعة : ص١١٠، وانظر الجرح والتعديل ٢١٢/٤.

٣ – معرفة الثقات: ٣٠٠/٢

٤ – الجرح والتعديل: ٨ /١٧٩

٥ – ميزان الإعتدال: ١٨٨/٤.

٦ – لسان الميزان: ٩٣/٢.

٧ – معرفة الثقات: ١٦٦/٢.

٨ – معرفة الثقات: ٢٣٤/١.

٩ – حاشية الفوائد المجموعة: ص٤٨٥ وانظر ص٢٢، ٢٨٢.

١٠ – الموقظة: ص٧٨.

١١ – الميزان: ٩٣/٢.

وقال في ترجمة عبدا لله بن محمد بن عُمارة: مستور ما وُثِّق ولا ضُعِّف [1]. وقد بَيَّن الخطيب البغدادي –رحمه ا لله– أن عبدا لله هذا روى عنه جماعة.[2]

وقال في ترجمة محمد بن نُجيح: ... رجل مستور ... وعنه يَزيد بن زُرَيع، وخَلف بن خَلِيفه.[3]

وإطلاق التَّوثيق على المجاهيل من القدماء، وارد في كلام بعضهم غير من ذكرت، فإن الناقد المتكلم في الرجال لا يقتصر كلامه في الرجال على الذين لَقيهم، وطَالت به مُجالَسَتُهم، وتَمَكَّنت معرفتهم به ، بل قد يتكلم فيمن لَقيه ولو مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً أو حديثاً واحداً، وفيمن عاصره ولم يلقه لكن بلغه شئ من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة إذا بلغه شئ من حديثه، ووجد روايته مستقيمة، بأن كان له مُتابع أو شَاهد، وإن لم يَرو عنه إلا واحد.

وقد ذكر المعلمي من هؤلاء ابن سعد، وابن معين، والنسائي وغيرهم حيث قال:

وكذلك ابن سعد،وابن معين،والنسائي،وآخرون غيرهم،يُوثقون من كان من التابعين، أو أتباعهم،إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يَروى مُتابع أو شَاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد.[4]

ومن هؤلاء الذين وثقهم ابن معين " أسْقَع بن أسْلَع".[5]

قال الذهبي –رحمه ا لله تعالى– : ماعلمت روى عنه سوى سُويد بن حُجير البَاهلي. وثقة مع هذا يحي بن معين. ثم قال –رحمه ا لله تعالى– : ما كُلّ من لايعُرف ليس بحُجَّة لكن هذا هو الأصل.[6]

ومنهم أيضا "الحَكَم بن عبدا لله البَلَوي" [7]

قال الذهبي: لا يُعرف، لكن هذا وثقه يحي بن معين.[8]

---

[1] – الميزان: ٤٨٩/٢.

[2] – تاريخ بغداد: ٦٢/١٠.

[3] – ميزان الاعتدال: ٥٤/٤، لسان الميزان: ٥/ ٤٥٨.

[4] – التنكيل: ص٢٥٥.

[5] – التنكيل: ص٢٥٥.

[6] – الميزان: ٢١١/١.

[7] – التنكيل: ص٢٥٥.

[8] – الميزان: ٥٧٦/١.

ومن وثقهم النسائي "رافع بن إسحاق".[1]

قال الحافظ ابن حجر: وعنه إسحاق بن عبدا لله بن أبي طلحة، قال النسائي: ثقة،ـ وذكره ابن حبان في الثقات ... وقال العِجْلِي: مدني تابعي ثقة، وقال ابن عبدالبر: هو من تابعي أهل المدينة ثقة فيما نُقل.[2]

وقد روى العَوّام بن حَوشَب عن الأسود بن مسعود عن حَنْظَلة بن خُويلد عن عبدا لله بن عمرو بن العاص حديثاً. ولا يُعرف الأسود وحَنظَلة إلا في تلك الرواية ومع ذلك وثقهما ابن معين.[3]

قا ل الحافظ ابن حجر وهو يُترجم للأسود بن مسعود العَنَبَري البصري: قال عثمان الدَّرامي عن يحيى بن معين ثقة روى له النسائي في"الخصائص"هذا الحديث الواحد .. قلت – وذكره ابن حبان في الثقات. وقرأت بخطّ الذهبي في "الميزان" لايُدرى من هو، وهو كلام لايَسوى سَماعه فقد عرفه ابن معين ووثّقه وحَسْبُك.[4]

وروى هَمّام عن قتاده عن قُدَامَة بن وَبْرَة عن سَمُرة بن جُنْدب حديثاً، ولا يُعرف قُدَامة إلا في هذه الرواية، ومع ذلك وثقة ابن معين.[5]

قال الذهبي: قُدَامة بن وَبْرة عن سمرة "لايعرف" وثقة ابن معين.[6]

وقال الحافظ ابن حجر: قال أبو حاتم عن أحمد لايُعرف ... وذكره ابن حبان في الثقات، قلت: وقال ابن خُزيمة في صحيحة: لا أقف على سماع قتادة من قُدامة ولست أعرف قُدامَة بن وبْرة بعدالة ولا جرح.[7]

وقال – رحمه ا لله تعالى –: مجهول.[8]

فإذا تقرر هذا المعنى من أن بعض النقاد، قد يُطلق التوثيق على المجاهيل القدماء، وذلك بالنظر في رواياتهم ومالها من الشواهد والمتابعات التي تدل على استقامة حديث الراوي فيقول المعلمي –رحمه ا لله–:

---

[1] – التنكيل: ص٢٥٥.

[2] – تهذيب التهذيب: ١٩٨/٣.

[3] – انظر ميزان الإعتدال: ٢٥٦/١، تهذيب التهذيب: ٢٩٨/١، ٥٢/٣، التنكيل: ص٢٥٥.

[4] – تهذيب التهذيب: ٢٩٨/١.

[5] – التنكيل: ص٢٥٦، السنن الكبرى: ٢٤٨/٣.

[6] – ميزان الإعتدال: ٣٨٦/٣.

[7] – تهذيب التهذيب: ٣٢٨/٨.

[8] – تقريب التهذيب: ١٢٤/٢. وقارن بين قول الحافظ هنا "مجهول" في قدامه بن وبرة وقوله في الأسود بن مسعود العنبري "ثقة" تقريب التهذيب: ٧٦/١، التهذيب: ٢٩٨/١، ٣٢٨/٨.

فإن شئتَ فاجعل هذا رأياً لأولئك الأئمة كابن معين، وإن شئتَ فاجعله اصطلاحاً في كلمة "ثقة" كأن يراد بها استقامة ما بلَغ الموثِّق من حديث الراوي، لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة.[1]

- وأما إطلاقهم "ثقة" على الرجل لصحه سماعاته وإن لم يكن أهلاً لأن يُوثَّق.

فقد قال الذهبي وهو يترجم لابن خَلاَّد:

---

١ – التنكيل: ص٢٥٨ بل إنه من التوسع في إطلاق هذه اللفظة أنه يستفاد من كلام بعضهم أن الراوي إذا لم يرد لـه ذكـر في كتب الضعفاء، وخاصة من التزموا في كتبهم إيراد كل من تكلم فيه كابن عدي مثلاً – فذلك علامة على أنه ثقة.

قال ابن دقيق العيد في "الإمام" قال ابن حزم: هذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد، وأسد منكر الحديث لا يحتج به.

قال: وهذا مدخول من وجهين.

أحدهما: عدم تفرد أسد به ...

الثاني: أن أسداً ثقة ولم ير في شئ من كتب الضعفاء له ذكر، وقد شرط ابن عدي أن يذكر في كتابة كل من تكلم فيه وذكـر فيه جماعة من الأكابر والحفاظ ولم يذكر أسـداً وهـذا يقتضـي توثيقـه، ونقـل ابـن القطـان توثيقـة عـن البـزار ..." (نصب الرايـة: ١٧٩/١)، ولا يخفى أن في تقعيد هذه المسألة تكلف. والذي في المحلي (٩٠/٢، ٤٧٢/٧، ٢١١/٨، ٦١/٩، ٣٧٧/١٠) "منكـر الحديث" "ضعيف" مرة يقول هذا ومرة يقول هذا. وانظر تجريد أسماء الرواة: ص٤٠.

وأما "أسد بن موسى" فقد قال فيه البخاري: مشهور الحديث، وقال النسائي: ثقة ولو لم يصنف كان خيراً له، ووثقه ابن قـانع والعجلي والبزار، زاد العجلي: صاحب سنة. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن يونس: حدث بأحاديث منكرة وأحسب الآفة من غيره، وقال عبدالحق في الأحكام الوسـطى": لا يحتـج بـه عندهـم تهذيب التهذيب: ٢٢٨/١ وورد أن ابن يونس وثقة تذكرة الحفاظ: ٤٠٢/٤، الميزان: ٢٠٧/١.

قال الذهبي: وما علمت به بأساً إلا أن ابن حزم ذكره في كتاب الصيد فقال: منكر الحديث الميزان ٢٠٧/١.

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يغرب وفيه نصب. تقريب التهذيب: ٦٣/١.

وقد رد الذهبي تضعيف ابن حزم له بقوله: وهذا تضعيف مردود. الميزان: ٢٠٧/١.

وأما قوله فيه: " منكر الحديث"

فقد قال الإمام ابن دقيق العيد: ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في "تاريخ الغرباء":

أُسد بن موسى حدث بأحاديث منكرة وكان ثقة وأحسب الآفة من غيره فإن كان أخذ كلامه هذا فليس بجيد.

لأن من يقال فيه: "منكر الحديث" ليس كمن يقال فيه: روى أحاديث منكرة؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق بـه الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً. نصب الراية: ١٧٩/١، تنقيح التحقيق: ٥٢٤/١.

ومن ذلك أيضا ما حكاه الزيلعي بقوله: قال الشيخ في "الإمام": ومن العجب كون ابن لقطان لم يكتف بتصحيح الـترمذي في معرفة حال عمر بن بجدان مع تفرده بالحديث وهو قد نقل كلامه: هذا حديث حسن صحيح. وأي فرق بين أن يقول: هـو ثقـة أو يصحح له حديثا انفرد به. نصب الراية: ١٤٩/١.

وقال ابن القطان رداً على قول ابن حزم في زينت بنت كعب: إنها مجهولة، وفي سعد بـن إسـحاق إنـه غـير مشـهور بالعدالـة: ليس عندى كما قال بل الحديث صحيح وفي تصحيح الترمذي إياه توثيق لزينب وسعد بن إسحاق. نصب الراية: ٢٦٤/٣.

ابن خَلاَّد الشيخ الصدوق المحدث،مُسند العراق،أبو بكر أحمد بن يُوسف ابن خَلاَّد ... قال الخطيب:

كان لايَعرف شيئاً من العلم غير أن سَمَاعه صحيح ... وقال أبو نعيم : كان ثقة، وكذا وثقه أبو الفتح ابن أبي الفَوَارِس، وقال:

لم يكن يَعْرِف من الحديث شيئاً.

قلتُ – أي الذهبي – فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يُطلقون هذه اللَّفظَة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة مُتقن، وإثبات عدل،وتَرَخَّصوا في تسميته بالثقة. وإنما الثِّقة في عُرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه المتقن لما حمله الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفنِّ فتوسَّع المتأخرون.[1]

ولعل من ذلك –أيضاً– قول أحمد بن علي البَادِي:

كان – أي البَاقَرْحِي مَخْلَد بن جعفر بن مَخْلَد بن سهل الفارسي – ثقة صحيح السماع غير أنه لم يكن يعرف شيئاً من الحديث. [2]

وبعد هذا العرض لهذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة فكما قدمت أن المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل هو المعنى الأول،وما عداه من المعاني فإما أن يكون اصطلاحاً خاصاً لبعض العلماء وإما أن يكون مستعملاً على نطاق ضيِّق،فلا يكون اصطلاحاً عاماً ، فحيث وردت هذه اللفظة عند النقاد فيراد بها المعنى الأول إلا بقرينة يُفهم بواسِطَتِها معنى آخر غير هذا المعنى .

---

[1] – سير أعلام النبلاء: ١٦/٧٩–٨٠.

[2] – سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٥٤، ميزان الإعتدال: ٤/٨٢، لسان الميزان: ٦/٩.

حجة

من الألفاظ التي يُطلقها الأئمة على الرواة "حجة" وبعد التأمُّل وجَدتُ أنهم يُطلقون هذه اللَّفظَة على:

- من يُحتج بحديثه.
- من يُؤخذ برأيه وروايته وقوله وسيرته.
- لقَبٌ يُطلق على من حفظ قدراً من حديث النبي ﷺ .
- فأما إطلاقها على الرواة لبيان مرتبة حديثهم فذلك معلوم عندهم، فقد عَدَّ السخاوي – رحمه ا لله تعالى – هذه اللفظة من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب التعديل قال:

" ثم يَليه ما هو المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم وتبعه ابن الصلاح والثانية عند النَّاظم –يعني العراقي– والرابعة بالنِّسبة لما قررناه: ثقة أو ثبت ... ومن صِيغ هذه المرتبة كأنه مصحف أو فلان متقن أو حجة ... ".[١]

وَوَصْفُ الراوي بكونه "حجة" أعلى في التعديل من وصفه بـ "ثقة" كما قَرَّرَ ذلك الذهبي بقوله:

" والحافظ أعلى من المفيد في العُرْف كما أن الحُجَّة فوق الثقة ".[٢]

والنَّاظر في عبارات الأئمة يَجِد هذا، يقول السَّخَاوي: فكلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة وذلك أن الآجري سأله عن سُليمان ابن بنت شُرحبيل، فقال: ثقه يخطئ كما يخطئ الناس، قال الآجري: فقلت: هو حجة ؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل.[٣]

وكذا قال عُثمان بن أبي شَيبة في أحمد بن عبدا لله بن يُونس: ثقه وليس بحجة.*

وقال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، ...

١- فتح المغيث: ١١١/٢.

٢- تذكرة الحفاظ : ٩٧٩/٣.

٣- فتح المغيث: ١١٢/٢.

* هذا وما بعده على أن "حجه" أرفع في التعديل من "ثقة" فإن لم يكن هذا المراد فنحمل حينئذ قول الناقد: "ثقة" على أنه ثناء على الرجل فيما يتعلق بديانته واستقامته كما سبق في "ثقة".

وكأَنَّ لهذه النُكتَة قدَّمها الخطيب حيث قال: أرفع العبارات أن يقال: حجة أو ثقة.[١]

ويقول الإمام المُنْذري – رحمة الله تعالى – :

وقول يحيى بن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة،يشبه أن يكون هـذا رأيـه في أن الثِّقـة دون الحجـة وهو خِلاَف المحكي عنهم في ذلك.[٢]

فتقرر مما سبق أن وصف الراوي بأنه "حجه" قد يكون أعلى في التَّعديل من وصفه بـ "ثقـه" وإن كـان اللَّفظـان يَـدُلاَّن على الاحتجاج بحديث من قيل فيه ذلك بدون مُنازع.

- وأما إطلاق هذا اللفظ "حُجَّة" على من تُرضى سيرته، ويُؤخذ بقوله ورأيه وروايته، فمن ذلك قـول يعقـوب ابن سفيان الفَسَوي: كتبتُ عن ألفِ شيخ وكَسْرٍ، كلهم ثقات، ما أحـد منهـم اتَّخذه عنـد الله حجـة إلا أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل بالعراق.[٣]

فانظر كيف وصفهم بأنهم ثقات ومع ذلك لايَتَّخذ حجة عندا لله إلا اثنين منهم كما صرح به.

قال المعلمي – رحمه الله – عبارة يَعقوب لاتُعطي أن شُيوخه غـير الأَحْمَدَيـن لايُحتَـج بـأحد منهـم في الروايـة، كيف وفيهم أئمة أجلَّة قد احتج بروايتهم الأحمدان أنفسهما، بل قام الإجماع على ذلك.

وإنما أراد يَعقوب بالحجة عند الله من يُؤخذ بروايته ورأيه وقوله وسيرته[٤] فهـذا الإطـلاق أَخَـصُّ ممَّـا قبلـه كما هو ظاهر.

- وأما إطلاق هذا اللفظ "حُجة" لقباً لمن بلغ مبلغاً معيناً في حفظ حديث النبي ﷺ وما يتعلـق بـه مـن أحـوال الرواة.

فيقول الفَارُوقي التَّهانوي:

والحجة عند المحدثين هو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث متناً وإسناداً، وأحوال رواتها جرحاً وتعديـلاً وتاريخاً.[٥]

١- فتح المغيث: ١١٣/٢ ، وانظر الكفاية : ص٣٨.

٢- جواب المنذري: ص٥٦.

٣- تهذيب التهذيب: ٣٥/١.

٤- التنكيل: ص٢٦٠.

٥- كشاف اصطلاحات الفنون: ٢١/٢ ، ٣٧/١ ، وانظر قواعد في علوم الحديث:٢٩.

ولا يَلْزَم من بُلوغ هذه الدرجة العالية في الحفظ والإتقان، أن يكون المتصف بذلك موصوفاً بما تقدم من تمام العدالة وحسن السيرة والمتابعة.

فهذا ابن أبي حاتم يسأل أبا زرعة الرازي عن رجل،فيقول له أبو زرعة: حافظ، ثم يسأله مرة أخرى بقوله: أهو صدوق.[١]

وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُوني من الحفاظ الكبار إلا أنه كان يُتَّهَم بشرب النَّبيذ،وبالوضع حتى قال البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف.[٢]

وبعد هذا فإن المشهور عند علماء الجرح والتعديل إطلاق هذه اللفظة في مقام تعديل الراوي والاحتجاج بحديثه ، وماعدا ذلك من المعاني فيُفْهَم بواسطة سِياق الكلام وسِباقه ، والقرائن التي تَحتَفُّ به .

١- توضيح الأفكار: ٢٦٤/٢ ، وانظر فتح المغيث: ١١١/٢.

٢- فتح المغيث: ١١٢/٢.

ثقة صدوق

استعمل الأئمة هذا اللفظ في الثَّناء على الرواة، وحينما يَصِفُون الراوي بأنه ثقة فهذا دليل على علو درجته في الضَّبط والإتقان، مع ما يُضافُ إلى ذلك من الشهادة له بالتَّعديل. وحينما يُضيفون إلى هذا المصطلح -أعنى ثقة- - قولهم:"صدوق" ، فيستفاد منه حينئذ، التأكيد على رسوخه في الإتقان والضبط وبُعده عن موارد التُّهم. وقد وجَدتُهم يستعملون هذا اللفظ - ثقة صدوق - ويعنون به:

-ما تقدم ذكره من الثَّناء على الراوي فيما يتعلق بعدالته وضبطه.

-الثناء على الراوي فيما يتعلق بعدالته وزهده وعبادته، وإن تجرَّد عن الإتقان والضبط.

- فأما إطلاق هذا اللَّفظ للثَّناء على الراوي، وبيان علو منزلته في عدالته وضبطه وإتقانه، فقد قال موسى بن هارون، في عبدا لله بن محمد بن عبدالعزيز البَغَوي - المعروف بابن بنت منيع - : "ثقة صدوق" ولو جاز لإنسان أن يُقال له فوق الثقة لقيل له"[1]

ومن ذلك أيضا قول ابن عدي، في سَعيد بن كَثِير بن عُفَير: سمعت ابن حماد يقول: قال السَّعدي: سَعيد بن عُفير فيه غير لون من البدع، وكان مخلِّطاً غير ثقة.

قال الشيخ: وهذا الذي قاله السَّعدي لامعنى له، ولم أسمع أحداً، ولا بلغني عن أحد من الناس كلاماً في سعيد بن كَثير بن عُفير وهو عند الناس "صدوق ثقة"، وقد حدَّث عنه الأئمة من الناس..."[2]

---

[1] - تاريخ بغداد: ١١٥/١٠، سير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٤.

[2] - الكامل: ٤١١/٣، وانظر التهذيب ٦٦/٤.

وسعيد هذا قال عنه ابن معين ثقة لا بأس به [١]. وقال الذهبي: أحد الثقات والأئمة له ما يُنكر.[٢] قال الحافظ ابن حجر: صدوق عالم بالأنساب، وغيرها، قال الحاكم: يقال: إن مصر لم تُخرج أجْمَعَ للعلوم منه.[٣]

وسعيد هذا من رجال الشيخين والنسائي وروى له أبو داود في"القدر"[٤].

فعلى هذا فيكون قولهم في الراوي: "صدوق" بعد قولهم: "ثقة" من باب التّأكيد، أي أنه ثقة عدل ضابط لما يرويه، صدوق في ذلك، لايعرف عنه إلا الصدق. خاصة وأنه قد ورد وصف الراوي بالصدق على معنى مدحه بذلك، وبلوغه الغاية من كون أخباره مطابقة، لايُعرف عنه الكذب، لا على المعنى الإصطلاحي عند علماء الجرح والتعديل لهذه اللفظة التي تدل على أن من وُصف بكونه صدوقاً لم يبلغ مبلغ الثقات في الضبط والإتقان. وليس هذا ببعيد.

فهذا ابن مهدي حين قيل له: أبو خَلْدَة ثقة؟ قال: كان صدوقاً وكان مأموناً الثِّقَة سفيان وشعبة.

فقد حكم عليه بأنه "صَدُوق" وبالنّظر إلى أقوال الآئمة في خَالد بن دِينار السّعدي- أبو خَلْدَة- نجد أنه ثقة عند يحي بن معين في رواية عثمان بن سعيد، وعند النّسائي، وابن سعد، والعِجْلِي، والدَّارَقُطني ويزيد بن زُرَيع كذلك، ويقول الترمذي: ثقة عند أهل الحديث، ويقول ابن عبدالبر: هو ثقة عند جميعهم.[٥]

فالذي يظهر أن ابن مهدي لم يَنف عنه كونه ثقة، لكنه لما قَرَنه بسفيان وشعبة، أَشْعَر بأنه وإن كان ثقة إلا أنه لا يصل إلى درجة سفيان وشعبة. والتّوثيق على درجات كما لا يخفى.

---

١ - تهذيب التهذيب: ٦٧/٤، هدي الساري ص ٤٢٦.

٢ - ميزان الإعتدال: ١٥٥/٢.

٣ - تقريب التهذيب: ٣٠٤/١.

٤ - انظر هدي الساري ص٤٢٦، تهذيب التهذيب ٦٦/٤.

٥ - انظر : تهذيب التهذيب: ٧٧/٣ وانظر : "صدوق" ص١٤٩

وقد قال الذهبي: وثَّقُوه.[١]

- وأما إطلاق "ثقة صدوق" على الراوي، على معنى أنه عدل في نفسه، زاهد عابد، وإن تجرَّد عن الإتقان والضَّبط، فذلك وارد في كلام بعضهم.

ولعل مُرادهم بذلك حيث أطلقوه، أن هذا الراوي ثقة في نفسه،عدل في ذاته وأما بالنِّسبة لمروياته وضبطه فليس بثقة.

وهذان اللَّفظان على هذا المعنى – إن كان – هما من باب التَّأسيس، والتَّأسيس في الكلام أولى من التَّأكيد إن أمكن، كما هو معلوم، فيكون معنى اللَّفظة الثانية غير معنى الأولى. يُؤيد هذا أن الإمام السَّخاوي نقل عن شيخه الحافظ ابن حجر قال: إن تفسير الثِّقة بمن فيه وَصْفٌ زائد على العدالة إنما هو اصطلاح لبعضهم.[٢]

ومن ذلك أن عثمان بن أبي شيبة، قال في فُضيل بن عِياض بن مسعود التَّيْمي: كان ثقة صدوقاً وليس بحجة.[٣]

فانظر كيف وصفه بكونه ثقة وأنه صدوق ثم قال: وليس بحجة، وكيف يُمكن نفي الاحتجاج به مع الجَزْم بأنه ثقة صدوق؟ فيُحمل هذا الكلام على ما ذَكرته آنفا، خاصَّة وأن فضيلاً هذا مشهور بالزهد، قال عبدالرحمن بن مهدي: فُضيل بن عياض، رجل صالح ولم يكن بالحافظ، وقال أبو حاتم: صدوق.[٤]

وقال أيضاً في لَيث بن أبي سُلَيم: ثقة صدوق، وليس بحجة.[٥]

---

١ – الكاشف: ٣٦٣/١، وتأمل في عبارة الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: ١٣/١ حيث قال: "إن رجال التهذيب إما أئمة موثقون وإما ثقات مقبولون" وكيف قال عن الإئمة: موثقون. وهل قول الذهبي: وثقوه مثل هذه اللفظة؟ والذي يظهر لي أنها ليست مثلها بل أقل منها، ولعل مراد الذهبي أن جماعة كثيرة وثقوا هذا الرجل كما هو الشان في "أبو خلده".

٢ – فتح المغيث: ١٥/١

٣ – تاريخ أسماء الثقات: ص ١٨٥.

٤ – الجرح والتعديل: ٧٣/٧.

٥ – تاريخ أسماء الثقات: ١٩٦.

وبعد النَّظَر في أقوال علماء الجرح والتَّعديل في لَيث بن أبي سُليم، وجَدتُ الآتي، قال ابن أبي حاتم: كان ابن عُيينةَ لايَحْمَد حفظ لَيث بن أبي سُليم، وقال أحمد : لَيث بن أبي سُليم مضطرب الحديث، ولكن حدَّث الناس عنه، وقال ابن معين: ليس حديثه بذاك، ضعيف، وقال أبو حاتم: ليث ابن أبي سُليم أحب إلى من يزيد ابن أبي زياد كان أبرأ ساحة، يُكتب حَديثُه وهو ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة الرازي: ليِّن الحديث لاتقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث.[1] وقال الحافظ ابن حجر – رحمة ا لله تعالى –: صدوق اختلط أخيراً ولم يَتَمَيَّز حديثه فترُك.[2]

وقال ابن شَاهين: قال عُثمان بن أبي شَيبة: محمد بن الحسن الأسدي ثقة صدوق. قلت: هو حجة؟ قال: أمَّا حُجة فلا، وهو ضعيف.[3]

ويقول يَعقوب في الرَّبيع بن صُبيح السَّعدي: رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جداً.[4]

وقال أيضاً في عبدالرحمن بن زياد الأَفْريقي: ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح.[5]

هذا بعض ما اشتهر عن هذين الإمامين – أعني عُثمان بن أبي شَيبة ويَعقوب – فإنهما يطلقان هذا اللفظ كثيراً على الرواة،وربما نَصَّا على تضعيف الراوي وعدم الاحتجاج به كما في بعض ما تقدم، وربما يُلتَمَس توجيه مقولتهما هذه من أقوال علماء الجرح والتعديل الآخرين.

أما المعنى المشهور عندهم لهذه اللفظة حيث وَردت فهو المعنى الأول ولا يُنتَقل عنه إلابقرينة أو العلم باصطلاحٍ خاص لإمامٍ من الأئمة .

---

١ – الجرح والتعديل: ١٧٨/٧.

٢ – تقريب التهذيب: ١٣٨/٢.

٣ – تاريخ أسماء الثقات: ص٢١٠، وانظر الجرح والتعديل: ٢٢٥/٧، ميزان الإعتدال: ٥١٢/٣. تهذيب التهذيب:١٠٢/٩.

٤ – تهذيب التهذيب: ٢١٥/٣.

٥ – تهذيب التهذيب: ١٥٨/٦. وانظر شفاء العليل: ص ٣٠٥.

صحيح الحديث

من الألفاظ التي أطلقها أئمة الجرح والتعديل على الرواة، قولهم عن الراوي: "صحيح الحديث".

وبعد النَّظر والتأمّل في بعض من قِيلت فيه هذه اللفظة، وما قال فيه علماء الجرح والتّعديل،تبَـيَّن أن هذه اللفظة حين تُطلق على الراوي، يُراد بها معنى معين وحين تُطلق على راوٍ آخر قد يُراد بها معنى غير المعنى الأول، وذلك يَظهر-كما قدمتُ-من خلال معرفة كلام علماء الجرح والتّعديل في الراوي.

وبالنِّسبة للمعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة – صحيح الحديث – فهي:

- أولاً: أن يكون الراوي ثقة ثبتاً قيل فيه – صحيح الحديث – على سبيل المدح للراوي وبلوغ حديثه غاية في الصحة.
- ثانياً: إطلاقها على الراوي على معنى أن حديثه داخل في عموم الصحة،وإن لم يكن ممَّن يُصَحَّح حديثه – فلا يُراد بها حينئذ الصِّحة الاصطلاحية.
- ثالثاً: كَونُ الراوي صحيحَ السماع فيُقال عنه – صحيح الحديث – أي أن سَماعاته صحيحة وإن لم يكن ممن يُصحح حديثه أو يُحسن.
- فأما إطلاق هذه اللفظة – صحيح الحديث – على الراوي الثقة على سبيل مدحه والرفع من شأنه، وأن حديثه ليس كحديث غيره في الجَوَدَة، فهذا وارد في كلام أئمة الجرح والتّعديل، وخاصَّة إذا كان هذا الراوي الذي قيل فيه ذلك من المشاهير الأعلام الثقات الأثْبات.

فهذا الإمام أحمد حين سُئل عن ثابت البُنَاني وقتادة، أيهما أثبت؟ قال: ثابت ثَبْت في الحديث من الثقات المأمونين صحيح الحديث وكان يَقُصُّ.[1]

---

[1] – الجرح والتعديل: ٢/٤٤٩.

وثابت هذا وثقة أحمد، والنسائي، وابن سعد، وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس:الزهري،ثم ثابت،ثم قتادة.[١]

وقال الذهبي – رحمه الله تعالى –: ثقة بلا مدافعة، كَبير القَدْر، تَناكَدابن عدي بذكره في "الكامل".. وثابت ثابت كاسمه ولولا ذِكْرُ ابن عَدَي له ما ذكرته.[٢]

قال الحافظ ابن حجر:

ثقة عابد[٣]

وممن قيل فيه "صحيح الحديث" على هذا المعنى"ثَور بن يَزيد أبو خالد الحِمْصي" فقد قال فيه وَكِيع: صحيح الحديث.[٤] وثَور هذا قال فيه القَطَّان: ما رأيت شامياً أَوَثق منه[٥]، وقال ابن معين: صحيح الحديث، وقال عِيسى بن يُونس: كان ثور من أثبتهم، ووثقه دُحيم ويحيى وغيرهم [٦] وقد ذكره الحافظ الذهبي في"تذكرة الحفاظ"[٧] وقال: أحد الحفَّاظ ورمز على اسمه بـ"صح"[٨] وقال الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه يَرى القدر.[٩]

ومنهم إبراهيم بن طَهْمَان، عالم خراسان، فقد قال إسحاق بن رَاهُوية: كان صحيح الحديث حَسن الرواية، كَثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثا منه وهو ثقة.[١٠] وقال ابن المبارك: أبو حَمزة السُّكَّري وإبراهيم بن طَهْمَان صحيحا العلم والحديث.[١١] وحَكَى الذهبي أن ابن المُبَارك

---

١ – تهذيب التهذيب: ٣/٢.

٢ – ميزان الاعتدال: ٣٦٢/١-٣٦٣.

٣ – تقريب التهذيب: ١١٥/١.

٤ – تذكرة الحفاظ: ١٧٥/١.

٥ – تذكرة الحفاظ: ١٧٥/١، تهذيب التهذيب: ٣٠/٢.

٦ – تذكرة الحفاظ: ١٧٥/١، تهذيب التهذيب: ٣٠/٢.

٧ – تذكرة الحفاظ: ١٧٥/١، ميزان الإعتدال: ٣٦٢/١.

٨ – ميزان الإعتدال: ٣٦٢/١.

٩ – تقريب التهذيب: ١٢١/١.

١٠ – السير: ٣٨٠/٧، التهذيب: ١١٢/١.

١١ – التهذيب: ١١٣/١.

وثقة.[١] وقال أبو حاتم: شيخان بخراسان مُرجئان: أبو حمزة السُّكَّري، وإبراهيم بن طَهْمَان، وهما ثقتان.[٢] ووثقه الإمام أحمد وأبو داود والدَّارَقُطني وابن معين.[٣]

وقال الذهبي: ثقة من علماء خراسان.[٤] وقال الحافظ ابن حجر: قلت:

الحَقُّ فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يَثْبُت غُلوُّه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه بل ذَكَر الحَاكِمُ أنه رَجَع عنه[٥] وفي موطن آخر قال: ثقة يُغرب.[٦]

- وأما إطلاق هذا اللفظ على الراوي، ويراد بذلك:أن حَديثه داخل في عموم الصِّحة، ولا يُراد بذلك الصِّحة المصطلح عليها عندهم، فيَدْخل في ذلك من يُحْكَم على حديثه بالحُسْن؛فوارد في كلامهم.

ومن ذلك قول الإمام أحمد في عَاصم بن علي بن عاصم بن صُهيب الوَاسطي التَّيْمِي: صحيح الحديث قَليل الغلط. كذا حكاه المَيْمُوني على ما نقله الحافظ ابن حجر .[٧]

وقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلى صالح ابن الإمام أحمد قال:

سَمعتُ أبي يقول: عاصم بن علي صدوق.[٨]

وقد حَكَى الحافظ ابن حجر أقوال النَّقاد في على بن عاصم هذا، في كتابه "التهذيب" ثم قال: صدوق ربما وهم.[٩]

---

١ - السير: ٣٧٩/٧.
٢ - السير: ٣٨١/٧.
٣ - انظر/ العلل: ٥٣٨/٢، السير: ٣٧٩/٧-٣٨٠، الكاشف: ٢١٤/١، ميزان الإعتدال: ٣٨/١.
٤ - ميزان الإعتدال : ٣٨/١.
٥ - تهذيب التهذيب: ١١٣/١.
٦ - تقريب التهذيب: ٣٦/١. قال الذهبي -رحمه الله تعالى- في الميزان: ١٤٠/٣، وإنَّ تفرد الثقة يعد صحيحاً غريباً.
٧ - تهذيب التهذيب: ٤٤/٥.
٨ - الجرح والتعديل: ٣٤٨/٦.
٩ - تقريب التهذيب: ٣٨٤/١.

وليس هذا بغريب، فإن المتقدمين يتوسعون في إطلاق الصحة، فرُبّما وُجد في كلامهم إطلاق الصحة على الأحاديث،أو الرواة،ولا يُراد بها ما استقر عليه اصطلاحهم فيما بعد. ولذلك لما ذكر الذهبي أقوال النقاد في إبراهيم بن طَهْمَان، ومنهم الأمام أحمد حيث قال: هو صحيح الحديث مُقَارب. قال: قلت:لَهُ ما يَنفَرِدُ به، ولا يَنحَطُّ حديثه عن درجة الحسن.[1] وقال -رحمة ا لله- لما ذَكَر كلامهم في محمد بن طَلْحَة بن مُصَرِّف اليَامي الكوفي ا لمحدِّث: ويجئ حديثه من أدنى مراتب الصحيح ومن أجود الحسن، وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما الصحيح وما هو أصح منه، وإن شئتَ قلتَ: فيهما الصحيح الذي لانزاع فيه، والصحيح الذي هو حسن، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح، وأن الحديث النَّبوي قسمان ليس إلا:صحيح وهو على مراتب، وضعيف وهو على مراتب.وا لله أعلم.[2]

- وأما إطلاقهم "صحيح الحديث" على من كانت سَماعاته صحيحة، وإن لم يكن ممَّن يُصحَّح حديثه ولا يُحسَّن. فقد قال الإمام الذهبي، في عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى اللَّخمي الاسكندراني المقرئ الشهير:

صحيح الحديث كذاب في القراءات.[3]

وقال عنه في موطن آخر: سَماعاته للحديث من السِّلَفِي وغيره صحيحة، فأما في القراءات فليس بثقة ولا مأمون، وضَع أسانيد وادَّعى أشياء لا وجود لها، وهاهُ غير واحد.[4] وقال في موطن ثالث: وهو متهم ليس بثقة.[5]

فكلمة الذهبي هذه في حال الاسكندراني هذا تفسر قوله فيه "صحيح الحديث ... "

---

[1] - السير: ٣٨٣/٧، كذا قال الإمام الذهبي هنا، وقد قال عنه في الميزان: ٣٨/١: ثقة من خراسان. وقد نقلت كلام أئمة الجرح فيه كما مرآنفا، ولعل مراد الإمام أحمد بقوله: مقارب أي أن حديثه يقارب حديث غيره من الثقات فقد ورد أن الإمام أحمد -رحمه ا لله تعالى- وثقه كما تراه في العلل: ٥٣٨/٢ حيث قال: وابراهيم بن طهمان ثقة في الحديث وهو أقوى حديثا من أبي جعفر الرازي، وقد قال أبو زرعة: كنت عند أحمد بن حنبل فذكر ابراهيم بن طهمان، وكان متكأً من علـه، فجلس، وقال: لاينبغي أن يذكر الصالحون فيتكأ السير: ٣٨/٧، وقال الدارقطني: ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء. الميزان: ٣٨/١.

[2] - السير: ٣٣٩/٧.

[3] - المغني في الضعفاء: ٤٩٩/٢، وانظر شفاء العليل: ص٤٢٤.

[4] - ميزان الإعتدال: ٣١٨/٣.

[5] - سير أعلام النبلاء: ٣١٥/٢٢.

وقد وَرَد أن النَّاقد ربما أطْلَق على الراوي: "صحيح الحديث" وهو لايعرفه.

فهذا عبدالخالق بن منصور يقول: قلت لابن معين ترى أن أكتب عن حَاجِب بن الوليد بن ميمون أبي أحمد المؤدّب الشامي؟ فيقول ابن معين: ما أعرفه وهو صحيح الحديث وأنت أعلم.[1]

فلعل مراد ابن معين بقوله: "صحيح الحديث" أن حديثه سالم من الشُّذوذ والنَّكارة والمخالفة، وذلك يظهر للنَّاقد الماهر في الصَّنعة حينما ينظر في مرويات الرجل، ومرويات غيره من الثقات الحفَّاظ، ولايلزم من ذلك إطلاق التوثيق على ذلك الراوي الذي قيل في حديثه ذلك.

وبعد هذا فإنَّ هذه اللَّفظة أينما وردت؛فيجب أن تُفهم على ظاهرها،وهو المعنى الأول من هذه المعاني ولايُنتَقل عنه إلا بِقَرينة ظاهرة _ وا لله تعالى أعلم _ .

---

[1] - تهذيب التهذيب: ١١٦/٢.

"ليس به بأس" أو "لا بأس به"

بعد النَّظر في استعمالات النُّقاد لهذ اللفظ، وجدت أنهم استعملوه لمعنيين.

- أولهما: الإشعار بأن من قيلت فيه هذه اللفظة يُكتب حديثه ويُنظر فيه.

- وثانيهما: كونها بمعنى ثقة.

- فأما إطلاق هذه اللفظة على من يُكتب حديثه، ويُنظر فيه، فهذا هو المذهب الشائع والاصطلاح المشهور ، فإنهم يجعلون هذه اللَّفظة في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، التي يُكتب حديث أهلها، ويُنظر فيه.[١]

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الرواي على أنها بمعنى "ثقة" فهذا اصطلاح عُرف عن الإمام يحي بن معين – رحمه الله تعالى–[٢]

رَوَى الخطيب البغدادي بسنده إلى أحمد بن أبي خَيْثَمة قال: قلت ليحي بن معين: إنك تقول: فلان "ليس به بأس" وفلان "ضعيف"، قال: إذا قلت لك: "ليس به بأس" فهو ثقة، وإذ قلت لك: هو ضعيف فليس هو بثقة، لايُكتب حديثه.[٣] قال ابن الصلاح –رحمه الله تعالى– بعد ذكره هذا الكلام عن ابن معين. قلتُ: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث ، فإنَّه نَسَبه إلى نفسه خاصَّة.[٤]

وفي كلام دُحَيم، ما يُوافق كلام ابن معين، فإن أبا زُرْعَة الدِّمشقي قال: قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حَوشَب الفَزَارِي؟ قال: لابأس به. قال: قلتُ وِلمَ لاتقول ثقة؟ ولا تعلم إلا خيراً قال: قد قلتُ لك إنه ثقة.[٥]

وقال الحافظ ابن حجر:

---

١ – انظر فتح المغيث: ١١٣/٢ ، الكفاية ص ٣٩.

٢ – انظر المناقشات حول هذا الموضوع في فتح الباقي ٨٠٧/٢، فتح المغيث ١١٧/٢، تدريب الراوي ٣٤٤/١، مقدمة ابن الصلاح: ١٥٩

٣ – الكفاية ص٣٩، لسان الميزان ٢٤/١، فتح المغيث: ١١٧/٢.

٤ – مقدمة ابن الصلاح: ص ١٥٩.

٥ – فتح المغيث: ٣٩٥/١، تهذيب التهذيب: ٣١٥/٧.

يُونس ابن أبي الفُرات البصري: وثقة أبو داود، والنَّسائي، وقال ابن الجُنَيد عن ابن معين: ليس به بأس، وهذا توثيق من ابن معين.[١]

قال الدكتور أحمد محمد نور سيف –وفقه الله– :

" والذي يَتَتَبَّع استعمال يحي بن معين لهذين اللفظين – يعني "ثقة" و "ليس به بأس – في نقده الرجال وإطلاقه هذا اللفظ تَارة، واللفظ الآخر تَارة أخرى، والجمع بينهما أحياناً، يتأكد له ما نقله ابن أبي خَيثَمَة عن يحي وقد تَتَبَعْت هذين اللفظين في نقد ابن معين للرجال، فوجَدتُ أن مَدلُولَ هذين اللفظين عنده واحد، فهو يُطلق على الرجل الواحد تَارة قوله: "ثقة" وتَارة "ليس به بأس"، ويَجْمَع بينهما أحياناً ..."[٢]

وقد أشار إلى ذلك، وارتضاه اللكنوي[٣] والمعلمي[٤] اليماني رحمهم الله.[٥]

لكن بَقي أن يُقال إذا وُجد لابن معين جرح في ذلك الرجل، الذي وَصفه بأنه: ليس به بأس، أو: لا بأس به، كما وقع له في يحي بن أبي حَيَّة أبي جَنَابٍ الكَلْبِي، فقد قال فيه: ليس به بأس[٦]، وقال مَرَّة: صدوق[٧] وقال مرة ثالثة: ضعيف.[٨] فإما أن يُقال إن ذلك من تَغَيُّر الاجتهاد، وذلك لا يُخِلُّ بما تقدم، وإما أن يُقال: إنَّ ليس به بأس أو لابأس به بمعنى ثقة إذا لم يكن له كلام جارح في ذلك الرجل، فأمَّا إذا وَرد له كلامٌ جارح في الرجل، مُنْزِلٌ له عن درجة من يُقال فيه ثقة، فحينئذ يكون لهذا المصطلح معنى غير ما قُرِّرَ آنفاً.[٩]

---

١ – هدي الساري ص٤٧٨.

٢ – ابن معين وكتابه التاريخ ١/١١٣.

٣ – الرفع والتكميل ص٢٢١.

٤ – التنكيل ص٢٥٩.

٥ – ويقول الإمام العراقي –رحمه الله تعالى–:

قلت : ولم يقل ابن معين: إن قولي –ليس به بأس– كقولي: "ثقة" حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين. إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقه مراتب. فالتعبير عنه بقولهم ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لابأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة والله أعلم . فتح الباقي: ٢/٧. ولعل مما يؤيد كلام الإمام العراقي –رحمه الله تعالى– أن هذا يرد في كلام أهل العلم حيث يرون أن لفظه "لابأس به" تفيد شيئا من التوثيق، ومن هذا أن الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى– قال في ترجمة إبراهيم بن أبي حرة النصيبي: وقد وثقه أيضا أبو حاتم فقال: لا بأس به. تعجيل المنفعه: ١٥.

٦ – ابن معين وكتابه التاريخ: ٢/٦٤٢.

٧ – تهذيب التهذيب: ١١/١٧٨.

٨ – سؤالات ابن الجنيد ص٤٣٢.

٩ – انظر شفاء العليل" ص٢٨٤.

والناظر في عبارات الإمام ابن المديني،وأحكامه على الرجال،يَجد شيئاً من هذا فإنّه يقول في الراوي أحياناً "ثقة لا بأس به" فيجمع بين هذين اللفظين في حق الراوي. فمن ذلك أنه قال في عبّاد بن كَثِير الرّملي: "كان ثقة لابأس به" وربما قال في الرجل: ثقة، وقال فيه مرة أخرى: لا بأس به.[١]

كما في ترجمة حَنظَلة بن أبي سفيان. فقد سأل ابن أبي شَيبةَ عَليّ ابن المديني عنه، فقال: كان حنظلةَ وأخوه عمرو بن أبي سفيان ثقتين"[٢] ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن المديني أنه قال في حنظلة هذا: لا بأس به.[٣] ويقول الحافظ ابن حجر في ترجمة، سَعْدَان بن بِشر الجُهَني: قال ابن المديني: لا بأس به.[٤] ويقول في موطن آخر: وثقة ابن المديني وأبو حاتم.[٥]

ولكن الذي يظهر أن الناقد، حين يقول في الراوي: "ثقة لا بأس به" أو نحو هذه العبارة فإنه يُريد أن الراوي ليس في الدَّرجة العُليا من الثقة وإنما يَشْمله هذا الوصف، وهو من أهله؛إذ التوثيق على درجات، والرواة على مراتب، وا لله أعلم.

وقد وُجد في عبارات الإمام ابن عدي –رحمه ا لله تعالى– أنه يُطلق "لا بأس به " على الرواة ولا يريد المعنى المشهور عندهم لهذه اللفظة وكونها من أدنى درجات التوثيق.

فقد قال في عَفّان بن مُسْلِم الصَّفّار: وعَفَّان لابأس به صدوق[٦] ، وهو القائل عنه: وعفّان أشهر وأوثق وأصدق وأوثق من أن يُقال فيه شئ مما يُنسب إلى الضعف.[٧]

وعفّان هذا من رجال السّتة، قال عنه العِجْلي: ثقة ثبت صاحب سُنّة، وقال أبو حاتم: ثقة إمام مُتقن، وقال ابن سعد: كان ثقة كَثير الحديث ثبتاً حجة ، وقال ابن خراش: ثقة من خيار المسلمين. قال الحسن الزَّعفَرَاني : قلت لأحمد : من تابع عَفّان على كذا وكذا فقال: وعَفّان يَحتاج إلى مُتابعة أحد، ووثقه ابن معين.[٨] وقد ذَكروا في ترجمته أخباراً تدل على ورعه في الرواية وتثبته في الأخذ، قال الحافظ ابن حجر –رحمه ا لله تعالى–: ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شَكّ في حَرفٍ من الحديث تَركه، وربّما وهم.[٩]

---

١ – ميزان الإعتدال: ٢/٣٧٠.

٢ – سؤالات ابن أبي شيبه: ٩٧.

٣ – تهذيب التهذيب: ٣/٥٤.

٤ – تذيب التهذيب: ٣/٤٢٣.

٥ – لسان الميزان: ٣/١٩، وانظر الإمام علي بن المديني: ٥٦٣.

٦ – الكامل: ٥/٣٨٥.

٧ – الكامل: ٥/٣٨٥.

٨ – تهذيب التهذيب: ٧/٢٠٦–٢٠٩.

٩ – تقريب التهذيب: ٢/٢٥.

بل قال عن الصَّحابي الجليل عامر بن وَاثِلةَ -أبو الطُّفَيل-: ولو ذكرتُ لأبي الطُّفيل ما رواه عن رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم- لطَال الكتاب، وأبو الطُّفَيل أشهر من ذاك، وله عن رسول ا لله -صلى ا لله عليه وسلم- نحواً من عشرين حديثاً، وكان الخوارج يَذُمُّونه باتصاله بعلي بن أبي طالب، وقوله بفضله وفضل أهله وليس برواياته بأس.[١]

وإن عبارات هذا الإمام، ومنها هذه اللفظة، تحتاج إلى دراسة لمعرفة وتحديد المدلول الذي يُريده ابن عدي من ألفاظه رحمه ا لله.

أما عن المعنى المشهور لهذه اللفظةفهو المعنى الأول،وهوالذي استقر عليه اصطلاح علماء الجرح والتعديل ، والمعنى الثاني اصطلاح خاص كما تقدم بيانه .

---

١ - الكامل: ٨٧/٥. وانظر التراجم الساقطة ص٢٦.

ولا غرابة في هذا الإطلاق على هذا المعنى فقد ورد استعمال هذه اللفظة على ألسنة الصحابة -رضى ا لله عنهم أجمعين- في تزكية بعضهم. فقد روى البخاري، في صحيحه كتاب النكاح، باب من قال لانكاح إلا بولي. حديث معقل بن يسار -رضي ا لله عنه- قال: زوجت أختاً لي من رجل فطلقها، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت لتخطبها، لاوا لله لاتعود إليك أبدا، وكان رجلاً لابأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه فأنزل ا لله هذه الآية: ﴿فلا تعضلوهن﴾. فقلت: الآن أفعل يا رسول ا لله، قال: فزوجها إياه، انظر صحيح البخاري رقم ٥١٣٠. ولكن لهذه اللفظة عند نقاد الحديث وحفاظه منزلة خاصة حيث أطلقت على الراوي، واستعمالها من علماء الجرح والتعديل على غير المعنى المعلوم عندهم خروج عن الإصطلاح لابد من معرفته والتنبه له.

صدوق

من ألفاظ التَّعديل عند علماء الجرح والتَّعديل، قولهم في الرَّاوي: "صدوق" وبعد النَّظر والتَّأمُّل في إطلاق أهل العلم لهذه اللفظة على الرواة، نجد أنهَّم أطلقوها على معانٍ متغايرة، حَسبما يظهر للنَّاظر المتأمل لتلك الإطلاقات، وهذه المعاني هي:

- إطلاق "صدوق" على الراوي على معنى أنه يُكتب حديثه، على سَبيل الاعتبار، لا على سَبيل الاحتجاج.
- إطلاق "صدوق" على الراوي على معنى الاحتجاج بحديثه.
- ،، ،، ،، ،، بمعنى أنه ثقه.
- ،، ،، ،، ،، لقباً، وقد يكون ذلك على سَبيل التَّهكُّم به.

• فاماَّ إطلاق "صدوق" على الرَّاوي، ويُراد بذلك الإطلاق أن الرَّاوي الذي قِيلت فيه تلك اللفظة، يُكتب حديثه على سَبيل الاعتبار، لا على سبيل الاحتجاج، فيقول ابن أبي حاتم:

" وإذا قيل له – أي الرَّاوي– إنه صدوق، أو محلَّه الصدق، أو لا بأس به، فهو ممَّن يُكتب حديثه، ويُنظر فيه..."[١] ومعنى هذا أنه يُنظر فيه من أي مراتب الصدوق كما سيأتي ...

ويَرى الإمام ابن الصلاح سَدَاد هذا الرأي، فيقول:

هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تُشعر بشَريطة الضَّبط، فيُنظر في حديثه ويُختبر، حتى يُعرف ضبطه.[٢]

وهذا الرَّأي في غَاية النَّفاسة، فإن النَّاقد العَارف حين يَعدل عن إطلاق عبارة التَّوثيق على الراوي، ويَقُول عنه: "صدوق" لم يَعدل إلا لِمعنى عائدٍ على الضَّبط، والإتقان، فإن الرَّاوي الموصوف بهذا الوصف، لايسلم غالباً من لين، وخطأ في حديثه، أو يكون قليل الحديث ليس بالمشهور، مما يُثير شبهة في نقله تحتاج إلى احتياط بالغ، وتَحر شديد، للخلوص إلى تقوية حديثه، والاحتجاج به . فإن كان صدوقاً يهم أحياناً أُحتُج به بشرط أن لا يكون مما أخطأ فيه ، وإن كان الغالب عليه الوَهم والغَلط فهو الذي عناه ابن أبي حاتم بقوله السابق .

---

(١) –الجرح والتعديل:٢/٣٧، مقدمة ابن الصلاح: صـ ١٥٨،المقنع: ١/٢٨٢.

(٢) – مقدمة ابن الصلاح: صـ ١٥٨، وانظر: المقنع: ١/٢٨٣.

ويُشير الإمام ابن أبي حاتم إلى المعنى الذي يَرمي إليه عندما قال في حق "الصدوق" يُكتب حديثه، ويُنظر فيه، عندما تكلَّم على طبقات الرواة في مقدمة كتابة "الجرح والتعديل" حيث يقول:

ومنهم الصدوق في روايته، الوَرِع في دينه، الثَّبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النُّقاد فهذا يُحتج بحديثه أيضا، ومنهم الصدوق الورع المغفَّل الغالب عليه الوهم والخطأ والسَّهو والغلط، فهذا يُكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولايُحتج بحديثه في الحلال والحرام.(١)

فيُنظر فيمن قِيل فيه: "صدوق" من أيِّ القسمين، ثم بعد ذلك يُحكم عليه بما يَليق.

والسَّخاوي -رحمه الله تعالى- يَجعل هذه اللفظة، من ألفاظ المرتبة الخامسة، من مراتب التعديل، يُكتب حديث أهلها على سبيل الاعتبار، لا على سبيل الاحتجاج.(٢)

• وأما إطلاق "صدوق" على الراوي، ويُراد بها الاحتجاج بحديثه فيُشير إلى هذا صَنيع الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في كتابه "التقريب" حيث يقول:

"فأما المراتب: فأولها: الصَّحابة... الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عَدْل، الرابعة: من قَصُر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق...."(٣)

ويُفهم من تقسيم الحافظ هذا أن من يقول فيه: "صدوق" أنه يُحتج بحديثه،لا يُكتب فحسب، وهذا ظاهر حيث إنه جعل الصدوق بعد الثقه مباشرة، وهذا الذي قال فيه: صدوق وإن كان يَشترك مع الثقه في أن كل واحد منهما يُحتج بحديثه إلا أنه أقلّ رتبه منه في الاحتجاج كما هو معلوم، وإلى هذا تُشير عِبَارة الشَّيخ أحمد شاكر حيث يقول بعد أن ذكر المراتب التى ذكرها الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- :

"والدرجات من بعد الصَّحابة، فما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجات الأولى، وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية،وهو الذي يُحسِّنه الترمذي،ويسكت عليه أبو داود"(٤) (*)

---

(١) - الجرح والتعديل: ١/٦،١٠.

(٢) - انظر فتح المغيث: ٢/١١٥،١١٦.

(٣) - تقريب التهذيب: ١/٤.

(٤) - الباعث الحثيث: صـ ١٠١.

(*) وبعد التأمل في كلام الحافظ هذا، وكلام ابن أبي حاتم الآنف الذكر فلا يظهر تعارض بين القولين فإن الحافظ يريد بالصدوق حيث يطلق الصدوق الذي قال عنه ابن أبي حاتم: ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه، فالصدوق عند الحافظ نوع من الصدوق عند ابن أبي حاتم، يشهد لهذا الذي= =

• وأما إطلاق "صدوق" على الراوي على معنى أنه "ثقة" فذلك وارد في إطلاقاتهم. ولعل من أَطلق هذا اللفظ على "الثقة" عَنى أن هذا الراوي وإن كان يستحق أن يُوصف بثقة، إلا أنه ليس في الدرجة العُليا من التَّوثيق، وأحوال الرواة على درجات وإن كانوا ثقات، كما لايخفى على المُتبصِّر في هذا العلم.

ومن هذا الإطلاق ماروواه ابن أبي حاتم أن عبد الرحمن بن مَهدي قيل له: أبو خَلْدَة ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة.[1]

فالذي يَظهر من عِبارة ابن مهدي، أنه يُريد أن يُبَيِّن أن الثقة الذي يَستحق أن يُوصف بهذا الوصف، هو سفيان وشعبة، وهذان إمامان جليلان قد بَلغا الغاية في الإتقان، والضَّبط، والعلم بالأخبار، فاستحقا الوصف بذلك. وهذا لا يَعني أن أبا خَلْدَة ليس بثقة وإنما هو صدوق على الاصطلاح المعلوم، وإنما المراد أنه وإن كان ثقة لا يَصل إلى درجة شعبة وسفيان.

قال أبو الوليد البَاجي –رحمه الله تعالى–: "وإنما أراد عبد الرحمن بن مهدي –رحمه الله تعالى– التَّناهي في الإمامة، ولو لم يُوثَّق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري، لقل الثقات، ولبطل معظم الآثار، وأبو خَلْدَة هذا: خالد بن دينار البصري...، ولكن عبد الرحمن لم يُرد أن يُبلِّغه مَبْلَغ غيره ممن هو أَتْقَن منه وأحفظ وأثبت، وذهب إلى أن يُبَيِّن أن دَرجته دون ذلك، ولذلك قال: كان خياراً، كان صدوقاً، وهذا معنى الثقه، إذا جَمع الصِّدق والخير مع الإسلام"[2]

ويَزيد العلامة المعلمي–رحمه الله تعالى– المسألة إيضاحاً فيقول:

كلمة ابن مهدي بِظاهرها مُنتقدة من وجهين:

أحدهما: أنه –أي ابن مهدي– وكافة الأئمة قبله وبعده يُطلِقون كلمة "ثقة" على العدل الضَّابط، وإن كان دون شعبة وسفيان بكثير.

ذكرته أن الحافظ جعل الصدوق في المرتبة الرابعة، وجعل بعدها الخامسة وهي من قصر عن الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ أو صدوق يهم أو ... والله أعلم.

(١) – الجرح والتعديل: ٣٧/٢، ٣٢٨/٣، الكامل: ١٥٩/١، المدخل إلى الصحيح: صـ ١١٣–١١٤، وانظر مقدمة ابن الصلاح: صـ ١٥٨، المقنع" ٢٨٤/١، تهذيب التهذيب: ٧٧/٣. والذي في التهذيب وأصله تهذيب الكمال: ٤٦٦/٢٧. الثقة شعبه ومسعر. وقال السخاوي في فتح المغيث: ١١٨/٢، وربما وجد في بعض الروايات عن ابن مهدي مسعر دون الثوري. وانظر السير: ١٧٣/٧ التقييد والإيضاح: صـ ١٣٥، وانظر تأنيب الخطيب: صـ ٣٨٣–٣٨٤.

(٢) – التعديل والتجريح: ٢٨٤/١–٢٨٥.

الثاني: أن أبا خَلْدَة قد قال فيه يزيد بن زُرَيع،والنسائي،وابن سعد،والعِجْلي،والدَّارقطني: ثقه. وقال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم، وكلام ابن مَهدي لامعنى لـه في اختيـار الألفـاظ... فيَظْهَـر لي أن السَّائل فَخَّـم كلمـة "ثقة" ورَفَع يده،وشَدَّها،بِحيْثُ فهم ابن مهدي أنه يُريد أعلى الدرجات، فأجابه بحسب ذلـك. فقولـه: الثقـة شـعبة وسفيان، أراد به الثقة الكامل، الذي هو أعلى الدرجات، وذلك لا يَنفي أن يقال فيمن دون شعبة وسـفيان: ثقـة على المعنى المعروف. وهذا بحمد الله ظاهر وإن لم أر من نبَّه عليه.[١]

وقد قال الذهبي -رحمه الله تعالى- فيه: خالد بن دِينَار أبو خَلْدَة التَّمِيمي الخَيَّاط،وثقوه[٢]

بل إنه يَرِدُ في كلامهم إطلاق "صدوق" على الراوي، يُريدون بذلك المَدْح الرَّفيع لذلك الراوي.

ومن هذا قول الإمام أحمد في عِمْران بن حُدَير السَّدُوسِي أبو عُبيـدة البصـري: عِمْـران بـن حُدَيـر صـدوق صدوق. حكى ذلك ابن شَاهِين[٣] وقال مرة أخرى فيه كما رواه ابن أبي حاتم، عن أبيه، عن عبدالله قـال: قِيْـل لأبي وأنا أسمع: عمران بن حدير،وأبو خَلْدة؟ فقال:

عمران فوقه، وكان عمران بخ بخ ثقة.[٤]

ومنه أيضاً قوله في مُسَدَّد بن مُسَرْهد على ما حكاه أبو زُرعة قال:

قال لي أحمد بن حنبل : مُسَدَّد صدوق. ماكتبتَ عنه فلا تُعدْه علي.[٥]

---

(١) – التنكيل: صـ ٢٦١ وقال السخاوي في "فتح المغيث" (١١٩/٢) ونحوه مـا حكـاه المـروذي قـال: قلـت لأحمـد بـن حنبـل: عبدالوهاب بن عطاء ثقه؟ قال: تدري من الثقة؟ الثقة يحي بن سعيد القطان، هذا مع توثيق ابن معين وجماعة له.

(٢) – الكاشف" ٣٦٣/١، ويقول الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي: يبدو أن البخاري: إذا قال في شخص: صدوق. يقصـد به أنه من الثقات فقد قال في إسماعيل بن آبان الوراق الأزدي أبو اسحاق: صدوق، وهـو مـن رجـال الصحيـح، وثقـه أحمد والدارقطني وغيرهما، دراسات في الجرح والتعديل: صـ ٣٠٧،

أقول: قد قال على بن المديني: أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلاهما في الرجال هؤلاء لايدعون أحداً إلا وقعوا فيه. تهذيب الكمال: ١٦٨/٢٠ ومعلوم ثناء الأئمة على هذين.

(٣) – تاريخ أسماء الثقات: صـ ١٧٨، انظر تهذيب التهذيب: ١١١/٨.

(٤) – الجرح والتعديل: ٢٩٧/٦، تهذيب التهذيب: ١١١/٨.

(٥) – الجرح والتعديل: ٤٣٨/٨.

وقال المَيْمُوني: سألت أبا عبدا الله الكِتَاب إلى مُسَدَّد، فكتب لي إليه وقال: نِعْمَ الشَّيخُ عَافاه ا الله تعالى[١] وحكى عنه أبو زرعة أنه قال: مُسَدَّد ثقة.[٢]

وكذا قال يحي بن معين في مُسَدَّد هذا، فمرَّة قال عنه: صدوق، ومرَّة أخرى قال: ثقة ثقة.

قال محمد بن هارون الفَلاَّس: سألت يحي بن معين عن مُسَدَّد فقال:صدوق.[٣]

وقال جعفر بن أبي عثمان: قلت لابن معين: عمَّن أُكتب بالبصرة؟ فقال: أُكتب عن مُسَدَّد، فإنه ثقة ثقة.[٤]

ومن ذلك -أيضاً- مارواه مسلم بِسنده إلى شعبةأنه قال: شَكٌّ ابن عون أصدق عندي من حديثٍ آخر عندكم، صدوق صدوق.[٥]

فصدوق هنا بمنزلة قوله: ثَبْت، أو مُتقن، أو حجة، يُريد بها التأكيد على شِدَّةِ ضبط ابن عون، بقرينة أول كلامه. وهو القائل في ابن عون: لأن أسمع من ابن عون حديثاً يقول فيه: أَظُنُّ أني سمعته أحب إلي من أن أسمع من ثقة غيره يقول: قد سَمعت.[٦] ومن الغَلط في مثل هذه الحال أن يُقال: قال شعبة في ابن عون: صدوق مرة واحدة أو مرتين دون نَقْل صدر كلامه. وقد أثنى العلماء على ابن عون خيراً، وقد وثقه أبو حاتم، وابن سعد، والعِجْلِي وابن أبي شيبة والنسائي وغيرهم، وقال النسائي في موطن آخر: ثقة ثبت، وقال ابن معين : ثبت.[٧]

وقد سُئل الإمام الدَّارَقُطني عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، فقال: صدوق، ما رأيت فيه خلافاً إنما قيل:لم يكن من رجال هذا الشأن، قلت ويَدْخل في الصحيح : قال إي وا الله[٨] : فتأمَّل كيف وصفه بكونه "صدوق" ثم بعد ذلك حكم بكونه يَدخل في الصحيح، وأقسم على ذلك، فهذه قَرائن احتفَّت بهذه اللفظة -أعني صدوق- تَجعل النفس تطمئن إلى أن الحكم عليه بِكونه صدوق، لم يُرد بها المعنى الشائع المشهور عندهم، ومنزلة هذه

---

(١) - السير: ١٠/ ٥٩٢، طبقات الحنابلة: ٣٤١/١، تهذيب التهذيب :٩٨/١٠.

(٢) - الجرح والتعديل: ٣٤٤/١.

(٣) - الجرح والتعديل" ٤٣٨/٨، تهذيب التهذيب:٩٨/١٠.

(٤) - تهذيب الكمال: ٤٤٦/٢٧، السير: ٥٩٢/١٠، تهذيب التهذيب: ٩٨/١٠.

(٥) - كتاب التمييز: صـ ١٧٧.

(٦) - تهذيب التهذيب: ٣٠٥/٥.

(٧) - تهذيب التهذيب: ٣٠٥/٥. وانظر: الكاشف: ٣٤/١.

(٨) - سؤالات الحاكم للدارقطني :صـ ١٠٥-١٠٦، ميزان الاعتدال: ١٨١/١، السير: ٤١٧/١٣.

اللفظة في سلَّم الجرح والتَّعديل. خاصة وأن الذهبي -رحمه ا لله تعالى- قال: وقد احتج بالدَّبَري أبو عَوانة في صحيحه، وغيره،وأكثر عنه الطَّبراني، ورمز له بـ"صح" كما تراه في"الميزان".[1]

وقَرِيبٌ من هذا ما ورد في كلام الإمام ابن عَدي -رحمه ا لله تعالى- فإنه أحياناً يُطلق على الراوي: "صدوق" على غير ما هو مشهور، وربما قَرَن هذه اللفظة بلفظة تُفيد تَوثيق الراوي، أو أنه مَدَح الراوي في موطن آخر مما يَدل على ذلك.

فمن هذا قوله في "سَعيد بن كَثير بن عُفير" وهو عند الناس صدوق ثقة[2]

ويقول في عَفَّان بن مُسلم الصفار: وعَفَّان لا بأس به صدوق.[3] وفي مَوْطن آخر قال فيه: وعَفَّان أشهر وأوثق وأصدق وأوثق من أن يقال فيه شئ مما ينسب إلى الضعف.[4]

• وأما إطلاق هذه اللفظة "صدوق" على الراوي لقباً فقد يكون هذا اللَّقَب على ظاهره بما تُفيده هذه الصِّيغة من المبالغة في وَصْف الراوي بالصِّدق، وقد يَكون هذا اللَّقب على سَبيل التَّهكم بالراوي. فذلك وارد في ألقاب الرواه.

فهذا مَكِّي بن إبراهيم البَلْخي، شيخ الامام البخاري، لُقِّب بالصَّدُوق.[5]

---

(١) – ميزان الاعتدال: ١٨١/١. وقال ابن الصلاح وهو يتكلم عن المختلطين: عبدالرزاق بن همام ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره فكان يلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعد ماعمي لاشي. قال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره...قلت وقد وجدت فيما روى عن الطبراني عن إسحق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جداً، فأحلت أمرها على ذلك فإن سماع الدبري منه متأخر جداً ... مقدمة ابن الصلاح: صـ ٤٥٠-٤٦٠

(٢) – الكامل: ٤١١/٣.

(٣) – الكامل: ٣٨٥/٥.

(٤) – الكامل: ٣٨٥/٥. وهذا الإمام ابن حبان – رحمه ا لله تعالى- يذكر في كتابه :كتاب الثقات" بعض الرواة ثم يعقب على ذكرهم في هذا الكتاب بقوله: صدوق. ومن ذلك ما في ثقاته: ١٥٥/٦، قال: جسر بن الحسن الفزاري شيخ يروي عن نافع روى عنه الاوزاعي وليس هذا بجسر بن فرقد القصاب ذلك ضعيف وهذا صدوق. ومنه ما في ٣٦٢/٦ قال: سعيد بن زربي يروي عن مجاهد، روى عنه القاسم بن مالك المزني وليس هذا بسعيد بن زربي صاحب ثابت، وذاك ضعيف وهذا صدوق. ومنه ما في ٤٠٦/٦ قال: سفيان بن عامر شيخ من أهل ترمذ صدوق. وانظر ترجمة عبدا لله بن الحسين ٢٤/٧، وعبدا لله بن نافع ٥٤/٧.

(٥) – نزهة الألباب: ٤٢٣/١.

وهذا يُونس بن محمد الكَذوب، لُقِّب بالصدوق، تَهَكُّماً على سَبيل الضِّدِّية، قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: الصَّدوق اسمه يُونس، وَوَهِم من زَعم أنه يُونس بن محمد المؤدِّب، وإنما هو آخر كان كَثير الكذب جداً، وكان معاصراً ليُونس بن محمد المؤدِّب، فقيل له يُونس الصَّدوق تلقيباً له بالضِّد.[1]

وقد وَرد أن الذي لَقَّبه بهذا اللَّقب الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- قال السَّخاوي: لقَّبه أحمد بالصدوق، ولم يكن صدوقاً، وإنما قِيلَ له ذلك على سبيل التَّهكم، كما صَرَّح به عبدالله بن أحمد، فقال: إنَّ أباه عَنى بالصدوق الكذوب مَقْلُوب.[2]،[3]

وبعد معرفة هذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة فيجب التَّنبه إلى أنَّ المعنى المشهور الذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين وهو أن حديث " الصدوق " يُكتب على سَبيل الاحتجاج كما تَقَدَّم تقريره عن الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - .

---

(١) - نزهة الألباب: ٤٢٢/١، انظر ميزان الاعتدال: ٤٨٥/٤، تهذيب التهذيب: ٣٩٣/١١.

(٢) - فتح المغيث: ٢٢٣/٤، وانظر العلل لأحمد: ٣٩٩/١، الضعفاء الكبير: ٤٦٢/٤، الكامل لابن عدي: ١٧٩/٧، لسان الميزان: ٤٠٩/٦

(٣) - وممَّن عُرف بالصدوق عبدالله بن كثير أبو محمد البغدادي المقرئ انظر غاية النهاية ٤٤٥/١، حاشية نزهة الألباب ٤٢٣/١

شيخ

من ألفاظ علماء الجرح والتَّعديل التي يُطلقونها على الرواة قولهم: شَيخ،وبعد التَّأمُّل والنَّظر في استعمالاتهم ومَواقع كلامهم، تبيَّن لي أن أولئك العلماء النُّقاد يُطلقون هذه اللفظة على معانٍ متغايرة.

- فالمشهور أنها لفظة من ألفاظ التَّعديل المُشْعرة بالقُرب من التَّجريح.
- ومنهم من يُطلقها على الرواي على معنى كِبَر سنِّه، وتقدُّمه في ذلك على غيره.
- ومنهم من يُطلقها علي الثقات.
- ومنهم من يُطلقها على " مجهول الحال".

• فأما كَونُ هذه اللفظة من ألفاظ التَّعديل للرَّاوي، فهذا هو المشهور في اصطلاح أئمة الجرح والتَّعديل، إلا أنها من أدنى مراتب التَّعديل، يقول الحافظ ابن حجر -رحمه ا لله تعالى-:

"وأدناها -أي أدنى مراتب التَّعديل- ما أَشْعَر بالقرب من أَسْهل التَّجريح كشيخ..."[١]

ويقول الإمام الذهبي في مقدمة " الميزان" ولم أتعرض لِذكر من قِيل فيه: محلُّه الصِّدق،ولا من قِيل فيه: لا بأس به، ولا من قِيل: هو صالح الحديث، أو يُكتب حديثه، أو هو شيخ،فإنَّ هذا وشبهه يدل على عَدَم الضَّعف المطلق.[٢]

ولما تَرْجَم -رحمه ا لله- للعبّاس بن الفَضْل العَدَني، نزيل"البصرة"قال: سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ، فقوله:هو شيخ ليس هو عِبَارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا -يعني"ميزان الاعتدال"- أحداً ممَّن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عِبَارة تَوثيق، وبالاستقراء يَلُوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: يُكتب حديثه، أي ليس هو بحجة.[٣]

---

(١) – نزهة النظر : صـ ١٨٩.

(٢) – ميزان الاعتدال: ١/٣-٤.

(٣) – ميزان الاعتدال: ٢/٣٨٥، وانظر الجرح والتعديل: ٦/٢١٣.

ولهذا فإنَّ الإمام السَّخاوي جعل هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب التعديل،يُكتب حديث أهلها للاعتبار، والاستشهاد.(١)

وبالنَّظر في كلام أئمة الجرح والتَّعديل على الرجال، نَجِد هذا الاستعمال عندهم، فهذا ابن أبي حاتم يقول في ترجمة شَبِيْب بن بِشْر البَجَلي: روى عن أنس، وعكرمة روى عنه إسرَائيل، وعَنْبَسَة بن عبدالرحمن، وأبو عاصم النَّبيل، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو لينّ الحديث،حديثه حديث الشيوخ.(٢)

فظهر من قول أبي حاتم، هذا أَنَّ هذه اللفظة تدل على لِينٍ في الراوي، فإنه لينَّ حديثه ثم، أخبر أن حديثه كحديث الشيوخ.(*)

---

(١) – فتح المغيث: ١١٤/٢، ١١٦، ١١٧-١١٧.

(٢) – الجرح والتعديل: ٣٥٧/٤، وانظر تهذيب التهذيب: ٢٦٩/٤.

(*) – الجرح والتعديل: ٣٧/٢، وقال ابن القطان وهو يتكلم عن طالب بن حجير أبي حجير: وسئل عنه الرازيان فقالا: شيخ، يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم وإنما هو صاحب رواية.نصب الراية: ٢٣٣/٤،الجرح والتعديل: ٤٩٦/٤.

نجد كثيراً في كتب الجرح والتعديل قول بعض الأئمة: اتهموا حديث الشيوخ،أو لا تكتب عن فلان لأنه شيخ ونحو هذه العبارات التى تدل على نوع جرح فيمن قيل فيه ذلك عند من قال ذلك أو رآه. ولا يلزم من هذا طرح الراوي جملة، ولا صحة ذلك في واقع الأمر. فهذا جعفر بن محمد الطيالسي يقول: سمعت يحي بن معين يقول: لو أدركت أنت زيد بن الحباب وأبا أحمد الزبيري لم تكتب عنهم. قلنا لجعفر: لم ؟ قال : إنما كانوا شيوخاً، تاريخ بغداد: ١٨٧/٧-١٨٨،

ويوجه الخطيب البغداد ي هذا بأن جعفر اً صعب الأخذ فلشدته في الأخذ لا يكتب عن هذين في نظر ابن معين، وإلا فإن ابن معين وثقهما كما في التهذيب: ٣٤٨/٣، ٢٢٧/٩.

ولعل مراده بكونهما من الشيوخ، أنهما من أصحاب العبادة والزهد، وقد وقع لهما شئ من الوهم –ومن الذي يسلم منه– فقد قال الذهبي في زيد بن الحباب: العابد الثقة، الميزان: ١٠٠/٢، وقال أحمد: صدوق كثير الخطأ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ يعتبر حديثه إذا روي عن المشاهير وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير. التهذيب: ٣٤٨/٣، وفي الكاشف: ٤١٥/١: لم يكن به بأس قد يهم، وقال الحافظ في التقريب: ٢٨٣/١: صدوق يخطئ في حديث الثوري، ومع هذا كله فقد اطلق توثيقه علي بن المديني، والعجلي، وابن معين، وأبو جعفر السبتي، وأحمد بن صالح، والدارقطني، وابن مأكولا، وعثمان ابن أبي شيبة. تهذيب التهذيب: ٣٤٨/٣. وزيد هذا من رجال مسلم والأربعة.

وكذا القول في محمد بن عبدا لله أبو أحمد الزبيري. فقد قال أبو حاتم: عابد مجتهد حافظ للحديث له أوهام، وقال أحمد كان كثير الخطأ في حيث سفيان: التهذيب: ٢٢٧/٩-٢٢٨، وقال الحافظ في التقريب: ١٧٦/٢ ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري. وأبو أحمد الزبيري هذا من رجال الستة، يقول الحافظ ابن حجر في هدي الساري: صـ ٤٦٢ : ما أظن البخاري أخرج له شيئاً من أفراده عن سفيان. ومع هذا فقد وثقه ابن نمير وابن معين والعجلي وابن قانع. تهذيب التهذيب: ٢٢٧/٩-٢٢٨.

ويوجه الحافظ الخطيب البغدادي سبب مقاله ابن معين لجعفر الطيالسي، بأن جعفر شديد في الأخذ عن الشيوخ فيقول: وكان –أي جعفر– ثقة ثبتاً صعب الأخذ حسن الحفظ. تاريخ بغداد: ١٨٨/٧، وعنه السير: ٣٤٧/١٣ وانظر شفاء العليل: صـ ٨٧.

===

لذا قال ابن أبي حاتم : وَوَجدتُ الألفاظ في الجرح والتَّعديل علـى مراتـب شـتي... وإذا قيـل: شيـخ،فهـو بالمنزلة الثالثة يُكتب حديثه ويُنظر فيه.[١]

• وأما إِطلاَق هذا اللفظ "شيخ" على الرَّاوي على معنى كِبَرِ سِنِّه، وقِدَمِه، فموجود في اسـتعمالاتهم لهـذه اللَّفظة.

قال الإمام ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الرحمن بن عبد ا لله بن عُتْبة المَسْعُودي:

.... وقال ابن نُمير: كان ثقة، واختلط بآخره، سمع منه ابن مهدي، ويَزيد بن هارون أحاديث مُختلطة، ومـا روى عنه الشُّيوخ فهو مُستقيم.[٢]

فالظَّاهر أن مُراده بالشيوخ هنا تَلاَمذته الكِبَار الذين سمعوا منه قديماً قبل اختلاطه.

والذي يدل على هذا أن الإمام ابن سعد قال في المَسْعُودي هذا: كان ثقة كثير الحديث، إلا أنـه اختلـط في آخر عمره، ورواية المتقدِّمين عنه صحيحة.[٣]

ويقول الإمام أحمد: سَماع وكيع من المَسْعودي بالكوفـه قديـم، وأبـو نُعيـم أيضـا، وإنمـا اختلَـطَ المَسْعُودي ببغداد. ومن سمع منه بالكوفة والبصرة، فسماعه جَيِّد.[٤]

وهذا الإطلاق جارٍ على سَنَن العرب في كلامها؛فإن الشَّيخ في لسان العرب يُطلق على الذى استَبَانت فيـه السِّن، وظهر عليه الشيب كما أفاده ابن منظور.[٥]

== ومن ذلك ما حكاه أحمد بن خالد الخلال، قال: قلت لأحمد حدثنا محمد بن عبيد الطنافسي وصالح بن حيان عن ابن بريدة قال: شربت مع أنس الطلاء على النصف، فغضب أحمد وقال: لا نرى هذا في كتاب إلا خرقته أو حككته ما أعلـم في تحليـل النبيذ حديثاً صحيحاً، اتهموا حديث الشيوخ. تهذيب التهذيب: ٣٣٨/٤. وقد قال أبو حاتم في صالح بن حيـان: شيـخ ليـس بالقوي، وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي وهو في عداد الشيوخ وقال ابن معين وأبو داود: ضعيـف، وقـال النسـائي والدولابي: ليس بثقه. وقال البخاري: فيه نظر. تهذيب التهذيب: ٣٣٨/٤.

(١) الجرح والتعديل : ٣٧/٢.

(٢) – الجرح والتعديل: ٢٥١/٥، وانظر: تهذيب الكمال: ٢٢٤/١٧، تهذيب التهذيب: ١٩١/٦.

(٣) –طبقات ابن سعد: ٢٤٦/٦، وانظر تهذيب الكمال: ٢٢٥/١٧، تهذيب التهذيب: ١٩١/٦.

(٤) – العلل: ٢٣٥/١،٣/٥٠، وانظر: تهذيب الكمال: ٢٢٢/١٧.

(٥) – لسان العرب: ٣١/٣، وانظر معجم مقاييس اللغة: ٢٣٤/٣. غذاء الألباب: ٢/ ٣٨٩

وقال الرَّاغب: يُقال لمن طَعَن في السِّن: الشيخ... قال ا لله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[١] ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[٢]،[٣]

وقال النِّمْرُ بن تَوْلَب –وقد عاش مائتي سنة حتى أَنْكَر بعض عقله–:

لَعَمْري لَقَدْ أَنْكَرتُ نَفْسِي وَرَابَنِي مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِي الَّذِي اتَبَدَّلُ

وتَسْمِيَتِي شَيْخاً وَقَدْ كَانَ قَبْلَهُ لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ[٤]

ولِهَذا لما قال الإمام الترمذي في الحارث بن وُجَيْه: هو شيخ ليس بذاك.[٥]

قال الطِّيبي: أي شيخ كَبير غَلَب عليه النِّسيان، ليس بذاك المَقَام الذي يُوثق به، أي روايته ليست بقوية.[٦]

وقال المُبَارَكفوري: قلت: الظَّاهر أن مراد الترمذي بقوله هو شيخ: معناه اللُّغوي لا معناه المصطلح عليه عند المحدِّثين، وإليه أَشَار الطِّيبي بقوله : أي شيخ كَبير غَلَب عليه النِّسيان.[٧]

• وأما إطلاقها على الثقات فوارد في كلام بعضهم، فهذا الحاكم يقول في علي بن سعيد بن جرير بن ذَكْوَان النسائي أبي الحسن: محدث عصره كتب بالحجاز والشام والعراقين وخراسان، سمعت أبا سعيد عبدالرحمن

---

(١) – سورة هود: آيه :٧٢.

(٢) – سورة القصص: آية: ٢٣.

(٣) – المفردات: صـ ٤٦٩، وانظر الخطة: صـ ٢٤٥.

(٤) – كتاب المعمرين: صـ ٦٣

(٥) – سنن الترمذي ابواب الطهارة باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة: ١٧٨/١.

(٦) – تحفة الأحوذي: ٣٩٧/١.

(٧) – تحفة الأحوذي: ٣٩٨/١. وقد استشكل القاري هذه العبارة فقال: وظاهرة يقتضي أن قوله: وهو شيخ للجرح، وهو مخالف لما عليه عامة أصحاب الجرح والتعديل من أن قولهم: شيخ من ألفاظ مراتب التعديل. فعلى هذا يجئ إشكال آخر في قول الترمذي، لأن قولهم: ليس بذاك من ألفاظ الجرح اتفاقاً. فالجمع بينهما في شخص واحد جمع بين المتنافيين. فالصواب أن يحمل قوله:وهو شيخ عل الجرح بقرينة مقارنتة بقوله: ليس بذاك، وإن كان من الفاظ التعديل ولإشعاره بالجرح لأنهم وإن عدوه في ألفاظ التعديل صرحوا أيضاً بإشعاره بالقرب من التجريح، أو نقول: لابد في كون الشخص ثقة من شيئين : العدالة والضبط كما بين في موضعه فإذا وجد في الشخص العدالة دون الضبط يجوز أن يعدل باعتبار الصفه الأولى، ويجوز أن يجرح باعتبار الصفة الثانية، فإذا كان كذلك لا يكون الجمع بينهما جمعاً بين المتنافيين، كذا في السيد جمال الدين –رحمه ا لله تعالى– المرقاة: ٣٧/٢، تحفة الأحوذي: ٣٥٩/١.

ابن أحمد يقول: سمعت زَنْجَوَية بن محمد يقول: حدثنا علي بن سَعيد النَّسوي بنيسابور، وقال لنا محمد بن يحي: اكتبوا عن هذا الشيخ، فإنه شيخ ثقة يُشبه المشايخ.[١]

وعلي بن سعيد هذا من رجال النسائي، قال عنه النسائي: صدوق [٢] وذكره ابن حبان في"الثقات"وقال: كان متقناً من جُلساء أحمد [٣] وذكره ابن أبي حاتم ولم يَذْكُر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٤]،وقال الحافظ ابن حجر: صدوق صاحب حديث.[٥]

فهو وإن لم يُصَرِّح أحد بتوثيقه إلا أن ابن حِبَّان ذكره في الثقات، فالذي يظهر أن محمد بن يحي يَرى أنه ثقة خاصَّة وأنه أمر بالكتابة عنه.

ومن ذلك أيضاً ماورواه الحاكم بسنده إلى علي بن خَشْرَم قال: قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبدا لله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عَلْقَمة عن عبدا لله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل. فقال: ياسبحان ا لله، الأعمش شَيخ وأبو وائل شَيخ وسفيان فقيه ومنصور فقيه وإبراهيم فقيه وعَلْقَمة فقيه، وحديث يتداوله الفُقَهاء خير من أن يتداوله الشيوخ.[٦]

فليس مراده بالشيوخ هنا ما اشْتَهَر من معناها عند علماء الجرح والتَّعديل قطعاً.فإن الأعمش أحد الأعلام الأئمة الثقات ما نقموا عليه إلا التَّدليس كذا قال الذهبي.[٧]

وهو من رجال السِّتَّة، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يُدَلِّس.[٨] ووكيع الذي قال عنه ما تقدم من تلامذته.

---

(١) – تهذيب الكمال: ٢٠/٤٤٩.

(٢) – تهذيب الكمال: ٢٠/٤٤٩.

(٣) – الثقات : ٨/٤٧٤.

(٤) – الجرح والتعديل: ٦/١٨٩.

(٥) – التقريب : ٢/٣٧

(٦) – معرفة علوم الحديث: صـ ١١، ورواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل: صـ ٢٣٨، وانظر الاعتبار: صـ ٢٥، وقال ابن الأثير في جامع الأصول: ١/٦٢: فهذا من طريق الفقهاء رباعي إلي ابن مسعود وثنائي من طريق المشايخ، ومع ذلك قدم الرباعي لأجل فقه رجاله أ.هـ

أقول وذلك أن علو الاسناد على مراتب: منها : ماهو بقلة العدد، ومنها: ماهو بثقة الرواة، ومنها: ماهو بفقه الرواة، ومنها: ماهو باشتهار الرواة، ومنها مايجمع هذه الأوصاف أو بعضها.

(٧) – الكاشف: ١/٤٦٤، ميزان الاعتدال: ٢/٢٢٤.

(٨) – تقريب التهذيب: ١/٣٣١.

وأما شَقِيْق بن سَلَمَة -أبو وائل- فقد وثقه ابن معين وقال: لا يُسأل عن مثله، وقال وكيع: كان ثقة ووثقه ابن سعد، وقال ابن عبد البر:أجمعوا على أنه ثقه، وقد أَدْرَك النبي -صلى ا لله عليه وسلم- ولم يَرَه، ورَوَى عن جماعة من الصَّحابة، وهو من رجال السِّتَّة.(١)

فاذا عَرفنا ما لهذين الرجلين من إمامة في الدين وجلالة، وماذا قال فيهما أئمة الحديث ونُقاد الأثر، وجب حَمْلُ كلام وكيع المتقدم على معنى يَليق بهما، والذي أَرَاه أنَّ مُراد وكيع أن هذين الرجلين ليسا في الفقه بحيث يقال عنهما فقهاء، كما هو الشأن في سفيان ومنصور وإبراهيم وعلقمة، فإن هؤلاء جمعوا إلى إتقانهم وحفظهم الفقه حتى اشتهروا به، وأما سُليمان بن مِهرَان، وشَقِيْق بن سلمه، فقد غلب عليهما التَّحديث والحفظ للحديث وليس ذلك بعيب يعابان به. يُؤيد ما قلته أن الإمام الحَازِمي -رحمه ا لله تعالى- ذكر أثر وكيع هذا في الوجه الثالث والعشرين من وجوه الترجيحات بين الأحاديث، حيث قال: الوجه الثالث والعشرون:أن يكون رواة أحد الحديثين مع تساويهم في الحفظ والاتقان، فقهاء عارفين باجتناء الأحكام من مُثَمَّرات الألفاظ فالا ستراوح إلى حديث الفقهاء أولى. ثم ذكر أثَروكيع هذا.(٢) وقد جاء في عبارة أبي حاتم قوله : وكان سليمان -يعني ابن حَرب- قَلَّ من يَرضى من المشايخ، فإذا رأيتّه يروي عن شيخ فأعلم أنه ثقة.(٣)

ومن المشهور عن الإمام أحمد -رحمه ا لله تعالى- قوله:

شَيخان كان الناس يَتكلَّمون فيهما ويَذْكُرونَهما، وكنَّا نَلقى من الناس في أمرهما ما ا لله به عليم، قاما لله بأمر لم يَقُم به أحد، أو كبير أحد مثل ما قاما به، عَفَّان، وأبو نُعيم.(٤)

---

(١) - تهذيب التهذيب: ٤/٣١٧-٣١٨.

(٢) - الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: صـ ٢٥-٢٧ وقد بوب الرامهرمزي على هذا الأثر بقوله: "القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية" ثم ذكر آثاراً عن السلف تدل على اهتمامهم بالمحدث الفقيه وملازمته والأخذ عنه، ومنها مارواه بسنده إلى قابوس قال: قلت لأبي: كيف تأتي علقمة وتدع أصحاب النبي -صلى اله عليه وسلم - ؟ فقال: يابني لأن أصحاب النبي -صلى ا لله عليه وسلم- يستفتونه. المحدث الفاصل: صـ ٢٣٨

وللعلماء كلام طويل في الراوي هل يشترط لقبول خبره أن يكون فقيها أولا يشترط ذلك.

والمقرر في أصول مالك وأبي حنيفة أنهما لا يقبلان رواية غير الفقيه وبعضهم يقيده عن أبي حنيفة بما إذا خالفت رواية غير الفقيه القياس وبهذه القاعدة ردوا كثيراً من أحاديث أبي هريرة -رضي ا لله عنه- بدعوى أنه غير فقيه وان روايته مخالفة للقياس. وجزم الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بأن هذا مخالف للصواب. مذكرة في أصول الفقه:صـ ١٤٢-١٤٤ وهذا القول عند الحنيفة عام في الصحابة وغيرهم من الرواة، انظر تيسير التحرير: ٣/٥٢-٥٤، كشف الاسرار:٢/٣٣٧. وانظر شرح الكوكب المنير: ٢/٣٦٧.

(٣) - الجرح والتعديل: ٧/٢٥٥.

(٤) - تهذيب التهذيب: ٨/٢٤٧، ويعني الإمام أحمد بالكلام فيهما لأنهما كانا يأخذان الأجرة على التحديث، وبقيامهما عدم الإجابة في المحنة.

ويَرِدُ هذا الاستعمال على هذا المعنى في عِبَارات الإمام العِجْلي –رحمه الله تعالى– فإنه يَصِف الراوي بأنه ثقه، وربما قال: ثقة ثبت ثم يَجْعَلْه في عَدَادِ الشيوخ، إلا أن العُقَيْلي يشير إلى قلة حديث الراوي الذي يجعله في عَدَادِ الشيوخ، فلعله ما قال فيه ذلك إلا من قِلَّة حديثه، مع تعبد الراوي، وصلاحه إضافة إلى اتقانه وضبطه.

فمن ذلك قوله في جَامِع بن أبي رَاشِد: ثقه ثبت إلا أ نَّ ربيعاً– يعني أخاه– أرفع منه في العبادة وهما في عداد الشيوخ ليس حديثهما بكثير، وجَامِع كوفي ثقه.[1]

وقال أيضاً في زُبَيْد بن الحَارث اليَامي: كوفي ثقة ثبت في الحديث... وكان في عداد الشيوخ،ليس بكثير الحديث.[2]

ومن نَظَر في كتابه في الثقات وجد هذا الاستعمال شائعاً منتشراً، وهذانالرجلان –أعني جَامِع وزُبَيْد من رجال السِّتَّة،كلاهما ثقة.قال الحافظ في الأول: ثقة فاضل.[3] وقال في الثاني: ثقة ثبت عابد.[4]

فلعل العِجْلي يقصد بقوله: هما في عداد الشيوخ، الإشارة إلى عبادتهما،وزهدهما،وصلاحهما،وقد أَدَّى هذا إلى قلة مروياتهما،كما هو الغالب على العبَّاد.

وقد أشار ابن رجب –رحمه الله تعالى– إلى هذا بقوله: والشُّيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمَّن دون الأئمةَ والحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره.[5]

وأما إطلاق هذا اللفظ "شيخ" على الراوي الذي جُهلت حاله "مجهول الحال" فقد قال الذهبي –رحمه الله تعالى– وهو يُترجم لمالك بن الخَيْر الزَبَادِي المصري:

محله الصدق.. روى عنه حَيْوة بن شُرَيح وهو من طبقته، وابن وهب، وزيد بن الحُبَاب، ورِشْدَين، قال ابن القطَّان: هو ممَّن لم تثبت عدالته –يريد أنه ما نَصَّ أحد على أنه ثقة– وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن

---

(١) – معرفه الثقات : ١/٢٦٥.

(٢) – معرفة الثقات: ١/٣٦٧.

(٣) – تقريب التهذيب: ١/١٢٤.

(٤) – تقريب التهذيب: ١/٢٥٧.

(٥) – شرح العلل: ١/٤٦١. وانظر "المعرفة والتاريخ": ١/٧٢٧. وانظر: شرح العلل: ٢/٤٧٦، الضعفاء الكبير: ٢/٢٤٧، فتح الباري لابن رجب: ١/٣٢.

أحداً نَصّ على توثيقهم.[١] والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولمّا يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيح.[٢]

ولما قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن "طَالِب بن حُجَيْر أبي حُجَير" فقالا: هو شيخ.[٣]

قال ابن القَطَّان: يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم وإنما هو صاحب رواية.[٤] وقال في موطن آخر: مجهول الحال.[٥]

وقد بَحثْتُ فلم أجد أحداً تكلّم عليه بجرح أو تعديل سوى أن الترمذي روى له حديثاً ثم قال : حسن غريب.[٦]

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر أنه قال: هو عندهم من الشيوخ ثقة.[٧] وقد ذكره ابن حبان في الثقات.[٨] وحكم عليه الحافظ بأنه صدوق.[٩]

فهل يعني أبو حاتم وأبو زرعة أن الرجل شيخ على ماهو مشهور عند نُقَّاد الحديث والأثر، أو أن هذا الرجل كما قال ابن القَطَّان؟ فإن عنَيَا ماذكره ابن القَطَّان فبها ونعمت، وإلا فإن الذهبي –رحمه الله– أفاد بعبارته السَّابقة أن هذه اللفظة تُطلق على من جهلت حاله كما لايَخفَى على من أمْعَن النَّظَر.. والله أعلم.

بعد هذا أن هذه اللفظة من ألفاظ تعديل

ولا يخفى ~~أن تعديل هذه اللفظة من ألفاظ~~ الرُّواة يُكتب حديث أهلها للاعتبار والاستشهاد ، وهي من ألفاظ المرتبة السادسة عند الإمام السَّخاوي ــ رحمه الله تعالى ــ .

---

(١) – قال الحافظ ابن حجر: بل هذا شئ نادر،لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرجا له في الاستشهاد.لسان الميزان:٥/٦-٧.

(٢) – ميزان الاعتدال: ٣/٤٢٦، فتح المغيث: ٢/١٣. قال السخاوي: لكن قد تعقبه شيخنا بقوله: مانسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حق فيمن كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه. فتح المغيث: ٢/١٣.

(٣) – الجرح والتعديل: ٤/٤٩٦.

(٤) – نصب الراية: ٤/٢٣٣.

(٥) – نصب الراية: ٤/٢٣٣، تهذيب التهذيب: ٥/٨.

(٦) – سنن الترمذي، كتاب الجهاد، باب ما جاء في السيوف وحليتها رقم (١٦٩٠) (٤/١٧٣).وحديثه هذا: دخل رسول الله –ﷺ– يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضه..." ذكره الذهبي في الميزان: ٢/٣٣٣، وقال قال الحافظ ابو الحسن بن القطان: هو عندي ضعيف لا حسن، وصدق أبو الحسن. قلت –أي الذهبي– تفرد طالب به، وهو صالح الأمر إن شاء الله، وهذا منكر فما علمنا في حلية سيفه صلى الله عليه وسلم ذهباً. وانظر: نصب الراية: ٤/٢٣٣.

(٧) – تهذيب التهذيب: ٥/٨.

(٨) – الثقات: ٨/٣٢٨.

(٩) – تقريب التهذيب: ١/٣٧٧.

صالح

يَرِدُ في عبارات أئمة الجرح والتَّعديل، ونُقَّاد الحديث هذا اللفظ "صالح" وبعد النَّظر والتَّأمل والوقوف على إطلاقات علماء الحديث لهذا اللَّفظ، وجَدتُ أنهم يُطلقون هذا اللَّفظ على الرواة والأحاديث، أي:

- إنَّ هذا الراوي الذي قيل فيه ذلك إما أنه صالح في نفسه مستقيم في عبادته ، أو أنه صالح في روايته فتكون حينئذ بمعنى "صالح الحديث".

- وتطلق أيضاً على الأحاديث لبيَانِ منزلتها من حيث الاحتجاج وعدمه.

- فأما إطلاق هذا اللَّفظ على الرواة ، فإننا نَجِدُ :

أنَّ علماء الحديث يُطلقون هذا اللفظ على الراوي يَعْنُون به أن هذا الراوي صالح في ديانته، مستقيم في طاعته، وعلى هذا فلا تُفِيد هذه اللَّفظة على هذا الوجه كشفاً عن حَقيقة الراوي، وبَيان منزلته من جهة الجرح والتَّعديل المؤثِّر في الرواية قبولاً ورداً.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-:

وقول الخَلِيلي: إنه -أي يحي بن محمد بن قَيْس المُحَارِبي- شيخ صالح، أراد به في دينه لا في حديثه، لأن من عادتهم إذا أرادوا وَصْفَ الراوي بالصَّلاحية في الحديث قَيَّدوا ذلك، فقالوا: صالح الحديث. فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يُريدون به الديانة ..والله أعلم.[1] وذلك أن الرجل قد يكون صالحاً في نفسه وليس بشيء في الرواية. ومن ذلك أن أبا زرعة الرازي سُئل عن إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْني فقال: صالح.[2]

يقول الحافظ ابن حجر، معلقاً على قول أبي زرعة: يعني في دينه لا في حديثه.[3]
وقد ذكر الذهبي -رحمه الله- أقوال النقاد في الحُنيني هذا، ثم قال: قلت وكان ذا عبادة وصلاح.[4]

(١) -النكت على ابن الصلاح: ٦٨٠/٢، التهذيب: ٢٤٠/١١، وانظر الإرشاد: ١٧٣/١، التقييد والايضاح صـ ١٠٨.

(٢) - الجرح والتعديل: ٢٠٨/٢.

(٣) -تهذيب التهذيب: ١٩٥/١. وانظر التنكيل: صـ ٤١١.

(٤) -ميزان الاعتدال: ١٨٠/١.

وقال الحافظ بن حجر: ضعيف.[١]

ويُؤَيِّد كلام الحافظ ابن حجر مارواه الخطيب البغدادي بسنده إلى عَمرو بن محمد النَّاقد، قال: سمعت وكيعاً وسأله رجل فقال له: يا أبا سفيان تعرف حديث سَعيد بن عُبيد الطائي، عن الشعبي، في رجل حَجَّ عن غيره ثم حج عن نفسه؟ قال: من يرويه؟ قال: وهب بن إسماعيل، قال: ذلك رجل صالح: وللحديث رجال.[٢]

وإذا كان ما تقدم هو الغالب على استعمال هذا اللفظ إلا أنه قد ورد في كلام بعضهم، ما يدل على أنهم ربما أطلقو "صالح" على الراوي على معنى صَلاحية حديثه للاستشهاد، والاعتبار، على ماهو المشهور في "صالح الحديث"،[*]

فهذا ابن أبي حاتم يقول: سألت أبي عن عُمر بن رُوبَة التَّغلبي؟ فقال: صالح الحديث، فقلت: تقوم به الحجة؟ فقال: لا، ولكن صالح.[٣]

وقد قال فيه دُحيم: لا أعلمه إلا ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ليس بذاك، وأما البخاري فقال فيه: فيه نظر.[٤]

ومن ذلك أن أبا زُرعة قال في "يوسف بن محمد بن المُنكَدر" صالح.[٥]

ويوسف هذا قال فيه أبو حاتم: ليس بقوي يُكتب حديثه، وقال الآجُرِّي عن أبي داود: ضعيف، وقال النسائي: ليس بثقه، وقال الدُولَابي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.[٦] وضعفه الذهبي[٧] والحافظ ابن حجر.[٨]

---

(١) – تقريب التهذيب: ٥٥/١.

(٢) – الكفاية : ١٩٢.

(*) وقد رأيت في حكم للإمام أحمد على أحد الرواة ما يدل على أن هذه اللفظة "صالح" قد يعبر بها عن ما هو أعم من المعنى المشهور المصطلح عليه جاء في العلل: ٣٥١/٢ ما يلي:
أبو الحجاف اسمه داود ابن أبي عوف قلت له: ثقه؟ قال: نعم صالح. وأبوالجحاف هذا وثقه الإمام أحمد كما في العلل: ٤٨٧/١ قال أبو الحجاف:داود بن أبي عوف قلت: هو ثقة؟ قال: ثقة. وانظر العلل: ٣٦٤/٢، ميزان الاعتدال: ١٨/٢

(٣) – الجرح والتعديل: ١٠٨/٦.

(٤) – ميزان الاعتدال: ١٩٦/٣-١٩٧.

(٥) – الجرح والتعديل: ٢٢٩/٩. وقد وقع في الميزان :(٤٧٢/٤) وقال أبو زرعة: صالح الحديث.

(٦) – تهذيب التهذيب: ٣٧١/١١.

(٧) – الكاشف: ٤٠١/٢.

(٨) –التقريب: ٣٩٢/٢. ولا يبعد أن يكون أبو زرعة أراد الصلاح في الديانة فقد قال ابن حبان: يروي عن أبيه ماليس من حديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها مقلوبه، وكان يوسف شيخاً صالحاً ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الحفظ والاتقان، فكان يأتي بالشيء على التوهم فبطل الاحتجاج به على الأحوال كلها، المجروحين: ١٣٦/٣.

ومن ذلك أيضاً أن أبا حاتم قال في "عُتْبة بن أبي حَكِيم": صالح لا بأس به.(١)

وعُتبة هذا قال فيه ابن معين:ضعيف، وقال مرة:ثقة، وليَّنَه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي، ومرة أخرى قال: ضعيف. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.(٢)

وقال الذهبي: وهو مُتوسط حسن الحديث.(٣)

وهذا الإمام النسائي يقول في " الحسن بن الصَّبَاح البزَّار أبي علي الواسطي": صالح.(٤) وقال فيه مرة أخرى: ليس بالقوي.(٥)

قال الذهبي: أحد الأئمة في الحديث والسَّنَة... قال أحمد: ثقة صاحب سُنَّة، وقال أبو حاتم: صدوق له جلاله ببغداد، قال السَّراج: كان من خيار الناس ببغداد.(٦)

وقال الحافظابن حجر: صدوق يَهِم وكان عابداً فاضلاً.(٧)

وقال أيضاً في سَعيد بن كَثير بن عُفير أبو عثمان البصري: صالح، وسَعيد بن الحكم لا بأس به، وهو أحب إلي من ابن عُفير(٨)

وسعيد هذا وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، إلا أنه كان يُقْرِي من كُتب الناس، وذكره ابن حبان في الثقات.(٩)

---

(١) – الجرح والتعديل: ٢٢٩/٩.

(٢) – ميزان الاعتدال: ٢٨/٣.

(٣) – ميزان الاعتدال: ٢٨/٣.

(٤) – ميزان الاعتدال: ٤٩٩/١، هدي الساري: صـ ٤١٦.

(٥) – ميزان الاعتدال: ٤٩٩/١، هدي الساري: صـ ٤١٦. وقال الحافظابن حجر:هذا تليين هين، وقد روى عنه البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجة، ولم يكثر عنه البخاري. هدي الساري: صـ ٤١٦

(٦) – ميزان الأعتدال: ٤٩٩/١، هدي الساري: صـ ٤١٦.

(٧) – تقريب التهذيب: ١٦٧/١.

(٨) – تهذيب التهذيب: ١٧/٤، ٦٧، هدي الساري: صـ ٤٢٦.

(٩) – هدي الساري: ٤٢٦، تهذيب التهذيب:٦٧/٤.

قال الحافظ ابن حجر: صدوق عَالِم بالأنساب وغيرها، قال الحَاكِم: يقال: إن مصر لم تُخرج أجمع للعلوم منه، وقد رَدَّ ابن عدي على السَّعدي في تضعيفه.(١)

ومن ذلك أن الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- لما ترجم لعبد الرحمن بن سليمان بن عبدالله بن حَنظَلة المعروف بابن الغَسِيل، وذكر أقوال النقاد فيه قال: مَرِّض القول فيه أحمد ويحي، وقالا: صالح(٢)

وغير هذا كثير في استعمالات علماء الجرح والتَّعديل فهذا الإمام علي ابن المديني -رحمه الله تعالى- يَرِدُ في كلامه على الرواة: صالح وسط، أو: كان صالحاً وسطاً، أو: هو عندنا صالح وسط، أو: صالح في الحديث لا بأس به، أو صالح وسط ليس به بأس، أو: صالح وليس بالقوي ونحو هذه العبارات.(٣)

وكذا الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- فقد أطلق هذه اللَّفظة "صالح" على اثنين وأربعين راوياً في كتابه " المجَرِّد"(٤)

وقد نَصَّ الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- على أن هذه اللَّفظة "صالح" من ألفاظ التوثيق خلافاً للعادة التي ذكرها عنهم فقال:

قال أبو حاتم الرازي: "عبدالملك بن الصَّبَاح" صالح. قلت: وهي من ألفاظ التَّوثيق، لكنها في الرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم.(٥)

ويقول الإمام السيوطي وهو يتكلم عن خُلَيْد بن دَعلَج: وأما خُلَيد، فلم يُتَّهم بكذب، بل وثقه جماعة. قال أبو حاتم: صالح ليس بالمتين، وقال ابن عدي: عامة حديثه تابعه عليه غيره....(٦) فتحصَّل من هذا وغيره أنهم قد يُطلقون هذا اللفظ "صالح" على أنه عبارة تعديل للراوي، فتكون حينئذ بمعنى "صالح الحديث" فإننا نَجِدُ من صَنَّف في الرجال جَرحاً وتعديلاً يَنقل عن الإمام أنه قال في الراوي "صالح" وبمراجعة الأصول في ذلك نجد أنه

---

(١) – تقريب التهذيب: ١/٣٠٤.

(٢) – هدي الساري: ٤٣٨.

(٣) – انظر سؤالات محمد بن عثمان: ٥٢، ٥٩، ٦٤، ٦٥، ٩٥، ٩٨، ١٠٢، ١١١، ١١٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٧٤ وغيرها.

(٤) – المجرد: ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢.

(٥) – فتح الباري: ١١/٢٠٠، وانظر الجرح والتعديل: ٥/ ٣٥٤

(٦) – النكت البديعات: ٢٤٤

قال فيه "صالح الحديث" فهذا الحافظ يقول: قال أبوحاتم في سَعْدَان بن بِشْر الجُهَني صالح.[١] وبعد الرجوع إلى "الجرح والتعديل" نجد أنه قال فيه: صالح الحديث.[٢]

• وأما إطلاق هذا اللفظ حكماً على الحديث،فذلك وارد في كلامهم، مُستعمل في إطلاقهم.

يقول السيوطي –رحمه الله تعالى– ومن الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في "المقبول": الجيِّد، والقوي، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجوَّد، والثابت.[٣] ويقول ابن ناصر الدين الدمشقي –رحمه الله تعالى– وهو يتكلم عن "الحسن": وأقرب تعريف للحسن:أنه ما انحط عن مرتبة الصحيح، وارتفع عن الضعيف،وهو ملحق بالصِّحاح احتجاجاً، ويُعَبَّر عنه بالصالح، كما فعل يَعْقُوب بن شَيبةَ وأبو داود السِّجستاني، وغيرهما.[٤]

ويقول الإمام أبو داود صاحب "السنن" في وصف سُنَنِه: "ومالم أذكر فيه شيئاً فهو "صالح" وبعضها أصح من بعض".[٥]

---

(١) – هدي الساري: صـ ٤٢٤.

(٢) – الجرح والتعديل: ٢٨٩/٤.

(٣) – تدريب الراوي: ١٧٧/١.

(٤) – حل عقود الدرر: ٤١، ولعل ابن ناصر الدين رحمه الله تعالى بني هذا القول على ماروى أن أبا داود قال في وصف سننه "وماسكت عنه فهو حسن..." على ما ذكره ابن كثير في مختصر علوم الحديث، والمشهور قوله: وما سكت عنه فهو صالح، فإن ثبت هذا القول فهو تفسير لقول أبي داود: فهو صالح: أي حسن. لذا قال الحافظ ابن حجر: فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع فيتعين المصير إليه ولكن نسخة روايتنا، والنسخ المعتمدة التى وقفنا عليها ليس فيها هذا والله الموفق: النكت: ٤٣٢/٢.

(٥) – رسالة أبي داود إلى أهل مكة: صـ ٢٧. وقد اختلف في مراد أبي داود حين قال: "صالح" هل يريد صالح للإحتجاج أو للإستشهاد والاعتبار.؟

يري الحافظ العراقي أنه صالح للحجة. قال:فهو صالح، أي للإحتجاج، فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف، فالاحتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح –أي أن ما وجد في كتاب أبي داود مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفنا بأنه من الحسن عند أبي داود وإن كان رأيه كالمتقدمين أن الحديث ينقسم إلى صحيح وضعيف، فما سكت عنه فهو صحيح، والاحتياط أن يقال: فهو صالح كما عبر أبو داود به والله أعلم، وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المواق يفعل هذا في كتابه "بغية النقاد" يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: هذا حديث صالح. التقييد والإيضاح: صـ٥٣، توضيح الأفكار: ١٩٧/١، واستظهر هذا الحافظ ابن حجر –رحمه الله– النكت:٤٤٤/١ وأبدى الحافظ ابن حجر احتمالاً لصلاحيته لما هو أعم من الإحتجاج أي: وللمتابعة والاستشهاد. النكت: ٤٤٤/١، توضيح الأفكار: ٢٠١/١.

وسبب الخلاف في هذا أن لفظة "صالح" شامله للصالح للاحتجاج، والصالح للاعتبار والاستشهاد، وتعيين أحدهما يحتاج إلى أمر خارج، يقول السيوطي في "التدريب" ١٧٨/١: وأما الصالح فقد تقدم في شأن سنن أبي داود أنه شامل للصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجاج، ويستعمل أيضاً في ضعيف يصلح للاعتبار، ويقول الكوثري معلقاً على هذه اللفظة من=

وهذا وارد في كلام العلماء،خاصّة إذا كان الحديث مما سَكَت عليه الإمام أبو داود -رحمه الله تعالى-:

فهذا العِرَاقِي يقول: وهكذا رأيت الحافظ أبا عبدالله ابن المَوَّاق يفعل هـذا في كتابـه" بُغيـة النُّقـاد" يقـول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: هذا حديث صالح[١]

ولما ذكر الغَزَالي في"الإحياء"أن النبي ﷺ هجر عائشة ذا الحجة والمحرم وبعض صفر"[٢] قال العِرَاقي:

قلت:إنما هجر زينب هذه المُدَّة، كما رواه أبو داود من حديث عائشه، وسكت عليه فهو عنده صالح.[٣]

وكذا قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- فإنه لما ذكرحديث العباس بن مِرداس السُلَمي في مغفرة الله عز وجل ذنوب الحَاجّ الذي رواه أبو داود في سُننه[٤] قال: وسكت عليه أبو داود فهو صالح عنده.[٥]

وقد جزم السخاوي -رحمه الله تعالى- بأن الصَّلاحية فيما سكت عليه أبو داود أنها صلاحية للاحتجاج فقال في تخريجه لحديث سكت عليه أبو داود: قلت: وسكت عليه أبو داود فهو صالح للاحتجاج.[٦]

وبعد الوقوف على هذه المعاني لهذه اللفظة أقول :

إن المشهور عند علماء الجرح والتعديل استعمال هـذه اللَّفظـة في الحكـم علـى الـرواة ويبقـى النَّظـر في مدلولها وهل المراد صلاح الرجل في نفسه أو غير ذلك ويُحَدِّد هذا كـلام النُّقـاد في الرجـل ، وأمـا إطلاقهـا علـى الحديث فيُفهم من كلام السياق حين يقولون : حديث صالح أو نحو ذلك .

== رسالة أبي داود: أي للاعتبار، أو للحجة. وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك، انتهى بواسطة نقل الشيخ أبي غدة عنه "قواعد في علوم الحديث" صـ٨٣.

(١) – التقييد والايضاح: صـ ٥٣.

(٢) – إحياء علوم الدين: ٢/٢٤٤.

(٣) – المغني عن حمل الأسفار: ١/٥٤٠. والحديث رواه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب من ترك السلام على أهل الأهواء. رقم ٤٦٠٢،٤/١٩٩ وأحمد في مسنده: ٦/١٣١-١٣٢، ٢٦١، ٣٣٨. من طريق سمية عن عائشة وسمية هذه لاتعرف ، قال الذهبي: تفرد عنها ثابت البناني، ميزان الاعتدال: ٤/٦٠٧ وانظر غاية المرام: صـ ٢٣٤ ولهذا ضعفه الألباني كما ترى ذلك في "ضعيف سنن أبي داود" صـ ٤٦٢.

(٤) – كتاب الأدب، باب في الرجل يقول للرجل: أضحك الله سنك، رقم ٥٢٣٤، ٤/٣٥٩ وسيأتي الكلام عليه.

(٥) – قوة الحجاج: صـ ٨٩.

(٦) – الفتاوي الحديثيه: ١/١٢.

مقارَب الحديث

يَرد هذا اللفظ في كلام أئمة الجرح والتعديل حكماً على الرواة، وقد ضُبط بكسر الراء وفتحها.(*)

فأما "مقارِب" بكسر الراء فلم يَحْك العلماء خلافاً في أنَّها من عبارات المدح، وأما "مقارَب" بفتح الراء فمنهم من يرى:

- أنها من عبارات المدح.
- ومنهم من يرى أنها عبارة جرح.

- فأما كونها من ألفاظ التعديل، فذلك هو المشهور عندهم، وكأنهم لا يفرقون بين كونها بكسر الراء أو بفتحها، فيقولون:

مقارِب – بكسر الراء– يعني أن حديثه مُقارب لحديث غيره، ومقارَب –بفتح الراء-يعني أن حديثه يُقاربه حديث غيره.(١) قال ابن رُشَيْد: ومعناه يقارب الناس في حديثه ويقاربونه.(٢)

لذا قال العِرَاقي –رحمه الله تعالى–: بل الوجهان –فتح الراء وكسرها– معروفان، وقد حكاهما ابن العَربي في كتاب الأَحوذي. وهما على كل حال من ألفاظ التوثيق.(٣)

ويقول السخاوي –رحمه الله– :

فهو على المعتمد –بالكسر، والفتح– وسط لاينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة وهو نوع مدح.(٤)

(*) قال العراقي –رحمه الله تعالى– ضُبط في الأصول الصحيحة المسموعة على المصنف – يعني ابن الصلاح– بكسر الراء، كذا ضبطه الشيخ محي الدين في مختصره. التقييد والإيضاح: صـ ١٦٢.

وقال أيضاً:بل الوجهان فتح الراء وكسرها معروفان وقد حكاهما ابن العربي في كتاب الأحوذي.التقييد والايضاح:صـ ١٦٢

قال السخاوي: وممن ضبطها بالوجهين ابن العربي، وابن دحية، وابن رشيد في رحلته . فتح المغيث: ١١٥/٢.

(١) – انظر فتح المغيث: ١١٥/٢، توضيح الأفكار: ٢٦٦/٢، التقييد والايضاح: صـ ١٦٢.

(٢) – فتح المغيث: ١١٥/٢.

(٣) – التقييد والايضاح: صـ ١٦٢.

(٤) – فتح المغيث: ١١٥/٢.

ولذا فإنهم جعلوا هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، يُكتب حديث أهلها للاعتبار.[١]

وهذا الاستعمال لهذه اللفظة على أنها بهذه المنزلة التى نَصَّ عليها السخاوي،هو المشهور عندهم. إلا أنه ورد ما يُمكن أن يُستدل به على أنهم ربما استعملوا هذه اللفظة وقَصدوا تَنزيل الراوي منزلة عالية. فقد قال الترمذي -رحمه الله- في آخر باب من فضائل الجهاد من جامعه، وقد جرى له ذكر إسماعيل بن رافع فقال: ضَعَّفه بعض أهل الحديث، وسمعت محمداً -يعني البخاري- يقول: هو ثقة مقارب الحديث، [٢] وقال في باب ما جاء من أذَّن فهو يقيم، والأَفْرِيقي -يعني عبد الرحمن- ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القَطَّان وغيره، وقال أحمد: لا أكتب عنه، قال الترمذي: ورأيت البخاري يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث.[٣] قال السخاوي : فانظر إلى قول الترمذي: إن قوله: مقارب الحديث تقوية لأمره وتفهمه فإنه من المُهم الخافي.[٤]

ولعل من ذلك أيضاً ما حكاه الحافظ ابن حجر: أن الإمام أحمد قال في الزُبَيْر بن عَدِي الهمداني اليامي: صالح الحديث مقارب الحديث. والزبير هذا وثقه أحمد كما نقله الحافظ، وكذا ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والعِجْلي، وزاد ثبت: ووثقه أيضاً الدارقطني والنَّسوي.[٥]

• وأما كون هذه اللفظة "مقارَب" -بالفتح- عبارة جرح فقد قال الإمام العِرَاقي:

وقد اعترض بعض المتأخرين بأن ابن السِّيد حكى فيه الوجهين: الكسر، والفتح، وأن اللفظين حينئذ لا يستويان لأن كسر الراء من ألفاظ التعديل، وفتحها من ألفاظ التجريح.[٦]

قال السيوطي: وممن جزم بأن الفتح تَجريح، البُلْقيني في«محاسن الاصطلاح» قال: حكى ثعلب: تِبْر مقارب، أي ردي.[٧]،[٨]

---

(١) – فتح المغيث: ١١٤/٢.

(٢) – السنن: ١٦٢/٤. فتح المغيث: ١١٥/٢.

(٣) – السنن: ٣٨٤/١. وانظر العلل الكبير: ٣٨٩، فتح المغيث: ١١٥/٢.

(٤) – فتح المغيث: ١١٥/٢.

(٥) – تهذيب التهذيب: ٢٧٤/٣.

(٦) – التقييد والايضاح: صـ ١٦٢

(٧) – تدريب الراوي: ٣٤٩/١.

(٨) – وقد رد العراقي -رحمه الله- هذا بقوله: وكأن المعترض فهم من فتح الراء أن الشئ المقارب هو الردئ، وهذا فهم عجيب فإن هذا ليس معروفاً في اللغة وإنما هو في ألفاظ العوام. التقييد والايضاح: صـ ١٦٢.

ولما ذكر الحافظ ابن الجَزرى ألفاظ التعديل والتَّجريح، عد "مقارب الحديث" من أُلفاظ التَّجريح. قال السخاوي: وإيراد الناظم لها -يعني ابن الجزري- في ألفاظ التجريح شئ قد انفرد به عن ابن الصلاح، ومن تبعه، إذ هي عندهم في المرتبة الأُخيرة من ألفاظ التعديل... ولا فَرق في ذلك بين ضبطها بكسر الراء، أو فتحها كما ذهب إليه غير واحد... واقتصر بعضهم على الكسر، ولعله تبع الجَوهرى في أنه قال: بكسر الراء أي وسَطاً بين الجيِّد والردئ، قال: لاتقل مقارَب- يعني بالفتح- ويشهد له حكاية شيخنا عن بعضهم مقارَب -بالفتح- من قولهم: هذا شئ مقارب: أي ردئ. قال شيخنا: وحينئذ يبقى من باب الجرح.. انتهى.[1]

وقد ذكر القَسْطلاَّني مراتب الجرح والتعديل، وذكر هذه اللفظة "مقارب الحديث من أَلفاظ الجرح وجعلها أدنى من قولهم: ليس بقوي وأرفع من قولهم: واهٍ بمرةَ.[2]

وبعد أن علمنا هذين المعنيين لهذه اللفظة فإن المعنى الأول هو المشهور المصطلح عليه كما تقدم بيانه .

(١) – الغاية: ٢٠٢/١.

(٢) – إرشاد الساري: ١٦/١.

حسن الحديث

يَرِدُ في كلام أئمة الجرح والتعديل في مَقَام الحكم على الرواة قولهم: فلان "حسن الحديث" وبعد التّأمل في ذلك، وجدت أنهم يطلقون هذا اللفظ على أولئك الرواة على معنيين.

أحدهما: حُكْمٌ على حديث من قيل فيه ذلك بأنه "حسن" على ما شاع به الاصطلاح وذلك بعد تَقْسيم الحديث إلى الأقسام الثلاثة المشهورة.

والثاني: إطلاق لغوي، لايَعني ما شاع به الاصطلاح.

فأما إطلاق هذا اللفظ "حسن الحديث" على الراوي، مراداً به المعنى الذي شاع به الاصطلاح بعد تقسيم الحديث إلى: صحيح، وحسن، وضعيف، فذلك وارد في كلامهم، خاصَّة عند المتأخرين من النُّقاد، الذين تَكَلَّموا على الرجال والأسانيد والمتون.

وإذا ورد هذا الإطلاق في عِبَارات هؤلاء النُّقاد؛ فينصرف إلى هذا المراد إلاإذا ورد في الكلام قَرِينةٌ تدل على أنهم يريدون معنى آخر من هذا الإطلاق.

ومن ذلك قول الإمام المُنذري في محمد بن إسحاق صاحب المغازي بعد أن ذكر أقوال النقاد واختلافهم فيه بين مُعَدِّل ومُجرِّح، قال:

وبالجملة فهو ممن اختُلِفَ فيه وهو "حسن الحديث"(١) وقد قال فيه قبل ذلك: حديثه حسن.(٢)

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى– في محمد بن إسحاق هذا:

حاله معروفة، وحديثة في درجة الحسن.(٣) وقال في موطن آخر، وهو يَذْكُر كلام النُّقاد في محمد بن إسحاق:

---

١ – الترغيب والترهيب: ٤/٥٧٧

وهذا الذي ذكره المنذري –رحمه الله تعالى– في تحسين حديث من اختلف فيه النقاد بين معدل ومجرح قال به غيره ومن ذلك أن ابن القطان قال في "كتابة" : وأبو معشر هذا مختلف فيه، فمنهم من يضعفه ومنهم من يوثقه فالحديث من أجله حسن. نصب الراية: ٤/١٢١. وكذا الحافظ ابن حجر قال: لايحكم على رواية مختلف التوثيق بالصحة، بل غايته أن يكون حسناً. فتح الباري: ١٣/١٨٧. وقال في عبدالرحمن بن أبي الزناد: غاية أمره أنه مختلف فيه فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به، بل غايته أن يكون حسناً. فتح الباري: ٩/٤٨٠، ١٣/١٨٧.

٢ – الترغيب والترهيب: ٤/٥٧٧.

٣ – فتح الباري: ١٣/٣٦٦.، وانظر تجريد أسماء الرواة: ص٢١.

لكن ما يَنفرد به – يعني ابـن إسـحاق– وان لم يبلـغ درجـة الصحيـح، فهـو مـن درجـة الحسـن، إذا صـرّح بالتَّحديث، وهو هنا كذلك، وإنما يُصَحِح له من لايُفرِّق بـين الصحيـح والحسـن،ويُجْعَـل كـل مـا يَصْلـح للحُجَّـة صحيحاً وهذه طريقة ابن حِبَّان ومن ذُكر معه.(١)

وقال الحافظ أيضاً:

وشَهر – يعني ابن حَوشَب– حسن الحديث، وإن كان فيه بعض الضعف.(٢)

- وأما إطلاق هذا اللفظ "حسن الحديث" إطلاقاً لغوياً،لايعني به من أطلقه ماشاع في اصطلاحهـم،بعد تقسـيم الحديث إلى:صحيح، وحسن، وضعيف، فذلك موجود في كلام أئمة النَّقد.

فقد يُطلقون على الراوي "حسن الحديث" ويُريدون صحة حديثه وجَودته وحُسْـن سِيَاقه وحفظـه، إلى غـير ذلك من المعاني التي يُطلق عليها الحسن إطلاقاً لغوياً.

ومن ذلك قول يَعقوب بن شَيبة:

"بَقِيّة بن الوليد" هو ثقة حسن الحديث إذا حدَّث عن المعروفين، ويُحدث عن قوم متروكين،وعن الضعفاء.(٣)

ومن ذلك قول العِجْلي –رحمـه ا لله تعـالى– في الـراوي:ثقـة حسـن الحديـث،وذلـك كثـير في كتابـه "معرفـة الثقات".

فمن ذلك قوله في "الأسود بن قيس" :

الأسود بن قَيس، كوفي تابعي ثقة حسن الحديث.(٤)

وقال في "بِشْر بن المُفَضَّل":

"بِشْر بن المُفَضَّل الرُّقَاشِي، ثقة فقيه البدن ثبت في الحديث حسن الحديث صاحب سُنَّة".(٥)

وقال في "سفيان بن عُيينة":

---

١ – فتح الباري: ١١/١٦ ، وقال في التقريب: صدوق يدلس. ٢/١٤٤.

٢ – فتح الباري : ٣/٧٩ ، وقال في التقريب: صدوق كثير الإرسال والأوهام. ١/٣٥٥.

٣ – تهذيب الكمال: ٤/١٩٧ ، وانظر تقسيم الحديث: ص١٠٣.

٤ – معرفة الثقات: ١/٢٢٨ ، قال الحافظ في التقريب: ثقة ١/٧٦.

٥ – معرفة الثقات: ١/٢٤٧ ، قال الحافظ في التقريب: ثقة ثبت عابد ١/١٠١.

"سُفيان بن عُيينة الهِلاَلي، كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان بعض أهل الحديث يقول: هو أثبت الناس في حديث الزهري، وكان حسن الحديث...".(١)

وقال في "هِشَام بن حَسَّان":

"هِشَام بن حَسَّان القُرْدُوسِي" بصري ثقة حسن الحديث يقال إن عنده ألف حديث حسن ليست عند غيره.(٢)

ومن هذا أيضاً قول الإمام أبي حاتم في "عبدربه بن سعيد" حسن الحديث ثقة.(٣)

قال ابن أبي حاتم:

سمعت أبي يقول: عبدربه بن سَعيد، لا بأس به ، قلت: يُحتج بحديثه؟

قال: هو حسن الحديث ثقة.

فتأمَّل أقوال هؤلاء الأئمة النقاد حينما يصفون الراوي بأنه ثقة، وأنه حسن الحديث.

فكون الراوي ثقة يعني أنه جمع بين العدالة والضبط على ما هو المشهور عند علماء الحديث، والجرح والتعديل/وحديث من هذا وصفه صحيح لاحسن على التقسيم المشهور المصطلح عليه فيما بعد.

لكن هؤلاء النقاد عندما أطلقوا هذه العبارات مجتمعة على الراوي -وَصْفه بكونه ثقة، وأنه حسن الحديث "فإنما يريدون بذلك الحسن :الحسن اللُّغوي لا المصطلح عليه فيما بعد، خاصَّة وأن هذا الاصطلاح إنما عُرف فيما بعد كما سيأتي بيانه في "الحسن" وا لله أعلم.

ولعل من ذلك قول الإمام أبي زرعة في عبدا لله بن صالح كاتب اللَّيث:

"لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث"(٤)

---

١ - معرفة الثقات: ٤١٧/١. وانظر تقسيم الحديث: ص١٢١.

٢ - معرفة الثقات: ٣٢٨/٢. وقال الحافظ في التقريب: ٣١٨/٢: ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال. لأنه قيل كان يرسل عنهما.

٣ - الجرح والتعديل: ٤١/٦. وقال الحافظ في التقريب: ٤٧٠/٢: ثقة من الخامسة وانظر : تقسيم الحديث: ص١٠٦.

٤ - الجرح والتعديل: ٨٧/٥ ، وانظر تهذيب التهذيب: ٢٢٨/٥، النكت: ٣٩٢/١.

فإن قَصْدَ المعنى الاصطلاحي في عِبَارة أبي زُرعَة لايَظْهر، وذلك لأنه لم يكن قد استقر في عهده هذا الإصطلاح في لفظ الحسن.

وأبو زُرعة أنَّما نفَى عنه تُهمه الكذب التي أتُّهمه بها بعض نقاد الحديث.

قال سعيد بن عمر البَرْدَعي: قلت لأبي زرعة: أبو صالح كاتب اللَّيث، فضحك وقال: حسن الحديث، قلت إن أحمد يحَمل عليه، قال: وشئ آخر.(١)

فلَعل قول أبي زُرعة: وشئ آخر، إشارة إلى أن بعض الناس يُكذِّبه، وبعضهم يرى أنه يَروي الكذب الذي يُدَّس عليه، ولا يحس بهذا الدس.

قال صالح بن محمد الملقَّب جَزَرَه: وكان ابن معين يُوثقه وعندي إنه يكذب.(٢)

وقال أبو حاتم: الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نَرى أن هذه مما افتعل خالد بن نُجَيح، وكان أبو صالح يَصحبه، وكان سَلِيم النَّاحية، وكان خالد بن نُجَيح يفتَعِل الحديث، ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب كان رجلاً صالحاً.(٣)

فلعلَّ قول أبي زُرعة: وشئ آخر، إشارة إلى هذا وغيره، وقد يكون أبو زُرعة أَطْلَق هذا اللفظ "حسن الحديث" على هذا الرجل إشارة إلى أن أحاديثه فيها غَرابة ونَكارة وا لله أعلم.(٤)

وقال أبو حاتم في إبراهيم بن يُوسف بن إسحاق السَّبيعي:

يُكتب حديثه وهو حسن الحديث.(٥)

فالذي يظهر من الجمع بين هاتين العبارتين أن قوله في هذا الراوي: حسن الحديث لايعَني به الإطلاق الاصطلاحي لهذا اللفظ.

وذلك أن قوله: يُكتب حديثه أي في المتابعات والشواهد* ، يقول السخاوي -رحمه ا لله تعالى-:

---

١ - تهذيب التهذيب: ٥/٢٢٧.

٢ - تهذيب التهذيب: ٥/٢٢٧.

٣ - تهذيب التهذيب: ٥/٢٢٨.

٤ - انظر تقسيم الحديث: ص١١٢-١١٣ ، اتحاف النبيل: ص١٠٥.

٥ - الجرح والتعديل: ٢/١٤٨ ، هدي الساري: ص٤٠٨.

* قال ابن عدي: وقول يحي بن معين: يكتب حديثه، معناه أنه في جمله الضعفاء الذين يُكتب حديثهم. الكامل: ١/٢٤٣ وانظر الميزان: ١/٧٠.

وقول أبي حاتم يُكتب حديثه -يعني أبا زُكَير يحي بن محمد بن قيس البصري - أي في المتابعات والشواهد.[١]

ويقول الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى -:

قَد علمت بالاستقرار التَّام، أن قول أبي حاتم في رجل: يُكتب حديثه معناه، أنه ليس بِحجّة.[٢]

ويقول الإمام ابن عَدي في "أبَان بن يَزيد العَطَّار" بعد أن ساق بعض رواياته: هو حسن الحديث مُتَمَاسك يُكتب حديثه ... "[٣]

فقوله يُكتب حديثه دال على أنّ قوله "حسن الحديث" لايَعني الاحتجاج بحديثه بل كتابته للإعتبار خاصّة وأنه ذكر قول يحي بن سعيد: لا أروي عن أبان العطار، وقول عباس الدُوري: سمعت يحي -يعني ابن معين- يقول: حديث أبان العَطَّار، حديث محمود بن عمرو، عن أسماء، قال يحي: ليس هو بشيء، إنما هو محمود عن أبي هريرة موقوف[٤]، ثم ذكر له حديثاً فرداً [٥] فلعل هذا هو رأي الإمام ابن عدي في أبَان بن يزيد العَطَّار.[٦]

وقد ذكروا هذا اللفظ في المرتبة السادسة من مراتب التعديل التي يُكتب حديث أهلها للاعتبار.[٧]

ولعلهم عَنوا بحسن حديثه الحُسْن اللُّغوي، إما العلو، وإما الغرابة، أو غير ذلك مما يمكن التعبير عنه بهذا اللفظ لا مدح الراوي بظاهر هذا اللفظ فيُحتج حينئذ بحديثه، ولا يَمنع هذا من وصف الراوي بكونه "حسن الحديث" على سبيل الاحتجاج كما تقدم ذكره.

فعلى هذا فيمكن القول بأن هذا اللفظ إذا ورد في مقام الحكم على الراوي فيجب فهمه على المعنى الأول إلا إذا جاءت قرينة تدل على خلاف هذا المعنى كما تقدم .

---

١ – فتح المغيث: ٢٧٣/١.

٢ – سير أعلام النبلاء: ٣٦٠/٦ .

٣ – الكامل: ٣٩١/١ ، ميزان الإعتدال: ١٦/١ ، تهذيب التهذيب: ٨٨/١.

٤ – الكامل: ٣٩٠/١-٣٩١.

٥ – تهذيب التهذيب: ٨٨/١.

٦ – قال الإمام أحمد في "أبان بن يزيد العطار" ثبت في كل المشايخ، وقال ابن معين ثقة كان القطان يروي عنه، ووثقه النسائي وابن المديني والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات، تهذيب التهذيب: ٨٨/١،

وقد ذكر الحافظ ابن حجر ما رواه ابن عدي أن يحي بن سعيد قال: لا أروي عن "أبان العطار" ثم قال: وقد أسلفنا قول ابن معين أن القطان كان يروي عنه فهو المعتمد والله أعلم. تهذيب التهذيب: ٨٨/١.

وقال الذهبي: قلت: بل هو ثقة حجه ... ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً، ورمز على اسمه بـ "صح" ميزان الإعتدال: ١٦/١. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة له أفراد. تقريب التهذيب: ١٣/١.

٧ – فتح المغيث: ١١٥/٢.

أرجوا أن لا بأس به

من الألفاظ التي يُطلقها علماء الحديث، ونقاد الأثر، في مقام مدح الرواة وتعديلهم، قولهم في الراوي: "أرجو أنه لا بأس به"، وبعد البحث والوقوف على كلام أهل العلم، وجدت أن هذه اللفظة تُطلق على معنيين:

•أحدهما: كون هذا الراوي يُرجَى أن حديثه لا بأس به، على مايدل عليه ظاهر هذه اللفظة.

•والثاني: أن هذا الراوي لا يتعمد الكذب، وإذا وقع فى حديثه خلل فذلك بسبب الوَهم والخطأ.

• فأما إطلاق هذه اللفظة "أرجو أنه لا بأس به" على الراوي على معنى أن النّاقد الذي أطلق هذه اللفظة على الراوي قد حَصَل عنده نوع قَناعة بأن هذا الراوي لا بأس بمروياته، لكن لعدم تحقق ذلك عنده، أطلق هذه اللفظة التي تُفيد رجاء أن يكون الراوي كذلك.[١]

وهذا الاستعمال لهذه اللفظة على هذا المعنى،هو المشهور عندهم، فإنهم يجعلون هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب التعديل، يكتب حديث أهلها وينظر فيه[٢] ثم بعد ذلك يُحكم بما يَليق.

• وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى أن هذا الراوي لا يتعمد الكذب فذلك موجود في عبارات ابن عدي –رحمه ا لله تعالى– كما استنتَجه غير واحد من أهل العلم، على معنى أن هذا الإمام قد يقول في الراوي: "أرجو أنه لا بأس به" على معنى أنه لا يتعمد الكذب في حديثه.

ومن ذلك أن ابن عَدي ترجم لـ"يوسف بن محمد بن المُنْكَدر" فقال: سمعت ابن حماد يقول: يوسف بن محمد بن المنكدر متروك الحديث، أظنه ذكره عن النسائي، ثم ساق له عدداً من الأحاديث ثم قال في ختام ترجمته: "وأرجو أنه لا بأس به".[٣]

يقول العلامة المعلمي معلقاً على ذلك:

---

(١) – فظهر بهذا أن هذه اللفظة دون قولهم: لا بأس به أو لا أعلم به بأساً فإنه لا يلزم من رجاء الشئ تحققه أو العلم به. فتح المغيث: ١١٦/٢، شفاء العليل صـ ١٤٧.

(٢) – فتح المغيث.١١٦/١–١١٧.

(٣) – الكامل : ١٥٧/٧

هذه الكلمة -يعني "أرجو أنه لا بأس بـه"- رأيتُ ابن عـدي يُطلقها في مواضـع تَقتضي أن يكـون مقصوده "أرجو أنه لا يتعمد الكذب" وهذا منها يعني -قولـه في يُوسـف بـن المنكـدر- لأنـه قالها بعد أن سـاق أحاديث يُوسف وعامتها لم يتابع عليها.[١]

وقال أيضاً: وابن عدي يذكر مُنكرات الراوي ثم يقول: "أرجو أنـه لابـأس بـه" يعـني بالبـأس تعمد الكذب"[٢]

قال ذلك تعليقاً على قول ابن عدي في "دُرُست بن زِياد العَنْبَري": "أرجو أنه لا بأس به".

ودُرُست هذا قال فيه أبو حاتم: حديثه ليس بالقَـائم، وقـال ابـن معين: لاشـيء، وقـال أبـو زرعـة: واهـي الحديث، وقال أبو داود: ضعيف، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن مطـر وغـيره أشياء تتخايل إلى من يسمعها أنها موضوعة، لايَحِل الاحتجاج بخبره.[٣]

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة بَشَّار بن الحكم الضَّبِّي البصري،بعد أن حكى كلام الإمام الذهبي:

وأول كلام ابن عدي: منكر الحديث، عن ثابت وغيره، ولايُتَابع، وأحاديثه أفراد، وأرجـو أنـه لابـأس بـه، وهو خير من بَشَّار بن قِيرَاط.[٤]

قال الألبانــي:

قلت: ابن قِيرَاط كذَّبه أبو زرعة، وضعفه غيره فكأنَّ ابن عدي يعني بقوله أنه لا بأس به، من جهة صدقه، أي أنه لا يتعمد الكذب، وإلا لو كان يعني من جهة حفظه أيضاً لم يلتق مع أول كلامه: منكر الحديث..."[٥]

---

(١) - حاشية الفوائد المجموعة: صـ ٣٥.

(٢) - حاشية الفوائد المجموعة: ٤٥٩.

(٣) - انظر: تهذيب التهذيب: ١٨١/٣-١٨٢، وقد أشار بعضهم إلى أن عبارة ابن عدي هـذه توثيق للراوي، فقد قال السيوطي في "درست بن زياد": قلت: لم يتهم بكذب، بل قال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ضعيف، ووثقـه ابـن عدي فقال: أرجو أنه لا بأس به، اللآلي المصنوعة: ٨٢/١، النكت البديعات: ٢٤٢. وذكر الشوكاني عبارة السيوطي هـذه ولم يتعقبه بشئ. الفوائد المجموعة: ٤٥٩، وكلاهما. اعنى السيوطي والشوكاني- يدفع قول ابن الجـوزي في درست: ليس بشئ. وانظر الكامل: ١٠٢/٣، وقال السيوطي أيضاً في يحي بن زهدم: وثقه ابن عدي، فقال: أرجو أنه لا بأس بـه. النكت البديعات: ٢٤٨.

(٤) - لسان الميزان: ٢٢/٢ وليس في المطبوع من الكامل: ٢٣/٢ قوله: وهو خير من بشار بن قيراط، بل جاء في ترجمة بشارابـن قيراط، وبشار بن الحكم خير منه.

(٥) - سلسلة الاحاديث الصحيحة: ٥٧٧/٤. وانظرسلسلة الاحاديث الضعيفة: ١١٢/٣.

فإن كانت هذه اللفظة تدل على هذا المعنى ولو في بعض استعمالات الإمام ابن عدي(*) وإطلاقاته لها كما فَهِمَه العلامة المعلمي ثم الشيخ الألباني فحينئذ تكون من ألفاظ الجرح، لأن كون الراوي لا يتعمد الكذب لاينفي أن الكذب قد يَقَع في نقله ومروياته لكن لا على سبيل العمد، وإنما على سبيل الوهم والغلط، وما يعتري الرُواة مما يُوقعهم في الأوهام والأغلاط.

ولهذا نجد الإمام ابن حِبَّان يقول عن يوسف بن محمد بن المنكدر الذي تقدم قول بن عدي فيه "أرجو أنه لا بأس به"

وكان يُوسف شيخاً صالحاً ممَّن غلب عليه الصَّلاح حتى غَفَل عن الحفظ والاتقان فكانَ يأتي بالشيء على التَوهُم فبطَلَ الاحتجاج به على الأَحْوَال كلها.[١]

فقول ابن حِبَّان هنا يلتقي مع مافَهِمَه المعلمي -رحمه الله- إذ من أتى بالخبر على التَّوهم عُرضة لأن يقع في الكذب متوهماً صدقه.

ولهذا نجد الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى- يَتَعَقَّب ابن عدي -رحمه الله تعالى- في بعض من قال فيه هذه اللَّفظة. فهذا الحسن بن قُتَيْبَة الخُزَاعي المدَائِني قال فيه ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به".[٢] قال الذهبي: قلت: بل هو هَالك. قال الدَّارَقُطني في رواية البَرْقَاني: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأَزْدِي: واهي الحديث. وقال العُقَيْلي: كثير الوهم.[٣] وفي ترجمة محمد بن علي بن سهل الأنصاري المروزي يقول ابن عدي: سَألت عنه بمرو (*) فأثنوا عليه خيراً، وأرجو أن لابأس به.[٤]

(*) – إنما قلت في بعض استعمالاته لأنه ورد في كتابه إطلاق هذه اللفظة على من حكم هو على حديثه بالاستقامه ومنهم: بكير بن مسمار قال عنه: بكير بن مسمار لم أخرج له شيئاً ها هنا لأني لم أجد في رواياته حديثاً منكراً وأرجو أنه لا بأس به، ثم قال: وعندي أنه مستقيم الحديث: الكامل:٢/٤٢.

وقال في جعفر بن سليمان الضبي: ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة وهو حسن الحديث... وأرجو أنه لا بأس به... وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكراً فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه. الكامل:٢/١٥٠.

وغير هذا كثير، ولذا يجب فهم هذه اللفظة مقرونة بسياقها وسباقها ولحاقها وعدم الحكم بحكم عام، وانظر شفاء العليل: صـ ٢٨٩، التراجم الساقطة: صـ ٣٠.

(١) – المجروحين: ٣/١٣٦.

(٢) – الكامل: ٢/٣٢٧.

(٣) – الميزان: ١/٥١٩.

(*) _ قال ياقوت : أشهر مدن خرسان وقصبتها بينها وبين نيسابور سبعون فرسخاً . معجم البلدان : (٥/ ١١٢) .

(٤) – الكامل: ٦/٢٩٧.

قال الذهبي -رحمه الله- قلت: بل به كل البأس فإن ابن عدي روى عنه حديثاً في ترجمة سَعْد بن طَرِيف، وهو حديث باطل رواه عنه علي بن حُجْر، ما أرى الآفة إلا من ابن سَهل هذا.(١)

وبعد الوقوف على هذين المعنيين لهذه اللفظة فإن المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل هو المعنى الأول فلا يُذهب الى غيره إلابقرينة كما هنا .

---

(١) - الميزان: ٦٥٢/٣.

مقبول

من الألفاظ التى أطلقها أئمة الجرح والتَّعديل على الرُّواة "مقبـول" وبعـد الوقـوف علـى استعمالاتهم لهـذه اللَّفظة، وجَدتُ أنهم أطلقوا هذه اللَّفظة على بعض الرواة على معنيين:

- أحدهما: كون الرواي محتجاً به معمولاً بروايته .

- والثانـي: كون هذا الرواي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله.

- فأما إطلاق هذهاللَّفظة على الراوي على معنـى الاحتجـاج بروايتـه، وقبولها، والعمـل بهـا، فـوارد في كلامهم، وهذا الاستعمال يتنزل على المعنى اللُّغوي لهذه اللفظة فإن المردود ضدالمقبول، فإذا لم يكـن الـراوي أو الحديث مردوداً فإنه مقبول، فعلى هذا فقد يكون الراوي الذي وُصف بهذا ثقة، وقد يكون غير ذلك، المهـم أنـه في دائرة القبول.

ومن الرُّواة الذين وُصفوا بهذا الوصف "عبدا لله بن سُليمان بن الأشعث" يقول الإمـام ابـن عَـدِي –رحمـه ا لله تعالى:

وهو "مقبول" عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه فلا أدري أَيْش تَبَـين لـه منـه، وقـد قـال فيـه قبـل ذلك: وأبو بكر بن أبـي داود لـولا شـرطنا أول الكتـاب أن كـل مـن تكلـم عنـه متكلـم ذكرتـه في كتـابي هـذا (لماذكرته).[١]

وابن أبي داود هذا قال فيه الخَلِيلي: حافظ، إمام وقته، عالم متفق عليه، احتج به من صنَّف الصحيـح، أبـو علي النَّيسَابوري، وأبو حَمزة الأصبهاني، وكان يُقال: أئمة ثلاثة في زمن واحد: ابن أبي داود، وابن خُزيمة، وابـن أبي حاتم، رحمهم ا لله.[٢]

---

(١) – الكامل: ٤/٢٦٦، وما بين المعقوفتين من ميزان الاعتدال: ٢/٤٣٣.

(٢) – لسان الميزان: ٣/٣٦٧.

وقال الذهبي: أبو بكر الحافظ الثقة صاحب التَّصانيف، ورمز على اسمه بـ "صح" وحكى توثيقه عن الدَّارَقُطني فقال: وثقه الدارقطني فقال: ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث، ثم ذكر أقوال أهل العلم فيه ومن تكلم منهم فيه، وقال في آخر ترجمته: مات أبو بكر في آخر سنة ست عشرة وثلاثمائة وصلى عليه زُهَاء ثلاثمائة ألف نفس، وصلّوا عليه ثمانين مرة... وماذكرته إلا لأنزهه.(١)

ومن ذلك أيضاً قول الحاكم في عِمران بن موسى بن مُجَاشِع الجرجاني السَّختياني: محدث ثبت "مقبول".(٢)

وقد قال الذهبي –رحمه الله تعالى– في عِمران هذا : الإمام المحدث الحجة الحافظ،(٣) وقال أيضاً: الحافظ الثقة... وكان ثقة ثبتاً صاحب تصانيف.(٤)

وقد قال أبو العَرَب القيرواني في محمد بن الحسن بن آتش اليماني: قال أحمد بن صالح هو ثقة، وكلام النسائي فيه غير مقبول، لأن أحمد وعلي ابن المديني لا يرويان إلا عن "مقبول"، مع قول أحمد بن صالح فيه.(٥) قلت والإمام أحمد قد روى عن محمد بن الحسن ابن آتش.(٦)

والشاهد من قول أبي العَرَب: لأن أحمد –يعنى ابن حنبل– وعلى بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول. فإن قوله عن مقبول يعني عمَّن هو أهل لأن يروى عنه، ويؤخذ الحديث منه.

فظهر بهذا أن هذه اللَّفظة على المعنى المتقدم صالحة لكل من يُقبل حديثه ولايُرد، دون النَّظر إلى مرتبة الراوي في سُلَّم التعديل المحتج به، فالثقة مقبول وكذا من دونه مالم يُحكم عليه بالرد. وكذا في الحديث فالصحيح مقبول ومادونه مالم يرد.(٧)

---

(١) – ميزان الاعتدال: ٢/٤٣٣– ٤٣٦، لسان الميزان: ٣/٣٦٤–٣٦٧.

(٢) – سير أعلام النبلاء: ١٤/١٣٦.

(٣) – سير أعلام النبلاء: ١٤/١٣٦.

(٤) – تذكرة الحفاظ: ٢/٧٦٢–٧٦٣.

(٥) – تهذيب التهذيب: ٩/١٠٠.

(٦) – قال الدكتور بشار عواد معروف: وكلام أبي العرب القيرواني أن أحمد وعلى لايرويان إلا عن مقبول، فهو مردود لأن أحمد وعلياً لم يصرحا أو لم يشترطا أن كل من رويا عنه مقبول، فقد روى أحمد بن حنبل عن جماعة من الضعفاء كما هو معروف وعندنا أمثلة كثيرة. حاشية تهذيب الكمال: ٢٥/٥٧.

(٧) – لذا يقول الحافظ ابن حجر –رحمه الله– في رسالته "قوة الحجاج" صـ ٨٦، فإن المقبول: ما اتصل سنده وعدلت رجاله، أو اعتضد بعض طرقه ببعض حتى تحصل القوة بالصورة المجموعة، ولو كان كل طريق منها لو انفردت لم تكن القوة فيها مشروعة.

ولذلك لما سَأل ابن أبي حاتم أباه عن عُمارة بن أُكَيْمة اللَّيثي. قال: هو صحيح الحديث حديثه "مقبول".[١]

وابن أُكَيْمة هذا قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة.[٢]

ويَزيدُ هذا إيضاحاً قول الإمام الذهبي وهو يتكلَّم عن ألفاظ التَّعديل في مقدمة "الميزان" : فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة... ولابأس به... وشيخ وسط... وصُويلح ونحو ذلك.[٣]

فانظر كيف شَمَلَ هؤلاء كلهم بهذا الوصف، وأطلق على حديثهم الوصف بالقبول.

• وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى: أن هذا الراوي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله. فإن هذا اصطلاح للحافظ ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب" فقد قال مبيناً ذلك:

السادسة -أي من مراتب الرواة في كتابه هذا- من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يَثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ "مقبول" حيث يُتابع وإلا فلَيِّن الحديث.[٤]

وهذا الاصطلاح الذي رسمه الحافظ بن حجر، واختطَّه لكتابه المذكور، أَخَصُّ من المعنى المتقدم لهذه اللفظة، ولا يُشاح العالم فيما يصطلحه لنفسه ويرتضيه منهجاً يسير عليه، ورحم الله الحافظ إذ بَيَّن وأوضح . ومع هذا فإن من جاء بعد الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ اعتمد ماحكاه الحافظ فإن وَضْع هذه اللفظة في مراتب التعديل إنما هو من صنيع الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ .

---

(١) -الجرح والتعديل: ٣٦٢/٦

(٢) - تقريب التهذيب: ٤٩/٢.

(٣) - ميزان الاعتدال: ٤/١.

(٤) - تقريب التهذيب: ٥/١. ومن خلال الدراسة لأحوال من قال فيهم الحافظ في "التقريب" مقبول، وذلك بعد الرجوع إلى أصله "التهذيب" تبين أن الحافظ يطلق هذا اللفظ على:

- الراوي الذي روى عنه واحد أو أكثر ولم يذكر فيه توثيق لمعتبر ولا لغيره ولا جرح.
- الراوي ،، ،، ، ،، ، ،، ، ،، ، ،، ، ،، ، ،، ، ،، ونص بعضهم على أنه مجهول وربما ذكر بعضهم ابن حبان في ثقاته.
- الرواي الذي روى عنه واحد أو أكثر وعرف من حال الراوي الذي روى عنه أو بعض من روى عنه أنه لا يروى إلا عن ثقة.
- الراوي الذي روى عنه واحد أو أكثر ونص واحد من الأئمة أو أكثر على توثيقهم ولم يذكر أحداً من الأئمة جرحهم.
- الراوي الذي روى عنه واحد أو أكثر ووثقهم بعض الأئمة وجرحهم آخرين.

انظر الأمثلة على هذا في "إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر" صـ ١٦.

العدل*

من الشروط التي وَضَعها علماء الحديث للحكم بصحة الحديث، أن يكون راويه "عدلاً" لذا قال ابن الصلاح – رحمه الله تعالى– :

" أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه، على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ..."(١)

وبعد التأمُّل لإطلاقات العلماء لهذا الوصف على الرواة، ومن الراوي الذي يستحق أن يوصف بالعدالة، نجد اختلافاً بينهم في تحديد المعنى والمدلول الذي إذا وُجد في الراوي استحق إطلاق هذا

* هذا اللفظ له مدلول خاص، عند أصحاب النحل، يقول ابن القيم –رحمه الله تعالى–:

ومن ذلك لفظ "العدل" جعلته القدرية إسماً لإنكار قدرة الرب على أفعال عباده، وخلقه لها، ومشيئته، فجعلوا اخراجها عن قدرته ومشيئته وخلقه هو العدل. "الصواعق المرسلة": ٩٤٩/٣، وهذا اللفظ على هذا المعنى هو أحد الأصول الخمسة عند المعتزلة، انظر "الملل والنحل" للشهر ستاني: ٤٥/١، "الأصول الخمسة" لعبد الجبار.

١ – مقدمه ابن الصلاح: ص١٣٦، ويرى ابن الصلاح –رحمه الله تعالى– أن العدل هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة. المقدمة: ص ١٣٦.

ويفهم كلام ابن الصلاح هنا في تحديد مدلول "العدالة" في الراوي أن لايكون الراوي المسلم البالغ العاقل مصرا ملازما للذنوب والمعاصي وما يخرم المروءة، بل تائبا إن حصل من ما يلزم منه التوبة مبتعدا مجانبا المعاصي تاركا لما يخل بالمروءة، ولا يفهم من هذا الكلام الذي ذكره ابن الصلاح أن لايقع من الراوي ذنب أصلا فهذا لايكون إلا لمعصوم وفي الحديث "كلكم خطاء" . رواه الترمذي في كتاب صفة القيامةبرقم:(٢٤٩٩) (٥٦٨/٤).

وابن ماجة في كتاب الزهد برقم: (٤٢٥١) (١٤٢٠/٢)

واحمدفي مسنده (١٩٨/٣)

ولهذا يقول ابن حبان كما في "الإحسان" ١٥١/١: والعدالة في الإنسان: هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله، لأنا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال، أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها، بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله.

ويقول الذهبي في ترجمة على بن المديني من الميزان: ١٤٠/٣: ثم ما كل أحد فيه بدعة أوله هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ.

وأما الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى – فإنه يقول في المعنى العام للعدالة: والمراد بالعدل: من له ملكه تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. نزهه النظر: ص ٨٣.

وقد تعقب الصنعاني الحافظ ابن حجر بقوله: والحاصل أن تفسيرهم العدالة بالملكة ليس هو معناها ولا أتى عن الشارع في ذلك حرف واحد، وتفسيرها بالملكة شديد لا يتم وجود ه إلا في المعصومين وأفراد من خلص المؤمنين... ولا يخفى أن حصول هذه المكلة لكل راو من رواة الحديث معلوم أنه لا يكاد يقع، ومن طالع تراجم الرواة علم ذلك يقيناً، فالتحقيق أن العدل من قارب وسدد وغلب خيره على شره. توضيح الأفكار: ٢٨٤/٢–٢٨٥.

الوصف عليه. ولعل سبب هذا الخلاف هو: هل يُشترط لوصف الراوي بالعدالة العلم بوجودها في الراوي أو عدم العلم بمفسِّق في الراوي؟.

إذا عُلم هذا فإن العلماء - أَعني علماء الحديث - أطلقوا هذا اللفظ على :

- الراوي الذي نص العلماء على عدالته، أو أن عَدالَته اشتهرت عندهم شُهرة تُغني عن النَّصِ عليها.
- الراوي الذى انتفت جهالةُ عينه ولم يتبيَّن فيه جرح.
- الراوي حامل العلم المعتني بعلمه حتى يظهر فيه جرح.
- فأما إطلاق هذا اللفظ "عدل" على الراوي الذي نَصَّ العلماء على عدالته، أو اشتهرت عدالته شُهرة مغنية عن التَّنصِيص عليها، فهذا هو المشهور عند علماء الجرح والتَّعديل ونقاد الحديث.

قال ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :

عدالة الراوي تارة تَثبُت بتنصِيص المعدِّلين على عدالته[1] وتارة تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل، أو نحوهم، من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة، والأمانة، استغنى فيه بذلك عن بيِّنة شاهدة بعدالته تنصيصاً. وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فنِّ أصول الفقة.

وممن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر الخطيب الحافظ، ومثل ذلك بمالك، وشعبةً، والسفيانين والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، ووكيع، وأحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وعلي بن

---

[1] - مما يشهد لهذا المذهب الذي اشتهر وهو :أنه لابد من التنصيص على العدالة إلا أن يكون الراوي مشهوراً بها مارواه مسلم في مقدمه صحيحه: ٤٤/١ بسنده إلى عاصم الإحوال أن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنه قالوا: سمو النار رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى اهل البدع فلا يؤخذ حديثهم. وهذا فيه الماحة إلى معرفة حال الرجل ، والنصوص على هذا كثيرة.

المديني ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، فلا يُسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم، وإنما يُسأل عن عدالة من خَفي أمره على الطالبين.[١]

ومن نظر في كتب أئمة الجرح والتعديل، وجَد تطبيق ما ذكره ابن الصلاح، والخطيب، واضحاً جلياً فإنهم يَحكمون بجهالة الرجل بسبب عدم وقوفهم على نَصٍّ من ناقد يُزيح الجهالة عن الراوي، ويُثبت له العدالة، وهذا كثير في استعمالاتهم لاحاجة لذكر أمثلته ولهذا يقول ابن الأثير الجزري: والعدالة لاتُعرف إلا بخبرة باطنة، وبحث عن سريرة العدل وسيرته.[٢]

وأحياناً يَشتهر عندهم الراوي شُهرة تجعلهم لايبحثون عن معدِّل له، ويصل الحال ببعضهم إلى الامتناع عن تزكية الراوي بسبب تلك الشهرة، التي منحته منزلة رفيعة، جَعلته لايحتاج إلى تعديل مُعدِّل.

فهذا الخطيب البغدادي يروي بسنده إلى حنبل بن إسحاق قال: سمعت أبا عبدا الله أحمد بن حنبل وسُئل عن إسحاق به رَاهُويه، فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين.[٣]

---

١ –مقدمة ابن الصلاح: ص١٣٧ ، وانظر : الكفاية ص١٠٩ ، فتح المغيث: ٢/١٠–١١ وقد اختلف العلماء في العدد الذي يكفي في النص على عدالة الراوي على قولين:

–فمنهم من يرى أنه يكفي في النص على عدالة الراوي رجل واحد عدل، واختار هذا الخطيب وصححه ابن الصلاح، المقدمة ص ١٤٢ قال العراقي:

وصحح اكتفاؤهم بالواحد جرحا وتعديلاً خلاف الشاهد فتح المغيث: ٢/٧.

ويقول الحافظ ابن حجر: وتقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح. نزهه النظر: ص١٨٩

– ومنهم من يشترط اثنين حكاه القاضي أبو بكر ابن البا قلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم. فتح المغيث ٢/٨ قالوا: لأن التزكية صفة فتحتاج في ثبوتها إلى عدلين كالرشد والكفاءة وغيرهما، وقياسا على الشاهد. فتح المغيث: ٢/٨، ويُردّ عليهم بالفرق بين الرواية ونقل الخبر وبين الشهادة، فالظنة والتهمة في الشهادة أظهر منها في الرواية، والغالب في المسلمين مهابة الكذب في الرواية خلاف الشهادة ؛ للإحن والعداوات.

٢ – جامع الأصول: ١/٣٧.

٣– الكفاية : ١١٠، تدريب الراوي: ١/٣٠٢.

وسُئل يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عُبيد والسماع منه؟ فقال: مثلي يُسأل عن أبي عُبيد؟ أبو عُبيد يُسأل عن الناس.[١] ومن تتبع ما كُتب في تراجم الرواة يجد من هذا ما لايكاد يُحصر. وذلك أن اشتهار العدالة أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديل الراوي، كما حكى ذلك الخطيب البغدادي.[٢]

- وأما إطلاق هذا الوصف على الراوي الذي انتفت جهالة عينه، ولم يَتبيَّن فيه جرح فهذا مذهب ابن حبان – رحمه الله تعالى– فإنه يرى أن الراوي إذا ارتفعت جهالة عينه، ولم يتبين جرحه فأمره محمول على العدالة حتى يتبيَّن جرحه.

قال ابن حبان:

من كان منكر الحديث على قلَّته، لايجوز تعديله إلا بعد السبر، ولو كان ممن يروى المناكير، ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلاً مقبول الرواية؛ إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة، حتى يتبيَّن منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير في الرواة. فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلها.[٣]

والذي يظهر من عبارة ابن حبان هذه أنه يقصد بقوله: " إذ الناس في أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبيَّن منهم ما يُوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة "أ ن الراوي متى كان مشهوراً على معنى شهرة عينه، فلم يعد مجهول عين، بدليل قوله بعد ذلك فأما المجاهيل ... أي من كانت عينه مجهولة ولم يرو عنه رواة يَرفعون هذه الجهالة عنه.

وقد قال في موطن آخر:

العدل من لم يُعرف فيه الجرح ، إذ التَّجريح ضد التَّعديل، فمن لم يُجرح فهو عدل، حتى يتبيَّن جرحه، إذ لم يُكلَّف الناس ما غَاب عنهم.[٤]

يقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى–:

---

١ – الكفاية: ١١٠، تدريب الراوي: ٣٠٢/١.

٢ – الكفاية: ١١٠، تدريب الراوي: ٣٠٢/١ ، فتح المغيث: ١٢/٢.

٣ – لسان الميزان: ٢٥/١.

٤ – الثقات: ٣/١، لسان الميزان: ٢٥/١.

قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان، من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه/كان على العدالة إلى أن يتبينَّ جرحه، مذهب عجيب. والجمهور على خلافه.

وهذا هو مَسْلَك ابن حبان في "كتاب الثقات" الذي ألَّفه، فإنه يذكر خلقاً ممن نَصَّ عليهم أبو حاتم، وغيره على أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان جهالة العين ترتفع براوية واحد مشهور،وهو مذهب شيخه ابن خُزيمة، ولكن جهالة حالة باقية عند غيره.[1]

فتحصَّل من كلام ابن حِبَّان المتقدم،ومن كلامه في بعض كتبه، أن الراوي لايُوصف بالعدالة عنده إلا بأمور تجتمع في الراوي، فيستحق هذا الوصف:

أولها: أن يكون هذا الراوي قد ارتفعت جهالة عينه، وجهالة العين ترتفع عند ابن حبان برواية واحد ثقة، أمَّا إذا لم يكن ثقة فلاترَفع روايته الجهالة عمَّن روى عنه. يقول -رحمه الله تعالى- في ترجمة "سعيد بن زِياد/بن قائد": والشيخ إذا لم يرو عنه ثقة فهو مجهول، لايَجوز الاحتجاج به، لأن رواية الضعيف لا تُخرج من ليس بعدل عن حَدِّ المجهولين إلى جملة أهل العدالة.[2] وقد أشار إلى هذا الحافظ ابن حجر بقوله - المتقدم-: وكأن عند ابن حِبَّان جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور..." [3]

والثاني: أن يكون هذا الرجل يَروي عن ثقة، والراوي عنه ثقة، أي من فوقه ثقة، ومن تحته ثقة. وقد أشار -رحمه الله تعالى- إلى هذا في مقدمة "كتاب الثقات" بقوله: فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبرة عن الخصال الخمس التي ذكرتها،فهو عدل يجوز الإحتجاج بخبره.[4] ومن هذه الخصال الخمس، أن لا يكون فوق الشيخ الذي ذكر اسمه في كتابه في الإسناد رجل ضعيف لايحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه لايجوز الاحتجاج بروايته.[5] وأوضح من هذا ماحكاه في ترجمة "محمد بن عطيه بن سعد العوفي" بقوله: لايُوجد الاتضاح في إطلاق الجرح عليه، لأنه لايروي إلا عن أبيه وأبوه ليس بشئ في الحديث، ولا يَروي عنه إلا أُسَيد بن زيد، وأُسَيد يسرق الحديث ... فهو ساقط الاحتجاج،حتى تتبين عدالته بروايته عن ثقة إذا كان دونه ثقة ...".[6]

والثالث: أن لايُعرف في هذا الرجل المعدل جرح وقد صَرَّح -رحمه الله تعالى- بقوله:

---

[1] - لسان الميزان: ٢٥/١.

[2] - المجروحين: ٣٢٧/١.

[3] - لسان الميزان: ٢٥/١.

[4] - الثقات: ١٣/١.

[5] - الثقات: ١٢/١.

[6] - المجروحين: ٢٧٣/٢.

العدل: من لم يُعرف منه الجرح ضد التَّعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يُكلَّف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم.[١]

يقول الإمام ابن الأثير الجَزَرِي -رحمه الله تعالى-:

وقد قال بعضهم: إن العدالة عبارة عن إظهار الإسلام فقط، مع سلامته عن فِسق ظاهر. فكل مسلم مجهول عندهم: عدل.[٢]

وأختم هذا بما ذكره ابن حبان بقوله: فكل من أذكره في هذا الكتاب ... فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرَّى خبره عن خمس خصال، فإذا وجد خبر منكر عن واحدٍ ممَّن أذكره في كتابي هذا فإن ذلك الخبر لاينفك من إحدى خمس خصال: إما أن يكون فوق الشيخ الذي ذكرت اسمه في كتابي هذا في الإسناد رجل ضعيف لا يُحتج بخبره، أو يكون دونه رجل واه لايجوز الإحتجاج بروايته، والخبر يكون مرسلاً لايلزمنابه الحجه، أو يكون منقطعاً لايقوم بمثله الحجة، أو يكون في الإسناد رجل مدلس لم يبيِّن سماعه في الخبر من الذي سمعه منه ... فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تَعرَّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدل..."[٣]

- وأما إطلاق "العدل" على الراوي حامل العلم المعتني به، فهذا مذهب عُرف عن الإمام ابن عبدالبر -رحمه الله تعالى- فإنه قال:

"وكل حامل علم معروف العنَايه به، فهو عدل مَحمولٌ في أمره أبداً على العدالة حتى تتبيَّن جَرحَتُه في حاله أو في كَثرة غلطه، لقوله -صلى الله عليه وسلم-: يحمل هذا العمل من كل خَلَفٍ عُدُولُه".[٤]

---

١ - الثقات: ١/١٣.

٢ - جامع الأصول: ١/٣٧.

٣ - الثقات: ١/١١-١٣.

٤ - التمهيد: ١/٢٨. والحديث رواه جماعة من الصحابة منهم ابن عمر، وعلي، وأبي هريرة، وأبي أمامه، وعبدالله بن مسعود، وأسامة بن زيد وابراهيم بن عبدالرحمن العذري معضلا.

فحديث ابن عمر رواه ابن عدي في الكامل: ١/١٥٢، والبزار كما في المجمع: ١/١٤٠، والعقيلي في الضعفاء: ١/٩، وابن عبدالبر في التهميد: ١/٥٩. وتمام في فوائده كما في الروض البسام: ١/١٤٢ وأما حديث علي فأخرجه ابن عدي: ١/١٥٢، وأما حديث أبي هريرة فرواه ابن عدي: ١/١٥٣. والبزار كما في المجمع: ١/١٤٠. وأما حديث أبي أمامه فرواه العقيلي في كتاب الضعفاء: ١/٩، وابن عدي في الكامل: ١/١٥٣. وأما حديث ابن مسعود فرواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث : ٥٤، وكذا أخرج حديث أسامة ابن زيد ، وأما معضل ابراهيم فرواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٢/١٧ وابن عدي في الكامل: ١/١٥٣، وابن حبان في الثقات: ٤/١٠، وابن عبد البر في التمهيد: ١/٥٨.

وقد تكلم العلماء على هذا الحديث، قال العراقي: الحديث غير صحيح: التقييد والإيضاح: ص١٣٨، ثم نقل عن ابن القطان أنه قال في "بيان الوهم والإيهام" : .. قد روى هذا الحديث متصلا جماعة من الصحابة .. وكلها ضعيفة. =

فظهر من كلامه –رحمه الله تعالى– أن الراوي الذي يَستحق أن يُوصف بأنه عدل، هـو حـامل العلـم المعتـني به، فمتى وُجد هذا الوصف في الراوي فإنه "عدل" حتى يَظهر جرح في حاله أو في علمه، يَسقط بسببه عن حَـيِّز العدالة، ويبقى في مَصَافِّ المجروحين.

لكن ما معنى قول ابن عبدالبر: "حامل علم معروف العناية به"؟ هل المراد أنه مشهور بحمله للعلـم وحرصـه على طلبه، والعناية به، حتى يُعلم عنه ذلك.؟ أو أن المراد أنه ليس بمجهول عين؟ بمعنى أن روايته للعلم أخرجته عن حَيِّز الجهالة بسبب الرواية عنه، وتبقى حاله مجهولة، فيكون عدلاً على هذا الوصف، حتى يوقف على جـرح فيه.

= فتح المغيث: ١٤/٢. قال السخاوي: وحكم غيره عليه بالوضع –يعني غير شـيخه، وإن قـال العلائـي في حديـث أسـامة منها: إن حسن غريب. فتح المغيث: ١٤/٢، ونقل السخاوي أن الإمام أحمد صححه قال: وكذا نقـل العسـكري في الأمثـال عن أبي موسى عيسى بن صبيح تصحيحه، وأبو موسى هذا ليس بعمده وهو من كبار المعتزلة، وأما أحمد فتعقب ابن القطـان كلامه – بقوله وخفي على أحمد من أمره ما علمه غيره، التقييد والإيضاح: ص١٣٩ – وحديث أسامة بخصومه قال فيه أبـو نعيم لايثبت، وقال ابن كثير: في صحته نظر قوي، والأغلـب عـدم صحتـه. فتـح المغيـث: ١٤/٢–١٥، وقـال ابـن عبدالـبر: أسانيده كلها مضطربة غير مستقيمه. "جامع بيان العلم" كمـا في المقنـع: ٢٤٦/١، وانظـر فتـح المغيـث: ١٤/٢، وانظـر الـروض البسـام: ١٤٢/١–١٤٦، مجمـع الزوائـد: ١٤٠/١، التمهيـد: ٥٩/١–٦٠ كشـف الأسـتار: ٨٦/١، مفتـاح دار السعادة: ١٦٣/١–١٦٤.

وكأن الذهبي -رحمه الله تعالى- فَهِم من كلام ابن عبدالبر المعنى الأول حيث قال كما حكاه عنه الإمام السخاوي..: ولايدخل في ذلك المستور، فإنه غير مشهور بالعناية بالعلم، فكل من اشتهر بين الحفاظ بأنه من أصحاب الحديث ، وأنه معروف بالعناية بهذا الشأن ثم كَشفوا عن أخباره فما وجدوا فيه تليينا، ولا اتفق لهم علم بأن أحداً وثقه، فهذا الذي عناه الحافظ وأنه يكون مقبول الحديث إلى أن يَلُوح فيه جرح. قال: ومن ذلك إخراج البخاري ومسلم لجماعة ما اطَّلعنا فيهم على جرح ولاتوثيق، فهولاء يُحتج بهم، لأن الشيخين احتجَّابهم ولأن الدهماء أطبقت على تسمية الكتابين بالصحيحين.(١)

ويذهب الإمام ابن الصلاح إلى أن مذهب ابن عبدالبر في المُراد بالعدل فيه توسع غير مُرضي فيقول:

وتَوسَّع ابن عبدالبر الحافظ في هذا فقال: ثم ذكر كلامه وعقَّب عليه بقوله: وفيما قاله اتِّساع غير مُرضي والله أعلم.(٢)

قال السخاوي: على أن ابن عبدالبر قد سُبق بذلك، فَرَوَيْنا في "شرف أصحاب الحديث" للخطيب من طريق محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: رأيت رجلاً قدَّم آخر إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فادعى عليه بشئ فأنكر فقال للمدعِي: ألك بينه؟ قال: نعم ، فلان وفلان. فقال: أما فلان فمن شُهودي، وأما فلان فليس من شُهودي، قال فيَعرِفُه القاضي؟ قال: نعم، قال: بماذا؟ قال: أعرفه بكَتْبِ الحديث، قال: فكيف تعرفه في كَتْبِه الحديث؟ قال: ماعلمتُ إلا خيراً. قال: فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: يَحمل هذا العلم من كل خَلَفٍ عُدُولُه. ومن عدّل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أولى ممن عَدَّلتَه أنت، قال: فَقُم فهاته، فقد قبلتُ شهادَته.(٣)

وممن أخذ بقول ابن عبدالبر: ابن الموَّاق من المتأخرين، حيث قال: أَهْلُ العلم مَحمُولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك.(٤)

وكذا ابن سَيِّد الناس حيث قال عن قول ابن عبدالبر: لستُ أراه إلا مرضيا، وصوبه ابن الجَزَري فقال: إن ما ذهب إليه ابن عبدالبر هو الصواب، وسبقه إلى ذلك المزي عندما قال: هو في زماننا مرضي بل ربما يتعيَّن.(٥)

---

١ - فتح المغيث : ١٨/٢، فتح الباقي: ٢٩٩/٢.

٢ - مقدمة ابن الصلاح: ص١٣٨.

٣ - فتح المغيث: ١٧/٢. وانظر شرف أصحاب الحديث: ص٣٠.

٤ - فتح المغيث: ١٨/٢.

٥ - فتح المغيث: ١٩/٢. ولعل مراد المزي -رحمه الله تعالى- أن بعض الرواة قد تقادم بهم العهد وتعذر على أهل العصور المتأخرة العثور على تنصيص على عدالتهم واستحالت معرفة عدالتهم الباطنة فلم يبق إلا العمل بمذهب ابن عبدالبر إذ تركه يؤدي إلى إهدار بعض ما ورد دون مستند قوي يبرر هذا الصنيع، والله أعلم بمراده إن لم يكن هذا.

ويُستأنس لما ذهب إليه ابن عبدالبر بما جاء عن عمر بن الخطاب في كتابه إلى أبـي موسـى الأشعري –رضـي ا لله عنه– قال: المسلمون عُدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حـد ، أو مجربـاً عليـه شـهادة زُور، أو ظَنِينـاً في ولاء أو نَسَب.(١)

فهذا في المسلمين فكيف إذا انضاف إلى الإسلام العناية بالعلم، ولذا قال البُلْقِيني معلقاً على هذا الأثـر: وهـذا يقويه –يعني يقوى مذهب ابن عبدالبر– لكن ذاك مخصوص بِحَمَلَة العلم. كذا نقله السخاوي.(٢)

وهذا المذهب الذي نَصَّ عليه ابن عبد البر في "العدل" وتبعه عليه من قد ذكرنا أوسع مـن مذهـب الجماهـير في التَّنصِيص على التعديل أو الشهرة بالعدالة. فما كل من كان حاملاً للعلم، معتنياً به، هو عدل في الحقيقة، وفي باطن الأمر، وإن سلم من جرح الظاهر.

ومع هذا فإنِّي أقول : إن المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطـلاح لهـذه اللَّفظـة هـو المعنـى الأول ، ومـا عداه من المعاني فهي اصطلاحات خاصَّة عرفت عن أصحابها وليست اصطلاحات عامَّة .

---

١ – رواه الدارقطني: ٥١٢/٢، والبيهقي، ١٥٥/١٠، ووكيع في أخبار القضاة: ٧٠/١، وانظر نصب الراية ١٨/٤ وقد عزاه لابن أبي شيبه. وانظر فتح المغيث: ١٩/٢.

٢ – فتح المغيث: ١٩/٢. وقد أورد كتاب عمر هذا ابن القيم في "إعلام الموقعين" وقال: "وقد احتـج بعـض أهـل العـراق بقـول عمر هذا على قبول شهادة كل مسلم لم تظهر منه ريبه وإن كان مجهول الحال، فإنه قال: والمسلمون عدول بعضهم علـى بعـض" ثم قال: "فإن ا لله تولى من عباده السرائر وستر عليهم الحدود " ولايدل كلامه علـى هـذا المذهـب، بـل قـد روى أبـو عبيـد ثنـا الحجاج عن المسعودي عن القاسم بن عبدالرحمن قال: قال عمر بن الخطاب لا يوسر أحد في الإسلام بشهداء السوء؛ فإنا لانقبل إلا العدول. وثنا إسحاق بن علي عن مالك بن أنس عن ربيعه بن أبي عبدالرحمن قال: قال عمر بن الخطاب –رضي ا لله عنه– وا لله لايوسرن رجل في الإسلام بغير العدول ..." إعلام الموقعين: ١٢٩/١.

وقال البخاري –رحمه ا لله تعالى–: "باب إذا عدل رجل رجلاً فقال: لانعلم إلا خيراً، أو ما علمـت إلا خـيراً، وسـاق حديـث الإفك فقال النبي –صلى ا لله عليه وسلم– لأسامة حين استشاره، فقال: أهلـك ولا نعلـم إلا خـيراً" قـال الحـافظ: ولابـد مـن معرفة المزكي حاله الباطنة. والحجة لذلك أنه لايلزم من أنه لايعلم منه إلا الخير أن لايكون فيه شر. وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذي زكى ا لله أهله، وكانت الجرحة فيهم شاذة فكفى في تعديلهم أن يقال: لا أعلم إلا خيراً، وأما اليوم فالجرحة في الناس أغلب فلا بد من التنصيص على العدالة. فتح الباري: ٢٩٤/٥–٢٩٥.

وروى البخاري في صحيحه من كتاب الشهادات، باب الشهداء العدول، حديث عبدا لله بن عتبة قال: سمعت عمـرا بـن الخطاب رضي ا لله عنه يقول: "إن ناسا كانوا يؤخذون بالوحي ... ومن أظهر لنـا سـوء لم نـأ منـه..." قـال الحـافظ معلقـاً: قـال المهلب: هذا إخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد "رسول ا لله –صلى ا لله عليه وسلم– وعما صار بعده، ويؤخذ منـه أن العدل من لم توجد منه الريبة وهو قول أحمد وإسحاق كذا قال، وهذا إنما هو في حق المعروفين لامـن لايعـرف حالـه أصـلاً. فتـح الباري: ٢٩٨/٥.

﴿ الفصل الثانـــي ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في ألفاظ التجريح

وفيه الألفا ظ الآتيه .

ضعيف .	تكلموا فيه.	تركه فلان .
ليس بذاك .	سكتوا عنه .	متروك .
ليس بالقوي .	فيه نظر .	ليس بثقـة .
غيره أوثق منه .	منكر الحديث .	كذاب .
مجهول .	طويل اللحية .	التشيع .
مجهول الحال.	ليس بشيء .	الإرجاء .
لا أعرفه .	يسرق الحديث .	شيطان .
لين .		

" ضعيف "

من الألفاظ التي يُطلقها أئمة الجرح والتعديل على الرواة "ضعيف" وهذا كثير عندهم، يراه من له أدنى نَظرٍ في كتب الرجال والعِلَل . وبعد التأمل والنَّظر في استعمال علماء الجرح والتعديل لهذه اللفظة، وجدت أنهم يُطلقون هذه اللفظة على :

- المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح .
- الراوي الثقه .
- من يُحسَّن حديثه، وذلك على اصطلاح المتقدمين .
- الرواة الكذابين والهَلْكَى والمتروكين .
- وأخيراً إطلاقه على الراوي لقباً لا علاقة له بتعديل ولا تجريح .

- فأما إطلاق هذا اللفظ "ضعيف" على الراوي، على المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح، فهذا هو المتبادر من إطلاق هذه اللَّفظة ، ويعنون بهذه اللَّفظة حينما يُعبرون بها عن حال الراوي على المعنى المشهور : أن هذا الراوي قد انزاح عن مرتبة من يُحتج بحديثه ، بسبب خلل في ضبطه، وهو مع ذلك يُكتب حديثه، ويُنظر فيه ، فيُقبل أو يُرد على ضوء القواعد الحديثية .

ولذلك نجد الإمام السخاوي -رحمه الله تعالى- يجعل هذه اللفظة في المرتبة الخامسة من مراتب التَّجريح .[١]

وحديث أهل هذه المرتبة يُكتب للاعتبار كما نَصَّ على ذلك السخاوي، وغيره .[٢]

---

١ - فتح المغيث : ١٢٣/٢

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ ، التبصرة والتذكره ، ١٢/٢ ، توضيح الأفكار : ٢١٢/١ ومما ينبه عليه أن أسباب الضعف التي يذكرها العلماء ، ويستدلون بها على ضعف الراوي متعددة ، منها ما يقدح ، ومنها مالا يقدح ، ولذلك لا بد من التنبه لهذا انظر : هدي الساري : ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٧ .

– وأما إطلاق هذه اللَّفظة "ضعيف" على الراوي الثقة فذلك أمر معلوم عند علماء الجرح والتَّعديل ، ويمكن التَّعبير عن هذا الصَّنيع بالإطلاق النِّسبي، بمعنى أن هذا الراوي الثقة إنما قيل فيه "ضعيف" بالنِّسبة لراوٍ آخر أوثق منه،قُرن به عند السؤال،فهو ضعيف بالنِّسبة لهذا الراوي الذي هو أوثق منه، واتقن . ولو سُئِل النَّاقد عن هذا الراوي بمفرده لقال : إنه ثقة . وقد يكون هذا الراوي ضعيفاً بالنِّسبة لحديث مُعَيَّن،أو رواية معيَّنة ونحو ذلك .

يقول أبو الوليد الباجي –رحمه الله تعالى– :

وقد رَوى عثمان بن سعيد الدَّارِمي : قال أحمد بن حنبل : ذُكر عند يحي بن سعيد : عُقيل، وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما ، فهذا ذكره لعُقَيل ، ولم يذكر سبب ذلك ولعلَّه قد ذكر له مع مالك ، ولو ذكر له مع زَمْعَة بن صالح ، أو صالح بن أبي الأَخْضَر لوثَّقه وعظَّم أمره . [١]

ولما ذكر الحافظ ابن حجر : أبا بَلَج الفَزَاري الواسطي قال :

وقد وثقه يحي بن معين،والنسائي،ومحمد بن سعد،والدارقطني ، وقال أبو حاتم الرازي،ويعقوب بن سفيان : لا بأس به ... ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه ضعفه . فإن ثبت ذلك فقد يكون سُئل عنه وعمَّن هو فوقه فضعَّفه بالنِّسبة إليه . [٢]

وفي ترجمة عبدالرحمن بن سُليمان بن عبدالله بن حَنظَلة المعروف بابن الغَسِيل ، قال الحافظ ابن حجر : وثقه ابن معين،والنسائي،وأبو زرعة،والدارقطني ، وقال النسائي مرة ، ليس به بأس ، ومرة : ليس بالقوى ، وقال ابن حبان كان يُخطئ كثيراً مرَّض القول فيه أحمد ويحي وقالا : صالح، قال الأزدي : ليس بالقوي عندهم ، وقال ابن عَدي : هو ممَّن يُعتَبر حديثه ويُكتب ، قلت : تضعيفهم له بالنِّسبة إلى غيره ممَّن هو أثبت منه من أقرانه ، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي . [٣]

لذا قال التَّهانوي :

كثيراً ما يُضعفون الرجل بالنِّسبة إلى غيره ممَّن هو أثبت منه من أقرانه . [٤]

---

١ – التعديل والتجريح : ٢٨٥/١

٢ – بذل الماعون : ص ١١٧ ، وانظر الرفع التكميل : ص ٢٦٢ ، وقد نبه الحافظ إلى أن هذه قاعدة جليلة فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه ، وأنه نبه عليها أبو الوليد الباجي .

٣ – هدي الساري : ص ٤٣٨

٤ – قواعد في علوم الحديث : ص ٢٦٤

وأما بالنِّسبة لتضعيف الراوي بسبب رواية معيَّنة، أو شئ خاص، فذلك أمر معلوم عند علماء الجرح والتَّعديل، وقد نص على ذلك غير واحد، منهم : الحافظ ابن حجر، فقد قال في ترجمة عبدالعزيز بن عبدا لله الأويسي :... وقال الخَلِيلي : اتفقوا على توثيقه ، لكن وقع في سؤلات أبي عُبيدالآجُرِّي، عن أبي داود قال : عبدالعزيز الأويْسِي ضعيف . فإن كان عَنَى هذا ففيه نظر لأنه قد وثقه في موضع آخر ... ولعلَّه ضَعَّف روايةً معيَّنة له وهم فيها ، أو ضعف آخر اتفق معه في اسمه ، وفي الجملة فهو جرح مردود .[1]

وقال -أيضاً- في ترجمة هُدْبَة بن خالد القَيْسِي البصري : وقرأت بخط الذهبي : قواه النسائي مرة ، وضعفه أخرى ، قلت : لعله ضَعفه في شيءٍ خاص .[2]

ومن ذلك ماحكاه إبراهيم الحربي قال : سألت أحمد بن حنبل : ما تقول في مالك ؟ قال : حديث صحيح ورأي ضعيف . قلت : فالأوزاعي ؟ قال : حديث ضعيف ورأي ضعيف ...[3]

فالإمام الاوزاعي فقيه ثقه جليل ، وإنما يُريد الإمام أحمد بإطلاق الضَّعْف على الأوْزاعي : أن حديثه ضعيف من كونه يُحتج بالمقاطيع، وبمراسيل أهل الشام، وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام في نفسه ضعيف، كذا قال الذهبي[4] وقال الحافظ ابن حجر : قال البيهقي : يُريد أحمد بذلك بعض ما يُحتج به، لا أنه ضَعيف في الرواية .

والأوزاعي إمام في نفسه ثقه ، لكنه يُحتَجُّ في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتج بالمقاطيع . (٥) ولما حكى الإمام الذهبي -رحمه ا لله تعالى- تضعيف الإمام الدارقطني للإمام العالم الكبير شيخ المقرئين أبىعمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز الدوري ، قال :

وقول الدارقطني : ضعيف ، يُريد في ضبط الآثار ، أما في القراءات ، فثبت إمام، وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث ، كنافع، والكسائي ، وحفص ، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف، وحرروها ، ولم يصنعوا ذلك في الحديث ، كما أن طائفة من الحفاظ اتقنوا الحديث ، ولم يُحكِمُوا القراءة .

وكذا شأن كل من بَرَز في فَنٍّ ، ولم يعتن بما عداه . وا لله اعلم .[6]

---

١ - هدي الساري : ص ٤٤١

٢ - هدي الساري : ص ٤٧٠ ، وانظر ص ٤٣٧

٣ - سير اعلام النبلاء : ١١٣/٧ . وانظر : الرواة الثقات : ص٢٥-٢٦

٤ - سير اعلام النبلاء : ١١٤/٧

٥ - تهذيب التهذيب : ٢١٨/٦

٦ - سير أعلام النبلاء : ٥٤٣/١١ ، وانظر السير : ٢٦٠/٥

يقول العلامة المعلمي –رحمه الله تعالى– : فيما يرويه ابن زُنبُور عن الحارث مناكير ... فمن الحفاظ من حمل على ابن زُنبُور ، لأن الحارث وثقه الأكابر، وحديثه الذي يرويه غير ابن زُنبُور مستقيم، سوى حديث واحد خُولف في رفعه ، ومثل هذا لا يضره .ومن المتأخرين من حمل على الحارث، لأنهم وجدوا حديث ابن زنبور عن غيره مستقيماً، ووثَّق النسائي الرجلين، والتحقيق معه فهما ثقتان ، لكن مارواه ابن زُنبُور عن الحارث فضعيف وفيه المنكرات، ولهذا نظائر عندهم في تضعيف رواية رجل عن شيخ خا صٍّ مع توثيق كل منهما في نفسه . [١]

– وأما إطلاق هذه اللفظة "ضعيف" على الراوي على معنى:أن حديثه لا يكون من قبيل الحديث الصحيح،وإنما هو من قبيل الحديث الحسن على اصطلاح المتأخرين .

فهذا موجود عند المتقدمين،حينما كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف لاغير . [٢]
وقد نبَّه على هذا شيخ الإسلام ابن تيميَّة –رحمه الله تعالى– حيث قال وهو يتكلم عن عُتبة بن حُميد الضبي :

وقد رُوِي عن الإمام أحمد أنه قال : هو ضعيف ليس بالقوي ، لكن هذه العبارة يُقصد بها أنه ليس ممن يُصحح حديثه، بل هو ممن يحسن حديثه ، وقد كانوا يُسمون حديث مثل هذا "ضعيف" ويحتجون به لأنه حسن ، إذ لم يكن الحديث إذ ذاك مقسوماً إلى صحيح، وضعيف . وفي مثله يقول الإمام أحمد :
الضعيف خير من القياس . يعني الذي لم يقو قوة الصحيح مع أن مخرجه حسن . [٣]

---

١ – حاشية الفوائد المجموعة : ص ٢٩٨ ، وربما جاء على وجه المزاح إطلاق ضعيف على ثقه فقد جاء في تهذيب الكمال : ١٦٧/٢٠ . وقال عمر بن أحمد الجوهري : سمعت جعفر بن محمد الصائغ يقول : احتمع على بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبه ، وأحمد بن حنبل ، وعفان بن مسلم ، فقال عفان : ثلاثة يضعفون في ثلاثة : علي بن المديني في حماد بن زيد ، وأحمد بن حنبل في إبراهيم بن سعد ، وأبو بكر بن أبي شيبة في شريك , قال علي بن المديني : ورابعهم معهم . قال : مَن ذلك ؟ قال : وعفان في شعبة . قال عمر بن أحمد : وكل هؤلاء أقوياء ليس فيهم ضعيف ، ولكن قال هذا على وجه المزاح ، وانظر تهذيب التهذيب : ٢٠٧/٧ .

٢ – انظر مجموع الفتاوي : ٢٥١/١–٢٥٢ ، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة : ص ١٦٣، منهاج السنة : ٣٤١/٤ ، إعلام الموقعين : ٣١/١ ، شرح العلل : ٣٤٤/١ .

٣ – الفتاوى الكبرى : ٢٤٣/٣

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الكذابين والهلكى ، ومن يقال في حقه عبارة تجريح أشد من هذه، فذلك وارد في إطلاقات أئمة الجرح والتعديل . قال ابن أبي خَيثَمة :

قلت لابن معين : إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف . قال :

إذا قلت لك : ليس به بأس فهو ثقه ، وإذا قلت : هو ضعيف فليس هو بثقة ولا يُكتب حديثه . [١]

فظاهر من قوله : ولا يُكتب حديثه أي لا على سبيل الاحتجاج ولا الاعتبار، ومعلوم أن الضعيف على اصطلاحهم يُكتب حديثه كما تقدم ذكره .

قال صاحب"شفاء العليل": وقد تتبعت استعمال ابن معين لهذه اللَّفظة، فوجدته يُطلق ذلك على المتروكين، والكذابين غالباً، وكثيراً ما يقول : فلان ضعيف ليس بشئ ، ويَستعمل هذين اللفظين في الجرح الشَّديد . [٢]

والمتأمل لإطلاقات الإمام ابن عدي -رحمه ا لله تعالى- يَجد أنه يُطلق هذا اللفظ أحياناً على الجرح الشديد للراوي . فمن ذلك قوله في الحسن بن علي العدوي : ضعيف،بينما يقول في ترجمته : يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويُلزقه على قوم آخرين، وللعدوي على أهل البيت أحاديث قد وضعها غيرما ذكرت،وعامَّة ما حدث به العدوي إلا القليل موضوعات،وكنَّا نتهمه بل نتيقن أنه هو الذي وضعها على أهل البيت، وغيرهم . [٣]

ومن ذلك قوله في ترجمة أشعث بن سعيد أبو الرَّبيع السَّمَّان : وهذا الحديث قد سَرقه من أبي الربيع السَّمان جماعة ضعفاء منهم ... ويحي بن هاشم الغَسَّاني : [٤]

---

١ - التاريخ : ١/١١٢ ، التبصرة والتذكرة : ٢/٧ لسان الميزان ١/٢٤ ، توضيح الافكار : ١/٢١٢ وقال الحافظ ابن حجر : لفظة ليس بثقة في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد ، تهذيب التهذيب : ٤/٣٠٤ .

٢ - شفاء العليل : ص ٢٨٥ ، وقد يقول ابن معين في الراوي : "ضعيف" ويرى أنه يكتب حديثه . ومن ذلك أنه سئل عن "عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي " فقال : ضعيف . فقال له معاوية بن صالح : يكتب حديثه ؟ قال : نعم على ضعفه . وكان رجلاً صالحاً ، تهذيب التهذيب : ٦/١٣٧ وانظر شفاء العليل ص ٢٨٥ ، وقد نبه ابن القطان في بيان الوهم والايهام : (٢/١٥٩ - أ) إلى أن ابن معين إذا أُطلق هذه اللفظة على المعروفين من أهل العلم فإنه لا يريد توهينهم وإنما يريد تفضيل غيرهم عليهم فقال : ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم : إنه ضعيف فإن ذلك ليس تجريحاً منه له وإنما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب ، وقد يقوله باعتبار أوهام توجد له لا تسقط الثقة به . وهذا من التضعيف النسبي على ما تقدم .

٣ - الكامل : ٢/٣٣٨-٣٤٣

٤ - الكامل : ١/٣٧٧

وبعد الرجوع إلى ترجمة يحي بن هاشم السمسار الغساني وجدت ابن عدي يقول : كان ببغداد ، ويضع الحديث ويسرقه ... وهو يروي أيضاً عن إسماعيل بن أبي خالد وأبي حنيفة وغيرهم المناكير يضعها عليهم ويسرق حديث الثقات ، وهو متهم في نفسه أنه لم يلق هؤلاء، وعامة حديثه عن هؤلاء وغيرهم إنما هو مناكير ، وموضوعات، ومسروقات، وهو في عداد من يضع الحديث . [١]

ويحي بن هاشم هذا كذبه ابن معين، وقال صالح جَزَرَة : رأيت يحي بن هاشم وكان يكذب في الحديث ، وقال النسائي وغيره : متروك . [٢] وقال أبو حاتم : كان يكذب، وكان لا يصدق تُرك حديثه . [٣] وقال العُقَيْلِي : كان يضع الحديث على الثقات . [٤]

ومن ذلك -أيضاً- قوله في عمر بن موسى الوُجَيْهي : وهو بَيِّن الأمر في الضعفاء،وهو في عَداد من يضع الحديث . [٥] وكذا قال في إسحاق بن نجيح المَلَطِي . [٦] وهذا كثير في كامل ابن عدي -رحمه الله تعالى- ولهذا فإنه سمى كتابه بـ"الكامل في الضعفاء" وذكر "أنه سيذكر في كتابه كل من ذُكر بضرب من الضعف ... [٧] والمتأمل يرى أنه ذكر الضعيف في المشهور من الاصطلاح،وذكر من سواهم من الكذابين والوضاعين .

وأحياناً يقول الإمام ابن عدي : هو ضعيف كما قال فلان، فإذا رجعتَ إلى ترجمة المذكور تجد أن ذلك الإمام الذي حكى ابن عدي كلامه في الرجل قد طَعَن فيه طعناً شديداً . [٨]

---

١ - الكامل : ٢٥١/٧-٢٥٣

٢ - ميزان الاعتدال : ٤١٢/٤

٣ - الجرح والتعديل : ١٩٥/٩

٤ - الضعفاء الكبير : ٤٣٢/٤ ، وانظر لسان الميزان : ٣٤٢/٦

٥ - الكامل : ١٣/٥

٦ - الكامل : ٣٣٢/١ . وانظر الكامل : ٣٥١/٣ ترجمة سعد بن طريف الإسكاف .

٧ - الكامل : ٢/١

٨ - لذا يقول المعلمي -رحمه الله تعالى- من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع في سند فعليه أن يراعي أموراً ... الخامس : إذا رأى في الترجمة : وثقه فلان أو ضعفه فلان أو كذبه فلان ، فليبحث عن عبارة فلان فقد لا يكون قال : هو ثقة ، أو هو ضعيف أو هو كذاب ... وهذه القاعدة نفسية قد تحل بها كثير من الإشكالات والاختلاف الواقع في كلام العلماء بسبب النقل والتصرف . فإن أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغي أن يراجع عدة كتب . فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها . التنكيل : ص٢٥٠-٢٥١ . وقال في التنكيل : ص٧٢٣ : على أنهم يقولون : ضعفه فلان مع أن الواقع من فلان تليين يسير .

ومن ذلك قوله في بِشر بن نُمير القُشيري بعد أن ساق أقوال الأئمة فيه، وبعض ما رَوى : وهو ضعيف كما ذكروه . [١]

والمتأمل لأقوال النُّقاد في بِشر هذا يجد ابن عدي أسند الآتي :

... عن ابن معين وقيل له : لقيت بِشر بن نُمير ؟ قال : نعم ، وتركته ، وعنه قال : ليس بثقة ، وعن أحمد قوله :ترك الناس حديثه . وقال النسائي : متروك الحديث . [٢]

وقال في بَركة بن محمد أبو سعيد الحَلَبي :

وهو ضعيف كما قال عَبدان . ونجد عَبدان قال في بَركة على ما حكاه ابن عدي قال : قال لي عبدان : هاتِ حديث المسلمين . أنا قد رأيت بَركة هذا بحلب وتركته على عَمد ولم أكتب عنه، لأنه كان يكذب . [٣]

وهذا الإمام الدارقطني -رحمه الله تعالى- يُنقلُ عنه أنه قال في الرجل : ضعيف،وبعد الرجوع إلى ترجمته نجد الجرح فيه شديداً .

ففي ترجمة إسماعيل بن يعلي أبو أمية الثَّقفي يقول الدارقطني -رحمه الله تعالى- : ضعيف . [٤] ويقول في موطن آخر : متروك . [٥] والإمام الذهبي يَنْقُل كل هذا عن الدارقطني . فيقول في ترجمة أبي يعلي إسماعيل : ضعفه الدارقطني [٦] ويقول في موطن آخر : وقال النَّسائي والدارقطني : متروك . [٧]

وقد وَرد أيضاً في صنيع الإمام البيهقي -رحمه الله تعالى- فإنه يقول في الراوي : ضعيف . هكذا على سبيل الإجمال ثم في موطن آخر يُفسِّر مراده بقوله في الراوي ضعيف .

---

١ - الكامل : ٢/٨

٢ - الكامل : ٢/٨ ، وانظر الميزان : ١/٣٢٦

٣ - الكامل : ٢/٤٧ ، وقد وجدت ابن عدي -رحمه الله تعالى- يطلق هذه اللفظة على الرواة على المعنى المشهور عند علماء النقد فمن ذلك أنه وصف مقاتل بن سليمان بالضعف كما في ترجمة إبراهيم بن نافع الجلاب . الكامل : ١/٢٦٨ . ويقول في ترجمة مقاتل بعد أن ذكر أقوال بعض النقاد فيه : ولمقاتل غير ما ذكرت من الحديث حديث صالح وعامة أحاديثه لا يتابع عليها على أن كثيراً من الثقات والمعروفين قد حدث عنه ، والشافعي محمد بن إدريس يقول : الناس عيال على مقاتل بن سليمان في التفسير . وكان من أعلم الناس بتفسير القرآن ... وهو مع ضعفه يكتب حديثه . الكامل : ٦/٤٣٨ وانظر ما قاله في ابن سمعان في ترجمة إسماعيل بن عياش من الكامل : ١/٢٩٦ . وانظر ترجمة ابن سمعان من الكامل : ٤/١٢٧ . وما قاله المقدمي في ترجمة أحمد بن محمد بن حرب من الكامل : ١/٢٠٠ ، وقارن بما قاله في ترجمة المقدمي من الكامل : ٤/٢٥٩ .

والضعيف يكتب حديثه عند ابن عدي على ما هو مشهور . انظر الكامل : ١/٢٨١،٣١٧،٣٣٧،٣٤٢،٣٥٣،٣٦٣،٣٦٦،٣٧٩،٣٩٧ .

٤ - الضعفاء والمتروكون : ص٤١٢

٥ - الضعفاء والمتروكون : ص ١٣٥

٦ - ميزان الاعتدال : ٤/٤٩٣

٧ - ميزان الاعتدال : ١/٢٥٥

ومن ذلك أنه ذكر في كتابه "السنن الكبرى" أبان بن أبي عَيَّاش البصري فقال : ضعيف [١]
ولكن من خلال النَّظرة المتكاملة لأقواله فيه نجده يُفصِّل في عبارته كاشفاً أبعاد هذا الضعف فيقول فيه : متروك [٢] . ويقول في موضع آخر : لا يُحتج به . [٣]

ونجد البيهقي يقول : ضعيف في الراوي الذي تركه المحدثون وأسقطوه كما صنع في"الحارث بن نَبْهَان" فقد قال فيه : ضعيف . [٤]

والحارث هذا قال فيه أحمد : رجل صالح لم يكن يعرف الحديث ولا يحفظ،منكر الحديث ، وعن ابن معين : ليس بشيء، وفي موضع آخر :لا يُكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ... [٥]
وقال الحافظ ابن حجر : متروك . [٦]

وقال أيضاً في السَّري بن إسماعيل الهَمَداني : ضعيف . [٧] والسَّري هذا قال فيه يحي بن سعيد : استبان لي كذبه في مجلس ، وعن أحمد : ترك الناس حديثه ، وقال مرة : ليس بالقوي ، وعن ابن معين : ليس بشيء ، وعن أبي داود : ضعيف متروك الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث . وفي موضع آخر قال : ليس بثقه . وقال السَّاجي : ضعيف جداً . [٨]
قال ابن حجر : متروك الحديث . [٩]

---

١ – انظر الصناعة الحديثية في السنن الكبرى : ص ٤٩٣ ، معجم الجرح والتعديل : ص٢١٥
٢ – السنن الكبرى : ٤١/٣ ، ٧/١٠
٣ – السنن الكبرى : ٣٠٣/٥
٤ – السنن الكبرى : ٨٩/٨
٥ – تهذيب التهذيب : ١٣٨/٢
٦ – تقريب التهذيب : ١٤٤/١
٧ – السنن الكبرى : ٣٤٤/٨
٨ – تهذيب التهذيب : ٣٩٩/٣
٩ – تقريب التهذيب : ٢٨٥/١

ومن ذلك أيضاً أنه قال في خالد بن إلياس أبو الهيثم العَدَوي : ضعيف . [١]

وخالد هذا قال فيه أحمد : متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشئ ولا يُكتب حديثه ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث ، وقال البخاري : منكر الحديث ليس بشئ . وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال مرة : ليس بثقة ولا يُكتب حديثه ، وقال السَّاجي : هو ضعيف الحديث جداً . قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها، لا يُكتب حديثه إلا على جهة التَّعجب . [٢]

وقال الحافظ ابن حجر : متروك الحديث . [٣] وربما نجد الناقد المتكلم في الرجال يَقْرِن مع هذه اللفظة "ضعيف" لفظة أخرى تَكْشِف المراد بهذا الضَّعف : أي أنه ضعف شديد لا يُكتب حديث صاحبه بل يُسرد، وربما أفادت تكذيبه .

فهذا الإمام علي بن المديني : يقول في إسماعيل بن مسلم المكي : ضعيف لا يُكتب حديثه . [٤] وقال عنه أيضاً :أجمع أصحابنا على ترك حديثه . [٥]

وقال في "الجرَّاح بن المنهال أبي العُطُوف الحرَّاني" : ضعيف لا يكتب حديثه . [٦]

وكذا قال في يحي بن أبي أُنَيْسَة . [٧] وقال في إبراهيم بن يَزيد الخُوزي : ضعيف لا أكتب عنه شيئاً . [٨] وقال في راشد بن سعد العَبْسِي: كان ضعيفاً ليس بشئ ولا يُكتب حديثه . [٩] وقال في زياد بن عبدا لله البكائي، ضعيف كَتَبْت عنه وتركته . [١٠] وقال مرة : لا أروي عنه . [١١] ويقول الإمام البخاري في ترجمة ثُمَامة بن عُبيدة البصري : ضعفه علي ونسبه إلى الكذب . [١٢]

---

١ – السنن الكبرى : ١٢٤/٢

٢ – تهذيب التهذيب : ٧٠/٣-٧١

٣ – تقريب التهذيب : ٢١١/١ ، وانظر معجم الجرح والتعديل : ص ٢١٦

٤ – الكامل في الضعفاء : ٢٨٣/١

٥ – أحوال الرجال : ١٤٩

٦ – الكامل : ١٦٠/٢ ، وانظر تعجيل المنفعة : ٤٨ وفيه ، وقال ابن المديني : لا يكتب حديثه .

٧ – الكامل : ١٨٦/٧

٨ – تهذيب التهذيب : ١٥٧/١ ، تاريخ ابن معين : ١١٩/١

٩ – سؤالات ابن أبي شيبه : ١٦٤

١٠– ميزان الاعتدال : ٩١/٢

١١– الضعفاء الكبير : ٧٩/٢

١٢– التاريخ الكبير : ١٧٨/٢ ، الجرح والتعديل : ٤٦٧/٢ ، وانظر علي ابن المديني : ٥٧٣

ومثل هذا كثير في إطلاقات العلماء لهذه اللفظة على الرواة ، وهذا بناءً على تفاوت مراتب الضَّعف في الراوة . إذ الضَّعف في الرواة ليس على درجة واحدة، فمنهم من ضَعْفُه خفيف، ومنهم من ضَعْفُه شديد، وهذه اللفظة تتناول هذا كله فهي لفظة عامة يدخل في عمومها بقيَّة الألفاظ التي هي دونها (١) .

لهذا نجد الإمام ابن عبدالهادي -رحمه الله تعالى- يقول : "الضعفاء أقسام : منهم : من ضُعِّف لكذبه الصُّراح ، ومنهم : من لم يتعمد الكذب ، لكن روى عن الكذابيين ، ولم يتحرَّز من ذلك ، ومنهم : من تُرك لِقلَّة أمانته ، ومنهم : من ضعف لقلة دينه ... (٢)

لكن لما تقرر الاصطلاح، وأصبح لكل لفظة من ألفاظ التَّعديل والجرح منزلة خاصَّة، ومعنى معين، لزم الوقوف عند اصطلاح علماء الحديث . فليس من قيل فيه ضعيف، كمن قيل فيه ضعيف جداً . وهكذا

ولذا نجد الحافظ الناقد أحمد بن صالح يقول:لا يُترك حديث الرجل، حتى يُجمع الجميع على ترك حديثه ، وقال يقال : فلان ضعيف ، فإما أن يقال : فلان متروك فلا . إلا أن يُجمع الجميع على ترك حديثه . (٣) فكأن أحمد بن صالح يُطلق ضعيف على من ضعفه خفيف ومن هو ضعيف جداً ومن هو دونه ، ويرى أن هذا هو الذي ينبغي أن يُصار إليه ، مالم يُجمِع علماء النَّقد على أن هذا الراوي : متروك .

---

١ - انظر الصناعة الحديثية : ص ٤٩٤

٢ - بحر الدم : ص ٣٩

٣ - مقدمة ابن الصلاح : ص ١٦٠

– وأما إطـلاق هذه اللَّفظة على الراوي تلقيباً له بذلك لسبب من الأسباب فذلك مشهور . وعلى هذا فلا دَلاَلَـة لهذه اللَّفظة –على هذا المعنى – من حيث التَّعديل والتَّجريح .

وقد لُقِّب بهذه اللفظة أبو محمد عبدا لله بن محمد بن يحي . حتى اشتهر في كتب الرجال والألقاب بالضَّعيف .

قـال عبدالغني بن سعيد الحـافظ :

رجلان جليلان لحقهما لَقَبَـان قبيحـان : معاوية بـن عبدالكريـم الضَّـال ، فإنما ضَـلَّ في طريـق مكـةُ ، وعبدا لله بن محمد الضَّعيف وإنما كان ضعيفاً في جسده لا في حديثه . [١]

وعبدا لله الضَّعيف هذا، قـال فيـه أبـو حـاتم : صـدوق ، وقـال النسـائي : شيخ صـالح ثـقـة . وذكـره ابن حبـان في الثقـات ، وقـال مَسْلَمة والخَلِيلي : ثـقـة .

وقـال الحـافظ ابن حجـر : ثـقـة . [٢]

وبعد عرض هذه المعاني لهذه اللَّفظة فيجب تنزيلها على المعنى الذي استقر عليــه الاصطـلاح وهـو المعنـى الأوَّل كماتقدم ، وما عداه من المعاني فلا يُذهب إليه إلا بقرينة تدل على وجوب المصير إليه وترك المصطلح عليه.

---

١ – تهذيب الكمال : ٩٨/١٦ ، الأنساب : ٣٩٥/٨ ، نزهة الألباب : ٤٣٦/١ ، فتح المغيث : ٢٢٣/٤ ، وفيات الأعيان : ٢٢٤/٣ . وأما سبيت تلقيبه بهذا اللقب فيرى عبدالغني بن سعيد أن هذا اللقب بسبب ضعفه في جسده .ويرى النسائي أنـه لقـب بذلـك لكثرة عبادتـه كمـا في السـنن : ١٦٥/٤ ، والتهذيب : ١٧/٦ ، ويرى ابن حبان أن ذلك من أجل اتقانه وضبطه كما في الثقات : ٣٦٢/٨ ، والمقنع : ٥٨٤/٢ . فيكون هذا التلقيب علـى سـبيل الضدية كما تقدم في "صدوق" ولعل الأظهر ما حكاه النسائي فإن الضعيف هذا شيخ النسائي)والتلميذ أعرف بشـيخه مـن غـيره فيقـدم قولـه ، ولا أرى تعارضاً بين قول النسائي وقول الحافظ عبدالغني بن سعيد فإن كثرة العبادة وقيام الليل تورث ضعفاً في الجسد وهذا معلـوم لا يحتـاج إلى دليـل . علـى أن المجتهد في عبادته قد ورد عنهم تلقيبه "بالقوي" فهذا الحسن بن يزيد بن فروخ الضمري ويقال العجلي أبو يونس القوي . يقول ابن حبان : وإنما سمي أبو يونس : القوي)لقوته على العبادة ، وذلك أنه قدم مكة فطاف في يوم واحد سبعين إسبوعاً فسـمي القـوى . الثقـات : ١٦٩/٦ . وقـال ابـن عبدالـبر : أجمعوا على أنه ثقة ولقوته على العبادة سمي القوي . وقال وكيع : بكى حتى عمي ، وصلى حتى حدب ، وطاف حتى أقعد . قال الدارقطني : كان ثقة وسمي القوي لقوته على الطواف . تهذيب التهذيب : ٢٨٣/٢ ، وانظر الجـرح والتعديـل ٤٢/٣ ، الأنسـاب : ٥١٨/١٠ ، الاكمـال ٦٩/٧ ، تقريـب التهذيب : ١٧٢/١، ميزان الاعتدال : ٥٢٧/١ ، نزهة الألباب : ١٠٥/٢ ، فتح المغيث : ٢٢٣/٤ . ومما ينبه عليـه أنـه وقـع في التدريـب : ٢٩١/٢ . أبو الحسن يونس بن يزيد القوي يروى عنه التابعين وهو ضعيف ، وقيل له : القوي ، لعبادته . وإنما هو أبو يونس الحسن بن يزيد كما تقدم .

وفهم هذه الألقاب على مايراد منها وسبب اللقب أمر في غايـة الأهميـة فهـذا الضعيـف علـم سـبب تلقيبـه بهـذا وكـذا الضـال علـى مـا تقـدم . ونجد من ينقب بالحافظ وليس هو من أهل الحديث ، وهذا اللقب من ألقاب المحدثين كما هـو معلـوم ، فقـد قـال السـخاوي كمـا في "الجواهـر والـدرر" ٣٦/١ قال ابن السمعاني : وقد لقب به –أي الحافظ– جماعة من أهل بغداد ممن لايعرف من الحديث شيئاً لكن لحفظهم الثياب في الحمامات لقبوا بذلـك ، إذ عندهم من يحفظ الثياب يقال له : الحافظ . قال السخاوي : قلت : وكذا لقب الخليفة بمصر : عبدالمجيد بن محمد بن سعد : الحافظ لدين ا لله . وربما اختصر فقيل : الحافظ كما يختصر كثير من يلقب "حافظ الدين" فيقال له : حافظ . الجواهر والدرر : ٣٦/١ .

ومن البغاددة الذي لقبوا بالحافظ لحفظ ثياب الحمامات : الحسين بن أحمد النعالي البغدادي . فقد قال الذهبي في السير : ١٠١/١٩ : الشيخ المعمر ، مسـند العراق أبو عبدا لله الحسين ... الحافظ . يعني يحفـظ ثيـاب الحمـام وغلتـه . ويقـول ياقـوت في "معجـم البلـدان" : ٤٥٥/٢ : في "الدسـكرة" ينسب إليها الحافظ النشتبري ثم الدسكري ، ... والحافظ لقب له ، وليس لحفظه الحديث .

٢ – تهذيب التهذيب : ١٧/٦ ، تقريب التهذيب : ٤٤٨/١ .

لَيس بِذَاك

يَرد في كلام أئمة الجرح والتعديل،في مَقام الحكم على الرواة قولهم في بعض الرواة : " ليس بذاك " وبعد التَّأمُّل في إطلاقاتهم لهذه اللَّفظة وجدت أن هذه اللَّفظة تحتمل معنيين :

الأول : كَون هذه اللَّفظة من ألفاظ الجرح الخفيفة، التي يُكتب حديث أهلها للاعتبار، والاستشهاد .
والثاني : كَون هذه اللَّفظة من ألفاظ الجرح الشديدة، التي لا يُكتب حديث أهلها .

- فأما إطلاق هذه اللَّفظة على الراوي على أنها من ألفاظ الجرح الخفيفة التي تدل على أن حديث من قِيْلَ فيه ذلك ليس في درجة القُوَّة المعهودة، التي يَبْحث عنها المُعتني بهذا الفَنِّ، والمشتغل بالبحث في أحوال الرجال .

والاستعمال لهذه اللفظة على هذا المدلول الذي ذكرته هو الشَّائع عند علماء الحديث، ونقاد الأثر ، المصطلح عليه عندهم .

ولهذا فإننا نجد الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - يَجعل هذه اللَّفظة من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التَّجريح فيقول :

" ... وبعدها وهي سادسة المراتب : فلان فيه مَقال ، أو أدنى مَقال ، وفلان ضُعِّف، وفلان فيه أو في حديثه ضعف،... وفلان ليس بذاك . " (١)

وقد نَصَّ - رحمه الله تعالى - على أن حديث أهل هذه المرتبة يُكتب للاعتبار لإشْعار هذه الصِّيغ بصلاحية المُتَّصف بها لذلك . (٢)

---

١ - فتح المغيث : ١٢٤/٢ .

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ .

– وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى أنها من ألفاظ الجرح الشَّديدة، التي لا يُكتب حديث أهلها ، فقد وَجدت ذلك في بعض إطلاقات الإمام ابن عدي – رحمه الله تعالى – فإنه يقول في الراوي : " ليس بذاك " ثم يَذكر في ترجمته ما يَدل على اطِّراحِه عنده، وعدم كتابة حديثه ، بل وعدم الاحتجاج به . (١)

فمن ذلك أنه قال في " جَعفر بن أحمد بن علي بن بَيان " : جعفر ليس بذاك . (٢)

وبعد النَّظر في ترجمته لجعفر، وجدته قال بعد أن ساق نَسبه :

وحدثنا هو ... بأحاديث موضوعة ، وكنا نَتَّهمُه بوضعها ، بل نَتيقَّن في ذلك ، وكان مع ذلك رافضياً . ثم ذكر له حَديثين فقال : وهذان الحديثان بإسناديهما موضوعان، ولا أَشُك أن جعفر وضعهما . وقال أيضاً : وكان بَيِّنَ الأمر في وضع الحديث ... وعَامَّة أحاديثه موضوعة ، وكان قَليل الحياء في دَعاويه على قوم لَعَلَّه لم يلحقهم ، ووضع مثل هذه الأحاديث ، وأنه كان يحدثنا عن يحي بن بُكير بأحاديث مستقيمة بنسخة اللَّيث ، ويشوبها بمثل هذه الأحاديث التي ذكرتها عنه وغير ذلك . (٣)

وقد ذكر – رحمه الله تعالى – في مُقدِّمة كتابه في " صفة من يُؤخذ عنه العلم " حديثاً من طريق " جعفر بن أحمد " هذا ثم قال : وهذا الحديث مع أحاديث أُخر بهذا الإسناد مقدار عشرين حديثاً . حدثنا بها الغَافِقي – يعني جعفر بن أحمد – وكلها غير محفوظة وكنا نتهمه بوضعها . (٤)

وبعد البحث عن أقوال النقاد في جعفر بن أحمد وجدت الحافظ ابن حجر يقول :

قال عبدالغني الأَزْدي في " تَبْيين أوهام الحاكم " : جعفر بن أبان – كذا قال – وهذا الرجل مشهور ببلدنا بالكذب ، ترك حمزة الكِنانَي حديثه ، غير أنه جعفر بن أحمد بن علي بن بيان يعرف بابن المَاسِح . انتهى . وقال أبو سعيد النَّقَّاش : حدث بموضوعات ، وقال الدارقطني : لا يُساوي شيئاً ، وقال أيضاً : كان يضع الحديث ويُحدث عن ابن عُفير بالأباطيل . (٥)

١ – ولا أقول : إن هذا منهج ابن عدي في "الكامل" فإن هذا يحتاج إلى دراسة مستوعبة لهذا الكتاب ولكل من قال فيه " ليس بذاك " حتى نتوصل إلى هذا الحكم ، وإنما ذكرت هذا بالنسبة لما استطعت الوقوف عليه . وقد يقول قائل إن هذا من باب تغير الإجتهاد وإنني استبعد هذا خاصة مع أقوال النقاد الآخرين في هذا الرجل .

٢ – الكامل : ١٧١/١ ، في ترجمة أحمد بن أبي أحمد الجرجاني . قال : حدثنا جعفر بن أحمد بن علي بن بيان الغافقي حدثنا علي بن معبد بن شداد ، حدثنا أحمد بن أبي أحمد عن الربيع بن صبيح عن الحسن عن عمران بن حصين ... قال الشيخ : وهذا الحديث بهذا الإسناد لم نكتبه إلا عن جعفر هذا ، وجعفر ليس بذلك .

٣ – الكامل : ١٥٦/٢–١٥٨ ، وانظر الكامل : ١٢٧/٥ .

٤ – الكامل : ١٦٠/١–١٦١ .

٥ – لسان الميزان : ١٣٨/٢ ، وانظر سؤالات حمزة بن يوسف ، ص ١٩٠ .

ومن ذلك أيضاً أنه قال في " الحسن بن عثمان بن زياد بن الحكيم التُسْتَري " : ليس بذاك . [١]
وبعد الرجوع إلى ترجمته وجدته يقول فيه :

كان عندي يضع ويسرق حديث الناس ، وقال : سألت عَبدان الأَهْوازي عنه فقال : هو كذاب . ثم ذكر له حديثاً فقال عَقِبه : وهذا عندي وضعه الحسن بن عثمان ، ثم ذكر حديثاً آخر فقال بعد سياقه له : والبلاء من الحسن بن عثمان ، وقال في آخر ترجمته :

وللحسن بن عثمان أحاديث غير ما ذكرت منكرة كنا نتهمه بوضعها ، وأحاديث قد سرقها من قوم ثقات ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق . [٢]

وقد ترجم له الإمام الذهبي فقال : كَذَّبه ابن عدي [٣] ، وذكره الحافظ ابن حجر فقال :
وقال أبو علي النيسابوري : هذا كَذَّاب يسرق الحديث . [٤]

وأقول أخيراً :

إن من الواجب على البَاحث حَمْلُ هذه اللفَظة على المعنى المشهور عند علماء الجرح والتعديل حيث وردت، وهو المعنى الأول ، ولانَذهب إلى معنى آخر إلا بقرينة ظاهرة يُعْدَل بسببها إلى ذلك المعنى .

---

١ - الكامل : ٣١٣/٥ ، ترجمة عبد الرزاق بن همام الصنعاني .

٢ - الكامل : ٣٤٥/٢-٣٤٦ ، وانظر التراجم الساقطة : ص ٢٧ .

"ليس بالقوي "

من ألفاظ الجرح والتعديل التي يُطلقها أئمة الجرح والتَّعديل على الرواة هذه اللفظة " ليس بالقوي " وبعد التَّأمل لإطلاقات العلماء لهذه اللفظة وجدت أن هذه اللفظة إما أن تكون :

- من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التَّجريح .

- أو بمعنى ضعيف،فتكون من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التَّجريح .

- أو أنها بمعنى أن هذا الراوي الذي قيلت فيه هذه اللَّفظة لم يبلغ دَرجة القوي الثبت .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على الرواة على أنها من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التَّجريح - وهذه المرتبة أَخَفُ مراتب التجريح - فهذا هو المشهور عندهم،وقد نَصَّ على هذا الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - فقال :

وبعدها - أي بعد المرتبة الخامسة من مراتب التَّجريح - وهي سادسة المراتب ، فلان فيه مقال أو أدنى مقال ، أو ليس بالقوي . [1]

وأهل هذه المرتبة يُكتب حديثهم للاعتبار، لأن هذه الصيغ في هذه المرتبة،مُشعرة بصلاحية حديث من اتصف بها للكتابة، والاعتبار . [2]

---

١ - فتح المغيث : ١٢٤/٢ .

٢ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ ، وقد قال الحافظ ابن حجر في " هدي الساري " (٤١٦) لما ذكر أن النسائي قال في " الحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي " : ليس بالقوي . قلت : هذا تليين هين .

- وأما إطلاق هذه اللفظة "ليس بالقوي " على الراوي على معنى أنه ضعيف . فقد ذكر الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - أن هذا مَوجود في عِبارات الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - فقال :

والبخاري قد يُطلق على الشيخ " ليس بالقوي " ويريد أنه " ضعيف " [١] ولفظة " ضعيف " عند علماء الجرح والتعديل ، أقوى في الجرح من قولهم " ليس بالقوي " فإنّهم يجعلون " ليس بالقوي " في المرتبة السادسة من مراتب الجرح ، وأما " ضعيف " فهي عندهم من ألفاظ المرتبة الخامسة ، كما هو عند الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - .

والمتَأمِّل لإطلاق البخاري - رحمه الله تعالى - لهذه اللَّفظة يجد المعنى الذي أشار إليه الإمام الذهبي -رحمه الله - .

فهذا البخاري يقول في حُريث بن أبي مَطر الفَزَاري : ليس عندهم بالقوي [٢] وقد قال الذهبي في حُريث هذا : ضعفه غير واحد ، وقال النسائي : متروك الحديث . وحُكي عن البخاري أنه قال فيه : فيه نظر . [٣]

وقال أيضاً في حِبَّان بن علي العَنَزي : ليس عندهم بالقوي . [٤] وقد قال ابن معين : حِبَّان أمثل من أخيه مَنْدَل . وقال أيضاً : "حِبَّان " صدوق . وقال ابن المديني : كلاهما لا أكتب حديثهما . وقال أبو حاتم : لايُحتج به . وقال ابن عدي : عامة حديثه أفراد وغرائب . وقال الدارقطني : متروكان - يعني هو وأخاه - وقال مرة : ضعيفان يُخرَّج حديثهما . وقال أبو زرعة : حِبَّان لين . وقال النسائي وغيره : ضعيف . قال الذهبي : قلت : لكنه لم يترك . [٥] قال الحافظ ابن حجر : ضعيف . [٦]

---

١ - الموقظة : ٨٣

٢ - الضعفاء الصغير : ٣٩

٣ - ميزان الاعتدال : ٤٧٤/١ .

٤ - الضعفاء الصغير : ٤٠ .

٥ - ميزان الاعتدال : ٤٤٩/١ .

٦ - تقريب التهذيب : ١٤٧/١ .

وقال البخاري أيضاً : في حِسَام بن مِصَكّ أبي سهل الأزدي : ليس بالقوي عندهم . [١] وفي حِسَام هذا يقول ابن معين : ليس بشئ . وقال أحمد : مُطَّرَح الحديث وقال الدارقطني : متروك ، وقال النسائي : ضعيف . [٢]

وقال في سَعد بن طَرِيف الإِسْكاف الحنظلي الكوفي : ليس بالقوي عندهم . [٣] وفي سعد هذا يقول أحمد وأبو حاتم : ضعيف الحديث . ويقول ابن معين : لا يحل لأحد أن يروى عنه ، وقال النسائي والدارقطني : متروك. وقال ابن حِبَّان كان يضع الحديث على الفَوْر ، وقال الفَلاَّس : ضعيف يُفرط في التشيع . [٤]

وقال في عبدالجبار بن عمر الأَيْلي : ليس بالقوي . [٥] قال الذهبي : وَهَّاه أبو زرعة . وروى عباس عن يحي : ضعيف . وقال النسائي : ليس هو بثقة ، وقال الترمذي : ضعيف : [٦] . قال الحافظ : ضعيف . [٧]

وقال في قُطْبة بن العلاء بن المنهال أو أبوسفيان الغَنَوي الكوفي : ليس بالقوي . [٨] وفي قُطبة هذا يقول ابن حبان : كان ممن يُخطئ كثيراً فعُدِل به عن مَسلك الاحتجاج به . وقال ابن عدي : أرجو أنه لابأس به ،... وقال أبو زرعة : يحدث عن سفيان بأحاديث منكرة ، وقال أبو نُعيم قال البخاري : فيه نظر . وقال العُقَيْلي : لا يُتابع على حديثه . [٩]

والأمثلة على هذه كثيرة [١٠] ، فمن نظر في كتاب الإمام البخاري " الضعفاء الصغير " وجد هذا التعبير ، وإذا وَازنَّا بين قول البخاري في الرجل " ليس بالقوي " أو " ليس بالقوي عندهم " ونظرنا في كلام النقاد الآخرين في الرجل ظهر المراد كما قدمت أمثلته .

---

١ - الضعفاء الصغير : ٤٢ .

٢ - ميزان الاعتادل : ٤٧٧/١ .

٣ - الضعفاء الصغير : ٥٦ .

٤ - ميزان الاعتدال : ١٢٢/٢-١٢٣ .

٥ - الضعفاء الصغير : ٨٢ .

٦ - ميزان الاعتدال : ٥٣٤/٢ .

٧ - تقريب التهذيب : ٤٦٦/١ .

٨ - الضعفاء الصغير : ١٠٠

٩ - لسان الميزان : ٤/ة٥٥ .

١٠ - وانظر الضعفاء الصغير : ٧٨،٨٠،٨٦،١٠١،١٠٢،١٠٣، ، التاريخ الكبير : ٣٠/٦ ، ٣١٩ ، ميزان الاعتدال : ٣٣٦/٢،٢٤٩/٣، ٤٥٣،٤٩٦ .

– وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى أنه لم يبلغ درجة القوي الثبت . فقد حكى الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – أن الإمام أبا حاتم الرازي – رحمه الله تعالى – يُطلق هذه اللفظة "ليس القوي" ويريد أن من قال فيه ذلك، لم يبلغ درجة الرواة الأقوياء الأثبات . قال : وبالاستقراء إذ قال أبو حاتم : ليس بالقوي يُريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت . (١)

ولما ذكر أبو الحسن ابن القطَّان بَكْر بن بَكَّار البصري قال : قال ابن معين : ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم ،وهو إلى التَّقوية أقرب، فإنهما يعنيان بذلك : أنه ليس بأقوى ما يكون . (٢)

وهذا الإمام علي بن المديني – رحمه الله تعالى – ربما قال في الرجل : ثقة وليس بالقوي ، فقد قال في أَيْمَن بن نَابِل أبي عمران الحبشي : كان ثقة وليس بالقوي . (٣) وسأله محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن " سعيد بن سالم القَدَّاح " فقال : كان ثقة ولم يكن بالقوي . (٤)

فالذي يظهر من صنيع ابن المديني أنه يُريد أنه وإن كان ثقة إلا أنه لم يبلغ الدرجة العليا من التوثيق خاصَّة وإن توثيق الرجال على درجات كما لا يخفى وقد أشار إلى هذا ابن المديني نفسه، فقد سُئل عن أعلى أصحاب أبي هريرة – ﷺ – فبدأ بابن المسيب وذكر جماعة . قيل له : فالأعرج ؟ قال : هو دون هؤلاء وهو ثقة ، فقيل له فعبدالرحمن بن يَعقوب مولى الحُرقة ؟ قال : هو ثقة وهو دون هؤلاء . (٥)

ولما فَرَّق العلامة المعلمي بين لفظة "ليس بقوي" ولفظة "ليس بالقوي" وأن "ليس بالقوي" إنما تَنفِي الدرجة الكاملة من القوة بخلاف "ليس بقوي" فإنها تَنفي القوة مطلقاً وإن لم تُثْبِت الضعف مطلقاً قال :

والنسائي يُراعي هذا الفرق فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء منهم : عبدربه بن نافع، وعبدالرحمن بن سليمان بن الغَسيل . فبيَّن ابن حجر في ترجمتيهما من "مقدمة الفتح" أن المقصود بذلك : أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما . (٦)

أقول وعبارة الحافظ ابن حجر في ترجمة عبدربه بن نافع الكناني أبي شهاب الحَنَّاط بعد أن ذكر أقوال النقاد فيه، ومنهم النسائي القائل فيه : ليس بالقوي – قال : قلت : احتج الجماعة به سوى الترمذي، والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنِّسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عَوانة وأُنظاره (٧) .

---

١ – الموقظة : ص ٨٣ .
٢ – بيان الوهم والإيهام : ١/٢٥٢ أ
٣ – سؤالات ان أبي شيبة : ١٤٥
٤ – سؤالات ان أبي شيبة : ١١٥
٥ – الإمام علي بن المديني : ٥٦٥
٦ – التنكيل : ص ٤٤٢ .وانظر الجرح والتعديل ، ٣٨٣/٢ ، الميزان : ٣٤٣/١ ، لسان الميزان : ٦٠/٢ وفي هذه والتاريخ : ٦٢/٢ أن بان معين قال فيه : ليس بشئ .
٧ – هدي الساري : ص ٤٣٧ .

وقال في ترجمة عبدالرحمن بن سليمان المعروف بابن الغَسيل بعد أن حكى فيه قول النسائي: ليس بالقوى ، وتَمريض أحمد له قال : قلت : تضعيفهم له بالنِّسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي . وقد حكى الحافظ أن النسائي وثقه وقال فيه مرة ليس به بأس . (٨)

ويقول الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – : وقد قِيْلَ في جماعات : "ليس بالقوي" واحتُجّ به . وهذا النسائي قد قال في عدة : "ليس بالقوي" ويُخرِج لهم في كتابه . (٩)

وبعد أن علمنا هذه المعاني التي يُعَبَّر عنها بهذه اللفظة ، فلابُدَّ من حملها على المعنى المشهور المصطلح عليه ، وهو المعنى الأول حيث وردت ، إلا إذا دَلَّ الدليل على إرادة معنى آخر ـ والله تعالى أعلم ـ .

٨ – هدي الساري : ص ١٣٨ .

٩ – الموقظة : ٨٢

"غيره أوثق منه "

يرد في عبارات أئمة نقد الحديث قولهم في بعض الرواة : " غيره أوثق منه " وبعد النَّظر والتَّأمل لإطلاقات الأئمة لهذه اللفظة تبيَّن لي أنهم يقولون في الراوي : "غيره أوثق منه" على معنيين :

أحدهما : كَون هذا الراوي ممن يُكتب حديثه على سبيل الاعتبار والاستشهاد، فتكون هذه اللفظة جرحاً خفيفاً في ذلك الراوي .

والثاني : كَون هذا الراوي شَديد الضعف .

– فأما إطلاقهم لهذا اللَّفظ – غيره أوثق منه – على بعض الرواة على معنى:أن هذا الراوي لا يَستحق أن يكون في مَصَافِّ الراوة الثقات الذين يُقبل حديثهم ويُحتج به ، وغيره أوثق منه ، فهذا وارد في كلامهم ، إلا أن من وُصف بهذا الوصف،لِخَلَل في نفسه،أو حديثه،أوجب عدم الاحتجاج به، فحينئذ يُكتب حديثه للاعتبار والاستشهاد، ومن ثم يُحكم على حديثه بالحكم المناسب .

ولذلك نَجِد الإمام السخاوي – رحمه الله تعالى – يَجعل هذه اللفظة – غيره أوثق منه – في المرتبة السادسة من مراتب التَّجريح فيقول : وبعدها ـ أي بعد الخامسة وهي سادسة المراتب : فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، وفلان ضُعِّف ... أو ليس بالحافظ، أو غيره أوثق منه ... " [١].

وحديث أهل هذه المرتبة عند السخاوي يُخَرَّج للاعتبار .يقول – رحمه الله تعالى – " والحكم في المراتب الأربع الأُوَل أنه لا يُحتج بواحد من أهلها،ولا يُستشهد به ، ولا يعتبر به ، وكل من ذُكر من بعد لفظ لا يُساوي شيئاً وهو ماعداالأربع بحديثه اعتبر – أي يُخَرَّج حديثه للاعتبار – لإشعار هذه الصِّيَغ بصلاحية المتِّصف بها لذلك ... " [٢]

---

١ – فتح المغيث : ٢/١٢٤–١٢٥ .

٢ – فتح المغيث : ٢/١٢٥ ، وقد يقول قائل : إن قوله : غيره أوثق منه يشعر بأن من قيل فيه ذلك فإنه ثقة إلا أن غيره أوثق منه فإن لفظة " أوثق" مشعرة بالمفاضلة بين راويين أو أكثر،ولا مانع من اشتراك الجميع في هذا الوصف – أعني التوثيق – وبعضهم أرفع رتبه من غيره،خاصة وأن المفاضلة في توثيق الرواة ،وتفضيل بعضهم على بعض مع اشتراكهم في هذا الوصف وارد في ألفاظ علماء الجرح والتعديل . فهذا عثمان بن سعيد الدارمي يقول : قلت ليحي بن معين : كيف حديث المسعودي ؟ قال : ثقة ، فقلت : هو أحب إليك أو مسعر ؟ قال : ثقة وثقة . قال عثمان:مسعر أتقن من المسعودي ،والمسعودي ثقة . تهذيب الكمال : ١٧/٢٢٣ ، فيقال : إما أن تكون أفعل في هذا التركيب – بخاصة – ليست على بابها ، وليس ذلك بغريب فإنها قد ترد كذلك كما تراه في البحر المحيط : ٤/٣٨٨ ، ٥/١٥٦ ، ٣٠٦ ، ٧/١٦٩ ودراسات لأسلوب القرآن : ٧/١٥٣ ، معجم النحو : ص ١٢ . أو يقال إن هذا مما تعارف واصطلح عليه علماء الجرح والتعديل ، والحقائق العرفيه مقدمة على الحقائق اللغوية كما هو معلوم .

- وأما إطلاق هذا اللفظ - غيره أوثق منه - على الراوي على معنى:أن الراوي شديد الضعف ، فتكون هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الشديدة ، فذلك وارد في كلام بعضهم واصطلاحه ، كما نَبَّه على ذلك خاتمة الحفاظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - .

هذا " الجُرَيري " يقول في "عبدالله بن واقد أبو قتادة الحرَّاني" : غيره أوثق منه . [١]

ذكر هذا الحافظ ابن حجر ثم عَلَّق بقوله :

وهذه العبارة يقولها الجُرَيري في الذي يكون شديد الضعف . [٢] وعبدالله بن واقد هذا قال فيه البخاري : سكتوا عنه . وقال أيضاً : تركوه . وقال أبو زرعة، والدارقطني : ضعيف . وقال أبو حاتم : ذهب حديثه . وعن ابن معين قال : ليس بشيء ، وعنه:ليس به بأس كَثير الغلط . [٣] وعن ابن معين أيضاً : ثقة . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الجَوْزَجاني : متروك الحديث . [٤] وقال ابن حبان ، كان أبو قتادة من عُبَّاد أهل الجزيرة وقُرَّائهم، ممَّن غلب عليه الصلاح، حتى غَفل عن الإتقان،فكان يحدث على التَّوهم، فتقع المناكير في أخباره، والمقلوبات فيما يَروى عن الثقات حتى لايجوز الاحتجاج بخبره . [٥] وعند ما ذكره الذهبي في " الميزان "ساق له حديثاً ثم قال : هذا حديث موضوع مَهتوك الحال ، ما أعتقد أن أبا قتادة رواه،ثم وجدت له إسناداً آخر عنه رواه الطبراني عن عبدالله بن سعيد الرَّقي، عن أحمد بن أبي شيبة الرهاوي، عن أبي قتادة،فهو الآفة . [٦] وقال صالح جَزَرَة : ضعيف مهين . [٧] قال الحافظ ابن حجر : متروك وكان أحمد يثني عليه . [٨]

---

١ - تهذيب التهذيب : ٦٢/٦ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٦٢/٦ .

٣ - ميزان الاعتدال : ٥١٧/٢ ، تهذيب الكمال : ٢٥٩/١٦ .

٤ - تهذيب الكمال : ٢٦٢/١٦ .

٥ - المجروحين : ٢٩/٢ .

٦ - ميزان الاعتدال : ٥١٩/٢ ، وانظر المعجم الكبير : ٤٠٠/٢٢ ، مجمع الزوائد : ٢٠٢/٩ ، تنزيه الشريعة : ٤٠٩/١

٧ - تهذيب التهذيب : ٦٢/٢ .

٨ - تقريب التهذيب : ٤٥٩/١ .

وإنما أوردت كلام أئمة الجرح والتعديل فيه لِنوُازن بين كلامهم فيه، وكلام الجُرَيري، ولعَلَّ بهـذا يظهـر مراد الجُرَيري من هذه اللفظة، ويظهر أيضاً مـدى قـوة استنباط الحـافظ ابـن حجـر – رحمـه الله تعـالى – لمـراد الجُرَيري عند إطلاقه لهذه اللفظة .

ولعل من ذلك أيضاً قول "الجُرَيري" في "الحارث بن نبهان الجَرْمي أبـو محمـد البصـري" فإنـه قـال فيـه : غيره أوثق منه . [١]

فإننا إذا وقفنا على كلام أئمة الجرح والتعديل في الحارث بن نبهان،نجد أن عباراتهم فيه شديدة، فقد قال فيه أحمد : رجل صالح منكر الحديث لم يكن يعرف الحديث ولا يحفظ ، وقال البخـاري : منكـر الحديـث ، وقـال النسائي : متروك ، وقال ابن معين : ليـس بشـئ ، وقـال مـرة : لا يُكتـب حديثـه . وقـال أبـو حـاتم : مـتروك ، وقال ابن المديني : كان ضعيفاً ضعيفاً . [٢] وفيه يقول الحافظ ابن حجر : متروك . [٣]

وبعد الوقوف على هذين المعنيين لهذه اللَّفظة فإن المعنى المشهور المصطلـح عليـه لهـذه اللفظـة هـو المعنـى الأول، كما تقدَّم ، فيجب حَملُها حيث وردت عليه ، إلا إذا دَلَّ الدليل على خلافه .

١ – تهذيب التهذيب : ١٣٨/٢ .

٢ – ميزان الاعتدال : ٢٤٤٤/١ ، تهذيب التهذيب : ١٣٨/٢ .

٣ – تقريب التهذيب : ١٤٤/١ .

" مجهــول "

هذا اللَّفظ من الألفاظ المستعملة عند علماء الجرح والتعديل، وهو من ألفاظ الجرح كما لا يخفى، وبعـد التَّأَمّل لإطلاقات النقاد لهذا اللفظ على الرواة ، وجدت أنهم أطلقوه على ثلاثةِ معانٍ :

أولـهـا : الراوي الذي جُهلت عينه،أو حاله .

الثـاني : الراوي "المُبْهَم" في الإسـنـــاد .

الثالث : الصَّحابة الأعراب – رضي ا لله عنهم أجمعين .

– فأما إطـلاق هذا اللفظ على الرواة الذين جُهلـت أعَيـانهم، أو جُهلـت أحوالهـم، فهـذا الإطـلاق هـو الشائع في كلامهم، واستعمالهم، وحَيثما وُجد قول إمامٍ من أئمة الجـرح والتعديـل في راوٍ بأنـه " مجهـول " فـأول ما يَطْرُق الذهن أن هذا الراوي مجهول عين، أو مجهول حال . *

وتفاصيل هذا الإطلاق،وتفريعاته،تُنظر في كتب المصطلح حيث تَكَلَّم العلماء – رحمهم ا لله – على حَـدِّ المجهول بقسميه ، وبِمَ ترتفع جهالة العين وحكم حديث المجهول .

---

* إذا قيل في الراوي "مجهول" هكذا مطلقاً و لم يقيد هذا اللفظ بما يدل على نوع الجهالة،فالغالب أنهم يريدون بذلك:" مجهول العين " .

يقول الخطيب البـغـدادي :

المجهول عند أصحاب الحديث هو؛كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد . " الكفايه " (ص ١١١) .

ويقول الحافظ ابن حجر – رحمه ا لله تعالى – والمجهول إذا أطلق يراد من سمي و لم يرو عنه إلا واحد . " الفتوحات الربانية " (٥/٣١٣) .

ولهذا فإن الحافظ ابن حجر –رحمه ا لله – لما تكلم على مراتب الرواة في " التقريب " (١/٥) قال :

السابعة – أي من المراتب – من روى عنه أكثر من واحد و لم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ مستور أمر مجهول الحال ... التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد وإليه الإشارة بلفظ "مجهول" .

فانظر كيف أن الحافظ عند ما ذكر "مجهول الحال" قيده بهذا الوصف ، وحينما أراد "مجهول العين" أطلق و لم يقيد نوع الجهالة . ومما يدل على هذا أيضاً أن الإمام الترمذي – رحمه ا لله تعالى – لما قال في سننه (٥/٤١٥) ، ويوسف بن سعد رجل مجهول . قال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (٦/٢٤٩) : قوله إن يوسف هذا مجهول ، مشكل ، والظاهر أنه مجهول الحال ، فإنه قد روى عنه جماعة منهم حماد بن سلمه ، وخالد الحذاء ، ويونس بن عبيد ...

فالذي يظهر أن الحافظ ابن كثير استشكل إطلاق الترمذي للفظة الجهالة مع أن الرجل ليس : بمجهول عين . على أن يوسف هذا وثقه ابن معين كما حكى ذلك ابن كثير وحكم الحافظ في التقريب (٢/٣٨٠) بأنه ثقه ، وإنما ذكرت هذا لأدلل به على أن اطلاق هذه اللفظة يدل على أن المراد جهالة العين،وإلا لم يكن لاستشكال ابن كثير وجه ، وهذا ظاهر من صنيع ابن كثير – رحمه ا لله – حين قال : والظاهر أنه أراد جهالة حاله ، ومن ذلك أيضاً أن الترمذي قال : وهلال بن عبدا لله مجهول – السنن : ٣/١٧٧ . قال البزار:وهلال هذا بصري حدث عنه غير واحد من البصريين : عفان ومسلم ابن إبراهيم وغيرهما . البحر الزخار : ٣/٨٨ . قال الزيلعي في "نصب الراية " : ٤/١١٤ : وهذا يدفع قول الترمذي في هلال إنه مجهول إلا أن يريد جهالة الحال . وا لله اعلم

=

وأما الإمام الناقد أبو حاتم فإنه يقول في الراوي : " مجهول " هكذا ملطقاً ويريد بذلك جهالة حاله ، وقد نبه على ذلك غير واحد .قال الذهبي - رحمه الله تعالى - في ترجمة " محمد بن مروان بن الحكم " من المغني : ٦٣١/٢ : ... مجهول . أي مجهول العدالة لا الذات ، وكذا يقول أبو حاتم في غير واحد وإنما يريد جهالة حاله .

وقال الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - :

" على أن قول أبي حاتم في الرجل : إنه مجهول ، لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد ، بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي : مجهول مع أنه قد روى عنه جماعة ، ولذا قال الذهبي عقبه : هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ، ولو روى عنه جماعة ثقات، يعني أنه مجهول الحال ، وقد قال في عبدالرحمن بن كردم بعد أن عرفه برواية جماعة عنه : إنه مجهول . " فتح المغيث " (٤٨/٢) قال أبو الحسن ابن القطان : فانظر كيف عرفه برواية جماعة عنه ثم قال فيه " مجهول ، وهذا منه صواب ميزان الاعتدال : ٦٠٦/٢ . أقول ومن هؤلاء موسى بن هلال العبدي البصري فقد روى عنه أبو بجير محمد بن جابر المحاربي ومحمد بن إسماعيل الأحمسي وأبو أمية الطرسوسي محمد بن إبراهيم ، كما في "الجرح والتعديل" ١٦٦/٨ .

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : مجهول , وانظر ميزان الاعتدال : ٢٢٦/٤ فقد ذكر الذهبي أنه روى عنه غير من ذكرهم ابن أبي حاتم ومنهم الحكم بن عبدالله الأنصاري فقد قال الذهبي في الميزان : ٥٧٥/١ : وعنه محمد بن المثنى وأبو قدامة السرخسي ... وقد قال أبو حاتم مجهول . وانظر ترجمة العباس بن الحسن في الميزان : ٣٨٣/٢ ، وعبدالعزيز بن النعمان : ٢٣٦/٢ ، وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" : ٣٤٥/٦ ترجمة عاصم بن شميخ الغيلاني :... روى عنه عكرمة بن عمار وجواس سمعت أبي يقول ذلك ، ويقول هو مجهول . وانظر الميزان : ٣٥٢/٢ ،وانظر نصب الراية : ٣٢/١ .

والذهبي - رحمه الله تعالى - حيث أُطلق في " الميزان " مجهول و لم يسنده إلى قائل فذلك قول أبي حاتم . قال مبيناً ذلك :

" ثم اعلم أن من أقول فيه : " مجهول " ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه ، وسيأتي من ذلك شئ كثير جداً فاعلمه "ميزان الاعتدال" (٦/١) .

لذا قال اللكنوي : فرق بين قول أكثر المحدثين في حق الراوي إنه مجهول وبين قول أبي حاتم : إنه مجهول . فإنهم يريدون غالباً جهالة العين بأن لايروى عنه إلا واحد ، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف فافهمه واحفظه ، لئلا تحكم على كل من وجدت في الميزان إطلاق المجهول عليه أنه مجهول العين " الرفع والتكميل " (ص ٢٢٩) .

والذهبي - رحمه الله تعالى - ينقل في كتابه الميزان قول أبي حاتم في الرواة : مجهول في من روى عنه جماعة ولا يصرح بالرد على أبي حاتم وقد شرط في مقدمة كتابة هذا أن يذكر كل من قال فيه أبو حاتم مجهول كما تقدم نقله . وإن كان محقق "الرفع والتكميل" الشيخ أبو غده قد ذكر أن الذهبي قد يقول في الراوي : مجهول ويكون ذلك من تلقاء نفسه وإنشائه و لم يسندها إلى قائل ... وفي الواقع لم يقلها أبو حاتم وذكر شواهد على هذا .

انظر ص ٢٢٥-٢٢٨

ولعل ماذهب إليه أبو حاتم من تجهيل من روى عن جماعة إذا لم يعرفه هو مذهب جماعة من العلماء أيضاً . قال الذهبي في ترجمة صالح بن شريح : قال أبو زرعة : مجهول . **قلت** : روى عنه جماعة . الميزان : ٢٤٥/٢ . قال في ترجمة أسامه بن حفص المدني :صدوق ، وقال اللاكائي : مجهول . قلت : روى عنه أربعه . الميزان : ١٧٤/١ ، وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان : ١٢٦٦/٣ .

- وأما إطلاق "مجهول" على الراوي المُبْهَم،الذي لم يُذكر اسمه في الإسناد،فورد عن بعضهم إطلاق المجهول عليه .

قال النَّووي -رحمه الله تعالى- :

"رَوَيّنَا في سنن أبي داود عن غالب القَطَّان عن رجل قال : حدثني أبي عن جدي قال : بعثني أبي إلى رسول الله - ﷺ - فقال : اِئتِه فاقرئه السَّلام ، فأتيته فقلت : إن أبي يُقرئك السَّلام ، فقال : وعليك وعلى أبيك السلام " ... (١)

ثم قال : قلت :

وهذا وإن كان روايةً عن مجهول ، فقد قَدَّمنا أن أحاديث الفضائل يُتسامح فيها عند أهل العلم كلهم"(٢)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

فيه تَجَوّزٌ عن الاصطلاح لأن من لم يُسَمَّ يقال له : مُبهم ، والمجهول إذا أُطلق يراد من سُمِّيَ ولم يَرو عنه إلا واحد ، (٣) ويقال أيضاً لمن روى عنه أكثر من واحد مجهول الحال ، وقد يُقال:مجهول والمراد به حاله والله اعلم . (٤)

قلت : وكذلك أَطلق على المُبهم مجهولاً الحافظ المُنذري - رحمه الله تعالى - فإنه لمَّا أورد هذا الحديث في مختصره لسنن أبي داود قال :

وأخرجه النسائي ، وقال فيه : عن رجل من بني نمير ....، وهذا الإسناد فيه مجاهيل . (٥)

---

١ - سنن أبي داود كتاب الأدب ، باب في الرجل يقول : فلان يقرئك السلام رقم ٥٢٣١ ٣٥٨/٤ والحديث رواه النسائي في الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة ما يقول إذا قيل له فلان يقرأ عليك السلام / ١٠٢٠٥،١٠١/٦ والإمام أحمد في مسنده : ٣٦٦/٥ .

وابن السني في عمل اليوم والليلة ، باب كيف يرد السلام إلى من بلغه السلام ص ١٢٠ .

٢ - الأذكار : ص ٢١٢ وانظر ص ٥ .

٣ - نكت الابرار : ص ١٠٣ ، الفتوحات الربانية : ٣١٢/٥ ،

٤ - الفتوحات الربانية : ٣١٣/٥ .

٥ - مختصر سنن أبي داود ، ٩٤/٨-٩٥ ، وانظر عون المعبود : ١٤٥/١٤ .

- وأما إطلاق " مجهول " على الصَّحابة الأعراب الذين لم يَروعنهم أئمة التابعين . فقــد ورد عـن الإمـام أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى - أنه يُطلق على هؤلاء:مجهول .

فمن هؤلاء الذي أطلق عليهم "مجهول" مِدْلاَج بن عمرو السُّلمي حَليف بني عبد شمس .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : هو مجهول [١]

قال الحافظ ابن حجر - رحمه ا لله تعالى - بعد أن نقل قول الذهبي : لايدري من هو : [٢] وهـذا صحـابي ذكـره ابن حبان وغيره في الصَّحابة ... وقال ابن سعد شهد بدراً، وأحداً والمشاهد كلها ... والمصنف -يعني الذهـبي- رحمه ا لله تبع ابن الجوزي في ذكره في الضعفاء .*

لكن صُنع ابن الجوزي أخف ، فإنه قال : قال أبو حاتم : مجهول ، وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم في جماعة من الصَّحابة في الأفراد من حرف الميم ، وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة، يُطلق عليها اسم الجهالة ،لا يُريد جهالة العدالة ، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يَرو عنهم أئمة التابعين . [٣]

ومنهم أيضاً : مَعبــد بـن خـالد الجُهـنِي . قـال ابـن أبـي حـاتم : لـه صُحبـهُ روى عـن أبـي بكـر، وعمـر - رضي ا لله عنهما - ، مات سنة ثنتين وسبعين وهو ابن ثمانين سمعت أبي يقول ذلك، ويقول : هو مجهول . [٤]

---

* قال الحافظ ابن حجر في "لسـان الميزان" (١٥/٦) :

وأما الذهبي فتصرف في العبارة ، وأفهم انه اجتهد في أمر هذا الرجـل فمـا عرفـه ، ومـا كفـاه حتـى حكـم علـى النـاس كلهـم أنهـم لا يـدرون من هو . ولو ذهبت أسرد من ذكره في الصحابة لطال الشرح لا سيما وهذا رجل من أهل بدر لم يتخلف عـن ذكـره أحـد ممـن صنـف في الصحابـة ... وأعجب من ذلك أن الذهبي سرده في "تجريد أسماء الصحابة" ساكتاً عليه لم يحمر اسمه فيكون تابعياً ، و لم يصيب عليه فيكون غلطاً كما هو في اصطلاحـه فاقتضى أنه عنده صحابي بلا مرية ، وقد اشترط أن لا يذكر أحداً من الصحابة ممن له ذكر في كتاب البخاري وابن عـدي بلـين لجلالتهـم ... وهـذا مـن عجيب التنأقض .

١ - الجرح والتعديل : ٤٢٨/٨ .

٢ - ميزان الاعتـدال : ٨٦/٤ .

٣ - لسـان الميــزان : ٥/٦ ، وانظر الإصابة : ٣٩٤/٣ .

٤ - الجرح والتعديل : ٢٧٩/٦ .

وهذا صحابي ذكره الحافظ ابن حجر ، وحكى عن الواقدي قوله : أسلم قديماً وكان أحد الأربعة الذين حَمَلوا أولوية جُهينة يوم فتح مكة ، وكان يَلزم البادية (١)

قال الحاكم : كان الزم جُهَني لِلبَادِية . (٢) *

وقد نَقل الحافظ قول أبي حاتم في زِيَاد بن جَارية التَّميمي : شيخ مجهول . ثم ذكر أن ابن أبي عاصم وأبا نُعيم الأصبهانيين ذكراه في الصَّحابة ** .

ثم قال : وأبو حاتم عبَّر بعبارة مجهول في كَثيرٍ من الصَّحابة. (٣)

فعلى هذا فيجب علينا حَمْلُ هذه اللَّفظة على المعنى الأول المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل ، وما عداه من المعاني فإما أن يكون اصطلاحاً خاصاً لإمام من الأئمة ، أو غير ذلك ، على ماتقدم ، فلا نَعدل عن المعنى المشهور إلا بقرينة .

---

* قال الحافظ ابن عبد البر في كتابه " الاستيعاب" (٣ / ٤٥٨) وقال ابن أبي حاتم : هو غير معبد بن خالد الذي هو عندهم أول من تكلم بالقدر بالبصرة . قال : لايعرف معبد الجهني ابن من هو ، وليس ابن خالد . وقال غيره هو نفسه .

قال الحافظ ابن حجر : قلت : هذا الثاني باطل فإن القدري وافق هذا الصحابي في اسم أبيه ونسبه فقيل خالد مثل الصحابي وقيل عبدا الله بن عويم ، وقيل عبدا الله بن عكيم ومن ثم زعم بعضهم أنه ولد الذي روى حديث "لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب" وحكى البخاري في التاريخ الصغير أنه معبد بن عبدالرحمن فا الله اعلم . " الإصابه " : (٣/٤٣٩) .

١ - الإصابه : ٣/٤٣٩ .

٢ - الاستيعاب : ٣/٤٥٨

٣ - تهذيب التهذيب : ٣/٣٠٨ ، وانظر الجرح والتعديل .

** قال الحافظ في "التهذيب" (٣/٣٠٨) : يقال إن له صحبهُ ، وكذا قال في "التقريب" (١/٢٦٦) وأما في "الإصابة" (١/٥٨٦) فقال :

" تابعي أرسل حديثاً فذكره شيبة بن أبي عاصم في الصحابة وتبعه أبو نعيم وأبو موسى " وقد ذكره في القسم الرابع الذي خصصه لمن ذكره أهل الكتب المؤلفة في الصحابة عل سبيل الوهم والغلط .

وقال في "التهذيب" : (٣/٣٠٨) : " جزم بكونه تابعياً ابن حبان وغيره ، وتوثيق النسائي له يدل على أنه عنده تابعي " .

" مجهـول الحـال "

هذا الإصطلاح معلوم عند علماء الجـرح والتعديـل، وكثيراً مـا نَجد في المصنفـات في الجـرح والتعديـل إطلاق هذا اللفظ على الرواة .

وبعد التأمل في إطلاق هذا اللفظ،نجد أن العلماء النقاد يُطلقونه على الرواة على معنيين :

أحدهما : الراوي الذي روى عنه اثنان فصاعداً،ولم يُوثق .

والثـاني : الراوي الذي لم يَرو عنه إلا واحـد .

– فأما إطلاق هذا اللفظ على الراوي الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثق ، فهذا الإطلاق هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل . *

يقول الخطيب البغدادي – رحمه ا لله تعالى – :

" وأقل ما تَرتفع به الجهالة – يعني جهالة العين – أن يَروي عن الرجل اثنـان فصـاعداً مـن المشـهورين بـالعلم كذلك ... إلا أنه لا يَثبُت له حكم العدالة بروايتهما عنه ، وقد زَعم قوم أن عدالتـه تَثبُت بذلـك ، ونحـن نذكـر فساد قولهم بمشيئة ا لله وتوفيقـه ... " (١)

فظاهر من عبارة الخطيب – رحمه ا لله تعالى – أن الراوي إذا روى عنه اثنان فـأكثر، فقـد انزاحـت عنـه جهالة العين، وتبقى حاله مجهولة .

وهذا ما صرح به الحافظ ابن حجر – رحمه ا لله تعالى – حيث قال :

" وإن روى عنه اثنان فصاعداً فهو مجهول الحال، وهو المستور ، وقد قَبل روايته جماعة بغير قَيْد ، ورَدَّها الجمهور " (٢)

---

* ويطلق الذهبي – رحمه ا لله تعالى – على من هذا وصفه " مستور " فقد قال في ترجمة حفص بن بغيل:وعنه أبو كريب وأحمد بن بديل . قال ابن القطان : لا يعرف له حال ولا يعرف ... قلت ... ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ما ضعفهم أحد ولاهم بمجاهيل . الميزان : ١/٥٥٦ .
وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في اللسان : ٣/٥ بقوله : بل ليس كذلك ، بل هذا شئ نادر لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرجا له في الاستشهاد .
وقال في ترجمة زياد بـن مليـك : شيخ مسـتور مـا وثـق ولا ضعـف فهـو جـائز الحديـث. وروى عنـه جعفـر بـن برقـان وأبـو بكـر بـن أبـي مريـم . الميزان : ٢/٩٣ .
وقال في ترجمة عبدا لله بن محمد بن عمارة : مستور ماوثق ولا ضعف وقل ماروى . الميزان : ٢/٤٨٩ .
وقد ذكر الحافظ الخطيب في تاريخ بغداد : ١٠/٦٢ ، أنه روى عنه محمد بن سعد ، ويحي بـن معلـي بـن منصـور ، ومحمـد بـن علـي بـن المغيره الأثرم وعمر بن شبة النميري ، والفضل بن سهل الأعرج . وانظر "لسان الميزان" : ٣/٤١٥ ، منهج الذهبي في الميزان : ٣/١١٧٢

١ – الكفاية: ص ١١١-١١٢ ، وانظر مقدمة ابن الصلاح : ص ١٤٦ ، منهج النقد : ص ٨٨-٨٩

٢ – نزهة النظر : ص ١٣٥-١٢٦ ، وقال رحمه ا لله : والتحقيق،أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لايطلق القول بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين . نزهة النظر : ص١٣٦ ، وانظر تمام المنة : ص ٢٠٢-٢٠٧ .
وابن حجر يقصد بالمستور مجهول الحال بقسميه حيث قسم المجهول إلى : مجهول العين ، ومجهول الحال وهو المستور .

- وأما إطلاق هذا اللفظ " مجهول الحال " على الراوي الذي لم يَرْوِ عنه إلا راو واحد،فقد وُجد في عبارة ابن القطان ما يدل على أنه يُطلق هذا اللفظ على من وَصَفتُ.وقد صرح -رحمه ا لله تعالى - بذلك فقال : وهو يتكلم عن المساتير : الحَقُّ فيهم أنهم لا يُقبلون مالم تثبت عدالة أحدهم ، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال ، الذين لم يَرو عن أحدهم إلا واحد . [١]

وقال أيضاً : فأما قسم مجهولي الأحوال فإنهم قوم، إنما روى عن كل واحد منهم واحد ، لا يُعلم روى عنه غيره ... " [٢]

والمشهور عند علماء الحديث أن الراوي إذا لم يَرو عنه إلا راو واحد فهو عندهم "مجهول العين" .

قال الخطيب البغدادي :

" المجهول عند أصحاب الحديث : هو كل من لم يَشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به ، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ... " [٣]

والخطيب -رحمه ا لله تعالى - يُريد بالمجهول في عبارته هذه " مجهول العين " لأنه بعد ذلك تَكلَّم على ما ترتفع به جهالة عين الراوي .

وقال الحافظ ابن حجر :

" فإن سُمِّيَ الراوي،وانفرد راو واحد بالرواية عنه،فهو : مجهول العين " [٤]

ومما ورد عن ابن القطان مما يَدل على ما ذكرته، قوله في "الأسود بن ثَعلبة" : مجهول الحال ولا نعرف روى عنه غير عبادة بن نسي [٥] .

قال الذهبي - رحمه ا لله تعالى - في الأسود بن ثَعلبة : لا يعرف [٦] ، وقال الحافظ ابن حجر : مجهول . [٧]

وقال في عُقيل بن شَبيب : مجهول الحال . "

قال الحافظ ابن حجر : عُقيل بن شَبيب عن أبي وَهب الجُشمي وله صُحبة * وعنه محمد بن مُهاجِر وذكره ابن حبان في الثقات . قلت : وقال ابن القطان مجهول الحال ... [٨]

وعُقيل بن شَبيب هذا قال فيه أبو حاتم : مجهول لا أعرفه . [٩]

---

١ - بيان الوهم والإيهام : ٢/ل ١٨٠ أ
٢ - بيان الوهم والإيهام : ٢/ل ٥٩ ب
٣ - الكفاية: ص ١١١
٤ - نزهة النظر : ص ١٣٥
٥ - نصب الراية : ١٣٧/٤ .
٦ - ميزان الاعتدال : ٢٥٦/١ .
٧ - تقريب التهذيب : ١٧٦/١ .
٨ - تهذيب التهذيب : ٢٢٦/٧ ، وانظر شفاء العليل ص ٢٩٥ .
٩ - العلل : ٣١٣/٣١٢/٢ واختلف عنده في اسم أبيه فقيل : شبيب، وقيل : سعيد ، وانظر تهذيب التهذيب : ٢٢٦/٧

* انظر حاشية ص ٢٢٢

وقـال الذهبي – رحمه ا لله تعالى – :

عُقيـل بن شَبيـب عن أبي وهب الجُشمي بحديث :... لا يعرف هو، ولا الصحابي إلا بهذا الحديث . تفرد به محمد بن مُهاجر عنه . (١) وقال الحافظ ابن حجر : مجهول . (٢) وقال ـ أيضاً ـ في حُميد ابن أخت صفوان : مجهول الحال (٣) ، قال الزَّيلعي : وحُميد ابن أخت صفوان لم يَرو عنه إلا سِماك . (٤) قال الذهبي : ما حَدَّث عنه سوى سِماك بن حَرب . (٥) وقال في ضُباعة بنت المِقْداد بن الأسود : فضُباعة مجهولة الحال ، ولا أعلم أحداً ذكرها . (٦)

قال الذهبي : تفرد عنها المُهلَّب بن حُجر . (٧) وقال في مسلم بن جُبير : ومسلم بن جُبير لم أجد له ذكراً، ولا أعلمه في غير هذا الإسناد وكذلك مسلم مجهول الحال . (٨)

وقال الذهبي : لا يدرى من هو ، وقيل تَفَرَّد عنه يزَيد بن أبي حَبيب . (٩) وقال في هُـود بـن عبـدا لله بـن سعد البصري : لا مزيد فيـه علـى مـا في الإسـناد مـن روايتـه عـن جـده، وروايـة طَـالب بـن حُجير عنـه، فهـو مجهول الحال .(١٠)قال الذهبي : لا يكاد يُعرف تفرد عنه طَالب بن حُجير . (١١)

ومن هؤلاء الذين أطلق عليهم ابن القطان هذه العبارة " أبو إدريس السَّكُوني الحمصي" .

قال الذهبي – رحمه ا لله تعالى – : قال ابن القطان : حاله مجهوله . ثم قال : – أي الذهبي – قلت : قد روى عنه غير– صفوان بن عمرو – فهو شيخ محله الصدق وحديثه جَيِّد . (١٢)

وقد نقل الحافظ ابن حجر – رحمه ا لله تعالى – كلام الذهبي هذا ثـم قـال : كـذا قـال،ولم يُسـمِّ الـراوي الآخر ، وقد جزم ابن القطان بأنه ما روى عنه غير صفوان . وقول الذهبي إن من روى عنه أكثر من واحـد فهـو شيخ محله الصدق لايوافقه عليه من يبتغي علـى الإسـلام مزيـد العدالـة ، بـل هـذه الصفـة هـي صفـة المسـتورين الذين اختلفت الأئمة في قبول أحاديثهم وا لله تعالى أعلم . (١٣) وقـد قـال الذهـبي في أبـي إِدريـس السَّكوني في موطن آخر : لا يعرف (١٤) .

---

* كذا قال الحافظ هنا عن أبي وهب الجشمي إلا أنه قال في ترجمته من التهذيب : ٣٠٠/١٢ قال البغوي : سكن الشام وله حديثان وخلط ابـن أبـي حـاتم ترجمته بترجمة أبي وهب الكلاعي ، فوهم في ذلك وهماً واضحاً قاله ابن القطان ، ثم وقفت على مسـند ابـن أبـي حـاتم في ذلـك في أثنـاء كتـاب الأدب مـن كتاب العلل له ، فحكى عن أبيه أنه تعب على هذا الحديث إلى أن ظهر له أنه عن أبي وهب الكلاعي وأنه مرسل وأن أحد الرواة وهم في نسـبه جشـمياً وفي قوله إن له صحبه وبين ذلك هناك بياناً شافياً كتبته بلفظه فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح . أ.هـ

وانظر الإصابة : ٢١٨/٤ فيها نحو من هذا الكلام . وانظر العلل لابن أبي حاتم : ٣١٣/٣١٢/٢ ، الكاشـف : ٣١/٢ .

١ – ميزان الاعتدال : ٨٨/٣ ، ٢ – تقريب التهذيب : ٢٩/٢

٣ – نصب الراية : ٣٦٩/٣ ، ٤ – نصب الراية : ٣٦٩/٣ ، ٥ – الميزان : ٦١٨/١

٦ – نصب الراية : ٨٤/٢ ، ٧ – الميزان : ٦٠٨/٤ ، ٨ – نصب الراية : ٤٧/٤

٩ – الميزان : ١٠٢/٤ ، ١٠–نصب الراية : ٢٣٣/٤ ، ١١–الميزان : ٣١٠/٤

١٢– ميزان الاعتدال : ٤٨٧/٤ ، ١٣– تهذيب التهذيب : ٧/١٢ ، وانظر شفاء العليل : ٢٩٥ ، ١٤ – الكاشف : ٤٠٦/٢

ولما ذكر العلماء أبا أدريس السَّكوني لم يذكروا عنه إلا راوياً واحداً وهو صفوان بن عمرو ، فهذا ابن أبي حاتم يقول : أبو إدريس السَّكوني روى عن جُبير بن نُفير ، روى عنه صفوان بن عمرو،سمعت أبي يقول ذلك . [1] وكذا المزي – رحمه ا لله تعالى – فلم يذكر عنه راوياً إلا صفوان بن عمرو [2] ، وجزم بذلك ابن القطان كما مر نقله عن الحافظ ابن حجر ، والحافظ يَتَعقَّب الذهبي حينما قال : قد روى عنه غير صفوان بقوله : ولم يُسَمِّ الرواي الآخر ، والذهبي نفسه يقول في أبي إدريس لا يُعرف . فظهر بهذا ما يدل على أن هذا الراوي مجهولٌ جهالة عين على ما تقدم بيانه،والأمثلة على هذا كثيرة من كلام ابن القَطَّان وأحكامه على الرواة . [3]

وإذا ظهر من هذا الذي تقدم أن ابن القطان – رحمه ا لله تعالى – يُطلق "مجهول الحال" على الراوي ويُريد أن الراوي "مجهول العين" [3] فلعل السبب في هذا الإطلاق على هذا المعنى أن ابن القطان يُعبرٍّ عن مجهول الحال بالمستور، فعلى هذا فإنه يسمي الراوي الذي جُهلت عينه "مجهولَ الحال" والراوي الذي جهلت حاله – على اصطلاح علماء النقد "مستوراً" وقد وَجدتُ في عبارته ما يدل على ماذكرتُ فقد قال :

فأما المستور فهو : من لم تثبت عدالته لدينا ممن قد رَوى عنه اثنان فأكثر ... والحَقُّ في هذا هو أنه لا تُقبل روايته، ولو رَوى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته . [4]

---

١ - الجرح والتعديل : ٩/٣٣٤ ٢ - تهذيب الكمال : ٣٣/٢٠

٣ - انظر نصب الراية :١/١٦٠،٢٤٥،٢٥٨،٢/٨٤،٢٤٠،٣/٢،٢٨٥،٣٧٠،٤/٤٧،١٠٥،٢٢٣،٢٣٣،٢٣٦،٣٥٢ .

وهذا الذي قدمته يدل على ما ذكرته وقد وجدت ابن القطان -رحمه ا لله تعالى- يطلق هذه اللفظة على الراوي الذي روى عن أكثر من واحد . فقد قال : "عبدالرحمن بن قيس" : مجهول الحال ، وكذلك أبوه قيس ، وكذلك جده محمد ، إلا أنه أشهرهم وهو أبو القاسم بن الأشعت عداده في الكوفيين روى عنه مجاهد والشعبي ، والزهري وعمر بن قيس الماصر وسليمان بن يسار " نصب الراية : ٤/١٠٥-١٠٦ .

وقال أيضاً : أبو بكر الحنفي عبدا لله : لا أعرف أحداً نقل عدالته ، فهو مجهول الحال ، وإنما حسن الترمذي حديثه على عادته في قبول المشاهير ، وقد روى عنه جماعة ليسوا من مشاهير أهل العلم وهم : عبدالرحمن وعبيدا لله بن شميط وعمهما الأخضر بن عجلان . نصب الراية : ٤/٢٣ .

٤ - بيان الوهم والإيهام : ٢/ل ٥٨ ب-٥٩ أ ، وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان : ٣/١١٧١ وإذا قال ابن القطان في الراوي : لم تثبت عدالته يقصد أنه لم ينص أحد ممن عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته . وهذا منهج عرف عن ابن القطان -رحمه ا لله تعالى- فإنه قال في "بيان الوهم ولإيهام " عندما ذكر حديثاً فيه مستور وأن ابن عبدالبر وثقه قال : أبو عمر لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر أو قول من يظن به الأخذ عن معاصر له ... ٢/ل ١٧٩ب " وانظر منهج الذهبي في الميزان : ٣/١٢٤٩ وقد أشار إلى هذا الذهبي -رحمه ا لله تعالى- فقد قال في ترجمة حفص بن بغيل من الميزان : ١/٥٥٦؛فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أوأخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته . ويقول في ترجمة " مالك بن الخير " من الميزان : ٣/٤٢٦ ... قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته ، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقه . وانظر الرفع والتكميل : ص ٢٥٩ قواعد في علوم الحديث : ص ٢٧٨ .

وقد وجدت الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – يُطلق هذه اللفظة على الراوي "مجهول العين" أيضاً وذلك في كتابه "ميزان الاعتدال" .

قال –رحمه الله تعالى– في ترجمة "ثابت" : روى عدي بن ثابت عن أبيه سمع علياً . لا يُعرف إلاابنه . ثم ذكر الأقوال في اسم والد ثابت هذا فقال : والصحيح أنه عدي بن أبَان بن ثابت ... وقيل : عدي بن ثابت بن عُبيد بن عَازب ابن أخي البراء بن عَازب . فعلى كل تقدير والد عدي بن ثابت مجهول الحال لأنه ماروى عنه سوى ولده . [١]

وقال في ترجمة عبدالرَّحيم بن كُردم بن الحجاج بن أَرْطَبان ... : قلت : من الرواة عنه العَقَدِي، ومُعَلَّى بن أسد، وإبراهيم بن الحجاج السَّامي، فهذا شيخ ليس هو بِواهٍ، ولا هو بمجهول الحال، ولا هو بالثَّبت . [٢]

وفي ترجمة محمد بن خالد القرشي ، عن عطاء – مرسلاً : إذا شَربتُم فاشربوا مَصَّاً . تفرد به عنه هُشيم . ولا يُعرف حاله . [٣]

وبعد معرفة هذين المعنيين لهذه اللَّفظة فإن المعنى الذي يَجب المصير إليه عند ورود هذه اللفظة هو المعنى الأول إذ أنه هوالمشهور والمصطلح عليه،وما عداه فلا نَذهب إليه إلا بقرينة ظاهرة .

---

١ – ميزان الاعتدال : ٣٦٩/١ .

٢ – ميزان الاعتدال : ٦٠٦/٢ .

٣ – ميزان الاعتدال : ٥٣٤/٣ .

ومذهب الذهبي أن مجهول العين الأصل فيه اسقاط حجيته . قال في ترجمة سمره بن سهم التابعي : لا يعرف ، فلا حجة فيمن ليس بمعروف العدالة ولا انتقت عنه الجهالة . الميزان : ٢٣٤/٢ . وفي ترجمة شملة بن منيب الكلبي يقول : مجهول ، لا يشتغل به . الميزان : ٢٨٠/٢ . وانظر الميزان : ٥٦٧/٤، ٥٦٨١/٣٩٧ ، هذا هو الاصل وإن كان الذهبي قد قبل جماعة لم يرو عنهم إلا راو واحد لا عتبارات وقرائن قبل الذهبي بواسطتها رواية أولئك ومنها توثيق إمام من أئمة الجرح والتعديل , يقول في ترجمة أسفع بن أسلع من الميزان : ٢١١/١ : ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي ، وثقه مع هذا يحي بن معين ، فما كل من لا يعرف ليس بحجة لكن هذا الأصل . وانظر الميزان : ٢٨٤/١، ٦٦٨/٢، ٣٦١/٢، ٢٧٩/٤ ، وانظر منهج الذهبي في ميزان الاعتدال : ١١٦١/٣–١١٦٧ .

وهذا المرسل رواه أبوداود في المراسيل : (١١٧) برقم (٥)، وذكره البيهقي في الكبرى (٤٠/١) من طريقه، وانظر الضعيفة : (٢/٤٥٢)

" لا أعرفه "

يَكثر في عبارات بعض الأئمة قولهم في الراوي:لا أعرفه، وبعد التّأمل والنَّظر في مَدلُول هذه اللفظة ، وما يُراد بها عند إطلاقها في مَقام جرح الرواة وتَعديلهم،وَجدتُ الآتي :

* يَستعمل الأئمة هذه اللَّفظة،ويُعبرون بها عن مجهول العين غالباً .

* استعمل بعض الأئمة هذه اللَّفظة،ويُريد بها أن الراوي مجهول الحال .

– فأما كَون هذه اللفظة مستعملة في الدَّلالة على أن هذا الراوي الذي قيل فيه ذلك مجهول العين ، ولا يُعرف ، ولا يُدري من هو؛فذلك هو الغالب في إطلاقات الأئمة .[١]

ولا يلزم من ذلك أن يكون ذلك الراوي الذي قال فيه إمام من أئمة الجرح والتعديل :"لا أعرفه" أنه ليس بمعروف عند جميعهم . فكم من راوٍ قال فيه إمام :" لا أعرفه "،وعرفه غيره .

فعلى هذا فيكون ذلك الراوي مجهولاً عند من قال فيه :"لا أعرفه" فحسب ، ولا ينجَرُّ قول ذلك الإمام على الراوي فيصبح حكماً عاماً عليه إلا بعد البَحث والنَّظر والاسقراء،ومن ثم يُحكم بما يَليق .

ولما حَكَى ابن عدي عن ابن معين أنه قال في عبدالرحمن بن عبدا لله الغَافِقي أمير الأندلس : لا أعرفه[٢] قال الحافظ ابن حجر : فَرُبَّ رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة، والعدالة، وعرفه غيره، فضلاً عن معرفة العين، لا مانع من هذا . وهذا الرجل قد عَرفه ابن يُونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب ، وقد ذكره ابن خَلْفون في الثقات ..." [٣]

---

١ – انظر يحي بن معين وكتابه التاريخ ١١٩/١

٢ – الكامل : ٢٩٧/٤

٣ – تهذيب التهذيب ١٩٧/٦

قال ذلك الحافظ تعليقاً على قول ابن عدي : وإذا قال مثل ابن معين : لا أعرفه، فهو مجهول غير معروف ، وإذا عرفه غيره لا يعتمد على معرفة غيره ، لأن الرجال بابن معين تُسبر أحوالهم . (١)

وقد وَجَّه بعضهم عبارة ابن عدي هذه بما إذا كان هذا الذي عَرَف من لم يعرفه ابن معين، ليس أهلاً للكلام في الرواة، فحينئذ قول ابن معين هو المقدم . (٢) ولا عِبرةَ بمعرفة غيره،أما إذا عَرَفه غير ابن معين ممن هو أهل للكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً،فلا تخلو حينئذٍ عبارة ابن عدي من الغلو والمجاوزة . وهذا ابن عدي نفسه يقول في رجل قال فيه ابن معين :"لا أعرفه" وقول يحي لا أعرفه ، إنما يعني : أنه لم يَره ولم يكتب عنه فلم يَخْبُر أمره وهو عندي لا بأس به وبرواياته . (٣) واستعمال الناقد لهذه العبارة "لا أعرفه" إذا لم يَعرف عين الراوي ولم يَدر من هو . استعمال دقيق جمع بن إظهار العلم، والاحتراز عن الوقوع في المـآثم، والطعن فيمن قد لايستحق الطعن .

ولذا شنَّع الحافظ ابن حجر على أبي محمد بن حزم حيث أنه يُطلق عبارة "مجهول" على الراوي الذي لم يعرفه .

يقول الحافظ في ترجمة "إسماعيل بن محمد الصَّفَّار" الثقة الإمام النَّحوي المشهور ... روى عنه الدارقطني ، وابن مندة ، والحاكم ، ووثقوه ... ولم يعرفه ابن حزم فقال في "المحلَّى": إنه مجهول . (٤)

وهذا هو رمزابن حزم ، يلزم منه أنه لايُقبل قوله في تجهيل من لم يَطَّلِع هو على حقيقة أمره . ومن عَادة الأئمة أن يُعبرِّوا في مثل هذا بقولهم : لا نعرفه ، أو لانعرف حاله . وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا تقع إلا من مُطَّلعٍ عليه، أو مُجَازف . (٥)

وقال أيضاً في ترجمة أحمد بن علي بن مسلم : قال ابن حزم مجهول (٦) ، وهو الأبَّار الحافظ المتقدم ، وهذه عادة ابن حزم إذا لم يَعرف الراوي يُجَهِّله ، ولو عبر بقوله : لا أعرفه لكان انصف لكن التَّوفيق عزيز . (٧)

ويرى العلامة المعلمي : أن الناقد إنما يقول في الراوي : "مجهول" إذا يَئِس من أن يعرفه هو أو غيره من أهل العلم في عصره، وإذا لم يَيْأس فإنما يقول : لا أعرفه . (٨) ومن نَظَر في كلام أبي محمد بن حزم وجد ذلك كثيراً فإنه يُجَهِّل من وثقهم الأئمة، بل جَهَّل بعض الصحابة . (٩)

---

١ - الكامل : ٢٩٨/٤
٢ - شفاء العليل : ص ٢٩٦
٣ - الكامل : ٤١٣/٣
٤ - المحلى : ٢٩٦/٩
٥ - لسان الميزان : ٤٨٢/١
٦ - المحلى : ١٦٨/٦
٧ - لسان الميزان : ٢٥٠/١
٨ - التنكيل : ص ٣١٧
٩ - انظر عل سبيل المثال " المحلى" ١٢٢/٦،٤٠٨/٧،٣٢٦/١ وقارن بالاصابة ٢٨٥/٢ ، ٤٦٦ ، والتهذيب : ٢١٦/٨،وتجريد أسماء الرواة ص ١٤٥،١٨١،٢٠٤ .

- وأما استعمال بعضهم لهذه اللفظة، ويُريد بها أن هذا الراوي حاله مجهولة، فذلك معروف عن الإمام يحي بن معين -رحمه الله تعالى- وهو الغالب على صنيعه ، وقد عُرف ذلك من منهجه في الحكم على الرواة .

فإن المعرفة عند ابن معين تعتمد على دراسة مرويات الراوي، والنظر فيها، ومقارنتها بغيرها من روايات الأثبات،ومن ثم تَتَحَقّق المعرفة عنده . (١)

فعلى هذا قد يكون الراوي مَعروف العين، ولكن لعدم تمكن ابن معين من دراسة مروياته، ومقارنتها بالروايات الأخرى يقول عنه : " لا أعرفه " ومن لم يعرف هذا ظن أن هذا الإمام لا يَعرف ذلك الراوي بمَرةٍ، ولا يدري من هو .

وقد نَبّه على هذا جماعة من أهل العلم،منهم:ابن أبي حاتم ، وابن عدي ، والحافظ ابن حجر - رحمهم الله تعالى - . والأمثلة على ذلك من أقوالِهم متوافرة ، فمن ذلك : أن أبا حاتم قال :" سألت يحي بن معين عن سعيد بن سَلَمة المديني فلم يعرفه .

قال ابن أبي حاتم : يَعني فلم يعرفه حق معرفته . (٢)

وفي ترجمة سَهل بن حَمّاد الدّلال : قال عثمان بن سعيد : سألت يحي بن معين عن سهل بن حَمّاد ؟ فقال : ما أعرفه . قال ابن أبي حاتم : يعني ما أخبره . (٣)

وقال يحي بن معين في قُدامَة بن محمد بن قُدامَة الخَشْرَمي : لا أعرفه . (٤)

قال أبو محمد -ابن أبي حاتم-: يعني لا يَخبره وأما قُدامة فمشهور . (٥)

وقال ابن معين أيضاً في محمد بن ذَكوان : لا أعرفه .

قال أبو محمد : يعني لا أخبره . (٦)

وقال ابن عدي وهو يُترجم للجراح بن مُليح البهراني : "وقول يحي بن معين : "لا أعرفه" كان يحي إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره - أي الراوي - ورواياته يقول : " لا أعرفه " والجَرّاح بن مُليح هو مشهور في أهل الشام ، وهو لا بأس به وبرواياته،وله أحاديث صالحة جياد ... (٧)

---

١ - انظر يحي بن معين وكتابه التاريخ : ١١٩/١
٢ - الجرح والتعديل : ٢٩/٤
٣ - الجرح والتعديل : ١٩٦/٤
٤ - الجرح والتعديل : ١٢٩/٧ ، تهذيب التهذيب : ٣٢٧/٨
٥ - الجرح والتعديل : ١٢٩/٧ . وقد عزى الحافظ في "التهذيب" (٣٢٧/٨) هذا التفسير لعثمان بن سعيد الدارمي .
٦ - الجرح والتعديل : ٢٥٢/٧ ، وانظر الجرح والتعديل : ٦/٨ ، ١٩٦/٤
٧ - الكامل : ١٦٢/٢

ولما قال ابن معين في يحي بن المتوكل الباهلي أبو بكر البصري : لا أعرفه،على ما حكاه عنه إبراهيم بن الجنيد [١] ، قال الحافظ ابن حجر : لكن قول يحي بن معين : لا أعرفه : أراد به جهالة عدالته، لا جهالة عينه ، فلا يُعترض عليه بكونه روى عنه جماعة ، فإن مجرَّد روايتهم عنه لا تَستلزم معرفة حالة . [٢]

وقال عبدالخالق بن منصور : سألت يحي بن معين عن حاجب – بن الوليد بن ميمون الأعور أبو أحمد المؤدِّب الشامي – فقال : لا أعرفه ، وأما أحاديثه فصحيحة * : فقلت ترى أن أكتب عنه ؟ فقال : ما أعرفه ، وهو صحيح الحديث وأنت أعلم . [٣]

وقد ذكره الحافظ المزّي في"تهذيبه"وذكر ستة عشر راوياً عنه، منهم : الإمام مسلم بن الحجاج ، ومحمد ابن يحي الذهلي . [٤]

فهذه النُّقول عن أولئك الأئمة،خير شاهد على ما تقدم ذكره من صنيع هذا الإمام الجليل .

وإنما قَيَّدت ما ذكرت عنه بكونه أغلبي في صنيعه لما ورد عنه –رحمه الله – من قوله في بعض الرواة "لا أعرفه" ويريد بذلك ما عليه عامة النقاد على ماتقدم من أن هذه العبارة تدل على جهالة عين الراوي .

فمن ذلك :

أن عثمان بن سعيد قال : قلت ليحي بن معين : حُصين الجُعفي عن على تعرفه قال : لا أعرفه . [٥]

قال ابن عدي : ولا أعلم له رواية إلا عن علي . [٦]

وقال الحافظ ابن حجر : روى عن عبدالله بن علي بن الحسين بن علي ، روى عنه طُعمة بن غَيلان الكوفي .قلت : قال أبو حاتم مجهول . [٧] وقد جزم الحافظ في موطن آخر بقوله : مجهول . [٨]

---

١ – سؤالات ابن الجنيد : ص ٤٨٧ ، تهذيب التهذيب : ٢٣٨/١١

٢ – النكت : ٦٧٧/٢

٣ – تاريخ بغداد : ٢٧٠/٨-٢٧١ ، تهذيب التهذيب : ١١٦/٢

٤ – انظر تهذيب الكمال : ٤٠٥/٥-٢٠٥ ، الكاشف : ٦٥/١

٥ – الكامل : ٣٩٨/٢   ٦ – الكامل : ٣٩٨/٢

٧ – تهذيب التهذيب : ٣٣٠/٢ ، كذا قال الحافظ وقد ساق ابن عدي في الكامل ٣٩٨/٢ حديثاً من طريق ضرار بن مرة عن حصين المزني عن علي بن أبي طالب قال : ... ثم قال ابن عدي : وحصين المزني المذكور في هذا الحديث أظنه الذي أراد به عثمان الدارمي لأنه الراوي عن علي . وقال الذهبي في الميزان : ٥٥٥/١ حصين الجعفي عن علي في المذي . والعبارة التي ذكرها الحافظ هي بعينها في أصله تهذيب الكمال ٥٢٤/٦ .

٨ – تقريب التهذيب : ١٨٢/١ .

* إنما قال : صحيح الحديث. لأنها من الأحاديث المعروفة عنده،لكنه لم يختبر حال الراوي،حتى يعرفه ويحكم عليه . يحي ابن معين وكتابه التاريخ : ١٢٠/١.

وقد ذكر الذهبي جماعة ممن يُسمون "حصين" هذا منهم ثم قال : لا يُعرفون [١]

ومن ذلك أيضاً أن ابن معين قال في أَصْبَغ بن سفيان الكلبي : لا أعرفه [٢] قال ابن عدي : وأَصْبغ بن سفيان كما قال يحي بن معين مجهول لا يعرف، وما أظن له إلا شيئاً يسيراً،ويَروِى عنه أهل اليمن،ولم يحضرني في وقت ما أَمليت له حديث ، وهو قليل الرواية جداً . [٣]

وقد أسند العُقَيْلي حديثاً من طريق حَكَيم بن جُبير عن الحسن بن سفيان عن الأَصْبغ بن سفيان الكلبي .. ثم قال : حَكيم بن جُبير وَاهٍ، والحسن والأصبغ مجهولان لا يعرفان إلا في هذا الحديث . [٤]

ونقل الذهبي عن الأزدي أنه قال في أصبغ هذا : مجهول . [٥]

وقد حكى الحافظ ابن حجر قول ابن عدي المتقدم في أَصبغ بن سفيان ثم قال : معلقاً : كذا قال [٦]. ولعل الحافظ استغرب قول ابن عدي : وروى عنه أهل اليمن .

ومن ذلك أيضاً أن عثمان بن سعيد قال : قلت ليحي بن معين : صالح أبو بِشر السَّدوسي يُحَدِّث عنه إبراهيم بن مُهاجر بن مِسْمَار ومن هو ؟ قال :لا أعرفه . [٧]

قال ابن عدي : وهذا الذي قال يحي : إنه لا يعرفه، لأنه مجهول لا يُعرف، ولَعلَّه إنما وجد له عثمان بن سعيد حديثاً أو حكايةً . [٨]

---

١ - ميزان الاعتدال : ١/٥٥٥

٢ - الكامل : ١/٤٠٨

٣ - الكامل : ١ /٤٠٨

٤ - الضعفاء الكبير : ١/١٣٠

٥ - ميزان الاعتدال : ١/٢٧٠

٦ - لسان الميزان : ١/٥١٣

٧ - الكامل : ٤/٦٨

٨ - الكامل : ٤/٦٨

قال الذهبي : لا يُعرف . (١)

ونقل الحافظ ابن حجر كلام الذهبي، وابن عدي، ولم يعلق على ذلك بشيء . (٢)

فهذه بعض الأمثلة التي تَدل على أن الإمام يحي بن معين، يُطلق هذه اللَّفظة على الرواة، ويُريد بذلك أن أعيانهم مجهولة، على ما هو معلوم من ظاهر هذا اللَّفظ .

فعلى هذا فيقال :

إن الإمام ابن معين يُطلق هذه اللَّفظة على الرواة:إما أن يُريد بذلك جهالة حال الرَّاوي أو عينه ، ويُحدَّد مراده –رحمه ا لله – من خلال مجموع كلام النّقاد في ذلك الراوي،ومن ثم يُحكَم بما يريده ابن معين من هذا الإطلاق .

وأما حيث وردت هذه اللفظة في كتب الجرح والتعديل فيراد بها المعنى الأول كما تقدم؛إذ أن المعنى الثاني اصطلاح خاص لابن معين ــ رحمه ا لله تعالى ــ كما تقدم إيضاحه .

---

١ – الميزان : ٢٨٩/٢

٢ – انظر لسان الميزان : ٢٠٣/٣

قد يعبر العلماء النقاد في حكمهم على حديث " ما " بقولهم : لا أعرفه .

وقد استَعْمَلَ هذا اللفظ في الحكم على الحديث جماعة من النقاد منهم : الحافظ ابن حجر:المصنوع : ١٨٥ والسخاوي : المصنوع : ٤٥،٤٦،٥٠،٥٢،٦٢ .

ولكن ماذا نستفيد من قول الإمام الناقد على ذلك الحديث : " لا أعرفه " . يقول الحافظ ابن حجر: إذا قال الناقد المطلع في حديث " لا أعرفه " ، اُعتمد ذلك في نفيه . تدريب الراوي : ٢٩٦/١

قال السيوطي : وأما بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة فيبعد عدم الإطلاع من الحافظ الجهبذ . تدريب الراوي : ٢٩٧/١ .

وأما ابن عراق فيقول : وهو يتكلم عن أمارات الوضع في الحديث ... : فاستفدت من هذا أن الحفاظ الذين ذكرهم – العلائي – وأضرابهم إذا قال أحدهم في حديث:لا أعرفه ولا أصل له،كفى ذلك في الحكم عليه بالوضع وا لله اعلم . تنزيه الشريعة : ٨/١

وقد ذهب بعضهم إلى أن المراد بهذا أن الناقد حين يقول ذلك يعني أنه لا يعرف إسناده فيحكم عليه بما يستحق من صحة أو ضعف .

ويقرر هذا المعنى العلامة الألباني ويقول : " فكون الحديث لم يقف المخرج على إسناده فليس معناه عنده أنه موضوع ، لأن الحديث الموضوع إما أن يكون وضعه من قبل إسناده وذلك بأن يكون فيه كذاب أو وضاع وهذا لا سبيل إليه إلا من إسناده والغرض هنا أنه غير معروف .

وإما أن يكون من قبل متنه ، وذلك بأن يكون فيه ما يخالف القرآن أو السنة الصحيحة أو غير ذلك مما هو مذكور في مصطلح الحديث ، ومن المعلوم بداهة أنه ليس كل حديث لا إسناد له في متنه ما يدل على وضعه بل لعل العكس هو الصواب أعني أن غالبها ليس فيها مايدل على وضعها .. "مقدمة شرح الطحاويه : ٢٨-٣١ .

" لـيِّـن "

من الألفاظ التي يُطلقها أئمة الجرح والتَّعديل على بعض الرواة قولهم في الـراوي : "ليِّـن" وهـي عندهـم من ألفاظ الجرح . وبعد النظر في إطلاقات علماء الحديث لهذه اللفظة، وجدت أنها تُطلق عندهم لمعنيين :

أحدهمـا : أن هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الخفيف،التي يُكتب حديث أهلها للاعتبار والاستشهاد .

والثـــاني : كون هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الشَّديدة،التي لا يُكتب حديث أهلها .

– فأما كونها من ألفاظ الجرح الخفيفة،فذلك هو المشهور عند علماء الحديث،المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل ، والمراد بذلك:أن هذا الراوي ليس مثل غيره في قوة الضَّبط، والإتقان، ومع هذا اللِّين الذي فيه فلا يَسقط حديثه ويُرد .

قال حَمزة بن يوسف السَّهمي : سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له : إذا قلت : فلانٌليِّنٌ أيش تريد به ؟ قال : لا يكون ساقطاً متروك الحديث ، ولكن يكون مجروحاً بشيءٍ لا يَسقط عن العدالة . (١)

ولذا فإن الإمام السخاوي يجعل هذه اللفظة في المرتبة السادسة مـن مراتـب الجـرح ، فيقـول : وبعدهـا، وهـي سادسـة المراتـب : فـلان فيـه مقـال، أو أدنـى مقـال ، وفـلا ضُعِّـف ... وفـلان لَـيِّن،أو لَـيِّن الحديـث،أو فيه لِينْ . (٢)

وحديث أهل هذه المرتبة يُخَرَّج للاعتبار، كما يقول السَّخاوي –رحمه ا لله تعـالى–، لإشعار هـذه الصيـغ بصلاحية المتَّصـف بها لذلك . (٣)

١ – سؤالات حمزة بن يوسف : ص ٧٢ ، وانظر الكفاية: ص ٣٩ ، فتح المغيث : ١٢٥/٢ .

٢ – فتح المغيـث : ١٢٤/٢–١٢٥

٣ – فتح المغيـث : ١٢٥/٢

– وأما استعمال هذه اللفظة، والتعبير بها عن الجرح الشديد في الراوي، فقد وجدت ذلك في بعض ألفاظ الإمام ابن عدي – رحمه الله تعالى – *

فمن ذلك أنه قال في "جَعفر بن عبدالواحد الهَاشمي" : لَيِّن، وذلك بعد أن روى حديثاً بسنده من طريق جعفر بن عبدالواحد قال لنا إبراهيم بن عبدالرحمن بن مهدي ، حدثنا مروان بن مُعاويه ...، ثم قال : وهذا الحديث بهذا الإسناد لم أَرَه إلا من رواية إبراهيم بن عبدالرحمن هذا ، ولعل هذا من قبل جعفر بن عبدالواحد فإنه لَيِّن ، انتهى [١]

وبعد الرجوع إلى ما قاله في جعفر بن عبدالواحد، في ترجمته وجَدتُه يقول :

منكر الحديث عن الثقات ، ويَسرق الحديث . ثم ساق له عدة أحاديث فقال : وهذه الأحاديث التي ذكرتُها عن جعفر بن عبدالواحد كلها بوَاطِيل،وبعضها سَرَقَه من قوم ، وله غير هذه الأحاديث، من المناكير ، وكان يُتَّهم بوضع الحديث ، وأحاديث جعفر: إما أن تكون تُروى عن ثقة بإسناد صالح ومتن منكر ، فلا يكون إسناده ولا متنه محفوظاً ، وإما أن يكون سَرق الحديث من ثقةٍ يكون قد تفرد به ذلك الثقة عن الثقة فيسرقه منه فيرويه عن شيخ ذلك الثقة ، وإما أن يُجَازِف إذا سمع بحديث لشعبة أو مالك، أو لغيرهم ، ويكون قد تفرَّد عنهم رجل فلا يحفظ الشيخ ذلك الرجل فيُلزِقُه على إنسان غيره ، ولا يكون لذلك الرجل في ذاك الحديث ذكر ولا يرويه ... ولم أر لمن تكلم في الرجال فيه كلام** لأنهم لم يلحقوا أيامه ، وهم يتكلمون فيمن هو خير من جفعر بدرجات ويضعفونه . [٢]

فتأمل كيف يقول فيه : لَيِّن . ثم يذكر كلَّ هذا عنه ، وجعفر هذا قال عنه أبو زرعة : روى أحاديث لا أصل لها . [٣] وذكره ابن أبي حاتم في كتابه فقال : سمعت أبي يقول : كان جعفر بن عبدالواحد وَصَلَ حديثاً لعبدا لله بن مَسلَمة زاد فيه أنساً فدعا عليه القَعْنَبِي فافتضح . [٤]

---

١ – االكامل : ٢٦٥/١ . في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن بن مهدي .

٢ – الكامل : ١٥٣/٢-١٥٦

٣ – ميزان الاعتدال : ٤١٢/١

٤ – الجرح والتعديل : ٤٨٣/٢ ، ميزان الاعتدال : ٤١٢/١ .

* إنما قلت في بعض إطلاقات ابن عدي لأنني وجدته يطلق هذا اللفظ على الرواة المجروحين جرحاً لا يسقطهم فيكون بذلك مسايراً لما اشتهر عند علماء النقد والحديث ، فقد قال في إبراهيم بن مسلم الهجري : لين ، الكامل :٢٧٤/٧ ، وعندما ترجم له قال : وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن ، وإنما أُنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبدا لله وهو عندي ممن يكتب حديثه . الكامل :٢١٣/١ . قال الذهبي في الميزان : ٦٥/١ : ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال في الكاشف : ٢٥٥/١ : ضُعِّف . وفي تقريب التهذيب : ٤٣/١ : لين الحديث رفع موقوفات .

ويقول في إبراهيم بن محمد بن أبي يحي أبو اسحاق الأسلمي ، لين ، بينما يقول في ترجمته:وقد نظرت أنا في أحاديثه وفتشت الكل منها فليس منها حديث منكر ، وإنما يروى المنكر إذا كان العهدة من قبل الراوي عنه أو من قبل من يروى إبراهيم عنه ، وكأنه أتى من قبل شيخه لا من قبله وهو في جملة من يكتب حديثه وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما . الكامل : ٢٩٥/١ . والشاهد من هذا أنه قال فيه : وهو في جملة من يكتب حديثه =

** كذا في الكامل ، وهي لحن كما لا يخفى والصواب : كلاماً .

وقال ابن حبان : كان ممَّن يَسرق الحديث ويَقْلِب الأخبـار . [(١)] وقـد قـال سَعيد بـن عمـرو البَرْذَعي : ذاكرت أبا زرعة بأحاديث سمعها من جعفر بن عبدالواحد فأنكرهـا ، وقـال في بعضهـا : إنهَّـا باطلـة موضوعـة ، ثم استرجع وقال : لقد كنت أراه واشتهي أن أكلِّمه لِمَـا كـان عليـه مـن السَّكينه ، وعبَّاسي يصلـح للخلافـةَ ، ويَرجِع إلى حفظ وفقه، وقد خَرج إلى مثل هذا نسأل الله العافيةَ [(٢)] وقال الدارقطني: كذاب يضع الحديث . [(٣)]

ومن ذلك – أيضاً – أنه قال في "حفص بن سليمان الأسدي" : لَيِّن . [(٤)] وذلـك أنـه سَاق حديثاً مـن طريق موسى بن أبي كَثير الأنصاري فقال : وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، لا يَرويه عن موسـى بـن أبـي كثـير غيرحفص هذا – يعني ابن سليمان – وحفص لَيِّن . وبالرجوع إلى ترجمته وجدت ابن عدي ذكـر أن ابـن معـين قال فيه : ليس بثقة.ومرة قال : كان حفص كذاباً ، وقال البخاري : سكتوا عنه ، وقـال مـرة : تركـوه . ونقـل عن أحمد والنسائي أنهما قالا فيه : متروك الحديث . ثم ساق له عدداً مـن الأحـاديث فقـال : وهـذه الأحـاديث يرويها حفص بن سليمان، ولحفص غير ما ذكرت من الحديث ، وعامة حديثه عمَّن روى عنهم غـير محفوظـه . [(٥)] وقد ترجم له الإمام الذهبي فقال : وكان ثَبتاً في القراءة وَاهيـاً في الحديـث . [(٦)] وأمـا الحـافظ ابـن حجـر – رحمه الله تعالى – فقال : متروك الحديث. [(٧)] ومن ذلك أيضاً أنه قال في جَعفر بن أحمد بن العباس البَزَّاز : وهـو عندي لَيِّن . وقال قبل ذلك : كتبنا عنه ببغداد ، وكان يَسرق الحديث ، ويُحدِّث عـمَّـن لم يرهم ... ثم ساق لـه حديثاً فقـال : وهـذا حديـث كـان يقـال : إن موسـى بـن إسـحاق الأنصـاري يَنفـرد بـه عـن أبـي كُريـب ، سرقه جَعفر هذا ، ... ولجعفر هـذا أحـاديث ممَّا أُنكرت عليـه وهـو عنـدي لَيِّن . [(٨)] وقـال الدارقطـني فيـه : لايساوي شيئاً [(٩)] ، قال الذهبي : مُتَّهم بسرقة الحديث . [(١٠)]

وبعد هذا أقول : يجب مراعات الاصطلاح المشهور لهذه اللفظة الذي هو المعنى الأول كما تقدم بيانه ، وأما غيره من المعاني فلا يُصار إليه إلا بقرينة

ومعلوم المراد بها عند علماء النقد , وهذا في رأي ابن عدي –رحمه الله – وإلا فإن الكلام في إبراهيم بن محمد من قبل أئمة الجرح شديد فقد كذبه القطان وابن معين وابن المديني . وقال أحمد : تركوا حديثه وقال الدارقطني والنسائي وغيرهما : متروك . وقال ابن حبان : كان يرى القدر ، ويذهب إلى كلام جهم ويكذب مع ذلك في الحديث . ميزان الاعتدال : ٥٧/١–٥٨ . وأما ما ورد من توثيق الشافعي له فقد ذكره الذهبي في الميزان : ٥٨/١ : قال : وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول كان قدرياً وقال يحي بن زكريا بن حيويه : فقلت للربيع فما حمل الشافعي على الرواية عنه . قال : كان يقـول : لأن يخر مـن السـماء أو قال من بعد أحب إليه من أن يكذب وكان ثقة في الحديث.

قال الذهبي : الجرح مقدم . وقال في يزيد بن عطاء اليشكري : ويزيد بن عطاء مع لينه هـو حسـن الحديـث وعنـده غرائـب، ومـع لينـه يكتـب حديثـه، الكامل : ٢٧٤/٧ . وقال في يزيد بن عبدالرحمن بن هند أبو خالد الدالاني : وفي حديثه لين إلا أنه مع لينـه يكتـب حديثـه . الكـامل : ٢٧٨/٧ . وقـد قـال الحافظ في يزيد بن عطاء : لين الحديث . التقريب : ٤١٦/٢ . وقال في أبي خالد الدالاني : صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس . التقريب : ٤١٦/٢ .

١ – المجروحين : ٢١٥/١ . ٢ – لسان الميزان : ١٤٩/٢ ٣ – سؤالات حمزة بن يوسف : ص١٨٩ ، الضعفاء والمتروكون : ص ١٧٠

٤ – الكامل : ٣٤٦/٦ ٦ – الكاشف : ٣٤١/١ ، وانظر ميزان الاعتدال ٥٥٨/١ . ٥ – الكامل : ٣٨٠/٢ - ٣٨٣ .

٧ – التقريب : ١٨٦/١ ٨ – الكامل : ١٥٩/٢ ، وانظر شفاء العليل : ص ١٥١ .

٩ – ميزان الاعتدال : ٤٠١/١ ، وانظر لسان الميزان : ١٣٨/٢ .

١٠ – ميزان الاعتدال : ٤٠١/١ ، وانظر لسان الميزان : ١٣٨/٢ .

" تَكلَّموا فيه "

من تأمَّل كُتب الجرح والتعديل، ومقالات النقاد في الرجال، يجد هذه اللَّفظة. تارة يقولون : تكلَّموا فيه ، وتارة يقولون : مُتكلَّم فيه ، وتارة أخرى يقولون : يتكلَّمون فيه ، وهكذا . وقد وجدت أن هذه اللَّفظة مستعملة عندهم لمعنيين . *

أحدهما : يقولون في الراوي : تكلَّموا فيه – ونحوها – على أن الكلام فيه ليس بشديد ، فتكون حينئذ من ألفاظ الجرح الخفيفة .

والثاني : يقولون في الراوي هذه اللَّفظة، ويكون الكلام في الراوي شديداً ، فتكون حينئذ من ألفاظ الجرح القويّة .

– فأما إطلاق هذه اللَّفظة على الراوي ، على معنى: أن الكلام في ذلك الراوي ليس بقوي ، فتكون هذه اللَّفظة حينئذ من ألفاظ المراتب الخفيفة في سلم الجرح. فهذا هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل ، ولذلك نجد الإمام السخاوي – رحمه الله تعالى – يجعل هذه اللَّفظة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وهي أخف مراتبه، فيقول في تعداد ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب الجرح : فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، وفلان ضُعِّف ...، وفلان تكلَّموا فيه ... (١)

وألفاظ هذه المرتبة مُشعِرَة بأن حديث أهلها يَصلح للاعتبار كما هو معلوم . (٢)

---

١ – فتح المغيث : ٢/١٢٤-١٢٥

٢ – فتح المغيث : ٢/١٢٥

* ولذلك يتعين النظر في حال من قال فيه إمام من الأئمة: تكلموا فيه أو نحو هذه العبارة لينظر في ذلك الكلام وما نوعه ، وما تأثيره على الراوي ، وهل يقبل أولا يقبل . ولذلك قال الحافظ في اللسان : ١/٢٦٠ : قال مسلمه بن قاسم : كان -أي أحمد بن عمير بن جوصاء الحافظ- عالمًا بالحديث مشهوراً بالرواية ، عارفاً بالتصنيف ... وكان له وراقاً يتولى القراءة عليه ، وإخراج كتبه ، فساء ما بينهما ، فاتخذ وراقاً غيره . فأدخل الوراق الأول أحاديث في روايته وليست من حديثه ، فحدث بها ابن جوصاء ، فتكلم الناس فيه ، ثم وقف عليها فرجع عنها ، فانظر إلى سبب الكلام في ابن جوصاء ، وقد وثقه الطبراني ، وقال الدارقطني : لم يكن بالقوي ، وقال الذهبي : صدوق له غرائب . انظر الميزان : ١/١٢٥ .

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على سبيل الجرح الشديد لذلك الراوي فإن هذا يَرد في كلام بعضهم . فيقول في الراوي : يتكلّمون فيه،أو نحو هذه العبارة ، وبعد الرجوع إلى كلام النُّقاد في ذلك الراوي نجد الكلام شديداً وربما وصل إلى التُّهمة بالكذب أو التَّصريح به .

وقد وجدت هذا في عبارات الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - فإنه يقول في الراوي : يتكلّمون فيه، أو تكلَّم فيه فلان، وإذا بالكلام الصادر منهم أو من فلان شديد وقوي . فمن ذلك أنه قال في نُفيع بن الحارث أبي داود الأعمى الهَمداني : قاصٌّ يتكلمون فيه . [1]

وبعد الرجوع إلى كلام النُّقاد في نُفيع هذا وجدت الآتي . قال العُقَيْلي : كان يغلو في الرفض ، وقال يحي بن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : متروك . وكذا قال الدارقطني وغيره ، وقال ابن حبان : لا تجوز الرواية عنه . [2] قال الذهبي : تركوه وكان يَترَفَّض . [3] وقال الحافظ ابن حجر : متروك [4] وقدَ كذبه ابن معين. وقال أيضاً : وقال ابن عبدالبر : أجمعوا على ضعفه ، وكذَّبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه . [5]

وقال أيضاً في يَاسين بن مُعاذ الزَّيَّات أبو خَلف : يتكلَّمون فيه ، منكر الحديث . [6] ويقول الإمام الذهبي في ياسين الزَّيَّات هذا : قال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي ، وابن الجُنيد : متروك ، وقال ابن حبان يَروى الموضوعات . [7]

---

١ - التاريخ الكبير : ١١٤/٨ ، الضعفاء الصغير ص ١٢٠ ، ميزان الاعتدال / ٢٧٢/٤ ، شفاء العليل : ص ٣١٦ .

٢ - ميزان الاعتدال : ٢٧٢/٤ .

٣ - الكاشف : ٣٢٥/٢ .

٤ - تقريب التهذيب : ٣٠٦/٢ .

٥ - تهذيب التهذيب : ٤٢٠/١٠ .

٦ - التاريخ الكبير : ٤٢٩/٨ ، وفي الضعفاء الصغير : ص١٢٩ " منكر الحديث "

٧ - ميزان الاعتدال : ٣٥٨/٤ .

وقال أيضاً في مُسلم بن كَيسان أبو عبدالله الأعور : يتكلَّمون فيه . [١] قال الذهبي - رحمه الله - حاكياً أقوال النقاد فيه : قال الفَلاَّس : متروك الحديث ، وقال أحمد : لا يُكتب حديثه ، وقال يحي : ليس بثقة ، وقال يحي أيضاً : زعموا أنه اختلط ، وقال النسائي وغيره : متروك . [٢]

وقال أيضاً في نَصر بن حَمَّاد الورَّاق أبو الحارث : يتكلَّمون فيه . [٣] قال الذهبي : قال النسائي وغيره : ليس بثقه ، وقال فيه مسلم : ذاهب الحديث ، وقال صالح جَزَرَة : لا يُكتب حديثه ، وقال عبدالله بن أحمد عن ابن معين : كذاب . [٤] قال الحافظ ابن حجر : ضعيف ، أَفرط الأزدي فزعم أنه يضع . [٥]

وقال أيضاً في محمد بن سالم أبو سهل الهمداني الكوفي : يتكلَّمون فيه . [٦] قال ابن المبارك : اضربوا على حديثه ، وقال يحي القَطَّان : ليس بشيء . وكان أحمد لايَروي حديثه ، وقال السَّعدي : غير ثقة ، وقال ابن معين : ضعيف . قال الذهبي : ضعفوه جداً . [٧]

وقال - رحمه الله تعالى - في زِيَاد بن أبي حَسَّان : كان شعبة يتكلَّم في زياد بن أبي حَسَّان . [٨] قال الذهبي : كان شعبة شديد الحمل عليه وكذبه ، قال الحاكم : روى عن أنس وغيره أحاديث موضوعة ، وقال الدارقطني : متروك . وقال أبو حاتم وغيره : لا يُحتج به . [٩]

---

١ - الضعفاء الصغير : ص ١١١ ، ميزان الاعتدال : ١٠٦/٤

٢ - ميزان الاعتدال : ١٠٦/٤

٣ - الضعفاء الصغير : ص ١١٨

٤ - ميزان الاعتدال : ٢٥٠/٤

٥ - تقريب التهذيب : ٢٩٩/٢

٦ - الضعفاء الصغير : ١٠٦

٧ - ميزان الاعتدال : ٥٥٦/٣

٨ - الضعفاء الصغير : ص ٥٤٩

٩ - ميزان الاعتدال : ٨٨/٢

ومن ذلك أيضاً أنه قال في تَلِيد بن أبي إدريس المُحَارِبي : تكلَّم ابن معين في تَلِيد ورماه . (١)

وبعد الرجوع إلى كلام ابن معين في تَلِيد المحاربي نجد أنه قال فيه : كذاب يشتم عثمان . (٢)

وقال أيضاً في شعبة بن دينار الهاشمي : يتكلَّم فيه مالك ويَحتمل منه . (٣) قال الحافظ ابن حجر : وقال بشر بن عمر الزهراني : سألت عنه مالكاً فقال : ليس بثقة . (٤) قال الحافظ:لفظة ليس بثقة في الاصطلاح يُوجِب الضَّعف الشديد . (٥)

وعلى كلٍ فإنَّ الاصطلاح المشهور لهذه اللفظة هو المعنى الأول كما تقدم بيانه،فيجب مراعاة ذلك عند ورود هذه اللفظة ، ولا نَذهب إلى المعنى الآخر إلابقرينة ظاهرة .

---

١ - التاريخ الكبير : ١٥٩/٢

٢ - ميزان الاعتدال : ٣٥٨/١

٣ - تهذيب التهذيب : ٣٠٤/٤

٤ - تهذيب التهذيب : ٣٠٣/٤

٥ - تهذيب التهذيب : ٣٠٤/٤

" سَكَتوا عنه "

من ألفاظ الجـرح المشـهورةالمعلومـة عنـد علمـاء الجـرح والتعديـل هـذه اللَّفظـة ، وبعـد النَّظـر والتّأمل لإطلاقات العلماء لهذه اللفظة ، والمعنى الذي يريدون من إطلاقها ، وجدت أن لها معنيين عندهم :

- أحدهما – وهو المشهور عندهم : أنها من ألفاظ الجرح الخفيفة التي يُكتب حديث أهلها .
- والـثـاني – كَونها من ألفاظ الجرح الشَّديدة التي يُرَدُّ حديث أهلها .

– فأمـا إطـلاق هذه اللفظة – سَكَتوا عنه – على أنها من ألفاظ الجرح الخفيفة، فذلك هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل .

ولذلك نجد الإمام السخاوي – رحمه الله تعالى – يجعل هذه اللَّفظة من ألفاظ المرتبة السادسة من مراتب التَّجريح ، وهذه المرتبه أخف مراتب التجريح – فيقول – رحمه الله تعالى :-

وبعدها وهي سادسة المراتب : فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ، وفلان ضُعِّف ... وكـذا سَـكَتوا عنـه [١]

وأهل هذه المرتبة يُكتب حديثهم عند علماء الحديث للاعتبار، فإن هذه الألفاظ المذكورة في هـذه المرتبـة تشـعر بصلاحيِّة حديث أهلها للكتابة والاعتبار . [٢]

---

١ – فتح المغيـث : ١٢٤/٢-١٢٥

٢ – فتح المغيـث : ١٢٥/٢

- وأما إطلاق هذه اللَّفظة على الراوي على أنها من ألفاظ الجرح الشَّديدة التي تَدل على ترك حديث من قِيلَت فيه ، فقد عُرف هذا عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- وقد ذكر هذا جماعة منهم : الدُّولابي ، والذهبي، وابن كثير، والعراقي، والسَّخاوي، والمعلمي - رحمهم الله تعالى - .

قال الحافظ ابن حجر : إبراهيم بن يزيد الخُوزي الأموي أبو إسماعيل ... وقال البخاري : سكتوا عنه . قال الدُّولَابي : يعني تركوه . (١)

ويقول الذهبي : أمَّا قول البخاري : سكتوا عنه ، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل،وعلمنا مَقْصِده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه . (٢) وهذا الإمام ابن كثير يقول : وثَمَّ اصطلاحات لأشخاص ، ينبغي التوقيف عليها،من ذلك:أن البخاري إذا قال في الرجل : سكتوا عنه ... فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده ، ولكنه لطيف العبارة في التَّجريح فليُعلم ذلك . (٣)

وأما الإمام العِرَاقِي فقد قال :

" وفيه نظر ، وسكتوا عنه " هاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه . (٤)

ويقول السخاوي : وكثيراً ما يُعَبِّر البخاري بـ " سكتوا عنه " فيمن تَركوا حديثه . (٥)

وقد أشار إلى هذا العلامة المعلمي ، في مواطن من كتبه وممَّا قاله بعد أن ذكر قول البخاري : سكتوا عنه : وهذه من أشد صيغ الجرح عند البخاري . (٦)

---

١ - تهذيب التهذيب : ١٥٧/١

٢ - الموقظة : ص ٨٣

٣ - الباعث الحثيث : ص ١٠٠-١٠١

٤ - التقييد والإيضاح : ص ١٦٣

٥ - فتح المغيث : ١٢٢/٢

٦ - حاشية الفوائد المجموعة : ص ٢١٣ . وهذا من لطافة الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- في الجرح وقد حكى الذهبي في السير : ٤٣٩/١٢ قول البخاري : أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدهم . قال الذهبي : قلت : صدق -رحمه الله تعالى - ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس ، وإنصافه فيمن يضعفه ، فإنه أكثر ما يقول : منكر الحديث ، سكتوا عنه فيه نظر ، ونحو هذا. وقل أن يقول : فلان كذاب ، أو كان يضع الحديث ...

والمتأمِّل لإطلاق البخاري لهذه اللفظة على الرواة يجد هذا المنهج الذي نَصَّ عليه أولئك النقاد .

فقد قال البخاري في إبراهيم بن يَزيد الخُوزي المكِّي : سكتوا عنه . وإبراهيم هذا قال فيه أحمد والنسائي : متروك . وقال ابن معين : ليس بثقة [١] قال الحافظ ابن حجر : متروك الحديث . [٢]

وقال -رحمه الله- في إسماعيل بن يَعلي أبو أمية الثَّقفي : سكتوا عنه . وإسماعيل هذا قال فيه يحي : ضعيف ليس حديثه بشئ . وقال مرة : متروك الحديث . وقال النسائي ، والدارقطني : متروك . [٣] وقال أبو زرعة :وَاهٍ، ضعيف الحديث ليس بقوي . [٤]

وقال في محمد بن حَجَّاج المُصَفَّر ... : سكتوا عنه . [٥]

وبعد النظر في ترجمة محمد بن حَجَّاج هذا وجدت ابن معين يقول : ليس بثقة،وقال أحمد : تَركتُ حديثه ، وقال النسائي : متروك ، وقال ابن حبان : لا تَحِلُّ الرواية عنه . [٦]

والأمثلة على هذا كثيرة بل إن البخاري قد يقول في الرجل : سكتوا عنه ، ويجرحه جرحاً شديداً في مكان آخر . فقد قال في ترجمة نَصر بن بَاب أبو سهل الخُراساني المروزي : سكتوا عنه [٧] ويقول فيه في موطن آخر : يَرمونه بالكذب . [٨] وقال في محمد بن مروان السُّدي الكوفي – السُّدي الصغير – : سكتوا عنه وهو مولى الخطابيين، لا يُكتب حديثه البتة . [٩]

وقد تَرجم له الذهبي فقال : تركوه واتَّهمه بعضهم بالكذب ، وهو صَاحب الكلبي ... وقال ابن معين : ليس بثقة". وقال أحمد : أدركته وقد كَبرُ فتركته . [١٠]

ومن تأمَّل أقوال البخاري في"التاريخ الكبير" و"الصغير" وما نقله العلماء عنه من أقواله في الرواة ، وقَارَن ذلك بكلام بقية علماء الجرح والتَّعديل وجَدَ هذا شائعاً منتشراً .

---

١ – الميزان : ١/٧٥ ، الضعاء والمتروكون : ص ١٠٢

٢ – تقريب التهذيب : ١/٥٤٦

٣ – الميزان : ١/٢٥٥

٤ – لسان الميزان : ١/٤٩٧ . وقد جاء في الميزان : ١/٢٥٥ : مشاه شعبه ، وقال : اكتبوا عنه فإنه شريف . قال الحافظ ابن حجر : وقال أبو عبيد الآجري : قلت لأبي داود : حكى رجل عن سفيان الأيلي أنه سمع شعبه يقول : اكتبوا عن أبي أميه بن يعلي فإنه شريف لا يكذب ... فكَذَّب أبو داود الذي حكى هذا . قال الآجري : غلام خليل حكى هذا . قلت -الحافظ ابن حجر- : وغلام خليل كما تقدم مجمع على تركه ، فكيف جزم المؤلف – أي الذهبي – أن شعبة قال : اكتبوا عنه . لسان الميزان : ١/٤٩٧

٥ – التاريخ الكبير : ١/٦٤

٦ – ميزان الاعتدال : ٣/٥٠٩

٧ – الضعفاء الصغير : ص ٢٠٩ ، الضعفاء الكبير : ٤/٣٠٢ ، لسان الميزان : ٦/١٨١ ، الرفع والتكميل : ص ٤٠١ .

٨ – التاريخ الكبير : ٨/١٠٥-١٠٦ ، الميزان : ٤/٢٥٠

٩ – ميزان الاعتدال : ٤/٣٣

١٠ – ميزان الاعتدال : ٤/٣٢-٣٣

وقد أفاد الشيخ مسفر الدميني حيث قال :

جمعت التراجم التي قال فيها البخاري تلك العبارة – يعني سكتوا عنه – من كتبه الثلاثة : التاريخ الكبير والتاريخ الصغير ، والضعفاء الصغير ، ثم ذكرتُ أقوال العلماء في أصحاب تلك التراجم ووثقتها من المصادر الأصلية ، وختمت كل ترجمة ببيان درجة كل واحد فيهم مناقشاً ما ورد فيه من أسباب الجرح ... وقد بلغت التراجم التي قال فيها تلك العبارة خمساً وثلاثين ترجمة . [١] ثم قال في خاتمة بحثه : ومن كُلٍّ ما تقدّم نعلم أن قول الأئمة السابقين : إن قول البخاري في الراوي : سكتوا عنه ، يعني تركوا حديثه صحيح ، حيث قَرَن البخاري في ثمان تراجم ممَّا تقدم بين قوله : سكتوا عنه ، وبين قوله : رَمَاه فلان ، أو يرمونه بالكذب ، أو قال فلان : يكذب ... ونحو ذلك " وإذن فقول الذهبي : أما قول البخاري : سكتوا عنه ... علمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه ، وقول الذهبي أيضاً في ترجمة محمد بن حَجَّاج المُصَفَّر : قال البخاري : سكتوا عنه ، أي تركوه دقيق وصحيح . [٢]

وكما تقدم فإن المعنى المشهور لهذه اللفظة ، والذي استقر عليه الاصطلاح هو المعنى الأول ، وأما المعنى الثاني فإنه اصطلاح خاص ، فليعلم ذلك .

---

١ – قول البخاري : سكتوا عنه : ص ٧

٢ – قول البخاري : سكتوا عنه : ص ٢١١

" فيه نَظر "

من ألفاظ الجرح عن علماء الجرح والتّعديل، قولهم : "فيه نظر" وبعد الوقوف على إطلاقات علماء الجرح لهذه اللَّفظة، وجدتهم يُريدون بها معنيين :

– أحدهما – وهو المشهور عند علماء الجرح والتّعديل ، كَون هذه اللَّفظة من ألفاظ الجرح الخفيفة، التي يُكتب حديث أهلها .

– والثاني – كَونها من ألفاظ الجرح الشديدة، التي تدل على أن حديث أهلها متروك ولا يكتب .

– فأما إطلاق هذه اللَّفظة على الراوي على أنها من ألفاظ الجرح الخفيفة التي يُكتب حديث أهلها للاعتبار فهذا هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل، والذي استقر عليه الاصطلاح . فإذا قال أحدهم في الراوي :"فيه نظر" علمنا أن هذا الجرح لا يُسقط الراوي بالكلّية،بحيث لا يُكتب حديثه ، وإنما هو مجروح جرحاً خفيفاً بسببه يُكتب حديثه على سبيل الاعتبار .

ولذا نَجد الإمام السخاوي –رحمه الله تعالى– يَجعل هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح – وهي أخف مراتب الجرح عنده كما هو معلوم – فيقول :

" وبعدها –أي بعد الخامسة– وهي سادسة المراتب ، فلان فيه مقال ، أو أدنى مقال ،... وكذا سَكتوا عنه وفيه نظر ... " [١]

وقد بَيَّن السخاوي أن من كان من أهل هذه المرتبة فإن حديثه يُخرَّج للاعتبار لأن ألفاظ هذه المرتبة – ومنها "فيه نظر" مُشعرة بصلاحية حديث أهلها للكتابة ، وليس فيها ما يُشعر بترك حديث أهلها ورده . [٢]

١ – فتح المغيث : ٢/١٢٤–١٢٥

٢ – فتح المغيث : ٢/١٢٥

– وأما إطلاق هذه اللَّفظة على أنها من ألفاظ الجرح الشديدة التي يُرد حديث أهلها ويُترك، فقد عُرف ذلك عن الإمام البخاري –رحمه الله تعالى– وقد نقل الإمام الذهبي –رحمه الله تعالى– عن البخاري أنه قال : " إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو مُتَّهم وَاهٍ " . (١)

وقد تَتَابع جماعة من العلماء على التَّصريح بكون البخاري إذا أطلق هذه اللفظة على الراوي،فإنه يُريد الجرح الشديد لذلك الراوي . ومن هؤلاء العلماء : الذهبي، وابن كثير، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي .

يقول الذهبي وكذا عادته –أي البخاري– إذا قال :"فيه نظر" بمعنى أنه متهم أو ليس بثقه، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف . (٢)

وفي موطن آخر يقول : وقد قال البخاري فيه –يعني عبدالله بن داود الواسطي التَّمار– فيه نظر ، ولا يقول هذا إلا فيمن يَتَّهِمُه غالباً . (٣)

ويقول في موطن ثالث : وقَلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو مُتَّهم . (٤)

وأما الإمام ابن كثير فيقول :

البخاري إذا قال في الرجل فيه نظر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنَّه لطيف العبارة في التَّجريح، فليُعلم ذلك . (٥)

ويقول الإمام العِرَاقِي عند ذكره " أوس بن عبدالله بن بُريدة المروزي" : قال البخاري: فيه نظر . وهذه العبارة يقولها البخاري فيمن هو متروك . (٦)

---

١ – سير أعلام النبلاء : ٤٤١/١٢

٢ – الموقظة : ص٨٣ ، الكاشف : ٦٩/١ ، الرفع والتكميل : ص ١٣٠

٣ – ميزان الاعتدال : ٤١٦/٢

٤ – ميزان الاعتدال : ٥٢/٣

٥ – الباعث الحثيث : ص ١٠١

٦ – القول المسدد : ص١٠ ، وانظر التقييد والإيضاح :ص ١٦٣ ، شرح الألفيه : ١١/٢

ولما عَـدَّد السخاوي ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب التَّجريح وذكر منها : فيه نظر ، سكتوا عنه ، قـال : وكثيراً ما يُعبِّر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تَركوا حديثه . [١]

وقد نَبَّهَ السيوطي إلى هذا فقال : البخاري يُطلق فيه نظر ... فيمن تركوا حديثه . [٢] وبالنَّظر إلى كـلام البخاري في الرواة نجد هذا . فقد قال في أحمد بن الحارث الغـسَّـاني :

١ - فتح المغيـث : ١٢٢/٢

٢ - تدريب الراوي : ٣٤٩/١

وقد اعترض بعضهم على إطلاق بعض هؤلاء العلماء بأن البخاري يقول :"فيه نظر" فيمن تركوا حديثه . حتى قال الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي : "لا ينقضي عجبي حين أقرأ كلام العراقي هذا وكلام الذهبي أن البخاري لا يقول : فيه نظر إلا فيمن يتهمه غالباً . ثـم أرى أئمـة هـذا الشـأن لا يعبـأون بهذا فيوثقون من قال فيه البخاري : فيه نظر ، أو يدخلونه في الصحيح " ثم ذكر أمثلة على ما قال . حاشية الرفع والتكميل : (٣٨٩) وما تعجب منـه ليس فيه ما يدعو إلى العجب كما قال .خاصة إذا صح عن البخاري قوله : إذا قلت : فـلان في حديثه نظر فهـو متهـم واه . والذهبي وهـو مـن أهـل الاستقراء التام كما وصفه الحافظ ابن حجر نقل هذا عن البخاري وأيده في مواطن متفرقة من كتبه وتتابع على هذا أئمة نقاد أجلاء ليس يخفى عليهم ما ظهر لحبيب الرحمن . وأمر آخر وهو أن الذهبي الذي تعجب الأعظمي من صنيعه قد ذكر أن هذا أغلبي وفي هذا ما يومـئ إلى ما ذكـره الأعظمـي فـلا عجـب حينئذ،خاصة وقد ذكر في الميزان من قال فيه البخاري وغيره فيه نظر . وأمر ثالث وهو : كون هذا الراوي بهذه المنزلة عنـد البخـاري لا يعـارض بقـول غيره من النقاد في الراوي وهذه مسألة معلومة وهي أن الأحكام على الرواة يختلف فيها النقاد ، بل الناقد الواحـد قـل يختلـف أحيانـاً مـع نفسـه . ولـذا يقول الدكتور محمد ضياء الرحمن الاعظمي في "دراسات في الجرح والتعديل" ص٣٠٧ ، بعد أن أجرى دراسة على من قال فيهم البخاري : "فيه نظر" قال : وبعد هذه الدراسـة نسـتطيع أن نقـول : إن قـول البخـاري "فيـه نظـر" ليـس المقصـود بـه أن الرجـل سـاقط وهـالك دائمـاً ولـذا أحسـن الذهـبي عندما قيده بالغالب .

فيه نظر . [1] قال أبو حاتم : متروك الحديث . [2] وقال في بُريدة بن سفيان الأسلَمي : فيه نظر . [3] قال الدارقطني : متروك . [4]وقال الذهبي : وقال أبو داود لم يكن بذاك ، وكان يتكلّم في عثمان ، وقيل كان يشرب الخمر وهو مُقِلٌ . [5] وقال في أوس بن عبدا لله بن بريدة المروزي : فيه نظر [6] قال الدارقطني فيه : متروك . [7] وقال السَّاجي : منكر الحديث [8] . وقال في خالد بن عُبيد العَتكِي أبو عصام البصري : في حديثه نظر . [9] قال الحاكم : حدث عن أنس بموضوعات . وقال الحافظ ابن حجر : متروك الحديث مع جلالته .[10] وقال في رِفَاعة بن هُرير بن عبدالرحمن بن رافع بن خديج : فيه نظر [11] قال الذهبي : وَهَّاهُ ابن حبان وغيره[12] والأمثلة على هذا كثيرة . [13]

---

١ - ميزان الاعتدال : ٨٨/١ ، اللسان : ١٤٥/١ . والذي في التاريخ الكبير : ٢/٢ : فيه بعض النظر .

٢ - الجرح والتعديل :٢/ ٤٧ ، ميزان الاعتدال : ٨٨/١ ، لسان الميزان : ١٥٤/١

٣ - التاريخ الكبير : ١٤١/٢ . الميزان : ٣٠٦/١

٤ - الضعفاء والمتروكون : ص ١٦٤ ، الميزان : ٣٠٦/١

٥ - الميزان : ٣٠٦/١ ، تهذيب التهذيب : ٣٧٩/١

٦ - التاريخ الكبير : ١٧/٢ ، الميزان : ٢٧٨/١

٧ - الضعفاء والمتروكون : ص١٥٧ ، الميزان ٢٧٨/١

٨ - اللسان : ٥٢٦/١

٩ - ميزان الاعتدال : ٦٣٤/١ ، وإن كانت هذه اللفظة منصبة على حديث الراوي لا على ذاته . لكن له نصيب من هذا الوصف .

١٠ - تقريب التهذيب : ٢١٥/١

١١ - التاريخ الكبير : ٣٢٤/٣

١٢ - الميزان : ٥٢/٢

١٣ - وقد تتبعت بعض من قال فيه البخاري : فيه نظر،فوجدته أطلق هذه اللفظة على شديدي الضعف كما ذكرت أُمثلته . ووجدته أُطلق " فيه نظر " على من قال فيه الذهبي : لم يرو عنه سوى فلان،أي:على من هو مجهول.ومن ذلك:إياس بن عفيف الكندي قال البخاري : فيه نظر قال الذهبي في الميزان :(٢٨٢/١) : ما روى عنه سوى ابنه إسماعيل . وقال في بحر بن سعيد : فيه نظر.قال الذهبي : لا يعرف . الميزان ٢٩٧/١ . وانظر ترجمة جميل بن عمارة،في الميزان : (٤٢٤/١)، حصين بن يزيد الثعلبي ، الميزان : ٥٥٤/١ ، حفص عن أبي رافع , الميزان : ٥٦٩/١ ، خالد بن شوذب الميزان : ٦٣١/١ وأُطلق البخاري هذه اللفظة على من وثقه إمام من الأئمة،ومن ذلك تمام بن نجيح،وثقه يحي،الميزان ٣٥٩/١ ، حرب بن شريح البصري،وثقه ابن معين،الميزان : (٤٦٩/١) ، ثعلبه بن يزيد الحماني،وثقه النسائي،الميزان : ٣٧١/١ . حبيب بن سالم،وثقه أبو حاتم،الميزان : ٤٥٥/١ ، راشد بن داود الصنعاني، وثقه دحيم وابن معين،الميزان : ٣٥/٢ .

وكذا أُطلقها على من ضعفه الأئمة ،ومن لَيّنوه ، انظر تميم بن محمود في الميزان : ٣٦٠/١ ، حماد بن شعيب الحماني : ٥٩٦/١ . حيي بن عبدا لله المعافري البصري ، ٦٢٣/١ .

وكذلك من اختلف فيه اخلاقاً شديداً فبعضهم وهاه،وربما رمي بالكذب،وبعضهم يقول عنه : صالح الحديث . انظر جميع بن عمير التيمي الكوفي في الميزان : ٤٢١/١ ، حريش بن الخريت / ٤٧٦/١ .

ومع هذا فإن الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- وهو يتكلم عن أبي بلج - يحي - قال : وقد وثقه يحي بن معين والنسائي ومحمد بن سعد والدارقطني وقال أبو حاتم الرازي ويعقوب بن سفيان : لا بأس به ، وقال البخاري : فيه نظر ، وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً.بذل الماعون : ص١١٧ وانظر التلخيص الحبير : ٨٦/١ .

وقد جاء في بعض عبارات أبي حاتم -رحمه ا لله تعالى- أنه قد يقول في الراوي : فيه نظر، ويقصد بذلك الجرح الشّديد لمن قال فيه تلك اللّفظة ، لكن لم يكثر هذا عند أبي حاتم، ولم يشتهر عنه كاشتهاره عن الإمام البخاري .

ومن ذلك أنه قال في "يحي بن أكثم التّميمي المروزي" : "فيه نظر" حكى ذلك عنه ابنه عبدالرحمن قال : سألت أبي عنه ، قلت : ما تقول فيه ؟ قال : فيه نظر . قلت فما تَرى فيه ؟ قال : نسأل ا لله السلامة . قال عبدالرحمن : سمعت علي بن الحسين بن الجُنَيد يقول : لا يَشكُّون أن يَحي بن أكثم كان يَسرق حديث الناس ويجعله لنفسه . (١)

وقد تكلم بعض النقاد في يحي بن أكثم هذا بكلامٍ شديد . قال ابن معين : كان يكذب جاء إلى مصر فبعث إلى الورّاقين فاشترى أصولهم،وقال : أجيزوها لي . وكذّبه أبو عاصم . وقال مسلم بن الحجاج سمعت إسحاق بن راهويه يقول : ذلك الدجال يُحدِّث عن ابن المبارك . وقال صالح بن محمد : كان عنده حديث كثير إلا أني لم أكتب عنه وذلك أنه يحدث عن عبدا لله بن إدريس بأحاديث لم يسمعها منه . وقال في موضع أخر : أكره الحديث وا لله عنه وذكر كلمة . وقال الأزدي : يتكلّمون فيه روى عن الثقات عجائب لا يُتابع عليها . (٢)

وممن قال فيهم أبو حاتم – أيضاً – فيه نظر ، ولعلّه يريد الجرح الشّديد ، سعيد بن سليمان بن خالد ابن ابنة نَشَيط . قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : لا نَرضى سعيد بن سليمان النُّشَيطي وفيه نظر . (٣)

وسعيد بن سليمان هذا سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة الرازي عنه فقال : نسأل ا لله السلامه . قلت : هو صدوق ؟ قال : نسأل ا لله السلامة ، وحرّك رأسه وقال : ليس بالقوي . (٤)

وقد ترجم له الذهبي فقال : وقال أبو داود : لا أحدث عنه . قال الذهبي : صُويلح الحديث . (٥) وقال الدارقطني : تكلموا فيه . (٦)

وبعد هذا فنقول : إن المعنى المشهور المصطلح عليه لهذه اللفظة هو المعنى الأول كما تقدم التنبيه على ذلك ، وأما المعنى الثاني فهو اصطلاح خاص فلنكن على علم بهذا .

---

١ – الجرح والتعديل : ١٢٩/٩ ، تهذيب التهذيب : ١٥٩/١١ ، وقد دافع الحافظ ابن حجر في التقريب : ٣٤٢/٢ وقال : ... إلا انه رمي بسرقة الحديث ولم يقع ذلك له ، وإنما كان يروي بالإجازة والوجادة . ووصفه بقوله : فقيه صدوق . وقال الذهبي في الكاشف : ٣٦١/٢ : تكلم فيه .

٢ – تهذيب التهذيب : ١٥٩/١١ ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وقال : لا يشتغل بما يحكى عنه فإن أكثرها لايصح عنده . ٢٦٦/٩

٣ – الجرح والتعديل : ٢٦/٤

٤ – الجرح والتعديل : ٢٦/٤ ، وانظر شفاء العليل : ص ٣١٣

٥ – الميزان : ١٤٢/٢ ، وانظر شفاء العليل : ص ٣١٣

٦ – تهذيب التهذيب : ٣٩/٤ ، وقال الحافظ في التقريب : ٢٩٨/١ ، ضعيف .

" مُنكر الحديث "

من ألفاظ التَّجريح المستعملة عند الأئمة قولهم في الراوي:"مُنكر الحديث" ومن خلال تتبع كلام أهل العلم وإطلاقاتهم لهذه اللفظة نجد الآتي :

- أَطلقوا "منكر الحديث" على الرواة، على أنها جَــرح خَـفـيـف .
- أَطلقوا "منكر الحديث" على الرواة، على أنها من صِيَغ الجرح الشَّديدة .
- أُطلقوا "منكر الحديث" على الرواة، على أنهم تفردوا بالرواية وأغربوا .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على أنها من ألفاظ التجريح الخفيفة،فذلك هو المشهور .
فقد عَدَّ السخاوي هذه اللفظة في ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، على أن حديث من قِيلَ فيه ذلك فإنه يُكتب على سبيل الإعتبار . (١)

إلا أن الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- قال :
فقولهم : متروك ، أو ساقط ، أو فَاحِش الغلط ، أو منكر الحديث ، أشد من قولهم : ضعيف، أو ليس بالقوي ، أو فيه مقال . (٢)

فكأن الحافظ يَذهب إلى أن "منكر الحديث" من ألفاظ الجرح الشَّديدة، حيث قَرنَها مع من قيل فيه : متروك، أو ليس بالقوي ... على ما تقدم ذكره .

ويُؤيد هذا أن السخاوي لما ذكر اصطلاح البخاري في هذه اللفظة بقوله : لكن قال البخاري : كل من قلت فيه منكر الحديث لا يحتج به،وفي لفظ : لا تحل الرواية عنه . قال -أي السخاوي- وصنيع شيخنا يُشعر بالمشي عليه حيث قال : فقولهم : متروك، أو ساقط ، أو فاحش الغلط ، أو منكر الحديث، أشد من قولهم : ضعيف أوليس بالقوي أو فيه مقال . (٣)

---

١ - ينظر فتح المغيث : ١٢٣/٢ - ١٢٥
٢ - نزهة النظر : ص ١٨٨
٣ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

- وأما إطلاق "منكر الحديث" على الراوي على أن ذلك جرح شديد لهذا الراوي الذي قيلت فيه ، فذلك ما صَرَّح به البخاري حيث قال :

كل من قلت فيه : "منكر الحديث" فلا تحل الرواية عنه . [١]

وهذا القول مروى عن البخاري بإسناد صحيح عن عبدالسلام بن أحمد الخَفَّاف عن البخاري كما أفاد ذلك الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- . [٢]

وقد ذكر هذا عن البخاري جماعة من أهل العلم منهم:ابن حجر على ما تقدم ذكره ، والسخاوي [٣] ، والسيوطي [٤] ، وقال المعلمي -رحمه الله تعالى- : وهذه اللفظة من أشد الصيغ عند الإمام البخاري - رحمه الله تعالى- .. [٥]

وهذا أمر لا يُستغرب، فإن المشهور عن الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- أنه لَطيف العبارة في التَّجريح ، فإنه قد يُطلق العبارة التي تدل على الجرح الخفيف عندهم، ويُريد بها معنى غير ما يريدون،ويُعرف إما بتصريح منه لما يريد،أو بنَصٍّ من عالم معتبر على ذلك .

وفي عبارة ابن دقيق العيد ما قد يَدل على أن هذا اللفظة عنده من ألفاظ الجرح الشّديدة ، فيقول : قولهم : روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تَكثر المناكير في روايته ويَنتهي إلى أن يُقال فيه : "منكر الحديث" لأن "منكر الحديث" وصف في الرجل يَستحق به التَّرك لحديثه . [٦]

---

١ - ميزان الاعتدال : ٦/١ ، ٢٠٢/٢ ، فتح المغيث : ١٢٥/٢ ، طبقات الشافعيه الكبرى : ٢٢٤/٢ وقد جمع عبدالعزيز السدحان كل من قال فيه البخاري "منكر الحديث" من كتب البخاري الثلاثة التاريخ الكبير ، والصغير ، والضعفاء الصغير، والميزان وديوان الضعفاء والمتروكون ، والمغني في الضعفاء وكلها للذهبي . وتهذيب التهذيب وتعجيل المنفعة وكلاهما لابن حجر ، وذيل الميزان للعراقي ، والضعفاء الكبير للعقيلي . وبلغ عدد من قال فيه تلك اللفظة ، سبع وتسعون ومائتان . انظر "الفهرس الحثيث" .

٢ - لسان الميزان : ٥/١

٣ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

٤ - تدريب الراوي : ٣٤٩/١

٥ - حاشية الفوائد المجموعة : ص ٢٤١-٣٠٤

٦ - نصب الراية : ١٧٩/١ ، فتح المغيث : ١٢٦/٢ ، الرفع والتكميل : ١٤٥ ، قواعد في علوم الحديث : ص ٢٦١

واذكر هنا بعض من قال فيه البخاري "منكر الحديث" مع ذكر بعض أقوال أئمة النقد، ليظهر بذلك مُراد البخاري -رحمه الله- من قوله في الراوي:"منكر الحديث"،على أنه قد سبق وأن ذَكر اصطلاحه في ذلك -رحمه الله- .

قال في "سَعيد بن سَلام العطار":"منكر الحديث" [١] وقال في موطن آخر : يُذكر بوضع الحديث . وقد كذبه ابن نُمير . [٢]

وقال في "يحي بن عقبة بن أبي العَيْزَار" عن منصور، سمع منه علي بن أبي هاشم "منكر الحديث" . [٣] قال الذهبي : قال أبو حاتم يَفتَعِل الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشئ ، وعن ابن معين : كذاب خبيث عدو لله كان يُسخر به [٤]

وقال في "يزَيد بن أبي زياد -ويقال يزيد بن زياد الشّامي":منكر الحديث . [٥] وقال الترمذي وغيره: ضعيف، وقال النسائي:متروك الحديث،وساق الذهبي من طريقه حديثاً ثم قال : سُئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال : باطل موضوع . [٦]

وقال في "يَاسين بن معاذ الزَّيَّات":منكر الحديث . [٧] وقال النسائي، وابن الجُنَيد : متروك ، وقال ابن معين : ليس حديثه بشئ ، وقال ابن حبان : يروى الموضوعات . [٨]

فإذا ما نظرنا في حكم الإمام البخاري-رحمه الله تعالى- على الرواة بهذه اللّفظة،مع النظر في كلام غيره من أهل النقد، نجد أن هذه اللفظة الصادرة من الإمام البخاري ذات وقع شديد، وكما قال رحمه الله في إطلاقها على من لاتحل الرواية عنه، لكن قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في معرض كلامه على "جعفر بن الحارث الواسطي أبي الاشهب" .

---

١ - التاريخ الكبير : ٤٨١/٣

٢ - ميزان الاعتدال : ١٤١/٢ وعنه حاشية الرفع والتكميل : ص ٤٠٠

٣ - التاريخ الكبير : ٢٩٧/٨

٤ - ميزان الاعتدال : ٣٩٧/٤

٥ - التاريخ الكبير : ٣٣٤/٨

٦ - ميزان الاعتدال : ٤٢٥/٤

٧ - التاريخ الكبير : ٤٢٩/٨

٨ - ميزان الاعتدال : ٣٥٨/٤ ، وانظر حاشية الرفع والتكميل : ص ٢٠٨

قال العُقَيلي : منكر الحديث في حفظه شئ يُكتب حديثه ، قال : قاله البخاري . [١]
وهذا النَّقل يدل على أن البخاري –رحمه الله تعالى– قد يُطلق "منكر الحديث" على الراوي الذي يُكتب حديثه ليعتبر، فيكون الجرح بذلك خفيفاً، وعلى هذا يمكن أن يُقال : الأصل في إطلاق البخاري تلك اللَّفظة على الرواة هو ما حكاه ابن القَطَّان –رحمه الله– وتقدم ذكره ويكون ذلك هو الغالب على صنيعه رحمه الله .

ولكن بالرجوع إلى ضعفاء العُقَيلي وجدت الآتي :
قال : حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال : جعفر بن الحارث الواسطي أبو الأشهب، عن منصور، في حفظه شئ يُكتب حديثه . قال : وقال في موضع آخر : جعفر بن الحارث أبو الاشهب الواسطي، منكر الحديث. [٢]

فهذا النَّقل من ضعفاء العُقَيْلي يدل على أن منهج البخاري في ذلك هو ما صرح به ابن القطان ، ويمكن أنَّ للبخاري في هذا قولان:أحدهما شديد،والآخر خفيف،ولا غَرابة في ذلك،على أنَّ نقل الحافظ –رحمه الله– لعبارة العُقَيلي موهمةَ كما تقدم ذكرها،إلا إن كان قد وقف على نسخه أخرى فذاك،والله أعلم .

وقد حكى الذهبي –رحمه الله– القولين عن البخاري قال :
وقال البخاري : منكر الحديث .
وقال البخاري : جعفر بن الحارث الواسطي –عن منصور– في حفظه شئ يُكتب حديثه . [٣]

وقال السخاوي : –رحمه الله تعالى– :
قول الدارقطني في الحسن بن غُفَير –بالمعجمة– : إنه منكر الحديث ، وفي موضع آخر إنه متروك : إما لتغير اجتهاده ، أو عدم تفرقته بين اللَّفظين بل هما عنده من مرتبة واحدة . [٤]، ويُريد بها الجرح الشديد كالبخاري ، وهذا يَحتاج إلى استقراء وتتبع حيث لم يجزم بذلك السخاوي –رحمه الله– .

---

١ – تهذيب التهذيب : ٢/٧٦

٢ – الضعفاء للعقيلي : ١/١٨٨ ، وانظر شفاء العليل : ٣٠٧

٣ – الميزان : ٢/٤٠٥

٤ – فتح المغيث : ٢/١٢٨

- وأما إطلاق "منكر الحديث" على الرواة من أجل التفرد، فموجود في كلامهم، فهذا الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- يقول في "يزَيد بن عبدالله بن خُصيفة " : "منكر الحديث" كما حكاه عنه أبو دواد . (١)

يقول الحافظ ابن حجر معلقاً على عبارة الإمام أحمد هذه : قلت : هذه يُطلقها أحمد على من يُغرِب على أقرانه بالحديث، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله . (٢)

وقد ورد في رواية الأثرم أن الإمام أحمد قال في "يزيد" هذا : ثقة (٣)

وكأن ابن القطان فهم هذا الإطلاق عن الإمام أحمد حيث قال في "بيان الوهم والإيهام" في يزيد بن أبي خُصَيفه : ثقه بلا خلاف . (٥)

وقد صَرّح الحافظ ابن حجر في مواطن من "هدي الساري" أن الإمام أحمد وغيره، يُطلقون المناكير على الأفراد المطلقه . (٦) قال الصَّنعاني -رحمه الله تعالى- : فاصطلاح أحمد غير اصطلاح غيرِه فينبغي أن يُتنبَّه له . (٧)

ولما قال الإمام "البَرديجي" في "يونُس بن القَاسم الحنفي" : "منكر الحديث" قال الحافظ ابن حجر : "أوردت هذا لئلا يُستدرك وإلا فمذهب البَرْدِيجي أن "المنكر" هو الفرد سواء تفرد به ثقه، أو غير ثقه، فلا يكون قوله : "منكر الحديث" جرحاً بيناً ، كيف وقد وثقه يحي بن معين ..." (٨)

وكذلك لما قال "يحي بن سعيد القطان" في "قَيس بن أبي حَازم" : "منكر الحديث" .

---

١ - هدي الساري : ص ٤٧٦ .

٢ - هدي الساري : ص ٤٧٦ .

٣ - ميزان الاعتدال : ٤٣٠/٤ ، الجرح والتعديل : ٩/٢٧٤ .

٤ - تقريب التهذيب : ٣٦٧/٢ .

٥ - نصب الراية : ١٧٩/١ .

٦ - انظر هدي الساري : ص٤١٢ ، توضيح الافكار : ٦/٢ .

٧ - توضيح الافكار : ٢٧٠/٢ .

٨ - هدي الساري : ص ٤٧٨ ، وانظر توضيح الافكار : ٢٧٠/٢ .

قال الحافظ ابن حجر : ومراد القَطَّان بالمنكر : الفرد المطلق . [١]

قال الذهبي : وقد أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلَّم فيه فقد آذى نفســه، نســأل ا لله العافيـة وتـرك الهـوى، لا يُنكر له التفرد في سعة ما روى . [٢]

وربما قالوا في الراوي "روى مناكير" أو " له ماينكر " أو " في حديثه بعض النَّكَارة " ونحو هذه العبـارات ، وعَنوا بذلك المعنى المتقدم : أي له أفراد وغرائب . [٣]

ومن ذلك أن الإمام أحمد -رحمه ا لله تعالى- قال في "زَيد بن أبي أُنيسة" : إنّ حديثه لحسن مقـارب،وإنّ فيها لبعض النَّكارة ، وهو على ذلك حسن الحديث . [٤]

"وزيد " هذا وثقه ابن معين [٥] ، وابن سعد [٦] والعِجلي، وأبو داود، وجماعة [٧] ، وقـد حكـى الحـافظ ابن حجر الاتفاق على الاحتجاج به وتوثيقه . [٨]

---

١ - تهذيب التهذيب : ٣٤٧/٨

٢ - ميزان الاعتدال : ٣٩٣/٣ ، ويقول الإمام الذهبي -رحمه ا لله تعالى- كما في "الموقظة " ص٧٧ بعد أن ذكر طبقات الحفاظ : فهؤلاء الحفاظ الثقـات إذا انفرد الرجل منهم من التابعين فحديثه صحيح ، وإن كـان مـن الأتْبـاع قيـل : صحيـح غريـب،وإن كـان مـن أصحـاب الأتْبـاع قيـل : غريـب فـرد . وفي الميزان له ١٤٠/٣ يقول : وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً . ونجد الإمام الذهبي -رحمه ا لله- يشير إلى أَن تفرد المكثر بعـض الأحـاديث لا يضره كما في ترجمة قيس بن أبي حازم المذكورة حيث قال : لا ينكر له التفرد في سعة ما روى ، ونجده يقول في ترجمة الطبراني من الميزان : ١٩٥/٢ : الحافظ الثبت ، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى . ويقول في ترجمة عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي من الميزان أيضاً : ٦٨١/٢ : فأمـا الثقفـي فمشـهور لاينكر له إذا تفرد بحديث بل وبعشرة . وفي ترجمة عثمان بن أبي شيبـة من الميزان : ٣٥/٣ يقول : قلت : عثمـان لا يحتـاج إلى متـابع ولا ينكـر لـه أن ينفرد بأحاديث لسعـة ما روى وقد يغلط . وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان : ١٢١٤/٣ .

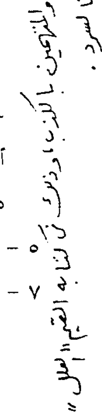
٣ - فرق العلماء بين من قيل فيه : يروي مناكير ، وهو ثقة ، وبين من قيل فيه منكر الحديث ، وذكروا أن القول الأول لا يستلزم التضعيف ، بخلاف الآخـر ، فـإن هــذا لا يقــال إلا فيمــن كــثرت المناكـير في روايتـه ، لأنـه وصـف في الرجـل يسـتحق بـه الـترك . انظــر آداب الزفــاف : ص ٦٥ ، الرفع والتكميل : ص٩٤

٤ - الضعفاء الكبير : ٧٤/٢ ، هدي الساري : ص ٤٢٣

ولذا يقول التهانوي :

فلا تغتر بقول الذهبي في "الميزان" وابن عدي في "الكامل" : أن هذا الحديث من مناكير فـلان ، أو مـن منكـر مـاروه فـلان ، ولا تحكـم عليـه بـالضعف بمجرد هذا القول لأنهم يريدون بذلك كونه متفرداً به فحسب . قواعد في علوم الحديث : ٢٧٤.على أن العلامة الألباني قال :

" فمن قيل فيه : "أحاديثه مناكير" أسوأ حالاً ممن كثرت المناكير في روايته لأنهوصف لأحاديثه كلها كما هـو ظـاهر ... وأن الإمـام أحمـد يعـني بعبارته الأولى "أحاديثه مناكير" التضعيف وليس بمجرد التفرد،فانني رأيته قد ضعف بهذه العبارة جماعة كثـيرة مـن الـرواة المعروفين أسمـائهم فـأقتصرعلى الإشارة إلى موضعهـا إلا مـالابد مـن تسـميته منهـم : (٥٦/١،١٢٩،١٩٩،٢٢٦) (٥/٢،٣٠،٣٤،٤٤،٤٦،٤٧،١٢٢،١٣٠،١٦٦،١٨٩) ولفظـه في أحدهم وهو المغيرة بن زياد صريح في أنه يريد بتلك العبارة التضعيف وليس التفرد فقال فيه : ٤٦/٢-٤٧ : ضعيف الحديث أحاديثه أحـاديث مناكـير. فهذه العبارة منه تفسير لقوله : ضعيف الحديث ... وهذه العبارة قالها في أحد المتهمين عنده وعند غـيره فقـال في عبدالرحمـن بـن عبـدا لله بـن عمـر بـن حفص : ١٥٧/٢ : خرقت حديثه منذ دهر ، ليس بشئ ، وحديثه أحاديث مناكـير، كـان كذابـاً، ويشـهد عمـا استظرته آنفـاً أنـه يعـني بتلـك العبـارة أحاديث المترجم كلها، قوله في مكان آخر في المغيرة بـن زيـاد : ١١٨/٢ : كـل حديـث رفعـه المغيرة فهـو منكـر . انظر آداب الزفـاف : ص ٦٦ ، دراسات علمية في صحيح مسلم : ص١٢٠-١٢١ .



٥ - التـاريـخ : ١٨٢/٢

٦ - الطبقـات :٤٨١/٧

٧ - تهذيب التهذيب : ٣٤٣/٣

٨ - هـدي السـاري : ص ٤٢٤

ومما يُوضح هذا أن الحافظ ابن حجر لما ترجم له قال فيه : ثقه له أفراد . [١]

ومن ذلك أيضاً أن الإمام أحمد قال في "محمد بن إبراهيم التَّيمي" الإمام المشهور الذي وصفه الذهبي بقوله : من ثقات التابعين ، وثقه الناس ، واحتج به الشيخان ، وقَفَزَ القنطرة [٢] ، والذي قال عنه ابن دقيق العيد : ... وإليه المرجع في حديث "إنما الأعمال بالنيات" [٣] يقول عنه الإمام أحمد : "يروى أحاديث مناكير... [٤]

ويُوجه الحافظ ابن حجر كلمة الإمام أحمد هذه بقوله : قلت : "منكر" أطلقه أحمد بن حنبل، وجماعة على الحديث الفرد الذي لا مُتابع له، فيُحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة . [٥]

وبعد معرفة هذه المعاني لهذه اللفظة فإن المعنى الأول هو المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتعديل ، وما عداه فهو اصطلاح خاص فلينتبه لهذا .

---

١ - تقريب التهذيب : ٢٧٢/١

٢ - ميزان الاعتدال : ٤٤٥/٣

٣ - نصب الراية : ١٧٩/١

٤ - الضعفاء الكبير : ٢٠/٤

٥ - هدي الساري : ص٤٥٩

وربما قالوا في الراوي "الثقة" "منكر الحديث" لكونه يروي المناكير عن الضعفاء قال السخاوي -رحمه الله تعالى- :

وقد يطلق ذلك -أي "منكر الحديث" على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء . قال الحاكم : قلت للدارقطني : سليمان ابن بنت شرحبيل ؟ قال : ثقه. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال يحدث بها عن قوم ضعفاء فأما هو فثقه . فتح المغيث : ١٢٦/٢،السير : (١٣٨/١١) ، تذكرة الحفاظ : (٤٣٨/٢)، الميزان : (٢١٢/٢) ومن ذلك قول الذهبي في ترجمة عبدالله بن معاوية الزبيري من الميزان : قولهم : "منكر الحديث" لا يعنون به أن ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو "منكر الحديث" . فتح المغيث : (١٢٦/٢)

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة "الزبير بن بكار بن عبدالله بن مصعب" وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب الضعفاء له : كان منكر الحديث .

قال الحافظ : وهذا جرح مردود ولعله استنكر اكثاره عن الضعفاء مثل محمد بن الحسن بن زباله ، وعمر بن أبي بكر المؤملي ، وعامر بن صالح الزبيري ، وغيرهم . فإن في كتاب "النسب" عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة . وقال الدارقطني : ثقة ، وقال الخطيب : كان ثقة ثبتاً عالماً بالنسب . تهذيب التهذيب : (٢٦٩/٣) قال الحافظ ابن حجر : ثقه اخطأ السليماني في تضعيفه .

وقال التهانوي :وقد يطلقون "منكر الحديث" على من روى حديثاً منكراً ، ولم يكثر من ذلك فلا يكون الراوي ضعيفاً بهذا . قواعد في علوم الحديث : ٢٦٠ .

ومما ينبه عليه قول العراقي -رحمه الله تعالى- : كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روي حديثاً واحداً . حكى ذلك عنه السخاوي وعزاه لتخريج الإحياء فتح المغيث : (١٢٦/٢). فيقارن ما تقدم مع عبارة " ابن دقين العيد" المتقدمة .

ومما ينبه عليه أن البخاري -رحمه الله تعالى- قال : قال لي عبدالله بن محمد العبسي نا عبدالرحيم بن سليمان عن محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس عن سنان بن عبدالله الجهني أنه حدثته عمته أنها أتت النبي ﷺ فقالت :

" يارسول الله ! توفيت أمي وعليها مشي إلى الكعبة نذراً ....." قال أبو عبدالله " منكر الحديث" . التاريخ الكبير : ٢٧/٤ .

قال الذهبي في ترجمة " سنان بن عبدالله الجهني " : عن عمته أنها قالت : يارسول الله إن أمي نذرت المشي إلى الكعبة فتوفيت ... الحديث .

قال البخاري : منكر الحديث . ميزان الاعتدال : ٢٣٥/٢. قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- وذكره ابن عدي وقال : لا أعلم له غيره وذكره ابن حبان في الصحابه ، فإن صحت صحبته ، فالإنكار على من بعده ... وقد أوضحت في كتابي في الصحابة أنه صحابي صحيح الصحبة والله الموفق . لسان الميزان : ١٣٧/٣ ، وانظر الإصابة : ٨٣/٢ .

فكأن البخاري -رحمه الله تعالى- : أطلق قوله "منكر الحديث" في ترجمته وأراد من دونه والله اعلم .

" طَويــل اللِّحيــة "

يرد هذا اللفظ في كتب الرجال والتراجم ، وبعد الوقوف على بعض تلك التَّرجم التي قيل عن أصحابها: كان طَويل اللحية ، أو نحو هذه العبارة ، وجدت أنهم يطلقون هذا اللفظ على أحد معنيين :

أحدهما : عبارة جرح يُجرح بها من قيل فيه ذلك .

والثاني : وصف خِلْقي، لا علاقة له بمباحث الجرح والتعديل .

– فأما إطلاق هذه اللَّفظة على أنها تعبير عن جرح من قِيلَت فيه، فهذا وارد في كلام الأئمة على الرجال في مقام الجرح والتعديل .

فهذا الإمام الذهبي –رحمه الله تعالى– يقول في ترجمة مُجَالد بن سَعيد الهمداني :

وقيل لخَالد الطَّحَان : دخلتَ الكوفة فَلِمَ لم تَكتب عن مُجَالد ؟ قال : لأنه كان طويل اللحية . [١]

ويمكن تفسير هذه اللفظة بأن هذا الراوي:مُغفل يرفع الموقوفات ، ويُسند المرسلات ، ويشهد لهذا قول الإمام أحمد في "مُجَالد بن سعيد" هذا : يرفع كثيراً مما لايرفعه الناس ، ليس بشئ [٢]،ويظهر أن هذا الصنيع كثر في حديثه حتى قال ابن معين وغيره : لا يُحتج به ، [٣] ويقول الفَلاَّس : سمعت يحي بن سعيد يقول : لو شئتُ أن يَجلعها لي مجالد كلها عن الشَّعبي ، عن مسروق عن عبدا لله –فعل . [٤]

١ - ميزان الاعتدال : ٤٣٨/٣

٢ - ميزان الاعتدال : ٤٣٨/٣ ، تهذيب التهذيب : ٣٧/١٠

٣ - ميزان الاعتدال : ٤٣٨/٣ ، تهذيب التهذيب : ٣٧/١٠

٤ - ميزان الاعتدال : ٤٣٨/٣ ، تهذيب التهذيب : ٣٧/١٠

فعلى هذا تكون هذه اللفظة هنا من ألفاظ التجريح، التي تُنبئ عن الغَفلة الـتي استولت على الـراوي . ولعلها بعد هذا البيان تكون من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الإمام السخاوي، لا يُستشهد بحديث أهلها ولا يعتبر به [١]. ولعل من ذلك أيضاً قول حُسين الجُعفي،في إسماعيل بـن خَليفـة العَبْسي، فقـد قـال فيـه : كان طويل اللحية أحمق . [٢]

وإسماعيل هذا قال فيه الذهبي : وَاهٍ [٣] وقال الحافظ ابن حجر : صدوق سيء الحفظ، نُسب إلى الغلـو في التَّشيع . [٤] وهو من رجال الترمذي، وابن ماجة ، وقد قال فيه الـترمذي : وليـس هـو بـذاك القـوي عنـد أهـل الحديث [٥] وقال الشيخ أحمد شاكر –رحمه ا لله– يظهر لي أن ضعفه أكثره من سوء حفظه فقد قـال ابـن معـين : صالح الحديث ، وقال الفَلاَّس : ليس من أهل الكذب . وقال أبو حاتم : حسن الحديث جيد اللِّقاء ، وله أغـاليط لا يُحتج بحديثه ، ويُكتب حديثه وهو سيء الحفظ ، وقال ابن المبـارك : لقـد مَنَّ ا لله علـى المسـلمين بسـوء حفـظ أبي إسرائيل ، وقال ابن سعد : يقولون : إنه صـدوق . [٦]

---

١ – انظر فتح المغيث : ١٢٢/٢،١٢٥، شفـاء العليل : ص ٢٠٨

٢ – تهذيب التهذيب : ٢٥٧/١

٣ – الميـزان : ٢٢٦/١

٤ – تقريب التهذيب : ٦٩/١

٥ – السنن : ٣٧٩/١

٦ – شرح سنن الترمذي : ٣٧٩/١–٣٨٠ ، وانظر تهذيب التهذيب : ٢٥٦/١–٢٥٧

ومن نظر في كتب التواريخ والرجال يجد أنهم ربما اتهموا طويل اللحية بقلة العقل – وهذا غير مناسب شرعاً – ومن ذلك مارواه ابن حبان بسنده إلى أبي حنيفة قال : يقولون : من كان طويل اللحية لم يكن له عقل ، ولقد رأيت علقمة بن مرثد طويل اللحية وافر العقل . الثقات : ١٦٢/٩

وهذا الخطيب البغدادي يقول في ترجمة الحسين بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة أبو عبدا لله العوفي :

قلت : وكان العوفي طويل اللحية جداً وله في أمر لحيته أخبار ظريفة ، ثم ساق بإسناده إلى حسين بن فهم قال : كـانت لحيـة العـوفي تبلغ إلى ركبتـه . ثم أسند إلى ابن أبـي داود قـال : قـامت امـرأة إلى العـوفي فقـالت : عَظُمـت لحيتـك فأفسـدت عقلـك ، ومـا رأيـت ميتـاً يحكـم بـين الأحيـاء قبلـك ! قال : فتريدين مـاذا ؟ قـالت : وتدعـك لحيتـك تفهـم عـني ... " تـاريخ بغـداد : ٢٩/٨–٣١ ، شـفاء العليـل : ص٢٠٩ ، ثمرات الأوراق : ١٨٧ .

ومن المشهور على الألسنة : طول اللحية دليل قلة العقل " قال السخاوي : يُروى عـن عمـرو بـن العـاص رفعـه : اعتـبروا عقـل الرجـل في ثـلاث : في طول لحيته ، وكنيته ، ونقش خاتمه " أُسنده الديلمي وهو واه ... " المقاصد الحسنه : ص ٤٤٣ . وإنما أوردت هذا للتأصيل لكلمة الطحان في مجـالد ابن سعيد ، وإلا فنقـول:رحـم ا لله المحدثـين كيـف سـوغوا استعمال هـذه اللفظـة في مقـام جـرح الـرواة والتهكـم بهـم،واللحيـة مـن سـنن المرسـلين ، ومن علامات الصالحين ، تجاوز ا لله عنا وعنهم .

- وأما إطلاق هذه اللَّفظة "طويل اللحية" على أنها وصف خِلْقي للعالم أو المحدث ، يُساق ذلك الوصف ، في شَمائلة و أوصافه ، بل ويكون أحياناً في مَساق تعديله وذكر محاسنه وفضائله .

ومن ذلك ماجاء في ترجمة الإمام الكبير شيخ الإسلام،وعالم خراسان،الحافظ أبو زكريا يحي بن يحي ابن بكر المِنْقَري النيسابوري .

قال أحمد بن سيار المروزي :

يحي بن يحي من موالى بني مِنقَر ، وكان ثقة في الحديث ، حسن الوجه، طويل اللحية ، خيراً فاضلاً صائناً لنفسه . [(١)]

ومن ذلك أيضاً أن أحمد بن سَيَّار، قال في عمرو بن زُرَارة بن واقد، المحدث الإمام الثبت :

كان رجلاً قصيراً إلى أُدْمَة ماهُوَ ، طويل اللحية لا يَخْضِب . [(٢)] فقولهم هنا في كل من يحي بن يحي ، وعمرو بن زُرارة : "طويل اللحية" إنما هو ذكر لوصف خِلْقي، من جملة ما يذكرون من أوصاف المحدثين ، وشمائلهم.وهذا الإطلاق - على هذا المعنى - هوالذي يظهر ما لم توجد قرينه صارفة عن هذا الظاهر إلى معنى آخر .

بل وربما يَستَدِل العالمُ بلحية الرجل، وهيئته على عدالته، فهذا أحمد بن يونس حينما قيل له : عبدا الله العُمَري ضعيف ؟ إنما يُضعِّفه رافضي مبغض لآبائه ، لو رأيتَ لحيته وخِضَابه، وهيئته لعرفت أنه ثقه . [(٣)]

وعلى كلٍ فإن تحديد أحد هذين المعنيين يَعتمد على سياق الكلام وسباقه وكيفية وروده .

---

١ - تهذيب الكمال : ٣٥/٣٢ ، سير أعلام النبلاء : ٥١٨

٢ - تهذيب الكمال : ٣١/٢٢ ، سير أعلام النبلاء : ٤٠٧/١١

٣ - المعرفة والتاريخ : ٦٦٥/٢ ، الكفاية : ص ١٢٣ وقد ذكر الخطيب هذا تحت "باب القول في سبب العدالة هل يجب الإخبار به أم لا ، ثم ذكر اختلاف الناس في هذا، وأن منهم من قال : لا تقبل حتى يذكر المزكي السبب الذي لأجله ثبتت عدالة المزكى عنده . ثم ذكر قول أحمد بن يونس هذا ثم قال : فاحتج أحمد بن يونس على أن عبدا الله العمري ثقة بما ليس حجة لأنه حسن الهيأة مما يشترك فيه العدل والمجروح .
وصوب الخطيب القول بأنه لا يجب ذكر سبب العدالة بل يقبل على الجملة تعديل المخبر والشاهد . الكفايه : ص ١٢٤ .

" ليس بشئ " *

من الألفاظ المستعملة عند أئمة الجرح والتعديل في جرح الرواة "ليس بشئ" وبعد التأمل لإطلاقات العلماء لهذه اللفظة، وجدت أنهم يعبرون بها عن معانٍ متعددة في الرواة ، حسب مناهج العلماء ، وطرائقهم في الحكم على الرواة .

- فإنهم يطلقون هذه اللفظة على معنى:أن الراوي "ليس بشئ"،أي أنه : قد اشتَدَّ ضعفه ، وغلبت المناكير على حديثه .
- ويطلقونها على الراوي على أنه "كذاب" لكن من لطافتهم في الجرح قالوا عنه : "ليس بشئ" .
- ويطلقونها على معنى أن الراوي قليل الحديث ، أو أنه لا يعرفه ، أو أن هذا الإطلاق بالنسبة إلى بعض حديثه، ونحو ذلك ، وهذا موجود في عبارات ابن معين رحمه الله .

- فأما إطلاق هذه اللفظة على معنى أن الراوي "ليس بشئ" قد اشتد ضعفه، وغلبت المناكير على حديثه ، فذلك هو المشهور عند علماء الجرح والتعديل .

فإنهم يَجعلون هذه اللفظة في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، ويَحكمون على حديث أهلها بأنه لا يُحتج به، و لا يُعتبر . يقول السخاوي -رحمه الله تعالى- :

والحكم في المراتب الأربع الأول - أي مراتب الجرح - أنه لا يُحتج بواحد من أهلها ، ولا يُستشهد به ، ولا يُعتبر به . (١)

---

* قال الحافظ ابن حجر : والشئ يساوي الموجود لغة وعرفاً ، وأما قولهم : فلان ليس بشئ،فهو على طريق المبالغة في الذم ، فلذلك وصفه بصفة المعدوم . فتح الباري : ٤١٤/١٣ .

وقد قال النبي - ﷺ - في الكهان : "لَيسوا بشئ" وفي بعض الروايات "ليس بشئ" أي : ليس قولهم بشئ يعتمد عليه ، والعرب تقول لمن عمل شيئاً و لم يحكمه : ما عمل شيئاً . فتح الباري : ٢٣٠/١٠ ، فضل الله الصمد : ٣٣٢/٢ ، وانظر "صحيح البخاري" رقم ٥٧٦٢، ٦٢١٣، ٧٥٦١ ، "صحيح مسلم" : رقم ٥٧٧٨ ، الأدب المفرد : رقم (٨٨٢)

١ - فتح المغيث : ١٢٥/٢ ويقول الإمام المنذري -رحمه الله تعالى- : وأما قولهم : فلان "ليس بشئ" ويقولون مرة : "حديثه ليس بشئ" فهذا ينظر فيه ، فإن كان الذي قيل فيه هذا ، قد وثقه غير هذا القائل ، واحتج به فيحتمل أن يكون قوله محمولاً على أنه ليس حديثه بشئ يحتج به ، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار والاستشهاد وغير ذلك .

وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهوراً بالضعف ، و لم يوجد من الأئمة من يحسن أمرة فيكون محمولاً على أن حديثه ليس بشئ يحتج به ولا يعتبر به ولا يستشهد به ويلحق هذا بالمتروك ، والله عز وجل أعلم . جواب الحافظ المنذري : ص ٨٥-٨٦ .

وهذا مشهور في صنيع أئمة الجرح والتعديل -رحمهم الله تعالى- فإنهم يقولون في الرجل : "ليس بشئ" على هذا المعنى . ومن ذلك أن عبدالله بن علي بن المديني قال : سمعت أبي يقول : زِيَاد بن أبي زياد الجصَّاص : ليس بشيء ، ثم يُفَسِّر مراد أبيه بقوله : وضعفه جداً . (١)

وربما قَرَن النَّاقد بهذه اللفظة لفظةً أخرى تدل على المراد من هذه اللفظة، وتكشِفُ حقيقتها . فقد قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : وسمعت علياً – يعني ابن المديني – وذكر عَمرو بن عُبيد فقال : ليس بشيءٍ ولا نرى الرواية عنه . (٢)

وقال أيضاً : سمعت علياً وسُئل عن عمر بن صَهْبَان المدني فقال : كان ضعيفاً لا يُكتب حديثه وليس بشيء . (٣)

---

١ – تاريخ بغداد : ٤٧٤/٨

٢ – سؤالات محمد بن عثمان : ٧٥ رقم ٥٨

٣ – سؤالات محمد بن عثمان : ١٤٢ رقم ٩٠ وانظر ص ١٥٠ ، ١٦٤ ، تاريخ بغداد : ٤٤٧/٩ ، ١٨٤/١٢ ، وانظر مجموع الفتاوى: ٢٥/ ١٥٦

- وأما إطلاق هذه اللفظة "ليس بشيء" على الراوي على معنى أنه كذاب ، فقد ورد عن بعضهم ما يدل على أنه إذا قال في الراوي :"ليس بشيء" فإن هذا اللفظ عنده يساوي:"كذاب"،وذلك من التأدُّب في إطلاق عبارات الجرح . [١]

فهذا الإمام المُزَني يقول : سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول : فلان كذاب، فقال لي :

يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظك أحسنها ، لا تقل : فلان كذاب ، ولكن قل : حديثه ليس بشيء . [٢] قال السخاوي : وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية . [٣]

وهذا يدل على أن الإمام الشافعي لطيف العبارة في التَّجريح ، وقد عَدَّ بعضهم المزني من جملة المطلقين لهذا اللفظ على الكذابين، من أجل هذه الحكاية . [٤]

وقد وَرد في كلام الإمام يحي بن معين ما يدل على أنه ربما أطلق هذه اللفظة على الكذابين .

فقد قال في "القاسم بن عبدا لله بن عمر العُمَري المدني" : ليس بشيء [٥] ، وقال مرة أخرى : كذاب [٦]

قال أبو حاتم والنسائي : متروك ، وقال الإمام أحمد ليس بشيء كان يكذب ويضع الحديث . [٧]

وقال رحمه ا لله في "تَلِيد بن سليمان المُحَارِبي " كان ببغداد وقد سمعت منه وليس بشيء . [٨]

وقال في موضع آخر : كذاب كان يَشتم عثمان ، وكل من شَتم عثمان ، أو طلحة أو واحداً من أصحاب رسول ا لله ﷺ دجال، لا يُكتب عنه، وعليه لعنة ا لله، والملائكة، والناس أجمعين . [٩]

---

١ - قد جاء عن بعض الأئمة ما يدل على لطافتهم في مقام جرح الرواة ، وعبارة الشافعي هنا تدل على أنه يرتضي هذا المسلك ، وقد اشتهر البخاري بذلك انظر "فيه نظر" "منكر الحديث" وجاء في مقدمة صحيح مسلم : ١/ ٦٣ عن أيوب السختياني تلميذ ابن سيرين أنه ذكر رجلاً يوماً فقال : لم يكن بمستقيم اللسان ، وذكر آخر ، فقال : هو يزيد في الرقم ، قال النووي في شرح مسلم : ٦٣/١:وهذان اللفظان كناية عن الكذب . وجاء في حاشية الأعلام ١٥٤/٦ عن شرح النهج لابن أبي الحديد : كان ابن سيرين قد جعل على نفسه كلما اغتاب أحداً أن يتصدق بدينار ، وكان إذا مدح أحداً قال : هو كما يشاء ا لله وإذا ذمه قال : هو كما يعلم ا لله . وانظر حاشية الرفع والتكميل : ص١٥٢-١٧٣ .

٢ - فتح المغيث : ١٢٣/٢ ، الإعلان بالتوبيخ : ص١٢٥ : وقال معلقاً : وإذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة ، أو بأدنى تصريح،لا تجوز الزيادة على ذلك ، فالأمور المرخص فيها للحاجة لايُرتقى فيها إلى زائد على ما يُحصل الغرض . وانظر حاشية الرفع والتكميل : ص٥٧،١٥١ .

٣ - فتح المغيث : ١٢٣/٢

٤ - انظر شفاء العليل : ص ٣٠٠

٥ - التاريخ : ٤٨١/٢

٦ - ميزان الاعتدال : ٣٧٢/٣

٧ - الميزان : ٣٧١/٣-٣٧٢

٨ - تهذيب التهذيب : ٤٤٧/١ ، وانظر التاريخ : ٦٦/٢

٩ - تهذيب التهذيب : ٤٤٧/١ ، وانظر ميزان الاعتدال : ٣٥٨/١

– وأما إطلاق هذه اللفظة على معنى أن الراوي قليل الحديث ، أو أن هـذا الإطـلاق بالنِّسبة إلى بعض حديث الراوي، أو أن من أُطلق هذه اللفظة لا يَعرِف هذا الراوي، فقد عُرف ذلك عن ابـن معـين –رحمه الله –

قال الحافظ ابن حجر وهو يُترجم لـ"عبدالعزيز بن المُختار البصري" وثقـه ابن معين في رواية ابـن الجُنيد وغيره ، وقال في رواية ابن أبي خَيثمـه عنه : ليس بشيء .

قلت –أي الحافظ ابن حجر– احتج به الجماعة ، وذكر ابن القَطَّان الفَاسِي : أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات:"ليس بشيء" يعني أن أحاديثه قليلـة جـداً . (١)

ولما قال ابن معين في كثير بن شِنْظِير المازني : ليس بشيء . (٢)

قال الحاكم : قول ابن معين فيه : "ليس بشيء" هذا يقوله ابن معين إذا ذُكر له الشيخ من الرواة يَقِلُّ حديثه ، ربما قال فيه : ليس بشيء،يعني:لم يُسنِد من الحديث ما يُشتغل به . (٣)

ويقول العلامة المعلمي –رحمه الله تعالى– :

"ابن معين قد يقول : "ليس بشيء " على معنى قِلَّة الحديث، فلا تكون جرحاً، وقد يقولها على وجه الجـرح، كما يقولها غيره فتكـون جرحـاً ، فـإذا وَجدنـا الـراوي الـذي قـال فيـه ابـن معـين: "ليـس بشـيء" قليـل الحديـث وقد وُثِّق، وجب حمل كلمة ابن معين على قِلَّة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنها جرح .

فلما نظرنا في حال "ثعلبه – بـن سُـهيل التَّميمي الطَّهَـوي" وقـد قـال فيـه ابـن معين : ليـس بشيء (٤)

١ – هدي الساري : ص ٤٤١

٢ – التاريخ : ٤٩٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ٣٧٤/٨

٣ – تهذيب التهذيب : ٣٧٥/٨ ، وانظر فتح الباري : ٦/ ٤١٠ ، الكاشف : ص٦٧ ، وانظر يحي بن معين وكتابه "التاريخ" : ١١٥/١-١١٩

٤ – تهذيب التهذيب : ٢١/٢

وجدناه قليل الحديث ، ووجدنا ابن معين نفسه قد ثبت عنه أنه قال في ثعلبه : لابـأس بـه ، وقـال مـرة : ثقة كما في"التهذيب". (١)

وممن قال ابن معين فيه : "ليس بشئ" أبو العُطوف الجرَّاح بن المِنْهَال،فنظرنا في حاله فإذا له أحاديث غـير قليلة ، ولم يوثقه أحد، بل جَرحوه ، قال ابن المديني : لا يُكتب حديثه ، وقال البخاري ومسلم : منكر الحديث ، وقال النسائي والدارقطني : متروك ، وقال أبو حاتم، والدُولابي الحنفي : متروك الحديث ذاهب لا يُكتـب حديثـه ، وقال النسائي في "التَّمْييز" : ليس بثقة ولا يُكتب حديثه . وذكره "الـبَرْقي" فيمـن اتُّهـم بـالكذب ، وقـال ابـن حِبَّان : كان يكذب في الحديث ويَشرب الخمر ... والكلام فيه أكثر من هذا . فعرفنـا أن قـول ابـن معـين فيـه : "ليس بشئ" أراد بها الجرح كما هو المعروف عند غيره في معناها " (٢)

فظهر بهذا أن ابن معين -رحمه الله تعالى- قد يُطلق هذه العبارة،ويُريد بها قلة حديث الـراوي، لكـن لا يمكن طَرْد هذا الحكم ليصبح قاعدة يُفهم على ضوئها أن كل من قال فيه ابن معـين "ليـس بشـئ" أنـه يريـد قلـة حديثه ، وقد تقدم أنه ربما أطلقها على المتروكين والكذابين .

قال السخاوي -رحمه الله تعالى- :

هذا مع أن ابن أبي حاتم قد حَكى أن عثمان الدَّارمي سأله عن أبي دِرَاس فقال : إنما يروى حديثاً واحداًليس بـه بـأس . (٣)

---

١ - ٢/ ٢١

٢ - التنكيل : ص٤٩-٥٠ ، ص٤٢٢ ، وانظر ميزان الاعتدال : ١/ ٣٩٠ ، لسان الميزان : ٢/ ١٢٦

٣- فتح المغيث: ٢/ ١٢٣، وانظر الجرح والتعديل: ٩/ ٣٦٨، وسماه البخاري في التاريخ: ١/ ٢٠٥ وتبعه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل": ٢/ ١٦٨ إسماعيل بن دارس أبا دارس، وفي الميزان: ٤/ ٥٢٢، أبو دراس أو أبو دارس. والمسؤول من هذا هو ابن معين -رحمه الله تعالى.

وأما إطلاق ابن معين –رحمه الله تعالى– هذا اللفظ على الراوي ويريد بعض حديث الراوي وإن كان ذلك الراوي ثقة عنده .

فقد قال الحافظ ابن حجر : "عَبدالمُتعَال بن طَالب" شيخ بغدادي، وثقه أبو زرعة، ويَعقوب بن شيبةُ ،وغيرهما، وأورده ابن عدي في الكامل ، ونقل عن عُثمان الدَّارمي أنه سأل يحي بن معين عن حديث هذا عن ابن وَهب فقال : "ليس هذا بشيء" .

قلت –أي الحافظ ابن حجر-: وهذا ليس بصريح في تَضعِيفه، لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه ، ويُقوي هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبدالمتَعَال فقال : ثقة، وكذا قال عبدالخالق بن منصور عن ابن معين . [١]

وأما إطلاقه هذه اللَّفظة على من لا يعَرفه .

فمن ذلك أن ابن معين قال :"كان عُمير بن إسحاق ، لا يُساوي شيئاً ، ولكن يُكتب حديثه، قال أبو الفضل –العَدَوي – : يعني يحي بقوله : إنه ليس بشيء يقول إنه لا يُعرف " [٢]

ولعل من ذلك قوله في صَدقَة بن أبي عِمران الكُوفي فقد قال : أبو داود عن ابن معين : ليس بشيء [٣] وحكى إسحاق بن منصور عن يحي بن معين أنه سئل عن صَدقة ابن أبي عِمران فقال : لا أعرفه ، قال أبو محمد : يعني لا أَعرف حقيقة أمره . [٤]

فكأن قول ابن معين فيه : لا أَعرفه يفسر قوله الآخر : ليس بشيء . [٥] فظهر بهذا أن الإمام يحي بن معين يُطلق هذا اللَّفظ على أكثر من معنى فيَصعُب القول بأن ابن معين إذا أطلق هذا اللفظ يريد به كذا ، فلا بد لمن أراد أن يُحَدِّد مدلول هذا اللفظ عنده أن ينَظر في كلام أهل العلم في ذلك الراوي الذي قال فيه ابن معين : " ليس بشيء" ومن ثم يظهر مُراده والله اعلم .

وبعد معرفة هذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة فإن المشهور المصطلح عليه منها هو المعنى الأول كما تقدم التنبيه على ذلك،ولا يُصار إلى غيره من المعاني إلا بقرينة ظاهرة .

١ – هدي الساري : ص٤٤٢ ، وانظر ميزان الاعتدال : ٦٤٨/٢ ، شفاء العليل : ص ٢٩٩

٢ – التاريخ : ٤٥٦/٢

٣ – ميزان الاعتدال : ٣١٢/٢

٤ – الجرح والتعديل : ٤٣٢/٤-٤٣٣

٥ – انظر الكاشف : ٦٨/١

" يَسرق الحديث "

من ألفاظ الجرح التي يُجرح بها أئمة الجرح والتعديل بعض الرواة، قولهم في الراوي : فلان "يَسرق الحديث" .

وقد جعل الإمام السخاوي–رحمه ا لله تعالى– هذه اللفظة في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح، مع قولهم في الراوي : متهم بالكذب ، متهم بالوضع ، ساقط ... (١)

وبعد التَّأمل في إطلاقات العلماء لهذه اللَّفظة على الرواة، وجدت أنهم يُطلقون هذه اللفظة على الراوي على المعاني الآتية :

– أن يكون محدِّث ينفرد بحديث، فيجئ السارق ويَدَّعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدث .

– أن يقوم الراوي بإبدال رجل في الإسناد برجل آخر لغرض من الأغراض .

– فأما إطلاق هذه اللَّفظة "يَسرق الحديث" على الراوي على معنى، أن يكون الحديث معروفاً براوٍ قد انفرد بروايته، واشتهر ذلك ، فيأتي هذا السَّارق ويَروي هذا الحديث عن شيخ ذلك الراوي الذي قد انفرد برواية الحديث ، مُدَّعياً سماعه من الشيخ؛فهذا المعنى لهذه اللَّفظة هو المشهور عند علماء الحديث ، ويَعدُّون فاعل ذلك في مَصَافِّ من اتُّهم بالكذب ، وفعله هذا لا شَكَّ أنه كذب .

يقول الإمام السخاوي–رحمه ا لله تعالى– :

إذ سَرقة الحديث:أن يكون محدِّث ينفرد بحديث، فيجيءُ السارق ويَدَّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث . (٢)

وقد اتُهم جماعة من الرواة بهذا ، ومنهم "محمد بن يونس الجَمَّال المخَرَّمي" قال الإمام ابن عدي : وهو ممَّن يَسرق أحاديث الناس . (٣)

---

١ – فتح المغيث : ١٢١/٢

٢ – فتح المغيث : ١٢١/٢ وكأنه حكى هذا عن الإمام الذهبي .

٣ – الكامل : ٢٨١/٦ ، وانظر ميزان الاعتدال : ٧٣/٤

ومِمَّا حَكَاه ابن عدي متهماً "محمد بن يُونس" بسرقته قوله :

" ثنا ابن نَاجِية ، ثنا محمد بن يُونس الجَمَّال قال : ثنا ابن عُيينة ، عن عَمرو بن دِينار ... "

قال : وهذا ينفرد به حُسين الجُعفي، عن ابن عُيينة بهذا الإسناد، فادعاه محمد بن يونس الجَمَّال، فرواه عن ابن عُيينة وسَرقه من حُسين الجعفي . [١]

ومنهم أيضاً "يحي بن عبدالحميد بن عبدالرحمن الحِمَّاني" فقد قال ابن عدي-رحمه الله تعالى- :

يقال : إن عبدا لله بن عبدالرحمن السمرقندي، أودعه كتباً لما خَرج إلى مكةَ ، فلما انصرف وجَدَ كُتبه محلولاً ، فقال عبدا لله :

إنه سرق من كتبه أحاديث لسليمان بن بِلاَل ، حدث بها الحِمَّاني عن سليمان نفسه ، وكان هذا أحد مِحَن الحِمَّاني . [٢]

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- :

حافظ إلا أنهم اتَّهموه بسرقة الحديث . [٣]

ويقول المعلمي-رحمه الله تعالى- وقد تَضَافرت الروايات، على أن يحي بن عبدالحميد، كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها عن شيوخهم ، فإن كان يصرح في ذلك بالسماع فهذا هو المعروف بسرقة الحديث ، وهو كذب،وإلا فهو تَدلِيس . [٤]

---

١ - الكامل : ٢٨٠/٦ ، وانظر : ميزان الاعتدال : ٧٣/٤ ، ويقول العلامة المعلمي في التنكيل : ص ٧١٠ : وابن عدي إنما رماه بالسرقة لحديث واحد رواه عن ابن عيينة ، فذكر ابن عدي أنه حديث حسين الجعفي عن ابن عيينة ، يعني أنه معروف عندهم أنه تفرد به حسين الجعفي عن ابن عيينة . فالحكم على الجمال بأنه لم يسمعه وإنما سرقه ليس بالبين .

٢ - الكامل : ٢٣٩/٧ ، تهذيب الكمال : ٤٣٣/٣١

٣ - تقريب التهذيب : ٣٥٢/٢

٤ - التنكيل : ص ٧٤٥ ، ويقول الإمام الذهبي : "لاريب أنه كان مبرزاً في الحفظ كما كان سليمان الشاذكوني ولكنه أصون من الشاذكوني، ولم يقل أحد قط إنه وضع حديثاً ، بل ربما كان يتلقط أحاديث ، ويدعي روايتها ، فيرويها على وجه التدليس ، ويوهم أنه سمعها ، وهذا قد دخل فيه طائفة وهو أخف من افتراء المتون " ويقول : وقد تواتر توثيقه عن يحي بن معين ، كما قد تواتر تجريحه عن الإمام أحمد ... ولا رواية له في الكتب الستة ، تجنبوا حديثه عمداً ، لكن له ذكر في صحيح مسلم في ضبط اسم . السير : ٥٣٦/١٠-٥٣٧ ، وانظر صحيح مسلم : صلاة المسافرين ، باب ما يقول إذا دخل المسجد ، رقم ١٦٤٩ .

ومنهم أيضاً محمد بن سليمان البَاغَنْدي :

فقد قال الدارقطني –رحمه الله تعالى– :

كان كثير التَّدليس بمالم يسمع ، وربما سَرق بعض الأحاديث ، [1] وقال أيضاً : مُخلِّط مدلس ، يَكتب عن بعض أصحابه ، ثم يُسقط بينه وبين شيخه ثلاثة ، وهو كَثير الخطأ –رحمه الله– [2] .

قال الوزير أبو الفضل بن حِنْزَابة –سمعت أبي يقول :

كنت يوماً مع البَاغَنْدي في الحُجْرة، يقرأ لي كتب أبي بكر بن أبي شيبة ، فقام البَاغَنْدي إلى الطهارة فمددت يدي إلى جزء من حديث أبي بكر بن أبي شيبة ، فإذا على ظهره مكتوب "مربَّع" والباقي محكوك ، فرجع البَاغَنْدي ورأى الجزء في يدي فتغير وجهه ، وسألته فقال : إيش هذا مربَّع فغير ذلك، ولم أفطن له، لأني أول ماكنت دخلت في كَتُب الحديث ، ثم سألت عنه، فإذا الكتاب لمحمد بن إبراهيم مربَّع . سمع من أبي بكر بن أبي شيبة ، فَحَكَّ محمد ابن إبراهيم، وبقي مربَّع ، فبرد على قلبي، ولم أخرج عنه شيئاً . [3]

فكأنَّ هذه الحكاية التي ذكرها ابن حِنْزَابة هي التي جعلت الدارقطني–رحمه الله تعالى– يَتَّهِمه بسرقة بعض الأحاديث، والله أعلم . [4]

---

١ – سؤالات حمزة بن يوسف : ص٩١ ، تاريخ بغداد : ٢١٢/٣

٢ – ميزان الاعتدال : ٢٧/٤ ، السير : ٣٨٦/١٤ ، لسان الميزان : ٤٠٧/٥

٣ – سؤالات حمزه بن يوسف : ص٩٠ ، تاريخ بغداد : ٢١٢/٣ ، السير : ٣٨٥/١٤

٤ – يقول العلامة المعلمي : وأما قول الدارقطني : "ربما سرق" فكأنه أراد بها أنه قد يقول : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه مثلاً فيما لم يسمعه من أبي بكر وإنما وجده في كتاب رجل سمعه من أبي بكر ، وكأن الدارقطني أخذ هذا من قصة حكاها عن ابن حنزابه وليست بالبينة في ذلك . وهب أن ذلك صح فالوجاده صحيحة من طرق التحمل ، فآل الأمر إلى التدليس وقد دلت استقامة حديث الباغندي وخلوه عن المناكير على أنه كان لا يدلس إلا فيما لا شبهة في صحته عمن يسميه ، فلا يقول مثلاً : حدثنا "أبو بكر بن أبي شيبه" إلا فيما يستيقن أن أبا بكر بن أبي شيبه حدث به ، فهذا تحقيق حاله : . التنكيل:ص ٧٠٦

- وأما إطلاق هذه اللفظة على من يُبدل رجلاً بآخر في الأسانيد ، لغرض في نفسه ، فذلك وارد في كلامهم .

يقول السخاوي-رحمه الله تعالى- وهو يتكلم عن سرقة الحديث : قلت : أو يكون الحديث عُرف براوٍ فَيُضيفه لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته . [١]

ويُعرف هذا الصنيع عند علماء الحديث بالمقلوب ، يقول ابن المُلَقِّن-رحمه الله تعالى- وهو يتكلم عن الحديث المقلوب :

هو نحو : حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ... وقد يُطلَق على راويه أنه يسرق الحديث . [٢]

ولكن هذا مشروط بأن يكون فاعل ذلك متعمداً لهذا الفعل * ، وأن يكون الراوي المبدل منفرداً بالرواية عن شيخه . يقول السخاوي : وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر ، إلا أن يكون الراوي المُبْدل به عند بعض المحدثين منفرداً به فيسرقه الفاعل منه . وممّن كان يفعل هذا ، "حمّاد بن عمرو النصيبي" كما حكى ذلك السخاوي قال : وممن كان يفعله بهذا المقصد عل سبيل الكذب، حمّاد بن عَمرو النَّصِيبي،أحد المذكورين بالوضع ، كما وقع له ، حيث روى الحديث المعروف بسُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رفعه :"إذا لَقِيتم المشركين في طَريق فلا تبدأوهم بالسلام" [٣] ....

١ - فتح المغيث : ١٢١/٢

٢ - المقنع : ٢٤١/١-٢٤٣ ، وانظر الاقتراح : ٢٥-٢٦

٣ - رواه مسلم في صحيحه كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام. برقم ٥٦٢٦ ، وأبو داود:كتاب الأدب ، باب السلام على أهل الذمة ، برقم (٥٢٠٥) ٣٥٢/٤ والترمذي : كتاب الاستئذان ، باب ماجاء في التسليم على أهل الذمة ، رقم (٢٧٠٠) ٥٧/٥، كلهم من طريق سهيل ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة . وكذا رواه الإمام أحمد في مسنده : ٢٦٧/٢ .

* وإنما قلت متعمداً ، لأن هذا إذا وقع من الراوي وهماً فإن كان من الثقة فإما أن تقوم قرائن وظنون غالبة عند المحدثين فيحكمون بكونه مقلوباً ، أو يُخرّج على طريقة الفقهاء اللذين يجوزون كونه مروياً عنهما جميعاً كما حكى ذلك ابن دقيق العيد في "الاقتراح" ،ص٢٦ ، وربما وقع ذلك للراوي الموصوف بالصدق فيكون دليلاً على لينه وخفة ضبطه . انظر حاشية المقنع : ٢٤٣/١ .

عن الأعمش، عن أبي صالح، ليُغرب به، وهو لا يُعرف عن الأعمش كما صرح بـه العُقَيْلِي .[١] وقـد قيل في فاعل هذا : يَسرق الحديث ، وربما قِيل في الحديث نفسه : مسروق " .[٢]

وحمَّاد هذا، قال فيه البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك . وقـال ابـن حبـان : كـان يضـع الحديث وضعاً ، وقال ابن معين : من المعروفين بالوضع والكذب ، وقال الحَاكِم : يروي عن جماعـة مـن الثقـات أحاديث موضوعة، وهو ساقط بمَرةٍ. وكذا قال أبو سعيد النَّقَّاش ، وقال ابن عدي : وعامة حديثـه مـالا يتابعـه أحد من الثقات عليه .[٣]

١ - الضعفاء الكبير : ٣٠٨/١ ، وانظر : ميزان الاعتدال : ٥٩٨/١ ، لسان الميزان : ٤٢٦/٢ ، النكت على ابن صلاح : ٨٦٥/٢

٢ - فتح المغيث : ٣١٩/١-٣٢٠

٣ - انظر : الكامل : ٢٤٠/٢ ، ميزان الاعتدال : ٥٩٨/١ ، لسان الميزان : ٤٢٦/٢

• وقد ورد من بعض الأئمة، اتهام البعض، بسرقة الحديث، وبعد النظَر والتأمل، يظهر أن هذا الاتهام بسرقة الحديث، ليس على أحد المعنين السابقين، ولا حقيقة له في واقع الأمر .

جاء في ترجمة محمد بن بَشَّار بن عثمان العَبْدي الملقب بـ"بُنْدَار" قال عبدا لله بن محمد بن سَيَّار : سمعت أبا موسى – محمد بن المثنى، الحافظ المعروف بالزَّمِن– وكان صنَّف حديث داود بن أبي هند،ولم يكن بُنْدَار صنَّفه ، فسمعت أبا موسى يقول :هنا أقوم لو قدروا أن يسرقوا حديث داود لسرقوه،يعني به بُنْدَاراً . [1]

يقول المعلمي في توجيه هذا الكلام :

وإنما كانت بين الرجلين مُنافسة، فأراد أبو موسى أن بُنْدَاراً يَحسدُه على السَّبق إلى تَصنيف حديث داود ، حتى لو أمكنه أن يسرق ذاك الكتاب، لِيفَقده أبو موسى لفعل . وليس هذا من سرقة الحديث في شيء . ولم يقع من بُنْدَار لا هذا ولاذاك . ولا هو ممن يقع منه ذلك وإنما بالغ أبو موسى كما لا يخفى . [2]

قال الحافظ ابن حجر : في ترجمة بُنْدَار : أحد الثقات المشهورين ، روى عنه الأئمة السِّتَّة، وثقه العِجْلِي والنسائي، وابن خُزيمة، وسماه إمام أهل زمانه ، والفَرْهَيَاني ، والذُّهْلِي،ومَسْلَمة،وأبوحاتم الرازي، وآخرون . وضعفه عمرو بن علي الفَلاَّس، ولم يذكر سبب ذلك، فما عَرجوا على تجريحه . [3]

وبعد الوقوف على هذين المعنيين لهذه اللفظة ، فإن المعنى الذي يتبادر إلى ذهن الباحث هو المعنى الأول ، إذ أنه هو المعنى المشهور ، ومع هذا فلابُدَّ لتحديد أحد المعنيين من التأمل والتدقيق .

---

١ – تهذيب الكمال : ٥١٥/٢٤ ، وكأن الشيخ الكوثري اتكأ على هذه القصة حين قال : " علي أن بنداراً تكلم فيه الأقدمون إلى أن اتهموه بالكذب وسرقة الحديث ... " تأنيب الخطيب : ص٢٥٩ ، وانظر التنكيل : ص ٦٦٢

٢ – التنكيل : ص ٦٦٢

٣ – هدي الساري : ص٤٥٩ ، ولم يكن بين الرجلين ما يسمى عداوة، وقد توفي بندار قبل أبي موسى فجاء رجل إلى أبي موسى فقال: يا أبا موسى البشرى مات بندار قال : جئت تبشرني بموته ؟ علي ثلاثون حجة إن حدثت أبداً بحديث ، فبقي أبو موسى بعد بندار تسعين يوماً ولم يحدث بحديث ومات انظر تهذيب الكمال : ٥١٨/٢٤ ، قال المعلمي في التنكيل : ص٦٦٢ : وإنما حلف أبو موسى أن لايحدث ندامة على ما سبق من المنافسة، وإظهاراً لأنها لم تبلغ به أن يسر بموت صاحبه .

" تَرَكَه فلان "

وهذا اللفظ من الألفاظ التي اشتهر استعمالها عند أئمة الجرح والتَّعديل ، فإنهم يقولون في بعض الرواة : تَرَكَه فلان ، أو تَرَكُوه ، ونحو ذلك .

وبعد النظر والتأمل في إطلاقات علماء الجرح والتعديل لهذه اللفظة،وجدت أنهم يُطلقونها لمعنيين :
أحدهما : جرح الراوي بهذه اللفظة،على معنى الترك الاصطلاحي لحديثه، فلا يُحتج به ولا يُكتب .
والثاني : إطلاقها لغير ذلك ممَّا سيأتي بيانه .

– فأما إطلاق هذه اللَّفظة على الراوي على معنى الترك الاصطلاحي لحديثه ، فلا يُحتج به ، ولا يُكتب ، سواءً كان السبب في ذلك : غلبة الخطأ ، أو الفسق ، أو الكذب ، أو غير ذلك من الأوصاف التي تقوم بالراوي حتى يَترك الناقد حديثه ، أو يُجمِعُ الجميع على ترك حديثه .

وكثيراً ما نَجِد هذا الاستعمال بهذا المعنى في كتب الجرح والتعديل في حق بعض الرواة ، فيقولون مثلاً : تَرَكه يحي بن سعيد ، أو تَرَكه ابن مهدي ، أو تَرَكه شعبة، وتَرَكه فلان .

ومعنى هذا:أن هذا الرجل لا يُكتب حديثه عند من تركه ، ولا يلزم من ذلك أن يكون متروكاً عند الجميع . لذا قال اللكنوي–رحمه الله تعالى–ذُكر في "الميزان" و "تهذيب التهذيب" وغيرهما من كتب أسماء الرجال في حق كثير من الرواة : تركه يحي القطان، فاعرف أن مجرد تركه لا يُخرج الراوي من حيز الاحتجاج به مطلقاً . (١) وما هذا إلا لأن التَّعديل والتَّجريح خَاضِع للاجتهاد، وأسباب الجرح متعدِّدة، وربما جرَح الجَارح بما لايَجرح، أو أخطأ في ذلك . (٢)

---

١ – الرفع والتكميل : ٢٦٠

٢ – انظر هدي الساري : ٤٠٤،٤٠٥،٤٠٦،٤١١،٤١٤،٤١٨،٤٢٤،٤٣٨،٤٤٦،٤٤٧،٤٦٧،٤٦٨،٤٦٩،٤٧٠،٤٧٤،٤٧٦،٤٧٧ .

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي، لا على سَبيل جرحه وإسقاط حديثه عن درجة الاحتجاج، فذلك وارد في كلامهم . فرُبَّمَا قالوا في الرجل : تَركه فلان على معنى ترك الكتابة عنه،لعارض عرض له،لاعلاقة له بجَرح يَدعو إلى ترك حديثه،ومن ذلك ماحكاه علي ابن المديني قال : كان عطاء بأَخَرة تركه ابن جُريج ،وقَيس ابن سعد . (١)

قال الذهبي -رحمه الله تعالى- : لم يعن التَّرك الاصطلاحي ، بل عنى أنهما بَطَّلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي . (٢)

وعطاء هذا هو ابن أبي رباح، من رجال السِّتَّة، وثقه ابن سعد،واثنى عليه الأئمة ، وذكره ابن حبان في الثقات (٣) ونَعَته الحافظ ابن حجر بقوله : ثقة فقيه فاضل . (٤)

ولما ترجم له الإمام الذهبي في "سير أعلام النبلاء" زاد الأمر إيضاحاً بقوله : قلت : لم يَعْن علي بقوله : تَركه هذان ، التَّرك العرفي ، ولكنه كَبُرَ وضَعُفَت حواسُّه ، وكانا قد تكَفَّيا منه ، وتفقَّها وأكثرا عنه فبطَّلا ، فهذا مراده بقوله : تركاه . (٥)

وفي ترجمة الإمام الحافظ النَّبِيل محدث الشام أبي الحسن أحمد بن عُمير بن يُوسف بن موسى بن جَوْصَاء الدِّمشقي . يقول الحافظ الذهبي :

قال حَمزة الكِنَاني : عندي عن ابن جَوْصَاء جزء،ليتها كانت بياضاً . وترك حمزة الرواية عنه أصلاً .

قال الذهبي : قلت : هذا تَعنُّت من حمزة ، والظاهر أنه تَبرَّم بالمائتي جزء، لنزولها عند حمزة ،ولا تَنْفَق عنه

---

١ - ميزان الاعتدال : ٧٠/٣ ، تهذيب التهذيب : ١٨٢/٧،١٨٣

٢ - ميزان الاعتدال : ٧١/٣ ، تهذيب التهذيب : ١٨٢/٧،١٨٣

٣ - تهذيب التهذيب : ١٨٠/٧-١٨٢

٤ - تقريب التهذيب : ٢٢/٢

٥ - سير أعلام النبلاء : ٨٧/٥ ، وانظر حاشية الرفع والتكميل : ١٤٩،١٥٣ ، شفاء العليل : ٣٣٠

فإن ابن جَوْصَاء من صِغَارِ شيوخه . (١)

فتأمّل سَبَب ترك حمزة له، وإنما هو النُّزول، وأهل العلم وطلابه يرغبون دائماً في العلو . وهذا ما ارتآه الإمام الذهبي –رحمه الله تعالى– والله اعلم ، وقد نَعت ابن جَوْصَاء بقوله : الرجل صدوق حافظ،وَهِمَ في أحاديث مغمورة في سَعَة ما روى . (٢)

ومن هؤلاء الذين تَركهم بعض أهل العلم ، "إسحاق بن أبي إسرائيل" فقد قال السَّاجي : تركوه لموضع الوَقف وكان صدوقاً . (٣) فتأمل السبب في تركه على ماحكاه السَّاجي، وغيره، وهو أنه وَقَفَ في القرآن – أي أنه لم يقل : إن القرآن غير مخلوق – فقد قال عَبْدُوس النيسابوري : كان حافظاً جداً، ولم يكن مثله في الحفظ والورع، وكان لقي المشايخ ، فقيل كان يُتَّهم بالوقف ؟ قال : نعم : اتُّهم ولم يكن بمتَّهم .
وقال مُصعب الزُّبيري :
ناظرته فقال : لم أقل على الشَّك ، ولكني أَسكُت كما سكت القوم قبلي .

وقال أبو حاتم الرازي : كَتَبْنا عنه فوقف في القرآن، فوقفنا عن حديثه ، وقد تَركه الناس حتى كنت أمُر بمسجده وهو وَحيد لا يَقربه أحد . (٤)

ولهذا نجد الإمام الذهبي –رحمه الله تعالى– يقول : معنى قوله – يعني قول زكريا السَّاجي – تركوه : أعرضوا عن الأخذ عنه ، لا أنَّ حديثه في حَيِّزِ المتروك المطَّرح . (٥)

أقول : كيف لا،وقد وثقه ابن معين ، وقال عنه : من ثقات المسلمين ، وقال أيضاً : ثقة مأمون أثبت من القَوارِيري وأكْيَس ، والقَوَاريري ثقة صدوق وليس هو مثل إسحاق . وكذا وثقه الدارقطني ، والبَغوي ، وأحمد بن حنبل . (٦)

---

١ - تذكرة الحفاظ : ٧٩٧/٣
٢ - تذكرة الحفاظ : ٧٩٧/٣
٣ - تهذيب التهذيب : ١٩٦/١
٤ - تهذيب التهذيب : ١٩٦/١
٥ - سير أعلام النبلاء : ٤٧٧/١١
٦ - تهذيب التهذيب : ١٩٦/١

وقال الذهبي :

قلت : أداه ورعه وجُموده إلى الوقف لا أنه كـان يَتَجَهَّـم . كَـلاَّ [١] .وقـال أيضـاً بعـد أن ذكـر مناظرة الزُبيري له ، وقوله : لم أقل على الشَّك، ولكني أسكت كما سكت القوم قبلـي : قلـت : الإنصـاف في مـن هـذا حاله أن يكون باقياً على عدالته ، وا لله اعلم . [٢]

وربما قِيلت هذه اللَّفظة في الراوي وكان المراد منهـا الحكـم النِّسبي كمـا هـو الشـأن في المختلطـين فـإن حديثهم يُترك بعد اختلاطهم مالم يَتَمَيَّز، على ما هو مبيَّن في مظانّه، فربما قيل في الراوي الذي هو من هذا الصِّنـف : تركوه ، وكان المعنى تَرْك حديثه بعد اختلاطـه،أمـا قبلـه فـلا . ومـن هـؤلاء علـى ماحكـاه الحـافظ ابـن حجـر -رحمه ا لله تعالى- عَطاء بن السائب فإنه قد قال : وقال الدارقطني : دخل عطـاء البصـرة مرتـين فسـماع أيـوب وحَمَّاد بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح ، وقال الحَاكِم : تغير بأَخَرة ، وقال في السؤالات : تركـوه . كـذا قـال ،ولعله أراد بالتَّرك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط . [٣]

واختم هنا بكلمة للعلامة المعلمي حيث قال : كثيراً من الرواة لَقوا جماعة من المشايخ وسمعوا منهم، ثم لم يُحَدِّثوا بشيء . فإن قيل إنمـا ذاك لاعتقـادهم ضعـف أولئـك المشـايخ ؟ ... قلـت : بـل قـد يكـون لسـبب آخـر، كما امتنع ابن وهب من الرواية عن المفضَّل بن فَضَاله القتباني، لأنه قضى عليه بقضيَّة ، وامتنع مسلم من الرواية عن محمد بن يحي الذُّهلي،لما جرى له معه في شأن اختلافه مع البخاري . [٤]

وعلى كل حالٍ فإن المعنى المشهور المصطلح عليه لهذه اللفظة هوالمعنى الأول ، ولا يُصـار إلى غيره من المعاني إلا بقرينة ظاهرة ودليل واضح ـ وا لله تعالى أعلم ـ .

---

١ - سير أعلام النبلاء : ٤٧٧/١١

٢ - سير أعلام النبلاء : ٤٧٨/١١

٣ - تهذيب التهذيب : ١٨٥/٧

٤ - التنكيل : ٩٢٥

" مَـتْـــروك "

من ألفاظ الجرح التي يُطلقها أئمة الجرح والتعديل قولهم في الراوي : متروك ، وبعـد النظـر في إطلاقـات أولئك الأئمة لهذا اللفظ نجد أنهم أطلقوا هذا اللفظ على الرواة لعدة معانٍ :

أولـهــا : الراوي المتَّهم بالكذب .
والثـاني : الراوي الكذاب الوضاع .
والثالث : الرُواة الذين غَلبت عليهم المخالفة والغفلة والوهم وسوء الحفظ .

– فأمَّا إطـلاق هـذا اللَّفـظ على الرَّاوي المتَّهـم بـالكَذب؛فهـذا الإطـلاق موجـود في كـلام الأئمَّـة –رحمهم الله تعالى – .

قال الإمام ابن مهدي –رحمه الله تعالى– :
"قِيل لِشعبة : متى يُترك حديث الرجل ؟ قال : إذ احدَّث عـن المعرفـين مـا لا يعرفـه المعروفـون ... وإذا اتهم بالكذب ... " [1]

وقال الحافظ ابن حجر–رحمه الله تعالى– :
والقسم الثَّاني من أقسام المردود،وهو ما يكون بسبب تُهمة الرَّاوي بالكذب هو "المتروك" [2]
ولذا نجدهم يجعلون "المتَّهم بالكذب" و "المتروك" في مرتبة واحــدة . [2]

١ – الجرح والتعديل : ٣١/٢ ، السير : ٢٢١/٧ ، فتح المغيث : ١٢١/٢

٢ – نزهة النظر : ص ١٢٢ ، وأما في كتابه "تقريب التهذيب" فقد جعل "المتروك" في المرتبة العاشرة فقال : العاشرة : من لم يوثق البتة ، وضعف مع ذلك بقادح ، وإليه الإشارة بمتروك . أو متروك الحديث . وجعل المتهم بـالكذب في المرتبـة الحادية عشـرة . وهـذا إصطـلاح خـاص بذلـك الكتـاب (٥/١)

٣ – انظر فتح المغيث : ١٢١/٢

- وأما إطلاق هذا اللَّفظ على الراوي الكذاب الوضَّاع، فقد ورد عن الإمام النسائي مايدل على هذا .
فقد قال النَّسائي -رحمه ا لله تعالى- :

الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول ا لله ﷺ أربعة : إبراهيم بن أبي يَحَـي بالمدينـة ، والواقـدي ببغداد ، ومُقاتل بن سليمان بخراسان ، ومحمد بن سعيد بالشام يعرف بالَمصْلوب . (١)

فقد حكم -رحمه ا لله- على هؤلاء بالكذب والوضع،وبالرجوع إلى ما قاله عنهم نجد الآتي .

قال في إبراهيم بن محمد بن أبي يحي : متروك الحديث . (٢)

وقال في محمد بن عُمر الواقدي ، متروك الحديث . (٣) وقال عنه مرة أخرى : يضع الحديث . (٤)

وقال في محمد بن سعيد الشَّامي : متروك الحديث . (٥)

والنَّاظر في عباراته في الجرح وخاصَّة في "كتاب الضعفاء والمتروكين" له، يجد أنه قلَّما يصرح في تجريح الرواة بالكذب، وغالباً ما يقول : متروك الحديث حينما يُريد رمي الرواة بـالوضع . حتى قـال الدكتـور عمـر فلاتـه : وبعد تتبع لكتابه "الضعفاء والمتروكين" لم أر من صرَّح بكذبه سوى ثلاثة نفرٍ هم : أحمد بن عبدا لله الجُويـبَّاري ، وأحمد ابن أخت عبدالرزاق، وأحمد بن عبدالرحمن ابن أخي ابن وهب . (٦)

---

١ - ميزان الاعتدال : ٥٦٢/٣ ، الوضع في الحديث : ١٣١/١

٢ - كتاب الضعفاء والمتروكين : ص٤٠ ، ميزان الاعتدال : ٨٥/١ وفيه "متروك"

٣ - كتاب الضعفاء والمتروكين : ص ٢١٧ ، ميزان الاعتدال : ٦٦٣/٣

٤ - ميزان الاعتدال : ٦٦٣/٣

٥ - كتاب الضعفاء والمتروكين : ص ٢١٣

٦ - انظر الوضع في الحديث : ١٣١/١

- وأما إطلاق "المتروك" على الرّاوي الذي غلبت عليه المخالفة لغيره، والغفلة، والوهم، وسوء الحفـظ .

فيقول الإمام مسلم بن الحجاج :

وعلامة المنكر في حديث المحدّث، إذا ما عَرضت روايته للحديث علـى روايـة غـيره مـن أهـل الحفـظ والرِّضى،خالفت روايتُه روايتَهم ، أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديـث غير مقبوله ولا مستعمله . (١)

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على كلام الإمام مسلم :

قلت : فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون . (٢)

وقد قِيل لشعبة : متى يُـترك حديـث الرجـل ؟ قـال : إذا حـدّث عـن المعروفـين مـا لايعرفـه المعروفـون، وإذا أكثر الغلط ... وإذا رَوى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه، فلم يتَّهم نفسه فيتركه، طُرح حديثه،وما كان غير ذلـك فاروَوا عنـه . (٣)

ولما قال البخاري في ضِرَار بن صُرَد : متروك الحديث . (٤) قال العلامة المعلمي :

لكن البخاري روى عنه وهو لا يروي إلا عن ثقة، كما صرح بـه الشـيخ تقـي الديـن ابـن تيميّـة، ومَـرَّ النظر في ذلك في ترجمة أحمد بن عبدا لله أبو عبدالرحمن .

والظاهر التَّوسط ، وهو أن البخاري لا يروي إلا عمَّن هو صدوق في الأصل، يتميز صحيح حديثـه مـن سقيمه، كما صرح به في رواية الترمذي كما تقدم في تلك الترجمة .

فقوله في ضِرَار : "مـتروك الحديـث" محمـول علـى أنـه كثير الخطأ والوهـم، ولا ينـافي ذلـك أن يكـون صدوقاً في الأصل، يمكن لِمثْل البخاري تَمْيِيز بعض حديثه . (٥)

وبعد الوقوف على هذه المعاني فإن المعنى الأول هو المشهور لهذه اللفظة ،وأما ما عداه من المعاني فيقال به إذا دل عليه الدليل .

---

١ - صحيح مسلم : ٥٦/١ ، وانظر النكت : ٦٧٥/٢

٢ - النكت : ٦٧٥/٢ .

٣ - الجرح والتعديل : ٣١/٢ ، السير : ٢٢١/٧ ، فتح المغيث : ١٢١/٢

٤ - تهذيب التهذيب : ٤٠٠/٤

٥ - التنكيل : ص ٤٩٥

" ليس بثقة "

من الألفاظ التي يُطلقها علماء الجرح والتعديل على الرواة:" ليس بثقة"، وبعد الوقوف على كلام العلماء تبيَّن لي أنَّ هذه اللفظة "ليس بثقة" يُمكن إطلاقها على الراوي على معنيين :

أحدهما : الجرح الشَّديد لمن قِيلَت فيه هذه اللفظة .

والثاني : إطلاقها على الراوي على معنى أنه ليس بالمنزلة العالية، بحيث يُقال له ثقة على المعنى المشهور لِلَفظة ثـقـة .

– فأما إطلاق لفظة "ليس بثقة" على الراوي على معنى الجرح الشَّديد لهذا الراوي الذي قيلت فيه هذه اللفظة، فهذا المعنى هو المشهور عندهم . لذلك يقول الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى– :

لفظة "ليس بثقة،في الاصطلاح تُوجب الضَّعف الشديد" [١] ونجِد الإمام السخاوي–رحمه الله تعالى– يَجعل هذه اللَّفظة في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، فيقول وهو يُعدِّد ألفاظ هذه المرتبة : فلان يسرق الحديث وفلان متَّهم بالكذب، أو الوضع، وفلان سَاقط ، وفلان ليس بالثقة، أو ليس بثقة ... " [٢] وحديث أهل هذه المرتبة لا يُكتب كما هو معلوم . [٣]

ومن خلال النَّظر في كلام علماء الجرح والتعديل،نَجِد هذا الإطلاق على هذا المعنى، ومن ذلك أن الإمام يحي بن معين قال في محمد بن سُليم أبو عبدالله القاضي : ليس بثقة . قال أحمد بن زُهير : قلت :لِمَ صار ليس بثقة ؟ قال –يعني ابن معين– : لأنه يكذب في الحديث . [٤]

---

١ - تهذيب التهذيب : ٣٠٤/٤ ترجمة شعبة بن دينار الهاشمي

٢ - فتح المغيث : ١٢١/٢-١٢٢

٣ - فتح المغيث : ١٢٥/٢

٤ - تاريخ بغداد : ٣٢٥/٥-٣٢٦ ، وانظر "ميزان الاعتدال" : ٥٧٤/٣، شفاء العليل :ص٢١٤ ، وربما قيل في الراوي : "ليس بثقة" لمعنى يتعلق بالاعتقاد فقد قال أبو العرب الصقلي في إسحاق بن سويد العدوي بعد أن ذكره في الضعفاء : كان يحمل على علي تحاملاً شديداً وقال لا أحب علياً ... ومن لم يحب الصحابة فليس بثقة ولاكرامه . تهذيب التهذيب : ٢٠٧/١ ، هدي الساري : ص ٤٠٩ ، وإسحاق هذا من رجال البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي ،وثقه أحمد وابن معين والنسائي ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث . تهذيب التهذيب : ٢٠٦/١ . قال الحافظ ابن حجر في التقريب : ٨٥/١ : صدوق تكلم فيه للنصب .

ومن ذلك أيضاً أنه قال في عُبيد بن القَاسم : "ليس بثقة"،ومرة قال : كذاب ، [١] وكلام العلماء في عُبيد هذا شَديد . فقد قال فيه البخاري : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، وقال أبو زرعة : لاينبغي أن يُحدَّث عنه ، وقال ابن حِبَّان : روى عن هشام نُسخةً موضوعة،وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال صالح جَزَرة : كذاب يضع الحديث ، وقال أبو داود : كان يضع الحديث، وقال النسائي متروك الحديث . [٢] وقال الحافظ ابن حجر : متروك ،كذبه ابن معين، واتَّهَمه أبو داود بالوضع . [٣] ويقول السَّاجي في الجرَّاح بن المِنْهال أبي العطوف الجَزَري : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . [٤] وكلامهم فيه شديد، فقد قال البخاري ومسلم : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : كذاب ، وقال النسائي والدارقطني : متروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : متروك ذاهب الحديث لا يُكتب حديثه . [٥]

---

١ - ميزان الاعتدال : ٢١/٣

٢ - ميزان الاعتدال : ٢١/٣

٣ - تقريب التهذيب : ٥٤٤/١

٤ - تعجيل المنفعة : ٤٩

٥ - تعجيل المنفعة : ٤٨-٤٩

- وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي على معنى أنه ليس في القوة بحيث يقال عنه ثقة، على المعنى المشهور للفظة ثقة . فيقول المعلمي -رحمه الله تعالى- :

وأما كلمة "ليس بثقة" فحقيقتُها اللغوية نفي أن يكون الراوي بحيث يقال له "ثقة"، ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى . [١] وقد يقول ابن معين في الراوي مرة : "ليس بثقة" ومرة "ثقة" أو "لابأس به" أو نحو ذلك ...

وربما يقول في الراوي "ليس بثقة" ويُوثقه غيره ... وهذا قد يُشعر بأن ابن معين قد يُطلق كلمة "ليس بثقة" على معنى أن الراوي ليس بِحيَثُ يقال فيه "ثقة" على المعنى المشهور لكلمة "ثقة" [٢] .

وقد وَرد أن بِشر بن عُمر سأل مالكاً عن صالح بن نَبْهان مولى التوأَمة فقال : ليس بثقة . وقال القَطَّان : سألت مالكاً عنه فقال : لم يكن من القرّاء . [٣]

يقول المعلمي معلقاً على قول مالك بعد أن ذكر أنه لامانع من استعمال هذه اللفظة على حقيقتها اللغوية : واقتصار مالك في رواية يحي القَطَّان على قوله : "لم يكن من القرّاء" يُشعر بأنه أراد هذا المعنى [٤] .

أقول : وكأن هذه قرينة استطعنا بواسطتها فهم قول مالك، على غير المعنى المصطلح عليه لهذه اللفظة . يُساعد على هذا أيضاً أقوال النُّقاد الآخرين،في صَالح مَولى التوأَمة ، فقد وثقه ابن المديني، والعِجْلِي، وابن معين ومرة قال : ليس بقوي ، وكذا قال النسائي وأبو حاتم ، وقال أبو زرعة : ضعيف . قال أحمد : مالك أدرك صالحاً وقد اختلط وهو كبير ، وما أعلم به بأساً . [٥] وقال الحافظ ابن حجر : صدوق ، اختلط بأَخَرَة ، فقال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جُريج . [٦]

---

١ - التنكيل : ص٢٦٠

٢ - التنكيل : ص ٢٥٩

٣ - تهذيب التهذيب : ٣٥٥/٤

٤ - التنكيل : ص ٢٦٠

٥ - ميزان الاعتدال : ٣٠٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ٢٥٦/٤

٦ - تقريب التهذيب : ٣٦٣/١

وقد قال الذهبي – رحمه الله تعالى – في ترجمة مسلم بن صَاعد النَّحات : وثقه يحي، وقال أبو حاتم : ليس بثقه . [١] وقال الإمام أحمد فيه : أرجو أن يكون ثقة . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن مسلم النَّحات فقال : هو ضعيف الحديث عندي . قيل له : إن يحي بن معين قال : هو ثقة ، قال : ما هو بثقة عندي . [٢]

فتأمل كيف حَكم عليه أبو حاتم بالضَّعف ، وقال أيضاً : ما هو بثقة عندي ، فنفى أن يكون عنده ثقة مع أن حكم بضعفه ، فدل على إطلاق هذه اللفظة على من لم يصل إلى درجة الثقات، وإن لم يكن شديد الضعف .

وعلى كلِ حال فإنَّ المعنى المشهور لهذه اللفظة هو المعنى الأول،وهوالذي شاع به الاصطلاح ، وأما المعنى الثاني فلا يُذهب إليه إلا بدليل واضح .

---

١ – ميزان الاعتدال : ٤/١٠٤

٢ – الجرح والتعديل : ٨/١٨٦-١٨٧ ، شفاء العليل : ص ٢١٦

" كـــذَّاب " *

من ألفاظ الجرح التي يُطلقها أئمة الحديث، ونُقاده، قولهم في الراوي "كذاب"،وبعد التأمل في إطلاقـاتهم لهذه اللفظة على الرواة،نجد أنهم يَستعملون هذا اللفظ ويُطلقونه على الرواة على معانٍ :

- أولـهـا : كون هذا الراوي يكذب في الحديث على ماتدل عليه هـذه اللفظة بظاهرهـا بـالمعنى الـذي يُتَبَادر إلى الذهن عند سماعها ، أي أنه يَختلق مالم يكن عمداً .
- والثاني : إطلاقها على الراوي على معنى تَخطئته، وتَوهيمه فيما قاله أو نقله .
- والثالث : كون الراوي يكذب في كلامه أو رأيه أو غير ذلك،لا في حديث النبي – ﷺ – .
- والرابع : إطلاقها على سبيل المُمَازحة والمداعبة للغير،لا على سبيل الحقيقة .

وقد قال الصَّيرفي : وكذا إذا قالوا : فلان كذاب ، لابُدَّمن بيانه لأن الكذب يحتمل الغلط .[١]

- فأما إطلاق هذه اللفظة "كذاب" على الراوي على معنى اختلاقه ما لم يكن ، ونسبة كلام لمن لم يَتفـوَّه به عمداً ، على ما هو مفهوم من اللِّسان العربي، من دَلاَلَته على معنى هذه اللفظة ومدلولهـا،فذلـك هـو المشـهور من استعمال هذه اللفظة، عند علماء الجرح والتَّعديل .

ونُقاد الحديث والأثر يجعلون هذه اللفظة من أسوأ ألفاظ الجرح، ويَعدُونها من ألفاظ المراتب التي لا يُقبل حديث أهلها،بل يُحكم عليه بالوضع .

---

* قال السيوطي -رحمه الله تعالى- :

من غريب الألفاظ المشتركة لفظة "كذب" قال خداش بن زهير العامري - جاهلي-:

كذبت عليكم أو عدوني وعللوا　　　　بي الأرض والأقوام قردان موظبا

قال أبو زيد في النوادر : معنى كذبت عليكم : أي عليكم بي .

وتجئ كذب في الحديث والشعر ، قال عمر : كذب عليكم الحج . فرفع الحج بكذب ، والمعنى عليكم الحج ، أي حجوا . ونظر أعرابي إلى رجل يعلف بعيراً ، فقال : كذب عليك البزر والنوى . وفي الحديث : ثلاثة أسفار كذبن عليكم . انتهى . وفي تعليق النجيرمي بخطه قال عيسى بن عمر : مر بي أعرابي وأنا أعلف بعيراً لي ، فقال : كذب عليك البزر والنوى . قال الأصمعي : تقول العرب هذه الكلمة إذا أراد أحدهم الشئ قال : كذب عليك بكذا . وقال التبريزي في تهذيبه في قول الشاعر :

وذبيانة وصت بنيها　　　　بأن كذب القراطف والقروف

قوله "بأن كذب القراطف والقروف" هذا الكلام لفظي الخبر، ومعناه الإغراء ، يقول عليك كذا ، أي عليك به . وفي حديث عمر : أن عمرو بن معد يكرب شكى إليه المعص فقال : كذب عليك العسل .

وقال ابن خالويه في شرح الدريدية في قوله : كذب العتيق وماء شن بارد .

هذا إغراء ، أي عليك العتيق والماء البارد ، ولكنه كذا جاء عنهم بالرفع ، لإنه فاعل كذب ، والعرب تقول : كذب عليك العسل ، أي الزم العدو وسرعة السير والمشي . وفي الحديث : كذب عليكم الحج ، وكذب عليكم العمرة ، وكذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم .

وقال التبريزي في موضع آخر من تهذيبه : تقول للرجل إذا أمرته بالشئ وأغريته به : كذب عليك كذا وكذا ، أي عليك به ، وهي كلمة نادرة وجاءت على غير القياس . قال عمر : يا أيها الناس كذب علكيم الحج . أي عليكم بالحج ، ويقال : كذب علكيم الحج والحج بالنصب والرفع لغتان، النصب على الإغراء ، والرفع على معنى وجب عليكم وأمكنكم . أنشد الأصمعي للأسود بن يعفر:كذبت عليك لا تزال تقوفني . أي عليك بي فاتبعني .

المزهر : ٣٨٢/١

١ - تدريب الراوي : ١-٣٠٦

يقول الإمام السخاوي–رحمه ا لله تعالى– :

وأسوأ التجريح الوصف بمادل على المبالغة فيه –كما قال شيخنا– قال : وأصرح ذلك التعبير بأفعل، كأكذب الناس ، وكذا قولهم : إليه المنتهى في الوضع ، وهو رُكن الكذب ، ونحو ذلك. فهذه هي المرتبة الأولى ، ثم يليها كذاب ... [1]

فالسخاوي –رحمه ا لله تعالى– يجعل "كذاب" من ألفاظ المرتبة الثانية ... ثم قال :

والحكم في المراتب الأربع الأول،أنه لا يُحتج بواحد من أهلها ولا يُستشهد به ولا يُعتبر به . [2]

وهذا على سبيل الإجمال في تلك المراتب الأربع، وإلا فإن الحافظ ابن حجر–رحمه ا لله تعالى– صَرَّح بأن حديث "الكذاب" يَسمى موضوعاً ، حيث قال : فالقسم الأول : الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع . [3]

ومن نظر في كتب الجرح والتَّعديل، التي تكلم فيها مؤلفوها على الرجال، وبيان منزلتهم في الرواية، يَجد هذا الإطلاق على هذا المعنى شائعاً منتشراً .

١ – فتح المغيث : ١٢٠/٢

٢ – فتح المغيث : ١٢٥/٢

٣ – نزهة النظر : ص ١١٨

– وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي ، على معنى كونه أخطأ فيما قاله أو نقله، ووَهم في ذلك، فوارد في اللسان العربي، وعلى لسان إمام المحدثين ونبي الأمة – ﷺ – ولسان الصحابة – ﷺ – ونقاد الحديث والأثر .

فأما وُرود هذا اللفظ في اللسان العربي على معنى الخطأ والغلط والوهم، فقد قال العلامة ابن عبدالبر –رحمه الله تعالى– :

فإن العرب تقول : كَذَبْتَ – بمعنى غَلِطت فيما قَدَّرت ، وأوهمت فيما قلت، ولم تظن حقاً، ونحو هذا، وذلك معروف في كلامهم ، موجود في أشعارهم كثيراً ، قال أبو طالب :

كَذبتم وبيتَ اللهِ نترُكُ مكةً ... ونَظْعَن إلا أمرُكم في بَلابِلِ
كَذبتم وبيتَ الله نَبَرا محمداً ... ولما نُطَاعِن دُونَه ونُنَاضِلِ
ونُسْلِمُه حتى نُصَرَّع حَولَه ... ونَذْهَل عن أَبنائِنا والحَلائِلِ

وقال بعض شعراء همدان :

كَذبْتمُ وبيْتَ اللهِ لا تأخُذُونَها ... مُراغَمةً مادَام لِلسَّيف قَائِمُ

وقال زُفر بن الحَارث العبسي :

أَفِي الحقِّ أَمّا بَجْدَلٌ وابنُ بَجْدَلٍ ... فَيَحْيَا وأمّا ابنُ الزُّبَير فيُقْتَلُ
كَذَبْتُم – وبيتَ اللهِ – لا تقْتُلونَهُ ... ولَمَّا يكُنْ يومٌ أَغَرُّ مُحَجَّلٌ

ألا ترى أن هذا ليس من باب الكذبِ الذي هو ضِدُّ الصدق ، وإنما هو من باب الغلط ، وظَنِّ ما ليس بصحيح ، وذلك أن قُريشاً زعموا أنهم يُخرجون بني هاشم من مكة إن لم يَتركوا جِوار محمد – ﷺ – فقال لهم أبو طالب : كذبتم ، أي غلطتم فيما قلتم وظننتم ، وكذلك معنى قول الهمداني، والعبسي، وهذا مشهور في كلام العرب ، ومن هذا ماذكره الحسن بن علي الحُلْواني ، قال : حدثنا عَارِم ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، قال : سألت سعيد بن جبير عن الرجل يأذن لعبده في التَّزويج ، بيد من الطلاق ؟ قال: بيد العبد ، قلت : إن جابر بن زيد يقول : بيد السيِّد ، قال : كَذَب جابر –يريد غَلِط أو أخطأ– والله اعلم . انتهى ما ذكره ابن عبد البر . [١]

١ – التمهيد : ٢٨٩/٩–٢٩٠ ، وانظر سيرة ابن هشام : ٢٩٠/١ وفيها "كذبتم وبيت الله نبزى محمداً" وهذه أبيات من لاميته المشهورة ، وقد ساقها ابن هشام ثم قال : هذا ما صح لي من هذه القصيدة ، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها . وانظر البداية والنهاية : ٩٣/٦

وأما ما ورد على لسانِ النبي – ﷺ – مراداً به هذا المعنى ، فقد روى الإمام أحمد بسنده إلى عبدا لله بـن مسعود – رضي الله عنه – أن سُبيعة بنت الحرْث وَضعت حملها بعد وفاة زوجها بخمس عشرة ليلـة ، فدخـل عليهـا أبـو السَّنابل ، فقال : كأنك تحدثين نفسك بالباءة ! مالك ذلك حتى ينقضي أبعد الأجلين ! فانطلقت إلى رسـول ا لله – ﷺ – فأخبرته بما قال أبو السَّنابل ، فقال رسول ا لله – ﷺ –:كذب أبو السَّنابل ، إذا أتاك أحـد ترضينـه فائتيني به ، أو قال : فانبئيني ، فأخبرها أن عِدتها قد انقضت . (١)

والشاهد من هذا قول النبي – ﷺ – كذب أبو السَّنابل ، فماذا يُريد النبي – ﷺ – بقوله : كـذب ؟ هل يريد حقيقة هذه اللفظة أم غير ذلك ؟

يرى الإمام ابن القيِّم أن هذا من كذب الخطأ فيقول :

وكذب الخطأ ككذب أبي السَّنابل بن بَعْكَك في فتواه للمتوفي عنها إذا وضعت حملها أنها لاتحل حتى تتم لها أربعة أشهر وعشراً فقال النبي – ﷺ – كذب أبو السَّنابل . (٢)

---

١ – المسند : ٤٧٧/١ ، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٥/٢-٣) : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، وقال الشيخ أحمد شاكر : إسناده صحيح شرح المسند : ١٣٦/٦

وأصل قصة سبيعة الأسلمية ، رواها عدد من الصحابة كما تراه في :

ـ البخارى فى صحيحه : كتاب المغازى ، برقم (٣٩٩١) معلقاً ، وفى كتاب الطلاق ، باب (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) برقم (٥٣١٨ ، ٥٣١٩ ، ٥٣٢٠) وفى كتاب التفسير ، باب وأولات الأحمال أجلهن ....) برقم (٤٩٠٩) .

ـ ومسلم فى صحيحه : كتاب الطلاق ، باب أنقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل ، برقم (١١٩٤ ـ ٣٧٠٨)

ـ وأبو داود فى سننه ، كتاب الطلاق ، باب فى عدة الحامل ، برقم (٢٣٠٦) (٢/ ٢٩٣) .

ـ والترمذى فى سننه ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء فى الحامل المتوفى عنها زوجها تضع، برقم (١١٩٤) (٣/ ٤٩٩) .

ـ والنسائى فى كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها برقم (٣٥٠٦ ـ ٣٥٢٠) (٦/ ٥٠١) .

ـ وابن ماجة فى سننه ، كتاب الطلاق ، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج ، برقم (٢٠٢٨) (٦٥٣/١) .

ـ ومالك فى الموطأ ، كتاب الطلاق ، عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً ، برقم (١٢٨٦ ـ ١٢٨٩) (٢١٩/٣) .

ـ والشافعى فى الأم : (٢٣٩/٥) وأنظر الرسالة له : (٥٧٤) رقم(١٧١١) والإصابة : ٣٢٤/٤ ، والدر المنثور : (٦/ ٢٦١).

٢ – مدارج السالكين : ٣٦٤/١

وأما الحافظ ابن حجر فيقول معلقاً عل ذلك :

على أن الخطأ قد يُطلق عليه الكذب، وهو في كلام أهل الحجاز كثير ، وحمله بعض العلماء على ظاهره فقال : إنما كذَّبه لأنه كان عالماً بالقصَّة، وأفتى بخلافه... وهو بعيد . [١]

ومن ذلك أيضاً ما ورد أن سَلَمة بن الأكْوَع – رضي الله عنه – قال للنبي – صلى الله عليه وسلم – : زَعَموا أن عامراً حَبط عمله ، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – كَذب من قاله ..... الحديث [٢] فقد أطلق النبي – صلى الله عليه وسلم – الكذب هنا على من قال هذه المقولة، في حق عَامر بن الأكوع – رضي الله عنه – وذلك أنه لما تَصافَّ القوم في"خيبر"كان سيف عامر قصيراً ، فتناول به سَاق يهودي ليضربه ، فرجع ذُباب سيفه، فأصاب عين ركبة عامر ، فمات منه – رضي الله عنه – .

ويجيب الحافظ ابن حجر –رحمه ا لله تعالى– عن مراد النبي – صلى الله عليه وسلم – بقوله "كذب من قاله" فيقول :

قوله : "كذب من قاله" أي أخطأ . [٣]

وتوجيه ذلك أن من قال هذه المقولة، ظن أن عامراً قتل نفسه ، وبنى على ذلك أن من قتل نفسه فقد استحق الوعيد الوارد/وقد حَبط عمله . ولم يكن هذا الصحابي – رضي الله عنه – قد تَعمَّد ذلك، وإنما وقع به سيفه خطأً ، وا لله سبحانه وعد بعدم المؤاخذة على الخطأ،وا لله لا يخلف الميعاد ، فحكم من حكم عليه بحبوط العمل خطأ ولا بد. وأما ما ورد على لسان الصحابة فمن ذلك قول عمر –رضي الله عنه– لهشام بن حكيم –رضي الله عنه– :

كذبت، عندما قال أقرأنيها رسول ا لله – صلى الله عليه وسلم – وذلك في حديث الأحرف السبعة المشهور . [٤]

قال الحافظ ابن حجر –رحمه ا لله تعالى– قوله "كذبت" فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن ، أو المراد بقوله : كذبت أي : أخطأت ، لأن أهل الحجاز يُطلقون الكذب في موضع الخطأ . [٥]

---

١ – فتح الباري : ٩/٣٨٥

٢ – رواه البخاري في كتاب المظالم ، باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر ، رقم ٢٤٧٧

وفي كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، رقم ٤١٩٦

وفي كتاب الذبائح والصيد ، باب آنية المجوس ، رقم ٥٤٩٧

وفي كتاب الآداب ، باب ما يجوز من الشعر ، رقم ٦١٤٨

وفي كتاب الدعوات ، باب قول ا لله تبارك تعالى "وصل عليهم" ، رقم ٦٣٣١

وفي كتاب الديات ، باب إذا قتل نفسه خطأ ، رقم ٦٨٩١

ومسلم في كتاب الجهاد والسير ، باب غزوة خيبر ، رقم ٤٦٤٤

وفي كتاب الذبائح والصيد ، باب تحريم أكل لحوم الحمر الأنسيه ، رقم ٤٩٩٣-٤٩٩٤

وابن ماجه في كتاب الذبائح ، باب لحوم الحمر الوحشيه ، رقم ٣١٩٥

٣ – فتح الباري : ٧/٥٣٣ ٤ – رواه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، رقم ٤٩٩٢

٥ – فتح الباري : ٨/٦٤٢

ومن ذلك أيضاً ما وراه الإمام أحمد بسنده من طريق ابن مُحَيْرِيز، عن رجل من بني كنانة قال : يقال له المَخْدَجي ، قال : كان بالشام رجل يقال له أبو محمد، قال : الوتر واجب ، قال : فرُحت إلى عبادة، فقلت : إن أبا محمد يزعم أن الوتر واجب قال : كذب أبو محمد ... [٢]

فهذا عُبادة بن الصامت – رضي الله عنه – يقول : كذب أبو محمد فماذا يُريد بهذه اللفظة ؟

يوجه هذا ابن حبان فيقول : " قول عبادة كذب أبو محمد، يريد به أخطأ ... وهذه لفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم يقال له كذب ... [٣]

ويقول الخَطَّابي – رحمه الله تعالى – :

"يُريد بقوله : كذب أبو محمد : أخطأ أبو محمد ، ولم يُرد تَعمُّد الكذب الذي هو ضد الصدق ، لأن الكذب إنما يجري في الأخبار ، وأبو محمد هذا إنما أفتى فُتيا، ورأى رأياً، فأخطأ فيما أفتى به ، وهو رجل من الأنصار له صحبة والكذب عليه في الأخبار غير جائز ، والعرب تضع الكذب موضع الخطأ في كلامها، فتقول : كذب سمعي وكذب بصري ... [٤]

---

٢ – المسند : ٥/٣١٩ ورواه :

أبو داود في سننه : كتاب الصلاة ، باب فيمن لم يوتر ، رقم ١٤٢٠ ، ٢/٦٢

والنسائي في سننه : كتاب الصلاة ، باب المحافظة على الصلوات الخمس ، ١/٢٣٠

ومالك في الموطأ : في الامر بالوتر ، رقم ٢٦٧ ، ١/٢٥٤

وابن حبان في صحيحه : رقم ١٧٣٢ (٥/٢٣ الإحسان)

وابن السكن كما في "التلخيص الحبير" ٢/١٥٥

قال ابن عبدالبر : هو صحيح ثابت . التخليص الحبير : ٢/١٥٥

٣ – صحيح ابن حبان : ٥/٢٣-٢٤ ، وانظرالتخليص الحبير: ٢/١٥٥ ، موافقة الخبر الخبر : ٢/١١١

٤ – معالم السنن : ١/١٣٤

ومن ذلك أيضاً ما أخبر به حُميد بن عبدالرحمن قال : سمعت معاوية يحدث رهطاً من قريش بالمدينة ، وذكر كَعب الأحبار فقال : إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذي يُحدثون عن أهل الكتاب وإن كنا مع ذلك لَنبلُوعليه الكذب . [١]

قال الحافظ ابن حجر – موجهاً هذا الكلام :

وقال ابن حبان في "كتاب الثقات" أراد معاوية أنه يُخطئ أحياناً فيما يُخبر به، ولم يُرد أنه كان كذاباً . [٢]

فهذا ماورد على لسان النبي – ﷺ – والصحابة – رضي الله عنهم أجمعين – .

---

١ – صحيح البخاري : كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب قول النبي – ﷺ – لا تسألوا أهل الكتاب عن شئ " رقم (٧٣٦١) قال البخاري : وقال أبو اليمان ... قال الحافظ كذا عند الجميع و لم أره بصيغة حدثنا وأبو اليمان من شيوخه فإما أن يكون أخذه عنه مذاكرة وإما أن يكون ترك التصريح بقوله حدثنا لكونه أثراً موقوفاً ، ويحتمل أن يكون مما فاته سماعه ، ثم وجدت الاسماعيلي أخرجه عن عبدا لله بن العباس الطيالسي عن البخاري قال : حدثنا أبو اليمان ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم فذكره فظهر أنه مسموع له ، وترجح الاحتمال الثاني ، ثم وجدته في التاريخ الصغير للبخاري : قال حدثنا أبو اليمان . فتح الباري : ٣٤٦/١٣ ، تغليق التعليق : ٣٢٨/٥

٢ – فتح الباري : ٣٤٦/١٣

وأما ما ورد عمّن بعدهم من الأئمة . فهذا الإمام ابن حبان -رحمه الله تعالى- يقول في ترجمة " بُرْد مولى سعيد بن المسيب القرشي" :

كان يُخطئ وأهل الحجاز يُسمون الخطأ كذباً .[١]

قال الحافظ ابن حجر:يعني قول مولاه : لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس - رضي الله عنهما - .[٢]

ولما ذكر الحافظ الأقوال التي قِيلَت في عكرمة مولى ابن عباس، ومنها القول الآنف الذكر قال :
"ويُقوي صحة ما حكاه ابن حبان أنهم يُطلقون الكذب على موضع الخطأ، ما سيأتي عن هؤلاء من الثَّناء عليه ،والتعظيم له ... [٣]

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه - يعني عن جُنَادة بن مروان الحمصي - فقال : ليس بقوي أخشى أن يكون كذب في حديث عبدالله بن بُسر، أنه رأى في شارب النبي- ﷺ - بياضاً بحيال شفتيه .[٤]

قال الحافظ ابن حجر : قلت : أراد أبو حاتم بقوله : كَذب، أخطأ . وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج له الحاكم في الصحيح . وأما قول ابن الجوزي ، عن أبي حاتم ، أنه قال : أخشى أن يكون كذب في الحديث ، فاختصار مفضي إلى رَدِّ حديث الرجل جميعه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى .[٥]

وقال ابن أبي حاتم :

وممن رُمي بالكذب،وتأوَّله العلماء بالوهم والخطأ بُنْدار - محمد بن بشار - قال عبدالله بن محمد بن سَيَّار : سمعت عمرو بن علي يحلف أنَّ بُنْداراً يكذب في ما يروي عن يحي . قال ابن سَيَّار : وبُنْدار وأبو موسى، ثقتان، وأبو موسى أصح .[٦]

قال العلامة المعلمي- رحمه الله تعالى - وإنما أراد عمرو بن علي بالكذب:الوهم والخطأ، بدليل أنه قد جاء عنه توثيق بُنْدار .[٧]

ومنهم أيضاً " عَبَّاد بن كَثير الثَّقفي " فقد كان الثوري يكذبه .[٨]

يقول المعلمي : فأما تكذيبه له - يعني الثَّوري - فإنما حكاه الحاكم، وأبو نُعيم الأصبهاني ، ولا أدري من أين أَخذاه ، فإن صَحَّ فإنما أرادا الوهم والغلط،وقد أثنى على الثَّقفي بالصَّلاح جماعة منهم : ابن المبارك،

١ـ كتاب الثقات :١١٤/٦ وانظر السير: ٣٠٩/٤ .

٢ـ لسان الميزان: ١٠/٢ ، تهذيب التهذيب : ٢٣٧/٧ .

٣ـ هدى السارى :٤٤٩ ، تهذيب التهذيب : ٢٣٤/٧ ـ ٢٤٢ .

٤ـ الجرح والتعديل : ٥١٦/٢ .

٥ـ لسان الميزان : ١٧٥/٢ ، وقد فات هذا التأويل على الإمام الذهبى ــ رحمه الله تعالى ـ فإنه لما ترجم لجنادة فى(الميزان) (٤٢٤/١) قال اتهمه أبو حاتم.

٦ـ تهذيب التهذيب: ٦٢/٩ .

٧ـ التنكيل :ص ٦٦١ ، وتوثيق عمرو بن على لبندار انظره فى ترجمة (محمد بن المثنى) من التهذيب: ٣٧٨/٩ .

٨ - تهذيب التهذيب : ٨٨/٥ .

و أحمد ،وابن معين، وأبو زُرعة،والعِجْلِي ، ووصفوه بأنه:ليس بشيء في الحديث ، وأنه يُحدِّث بما لم يَسمَع لِبَلَهه وغفلته . [١]

وممَّا اشتهر مارواه مسلم في مقدمة صحيحه،أن يحي بن سعيد القَطَّان قال : لم نَر الصالحين في شئ أكذب منهم في الحديث . قال الإمام مسلم : يقول : يَجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب . [٢]

قال النَّووي معلقاً على مقالة مسلم : إنه يجري الكذب على ألسنتهم ، ولا يتعمدون ذلك، لكونهم لا يُعانون صِنَاعة أهل الحديث ، فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه ، ويروون الكذب، ولا يعلمون أنه كذب . وقد قدَّمنا أن مذهب أهل الحق، أن الكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ماهو،عمداً كان أو سهواً أو غلطاً . [٣]

ويقول العلامة ابن الوزير–رحمه الله تعالى– : ومن لَطيف علم هذا الباب،أن يُعلم:أن لفظة "كذاب" قد يُطلقها كثير من المتعنتين في الجرح، على من يهم ويخطئ في حديثه ، وإن لم يتبين أنه تَعمَّد ذلك ، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله ، ومن طَالَع كتب الجرح والتَّعديل عرف ماذكرته ... ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرُّفعاء من أهل الصدق والأمانة، فاحذر أن تَغْتَرَّ بذلك، في حق من قيل فيه من الثقات الرُّفعاء . فالكذب في الحقيقة اللُّغوية يَنطَلِق عن الوهم والعمد معاً ، ويحتاج إلى التفسير، إلا أن يدل على التَّعمد قرينة صحيحة . [٤]

---

١ – التنكيل ص٥٠٠ ، وانظر تهذيب التهذيب .
والوقوف على غير ماذكرت ، انظر : شرح الزرقاني على الموطأ : ٢٥٥/١ ، زاد المعاد ٥٩٨/٥ ، مفتاح دار السعادة : ٢٥٤/٢ ، الروض الباسم : ٨٢/١ ، الحدود والتعزيرات عند ابن القيِّم : ص٢٤٧ ، السيرة النبوية الصحيحة : ٤٧٧/٢ ، حاشية الرفع والتكميل : ص ١٦٨ ، قواعد في علوم الحديث : ص ١٧٠

٢ – مقدمة مسلم:برقم ٤٠

٣ – شرح النووي عى مسلم : ٥٤/١ ، وانظر ٢٨/١-٢٩

٤ – الروض الباسم : ٨٢/١-٨٣ . وانظر حاشية الرفع والتكميل : ص١٦١ ، ضوابط الجرح والتعديل : ص ١٤٧

- وأما إطلاق هذه اللفظة "كذاب" على الراوي، لكونه كذب في كلامه، أو رأيه، أوغير ذلك مما لا علاقة له بالحديث عن النبي - ﷺ - وأما حديثه عن النبي - ﷺ - فلا يُعرف عنه الكذب فيه ، فهذا موجود في كلامهم ، وقد تأوَّل العلماء بعض ما ورد في الرواة من هذا، على هذا المعنى الذي ذكرته .

ومن ذلك ماحكاه علي بن الحسين بن الجُنيد قال : سمعت أبا داود السجستاني يقول : ابني عبدا لله هذا كذاب . (١)

فهذا الإمام أبو داود يصف ابنه عبدا لله بأنه "كذاب" فهل يعني بهذا أنه كذَّاب،يُحكم على حديثه بالوضع ؟

يجيب عن هذا التساؤل الإمام الذهبي فيقول :

وأما قول أبيه فيه ، فالظاهر أنه إن صَحَّ عنه فقد عَني أنه كذاب في كلامه، لا في الحديث النبوي ، وكأنه قال هذا وعبدا لله شابٌّ طري ثم كَبُرَ وساد . (٢)

وقد ترجم له في كتابه العظيم "السير" ثم قال بعد حكاية قول أبيه فيه : قلت : لعل قول أبيه فيه - إن صح - أراد الكذب في لهجته ، لا في الحديث ، فإنه حجة فيما ينقله ، أو كان يكذب ويُوَرِّي في كلامه ، ومن زعم أنه لا يكذب أبداً ، فهو أرْعَن ، نسأل ا لله السلامة من عَثْرة الشَّباب ، ثم إنه شَاخ وارعوى ، ولزم الصدق والتقى . (٣)

ويزيد المعلمي - رحمه ا لله تعالى - هذه المسألة إيضاحاً فيقول :

ومن الجائز إن صَحَّ أنه قال :"كذاب" أن يكون إنما أراد الكذب في دعوى التأهل للقضاء، والقيام بحقوقه ، ومن عادة الأب الشفيق إذا رأى من ابنه تقصيراً أن يبالغ في تقريعه . (٤)

قال المعلمي هذا ، لأنه ورد عن الإمام أبي داود أنه قال : ومن البلاء أن عبدا لله يطلب القضاء . (٥)

ومن ذلك -أيضاً- ماحكاه الذهبي في ترجمة "أحمد بن عبدالجبار العُطَارِدي" قال : وقال مُطَيَّن الحضرمي : كان أحمد العُطَارِدي يكذب . (٦)

قال الذهبي : قلت : يعني في لَهجته ، لا أنه يكذب في الحديث ، فإن ذلك لم يوجد منه ، ولا تفرد بشئ ، ومما يقوي أنه صدوق في باب الرواية أنه روى أوراقاً من "المغازي" بنزول عن أبيه، عن يُونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب، وقواه، واحتج به البيهقي في تصانيفه . (٧)

---

١ - رواه ابن عدي في الكامل : ٢٦٥/٤ ، وانظر : ميزان الاعتدال : ٤٣٣/٢ ، لسان الميزان : ٣٦٤/٣

٢ - تذكرة الحفاظ : ٧٧٢/٢ ، ٣ - السير : ٢٣١/١٣

٤ - التنكيل : ٥١٨ ٥ - الكامل : ٢٦٦/٤

٦ - السير : ٥٧/١٣ ، ميزان الاعتدال : ١١٢/١

٧ - السير : ٥٧/١٣ ، تاريخ بغداد : ٢٦٤/٤

ومن ذلك أيضاً أنه وَرد عن الإمام الشعبي أنه كان يكذب الحارث بن عبدا لله الأعور ، فقد روى مسلم بسنده إلى الشعبي قال : "حدثني الحَارث الأعور وكان كذاباً " . [١]

ولقد اشتهرت كلمة الشعبي هذه في الحارث الأعور، ثم جاء العلماء وحملوها على الكذب في الرأي والمذهب،وحكايات الشّيعة الزّائفة،حيث أن الحارث مُتَّهم بالتّشيع والغلو فيه . [٢]

يقول الإمام أحمد بن صالح المصري : الحارث الأعور ثقة ما أحفظه ، وأحسن ماروى عن علي ..قيل له : فقول الشعبي حدثنا الحارث وكان كذاباً ، فقال : لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه . [٣]

قال الحافظ ابن حجر : المراد بالرأي المذكور : التّشيع . [٤]

وقال في موطن آخر : كذبه الشعبي في رأيه . [٥]

ويقول الإمام الذهبي – رحمه ا لله تعالى – :

فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه ، والظاهر أنه كان يكذب في لَهجته وحِكاياته، وأما في الحديث النّبوي فلا ،وكان من أوعية العلم . [٦]

ويُشير إلى هذا الإمام أبو عمرابن عبدالبر فيقول :

أَظنُّ الشعبي عُوقب بقوله في الحارث : كذاب ، ولم يُبَيِّن من الحارث كَذِبه، وإنما نُقِم عليه إفراطه في حب علي . [٧]

---

١ – مقدمة صحيح مسلم : باب الكشف عن معايب رواة الحديث برقم ٤٤/٤٥ ، المجروحين : ٢٢٢/١

٢ – انظر : المجروحين : ٢٢٢/١

٣ – تاريخ أسماء الثقات : ص ٧١ ، تهذيب التهذيب : ١٢٧/٢

٤ – نتائج الأفكار : ٤١٨/١ ، نكت الأبرار : ص ٦٨

٥ – تقريب التهذيب : ١٤١/١

٦ – ميزان الاعتدال : ٤٣٧/١ ، وقال في السير : ١٥٣/٤ فأما قول الشعبي : الحارث كذاب ، محمول على أنه عنى بالكذب الخطأ لا التعمد ، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين .

٧ – تهذيب التهذيب : ١٢٧/٢

وبعد النَّظر في حال الحَارث الأعور، وكلام الأئمة فيه، نجد أنه من الرواة الذ اختلفت فيهم كلمة أئمة الجرح والتعديل، فمنهم من يوثقه، ومنهم من يُلَيِّنه، ومنهم من يُضَعِّفه .

فهذا ابن معين يُوثقه فيما حكاه عثمان الدَّارمي عنه ، وحكى الدُّوري أنه قال : لا بأس به ، ووثقه أحمد ابن صالح ، واختلف قول النسائي فيه فمرَّة قال : ليس به بأس، ومرة أخرى قال : ليس بالقوي ، وقال الدارقطني :ضعيف ، وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ ، وقال أبو زرعة : لا يُحتج بحديثه ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ولا ممن يُحتج بحديثه . (١)

وقال الذهبي : والجمهور على تَوْهِين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب . (٢)

ويقول الحافظ ابن حجر : كَذَّبه الشعبي في رأيه ، ورُمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف . (٣)

فهؤلاء الأئمة الذين قَدحوا في الحارث، وجَرَحوه، لم ينسبوه للكذب ، غاية ما في الأمر أنهم ضعفوه، ولم يَحتجوا بحديثه ، ولعل بهذا يظهر صحة توجيه أولئك الأئمة لمقولة الشعبي في الحارث الأعور . (٤)

ولعل من هذا أيضاً قول يحي بن معين في تَلِيْد بن سُليمان المُحَارِبي : تَلَيد كذاب، كان يَشتُم عثمان ، وكل من يَشتُم عثمان، أو طلحة، أو أحداً من أصحاب النبي - ﷺ - دجال لا يُكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والنَّاس أجمعين . (٥) وتليد هذا قال فيه أحمد : شيعي لم نربه بأساً ، وضعفه النسائي (٦) ، وقال الذهبي : ضعيف (٧). وقال الحافظ : رافضي ضعيف (٨) بل إن ابن معين قال فيه مرة أخرى : ليس بشئ (٩).

ولما قال أبو حاتم في "محمد بن حسان الكوفي الخَزَّاز" : ضعيف ، وكان كذاباً . قال الإمام الذهبي : يعني في حديث الناس (١٠) وبهذا التفسير من الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - يزول الإشكال الذي قد يَلْتصق بكلمة أبي حاتم هذه، وغير هذا كثير، ومن نظر في كتب الرجال، وجد غير ذلك . (١١)

---

١ - تهذيب التهذيب : ١٢٦/٢-١٢٧

٢ - ميزان الاعتدال : ٤٣٧/١ . وقارن بقول النووي في شرح مسلم (٧٥/١) : متفق على ضعفه .

٣ - تقريب التهذيب : ١٤١/١

٤ - ورحم الله ابن حزم فقد أطلق عليه الكذب في مواضع من "المحلى" انظر : ٢١/٦، ١٨٠/١٠، ٣٩٦/١٠

٥ - تاريخ ابن معين : ٦٦/٢   ٦ - ميزان الاعتدال : ٣٥٨/١

٧ - الكاشف : ٢٧٨/١   ٨ - تقريب التهذيب : ١١٢/٢

٩ - تاريخ ابن معين : ٦٦/٢   ١٠- ميزان الاعتدال : ٥١٢/٣ ،

١١- انظر لسان الميزان : ٤٠/٤ ترجمة عبدالعزيز بن عبدالله القرشي ، الميزان : ٢٧٧/١ ، ٣٥٢/٣ ، ٥١٢ .

– وأما إطلاقها على الراوي على سَبيل الممازحة، والمداعبة، لا على حقيقة اللفظة، فأشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك حيث قال في شُجاع بن الوليد بن قَيس الكوفي :

قال أحمد : كان شيخاً صدوقاً صالحاً ، قال : ولقيته يوماً مع يحي بن معين ، فقال له يحي : يا كذاب !
فقال : إن كنت كذاباً وإلا فهتكك الله ، قال أبو عبدالله ، فأظن دعوة الشيخ أدركته .
وقال أبو بكر بن أبي خيثمه عن ابن معين : ثقة انتهى . قال الحافظ :
فكأنه كان يمازحه فما احتمل المِزَاح . (١)

ومن ذلك أيضاً – وإن كان محتملاً للسُّخرية بالسائل – ماحكاه أبو الفضل بن إسحاق قال :
كنت عند صالح جَزَرة ، فدخل عليه رجل من أهل الرّستَاق (٢) ، فأخذ يسأله عن المحدثين ، ويكتب جوابه فيهم، فقال له : يا أبا علي ما تقول في سفيان الثوري ؟ فقال صالح : كذاب . فكتب ذلك الرجل ، فتعجبت من ذلك ! فقلت : يا أبا علي هذا لايَحلُّ لك فإن الرجل يتوهم أنك قلته على الحقيقة فيحكيه عنك . فقال : ما أعجبك ؟ من يسأل مثلي عن مثل سفيان الثوري يُفكر فيه، أن يَحكي أولا يَحكي . (٣)

وبعد معرفة هذه المعاني لهذه اللفظة فإن المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الجرح والتَّعديل لهذه اللفظة هو المعنى الأول،وأما ما عداه من المعاني فلا نَذهب إليه إلا إذا دل الدليل على ذلك ــ والله تعالى أعلم ــ .

---

١ – هدي الساري : ٤٢٩ ، وانظر التنكيل : ٤٩٥

٢ – قال ياقوت : (في معجم البلدان : ٤٣/٣) : الرستاق : مدينة بفارس من ناحية كرمان ، وربما جعل من نواحي كرمان .

٣ – تاريخ بغداد : ٣٢٧/٩

ومن أحسن ما يذكر ، ما يورده العلماء على قوله تعالى : ﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكذبون ﴾ فيقولون : إذا كان صادقاً قد عاين الزنا بعينه و لم يأت بالشهداء فكيف يسوغ إطلاق الكذب عليه ؟

يجيب عن هذا ابن القيم –رحمه الله تعالى– فيقول :

"الكذب يراد به أمران . أحدهما : الخبر غير المطابق لمخبره ... والثاني من أقسام الكذب : الخبر الذي لا يجوز الإخبار به ، وإن كان خبره مطابقاً لمخبره كخبر القاذف المنفرد برؤية الزنا ، والإخبار به ، فإنه كاذب في حكم الله ، وإن كان خبره مطابقاً لمخبره ..." مدراج السالكين : ٣٦٤/١

" التَّشيع " *

تكلم علماء الحديث – رحمهم الله تعالى – على حكم الرواية عن المبتدعة ، وعَقدوا لذلك مبحثاً تحت النوع " الثالث والعشرون " معرفة صفة من تُقبل روايته ومن تُرد روايته . تكلّموا فيه عن رواية أهل البدع . متى تُقبل ومتى تُرد ، في تفصيل لهم يطول ذكره .

ولاشك أن " التشيع " وروايات من وُصف به يَدخل تحت هذا النوع ، من أنواع علوم الحديث ، (١) وذلك أننا نجد علماء الجرح والتعديل عندما يتكلّمون على رواة الأخبار ، ويذكرون ما ورد فيهم من مدح أو قدح ، نجدهم يقولون في بعض الرواة : شِيعي ، رمي بالتشيع ، رافضي خبيث ، زائغ مائل – كما يستعملها البعض – ونحو هذه العبارات .(٢)

---

* – الشيعة في اللغة : هم الأتباع والأنصار ، يقولون : شيعة الرجل – بالكسر – اتباعه وأنصاره وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة ... وكل من عاون انساناً وتحزب له فهو له شيعة . القاموس المحيط : (٣-٦٧) ، الصحاح : (١٢٤٠/٣) ، تاج العروس : ٤٠٥/٥ .

فالتشيع بمعناه اللغوي هنا : يعني المناصرة والمتابعة والاجتماع على أمر أو التحزب لشخص ... وهو هنا لايحدد فرقة بعينها ، ولكنه غلب فيما بعد على كل من يتولى علياً وأهل بيته حتى صار لهم اسماً خاصاً . فإذا قيل فلان من الشيعة عرف أنه من هؤلاء ، وفي مذهب الشيعة كذا : أي عندهم . القاموس : (٦٧/٣) ، تاج العروس : (٤٠٥/٥) ، نزهة الأعين النواظر : (٣٧٦) .

وأما في الإصطلاح : فقد تقدم ذكر قول الفيروز أبادي : ولكنه غلب فيما بعد على كل من يتولى علياً وأهل بيته ... لكن هذا القول منه لايحدد في واقع الأمر فرقة الشيعة بعينها لأن أهل السنة كذلك يتولون علياً وأهل بيته .

ويقول أبو الحسن الأشعري : وإنما قيل لهم الشيعة : لأنهم شايعوا علياً – رضوان الله عليه – ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله – ﷺ – مقالات الإسلاميين : ٦٥/١ . ويقول ابن النديم – وهو من الشيعة – في الفهرست : ٢٤٩ موضحاً السبب في تسمية الشيعة بهذا الاسم : قال ابن إسحاق : لما خالف طلحة والزبير علياً – رضي الله عنه – وأبيا إلاالطلب بدم عثمان بن عفان ، وقصدهما علي –رضي الله عنه – ليقاتلهما حتى يفيئا إلى أمر الله جل اسمه ، تسمى من اتبعه على ذلك الشيعة فكان يقول : شيعتي .

ويقول ابن حزم : ومن وافق الشيعة في أن علياً – رضي الله عنه – أفضل الناس بعد رسول الله – ﷺ – وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي . الفصل ١١٣/٢

وبمثل تعريف ابن حزم للشيعة عرفها الجرجاني . التعريفات : ص ١٢٩ .

ولاختلاف مقالات الشيعة ، وتعدد فرقهم ، وما حصل لهذه الطائفة من تطور عقدي على مر القرون من بداية نشأتها وإطلاق هذه التسمية عليها إلى عصرنا الحاضر يصعب على المعرف بهذه الطائفة أن يوجد حداً لها يدل عليها وينتظم طوائفها كلها ، ويسلم له تعريفه من النقد والاعتراض ، إلا أن يقال : المراد بالشيعة في العصر الفلاني كذا وكذا ، وفي العصر الفلاني كذا وكذا وهذا التقسيم في التعريف هو المرضي الذي يصح الاعتماد عليه لكن الحدود مبناها على الاختصار وترك التطويل ما أمكن .

١ – لذا قال الذهبي – رحمه الله تعالى – وهو يتكلم عن " الشيعة " أمة لا يحصون مبتدعة ، وغلاتهم الإمامية المنتظرية يسبون ، وغلاة غلاتهم ضلال ، يكفرون الشيخين ، ومنهم من يرتقي إلى الزندقة . المشتبه :(٣٥٢) ، وعنه توضيح المشتبه : (٤٨/٥) ، تبصير المنتبه : (٧٢٤/٢) .

٢ – وربما ذهب إلى هذا المذهب من يعتد بقوله في الجرح والتعديل والكلام على الرواة ، ومن ثم يكون لمذهبه هذا تأثيراً على الجرح والتعديل فقد حكى ابن الجنيد في سؤالاته لابن معين (ص ٤٦٩) أنه سمع يحي بن معين يقول : كان أبو نعيم إذا ذكر إنساناً فقال : هو جيد ، وأثنى عليه فهو شيعي . وإذا قال فلان كان مرجئاً فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به .

فلا بُدَّ حينئذ من معرفة مدلول هذا اللفظ ومعناه ، وهل يُؤثر على رواية الراوي ، وصفه بذلك ؟ وهل يكون هذا من الجرح لمن قيل فيه ذلك ؟ .[1]

وبعد النَّظر والتأمل لإطلاقات هذا اللفظ على الرواة،وجدت أنهم يستعملون هذا اللفظ لمعانٍ مختلفة ، ويُطلقونه على الرواة ويريدون به :

- كون هذا الراوي يُفضِّل علياً على عثمان – رضي الله عنهما – ، مع الإجلال والتَّقدير لسائر الصحابة أجمعين ، وتقديم أبي بكر ، وعمر ، على علي .
- كون هذا الراوي يُفضِّل علياً على سائر الصحابة أجمعين ، مع الإجلال والتقدير لسائر الصحابة .
- كون هذا الراوي يُفضِّل علياً على سائر الصحابة أجمعين ، ويَتبرأ من أبي بكر ، وعمر ، ويَطعن في الصحابة ، ويقدح فيهم بل ويكفرهم .
- كون هذا الراوي من شِيعْةِ المنصور العباسي ، لا من شيعة علي – رضي الله عنه – .

= ويقول الذهبي في أبي نعيم : حافظ حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولاسب . الميزان : (٣/٣٥٠). ونقل الحافظ ابن حجر في التهذيب : (٢٤٨/٨) قول أبي نعيم : ما كتبت على الحفظة أني سببت معاوية . وأبو نعيم هذا ممن يعتد بقوله في الجرح والتعديل كما نقل ذلك الذهبي في رسالته "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" ص ١٦٨ .

وليس هذا بمستنكر فهذا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أحد أئمة الجرح والتعديل كما في "الميزان" (٧٥/١) حكى ابن عدي أنه كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي – رضي الله عنه – أي أنه كان يميل إلى النصب – وكذلك كان شديد الكلام في الشيعة يجرحهم بشديد العبارة . انظر الكامل : (٣١٠/١) ولذلك نجد الحافظ ابن حجر يقول : وأما الجوزجاني فلا عبرة بحطه على الكوفيين . تهذيب التهذيب : (٨١/١). ومن نظر في " أحوال الرجال " وجد هذا القدح ظاهراً في حق الشيعة ومن رمي بالتشيع .

١ – وقد ذكر الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – عدداً ممن رموا بالتشيع أو ثبت في حقهم،ودافع عنهم أحياناً بقوله : فلنا صدقة وعليه بدعته كما في الميزان : ٥/١ ترجمة أبان بن تغلب.وأحياناً يحكم بصدقهم وربما وثقهم،كما في ترجمة إسماعيل بن زكريا الخلقاني من الميزان : ٢٢٨/١ من تكلم فيه وهو موثق ص ٤٧ ، وكذا في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي من الميزان : (٤٠٨/١) ، والمغني (١٣٢/١) ، والحسن بن صالح بن حي من الميزان : (٦٦/٢) ، وسعيد بن أشوع من الميزان : (١٢٦/٢) ، والكاشف (٢٩٣/٢) ، وسعيد الجرمي من الميزان : (١٧٥/٢) ، وشريك النخعي من الميزان : (٤٧٠/٢) وعبادة بن زياد الأسدي من الميزان : (٤٨٣/٢) . وعبدالله بن محمد بن الحنفيه من الميزان : (٤٨٣/٢) . بل قال عن عباد بن يعقوب الرواجني : من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صادق في الحديث . الميزان : ٣٧٩/٢-٣٨٠ وانظر:الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال : ص ٧٣ . والذهبي – رحمه الله تعالى – من أهل الاطلاع الواسع على أحوال الرواة والاستقراء التام ، والإنصاف في الكلام على الرواة كما هو معلوم .

- فأما إطلاق هذا اللفظ ونحوه على من يُقدِّم علياً - رضي الله عنه - ، ويُفضِّله على الصحابي الجليل عثمان - رضي الله عنه - فذلك مذهب معروف في المتقدمين ، مع اعترافهم بالفضل والإجلال لسائر الصحابة ، وتَقْدِيم أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - على علي - رضي الله عنه وأرضاه .

قال شيخ الاسلام أبي العباس ابن تيميَّة - رحمه الله تعالى :-

الشِّيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي ، كانوا يفضلون أبا بكر وعمر ، ولما سأل سائل شريك بن عبدالله فقال له : أيهما أفضل أبو بكر أو علي ؟ فقال له : أبو بكر . فقال له السائل : تقول هذا وأنت شيعي ؟ فقال له : نعم ، ومن لم يقل هذا فليس شيعياً . والله لقد رَقى عليٌ هذه الأعواد فقال : ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر ثم عمر ، فكيف نَرد قوله ؟ وكيف نكذبه ؟ والله ما كان كذاباً . [1]

ولما ترجم الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - لأبان بن تغلب الرَّبعي أبو سعد الكوفي،وذكر أقوال النُّقاد فيه ، ومنهم ابن عدي حيث قال فيه :

له نُسخ عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة ، وهو من أهل الصدق في الروايات ، وإن كان مذهب الشيعة ، وهو في الرواية صالح لا بأس به .

قال الحافظ : هذا قول مُنْصف ، وأما الجَوْزَجاني : فلا عِبرة بحطِّه على الكوفيين ؛ فالتشيع في عرف المتقدمين هو : اعتقاد تفضيل علي على عثمان ، وأن علياً كان مصيباً في حروبه ، وأن مخالفه مخطىء ، مع تقديم الشيخين وتفضيلها . [2]

وقال لَيث ابن أبي سُليم : أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً . [3]

١ - منهاج السنة : (٨٠٧/١ ، ٦٠/٢) ، مجموع الفتاوى : (٣٤/١٣) ، الفضل المبين : (٣٨٠) وقد روى هذا الأثر عن شريك اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : (١٣٦٦/٧) ، وانظر ما بعدها .

٢ - تهذيب التهذيب : (٨١/١) ، وانظر فتح المغيث ، (٦٤/٢) ، الميزان : (٦/١)

٣ - المنتقى : ص (٣٦٠-٣٦١) . وهل يعد مبتدعاً من قدم علياً على عثمان ؟ يقول شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : وكذلك هل يسوغ الاجتهاد في تفضيل علي على عثمان ؟ فيه روايتان إحداها : لايسوغ ذلك ، فمن فضل علياً على عثمان خرج من السنة إلى البدعة لمخالفته لإجماع الصحابة ولهذا قيل : من قدم علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ، يروى ذلك عن غير واحد منهم : أيوب السختياني ، وأحمد بن حنبل والدارقطني . والثانية : لا يبدع من قدم علياً لتقارب حال عثمان وعلي . مجموع الفتاوى : (٤٣٥/٤) .

وذكر أبو الشَّيخ ، ثم أبو نُعيم ، أن إبراهيم بن عبدالعزيز بن الضَّحاك أبو إسحاق المديني الأصبهاني قعد للتَّحديث،فأخرج الفضائل،فأملى فضائل أبي بكر ، ثم عمر ، ثم قال : نَبدأ بعثمان أو بعلي ؟ فقالوا : هذا رافضي فتركوا حديثه .

قال الحافظ : وهذا ظُلْم بين فإن هذا مذهب جماعة من أهل السنَّة – أعني التَّوقُف في تفضيل أحدهما على الآخر-، وإن كان الأكثر على تقديم عثمان ، بل كان جماعة من أهل السُّنَّة يقُدمون علياً على عثمان ، منهم : سفيان الثوري ، وابن خزيمة . (١)

فظهر بهذا أن هذا الوصف قد يُطلق على الراوي على معنى أنه يُقدِّم علياً على عثمان ، ويُفضله عليه مع إجلاله لسائر الصحابة ، وتفضيل الشيخين على علي ، وإذا عُلم هذا،وعُرف أن وصف الراوي بكونه يَرى هذا الرأي ويذهب هذا المذهب أَمْكَن تنزيل حديثه المنزلة اللائقة بهذا الصِّنف .

ولما تَرجم الإمام الذهبي لعبد الرحمن بن أبي حاتم الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت قال : وما ذكرته لولا ذكر أبو الفضل السُّليمَاني له ، فبئس ما صنع ، فإنه قال : ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يقدمون علياً على عثمان : الأعمش ، النعمان بن ثابت ، شعبة بن الحجاج ، عبدالرزاق ، عُبيدا لله بن موسى ، عبدالرحمن بن أبي حاتم . (٢)

---

١ – لسان الميزان : (٧٣/١) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن تيمية – رحمه ا لله تعالى – أن سفيان رجع عن هذا القول . فقال : وأما عثمان وعلي فهذه دون تلك ، فإن هذه كان قد حصل فيها نزاع ، فإن سفيان الثوري وطائفة من أهل الكوفة رجحوا علياً على عثمان ، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره ، وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي وهي إحدى الروايتين عن مالك ، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة كالشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد وأصحابه وغير هؤلاء من أئمة الإسلام . مجموع الفتاوى : (٤٢٥/٤) .

وقد استقر الأمر عن أهل السنة على تقديم عثمان على علي –رضي ا لله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه ا لله تعالى – : اتفق عامة أهل السنة من العلماء والعباد والأمراء والأجناد على أن يقولوا : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي.الوصية الكبرى : ص ٣٣ ، وانظر الشرح والإبانة : ص ٢٥٧ ، لوامع الأنوار البهية : (٣٥٥/٢) ، عقيدة أهل السنة في الصحابة : (٥١٤/٢) .

وقال ابن عمر – رضي ا لله عنهما – كنا في زمن النبي – ﷺ – لا نعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي – ﷺ – لا نفاضل بينهم . صحيح البخاري : رقم ٣٦٩٧ .

قال الحافظ ابن حجر : قال الخطابي إنما لم يذكر ابن عمر علياً لأنه أراد الشيوخ وذوي الأسنان الذي كان رسول ا لله – ﷺ – إذا حزبه أمر شاورهم وكان علي في زمانه – ﷺ – حديث السن . قال : ولم يرد ابن عمر الإزدراء به ولا تأخيره عن الفضيلة بعد عثمان . انتهى . وما اعتذر به من جهة السن بعيد لا أثر له في التفضيل المذكور وقد اتفق العلماء عل تأويل كلام ابن عمر هذا لما تقرر عند أهل السنة قاطبة من تقديم علي بعد عثمان ... فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل فيظهر لهم فضل الثلاثة ظهوراً بيناً فيجزمون به . فتح الباري : ٧٢/٧ .

٢ – ميزان الاعتدال : (٥٨٨/٢) ، وقال الذهبي في السير : (٢٠٢/١٧) : رأيت للسليماني كتاباً فيه حط على كبار ، فلا يسمع منه ما شذ فيه .

وانظر التهذيب : (٣٠/٩) ، وجاء في لسان الميزان : (٥٢٦/٣) وكان يلزم المؤلف – على هذا أن يذكر شعبة ، بل كان من حقه أن لا يذكر ابن أبي حاتم صاحب الجرح والتعديل في هذا الكتاب

وقد حكى الحاكم في " تاريخ نيسابور " في ترجمة " الأَخْرم " أن كتاب مسلم ملآن من الشيعة . نقل ذلك ابن المُلَقِّن ، [١] ثم السيوطي . [٢]

فلابد من فَهم هذه المقولة بالنسبة لأولئك الرواة الذين وُصفوا بهذا الوصف على معنى التشيع عند المتقدمين، على ما مَرَّ ، وعلى ما سيأتي مما لايؤثر في رد روايات من قيل فيه ذلك،وا لله أعلم .

– وأما إطلاق هذا اللفظ ونحوه على من يقدم علياً – ﷺ – على سائر الصحابة – رضي ا لله عنهم أجمعين – ، مع إجلال الصحابة ، وتوقيرهم ، وعدم الطعن فيهم ، فهذا موجود في بعض المتقدمين .

قال أبو الحسن الأشعري – رحمه ا لله تعالى – :

"وكان زَيد بن علي يُفضِّل علي بن أبي طالب علىسائر أصحاب رسول ا لله – ﷺ – ويتولى أبا بكر وعمر ...[٣] "

ولبيان سبب إطلاق هذا الوصف عليهم يقول :

وإنما قيل لهم الشيعة : لأنهم شَايعوا علياً – رضوان ا لله عليه – ويقدمونه على سائر أصحاب رسول ا لله –ﷺ– . [٤]

واما ابن حَزم فيقول : ومن وافق الشيعة في أن علياً – ﷺ – أفضل الناس بعد الرسول – ﷺ – وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي . [٥]

ويقول الحافظ ابن حجر :

والتشيع في عرف المتقدمين هو : اعتقاد تفضيل علي على عثمان ...، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول ا لله – ﷺ – ، وإذا كان معتقد ذلك وَرعاً دَيّناً صادقاً مجتهداً فلا تُرَدُّ روايته بهذا ، ولا سيما إذا كان غير داعية .[٦] وقال : والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة . فمن قَدَّمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ويُطلق عليه رافضي وإلا فشيعي . [٧]

---

١ – المقنع : ٢٧٠/١

٢ – تدريب الراوي : ٣٢٥/١

٣ – مقالات الإسلاميين : (١٣٧/١) ، وانظر : بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود :(١ /٨٧)

٤ – مقالات الإسلاميين : (٦٥/١)

٥ – الفصل : ١١٣/٢ ، وانظر عقيدة أهل السنة في الصحابة : (٨٩١/٣)

٦ – تهذيب التهذيب : (٨١/١) ، فتح المغيث : (٦٤/٢)

٧ – هدي الساري : ص ٤٨٣

ومن هؤلاء الرواة الذين وُصفوا بالغلو في التشيع : أَبَان بن تَغْلب الرّبعي أبو سعد الكوفي . قال الأزدي : كان غالياً في التشيع ، وما أعلم به في الحديث بأساً ، قال العقيلي : سمعت أبا عبدا لله يذكر عنه عقلاً وأدباً وصحة حديث،إلا أنه كان غالياً في التشيع . [١]

وقال ابن عدي : وقول السَّعدي : مذموم المذهب مجاهر ، يُريد أنه كان يغلو في التشيع . [٢]

قال الذهبي - رحمه ا لله تعالى - :

لم يكن أَبَان بن تَغلب يعرض للشيخين أصلاً بل قد يعتقد علياً أفضل منهما . [٣]

وقال : أَبَان بن تَغْلب الكوفي ، شيعي جَلْد ، لكنه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته . [٤]

ويُشير الذهبي - رحمه ا لله تعالى - إلى أن التشيع والغلو فيه موجود في التابعين فيقول :

البدعة على ضربين : بدعة صغرى كغلو التشيع ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تَحَرُّف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ، فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النَّبوية ، وهذه مَفْسَدة بيِّنة . [٥]

---

١ - تهذيب التهذيب : (٨٢/١)

٢ - الكامل : (٣٩٠/١)

٣ - ميزان الاعتدال : (٦/١)

٤ - ميزان الاعتدال : (٥/١)

٥ - ميزان الاعتدال : (٥/١) ، وينبه الإمام الذهبي إلى مسألة مهمة وهي:أن الأعراف لها تأثير في ترتب الأحكام على الوقائع والأشخاص فيقول : فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً - ﷺ - وتعرض لسبهم . والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا معثر . ميزان الاعتدال : (٦/١) .

– وأما إطلاق هذا اللفظ على من قَدَّم علياً ، وفَضَّله على سائر الصحابة ، وجمع إلى هذا:الوقوع في الصحابة ، والحَطّ عليهم ، والبراءة من أبي بكر وعمر ، فهذا هو التشيع في عرف المتأخرين ، ولا يكاد يخطر بخواطرهم عند سماع هذا اللفظ إلا هذا المعنى .

يقول الحافظ الذهبي – رحمه الله تعالى – :

والغالي – يعني في التشيع – في زَماننا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً فهذا ضال معثَّر .[1]

ويقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – :

وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرَّفض المحض فلا تُقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة .[2] وقال : " فمن قدمه – يعني علياً – على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي ، فإن انضاف إلى ذلك السَّبُّ أو التَّصريح بالبُغض فغالٍ في الرفض ... "[3]

وقد قيل للإمام أحمد : من الرافضي ؟ قال : الذي يسب أبا بكر وعمر .[4]

ووصف الراوي بالرفض لا يُخرجه عن كونه شيعياً وذلك يُعرف من خلال سبب تسميتهم بهذا الاسم وإطلاق هذا الوصف عليهم ، وقد أشار أبو الحسن الأشعري ، والرازي ، وشيخ الاسلام ابن تيمية ، إلى سبب إطلاق هذا الوصف عليهم ، واذكر عبارة شيخ الاسلام حيث قال :

إن أول ما عُرِف لفظ الرافضة في الاسلام عند خُروج زيد بن علي في أوائل المائة الثانية ، فسُئل عن أبي بكر وعمر ؟ فتولاهما فرفضه قوم فسموا رافضة .[5]

وقال أيضاً : ومن زَمن خُروج زيد افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية ، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فتَرَحَّم عليهما رفضه قوم ، فقال لهم : رفضتموني فسمُّوا رافضة لرفضهم إياه ، وسُمي من لم يرفضه من الشيعة زيدياً لانتسابهم إليه .[6]

١ – ميزان الاعتدال : ٦/١

٢ – تهذيب التهذيب : ٨١/١

٣ – هدي الساري : ٤٨٣

٤ – مجموع الفتاوى : ٤٣٥/٤ ، وانظر معجم شيوخ الإمام أحمد : ص ٤٧

٥ – مجموع الفتاوى : ٣٥/١٣ ، وانظر : مقالات الاسلاميين : ١٣٧/١ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : ٥٢ .

٦ – منهاج السنة : ٨/١ .

ومن هؤلاء الرُّواة الذين اتُّهموا بالرفض " تَلِيد بن سُليمان المُحَاربي " وقد روى له الإمام أحمد حديثاً واحداً . [١] واختلف قوله فيه فمرَّة قال : كان مذهبه التشيع ، ولم نربه بأساً ، ومرة قال : ثنا تَلِيد بن سليمان هو عنديكان يكذب ، وقال ابن معين : كان ببَغداد ، وقد سَمِعت منه وليس بشيء ، وقال في موضع آخر : كذاب كان يَشْتُم عثمان ، وكل من شَتَم عثمان ، أو طلحة ، أو واحداً من أصحاب الرسول - ﷺ - ، دَجَّال لا يُكتب عنه ، وعليه لعنة الله ، والملائكة والناس أجمعين . وقال أيضاً : قَعَد فوق سطح مع مولى لعثمان ، فتناول عثمان فأخذه مولى عثمان فرمى به من فوق السطح فَكَسر رجليه ، فقام يمشي على عصا . وقال أبو دا ود : رافضي خبيث رجل سُوء يَشْتُم أبابكر وعمر ، وقال يَعقوب بن سفيان : رافضي خبيث ،

وقال ابن حبان : كان رافضياً يَشتُم الصحابة . [٢]

وقال الحافظ : رافضي ضعيف . [٣]

ومن هؤلاء أيضاً عمرو بن ثابت بن هُرْمز البكري المشهور بعمرو بن أبي المِقْدام فقد قال السَّاجي : مذموم وكان يَنال من عثمان ،ويُقدِّم علياً على الشيخين ، وقال العِجْلي : شديد التشيع غال فيه واهي الحديث ، وقال البَزَّار : كان يتشيع ولم يُترك ، وقال ابن سعد : كان متشيعاً مفرطاً ليس هو بشئ في الحديث ، وقال ابن المبارك : لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يَسب السلف ، وقال الآجري عن أبي داود : رافضي خبيث ، وقال في موضع آخر : رجل سوء ، قال لما مات النبي - ﷺ - : كَفَر الناس إلا خمسة ، وجعل أبو داود يذمه ويقول : قد روى عنه سفيان : وهو المشئوم ليس يُشبه حديثه أحاديث الشيعة ، وجعل يقول ويعنى أن أحاديثه مستقيمة ، وقال في موضع آخر : كان من شِرَارِ الناس ، وقال في موضع آخر : ليس في حديثه نكارة . [٤]

---

١ - المسند : ٢/٤٤٢ ، وانظر معجم شيوخ الإمام أحمد : ص ٤٧ .

٢ - انظر : تهذيب التهذيب : ١/٤٤٧-٤٤٨ ، ميزان الاعتدال : ١/٣٥٨ .

٣ - تهذيب التهذيب : ١/١١٢

٤ - تهذيب التهذيب : (٨/٩-١٠) ، وانظر " سؤالات الآجري " الترجمة (٢٤٢) - (٢٤٣) .

أقول وقد روى له أبو داود في سننه " معلقاً " ثم قال : وعمرو بن ثابت رافضي رجل سوء ولكنه كان صدوقاً في الحديث . [١]

ويَرى الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – أن من كان من هذا الصِّنف فإنه لا يُحتج به فيقول :

" البدعة على ضربين : فبدعة صغرى ... ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل (٢)، والغلو فيه، والحَطّ على أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – والدعاء إلى ذلك، فهذا النَّوع لا يُحتج بهم ولا كرامة ، وأيضاً فما استحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً ، بل الكذب شِعَارهم (٣)، والتُقْيَة (٤) والنفاق دِثَارهم (٥)، فكيف يُقبل نقل من هذا حاله ! حاشا وكلا ... " . [٦]

---

١ – سنن أبي داود : كتاب الطهارة ، باب من قال إذا قبلت الحيضه تدع الصلاة ، رقم (٢٨٧) (١/٧٧) .

٢ ـ الرفض هو : التَرك ، والمراد هنا : قوم من الشيعة . يُنظر ص: ٢٩٣ ـ ومابعده من هذا البحث .

٣ ـ الشعار : ما ولي شعر جسد الإنسان دون ما سواه من الثياب . لسان العرب (٤/ ٤١٢)

٤ ـ التقية : المراد هنا أن يُظهر الشيعة خلاف ما يبطنون خوفاعلى انفسهم .

٥ ـ الدثار : هو الثوب الذي يستدفأ به من فوق الشعار . لسان العرب (٤/٢٧٦)

٦– ميزان الاعتدال (١/٦) ، وانظر الفضل المبين : ص (١٩٤–١٩٥)

- وأما إطلاق هذا اللفظ على شِيعة المنصور العبَّاسي، فذلك وارد في كتب التراجم، وقد نبَّه على هذا الحافظ الخطيب البغدادي - رحمه الله تعالى - وغيره من العلماء .

ومن هؤلاء الذين وُصفوا بهذا الوصف :

منصور بن النَّضر بن إسماعيل الشِّيعي ، قال الخطيب البغدادي : من شيعة المنصور . [١]

وقد حدث عن الفضل بن هشام، وعبدالرحيم بن واقد الخراساني، وروى عنه ابنه محمد . [٢]

وقد روى له الدار قطني، وساق الخطيب البغدادي حديثاً من طريقه . [٣]

وكذلك ابنه محمد فقد وُصف بهذا، قال الخطيب البغدادي : محمد بن منصور بن النَّضر بن إسماعيل أبو بكر المعروف بابن أبي الجهم الشِّيعي من شيعة المنصور [٤] ، وقال ابن مأكولا : من شيعة بني العباس [٥] ، سمع نصر بن علي الجَهْضَمِي ، وعَمرو بن علي الباهلي،وحُمَيْد بن مَسْعَدة السامي . روى عنه أبو بكر الشافعي ، وأبو بكر ابن شَاذَان ، وأبو الحسن الدارقطني وأبو حَفْص الكتاني، وغيرهم . قال الدارقطني : ثقة صدق . وقال الهاشمي : ثقة مأمون . [٦]

ومنهم أيضاً الحسن بن عمرو بن الجهم أبو الحسين الشيعي - وقيل السَّبيعي - حدث عن علي بن المديني، وروى عن بشر بن الحارث حكايات ، روى عنه أبو عمرو بن السَّماك، وأبو بكر الشافعي . قاله الخطيب البغدادي ، وقال أيضاً : قال أبو الحسن الدارقطني : الحسن بن عمرو الشيعي أبو الحسين ثقة ، وكان أبو عمرو بن السماك يقول : السَّبيعي ، وإنما هو الشيعي من شيعة المنصور . [٧]

ومنهم أيضاً : عبد الله بن محمد بن الحسين بن عبدالله بن إسحاق بن الفرات بن دينار بن سلم بن أسلم الشيعي . قال الخطيب البغدادي : من شيعة المنصور ... حدث عنه حمدان بن علي الوراق ، روى عنه ابنه عُبيد الله حديثاً واحداً . [٨]

---

١ - تاريخ بغداد : ٨٢/١٣ .

٢ - تاريخ بغداد : ٨٢/١٣ .

٣ - تاريخ بغداد : ٨٢/١٣ .

٤ - تاريخ بغداد : ٢٥١/٣ . وانظر ، المشتبه : ٣٥٢ ، توضيح المشتبه : ٤٨/٥ ، تبصير المنتبه : ٧٢٤/٢ .

٥ - الإكمال : ٤٩٦/٤ ، الأنساب : ٢٧٤/٧

٦ - تاريخ بغداد : ٢٥١/٣ .

٧ - تاريخ بغداد : ٣٩٦/٧ ، وانظر : توضيح المشتبه : ٤٨/٥ ، تبصير المنتبه : ٧٢٤/٢ .

٨ - تاريخ بغداد : ١٢٦/١٠ ، وانظر : الأنساب : ٢٧٤/٧ .

" الإرجـــاء " *

ومن الألفاظ التي يُطلقها أئمة الجرح والتعديل على بعض الرواة قولهم : رُمي بالإرجـاء ، كـان مرجئاً ، يرى رأي المرجئة ، كان رأساً في الإرجاء ، ونحو هذه العبارات الدَّالـة على قـول الـراوي بهـذا القـول، وذهابـه هذا المذهـــب .

وقد رُمي بالإرجاء جماعة ممن أخرج لهم البخاري، ومسلم في الصحيح ، يقول السيوطي -رحمه ا لله -: أردت أن أسرد هنا من رمي ببدعة ممَّن أخرج لهم البخاري ومسلم أو أحداهما وهم : إبراهيم بن طَهْمان [١] ، أيـوب بـن عـائذ الطـائي [٢] ، ذَرّ بـن عبـدا لله المَرْهَـبي [٣] ، شَـبَابة بـن سَـوَّار [٤] ، عبدالحميـد بـن عبد الرحمن [٥] ، وذكر جماعة ثم قال : هؤلاء رُمُوا بالإرجاء . [٦]

---

* **الإرجاء في اللغة** : هو التأخير . أرجأ الأمر : أخره ، قال ابن السكيت : أرجأت الأمر وأرجيته إذا أخرته . لسان العرب : ٨٣/١-٨٤ .
ومنه سميت المرجئة : أي أنهم يؤخرون العمل عن الإيمان ، أو يؤخرون القول في صاحب الذنـب ، أو يؤخـرون القـول في علـي وعثمـان . فمـدار هـذه اللفظة على تأخير الشئ . وانظر أساس البلاغة : ص ١٥٥ ، مختار الصحاح : ص ٢٣٣ .
ويمكن أن نقول : إن الإرجـاء أربعة أقسام :

الأول : إرجاء الغلاة من المرجئة الجهمية الأولى : فالإيمان عندهم مجرد المعرفة بالقلب، وإن أظهر الكفر بلسانه، وإن الاعتقـاد والإقـرار والأعمـال خارجة عن حقيقة الإيمان، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، فالشيطان وفرعون وقارون وهامـان وأمثـالهم - مؤمنون عندهم .

الثاني : إرجاء الغلاة وهم المرجئـة الكراميـة فالإيمـان عندهـم هـو الإقـرار باللسـان فقـط، وأن الاعتقـاد والأعمـال خارجـة عـن حقيقـة الإيمـان، فالمنافق مؤمن عندهم في الدنيا، ولكنه مخلد في النار عندهم في الآخرة .

الثالث : إرجاء الغلاة في جهة دون جهة : وهم جمهور الماتريدية، والأشعرية الكلابية فالإيمان عندهم هو التصديق بالقلب" فقط، غير أنهم جعلوا الإقرار شرطاً لاجراء الأحكام الدنيوية فقط .
فمن صدق بقلبه و لم يقر بلسانه - فهو مؤمن ناج عند ا لله .

الرابع : إرجاء المرجئة من الفقهاء كحماد وتلميذه أبي حنيفة وغيرهم من أهل الرأي . فالإيمان عندهم هـو التصديـق بالجنـان والإقـرار باللسـان، ولكن العمل خارج عن حقيقة الإيمان . وإرجاؤهـم خفيف جداً لا يترتب عليه فساد كبير . فتح المعبود في بيان الهفوات في كتـاب بـذل المجهود " ص ٧-٨ .

١ - تهذيب التهذيب : ١١٧/١ ، ٢ - تهذيب التهذيب : ٣٥٥/١ ، ٣- تهذيب التهذيب : ١٨٩/٣
٤ - تهذيب التهذيب : ٢٦٤/٤ ، ٥ - تهذيب التهذيب : ١٠٩/٦ ، ٦- تدريب الراوي : ٣٢٨/١

وبعد التَّأمُّل لإطلاقات هذه اللفظة ومدلُولها، تبيَّن أن هذا اللفظ يطلق على الراوي على معنى معين ، ويطلق على راوٍ آخر على معنى مغاير للمعنى الأول . ولذلك لابُدَّ من معرفة المعنى الذي بِسَببه قِيل للراوي : إنه كان مرجئاً، أو رمي بالإرجاء، ونحو ذلك .

وقد ذَكَر العلماء أن هذا اللَّفظ يُطلق على الراوي على معنى أنه :

ـ تَوَقَّفَ في أمر علي وعثمان، على ما سيأتي بيانه ، فهذا الإرجاء متعلق بالصحابة .

– ويُطلق على الراوي لكونه يرى أن الإيمان قول بلا عمل ، وأن الإيمان لا يَزيد ولا يَنقص ، على ما هو المشهور من إطلاق هذه اللفظة .

– فأما إطلاق هذا اللَّفظ ونحوه على الراوي على معنى أنه ممَّن توقف في أمر علي وعثمان – رضي ا لله عنهما – وترك ولايتهما،والبراءة منهما ، ولم يشهد لهما بإيمان ولا كفر ، فقد ورد عن السلف أن هذا المذهب كان موجوداً ، وقد أُطلق على من يذهب إليه أنه مرجئ .

يقول الإمام ابن جرير الطَّبري – رحمه ا لله تعالى – :

فمُؤخِر أمر علي وعثمان – رضي ا لله عنهما – إلى ربهما ، وتارك ولايتهما والبراءة منهما،مُرجِئ أمرهم فهو مرجئ. [١]

وفي موضع آخر يقول :

فأمَّا الأمر الذي بتأخِيره سميت المرجئة مُرجئة، فإن ابن عُيينه كان يَقول فيه فيما حدثني عبدا لله بن عُمير الرَّازي قال : سمعت إبراهيم بن موسى – يعني الفَرَّاء الرازي – قال :

سئل ابن عُيينه عن الإرجاء فقال :

الإرجاء على وجهين : قوم أَرْجَوا أمر علي وعثمان، فقد مَضى أولئك . [٢] ومن الرواة الذين اتهموا بالإرجاء على هذا المعنى الإمام الثَّبت التَّابعي الجليل " مُحَارب بن دَثَار " كما حكى ذلك الإمام ابن سعد قال :

وكان – يعني مُحَارب بن دثار ... من المرجئة الأولى الذين كانوا يُرجون علياً وعثمان، ولا يشهدون بإيمان، ولا كفر . [٣]

---

١ – تهذيب الآثار : ١٨٢/٢ .

٢ – تهذيب الآثار : ١٨١/٢ ، وعنه ظاهرة الإرجاء في الفكر الاسلامي : ص ٢٤٤-٢٥٥ ، وهؤلاء القائلون بهذا القول مناقضون لما عليه عامة الخوارج من تكفيرهما ، وما عليه عامة الشيعة من الغلو في علي والحط على عثمان أو تكفيره ، وكذلك مخالفون لما عليه الجماعة في أمرهما . والجماعة يعدونهم من الخوارج – وهم كذلك لمن تأمل – وقولهم يعد بدعة . وأمر علي وعثمان واضح بحمدا لله معلوم ثابت أنهما من أهل الإيمان المشهود لهما بالجنة تجب موالاتهما وتحرم معاداتهما . انظر ظاهرة الارجاء : ص ٢٢٦ .

٣ – طبقات ابن سعد : ٣٠٧/٦ ، ميزان الاعتدال : ٤٤١/٣ ، السير : ٢١٨/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٦/١٠ ويقول الحافظ ابن حجر : محارب بن دثار أحد الائمة الأثبات تابعي جليل وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي ، وقال ابن سعد : لا يحتجون به , قلت : بل احتج به الأئمة كلهم وقال أبو زرعة مأمون . ولكن ابن سعد يقلد الواقدي ، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق ، فاعلم ذلك ترشد إن شاء ا لله، هدي الساري : ٤٦٥

ومن نسب إليه الإرجاء أيضاً على هذا المعنى "خَالد بن سَلمة ابن العاص بن هشام بن المغيره المخزومي" وهو من رجال البخاري في " الأدب المفرد " ومسلم وأصحاب السنن الأربعة .

قال الإمام ابن عدي :

قال محمد بن حميد ثنا جَرير كان خالد بن سلمة ألفأفأ رأساً في المرجئة ويُبغض علياً . [١]

وَحكى ذلك الإمام الذهبي أيضاً [٢] وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

صدوق رمي بالإرجاء والنَّصْب . [٣]

وقال الذهبي أيضاً : وكان مُرجئاً يَنال من علي رضي الله عنه . [٤]

ولَعلَّ هذا الإرجاء الذي قال به "خَالد بن سَلَمة " إن ثَبَتَ عنه القول به [٥] . إنما هو الإرجاء على ما قَدَّمت لا الإرجاء المذْمُوم، المتعلق بالإيمان، خَاصَّة وأن الأئمة أثنوا عليه خيراً، فقد وثقه أحمد، وابن معين، وابن المديني ، وابن عَمَّار، ويعقوب، والنسائي ، وقال أبو حاتم : شيخ يُكتب حديثه ، وقال ابن عدي : هو في عَدَادِ من يُجمع حديثه ولا أرى بروايته بأساً ، وذكره ابن حبان في الثقات [٦] .

١ - الكامل : ٢١/٣ ، وانظر تهذيب التهذيب : ٨٣/٣ .

٢ - ميزان الاعتادل : ١-٦٣١ ، وانظر : ظاهرة الإرجاء : ص ٢٣٠

٣ - تقريب التهذيب : ٢١٤/١ .

٤ - سير أعلام النبلاء : ٣٧٤/٥ .

٥ - قلت : إن ثبت لأن الذي روى هذا وانفرد به هو محمد بن حميد الرازي قال الذهبي في الميزان : ٥٣٠/٣ وهو ضعيف ، وقال يعقوب ابن شيبه : كثير المناكير ، وقال البخاري : فيه نظر ، وكذبه أبو زرعة . وقال في الكاشف : ١٦٦/٢ : وثقه جماعة والأولى تركه . وانظر حاشية تهذيب الكمال : ٨٨/٨ .

٦ - تهذيب التهذيب : ٣/ ٨٣ - ٨٤

وقال ابن سعد : هَرَب من الكوفة إلى واسط لما ظَهرت دعوة بني العبّاس فقتل ...، وقال يعقوب ابن شَيبه : يقال إن بعض الخلفاء قَطَع لسانه ثم قتله ، ذكره علي بن المديني يوماً فقال : قُتل مظلوماً . [١]

ولم أر من ذكر عنه الإرجاء إلا محمد بن حُميد الرّازي عن جرير ، ولو كان يقول بالإرجاء المشهور على فرض ثُبوته لا شتهر أمره وذا ع، وا لله اعلم .

ومن الرواة الذي حُكي عنهم الإرجاء على هذا المعنى أيضاً : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المعروف أبوه بابن الحنفيّة . وهو من رجال السّتّة ثقة ففيه كما قال الحافظ ابن حجر . [٢]

قال أبو بكر بن أبي خَيْثمة عن مصعب بن عبدا لله :... وهو أول من تكلّم في الإرجاء ، وحكى ذلك محمد بن سعد . وورد عن أيوب السّختياني قوله : إن أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة يقال له : الحسن بن محمد . [٣]

هكذا حَكَى هؤلاء الأئمة عن الحسن بن محمد ، وبعد الرُّجوع إلى كلام الحسن بن محمد بن الحنفيه، تبيَّن أن الإرجاء الذي ذهب إليه وقال به، هو ما تقدم ذكره، والتنويه عنه، وهو إرجاء أمر عثمان وعلي – رضي ا لله عنهما – ، يقول – رحمه ا لله تعالى – في كتابه المشهور الذي كتبه وأمر أن يُقرأ على الناس :

" ... ونَرضى من أئمتنا بأبي بكر وعمر ، ونَرضى أن يُطاعا، ونَسخط أن يُعصيا ، ونُعادي لهما من عاداهما ، ونُرجي منهم أهل الفرقة الأولى . ونُجاهد في أبي بكر، وعمر، الولاية ، فإن بأبكر وعمر، لم تَقْتتل فيهما الأمة ، ولم تَخْتلف فيهما ، ولم يُشَك في أمرهما، وإنما الإرجاء ممّن عَاب الرجال، ولم يشهده، ثم عَاب علينا الإرجاء من الأمّة، متى كان الإرجاء ؟ كان على عهد موسى نبي ا لله إذا قال له فرعون : ﴿ ما بال القرون الأولى ﴾ قال موسى : ﴿ علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى ... ﴾ [٤]

---

١ – تهذيب التهذيب : ٣/٨٣-٨٤ .

٢ – تقريب التهذيب : ١/١٧١ .

٣ – تهذيب الكمال : ٦/٣١٨ – ٣٢١ .

٤ – رواه العدني في كتاب الإيمان : ص ١٤٥ – ١٤٩ . الآية : من سورة ﴿ طـه ﴾ آية : (٥٢)

فمن تأمَّل كلام الحسن بن محمد ظهر له الإرجاء الذي يعنيه ، وقد نبَّه إلى هذا الذي ذكرته الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - حيث قال :

الإرجاء الذي تكلَّم به معناه : أنه يُرجئ أمر عثمان وعلي إلى الله فيفعل فيهم مايشاء،ولقد رأيت أخبار الحسن بن محمد في"مسند علي" - رضي الله عنه - ليعقوب بن شيبة، فأورد في ذلك كتابه في الإرجاء وهو نحو ورقتين فيها أشياء حسنه . [١]

وتبعه على هذا التنبيه الحافظ بن حجر - رحمه الله تعالى - حيث قال :

المراد بالإرجاء الذي تكلَّم فيه الحسن بن محمد غير الإرجاء الذي يَعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان ، وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور ... فمعنى الذي تكلم فيه الحسن أنه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً ، وكان يَرى أنه يرجئ الأمر فيهما . وأما الإرجاء الذي يتعلق بالإيمان فلم يُعرِّج عليه فلا يلحقه بذلك عاب والله اعلم . [٢]

ويُؤيد ما حكاه الحافظان ما ذكره المزي عن عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب قال : " أول من تكلم في الإرجاء الأول الحسن بن محمد ابن الحنفيه ، كنتُ حاضراً يوم تكلم،وكنت في حلقته مع عَمِّي ، وكان في الحلقه جُحْدب وقوم معه تكلموا في علي وعثمان وطلحة والزبير فأكثروا ، والحسن ساكت ، ثم تكلم ، فقال : قد سمعت مقالتكم ولم أر شيئاً أمثل من أن يُرجأ علي وعثمان وطلحة والزبير، فلا يُتولوا، ولا يُتبرأ منهم، ثم قام فقمنا ... وكتب الرسالة التي ثَبَّت فيها الإرجاء بعد ذلك . [٣]

---

١ - تاريخ الاسلام بواسطة تعليق الدكتور بشار على تهذيب الكمال : ٣٢٣/٦ .

٢ - تهذيب التهذيب : ٢٧٦/٢ .

٣ - تهذيب الكمال : ٣٢١/٦ . وقد أطلق بعضهم و لم يفصل في الإرجاء الذي قال به الحسن بن محمد كما ترى ذلك في الإيمان لشيخ الاسلام : ص ٣٤٠ وغيره . ويستفاد من هذا الإطلاق أنه عنى الإرجاء المتعلق بالإيمان كما هو المشهور عند إطلاق هذا اللفظ فليتنبه لهذا .

- وأما إطلاق " الإرجاء " على من يقول : الإيمان قول بلا عمل ، وأن الإيمان لا يَزيـد ولا ينقـص ، إلى غير ذلك من المقالات المشهورة لأهل الإرجاء .

فقد قال إسحاق الكَوسج : قلت لأحمد ، فسِّرلي المرجئة ؟ قال : الذي يقول : الإيمان قول . [١]

وقـال الإمـام أحمد :

ولأصحاب البدع ألقاب وأسماء، لا تُشبه أسماء الصالحين، ولا العلماء، من أمة محمد - ﷺ -، فمن أسمائهم " المرجئة " وهم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الإيمان قول، والأعمال شرائع، وأن الإيمان مجرَّد ، وأن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم، وأن إيمان الملائكة، والأنبياء، واحد ، وأن الإيمان لا يزيد، ولا ينقص ...هذا كله قول المرجئة وهو أخبث الأقاويل . [٢]

وقد تكلَّم الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - عن الإرجـاء في معـرض حديثـه عـن أسباب الطعـن في الرواة ، والتي منها الطعن بسبب الاعتقاد، ومما قالـه :

ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وتـرك الفرائـض بالنَّـار، لأن الإيمـان عندهـم الإقرار والاعتقاد ولا يضر العمل مع ذلك . [٣]

وإذا أطلق هذا اللفظ فإنه في الغالب يدل على أن من قِيل فيه يَذهب هذه المذاهب، ويقول بهذه المقالات وقد أشار إلى هذا الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - حيث قال :

غير أن الأغلب من استعمالات أهل المعرفة بمذاهب المختلفين في الديانات، في دهرنا هـذا ، هـذا الاسم فيمن كان قوله : الإيمان قول بلا عمل،وفيمن كان من مذهبه:أن الشرائع ليست من الإيمان ، وأن الإيمان إنما هو التَّصديق بالقول دون العمل . [٤] ويدل لهذا أيضاً ما ورد عن ابن عُيينة أنه قال :

فأما المرجئة اليوم:فهم قوم يقولون:الإيمان قول بلا عمل ، فلا تُجالسوهم ولا تُواكلوهم ، ولا تُشاربوهم، ولا تُصلوا معهم ، ولا تُصلوا عليهم . [٥]

---

١ - طبقات الحنابله : ١/١١٤ ، وعنه المسائل والرسائل : ٢/٣٦٩ .

٢ - طبقات الحنابله : ١/٣١-٣٢ ، وعنه المسائل والرسائل : ٢/٣٧١ .

٣ - هـدي السـاري : ٤٨٣ .

٤ - تهذيب الأثار : ٢/١٨٢ .

٥ - تهذيب الآثار : ٢/١٨١

قال الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - وإنما غلو الإرجاء من قال : لا يضـر مـع التوحيـد تـرك الفرائـض نسـأل الله العافيـه . السـير : ٥/٢٣٣ .
ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : وأبو حنفيـه وأصحابـه لا يجـوزون الاسـتثناء في الإيمـان،بكـون الأعمـال منـه ، ويذمـون المرجئة ، والمرجئة عندهم الذين لا يوجبون الفرائض ولا إجتناب المحارم ، بل يكتفون بالإيمان . الفتاوى ١٣/٤١ .

ومن الرواة الذين اتهموا بالإرجاء على هذا المعنى مِسْعر بن كِدَام بن ظُهير الهِلاَلِي، وهو من رجال السُّتَّة ، ثقة ثبت فاضل، كما قال الحافظ ابن حجر . [١]

قال محمد بن عمار بن الحارث الرازي سمعت أبا نُعيم يقول : سمعت الثوري يقول : الإيمان يزيد وينقص ، قلت ما تقول أنت يا أبا نُعيم ؟ فنظر إلي نظراً منكراً ، ثم قال : أقول بقول سفيان ، ولقد مات مِسْعر بن كِدَام وكان من خيارهم وسفيان وشَريك شاهدان فما حضرا جنازته . [٢]

قال الحافظ ابن حجر : يعني من أجل الإرجاء . [٣]

وقال ابن سعد : وكان – يعني مِسْعر بن كِدَام – مرجياً فمات فلم يشهده سفيان الثوري والحسن بن صالح بن حي . [٤]

---

١ - تقريب التهذيب : ٢٤٣/٢ .

٢ - تهذيب الكمال : ٤٦٨/٢٧ .

٣ - تهذيب التهذيب : ١٠٤/١٠ .

٤ - الطبقات : ٣٤٤/٦ ، وانظر السير : ١٦٥/٧ .

ومن الرواة الذين حُكي عنهم القول بالإرجاء: إبراهيم بن طَهْمَان . فقد قال أبو حاتم : ثقه مرجئ . وقال أحمد: كان مرجئاً شديداً على الجهميَّة . [١] ولقد ذكر الحافظ ابن حجر أنه رَجَع عنه حيث قال : الحَقُّ فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عن ثقة ، ولم يثبت غُلوه في الإرجاء ، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه والله اعلم . [٢]

ولقد أشار الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – إلى أن الإرجاء على هذا المعنى مَذْهب لعدد من العلماء فقال : أما مِسْعر بن كِدَام فحجة إمام، ولا عبرة بقول السُّليماني : كان من المرجئة : مِسْعر، و حماد بن أبي سُلَيمان ، والنُّعمان ، وعمرو بن مُرَّة ، وعبدالعزيز بن أبي رواد، وأبو معاويه، وعمر بن ذر ... وسرد جماعة . قلت : الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء ، لا ينبغي التحامل على قائله . [٣]

---

١ – تذكرة الحفاظ : ٢١٣/١ .

٢ – تهذيب التهذيب : ١١٣/١-١١٤ . وقد وجدت في تاريخ الخطيب : ١٠٨/٦ تفسيراً للإرجاء الذي ذهب إليه إبراهيم هذا . فقد روى الخطيب بسنده إلى أبي الصلت قال سمعت سفيان بن عيينه يقول : ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبدالله بن واقد الهروي . قلت له : فإبراهيم بن طهمان ؟ قال : كان ذاك مرجئاً . قال أبو الصلت : لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل ، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان. بل كان إرجاؤهم أنهم كانوا يَرجُون لأهل الكبائر الغفران رداً على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب ، فكانوا يَرجُون ولا يكفرون بالذنوب ونحن كذلك – سمعت وكيع بن الجراح يقول : سمعت سفيان الثوري في آخر أمره يقول: نحن نرجو لجميع أهل الذنوب والكبائر الذين يدينون ديننا ويصلون صلاتنا وإن عملوا أي عمل ، هكذا قال أبو الصلت والله اعلم .

٣ – ميزان الاعتدال : ٩٩/٤ . ولعل مراد الذهبي هنا بقوله : لا ينبغي التحامل على قائله : أي لا ينبغي جرحه بما يوهن روايته بسبب الإرجاء الذي حكي عنه. لذلك نجد الإمام الذهبي يقول في الموقظة : فإن كان كلامهم فيه من جهة معتقدة فهو على مراتب : فمنهم : من بدعته غليظه ، ومنهم : من بدعته دون ذلك . ومنهم : الداعي إلى بدعته . ومنهم الكاف ، وما بين ذلك . فمتى جمع الغلظ والدعوة تُجنب الأخذ عنه . ومتى جمع الخفه والكف أُخذ عنه وقبلوه . فالغلظ: كغلاة الخوارج، والجهمية، والرافضة. والخفة: كالتشيع، والإرجاء . وأما من أستحل الكذب نصراً لرأيه كالخطابيه فبا لأولى رَدُّ حديثه ، الموقظه : ٨٥ . ويقول في الميزان : ١٤١/٣ : ثم ما كل أحد فيه بدعة أوله هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ . ونجد الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – يقرر أن الإرجاء المنسوب إلى الحنفيه النزاع فيه مع من لم يقل به إنما هو لفظي . فيقول : إنهم لايعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان ويقين في القلب والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله . السير : ٢٣٣/٥ ولما ترجم لحماد بن أبي سليمان في السير : قال معلقاً على قول معمر : قلت لحماد : كنت رأساً ، وكنت إماماً في أصحابك ، فخالفتهم فصرت تابعاً قال : إن أن أكون تابعاً في الحق خير من أن أكون رأساً في الباطل . قال : قلت : يشير معمر إلى أنه تحول مرجئاً إرجاء الفقهاء ... والنزاع على هذا لفظي شاء الله ، وإنما غلو الإرجاء من قال : لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض نسأل الله العافيه . ٢٣٣/٥ . ويقول شيخ الاسلام ابن تيميه – رحمه الله تعالى – : وحدثت المرجئة ، وكان أكثرهم من أهل الكوفه و لم يكن أصحاب عبدالله من المرجئة، ولا إبراهيم النخفي وأمثاله فصاروا نقيض الخوراج والمعتزلة ، فقالوا : إن الأعمال ليست من الإيمان وكانت هذه البدعة أخف البدع ، فإن كثيراً من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول ، مثل حماد بن أبي سليمان ، وأبي حنفيه وغيرهما ، هم مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار ، ثم يخرجهم بالشفاعة ، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك ، وعلى أنه لابد في الإيمان أن يتكلم بلسانه . وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب . فكان في الأعمال ، هل هي من الإيمان وفي الاستثناء ونحو ذلك ، عامته نزاع لفظي وفي الجملة الذين رموا بالإرجاء من الأكابر ، مثل طلق بن حبيب ، وإبراهيم التيمي ونحوهما كان إرجاؤهم من هذا النوع .

مجموع الفتاوى : ٣٨/١٣-٤٠ .

وانظر: تهذيب التهذيب : ١٥٠/١ ، ٢٨/٥

" شَيطان "

من الألفاظ التي استعملها الأئمة، وأطلقوها على الرجال، قولهم : شَيطان، وبعد النَّظر في إطلاقاتهم لهذه اللفظة، وجدت أنهم يستعملونها لمعنيين :

أحدهما : ذَمُّ من قِيلَت فيه هذه اللفظة،وجرحه بها .

والثاني : إطلاقها على الرجل على سبيل المدح لمن قِيلَت فيه .

– فأما إطلاقها على الرجل على سَبيل الجرح والقَدْح، فوارد في كلامهم، ومن ذلك ما حكاه أبو بكر بن أبي شيبة قال :

كنّا عندابن عُيينة فسأله منصور بن عمَّار عن القرآن . فزَبَره وأَشَار إليه بِعكَّازه ، فقيل : يا أبا محمد ، إنه عابد . فقال : ما أراه الا شيطاناً . (١)

ومنصور هذا هو صاحب المواعظ المشهور ، قال عنه أبو حاتم : ليس بالقوي صاحب مواعظ . (٢) قال الذهبي : وساق له ابن عدي أحاديث تدل على أنه وَاهٍ في الحديث . (٣)

ومن ذلك أن يحي بن معين قال في محمد بن مُيَسَّر أبو سعد : وكان مكفوفاً وكان جهميَّاً ، وليس هو بشيء ، كان شيطاناً من الشَّياطين . (٤) ومحمد بن مُيَسَّر قال فيه النسائي : متروك . وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال أحمد : صدوق مُرجِيء ، وقال البخاري : فيه اضطراب . (٥)

ومِمَّا نُقل قولهم : تبدى الشيطان على صورته ، فقد قال مَعْمَر بن المُفَاخِر(٦)، في إبراهيم بن الفضل الأصبهاني الحافظ : رأيته في السوق ، وقد روى مناكير بأسانيد الصحاح، وكنت أتامله تأملاً مفرطاً أظن أن الشيطان تبدى على صورته . (٧)

---

١ – السير : ٩/٩٤ ، ميزان الاعتدال : ٤/١٨٧

٢ – الجرح والتعديل : ٨/١٧٦

٣ – ميزان الاعتدال : ٣/١٨٨

٤ – التاريخ : ٢/٥٤١ ، تاريخ بغداد : ٣/٢٨٢ ، الميزان : ٤/٥٢ ، شفاء العليل : ٣٥٦

٥ – ميزان الاعتدال : ٤/٥٢

٦ ـ كذا في الميزان : ١/٥٢ ، والسان : ١/٨٦ ، والصواب : معمر بن الفاخر ، كما في سير أعلام النبلاء : ١٩/ ٦٣٠

٧ – ميزان الاعتدال : ١/٥٢

وإبراهيم هذا قال فيه ابن طَاهر : كذاب . وقال ابن السَّمعاني : رَحَل وطَوَّف، ولحقه الإِدْبَار ، فكان يقف في سوق أصبهان ، ويروي من حفظه بإسناده ، وسمعت أنه يضع في الحال . [1]

والظاهر للنَّاظر أن هذه اللَّفظة، الأصل فيها الجرح، يدل على ذلك ما تقدم من كلامهم فيمن ذُكر، لذا يقول الزجاج :

الشئ إذا استُقبِح شُبِّه بالشياطين فيقال : كأنه وجه شيطان، وكأنه رأس شيطان . [2]

ويقول أبو عُبيدة : الشيطان اسم لكل عَارم من الجن والإنس والحيوانات [3] وقال جرير :

أيام يدْعُونَني الشيطانَ من غَزَلي ... وكُنَّ يهوينني إذ كنت شيطاناً [4]

ومن المشهور قول ابن المبارك في جَهْم بن صفوان :

عجبت لشيطانٍ أتى الناس داعياً ... إلى النار وانشق اسمه من جهنم [5]

---

١ - ميزان الاعتدال : ١/٥١

٢ - لسان العرب : ٣/٢٣٨ ، وقد قال الفراء في قول الرجل للرجل إذا استقبحه : ياوجه الشيطان : فيه ثلاثة أقوال : أحدهن : أن الشيطان وإن كان لم يعاين فيقع التشبيه به بالمعاينه فإن صورته في القلوب في نهاية الوحشة والسماجة . فأوقع الرجل التشبيه على ما يتصور في نفسه ويحيط به علمه . والقول الثاني : أن العرب تسمي ضرباً من الحيات ذا عرف ، من اسمج مايكون منها : رؤوس الشياطين ، ويسمون الواحدة شيطانه ، والواحد شيطاناً ... والقول الثالث : أن العرب تسمي ضرباً من النبات وحش الرؤوس : رؤوس الشياطين . فأوقع التشبيه بهذا لسماجته ووحشته . انظر : معاني القرآن : ٢/٣٨٧ ، الزاهر في معاني كلمات الناس : ١/١٧٠

٣ - المفردات : ٤٥٤

٤ - لسان العرب : ١٣/٢٣٨ ، وانظر : ديوان جرير : ١٦٥

٥ - سير أعلام النبلاء : ٨/٤١١

– وأما إطلاق هذه اللفظة على الراوي، على سبيل المدح، والتَّعجب من شأنه، وجودة حفظه وحديثه، فقد ساق الخطيب بإسناده إلى محمود بن غيلان ، ناشبابه ، ناشعبه ، وذُكر عنده "أوس بن ضَمْعَج" فقال : والله ما أراه كان إلا شيطاناً – يعني لجودة حديثه . [١]

وأوس هذا من رجال مسلم والأربعة قال فيه العِجْلي : كوفي تابعي ثقه ، وقال ابن سعد : أدرك الجاهلية وكان ثقة معروفاً قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات . [٢]

وقال ابن مهدي : لما قدم الثوري البصرة قال : يا عبدالرحمن – يعني ابن مهدي – جِئني بإنسان أذاكره ، فأتيته بيحي بن سعيد فذاكره ، فلما خرج قال : قلتُ لك : جِئني بإنسان، جِئتني بشيطان – يعني بَهره حفظه كذا قال الذهبي . [٣] وقد كان الثوري يَتعجب من حفظ يحي بن سعيد . [٤]

وقريب من هذا في دلالة مثل هذا اللفظ، على نحو ما تقدم، قول يحي بن معين في الأثرم : كأن أحد أبويه جِنّي . قال الذهبي : كان للأثرم تيقظٌ عجيب، حتى قال يحي بن معين وغيره : كأن أحد أبويه جني . [٥]

---

١ – الجامع : ١٠١/٢ ، تهذيب التهذيب : ٣٣٥/١

٢ – تهذيب التهذيب : ٣٣٥/١

٣ – السير : ١٧٧/٩ ، تذكرة الحفاظ : ٣٠٠/١ ، شرح ألفاظ التوثيق : ١٢١

٤ – تهذيب التهذيب : ١٩٣/١١ وهذا الإطلاق على هذا المعنى معروف في لسان العرب ، ومن ذلك ما حكاه الرياشي قال : كنا عند الأصمعي فوقف عليه أعرابي ، فقال : أنت الأصمعي ؟ قال : نعم . قال : أنت عالم أهل الحضر بكلام العرب ؟ قال : كذلك يزعمون . قال : مامعنى قول الأول :

وما ذاك إلا الديك شارب خمرةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ نديم الغراب لا يَمل الحوانيا

فلما استقل الصبح نادى بصوته ‏ ‏ ‏ ‏ إلا ياغراب هل رددت ردائيا

فقال الأصمعي : إن العرب كانت تزعم أن الديك في الزمان الاول كان ذا جناح يطير به في الجو ، وأن الغراب كانذا جناح كجناح الديك لا يطير به . وأنهما تنادما ذات ليلة في حانة يشربان ، فنفد شرابهما ، فقال الغراب للديك : لو أعرتني جناحك لأتيتك بشراب ، فأعاره جناحه فطار و لم يرجع . فزعموا أن الديك إنما يصيح عند الفجر استدعاء لجناحه من الغراب . فضحك الأعرابي وقال : ما أنت إلا شيطان .

مراتب النحويين : ٨٨-٨٩

٥ – تذكرة الحفاظ : ٥٧١/٢ ، تهذيب التهذيب : ٦٨/١

﴿ الباب الثالث ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى ألفاظ المراتب الحكمية .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى ألفاظ الحديث المقبول .

الفصل الثانى : المشترك اللفظي عند علماء الحديث فى ألفاظ الحديث المردود .

تَمْهيد :

إن الغاية من دراسة الإسناد من حيث الاتصال ، والانقطاع ، وغير ذلك من الأوصاف المتعلقة بالسَّند ، ومعرفة ماقاله علماء الجرح والتعديل ، في رواته من تعديل وتجريح وغيرذلك ، هي:معرفة مرتبة هذا الحديث قبولاً ورداً ، فالباب الأول والثاني عبارة عن خدمة لهذا الباب .

فكل عَمل وجُهد للمحدثين عِبارة عن اجتهاد في تَحقيق نسبة الحديث للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو نَفْيه عنه صلوات الله وسلامه عليه .

ولقد اعتَنى المحدثون وعلماء الحديث في تَحديد عددٍ من الألفاظ يعُبرون بها عن منزلة الحديث،ودرجته في سلم القبول والرد ، حتى أصبحت تلك الألفاظ اصطلاحات شائعة معلومة المدلول .

وقد تناولت في هذا الباب ماتيسر لي من تلك الألفاظ ، المتعلقة بالحكم على الحديث من حيث القبول والرَّد ، مما رأيت تعدد معناه إلى أكثر من مدلول مقدماً الألفاظ المعبرة عن الحكم على الحديث من حيث القبول ثم الألفاظ الدالة على رَدِّ الحديث وعدم قبوله على ماسيأتي بيانه .

﴿ الفصل الأول ﴾

المشترك اللفظى عند علماء الحديث فى ألفاظ الحديث المقبول .
وفيـه الألفاظ التَّاليــــة :

١ـ متفق عليه.

٢ـ صحيـــح .

٣ـ أصح شيء فى الباب .

٤ـ صحيح الإسناد .

٥ـ حــــسن .

٦ـ جيـــــد .

" متفق عليه "

من الألفاظ التى يُطلقها أئمة الحديث ونُقّاده " متفق عليه " وبالنّظر إلى إطلاقهم لهذه اللفظة نجد أنهم استعملوا هذا اللفظ للدّلالة على :

* الحديث الذى رواه البخاري ، ومسلم ، فى صحيحيهما .
* الحديث الذى رواه البخاري ، ومسلم ، والإمام أحمد .
* الحديث المحتج به عند المحدثين،وإن لم يكن فى الصحيحين .
* الرواة المتفق على عدالتهم .

* فأما إطلاقهم لهذا اللفظ " متفق عليه " على الحديث الذى رواه البخاري فى صحيحه ، وكذلك الإمام مسلم ، فهذا الإطلاق هو الشّائع المشهور عند علماء الحديث ، ونقاده .

قال المناوي - رحمه الله تعالى - : وإذا قالوا : " متفق عليه " أو على صحته ، فمرادهم اتفاق الشيخين ، لا الأئمة ، لكن يَلزم كما قال ابن الصلاح عن اتفاقهم : اتفاق الأمة لِتَلقّيهم لهما بالقبول كما تقرر . ([1])

يقول العلامة الشوكاني - رحمه الله تعالى - :

والمشهور عند الجمهور أن المتفق عليه هو : ما اتفق عليه الشيخان ، من دون اعتبار أن يكون معهما غيرهما .. " ([2])

فتبيّن من هذا أنّنا إذا وجدنا حديثاً موصوفاً بهذا الوصف،علمنا أن البخاري قد أخرجه فى صحيحه ، وكذلك الإمام مسلم . ([3])

---

[1] - اليواقيت والدرر : ٢٣٠/١

[2] - نيل الأوطار : ١٢/١ وانظر . النكت : ٣٦٣/١ ، بلوغ المرام : ص ٢

[3] - شرط جماعة من العلماء فى عدّ الحديث من المتفق عليه أن يكون صحابيه واحد ، وقد عزا الحافظ ابن حجر هذا القول لجمهور المحدثين وارتضاه حيث قال : جميع ما قدمنا الكلام عليه من المتفق هو : ما اتفقا على تخريجه - يعنى البخاري ومسلم - من حديث صحابي واحد .

أما إذا كان المتن الواحد عند أحدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذى أخرجه عنه الآخر،مع اتفاق لفظ المتن أو معناه . فهل يقال فى هذا : إنه من المتفق ؟ فيه نظر على طريقة المحدثين .

والظاهر من تصرفاتهم : أنهم لا يعدونه من المتفق ، إلا أن الجوزقي منهم استعمل ذلك فى كتاب المتفق له فى عدة أحاديث ، وقد قدمنا ذلك عنه ، وما يتمشى له ذلك إلا على طريقة الفقهاء . النكت : ٣٦٤/١ وانظر : فتح المغيث : ٤٨/١ .

وممن أطلق هذا اللفظ " متفق عليه " على ما رواه البخارى ومسلم مع اختلاف الصحابي الإمام البغوي - رحمه الله تعالى - فقد روى بإسناده حديث ربعي بن حراش أن حذيفة بن اليمان قال : " كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أخذ مضجعه من الليل وضع يده تحت خده ثم قال : اللهم باسمك أحيا وباسمك أموت ، فإذا استيقظ قال : الحمد لله الذى أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور " (البخارى : ٦٣١٤ ، ٧٣٩٤ ، ومسلم : ٦٨٢٥

ثم قال : هذا حديث متفق على صحته أخرجه محمد عن أبى عوانة عن عبدالملك بن عمير ، وأخرجه مسلم برواية البراء بن عازب . (شرح السنة : ٩٨٥)

وروى بسنده عن أبى هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أيفرح أحدكم براحلته إذا ضلت منه ثم وجدها .....

ثم قال : هذا حديث متفق على صحته ، أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبدالرزاق (شرح السنة : ٨٣/٥ ، وانظر صحيح مسلم :(٦٨٨٧)

=

* وأما إطلاق هذا اللفظ على الحديث الذى رواه الإمام البخاري ومسلم فى صحيحيهما ، والإمام أحمد . فقد عُرف ذلك عن الإمام أبي البركات مجدالدين عبدالسلام بن عبدا لله بن أبى القاسم الحرّاني المعروف بابن تيميَّة - رحمه ا لله تعالى -

قال فى مقدمة كتابه " منتقى الأخبار " :

والعلامة لما رواه البخاري ومسلم : أخرجاه ، ولبقيتهم : رواه الخمسة ، ولهم سَبعتُهم : رواه الجماعة ، ولأحمد مع البخاري ومسلم : متفق عليه ... " ([1])

قال الشَّوكانى - رحمه ا لله تعالى - :

والمصنِّف - يعنى المجد ابن تيميَّة - قد جعل المتفق عليه : ما اتفقا عليه وأحمد ولا مشَاحَّة فى الاصطلاح . ([2])

* وأما إطلاق هذه اللفظة " متفق عليه " على الحديث المحتج به عند الأئمة - وإن لم يكن فى الصحيحين - فوارد فى كلام أبي عبدا لله الحاكم - رحمه ا لله تعالى - وبعد تأمل عبارة الحاكم يظهر هذا ، يقول - رحمه ا لله تعالى " والصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام . خمسة متفق عليها ، وخمسة منها مختلف فيها " ([3]) ثم شرع فى ذكر الأقسام الخمسة المتفق عليها فقال :

فالقسم الأول من المتفق عليها : اختيار البخاري ومسلم،وهو الدرجة الأولى من الصحيح . القسم الثانى من الصحيح المتفق عليها : الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل ، رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد ، ... ولم يُخرج البخارى ومسلم هذا النوّع من الحديث فى الصحيح . القسم الثالث من الصحيح المتفق عليها : أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة ، والتابعون ثقات إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد . القسم الرابع من الصحيح المتفق عليه : هذه الأحاديث الأفراد الغرائب ، التى يرويها الثقات العدول ، تفرد بها ثقة من الثقات ، وليس لها طرق مخرجة فى الكتب . القسم الخامس من الصحيح المتفق عليه : أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ولم يتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم " ([4])

= فالبغوي - رحمه ا لله تعالى - ساق هذا الحديث من رواية أبى هريرة - رضي ا لله عنه - وقال : متفق على صحته كما ترى . والبخاري لم يخرج هذا الحديث من رواية أبى هريرة وإنما هو عنده حديث الحارث بن سويد بنحوه رقم (٦٣٠٨) ، ومن حديث أنس بن مالك مختصرا برقم (٦٣٠٩).

وليس هذا الاطلاق منهجاً للإمام البغوى سار عليه فى سائر ما كتب،وإنما ذكر ذلك فى مواضع يسيره ، وقد تابع الجمهور فى تقييد " المتفق عليه " بما تحد صاحبيه وهذا ظاهر لمن نظر فى مؤلفاته الحديثية،انظر:المدخل إلى شرح السنة : ١/٤٠٩ - ٤١٣

[1] - منتقى الأخبار مع نيل الأوطار : ١/١٢

[2] - نيل الأوطار : ١/١٢

[3] - المدخل إلى الإكليل : ص ٣٣

[4] - المدخل إلى الإكليل : ص ٣٣ - ٤٠

وقد ذكر ـ رحمه ا لله تعالى ـ أمثلة لكل نوع من هـذه الأنـواع الخمسـة فـى قِسْمه ثـم قـال بعـد سـرد هـذه الأقسام الخمسة : " فهذه الأقسام الخمسة مخرجة فى كتب الأئمة محتج بها ، وإن لم يخـرج فـى الصحيحـين منهـا حديث لما بيناه فى كل قسم منها " (١)

فظهر بهذا أنه يعنى بقوله " متفق عليه " أى محتج به كما هو ظاهر من كلامه رحمه ا لله تعالى .

* وأما إطلاق هذه اللفظة على الرواة المتفق على عدالتهم فذلك اصطلاح عُرف عن الإمام الخَلِيلِـي ـ رحمه ا لله تعالى ـ وقد أكثر من ذلك فى كتابه " الإرشاد " .

فكثيراً ما يقول عن الراوى : " متفق عليه " ويَعني بذلك الاتفاق على عدالته .

ومن لم يَعْلَم هذا فقد يَعتقد أنه يُريد بذلك : أن البخارى ومسلم قد أخرجا لهذا الرجل ، علـى معنـى ، اتفـق البخاري ومسلم على إخراج حديثه ، وليس هذا بِلاَزم .

ومن ذلك قوله فى " عبَّاس بن محمد بن حاتم الدُّورى ": متفق عليه . (٢)

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه ا لله تعالى ـ بعد ذكره أقوال النقاد فى عَبَّاس الدُّورى :

وقال الخَلِيلي فى"الإرشاد": متفق عليه ، يَعني على عَدَالَته ، وإلا فالشيخان لم يُخْرِج له واحد منهما .(٣)

وقال أيضا فى " أبى يحى محمد بن عبدا لله بن كُنَاسة " ثقة متفق عليه . (٤)

وأبو يحي هذا لم يخرج له الشيخان ، وإنما روى له النسائي من أصحاب السُّنن الأربعة ، كما أشـار إلى ذلـك الحافظ ابن حجر . (٥)

وغير هذا فى استعمالات هذا الإمام ـ رحمه ا لله تعالى ـ (٦)

وعلى كلٍ فقد تقدم القول بأن المعنى الأول من هذه المعاني هو المعنى المشهور المصطلح عليه عند علماء الحديث حين يُطلق على حديثٍ " ما " وما عداه من المعاني فلا نذهب إليه إلا بقرينة تدل عليه .

١ـ المدخل إلى الإكليل : ص ٤١ . وحول كلمة الحاكم هذه وتقسيماته وما دار حولها من نقاش من العلماء له ، انظر : النكت على ابن الصلاح : ٢٣٨/١ شروط الأئمة الستة : ص ٢٢ شروط الأئمة الخمسة : ص ٣٥ ، مقدمة إكمال المعلم : ص ١١٣ ، سير أعلام النبلاء : ٥٧٤/١٢ تدريب الراوى : ١٢٥/١ ، توضيح الأفكار : ٩٠/١

٢ـ الإرشاد : ٥٤/١

٣ـ تهذيب التهذيب : ١١٤/٥

٤ـ الإرشاد : ٥٨٩/٢

٥ـ تهذيب التهذيب : ٢٣١/٩

٦ـ انظر الإرشاد : ١٦٧/١ . وقد قال الزيلعى فى سعيد المقبرى : متفق عليه . نصب الراية ٢٤٠/٣ ، وسعيد هذا من رجال السته ، و لم يذكره أحد إلا بخير كما قال ابن عدى . تهذيب الكمال : ٤٦٦/١٠ ـ ٤٧١ . و لم يظهر لى مراد الزيلعى ولعله يعنى إخراج البخارى ومسلم له ، فقد قال فى محمد بن إبراهيم التيمى : وقد اتفق عليه البخارى ومسلم . نصب الراية : ١٧٩/١ وا لله اعلم

" الصحيح "

يُطلق علماء الحديث ونُقاده هذا اللفظ حكماً على أحاديث موصوفة بصفات معينة عندهم .

وبعد النظر في استعمالاتهم لهذا اللفظ وجدت أنهم يُطلقونه على :

- الحديث الذي اتَّصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهى السَّند ، ولايكون شاذاً ، ولامعللاً

- الحديث الحسن .

- بعض كُتب السنة التى حَوَت الصحيح وغيره .

- الحديث الذي تلقاه العلماء بالقبول وإن كان في سنده مايمنع القول بصحته .

* فأما إطلاق " الصحيح " على : الحديث الذي اتَّصل إسناده .. " ؛ فذلك هو المشهور عندهم بعد تقسيم الحديث : إلى صحيح ، وحسن ، وضعيف ، قال ابن الصَّلاح - رحمه الله تعالى -:

أما الحديث الصحيح فهو : الحديث المُسند ، الذي يتَّصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولايكون شاذاً ولا معللاً .

قال : فهذا هو الحديث الذي يُحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث . ([1])

* وأما إطلاق " الصحيح " على الحديث الحسن ، فقد عُرف ذلك عن المتقدمين ، وخاصة حينما كانوا يقسمون الحديث إلى : صحيح ، وضعيف ، فإنهم يجعلون الصحيح على درجات ، والحسن قِسم داخل في الصحيح .

قال الإمام الذهبي - رحمه الله - وهو يتكلَّم عن " محمد بن طلحة بن مُصرِّف اليامي " :

ويجئ حديثه من أدنى مراتب الصحيح ، ومن أجود الحسن ، وبهذا يظهر لك أن " الصحيحين " فيهما الصحيح وماهو أَصحَّ منه ، وإن شِئت قلتَ : فيهما الصحيح الذي لانِزاع فيه ، والصحيح الذي هو حسن ، وبهذا يظهر لك أن الحسن قِسم داخل في الصحيح ، وأن الحديث النبوي قسمان ليس إلا : صحيح وهو على مراتب ، وضعيف وهو على مراتب ، والله أعلم . ([2])

ولما وُصف ابن حِبَّان - رحمه الله تعالى - بكونه من المتساهلين في عدم إفراده الحسن عن الصحيح قال الحافظ ابن حجر :

وهما - يعني ابن حبان ، وشيخه ابن خُزيمة - ممَّن لايُفرِد نوع الحسن من الصحيح ، بل كل مايَدخل تحت دائرة القبول عندهم يُسمى صحيحاً. ([3])

---

[1] - مقدمة ابن الصلاح : ص ٢٠ . وانظر : المقنع : ٤١/١ ، نزهة النظر : ص ٨٢ ، فتح المغيث : ١٤/١ ، منهج النقد : ص ٢٤٢ .

[2] - سير أعلام النبلاء : ٣٣٩/٧ .

[3] - كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر : ص ١٥

ولمَّا ذَكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - أنه وقع في بعض طُرق حديث أبي مسعود ، عند أهل السُّنن ، وابن خُزيمة ، والحاكم " فكيف نُصلي عليك إذا نحن صلّينا عليك في صلاتنا ..." ([1]) وأن البيهقي قال : إسناده حسن صحيح ([2]) ، وتعقبه ابن التركماني : بأنه قال في " باب تحريم قتل ماله رُوح " بعد ذِكْر حديث فيه ابن إسحاق : الحفَّاظ يتوقون ماينفرد به ([3]) . قال الحافظ : قلت : وهو اعتراض متجه لأن هذه الزيادة تفرد بها ابن اسحاق ، لكن ماينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتَّحديث ، وهو هنا كذلك . وإنما يصحح له من لايُفرِّق بين الصحيح والحسن ، ويَجعل كل مايَصلُح للحجة صحيحاً،وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه .([4])

ويَقول الإمام السيوطي :

" قيل : وماذُكر من تساهل ابن حِبَّان ليس بصحيح؛ فإن غايته أن يُسمى الحسن صحيحاً ، فإن كانت نسبته إلى التَّساهل باعتبار وِجْدان الحسن في كتابه فهي مشاحَّة في الاصطلاح ..." ([5])

وذكر الإمام السخاوي - رحمه الله تعالى - أن من علماء الحديث ونقاده من يُدرِج الحسن في الصحيح بجامع أن كلاً من النَّوعين مُحتج به عند أهل العلم ونُقاد الحديث فيقول :

منهم من يُدرِج الحسن في الصحيح ، لاشتراكهما في الاحتجاج ؛ بل نقل ابن تيميَّة إجماعهم إلا الترمذي خاصَّة . ([6])

ويَذكر العلامة ابن الوزير - رحمه الله تعالى - أن هذا منهج المتقدمين من علماء الحديث فيقول :

ولكن مسلم يُسمي الحسن صحيحاً ، كالحاكم ، والمتقدمين ، فيَحكم بأن كل مافي كتابه صحيح عنده على معنى أنه يجب العمل به ، وعلى معنى أنه ليس فيه ضعيف ، وإن كان فيه ماهو حسن عند من يَجعل الحسن رتبة بين الصحيح والضَّعيف . ([7])

ويقول : " وإنما لم يجعل - يعنى زين الدين العراقي - سُنن أبي داود صحاحاً عنده ؛ لأنه لم يَعرف هل ذَهب مذهب المتقدمين في تَسمية الحِسَان صِحاحاً أو لا " ([8]) .

---

[1] - رواه أبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة على النبي - ﷺ - رقم ٩٨١، ١/٢٥٨ ، ورواه ابن خزيمة في صحيحة ١/٣٥١ ، رقم ٧١١ . وابن حبان في صحيحه من طريق ابن خزيمة ٥٠/٢٨٩ ، رقم ١٩٥٩ . ورواه الحاكم في المستدرك : ١/٢٦٨ . والبيهقي من طريق الحاكم في الكبري : ١٤٦/٢ . والدار قطني في سننه : ١/٣٥٣-٣٥٥ . والطبراني في الكبير : ٢٥١/١٧ . كلهم من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبدالله بن زيد عن أبي مسعود . قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم و لم يتعقبه الذهبي بشئ

[2] - السنن الكبرى : ١٤٧/٢

[3] - الجوهر النقى بحاشية السنن : ١٤٦/٢

[4] - فتح البارى : ١٦٧/١١

[5] - تدريب الراوي : ٨٠١/١ . ويقول السخاوي كما في " فتح المغيث " ٤٢/١: مع أن شيخنا نازع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثية .

[6] - فتح المغيث : ١٣/١ ، وانظر : منهاج السنة النبوية : ٣٤١/٤

[7] - توضيح الأفكار : ٢٠٥/١ / وقد اعترض على كلامه هذا بما تراه في المصدر نفسه .

[8] - توضيح الأفكار : ٢٠٦/١ .

* وأما إطلاق هذا اللفظ على بعض كُتب السُّنة التى حَوت الصحيح وغيره ، فيقولون مثلاً : صحيح الترمذي ، صحيح النسائي ... وهكذا.ولايخفى أن في هذه الكتب وأمثالها الصحيح وغيره ، بل وفيها الضعيف على ماهو معلوم . وقد قال ابن الصلاح :

وهذه الكتب – يعني سنن أبي داود ، والترمذي ، وماشابهها – تَشتمل على حسن وغير حسن .([1])

ومن هذه الكتب التى أَطلق العلماء الصحة عليها سنن الإمام النسائي – رحمه الله – قال السخاوي – رحمه الله تعالى –: أَسند ابن طاهر ، ومن طريقه ابن نُقطة ، إلى أبي عبدا لله بن مَنْدَة قال :

الذين أخرجوا الصحيح ، وميَّزوا الثابت من المعلول ، والخطأ من الصواب أربعة : البخاري ومسلم وبعدهما أبو داود والنسائي .

وإلى أبي بكر البَرقاني الحافظ قال : ذكرتُ للدار قطني أبا عُبيد بن حَرْبويه»فذكر من جلالته وفضله ، وقال : حدَّث عنه النسائي في الصحيح .([2])

وكذا أَطلق الصحة على سنن النسائي : ابن السَّكن ، والخطيب البغدادي،وأبو على النَّيسابوري،وأبو أحمد بن عدي .([3])

ومن هذه الكتب أيضاً " سنن أبي داود " فقد أطلق الصحة عليها ابن مَنْدَة وابن السَّكن والحاكم ([4])
ومنها أيضاً سنن الإمام الترمذي – رحمه الله تعالى – فقد أطلق الصحة عليها الحاكم والخطيب البغدادي([5])

وقال أبو طاهر السِّلَفي – رحمه الله تعالى –:

أما كتاب أبي داود فهو أحد الكتب الخمسة ، التى اتَّفَق أهل الحلّ والعقد من الفقهاء وحفاظ الحديث النُّبهاء على قبولها والحكم بصحة أصولها ، وماذُكر في أبوابها وفُصولها ، بعد«الموطأ»المتفق على صحته ، وعلو درجة مصنِّفه ورتبته (٦)

---

[1] – مقدمة ابن الصلاح : ص ٥٥ .

[2] – بغية الراغب المتمني : ص ١١٥ ، وانظر التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد ١/١٥١– ١٥٢ ، وتاريخ بغداد : ٣٩٧/١١ ، فتح المغيث : ١٠٠/١ ، المقنع : ٨٨/١ ، الفضل المبين : ١٩٦ – ١٩٧، السير : ٤/ ٥٣٧

[3] – انظر : فتح المغيث : ١٠٠/١ .

[4] – انظر فتح المغيث : ١٠٠/١ .

[5] – فتح المغيث : ١٠٠/١ .

٦- معالم السنن : ٣٥٧/٤ ، ٣٦٢ ، المقنع : ١/ ٨٩ ، فتح المغيث : ١٠٠/١

ومن هذه الكُتب أيضاً مُسند الإمام أحمد .

قال أبو مُوسى المَديني عن مُسند الإمام أحمد – رحمه الله تعالى –: إنه صحيح ([1])*
ومنها أيضاً – مُستدرك أبي عبدا لله الحاكم فقد أطلق هذه اللفظة عليه الحافظ ابن حجر .
حيث قال : وأخرج ابن خُزيمة والحاكم في صحيحها ..." ([2]).
وقال السيوطي - رحمه الله تعالى - :
ومسند الدارمي ، أَطلق عليه جماعة اسم الصحيح . ([3])

* وأما إطلاق " الصحيح " على الحديث الذي تلقاه العلماء بالقبول وإن كان في سَنده مايمنع الحكم بصحته .
فقد قال ابن عبد البر لمّاَ حكى عن الترمذي أن البخاري صَحّح حديث البحر " هو الطهور ماؤه ..." :
وهذا الحديث لا يَحتج أهل الحديث بمثل إسناده ؛ وهو عندي صحيح؛لأن العلماء تلقوه بالقبول له والعمل به،ولا يُخالِف في جملته أحد من الفقهاء ، وإنما الخلاف في بعض معانيه .([4])

---

١ ــ الباعث الحثيث : ص ٢٩ .

* وقد أشكل هذه الاطلاق من هؤلاء الأئمة على هذه الكتب ، وما شاكلها إذ أن فيها الصحيح وغيره بل فيها الضعيف فكيف يسوغ عليها هذا الاطلاق ؟
ويمكن أن يجاب عن هذا - على تقدير صحة ذلك وثبوته عنهم - بأن هذه الأحكام من هؤلاء الأئمة على هذه الكتب إنما هو إطلاق أغلبي؛بمعنى : أن الغالب على هذه الكتب الصحة،وليس المراد أن كل حديث فيها يحكم له بهذا الحكم ، وما فيها من حديث حسن فيسوغ عندهم إطلاق الصحة عليه بجامع الاحتجاج به وبالصحيح .

قال السندى - رحمه الله تعالى - :

وبالجملة فإطلاق الصحيح على كتاب النسائي الصغير ، وهو المشهور شائع،وهو مبنى على تسميته الحسن صحيحاً أيضاً . حاشية السندي على النسائي : ١/٥ - ٦ .

ومع هذا فإن بعض أهل العلم يرى أن هذا الإطلاق فيه تساهل ، قال ابن الملقن بعد أن ذكر إطلاق بعض الأئمة الصحة على هذه الكتب وما شاكلها . وهذا فيه تساهل ، لأن منها ما صرحوا بكونه ضعيفاً ، أو منكراً ونحو ذلك من أوصاف الضعف . المقنع : ٨٩/١ ، وانظر محاسن الاصطلاح : ص١٨٧ . وقال الإمام العراقي .. رحمه الله تعالى - : ومن عليها أطلق الصحيحا،فقد أتى تساهلاً صريحا . فتح المغيث : ٨٧/١ .

وقد يخرج هذا الإطلاق - أعنى الصحه - على غير الصحيحين مخرج الإصطلاح عند بعض الأئمة فيعرف هذا ولا يشاح أحد فى اصطلاحه ، ولذا نجد القرافي - رحمه الله تعالى - يصطلح مع نفسه على أن الصحاح هى الموطأ للإمام مالك ، وصحيح البخاري ومسلم ، ويطلق على هذه الثلاثة الصحاح طالباً للاختصار كما تراه فى " الذخيره " ٧/١ .

[2] - فتح البارى : ٢٣٧/٣ .

[3] - النكت البديعات : ٣١

[4] - التمهيد : ٢١٨/١٦ ، الاستذكار : / شرح الزرقانى على الموطأ : ٥٣/١ ، قواعد في علوم الحديث : ص ٦٠

والحديث رواه أبو هريرة ، وجابر - وأنس ، وعلى .

* فأما حديث أبى هريره فرواه .

مالك في الموطأ : الطهور للوضوء برقم ٤٠ : ٥٢/١ .

وأحمد في مسنده : ٢٣٧/٢ .

وأبو داود في سننه : كتاب الطهارة باب الوضوء بماء البحر ، برقم ٨٣ ، ٢١/١ .

ولما تَكلَّم الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - على هذا الحديث قال :

... ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته ، لِتَلقي العلماء له بالقبول ، فَردَّه من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى (1)

وقال الترمذي بعد أن رَوى حديث ابن عباس - رضي الله عنهما-عن النبي - ﷺ - قال :"من جمع بين الصلاتين من غير عذر ، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر "

قال أبو عيسى :" وحَنش هذا هو " أبو علي الرَّحَبي " وهو " حُسين بن قَيس " وهو ضعيف عند أهل الحديث.ضعفه أحمد وغيره ، والعمل على هذا عند أهل العلم : أن لايُجمع بين الصلاتين ....

والترمذي في سننه : أبواب الطهارة باب ماجاء في البحر أنه طهور ، برقم ٦٩ ، ١/١٠٠ .

والنسائي في سننه الكبرى : كتاب الطهارة ، ذكر ماء البحر والوضوء منه ، برقم ٥٨ ، ١/٧٥ .

وابن ماجه في سننه : كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، برقم ٣٨٦ ، ١/١٣٦ .

وابن خزيمة في صحيحه : برقم ١١١ ، ١/٥٩ .

والحاكم في مستدركه : ١/١٤١ .

وابن حبان في صحيحه : كتاب الطهارة ، برقم ١٢٤٣ ، ٤/٤٩ .

والبيهقي في شرح السنه : برقم ٢٨١ ، ٢/٥٥ .

والبخاري في التاريخ : ٣/٤٧٨ .

والشافعي في الأم : ١/١٦ .

وابن أبي شيبة في مصنفه : ١/١٣١ .

*وأما حديث جابر فرواه :

أحمد في مسنده : ٣/٣٧٣ .

وابن ماجة في سننه : كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، برقم ٣٨٨ .

وابن خزيمة في صحيحه : برقم ١١٢ ، ١/٥٩ .

وابن حبان في صحيحه : كتاب الطهارة ، برقم ١٢٤٤ ، ٤/٥١ .

والحاكم في مستدركه : ١/١٤٣ .

والدارقطني في سننه : ١/٣٤ .

والطبراني في معجمه الكبير : برقم ١٧٥٩ ، ٢/١٨٦ .

*وأما حديث أنس فرواه عبدالرزاق في مصنفه : برقم ٣٢٠ .

*وأما حديث علي فرواه :

الحاكم في مستدركه : ١/١٤٢ .

والدارقطني في سننه : ١/٣٥ .

وقد نقل الحافظ ابن حجر تصحيح هذا الحديث عن ابن خزيمة ، وابن المنذر ، والخطابي ، والطحاوي ، وابن منده ، والحاكم ، وابن حزم ، وعبد الحق ، وآخرين ، انظر التلخيص الحبير ١/٢١ - ٢٤ .

نصب الراية ١/٩٥ - ٩٩ .

وقال الألباني : صحح ، إرواء الغليل : ١/٤٢ ، برقم ٩ .

1 - التلخيص الحبير : ١/٢٢ .

إلا في السَّفر أو بعرفة .([٢])

قال السيوطي : فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم ، وقد صَرَّح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له إسناد يُعتمد على مثله . ([١])

وبعد معرفة هذه المعاني فإن المعنى الأول هو المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح ، فحيث وردت هذه اللفظة فيراد بها هذا المعنى إلا بقرينة ودليل واضح .

١- سنن الترمذي : ٣٥٦/١ والحديث رواه : الترمذي في سننه أبواب الصلاة ، باب ماجاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر ، برقم ١٨٨ ، ٣٥٦/١
والطبراني في الكبير ، برقم ١١٥٤٠ ، ٢١٦/١١ .
وابن حبان في المجروحين : ٢٤٢/١- ٢٤٣ .
والحاكم في المستدرك : ٢٧٥/١ .
والبيهقي في الكبرى : ١٦٩/٣ .

قال ابن عبد الهادي : هذا لايصح ، وحنش هو أبو على الرحبي واسمه حسين بن قيس ، وإنما حنش لقبه،كذبه أحمد/وقال مرة:هو متروك الحديث ، وكذلك قال النسائي والدار قطني ، وقال يحي : ليس بشيء . وقال العقيلي لا أصل له . تنقيح التحقيق : ١١٨٢/٢ .

وقال ابن حجر : خرجه الترمذي وفيه حنش أبو قيس وهو واه جداً ، وحكم ابن الجوزي بوضعه ، ونوزع بما هو تعسف ... فإن سُلِّم عدم وضعه فهو واه جداً . فيض القدير ١١٣/٦ .

٢ - النكت البديعات : ٧٢

" أَصَحُّ* شيءٍ فى الباب "

يَرِد فى كلام علماء الحديث ونقاده قولهم : " أصح شيء فى الباب كذا " أو " هذا أصح من ذاك " ونحو هذه العبارات التى تدل على مفاضلة بين حديثين فى الصِّحة .

وبعد النظر والتأمل فى إطلاقات العلماء لهذه الصيغة " أصح " وَجدتُ أنهم يَستعملون هذه الصيغة لِلدَّلالة على مَعنيين .

* أحدهما : صحة الحديث الذى أَطلقوا عليه هذا اللَّفظ .

* والثانى : المفاضلة بين حديثين أو أحاديث ، وإن كانت كلها ضعيفة .

* فأمَّا إطلاق هذه الصيغة لِلدَّلالة على صحة الحديث الذى قال فيه عالم من العلماء أو ناقد من النقاد : هذا أَصَحّ ما ورد ، أو : هذا أصح شيء فى الباب ، ونحو ذلك فهذا هو الذى يدل عليه ظاهر هذه الصيغة من كونها تدل على صحة ذلك الحديث،وأن ما عداه إما أنه ضعيف لا يصح ، وإما أنه صحيح لكن ليس مثل هذا فى الصحة .

قال المباركفوري :

قوله - يعني الترمذي - بعد ذكر الحديثين أو القولين : هذا أصح من ذلك . ظاهر معناه أن الحديثين أو القولين كليهما صحيحان . لكن هذا أقوى وأثبت من ذاك ، لكن الترمذي قد يَستعمل " أصح " فى قوله : هذا أصح من ذاك فى هذا المعنى ، وهو معناه الأصلي - أعني التَّفضيل-وقد يَستعمل هذا اللفظ فى معنى الصحيح . فمعنى قوله : هذا أصح من ذاك أيِ هذا صحيح بالنِّسبة إلى ذاك فهو غير صحيح . (١)

ولمَّا قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - :

وكره ابن سيرين أن يقول : فاتتنا الصلاة ، ولكن لِيقَل : لم نُدرك ، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - أصح . (٢)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :

---

* يرى بعضهم أن هذه الصيغة " أصح " لا تمنع من مساواة الغير فى ذلك الوصف،وإن دلت على عدم وجود ما هو أعلى فى ذلك الوصف .

يقول الحافظ ابن حجر : وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري أنه قال : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ، فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري ، لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم ، إذ المنفى إنما هو ما تقتضيه صيغة أفعل من زيادة صحة فى كتاب شارك كتاب مسلم فى الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه ، و لم ينف المساواة . نزهة النظر : ص ٨٦

ومثل هذا قول ابن القطاع فى " شرح المتنبى " : ذهب من لا يعرف معاني الكلام إلى أن مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : " ما أقلت الغبراء ، ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبى ذر " مقتضاه أن يكون أبو ذر أصدق العالم أجمع .

قال : وليس المعنى كذلك ، وإنما نفى أن يكون أحداً أعلى مرتبة فى الصدق منه ، و لم ينف أن يكون فى الناس مثله فى الصدق . فتح المغيث : ٣٠/١

١ - مقدمة تحفة الأحوذى : ص ٣٩٩ - ٤٠٠ ، وانظر الشروح والتعليقات : ٢٢٤/١

٢ - صحيح البخارى : كتاب الأذان ، باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ، برقم ، ٦٣٥

وقوله : " أصح " معناه:صحيح أي:بالنسبة إلى قول ابن سيرين ، فإنه غير صحيح لثبوت النص بخلافه . ([١])

وقال العيني - رحمه ا لله تعالى - " :

ليس المراد منه أفعل التَّفضيل ، لأنه إذا أريد به التفضيل يلزم أن يكون قول ابن سيرين صحيحاً ، وقول النبي - صلى ا لله عليه وسلم - أصح منه ، وليس كذلك ، وإنما المراد بالأصح الصحيح ، لأنه قد يُذكر أفعل ويراد به التوضيح لا التفضيل . ([٢])

وقد رَوى البيهقي حديثاً من طريق كَثير بن عبدا لله بن عمرو بن عوف،عن أبيه،عن جده ... ثم قال : قال أبو عيسى :

سألت محمداً - يعنى البخاري - عن هذا الحديث فقال : ليس فى هذا الباب شيء أصح من هذا وبه أقول . قال : وحديث عبدا لله بن عبدالرحمن الطَّائفى عن عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جده فى هذا الباب ، هو صحيح أيضا . ([٣])

قال ابن التُّركماني معلقاً على هذا :

" وكَثير بن عبدا لله بن عمرو بن عوف " قال الشافعي فيه : ركن من أركان الكذب ، وقال أبو داود : كذاب ، وقال ابن حبان : يروى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يَحل ذكرها ولا الرواية عنه،إلا على وجه التَّعجب ، وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيء ... فكيف يُقال فى حديثٍ هذا فى سنده : ليس فى هذا الباب شيء أصح من هذا . فإن قيل : لا يلزم من هذا الكلام صحة الحديث بل المراد أنه أصح شيء فى هذا الباب ، وكثيراً ما يُريدون بهذا الكلام هذا المعنى ، قلت : قوله : وحديث عبدا لله بن عبدالرحمن الطَّائفى صحيح ، يدل على أنه أراد الصحة وكذا فهم عبدالحق فقال فى " أحكامه " عُقيب حديث " كَثير " : صحَّح البخاري هذا الحديث . هذا إن كان قوله : وحديث عبدا لله بن عبدالرحمن من تَتِمَّة كلام البخاري ، فإن كان من كلام الترمذي فلا دلالة فيه على أن البخاري أراد به الصحة .." ([٤])

ولعلَّ من هذا أيضا ما حكاه أبو عيسى الترمذي - رحمه ا لله تعالى - بعد أن رَوى فى سُننه حديث أمِّ هاني - رضي ا لله عنها - أنها حدثت " أن رسول ا لله - صلى ا لله عليه وسلم - دخل بيتها يوم فتح مكة فاغتسل فَسبَّح ثمان ركعات ... " ([٥])

---

[١] - فتح الباري : ١٣٧/٢ وانظر مقدمة تحفة الأحوذى : ص ٤٠٠

[٢] - عمدة القاري : ١٥٠/٥ ، وانظر : النحو الوافي : ٤٠٦/٣ ، معجم النحو : ١٢ ، فتح الباري لابن رجب : ١/ ٤٤ ، ٦١٦ .

[٣] - السنن الكبرى : ٢٨٦/٣ وانظر علل الترمذى الكبير : ص ٩٣

[٤] - الجوهر النقي بذيل السنن الكبرى : ٢٨٦/٣ . وانظر : ٤/٤ .

[٥] - سنن الترمذى : أبواب الصلاة . ما جاء فى صلاة الضحى برقم ٤٧٤ ٣٣٨/٢ والحديث رواه :

البخارى فى صحيحه : كتاب التهجد ، باب صلاة الضحى فى السفر برقم ١١٧٦

ومسلم فى صحيحه:كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة الضحى برقم (١٦٦٤، ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٧)

وأبو داود فى سننه : كتاب الصلاة ، باب صلاة الضحى برقم (١٢٩١)

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وكأن أحمد رأى أصح شيء في هذا الباب حديث أمِّ هانِيء.([1])

وحديث أم هانيء هذا مخرج في الصحيحين،فهو صحيح بلا ريب،ولذا قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ بعد أن ذَكر عبارة الأمام أحمد : وهو كما قال ـ ([2])

وعلى حديث : " الدين ولو درهم،والعائلة ولو بِنْت ، والسؤال ولو كيف الطَّريق "

قال السخاوى ـ رحمه الله تعالى ـ :

لا استحضره في المرفوع ، ومعناه صحيح . وللدَّيلمى مما عزاه للطَّبرانى من جهة خُليد عن أبى المجبَّر ـ بالجيم والحاء ـ رفعه : من كانت عنده ابنة فقد فُدح*، والذى رأيته في"المعجم الكبير"للطبراني فى الثلاث لا فى الواحدة** ، والمَفْدوح : المُثْقل بالدين ... ولأحمد في مسنده ، وكذا ابن مَنِيع وغيره ، عن ابن عباس مرفوعاً : " من وُلدت له أنثى فلم يُؤذها ولم يُهنها ولم يُؤثر عليها الذكور ، أدخله الله بها الجنة " ([3])

والأحاديث بنحوه شَهيرة ، وأصحها ما اتفق عليه الشيخان ، من حديث عبدا لله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة مرفوعاً : " من ابتُلى بشيء من هذه البنات فأحسن إليهن كُنَّ له سِتراً من النَّار " ([4]) وفى أوله قِصَّة . ([5])

ومما ورد أيضا في هذا المعنى مما يتعلق بالرجال وأحوالهم واستُعملت فيه هذه الصيغة على هذا المعنى ما حكاه ابن أبى حاتم قال :

سألت أبا زُرعة عن شُعيب وابن أبي الزِّناد،فقال : شُعيب أشبه حديثاً وأصح من ابن أبى الزناد . ([6])

وقال الآجُرِّي : عن أبي داود : كان ـ أي شُعيب ـ أصح حديثاً عن الزهرى بعد الزُّبيدى ([7])

وابن ماجة فى سننه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء فى صلاة الضحى برقم (١٣٧٩) وانظر الحديث رقم (٦١٤)

[1] ـ سنن الترمذى : ٣٣٨/٢ وانظر فتح الباري : ٦٤/٣

* انظر : الموضوعات : ٢٧٥/٢ ، اللآلئ : ١٧٥/٢ ، تنزيه الشريعة : ٢٠١/٢

** المعجم الكبير : ١٧/ ٢٩٩ ، رقم ٨٢٦ ، ٣٨٥/٢٢ رقم ٩٥٩

[2] ـ فتح البارى : ٦٤/٣

[3] ـ رواه أحمد فى مسنده : ٢٢٣/١

وأبو داود فى سننه : " كتاب الأدب " " باب فى فضل من عال يتيما " رقم ٥١٤٦ ، ٣٣٧/٤

وأحمد بن منيع فى مسنده كما فى المطالب العالية : رقم ٢٥٢٥ ، ٣٨١/٢

قال الشيخ أحمد شاكر : إسناده حسن أبو مالك الأشجعى : هو سعد بن طارق بن أشيم ، وهو ثقة ، قال ابن عبدالبر : لا أعلم أنهم يختلفون فى أنه ثقة عالم .وابن حدير تابعى بصرى مستور لا يعرف اسمه . شرح مسند الإمام أحمد : رقم ١٩٥٧ ، ٢٩٤/٣

وقال الألبانى : ضعيف . ضعيف سنن أبى داود : ص ٥٠٩ ، مشكاة المصابيح : ١٣٨٩/٣

[4] ـ رواه البخارى : كتاب الأدب ، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته ، رقم ٥٩٩٥

وفى كتاب الزكاه باب اتقوا النار ولو بشق تمرة ، رقم ١٤١٨

ومسلم فى صحيحه كتاب البر والصلة، باب فضل الإحسان إلى البنات،رقم٦٦٣٦

والترمذي فى سننه : كتاب البر والصلة ،باب ما جاء فى النفقة على البنات والأخوات ،رقم ١٩١٥، ٢٨٢/٤

[5] ـ المقاصد الحسنة : ص ٣٥٤

[6] ـ تهذيب التهذيب : ٣٠٨/٤ ، التنكيل : ص ٩٢٨

[7] ـ تهذيب التهذيب : ٣٠٨/٤

وقال أيضاً :

ثقة عابد ، قال ابن معين : من أثبت الناس فى الزهري . ([1])

وأما عبدالرحمن بن عبدا لله بن ذَكون فقد اختُلف فيه فوثقه بعضهم ، وقال بعضهم : حُجة فى روايته عن أبيه عن الأعرج عن أبى هريرة ، وضُعِّف فى حديثه ببغداد . ([2])

قال الحافظ ابن حجر :

صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد . ([3])

وقال الذهبى :

قد مَشَّاه جماعة وَعدَّلوه ، وكان من الحفاظ المكثرين ، ولا سيما عن أبيه ، وهشام بن عروة،حتى قال يحي ابن معين : هو أثبت الناس فى هشام . وذكر محمد بن سعد أنه كان مُفتياً . وقد رَوى أرباب السنن الأربعة له ، وهو إن شاء ا لله حسن الحال فى الرواية،وقد صحَّح له الترمذي حديث نِيار بن مُكرم فى مُراهنة الصِّديق المشركين على غَلبة الروم فارس . ([4])

فظهر بهذا صحة حديث شُعيب ، لا تفضيله على عبدالرحمن فحسب .

ومن ذلك أيضا قول يحي بن سعيد القَطَّان: ما فى القوم أصح حديثاً من مالك ([5])

وقد سُئل يحي بن معين عن عَفَّان وبَهْز،أيهما كان أوثق ؟.فقال : كلاهما ثقتان ، فقيل له : إنَّ ابن المدينى يزعم أن عَفَّان أصح الرجلين !

فقال :

كانا جميعاً ثقتين صدوقين . ([6])

فتأمل فى قول القطان وقول ابن المدينى يَهديك ذلك إلى ما تقدَّم تقريره ، من دَلَالة هذه اللفظة " أصح " على معنى تصحيح حديث الرجل ، وإن كان من قيل فيه " أصح " فهو أرفع فى الصحة ممَّن عداه ، أو ممَّن قُرن معه ، ولا يُفهم أن حديث غيره ليس بصحيح .

* وأما إطلاق هذه اللفظة على حديث،أو عددٍ من الأحاديث على سَبيل المُفَاضلة بين تلك الأحاديث،وإن كانت كلها ضعيفة فذلك وارد فى صنيعهم .

---

[1] ـ تقريب التهذيب : ٣٥٢/١

[2] ـ انظر : تهذيب التهذيب : ١٥٥/٦ ، التكيل : ص ٧٨٦

[3] ـ تقريب التهذيب : ٤٧٩/١

[4] ـ ميزان الاعتدال : ٥٧٦/٢ وانظر سنن الترمذى : ٣٢١/٥

[5] ـ جامع الأصول : ١٠٦/١

[6] ـ تاريخ بغداد : ٢٧٤/١٢ ، تهذيب الكمال : ١٦٩/٢٠

قال الإمام النَّووي - رحمه الله تعالى - :

لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث ، فإنهم يقولون : هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً ، ومُرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً . ([١])

وقال الإمام الزيلعي - رحمه الله تعالى - : قوله " أصح ما في هذا الباب " لا يقتضي صحته بل معناه : أنه أقل ضعفاً من غيره . ([٢])

وحُكي عن الإمام ابن القَطَّان أنه قال في توجيه هذه العبارة : هذا ليس بصريح في التصحيح ، وإنما يُعني بذلك أنه أشبه ما في الباب وأقل ضعفاً . ([٣])

وقال المباركفوري :

وقد يَستعمله - يعني الإمام الترمذي - في مَعنى أرجح ، وذلك فيما إذا كان الحديثان أو القولان ضعيفين ، لكن هذا أرجح وأقل ضعفاً من ذاك[٤]

وقال أيضا :

قوله - يعني الترمذي - : " هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن " ليس معناه أن كل ما ورد في هذا الباب فهو صحيح ، وهذا الحديث أصح من الكُلِّ ، بل معناه أن هذا الحديث أرجح من كل ما ورد في هذا الباب ، سواء كان كُلُّ ما ورد فيه صحيحاً أو ضعيفاً ، فإن كان كل ما ورد في الباب صحيحاً فهذا الحديث أرجح في الصحة من الكل ، وإن كان كله ضعيفاً فهذا الحديث أرجح من الكل أي أقل ضعفاً من الكل . ([٥])

ومن ذلك أن الإمام الترمذي - رحمه الله تعالى - قال :

حدثنا على بن حُجر ، أخبرنا شَريك عن المِقْدام بن شُريح عن أبيه عن عائشة قالت : " من حدثكم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يبول قائماً فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعداً "

قال أبو عيسى :

حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح .... " ([٦])

---

[١] - الأذكار : ص ١٥٨ قال ذلك وهو يتكلم عن حديث صلاة التسبيح معلقاً به على قول الإمام الدارقطني ." أصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح " قال : وقد ذكرت هذا الكلام مسنداً في كتاب " طبقات الفقهاء " في ترجمة أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني . ، قواعد التحديث : ص ٨٢ ، قواعد في علوم الحديث : ص ٩١

[٢] - نصب الراية : ٤٨٢/٢

[٣] - نصب الراية : ٢١٧/٢ ، وانظر تحقيق الغاية : ص ٤٢

[٤] - مقدمة تحفة الأحوذي : ص ٤٠٠

[٥] - مقدمة تحفة الأحوذي : ص ٤٠١

[٦] - سنن الترمذي : أبواب الطهارة ، ما جاء في النهي عن البول قائماً ، برقم ١٢ ، ١٧/١

والحديث رواه :

النسائي في سننه : كتاب الطهارة ، البول في البيت جالسا ، ٢٦/١

وابن ماجه في سننه : كتاب الطهارة وسننها ، باب في البول قاعدا ، برقم ٣٠٧ ، ١١٢/١

قال العِرَاقي - رحمه ا لله تعالى - :

" هذا الحديث فيه لِيْن لأن فيه شَريكاً القاضي،وهو مُتكلّم فيه بسوء الحفظ وقول الترمذي : إنـه أصح شـيء في الباب لا يدل على صحته ، ولذلك قال ابن القَطَّان:إنه لا يقال فيه صحيح ... " ([1])

فالذى يظهر أن مُراد الترمذي بهذا أن حديث عائشة أقل ضعفاً وأرجح ما ورد في هذا الباب ، خاصَّـة وأن الترمذي - رحمه ا لله تعالى - قد تَكلَّم على حديث عمر وبريدة بما يفيد الضعف . ([2])

ويقول الحافظ ابن حجر - رحمه ا لله تعالى - :

ولم يثبت عن النبي - صلى ا لله عليه وسلم - في النَّهي عنه شـيء كمـا بَيَّنتـه فـي أوائـل شـرح الـترمذي وا لله أعلم. ([3])

ومن ذلك أيضا أن الترمذي قال :

حدثنا قُتيبة ، حدثنا يَعلى بن شَبيب ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : .... ثم قال :

حدثنا أبو كُريب ، حدثنا عبدا لله بن إدريس ، عن هشام بن عروة عن أبيه نحو هذا الحديث بمعنـاه ولم يذكـر فيه عن عائشة .

قال أبو عيسى : وهذا أصح من حديث يَعلى بن شَبيب . ([4])

ويَعلى بن شَبيب لَيِّن الحديث ([5]) أما عبدا لله بن إدريس فهو ثقة ([6]) لكن حديثه مرسل،والمرسل ضعيف عند المحدثين .

كلهم من طريق شريك عن المقدام بن شريح .

وقد ضُعف هذا الحديث بسبب شريك بن عبدا لله النخعي ، قال الحافظ ابن حجر : صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة . تقريب التهذيب ٣٥١/١

وقد لينه العراقى والسيوطى . انظر حاشية السندى على النسائى : ٢٦/١

قال الألبانى :

ولكنه - يعنى شريك - لم ينفرد به بل تابعه سفيان الثورى عن المقدام بن شريح به .

أخرجه أبو عوانه فى صحيحه : (١٩٨/١) والحاكم (١٨١/١) والبيهقى (١٠١/١) .. من طرق عن سفيان به .. فتبين مما سبق أن الحديث صحيح بهذه المتابعة ، وقد خفيت على الترمذى فلم يصحح الحديث ، وليس ذلك غريباً ، ولكن الغريب أن يخفى ذلك على غير واحد من الحفاظ المتأخرين ، أمثال العراقى والسيوطى وغيرهما ، فأعلا الحديث بشريك وردا على الحاكم تصحيحه إياه متوهمين أنه عنده من طريقه ، وليس كذلك كما عرفت . سلسلة الأحاديث الصحيحة : ٣٤٥/١

[1] - حاشية السندى على النسائى : ٢٦/١

[2] - سنن الترمذى : ١٧/١ - ١٨

[3] - فتح البارى : ٣٩٥/١

[4] - سنن الترمذى : ٤٩٧/٣

[5] - تقريب التهذيب : ٣٧٨/٢

[6] - تقريب التهذيب : ٤٠١/١

فانظر مع هذا إلى قول الإمام الترمذى الآنف الذّكر . فكأنّ مراده أن راوي المرسل أحفظ وأتقن وا لله أعلم.([1])

ومن ذلك أيضا أن الإمام أبا داود - رحمه ا لله تعالى - رَوى حديث رُكانة " فى تطليق امرأته من طريق عبدا لله ابن على بن يَزيد بن رُكَانةَ عن أبيه عن جده .... " ([2]) ثم قال :

" وهذا أصح من حديث ابن جُريج ([3]) أن رُكَانة طلق أمرأته ثلاثا ، لأنهم أهل بيته،وهم أعلم به ، وحديث ابن جُريج رواه عن بعض بني أبي رافع عن عِكْرمة عن ابن عباس "

قال الإمام ابن القَيِّم - رحمه ا لله تعالى - :

إنَّ أبا داود لم يحكم بصحته ، وإنما قال بعد روايته : " هذا أصح من حديث ابن جُريج ... "

---

[1] - انظر الموازنة : ص ١٦٣

[2] - سنن أبى داود : كتاب الطلاق ، باب فى البتة ، رقم ٢٢٠٨ ، ٢/ ٢٦٣

ورواه الترمذى : كتاب الطلاق ، باب ما جاء فى الرجل يطلق إمرأته البتة ، رقم ١١٧٧ ، ٣/ ٤٨٠

وابن ماجه : كتاب الطلاق ، باب طلاق البته ، رقم ٢٠٥١ ، ١/ ٦٦١

والبيهقى فى سننه : ٧/ ٣٤٢

والدارقطنى فى سننه : كتاب الطلاق ، رقم ٩١ ، ٤/ ٣٤

كلهم من طريق عبدا لله بن على بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده .

قال أبو عيسى الترمذى : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : فيه اضطراب . السنن : ٣/ ٣٨٠ وضعفه البخارى كما حكاه المنذرى : مختصر سنن أبى داود : ٣/ ١٣٤ ، وقال الإمام أحمد : طرقه ضعيفه : مختصر سنن أبى داود : ٣/ ١٣٤ ، وضعفه ابن عبدالبر فى التمهيد ،كما فى التلخيص الحبير : ٣/ ٢٤٠ .

وقال الألبانى : ضعيف . انظر إرواء الغليل : ٧/ ١٣٩ وانظر مجموع الفتاوى : ٣٣/ ١٣ - ١٥

[3] - رواه أبو داود فى سننه : كتاب الطلاق ،باب نسخ المراجعه بعد التطليقات الثلاثة ،رقم ٢١٩٦ ، ٢/ ٢٥٩

والبيهقى فى السنن الكبرى : ٧/ ٣٣٩

كلهم من طريق ابن جريج أخبرنى بعض بنى أبي رافع مولى رسول ا لله - صلى ا لله عليه وسلم - عن عكرمة عن ابن عباس وابن جريج هذا،هو : عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج حافظ ثقة إلا أنه مشهور بالتدليس،وقد اختلف العلماء فى تعيين هذا البعض . فقال ابن القيم فى زاد المعاد : ٥/ ٢٥٥ : إن كان عبيدا لله فهو ثقة معروف،وإن كان غيره من أخوته فمجهول العدالة لا تقوم به حجة . وقال الحافظ فى الإصابة : ٢/ ٤٢٥ : لا أعرف من هو . وفى التهذيب : ١/ ٤٠٠ " يُحتمل أن يكون الفضل بن عبيدا لله بن أبي رافع " . والصواب وا لله أعلم أنّ شيخه هو " محمد بن عبيدا لله بن أبى رافع " فقد صرح باسمه فى رواية عند الحاكم فى المستدرك ٢/ ٤٩١ ، ومحمد هذا واهى الحديث كما تراه فى تلخيص المستدرك . وفى الميزان ٣/ ٦٣٥ والكاشف ٢/ ١٩٧ ضعفوه ، وقال البخارى : منكر الحديث وعن ابن معين : ليس حديثه بشىء وقال أبو حاتم منكر الحديث جداً ذاهب . ميزان الاعتدال : ٣/ ٦٣٥

قال الألبانى : وهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً لجهالة البعض من بني رافع أو ضعفه لكنه قد توبع . فقال الإمام أحمد (١/ ٢٦٥) ثنا سعد بن إبراهيم ثنا أبى عن محمد بن إسحاق : حدثنى داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال ... فلا أقل من أن يكون الحديث حسناً بمجموع الطريقين عن عكرمة ...

وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح ٩/ ٢٧٥ : " أخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن إسحاق ... ويقوى حديث ابن إسحاق المذكور ما أخرجه مسلم من طريق عبدالرزاق عن معمر عن عبدا لله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدةً فقال عمر : ..."

وجملة القول : أن حديث الباب - يعنى حديث ركانة المتقدم - ضعيف وأن حديث ابن عباس المعارض له أقوى منه وا لله أعلم . إرواء الغليل : ٧/ ١٤٤ - ١٤٥

وهذا لايدل على أن الحديث عنده صحيح ، فإن حديث ابن جُريج ضعيف ، وهذا ضعيف أيضا فهو أصح الضعيفين عنده ، وكثيراً ما يُطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين ، وهو كثير في كلام المتقدمين ، ولو لم يكن اصطلاحاً لهم لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه ، فإنك تقول لأحد المريضين : هذا أصح من هذا ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً . ([1])

---

[1] - تهذيب السنن : ١٣٤/٣ ، وانظر : فيض القدير : ٢/ ١٨ ، التاريخ الكبير : ١/ ١٥٢ .

صحيح الإسناد

يَرد في كلام المحدثين، وأئمة النَّقد، قولهم : هذا حديث " صحيح الإسناد"

وبعد النَّظر في إطلاقات الأئمة لهذا اللفظ وجدت أنهم استعملوه لمعنيين

◆ أحدهما : الحكم على ذلك الحديث بصحة إسناده.

◆ الثانـــي : صحة سماع الراوي ممن فوقه.

◆فأما إطلاقهم " صحيح الإسناد"(*) على الحديث –على معنى صحة إسناده– فذلك هو المشـهور مـن استعمال هذه اللفظة، وإطلاقها حيث وردت.

ومن نظر في " المستدرك " للحـاكم ، "والـترغيب والـترهيب" للإمـام المُنـذري،و"مجمـع الزوائـد" للحـافظ الهَيْثَمي. وغيرها من الكتب الحديثية،وخاصَّة الكتب التي اعتنت بمرتبة الحديث الحُكْمية، وَجَد هذا الإطلاق شائعاً منتشراً

◆ وأما إطلاق هذا اللفظ على الرجال في مَقَام المدح على معنى صحة سماعه:

فيقول الحافظ ابن رَجب –رحمه الله تعالى–: ثابت بن منصور بن المبارك الكَيْلي المُقرئ المحدث أبو العِزّ:

.... وقال أبو الفَرج:

كان ديناً ثقة صحيح الإسناد:

وقال ابن السَّمعاني:

(*) لاشك أن قولهم : هذا حديث صحيح الإسناد دون قولهم : هذا حديث صحيح، لأن الصحة التي شرطها العلماء للحديث منها ما يتعلق بالسند،ومنها ماهو مشترك بين السند والمتن، وهذه العبارة إنما تفيد صحة السند فحسب، لذا قالوا: التقييد بالإسناد ليس صريحاً في صحة المتن. فتح المغيث: ١٠٦/١. إلا إذا صدر هذا الإطلاق ممن عُرف عنه باطراد أنه لا يفرق بين " صحيح" و" صحيح الإسناد" من حيث الإطلاق.فلا يطلق " صحيح الإسناد" على الحديث [الأربعين] أنه "صحيح" سنداً ومتناً.

انظر في ذلك: فتح المغيث: ١٠٦/١، المقنع: ٨٩/١، الوسيط: صـ ٢٧، الرفع والتكميل: صـ ١٨٧

سألتُ ابن نَاصر عنه؟ فقال: صحيح السماع ما كان يَعرِف شيئاً.[١]

فالذي يظهر أن قول ابن الجَوزي: صحيح الإسناد، يفسره قول ابن ناصر، على معنى أن سماعات ثابت بن منصور صحيحة.

ولذلك نجد الإمام البخاري -رحمه الله تعالى- يقول في بعض الرواة: في إسناده نظر.

ومنهم "أَوْس بن عبدالله الرّبعي" قال فيه : في إسناده نظر.[٢]

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: وقول البخاري:"في إسناده نظر" يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما.[٣]

وقد سَبق إلى هذا الإمام ابن عدي -رحمه الله تعالى- حيث قال: بعد حكاية قول البخاري في أوس الرّبعي: " ويقول البخاري: في إسناده نظر، يُريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشه وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عن أن أذكر منها شيئاً في هذا الموضع"[٤]

وقد قال قبل ذلك: " وأبو الجَوزَاء روى عن الصحابة : ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم وأرجو أنه لا بأس به..."[٥]

والظَّاهر أن المعنى الأول لهذه اللفظة هو المشهور حيث أُطلقت ، وأما المعنى الآخر فلا نَذهب إليه إلا بقرينة .

---

(١)- الذيل على طبقات الحنابلة : ١٨٧/١، وانظر: شفاء العليل: صـ ٤٢٢.

(٢)- التاريخ الكبير: ١٦/٢-١٧.

(٣)- تهذيب التهذيب: ٣٣٦/١.

(٤) - الكامل: ٤١١/١، وانظر هدي الساري: صـ ٤١١.

(٥)- الكامل: ٤١١/١، وقد ذكر الشيخ محمد عوامه كلمة ابن عدي هذه في تحديد مراد الإمام البخاري من كلمته هذه ثم وجهها بأن المراد: في الإسناد الموصل إلى المترجم نظر، انظر مقدمة الكاشف: ٧١/١.

ويدل على هذا أن الذهبي قال في ترجمة أويس القرني: وقال البخاري أيضاً في الضعفاء: في إسناده نظر.. قلت: هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي رُوى عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر.

ميزان الاعتدال: ٢٧٨/١، وانظر التاريخ الكبير: ٥٥/٢.

الحســـن

من الألفاظ التي يُطلقها علماء الحديث في مَقام الحكم على الحديث قولهم: هذا حديث حسن. وبعد التأمل لإطلاقاتهم لهذا اللفظ، وجَدت أنهم يقولون: هذا حديث حسن -أو نحو هذه العبارة- ويُريدون الآتي:

- كَون هذا الحديث "حسن" على المعنى المشهور المصطلح عليه عندهم في المراد بالحديث "الحسن" "الحسن لذاته".
- كَون هذا الحديث سنده ضعيف إلا أن له شواهد.
- إرادة المعنى اللغوي لهذه اللفظة لا المعنى الاصطلاحي.
- كَون هذا الحديث راوه أهل السُّنن الأربعة.

◆ فأما إطلاقهم لهذا اللفظ "حسن" حكماً على الحديث، على المعنى المشهور المصطلح عليه عند أئمة الحديث، فهذا هو المشهور من إطلاق هذه اللفظة على الحديث، وخاصَّة بعد قِسمة الحديث إلى: صحيح، وحسن وضعيف.(١)

---

(١)- يقول ابن الصلاح: كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن ، وهو الذي نوه بذكره، وأكثر من ذكره في جامعه. المقدمه: صـ ٥١.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عرف أنه قسمة هذه القسمة، أبو عيسى الترمذي، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله. مجموع الفتاوي: ٢٣/٨،

ويتابع على ذلك الذهبي فيقول: وأما الترمذي فهو أول من خصّ هذا النوع باسم الحسن. الموقظة: صـ ٢٧، وانظر السير: ٢١٤/١٣.

وقد أُعترض على هذا بأن يعقوب بن شيبة أكثر في مسنده من قوله: حسن صحيح، وكذا أبو علي الطوسي شيخ أبي حاتم . وقد أجاب عن هذا العراقي فقال: وهذا الاعتراض ليس بجيد لأن الترمذي أول من أكثر من ذلك، ويعقوب وأبو علي إنما صنفا كتابيهما بعد الترمذي، وكأن كتاب أبي علي الطوسي مخرج على كتاب الترمذي لكنه شاركه في كثير من شيوخه وا لله أعلم.

التقييد والايضاح: صـ ٥٢، وانظر: النكت على ابن الصلاح: ٤٢٩/١.

وقد اجتهد العلماء -رحمهم الله تعالى- في حَدِّ الحديث " الحسن" بحد يُميزه عن الصحيح والضعيف، فأبدى غير واحد ما يراه مناسباً في تعريفه وتَمييزه، فكَثُرت أقوالهم في حَدِّه وضبطه، ودارت بينهم مناقشات في ذلك، ومن نظر في الكتب التي أُلِّفت في علوم الحديث ومصطلحه وَجد هذا واضحاً جلياً[١]

ولعل أسلم هذه التعاريف وأدقها هو تعريف الحافظ ابن حجر، عُمدة المتأخرين في هذا الفَنِّ، فيقول-رحمه الله-في تعريفه:

وخبر الآحاد بنَقل عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته، وتتفاوت رُتبه بتفاوت هذه الأوصاف،... فإن خَفَّ الضبط فالحسن لذاته.[٢]

فعلى هذا: فما رواه العدل، خفيف الضبط، بسند متصل وليس بشاذ ولا معلل، فهو الحسن. وهذا ظاهر جداً من عبارة الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- .

يقول السخاوي: ومُحَصَّله أنه هوالصحيح سواء إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يُشتَرَط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل، وراوي الحسن لايشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عَرِيّاً عن الضبط في الجملة، ليَخرج عن كونه مغفلاً، وعن كَونه كثير الخطأ، وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح فلابد من اشتراط كله في النوعين.[٣]

ويرى الألباني أن هذا التعريف أصح ما قيل في الحسن فيقول: هذا التعريف على إيجازه أصح ماقيل في الحديث الحسن لذاته.[٤]

♦ وأما إطلاق "الحسن على الحديث الضعيف من أجل ماله من الشواهد فذلك رَسْمُ أبي عيسى الترمذي في سُننه فإنه يُطلق هذا اللفظ على نوع من الحديث في سُننه وهو: الحديث الذي ليس في سنده مُتَّهم بالكذب، ولايكون شاذاً، ويُروى من غير وجه نحوه. وقد صَرَّح بهذا حيث قال:

---

(١) - انظر على سبيل المثال: شرح العلل: ٣٨٤/١ ومابعدها، معالم السنن: ٦/١، تدريب الراوي: ١٥٣/١، الموضوعات: ٣٥/١، فتح المغيث: ٧٢/١ ومابعدها.، مقدمة ابن الصلاح: صـ ٤٦-٤٧، التقييد والايضاح: صـ ٤٧، محاسن الاصطلاح: صـ ١٧٤، مناهج المحدثين: صـ ٤٧.

(٢)- نزهة النظر: صـ ٨٢-٩١.

(٣)- فتح المغيث: ٨٧/١.

(٤)- النكت على النزهة: صـ ٩١.

وما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن" فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يُروى لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولايكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن.[١]

فهذه شروط ثلاثة جعلها الترمذي للحديث الحسن في كتابه،فيندَرج تحت هذا الحَدِّ الذي ذكره حديث المدلّس إذا عنعن، وسيئ الحفظ، والمستور الذي لم تتحقق أهليته.. فإنَّ هؤلاء وأمثالهم ليسوا مُتَّهمين بالكذب وحديثهم ملتحق بالحديث الضعيف،إلا أنَّ ضعف حديثهم مُحتمل غير شديد.

لكن قوله: "ويُروى من غير وجه نحو ذاك" فيه إشارة إلى أنه لابُدّ لكون الحديث عنده من قِسم الحسن، أن يُروى من طَريق أخرى فأكثر، ولو كان المروي بالطريق الأخرى بمعنى ذاك الحديث، كما أشار إلى ذلك ابن رجب[٢] -رحمه الله تعالى- وابن الصَّلاح.[٣]

وبهذا الذي أبداه الترمذي -رحمه الله- في حَدِّه للحديث الحسن في كتابه،يعني به مايُسميه العلماء: الحسن لغيره "الحسن بمجموع الطرق" وقد أشار إلى هذا الإمام ابن الصلاح[٤] -رحمه الله تعالى-

فالمحدثون حيث أُطلقوا هذه اللفظة "الحسن" يَعنون بذلك الحسن لذاته، والترمذي إذا أطلق هذا فإنه يَعني "الحسن لغيره"[٥]

ويُمكن التَّمثيل على ماذكرناه من صَنيع الإمام الترمذي بما رواه في سُننه قال:

حدثنا علي بن حُجر حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن عبدالله بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم، وقال: اللهم اغفر لي ذنوبي، فذكرالحديث...."[٦] ثم قال: وفي الباب عن أبي حميد[٧] وأبي أسيد[٨] وأبي هريرة.[٩]

---

(١)- سنن الترمذي: ٧١١/٥.

(٢)- شرح العلل: ٣٨٤/١.

(٣)- مقدمة ابن الصلاح: صـ ٤٦.

(٤)- مقدمة ابن الصلاح: صـ ٤٦، تدريب الراوي: ١٥٨/١.

(٥)- انظر الإمام الترمذي والموازنة: صـ ١٥٩، الموقظة بشرح عمرو بن عبدالمنعم:صـ ١٧-١٨.

(٦)- سنن الترمذي، أبواب الصلاة، باب مايقال عند دخول المسجد، رقم: ٣١٤، ١٢٧/٢.

(٧)- رواه ابن ماجة في سننه: كتاب المساجد والجماعات، باب الدعاء عند دخول المسجد، رقم ٧٧٢، ٢٥٤/١.

(٨)- رواه مسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين، باب ما يقول إذا دخل المسجد: رقم ١٦٤٩.

(٩)- رواه ابن ماجة في سننه: كتاب المساجد، باب الدعاء عند دخول المسجد، رقم ٧٧٣، ٢٥٤/١.

قال أبو عيسى: حديث فاطمة حديث حسن وليس إسناده بمتَّصل، وفاطمة بنت الحسين لم تُدرك فاطمة الكبرى، إنما عاشت فاطمة بعد النبيﷺ أشهراً.(١)

فتأمل كيف حكم بحسن حديث فاطمة –رضي الله عنها– مع اعترافه بما يدل على ضعف سنده وماذاك إلا لشواهده التي ذكرها.

لذا يقول المباركفوري معلقاً على هذا الحديث: فإن قُلت: قد اعترف الترمذي بعدم اتصال إسناد حديث فاطمة،فكيف قال: حديث فاطمة حديث حسن؟ قلت: الظاهر أنه حَسَّنه لشواهده،وقد بيَّنا في المقدمة أن الترمذي قد يُحسِّن الحديث مع ضعف الإسناد للشّواهد.(٢)

فإذا ظهر بهذا مراد الإمام الترمذي، حيث يُطلق في سننه هذا اللفظ على بعض الأحاديث، وعُلم اصطلاحه، ظهر الفرق الواضح بين الإطلاق الشائع لهذا اللفظ عند المتأخرين بعد استقرار الاصطلاحات المتعلقة بالحديث وعلومه، واصطلاح الإمام الترمذي، وفي معرفة هذا كله مَنجَاة من الوقوع في الغلط، وتغليط الأئمة وتوهيمهم.(٣)

●وأما إطلاقهم لهذا اللفظ "حسن" إطلاقاً لغوياً، على معنى حُسن ذلك المتن في معناه، ولايعنون بهذا الإطلاق المصطلح عليه فيما بعد، دون النَّظر إلى درجة الحديث فربما يكون صحيحاً،وربما يكون ضعيفاً أو مستنكراً مستغرباً، فذلك موجود في كلامهم منثور في أحكامهم.

وقد قَرَّر الإمام ابن دقيق العيد –رحمه الله– أن المتقدمين ربما أطلقوا هذا اللفظ على الحديث الصحيح فيقول وهو يتكلم عن قول الترمذي، حسن صحيح:

إنَّ ههنا صفات للرواة تَقتضي قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض... يلتزم ذلك ويُؤيده ورود قولهم: هذا حديث حسن،في الأحاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين.(٤)

---

(١)– سنن الترمذي: ١٢٧/٢، وانظر السنن: ٣٨/٤.

(٢)– تحفة الأحوذي: ٢٥٥/٢. وقال المباركفوري – رحمه الله تعالى–:

فإن قلت: لم أورد الترمذي في هذا الباب حديث فاطمه وليس إسناده بمتصل ولم يورد فيه حديث أبي أسيد وهو صحيح بل أشار إليه؟ قلت: ليبين مافيه من الانقطاع وليستشهد بحديث أبي أسيد وغيره، وقد بينا ذلك في المقدمه، تحفة الأحوذي: ٢٥٥/٢.

(٣)– ومن ذلك أن الناظر في سنن الإمام الترمذي يجده يحكم على بعض الأحاديث بقوله: هذا حديث حسن، ثم ينظر في سند الحديث فلا يجده مما يُحكم له بالحسن، فيحكم على الترمذي بالتساهل بسبب عدم معرفته لمدلول هذا المصطلح عند الإمام الترمذي، ويظن أن مراده بقوله: حسن ماشتهر عند المتأخرين من مدلول هذا اللفظ، فيقع في الوهم والغلط.

(٤)– الاقتراح : صـ ١٠–١١، محاسن الاصطلاح: ١١٥، الموقظة: ٣١–٣٢.

ويذكر الإمام السخاوي -رحمه الله- ما يدل على ما حكاه ابن دقيق العيد فيقول: وُجد للشافعي إطلاقه -يعني الحسن- في المتفق على صحته.[1]

ويقول الإمام زين الدين العِرَاقِي -رحمه الله تعالى- : وقد وُجد التعبير به -أي الحسن- في شيوخ الطبقة التى قبله أيضا -يعني قبل الترمذي-كالشافعي -رحمه الله تعالى-، فقال في كتاب" اختلاف الحديث" عند ذكر حديث ابن عمر: "لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا..."[2] الحديث .

حديث ابن عمر مسند حسن الإسناد...[3]

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: فأمَّا ما وجد في ذلك في عبارة الشافعي، ومن قبله، بل وفي عبارة أحمد بن حنبل، فلم يَتبيَّن لي منهم إرادة المعنى الاصطلاحي،بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك.

فإن حكم الشافعي على حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- في استقبال" بيت المقدس" حال قضاء الحاجة بكونه حسناً، خلاف الاصطلاح، بل هو صحيح متفق على صحته..."[4]

وأما ما ورد عن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- فإنه سُئل فيما حكاه الخَلاَّل عن أحاديث نقض الوضوء بِمَسِّ الذكر فقال: أصح ما فيها حديث أمِّ حَبيبة [5] -رضي الله تعالى عنها-

---

(١) - فتح المغيث: ٨٢/١.

(٢)- رواه البخاري: كتاب الوضوء،باب من تبرز على لبنتين، برقم ١٤٥.
ومسلم في : كتاب الطهارة،باب الاستطابة،برقم ٦١٠
وأبوداود في :كتاب الطهارة،باب الرخصة في ذلك،برقم ١٢، ٤/١
والترمذي في: كتاب الطهارة،باب الرخصة في ذلك،رقم ١٦/١/١١.
والنسائي في كتاب الطهارة وسننها،باب الرخصة في ذلك في البيوت،٢٣/١
وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها،باب الرخصة في ذلك في الكنيف،رقم ٣٢٢، ١١٦/١.

(٣)- التقييد والإيضاح: صـ ٥٢. وانظر الأم: ٦٥٠/٨.

(٤)- النكت على ابن الصلاح: ٤٢٤/١. ، وانظر : توجيه النظر : صـ ٦٧.

(٥)- رواه ابن ماجة في سننه : كتاب الطهارة وسننها،باب الوضوء من مس الذكر،رقم ٤٨١،١٦٢.
والبيهقي في سننه : ١٣٠/١.
وأبو يعلى في مسنده: رقم ٧١٠٨، ٣٣٦/٦.
والطحاوي في شرح معاني الآثار: ٧٥/١
قال الترمذي: وقال أبو زرعة: حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح. السنن ١٣٠/١. ==

قال : وسُئل عن حديث بُسرة [1] -رضي الله عنها، فقال صحيح.

قال الخَلاَّل:

حدثنا أحمد بن أَصْرم أنه سأل أحمد عن حديث أم حَبيبة -رضي الله عنها- في مَسِّ الذكر فقال: هو حديث حسن.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-:

== وقال الحافظ ابن حجر: وأما حديث أم حبيبة فصححه أبو زرعة،والحاكم، وأعله البخاري بأن مكحولاً لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان، وكذا قال يحي بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي:إنه لم يسمع منه. وخالفهم دحيم وهو أعرف بحديث الشاميين، فأثبت سماع مكحول من عنبسة، وقال الخلال في العلل: صحح أحمد حديث أم حبيبه... وقال ابن السكن: لا اعلم به علة.

التلخيص الحبير: ١٣٣/١، وانظر: نصب الراية: ٥٧/١، مصباح الزجاجه: ١٩٠/١.

قال الألباني : والحديث صحيح على كل حال؛لأنه إن لم يصح بهذا السند فهو شاهد جيد لما ورد في الباب من الأحاديث.

إرواء الغليل: ١٥١/١، وانظر التلخيص الحبير: ١٣٢/١، فقد ورد عن جماعة من الصحابة منهم: جابر وأبو هريرة وعبدالله بن عمرو،وزيد بن خالد،وسعد بن أبي وقاص،وعائشة،وأم سلمة،وابن عباس،وابن عمر،وعلي بن طلق،والنعمان بن بشير،وأنس،وأبي بن كعب،ومعاوية بن حيدة،وقبيصة،وأروي بنت أنيس.

(١)- رواه أحمد في مسنده : ٤٠٦/٦، ٤٠٧.

وأبو داود: كتاب الطهاره : باب الوضوء من مس الذكر،رقم ١٨١، ٤٦/١.

والترمذي: ،، ،، : ،، ،، ،، ،، ،، ،، ٨٢ ، ١٢٦/١.

والنسائي: ،، ،، : ،، ،، ،، ،، ،، ١٠٠/١.

وابن ماجة: ،، ،، : ،، ،، ،، ،، ،، رقم ٤٧٩ ، ١٦١/١.

والبيهقي في سننه : ١٢٨/١.

والحميدي في مسنده: رقم ٣٥٢ ، ١٧١/١.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، .... قال محمد: وأصح شئ في هذا الباب حديث بسرة. السنن: ١٢٩/١.

قال الحافظ ابن حجر: وقال أبو داود: وقلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح؟ قال: بلى هو صحيح، وقال الداقطني: صحيح ثابت، وصححه أيضاً يحي بن معين فيما حكاه ابن عبد البر،وأبو حامد بن الشرقي،والبيهقي،والحازمي. وقال البيهقي: هذا الحديث وإن لم يخرجه الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان، فقد احتجا بجميع رواته، واحتج البخاري بمروان بن الحكم في عدة أحاديث فهو على شرط البخاري بكل حال. التخليص الحبير: ١٣١/١.

وقال الألباني: صحيح. إرواء الغليل: ١٥٠/١.

فظاهر هذا -يعني قول الأمام أحمد : هو حديث حسن- أنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي لأن الحسن لا يكون أصح من الصحيح.[١]

ومعنى كلام الحافظ: أن الأمام أحمد صحح حديث بُسرة في مَسّ الذكر، وقال عن حديث أم حَبيبة في مَسّ الذكر: إنه أصح هذه الأحاديث في هذا الباب، ثم سُئل مرة أخرى عن حديث أم حَبيبة فقال: هو حديث حسن. فيُحمل كلامه علي ما حمله عليه الحافظ -رحمه الله تعالى- من أنه لا يريد المعنى الاصطلاحي لهذه اللفظة، وقد قال البِقَاعِي -رحمه الله تعالى-:

إن المتقدمين الذين أطلقوا وصف الحسن على ماهو صحيح كالشافعي وغيره، لم يكن تَقَرَّر عندهم الاصطلاح على أن الحسن قاصر عن الصحيح ولو تَقَرَّر لما خالفوه.[٢]

ويقول الإمام السخاوي: منهم من يُدرِج الحسن في الصحيح، لاشتراكهما في الاحتجاج، بل نقل ابن تيميَّة إجماعهم إلا الترمذي خاصة.[٣]

ولما ذَكر ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- قول الترمذي على بعض الأحاديث: هذا حديث حسن صحيح، واستشكل هذه العبارة قال: وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد.فإذا روى الحديث بإسنادين .... إلى أن قال -رحمه الله-:

على أنه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك أراد بالحسن معناه اللغوي، وهو ماتَميل إليه النفس، ولا يأباه القلب دون المعنى الاصطلاحي الذي نحن بصدده فأعلم ذلك ..... والله أعلم.[٤]

ويُتابعه على هذا الإمام الذَّهبي فيقول: ويَسوغ أن يكون مراده بالحسن المعنى اللغوي، لا الاصطلاحي، وهو إقبال النفوس وإصغاء الأسماع إلى حسن متنه، وجزالة لفظه، وما فيه من الثواب والخير، فكثير من المتون النبوية بهذه المثابة.[٥]

---

(١)- النكت على ابن الصلاح: ٤٢٥/١-٤٢٦، وانظر: مسائل الامام أحمد لأبي داود صـ ٣٠٩.

(٢)- النكت الوفية بما في شرح الألفية: ٦٢٨/٢، وانظر مناهج المحدثين: صـ ٤٨.

(٣)- فتح المغيث: ١٣/١، وانظر منهاج السنة: ٣٤١/٤، مجموع الفتاوي: ٢٥٢/١، ٢٢٣/١٨، ٢٣٩، ٢٤٩.

(٤)- مقدمة ابن الصلاح: صـ ٥٨-٥٩، وانظر "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين": صـ ١٧٠-١٨١ للوقوف على الاصطلاحات المركبة عند الإمام الترمذي.

(٥)- الموقظة: صـ ٣٠، ولأبي الحسن ابن القطان "مقالة في تفسير قول المحدثين في الحديث الصحيح إنه حسن" انظر "نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام" صـ ٣٥.

• وأما ما ورد من إطلاقهم لهذا اللفظ على ماهو ضعيف فيقول الإمام العِرَاقي رحمه الله تعالى: "قلت: قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنَّه حسن، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي.

فروَى ابن عبد البر في كتاب " بيان آداب العلم" حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: "تَعلَّموا العلم فإن تعلمه لله خشيه وطلبه عبادة....."[(١)]

قال ابن عبد البر:وهو حديث حسن جداً،ولكن ليس له إسناد قوي.[(٢)] انتهى كلامه.

فأراد بالحُسْنِ حُسْنَ اللفظ قطعاً فإنّه من رواية موسى بن محمد البَلْقَاوى عن عبد الرحيم بن زيد العمي. والبَلْقَاوي هذا كذاب كذبه أبو زرعة، وأبو حاتم، ونسبه ابن حبان والعُقَيْلي إلى وضع الحديث، والظاهر أن هذا الحديث مما وضعت يداه، وعبد الرحيم بن زيد العمي متروك الحديث أيضاً".[(٣)]

---

(١)- جامع بيان العلم وفضله: ٢٣٨/١.قال: حدثنا أبو عبدالله عبيد بن محمد، ثنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد القاضي القلزمي، نا محمد بن أيوب بن يحي القلزمي، نا عبيد الله بن محمد بن خنيس الكلاعي بدمياط، حدثنا موسى بن محمد بن عطاء القرشي نا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه عن الحسن عن معاذ... فذكره ، وموسى بن محمد بن عطاء البلقاوي نسبه ابن حبان إلى الكذب والوضع. المجروحين: ٢٤٢/٢.

وعبد الرحيم بن زيد بن الحواري متروك الحديث، واولده مختلف فيه والحسن لم يدرك معاذ. تنزيه الشريعه المرفوعة. ٢٨٢/١.

قال العراقي: أخرجه أبو نعيم في المعجم،ولا يثبت وحسبه أن يصل إلى معاذ. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٦/١.
وورد موقوفا على معاذ.

رواه أبو نعيم في ا لحلية: ٢٣٩/١، وابن عبد البر في جامع بيان العلم: ٢٣٩/١،والخطيب في المتفق والمفترق إلى قوله: والبحث عنه جهاد، والديلمي، وابن لال كما في الكنز: ١٦٧/١٠-١٦٨، وأبو الشيخ في كتاب الثواب كما في تخريج العراقي الصغير للإحياء. تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٩/١، وسليم الرازي في الترغيب والترهيب. كما في تخريج العراقي: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٩/١. قال العراقي: وفي الموقوف أبو عصمة ضعيف أيضاً كان يقال له : نوح الجامع، قال ابن حبان:جمع كل شئ إلا الصدق، ورجاء بن حيوة أيضاً لم يسمع من معاذ، وروى الموقوف سليم الرازي في الترغيب والترهيب من طريق آخر وفيه كنانة بن جبله ضعيف جداً.

قال: وفي الباب عن أنس وأبي هريرة وعبدالله بن أبي أوفى.

فحديث أنس رواه المرهبي في العلم من رواية يزيد الرقاشي عن أنس رفعه، والرقاشي ضعيف.

وحديث أبي هريرة رواه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقة مع اختلاف،بإسناد ضعيف،من روايه العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وحديث ابن أبي أوفى رواه المظفر بن الحسين الغزنوي في كتاب فضائل القرآن،وقال: تعلموا القرآن، بدل العلم، وزاد فيه زيادات منكرة، وهو منكر جداً، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٩/١ -٩٠.

(٢)- كذا في جامع بيان العلم وفضله: ٢٣٩/١ ووقع في الحطة: وفي إسناده ضعف. صـ٦٧

(٣)- التقييد والايضاح: صـ ٦٠، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ٨٩/١، تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢٨٢/١.توضيح الأفكار: ٥/١ ووقع فيه نسبة هذا القول للحافظ ابن حجر. وانظر : توجيه النظر: ٢٠

وحول ما ورد "حُبُّك للشئ يُعمي ويُصم"[(١)] قال الشوكاني -رحمه ا لله تعالى- وقد تَعقَّب العِرَاقي من زعم أنه موضوع،وقال: ليس بشديد الضعف وهو حسن. [(٢)]

قال المعلمي: يُريد الحسن اللغوي لا الاصطلاحي، تفرد به بَقيَّة[(٣)] عن أبي بكر بن أبي مريم، وابن أبي مريم اختلط فذهب حديثه، وأصبح في عداد المتروكين، وبقية يدلس فإن لم يكن صَرَّح بالسماع فيُحتمل أنه سمعه ممن هو أسوأ حالاً من ابن أبي مريم.[(٤)]

وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه -يعني عمروبن محمد،الراوي عن سعيد بن جبير- فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن.[(٥)]

قال الحافظ ابن حجر: وكلام أبي حاتم هذا محتمل فإنه يُطلق المجهول علي ماهو أعم من المستور وغيره، فيُحتمل أن يكون حكم على الحديث بالحُسْن لأنه رُوي من وجه آخر فيوافق كلام الترمذي، ويُحتمل أن يكون حكم بالحُسْن واراد المعنى اللغوي -أي أنَّ متنه حسن- وا لله أعلم.[(٦)]

وقد ورد في عبارات من تقدم ما يدل على أن الناقد يستحسن الخبر، ولايرى جواز روايته لضعفه،فهذا عروة بن الزبير يقول:

---

(١)- رواه الإمام أحمد : ١٩/٥، ٤٥٠/٦.

وأبو داود في سننه: كتاب الآدب: باب في الهوى: برقم ٥١٣٠: ٣٣٤/٤

وابن عدي في الكامل: ٤٧٢/٢.

والخرائطي في اعتلال القلوب،وابن عساكر،كما في كنز العمال: ١١٥/١٦.

قال الحافظ ابن حجر: أخرجه أبو داود من طريق خالد بن محمد الثقفي عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه عن النبيﷺ بهذا، وأخرجه أحمد أيضاً من هذا الوجه مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أشبه،قال المنذري: وفي سنده أبو بكر بن أبي مريم وهو شامي صدوق طرقه لصوص ففزع فتغير حفظه فعدوه فيمن اختلط. أجوبه الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح. انظر مشكاة المصابيح: ١٧٨٥/٣.

وقد حكم عليه الصغاني بالوضع، انظر تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ١٥٥٥/٣.

(٢) - الفوائد المجموعة: صـ ٢٥٥، وانظر تخريج إحياء علوم الدين: ١٥٥٥/٣.

(٣)- وقع في تخريج أُحاديث إحياء علوم الدين:١٥٥٥/٣ ولم ينفرد به بقية فقدتابعه أبو حميدة شريح بن يزيد ومحمد بن حرب كما عند العسكري،ويحي البابلي كما عند القضاعي في مسنده، وعصام بن خالد ومحمد بن مصعب كما عند أحمد في مسنده، وانظر النقد الصريح: صـ ٧٠.

(٤)- حاشية الفوائد المجموعة: صـ ٢٥٥.

(٥)- الجرح والتعديل: ٢٦٢/٦.

(٦)- النكت: ٤٢٦/١.

إني لأسمع الحديث استحسنه، فمايمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذاك أني أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدث به عمَّن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به،عمَّن لا أثق به فأدعه لا أحدث به.[١]

.. وأما ماورد من إطلاقهم لهذا اللفظ على المُسْتنكر المستغرب.

فقد قال الخطيب البغدادي -رحمه الله تعالى-: قال أبو بكر -وهو عبدا لله بن عَون بن أرْطَبان- عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا، أن يُخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ماعنده.

قال أبو بكر: عَنى إبراهيم بالأحسن: الغريب. لأن الغريب، غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يُعبِّرون عن المناكير بهذه العبارة...

قيل لشعبة: مالك لاتروي عن عبدالملك بن أبي سُليمان وهو حسن الحديث؟ فقال: من حُسنها فررت.[٢]

وقال إبراهيم النَّخعي: لاتُحدِّث الناس بأحسن ماعندك فيرفُضوك.[٣]

قال ابن المُلَقِّن: من الحفاظ من يعبر بـ "الحسن" عن الغريب والمنكر.[٤]

وقال السخاوي -رحمه الله تعالى-: قلت: وقد وُجد إطلاقه -أي الحسن" على المنكر، قال ابن عدي في ترجمة سلام بن سليمان المدائني:

حديثه منكر وعامته حسان، إلا أنه لا يُتابع عليه، وقيل لشعبة: لأي شي لاتروي عن عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزمي وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنه فررت.

وكأنهما أرادا المعنى اللغوي وهو حُسْن المتن.[٥]

• وأما إطلاق "الحسن" على مارواه أصحاب السنن، فذلك اصطلاح عُرف عن الإمام البغوي -رحمه الله تعالى- قال:

---

(١)- رواه الخطيب في "الكفاية" صـ ٨٤.

(٢)- رواه الخطيب في" الجامع" ٢/١٠٠، والرامهرمزي في :المحدث الفاصل" صـ ٥٦١.

وانظر "الجرح والتعديل" ١/١٤٦، أدب الإملاء والاستملاء: صـ ٥٩، تاريخ بغداد: ١٠/٢٩٥

(٣)- رواه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" صـ ٥٦١.

(٤)- المقنع: ٨٧/١.

(٥)- فتح المغيث: ٨١/١، وانظر ميزان الاعتدال: ١٧٨/٢.

" ... وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان، أعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان: أبو عبدا الله محمد بن إسماعيل الجُعفي البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري النَّيسابوري -رحمهما ا لله- في جامِعَيهما أو أحدهما، وأعني بالحسان ما أورده أبو داود سُليمان بن الأشعث السِّجستاني، وأبو عيسى محمد ابن عيسى بن سَورة الترمذي،وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم -رحمهم ا لله-[*] [١]

ويقول ابن الصلاح -رحمه ا لله تعالى-:

ما صار إليه صاحب المصابيح -رحمه ا لله- من تقسيم أحاديثه إلى نوعين الصحاح، والحسان، مريداً بالصحاح ماورد في أحد الصحيحين أو فيهما، وبالحسان ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم، فهذا اصطلاح لا يُعرف،وليس الحسن عند أهل الحديث عِبارة عن ذلك، وهذه الكتب تشتمل على حسن وغير حسن.[٢]

فقد اصطلح الإمام البغوي -رحمه ا لله- في كتابه هذا على تقسيم الأحاديث إلى صحاح، وهي ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، وحسان وهي ما أخرجه غيرهما من أُصحاب الكتب المعروفه، فهذا اصطلاح لهذا الإمام ارتضاه ولا يُشَاحّ في اصطلاحه هذا كما نبَّه الى ذلك الخطيب التَّبريزي.[٣]

ولهذا يقول الحافظ ابن حجر تعليقاً على عبارة ابن الصلاح المتقدمة:

وعندي أن ابن الصلاح لم يَسق كلامه اعتراضاً على البغوي، وإنما أراد أن يُعرِّف أن البغوي اصطلح لنفسه أن يُسمى السُّنن الأربع:الحسان،ليستغنى بذلك عن أن يقول عَقِب كل حديث يخرجه منها: خرجه أصحاب

(*)- قد اعترض جماعة من الأئمة على الإمام البغوي -رحمه الله- وكونه لم يسبق إلى هذا الاصطلاح حتى قال التبريزي: "ولاأزال اتعجب من الشيخين- يعني ابن الصلاح والنووي- في اعتراضهما على البغوي مع أن المقرر أنه لا مشاحة في الاصطلاح.."

تدريب الراوي: ١٦٥/١، وانظر مقدمة ابن الصلاح: صـ ٥٥، الباعث الحثيث: ص، ٤٠،

وقد أجاب بعضهم عن تقسيم البغوي وكونه اصطلاحاً له فانظر لهذا: المقنع: ٩٧/١، التبصرة والتذكرة: ١٠١/١، التقييد والإيضاح: صـ ٥٥، فتح الباقي: ١٠٣/١، النكت: ٤٤٥/١، فتح المغيث: ٩٩/١، توضيح الأفكار: ١١٧/١، كشف الظنون: ١٦٩٨/٢، المدخل إلى شرح السنه: ١٢٨/١.

(١)- مصابيح السنة: ٢/١، وانظر المقنع: ٩٧/١، شرح السنه: ٣٠/١.

(٢)- مقدمة ابن الصلاح : صـ ٥٥.

(٣)- انظر النكت: ٤٤٥/١، تدريب الراوي: ١٦٥/١.

السُّنن أو بعضهم، وكلامه يَكاد يكون صريحاً في ذلك ... والحاصل أنا لانُسَلِّم أن البغوي أراد الحسن المتقدم تعريفه ولا نَسلِّم أن ابن الصلاح اعترض عليه.[١]

وقال في موطن آخر: " ومما يشهد لصحة كونه أراد بقوله الحسان اصطلاحاً خاصاً له،**أنه**يقول في مواضع من قسم الحِسَان: هذا صحيح تَارة، وهذا ضعيف تَارة بحسب ما يَظهر له من ذلك...."[٢]

وبعد معرفة هذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة،فإن المعنى المشهور الذي استقر عليه الاصطلاح هو المعنى الأول كما تقدم التَّنبيه على ذلك وما عداه من المعاني فلا يُصار إليه إلا بدليل ـ وا لله تعالى أعلم ـ .

(١) – توضيح الافكار: ١١٧/١.

(٢)– النكت: ٤٤٦/١.

جَيِّــــــد

يَرد هذا اللَّفظ بكثرة عند علماء الحديث ونقاد الأثر، وبعد النظر في إطلاقهم لهذا اللفظ، وَجَدت أنهم يُطلقونه:

- في الحكم على الأحاديث وأسانيدها.
- في مَقام تعديل الرواة.
- فأمَّا إطلاقهم لهذا اللَّفظ " جيد" حكماً على الأحاديث، وأسانيدها، فذلك مستعمل عندهم، دَارج على ألسنتهم، وكثيراً مايقولون : هذا حديث جيد، أو جيد الإسناد.(*)

يقول الحافظ ابن حجر –رحمه الله تعالى–:

"وَجدتُه –يعني شيخ الاسلام ابن تيميَّة– كثير التَّحامل إلى الغاية في رَدِّ الأحاديث التي يُوردها ابن المطهر، وإن كان مُعظم ذلك من الموضوعات، والواهيات، لكنه رَدّ في رَدِّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يَستحضر مظانها حالة التَّصنيف، لأنه كان لاتساعه في الحفظ يَتَّكل على مافي صدره، والإنسان عائد إلى النسيان...." (١)

وقال –رحمه الله تعالى–: "مسند أحمد" ادَّعى قوم فيه الصحة، وكذا في شُيوخه، وصَنَّف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تَصنيفاً.(٢)

(*) – إذا وجدنا حديثاً أو سنداً وصف بالجوده، فهل هذا الوصف يساوي قولهم: صحيح، أم أنه أقل رتبة، إذ المقبول أعم من كونه صحيحاً؟

يقول السيوطي –رحمه الله تعالى–:

فأما الجيد فقال شيخ الإسلام في الكلام على أصح الأسانيد، لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أن أصحها الزهري عن سالم عن أبيه: عبارة أحمد أجود الأسانيد، كذا أخرجه الحاكم.

قال: وهذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح، ولذا قال البلقيني بعد أن نقل ذلك: من ذلك يعلم أن الجودة يعبر بها عن الصحه، وفي جامع الترمذي في الطب: هذا حديث جيد حسن، وكذا قال غيره: لامغايرة بين جيد وصحيح عندهم إلا أن الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح، فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح وكذا القوي. تدريب الراوي: ١٧٨/١.

(١)– لسان الميزان : ٣١٩/٦.

(٢)– هو "خصائص المسند".

والحقّ في ذلك أن أحاديثه جياد، والضّعاف منها إنما يُوردها للمتابعات.[١]

وقال السيوطي -رحمه الله- :

" من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول -يعني الحديث المقبول- الجيد....." [٢]

وروى الحاكم بسنده إلى حَجّاج بن الشّاعر قال:

" اجتمع أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وعلي بن المديني، في جماعة معهم، اجتمعوا فذكروا أجود الأسانيد الجياد، فقال رجل منهم : أجود الأسانيد شعبة عن قتادة.. وقال علي بن المديني: أجود الأسانيد ابن عون عن محمدعن عَبيدة... وقال أحمد بن حنبل: أجود الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه...." [٣]

ومن له أدنى تأمل في تآليف المحدثين، خاصّة التى اعتَنى مُؤلفوها بالحكم على الحديث، وبيان درجته، يَجد هذا الاستعمال شائعاً منتشراً.[٤]

- وأما إطلاقهم هذا اللفظ " جيد" على الرواة في مقام تعديلهم، فذلك الإطلاق موجود في كلامهم.

فهذا الإمام الذهبي لما ترجم لعبد الأَكْرم بن أبي حَنيفة قال: .... وعنه شعبة: لايُعرف، لكن شُيوخ شعبة جياد[٥] وقال أيضاً في ترجمة أبي الضّحاك عن أبي هريرة: حَدّث عنه شعبة، لايُعرف، لكن شُيوخ شعبة جياد.[٦]

ويقول في ترجمة جَعدة،روى عنه شُعبة ، لايَدري من هو، لكن شُيوخ شعبة عامتهم جياد.[٧]

فقوله: شُيوخ شعبة جِياد ثناء على شُيوخ شعبة بن الحجّاج،وتعديل لهم،فإنه قد اشتهر الإمام شعبة بن الحجّاج بأنه لايَروي إلا عن ثقة.

---

(١) – تعجيل المنفعه: صـ ٦.

(٢)– تدريب الراوي: ١٧٧/١.

(٣)– معرفة علوم الحديث: صـ ٥٤.

(٤)– وقد وجدت الذهبي يشير إلى أن الحديث يُوصف بهذا الوصف إذا كان الحديث في أدنى درجات الثبوت فيقول: فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغب عنه الآخر، ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً...." سير أعلام النبلاء.:٢١٤/١٣.

(٥)– ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٣٢.

(٦)– ميزان الاعتدال : ٥٤٠/٤.

(٧)– الميزان: ٣٩٩/١.

يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: "من عُرف من حاله أنه لايَروي إلا عن ثقة فإنه إذا رَوى عن رجل وُصف بكونه ثقه عنده، كمالك وشعبة، والقَطَّان....."[1]

وقد نَصَّ الذهبي على أن شعبة يتحرى في الرواية والأخذ عن الرواة، فقال في ترجمة أبي الحسن عن طاوس: وعنه شبعة. مجهول، قلت : لكن شعبة مُنَقٍّ للرجال.[2]

ويقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في ترجمة حَرِيز بن عثمان الرَّحبي: .... وقال دُحيم: حِمصي جيد الإسناد، صحيح الحديث.[3]

فلعل معنى قوله جيد الاسناد يعني أنه لا يَروي عن كل أحد، وإنما يَروي ويَتحرى في الأخذ عن الثقات، يفسر هذا ما حكاه الآجُرِّي عن أبي داود أنه قال: شُيوخ حَريز كلهم ثقات.[4] وورد نحو هذا عن الامام الذهبي فإنه قال في ترجمة ابن هانئ: لايُعرف،وعنه حَريز بن عثمان لكن شُيوخ حَريز وُثقوا.[5]

---

(١) - لسان الميزان: ١/٢٦،

(٢)- ميزان الاعتدال: ٥١٤/٤. ولابد من حمل كلام هؤلاء العلماء على الغالب بمعنى أن أغلب رواية شعبة عن الثقات، وأنه لايروي غالباً إلا عن ثقه، وذلك لما ورد أن شعبه روىعن ضعفاء، فهذا الذهبي يقول في ترجمة محمد بن عبيد الله العرزمي الكوفي بعد أن ذكر أقوال بعض النقاد فيه: قلت: هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم ولكن كان من عباد الله الصالحين، الميزان ٦٣٥/٣.

وقد أشار إلى هذا أبو حاتم حيث قال: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم. الجرح والتعديل: ١٢٨/١.

ويقول السخاوي في رسالته "المتكلمون في الرجال" صـ ٨٨. ونظر في الرجال شعبة، وكان متثبتاً لا يكاد يروي إلا عن ثقة، بل إن الذهبي أشار إلى هذا، ففي ترجمة محمد بن عبدالجبار: عن محمد بن كعب، وعنه شعبة، قال العقيلي مجهول بالنقل. قلت: شيوخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم. ميزان الاعتدال ٦١٣/٣، وانظر الذهبي ومنهجه في الميزان ١١٧٧/٣.

(٣)- تهذيب التهذيب: ٢٠٨/٢.

(٤)- تهذيب التهذيب: ٢٠٨/٢، وانظر شفاء العليل: صـ ٤٢٢.

(٥)- ميزان الاعتدال: ٥٩٧/٤.

﴿ الفصل الثاني ﴾

المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في ألفاظ الحديث المردود

وفيه الألفاظ الآتية :

١- الضَّعيف.

٢- لا يصح.

٣- باطل.

٤- لا أصل له.

٥- الموضوع.

الضَّعيـــف

من الألفاظ التى يُطلقها أئمة الحديث،ونقاده على الحديث قولهـم: هـذا حديـث "ضعيـف" وبعـد النَّظـر في استعمالاتهم لهذه اللفظة تبين لي أنهم يُطلقون هذا اللَّفظ على:

- الحديث "الضعيف" على المعنى الذي استقر عليه الاصطلاح.
- الحديث الحسن.
- الحديث الذي جاء بسند ضعيف، ويَعنون بذلك ضعف الإسناد، دون الحكم على المتن.

* * فأما إطلاق "الضعيف" على الحديث على المعنى الذي استقر عليه الاصطلاح، فذلك هو المشهور من إطلاقاتهم لهذه اللفظة،وعلى هذا يحمل كلامهم حيث قالوا عن حديث : هذا ضعيف.

والحديث الضعيف في اصطلاح أئمة الحديث كما يقول الإمام ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- هو:

كل حديث لم يَجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن.(١)

وبِعبارَة أخرى:

هو الحديث الذي فقد شرطاً من شـروط الحديـث المقبـول، وهـي: اتِّصـال السـند، والعدالـة، والضبـط، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلَّة القادحة، والعاضد عند الاحتياج إليه.(٢)

فإذا اختلَّ شرط من شروط الحديث المقبول، فحينئذ يُحكم على هذا الحديث بالضعف، وهذا هو المشهور من إطلاق هذه اللفظة.

---

(١)- مقدمة ابن الصلاح: صـ ٦٣، المقنع : ١٠٣/١، الباعث الحثيث: صـ ٤٢.

(٢)- انظر : فتح المغيث: ١١٣/١، منهج النقد: صـ ٢٨٦، والضعف على درجات كما لا يخفى فما لم يصل إلى درجـة الحسـن فهو ضعيف،وكذا مالم يكن موضوعاً فهو ضعيف بل إنه قد يُطلق على الموضوع كما فهمته من عبارة ابن الملقن حيث قـال في تذكرته: بعد أن عرف الصحيح والحسن: "والضعيف: ماليس واحد منهمـا" فقـد يشـمل كلامـه هـذا الموضـوع، انظـر إحكام المباني: صـ ٥٦، وتأمل قول البوصيري بعد أن ساق حديثاً في زوائدابن ماجه من طريق "محمد بن سعيد بن حسـان عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم ثنا معاذ بن جبل قال :فذكره" قال البوصيري : هذا إسـناد ضعيـف محمـد بـن سعيد هو المصلوب، اتهم بوضع الحديث. مصباح الزجاجة : ٥٣/١-٥٤.

** وأما إطلاق هذا اللفظ على الحديث الحسن فقد صَرَّح بهذا جماعة من أهل العلم وذلك توجيها لما اشتهر عن الإمام أحمد أنه يَحتج بالحديث الضعيف، ويقول: "الضعيف عندنا أولى من القياس".

فهل هذا الضعيف الذي يَحتج به الإمام أحمد، هو الضعيف المصطلح عليه فيما بعد، أو هو نوع من أنواع الضعيف الذي عُرف فيما بعد بـ "الحسن" إذ أنَّ الحديث عند المتقدمين إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف أنواع ودرجات.

يقول شيخ الاسلام ابن تيميَّة -رحمه الله تعالى-: ومن نَقل عن أحمد أنه كان يَحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غَلِط عليه.

ولكن كان في عُرف أحمد بن حنبل،ومن قبله من العلماء،أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف. والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لايُحتج به وإلى ضعيف حسن، كما أن ضَعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرض مخوف يمنع التَّبرع من رأس المال، وإلى مرض خفيف لا يمنع من ذلك.

وأول من عُرف أنه قَسم الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، هو أبو عيسى الترمذي في جامعه. والحسن عنده ماتَعدَّدت طرقه،ولم يكن في رواته مُتَّهم، وليس بشاذ، فهذا الحديث وأمثاله يُسميه أحمد ضعيفاً ويَحتج به، ولهذا مثّل أحمدُ الحديث الضعيف الذي يَحتج به، بحديث عمرو بن شُعيب، وحديث إبراهيم الهَجَري ونحوهما.(١)

وقال في موطن آخر:

وأما نحن فقولنا: إن الحديث الضعيف خير من الرأي والقياس، ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به "الحسن" كحديث عمرو بن شُعيب عن أبيه عن جَدِّه، وحديث إبراهيم الهَجَري، وأمثالهما مِمَّن يُحَسِّن الترمذي حديث أو يصححه.(٢)

ولما عدد الإمام ابن القَيِّم -رحمه الله- أصول الإمام أحمد،وتكلَّم على كل أصلٍ موضحاً معناه، قال: الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل، والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجَّحه على القياس.

---

(١) - مجموع الفتاوي : ١/٢٥١-٢٥٢، وانظر ١٨/٢٥،٢٤٩، ٣٦/٣٧١، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: صـ ١٦٣.

(٢)- منهاج السنة النبوية: ٤/٣٤١.

وليس المراد بـ "الضعيف" عنده الباطل، ولا المنكر، ولا مافي رواتـه متّهـم بحيث لا يَسـوغ الذهـاب إليـه فالعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسـام الحسـن، ولم يكـن يُقسـم الحديـث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب.[١]

وقال أيضاً " ...... فتقديم الحديث الضعيف، وآثار الصحابة على القياس قولـه –أي قـول أبـي حنيفـة– رحمه الله– وقول الإمام أحمد، وليس المراد بـالحديث الضعيـف في اصطـلاح السَّـلف هـو الضعيـف في اصطـلاح المتأخرين، بل مايُسمّيه المتأخرون حسناً قد يُسمّيه المتقدمون ضعيفاً.[٢]

وتبعهم على تقرير هذا الحافظ ابن رجب –رحمه الله تعالى– حيث قال: وكان الإمام أحمـد يَحتـج بـالحديث الضعيف الذي لم يَرِد خلافه، ومُراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن.[٣]

ويُشير إلى هذا ابن المُلَقِّن –رحمه الله تعالى– حيث يقول:

ونُقل عن أحمد أنه يعمل بالضعيف إذا لم يُوجد غيره، ولم يكن ثَمَّ ما يُعارضه، وقال مرة: " الضعيـف عندنـا أولى من القياس" وقد يُحمل على "الحسن" فإن المتقدمين يُطلقون عليه "الضعيف".[٤]

فهذا التَّنصيص من هؤلاء العلماء الأجلاء الراسخين، يدل على ما أوردته من قبـل، مـن إطـلاق الضعيـف وإراده معنى غير ما استقر عليه الاصطلاح عند المتأخرين لهذه اللفظة، فـإن هـؤلاء العلمـاء يَـرون أن مـا ورد في عبارات الإمام أحمد –رحمه الله– من أنه يستدل بالحديث الضعيف فإنما يَعني به الحديث الحسن، والحسن ممّـا يُحتج به عند العلماء، ويُؤيد هذا عن الإمام أحمد خاصّة، ما حكاه أبو الفضل العباس بن محمد الدُّوري قال:

سُئل أحمد بن حنبل وهو على باب أبي النَّضر هاشم بن القاسم فقيل له: يا أبا عبدالله،.. ماتقول في موسى ابن عُبيدة، ومحمد بن إسحاق؟ فقال :

أما موسى بن عُبيدة فلم يكن به بأس،ولكن حَدَّث بأحاديث مناكير عن عبدالله بن دِينـار، وأمـا محمـد بـن إسحاق فرجل تُكتب عنه هذه الأحاديث –يعني المَغَازي ونحوها– فأما إذا جاء الحلال والحرام أرَدْنا قوماً هكـذا، وقبض أصابع يده الأربع.[٥]

---

(1)– إعلام الموقعين: ٣١/١. وانظر الفروسية له ص :(٢٦٥) تحقيق مشهور بن حسن .

(2)– إعلام الموقعين: ٧٧/١.

(3)– شرح العلل: ٣٤٤/١.

(4)– المقنع: ١٠٤/١.

(5)– التاريخ : ٢/ ٥٩٣ ، تهذيب الكمال : ١٠٩/٢٩ ، النكت : ٢/ ٨٨٨ ، وانظر دلائل النبوة للبيهقي : ٣٣/١ ـ ٣٤ .

وقال أيضا: إذا رَوينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسُّنن والأحكام تشدَّدنا في الأسانيد، وإذا رَوينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، ومالايَضع حكماً ولا يَرفعه تساهلنا في الأسانيد.[١]

• وأما إطلاق " الضعيف " على الحديث الذي ورد بسند ضعيف، ويعنون بذلك ضعف الإسناد دون الحكم على الحديث، فربما قالوا عن حديث: ضعيف، وعنو بذلك أنه ضعيف بهذا الإسناد، وقد يكون هذا الحديث قد جاء من طُرق أخرى ترفعه من مرتبة الرَّد إلى مرتبة القبول.

قال ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- :

وإذا رأيتَ حديثاً بإسناد ضعيف فلك أن تقول: هذا ضعيف، وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف، وليس لك أن تقول: هذا ضعيف وتعني به ضعف متن الحديث بناءً على مُجُرَد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مروياً بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يَتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه لم يرد بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف، أو نحو هذا مفسراً وجه القدح فيه...."[*]،[٢]

وقال السخاوي -رحمه الله تعالى- :

وإن تجد متناً -أي حديثاً- ضعيف السَّند فَقُل فيه: هو ضعيف - أي بهذا السند بخصوصه "فاقصد" أي أنو ذاك، فإن صَرّحت به فأولى...."[٣]

وبعد أن علمنا هذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة على ما تقدَّم ، فإن المعنى المشهور لهذه اللفظة هو المعنى الأول ، ولذلك يَجب القول به عند ورود هذه اللفظة . وأما المعاني الأُخرى فلا نَقول بها إلابقرينةٍ ظاهرة ـ والله تعالى أعلم ـ .

---

(١)- الكفاية : صـ ١٦٣.

(*)- يقول الحافظ ابن حجر معلقاً على كلام ابن الصلاح:

قلت: إذا بلغ الحافظ المتأهل الجهد وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن في مظانه، فلم يجده إلا من تلك الطريق الضعيفة فما المانع له من الحكم بالضعف بناءً على غلبة ظنه، وكذلك إذا وجد كلام إمام من أئمة الحديث قد جزم بأن فلاناً تفرد به، وعرف المتأخر أن فلاناً المذكور قد ضعف بتضعيف قادح، فما الذي يمنعه من الحكم بالضعف، والظاهر أن المصنف مشى على أصله في تعذر استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق به، والحق خلافه.. النكت: ٨٨٧/٢.

(٢)- مقدمة ابن الصلاح : صـ ١٣٥، المقنع: ١٠٣/١، التبصرة والتذكرة: ٢٨٩/١.

(٣)- فتح المغيث: ٣٣٠/١، وانظر : توضيح الأفكار: ١٠٧/١، منهج النقد: صـ ٢٩٠ والتصريح بذلك أن يقول الناقد: هذا حديث إسناده ضعيف.

لايصـــــح(١)

من الألفاظ التي يطلقها أئمة الحديث ونقاد الأثر حكماً على حديث من الأحاديث،قولهم: لا يصح.

وبعد النَّظر في استعمالات الأئمة وإطلاقاتهم لهذه اللفظة،وجدت أنهم يُطلقون هذا اللَّفظ على:

- الحديث الذي ليس بصحيح على المعنى المصطلح عليه لهذه اللفظة.
- الحديث الموضوع.

- فأما إطلاق هذه اللفظة " لايصح " على الحديث،على معنى أن هذا الحديث ليس بصحيح على ما اصطلح عليه العلماء في معنى الحديث الصحيح، فهذا هو الذي تدل عليه هذه اللفظة بظاهرها، ورُبما قِيْل: إنَّهم

---

(١)- يرد في كتب الرجال قولهم في الرجل: "لايصح حديثه" وقد يريدون بذلك حديثاً معيناً، أو أن الإسناد لم يصح إلى المترجم، ومن ذلك قول البخاري في عبد الرحمن بن صفوان: حديثه لايصح. قال الحافظ ابن حجر: وهذا إن كان مراده عبدالرحمن ابن صفوان بن أميه، فقد قيل: إن له صحبة، فما كان ينبغي للمؤلف -يعني الذهبي- أن يذكره لأن البخاري إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبيه على أن الحديث لم يصح إليه،وكذا هو فإن في حديثه اضطراباً كثيراً، لسان الميزان: ٥١٠/٣، وانظر : ميزان الاعتدال: ٥٧٠/٢.

وقد أشار ابن عدي -رحمه الله تعالى- إلى هذا حيث قال في ترجمة عبدالله بن عطية بن سعد العوفي: قال البخاري: عبدالله ابن عطية عن أخيه الحسن لم يصح حديثهما.

قال ابن عدي: وهذه الأسامي التي يذكرها البخاري ليس قصده فيها أن يضعف هذه الأسماء التي يذكرها، وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبدالله ممن روى المسند أو غير المسند، أو روى عن التابعين أو عن الصحابة أو روى الحرف أو الحرفين، فيعز وجود رواية هؤلاء. الكامل: ٢٣٢/٤، وانظر: شفاء العليل: صـ ٤٤٣.

قال الحافظ ابن حجر:

وأشار ابن عدي إلى أنه لم يعرف لعبدالله حديثاً. لسان الميزان: ٣٩١/٣،

ومن ذلك أيضا أن ابن عدي نقل عن البخاري أنه قال: عبدالله بن أبي هند، عن أبي عبيدة، روى عنه أبو مالك لايصح حديثه.

قال ابن عدي: وابن أبي هند له الحديث الذي ذكره البخاري ولا أعلم رواه غيره. الكامل: ٢٣٥/٤، لسان الميزان: ٤٥٨/٣.

حين ينفون الصحة عن الحديث يُريدون بذلك نفي كونه مقبولاً على معنى أنه لاتصح نسبته إلى النبي ﷺ فيدخل في هذا نفي حُسنه أيضاً.

وهذا الاستعمال لهذه اللفظة هو المتبادر حين إطلاقها.

قال ابن هِمَّات الدمشقي:

قولهم: لايصح في هذا الباب شي، أو لم يصح هذا الحديث، يُريدون به نفي الصحة على اصطلاح المحدِّثين، ولايَلزم منه نفي حُسنه فضلاً عن نَفْيِ وُروده.[١]

وتنزيل هذه اللفظة على هذا المعنى حيث يكون الحكم على حديث من أحاديث الأحكام،أو أحاديث كُتبٍ لم تَلتْزم ذكر مُنكرات الرواة، والأحاديث الموضوعة، كما هو مستفاد من كلام ابن هِمَّات -رحمه الله تعالى-.[٢]

فهذا التَّنبيه من ابن هِمَّات -رحمه الله تعالى- هو المتبادر إلى الأذهان؛فإنَّ نفي صحة الحديث لايلزم منه القول بأنه مختلق موضوع.

ولما قال السخاوي -رحمه الله تعالى-:

حديث : من طاف بهذا البيت أُسبوعاً وصلَّى خلف المقام ركعتين ...... الواحدي في"تفسيره"، والجَنَدي في "فضائل مكة"من حديث أبي معشر المدني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر به مرفوعاً، وكذا أخرجه الديلمي في "مسنده"بلفظ.... ولايصح باللفظين.[٣]

قال مُلاَّ علي القاري: مع أن قول السخاوي: لايصح، لاينافي الضَّعف والحسن إلا أن يُريد به أنَّه لا يثبت.[٤]

وقال رحمه الله تعالى: وقال الزَّركشي: حديث أكل الطِّين وتحريمه صُنِّف فيه جزء[٥] وأحاديثه لاتصح.

---

(١)- التنكيت والإفادة: صـ ١٧، وعنه مقدمة المصنوع: صـ ٢٧.

(٢)- انظر: التنكيت والإفادة،صـ ١٧، مقالات الكوثرى: صـ ٣٩، مقدمة المصنوع: صـ ٢٨.

(٣)- المقاصد الحسنه: صـ ٦٥٤.

(٤)- الاسرار المرفوعة: صـ ٣٣٥، وانظر: كشف الخفاء: ٢٥٩/٢.

(٥)- ذكر السيوطي في "اللآلي المصنوعة" أن أبا القاسم بن مندة له "جزء آكل الطين" وكذلك أبو بكر الطريثيثي له "جزء آكل الطين".

قلت: لايلزم من عدم صحته نفي وجود حسنه وضعفه، فقد ذكر السيوطي في "جامعه الصغير" من رواية الطبراني عن أبي هريرة مرفوعاً : من أكل الطِّين، فكأنما أعان على قتل نفسه.[١]

فهذا العلامة مُلاَّ علي القاري يذهب هذا المذهب كما هو واضح من استدراكه -رحمه الله- من جواز التعبير عن الحسن والضعيف بأنه لايصح.

• وأما إطلاق هذه اللفظة " لايصح " على الحديث الموضوع فهذا وارد في استعمالاتهم.[٢]

يقول ابن هِمَّات الدمشقي:

وقد يُريد به -أي بقوله لايصح،في هذا الباب شيء، أو لم يصح هذا الحديث- من صَنَّف في الموضوعات والضعفاء كالعُقَيْلي نَفي وُروده.[٣]

قال الكوثري:

إن قول النقاد في الحديث: إنه لايصح، بمعنى أنه باطل، في كتب الضعفاء والمتروكين،لا بمعنى أنه حسن وإن لم يكن صحيحاً كما نَصَّ على ذلك أهل الشأن بخلاف كتب الأحكام.[٤]

وقد أبدى ابن عِرَاق توجيهاً لعدول الإمام عن التَّصريح بقوله : موضوع إلى استعمال هذه اللفظة "لايصح" فقال بعد أن نقل حكم ابن الجوزي على حديث بأنه لايصح:

وكأن نُكتة تعبيره بذلك حيث عبَّر به، أنه لم يَلُح له في الحديث قرينة تدل عى أنه موضوع، غاية الأمر أنَّه احتمل أن يكون موضوعاً لأنَّه من طَرِيق متروك أو كذاب، فأدخله في الموضوعات لهذا الاحتمال... فإن كان تعبيره بـ"لايصح"ونحوه للنّكتة التي ذكرتها فهو اصطلاح حسن.[٥]

---

(١)- الأسرار المرفوعة: صـ ١٣٠، والحديث رواه الطبراني في الكبير: ٢٥٣/٦. وانظر كنز العمال: ٢٧٤/١٥، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٤٥/٥:رواه الطبراني، وفيه يحي بن يزيد الأهوازي جهله الذهبي من قبل نفسه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

وقال الألباني : ضعيف، وانظر: ضعيف الجامع: ١٧٦/٥ برقم ٥٤٨٣.

(٢)- لما قال الشوكاني: حديث " مسح العينين بباطن أعلى السبابتين...." قال ابن طاهر في التذكرة: لايصح، قال العلامة المعلمي: وكلمة "لاتصح" إنما تقال فيما له قوة، فأما هذا فلا يرتاب عالم بالسنة في بطلانه. الفوائد المجموعة: صـ ١٩-٢٠.

(٣)- التنكيت والإفادة: صـ ١٧..

(٤)- مقالات الكوثري: صـ ٣٩، مقدمة المصنوع: صـ ٢٨.

(٥)- تنزيه الشريعة المرفوعة: ١٤٠/١.

==

ومن نظر في كتب "الموضوعات" وكتب "الأحاديث المشتهرة على الألسنة" يجد كثيراً التعبير بهذا اللفظ "لايصح" عن الموضوع.

ومن ذلك أن الإمام النَّوَوي قال على حديث :«إن الورد خُلق من عَرَق النبي ﷺ أو من عرق البُراق»،قال: لايصح.[١]

قال السخاوي: وكذا قال شيخنا: إنه موضوع، وسبقه لذلك ابن عساكر.[٢]

وقد وَجَدْنا بعضهم رُبَّما أردف هذا اللفظ بلفظ آخر يدل على البطلان والوضع صراحة، ومنهم الإمام ابن القَيِّم –رحمه الله تعالى– فقد قال:

الأحاديث التي ذُكر فيها الخَضِر وحياته كلها كذب، ولايصح في حياته حديث واحد.[٣] وأحاديث الذكر على أعضاء الوضوء كلها باطل،ليس فيها شيء يصح.[٤]

== وقال الشيخ أبوغدة: واستنتاج ابن عراق هذا من كلام ابن الجوزي استنتاج خاطئ، فقد حول به ابن عراق كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي عن موضوعه، وجعل إيراده الأحاديث المكذوبة فيه، إنما هو من باب احتمال الوضع عنده! وهذا غلط مكشوف الحال، وسببه غفوله عن تلك القاعدة الهامة في الباب. مقدمة المصنوع:صـ ٣٣.

أقول : ويدل على هذا أن ابن الجوزي قال: وقد تحذلق أقوام فوضعوا أحاديث تدل على قِدَم القرآن، ثم ساق الأول منها... "من قال القرآن مخلوق فقدكفر" ثم قال: هذا حديث لايصح عن رسول الله ﷺ. الموضوعات: ١/١٠٦-١٠٧، فانظر كيف حكم بالوضع ثم قال: لايصح، وفي كتابه من هذا كثير.

(١) – المقاصد الحسنة: صـ ٢١٦.

(٢)– المقاصد الحسنة: صـ ٢١٦.

(٣)– المنار المنيف: صـ ٦٧.

(٤)– المنار المنيف: صـ ١٢٠، وانظر المصنوع: صـ ٣٥.

باطـــــــل

هذا اللفظ من الألفاظ التي يُطلقها علماء الحديث، حكماً على الحديث، ومن نظر في الكتب المؤلفة في "الموضوعات" يَجد هذا اللفظ مستعملاً بكثرة، وبعد التَّأمل لمواقع استعمالاتهم، لهذا اللفظ، وجدت أنهم قد أطلقوا هذا اللفظ لِلدَّلاله على :

- كَون الحديث الذي قِيل عنه : "باطل"،مكذوب على النبي ﷺ.
- الحكم على ذلك الحديث من حَيثية معينة، وهي : كون إسناده موضوعاً، ولايَلزم من ذلك كذب الخبر.

- فأما إطلاقهم هذا اللفظ "باطل" يريدون به أن هذا الحديث مكذوب على النبي ﷺ؛فذلك هو المتبادر من هذه اللفظة فإنها تُنبئ بأن الدَّلائل والقرائن، قد قامت عند الناقد،حتى حكم على هذا الحديث ببُطلانه وعدم جواز نسبته إلى النبي ﷺ.

يقول العلاَّمة المعلمي:

إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبي ﷺ فقد يقول: "باطل" أو "موضوع" وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمداً أو خطئاً. [١]

وقال في موطن آخر:

قد تتوفر الأدلة على البطلان، مع أن الراوي الذي يُصرِّح الناقد بإعلال الخبر به، لم يُتَّهم بتعمد الكذب، بل قد يكون صدوقاً فاضلاً، ولكن يرى الناقد أنه غلط أو أُدخل عليه الحديث.[٢]

فكلام المعلمي -رحمه الله تعالى- واضح في بيان المعنى الذي ذكرته آنفاً لهذه اللفظة.

---

(١)- مقدمة الفوائد المجموعة: صـ ٧.

(٢)- مقدمة الفوائد المجموعة: صـ ٧.

ومن الأمثلة على هذا الإطلاق أن الإمام الحافظ أبا حاتم بن حبان قال في حديث "يكون في هذه الأمة رجل يُقال له الوليد..."[١]

وهذا خبر باطل، ما قال رسول الله ﷺ هذا، ولا عمر رواه، ولاسعيد حدث به، ولا الزهري رواه، ولاهو من حديث الأوزاعي بهذا الاسناد.[٢]

• وأما إطلاق هذه اللفظة "باطل" على الحديث ، على معنى أنَّ سند هذا الحديث "باطل" وأما متنه فمعروف من وجه آخر، وهذا الحكم من الأحكام النِّسبية على الأحاديث.

فيكون المراد حينئذ بقولهم: هذا حديث باطل، أي: باطل بهذا الإسناد، وربما ورد في عباراتهم التَّصريح بذلك فيقولون مثلا: هذا حديث باطل بهذا الإسناد،أو نحو هذه العبارة.

قال السيوطي -رحمه الله تعالى-:

" واعلم أنه جَرت عادة الحفاظ، كالحاكم، وابن حبان، والعُقَيلي، وغيرهم أنهم يَحكمون على حديث بالبطلان من حَيثية سند مخصوص،لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجه آخر، ويذكرون ذلك السند لذلك المتن،ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به".[٣]

ومعرفة هذا في غَاية الأهمية فإن من يَقِف على كلامهم هذا،ولم يَتفطَّن لمرادهم بهذا الحكم، يظن أن ذلك الحكم مُنصب على متن الحديث، فيَحكم على الحديث بالبطلان وليس كذلك.

---

(١)- وراه أحمد في مسنده: ١٨/١، والحارث بن أبي أسامة في مسنده: كما في القول المسدد: صـ ١٣، والحاكم في المستدرك: كتاب الفتن والملاحم رقم ٨٥٠٩، ٥٣٩/٤، والبيهقي في دلائل النبوة: ٥٠٥/٦ -٥٠٦، وابن عساكر في تاريخ دمشق كما في القول المسدد: صـ ١٥، وأبو نعيم: في دلائل النبوة: كما في الكنز:٢٥٧/١١، ٥٩٢/١٦.

وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" ٤٦/١، والعراقي في الجزء الذي جمعه في بيان أن في المسند أحاديث موضوعة كما في "القول المسدد": صـ ٤

وقد دافع الحافظ ابن حجر عن الأحاديث التي قيل بوضعها،وهي في مسند الإمام أحمد،ومنها هذا الحديث في كتابه "القول المسدد" صـ ١٢.

قال الهيثمي: في "مجمع الزوائد" :٢٤٠/٥: إسناده حسن، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده ضعيف لانقطاعه، شرح المسند: ٢٠٢/١.

(٢)- كتاب المجروحين: ١٢٥/١، وانظر: الموضوعات: ٤٦/٢. وانظر للتعليق على كلام ابن حبان: القول المسدد: صـ ١٢-١٦، اللآلي المصنوعة ١٠٧/١-١١٠.

(٣)- اللآلئ المصنوعة: ١١٧/١.

ويَحكي الإمام السيوطي أن بعضهم قد يغتر بذلك الإطلاق،فربما حكم على الحديث بالوضع،فيقول بعد كلامه المتقدم:

" فيغتر ابن الجوزي بذلك -أي بحكمهم النسبي- ويَحكم على المتن بالوضع مطلقاً،ويُورده في كتابه "الموضوعات" وليس هذا بلائق، وقد عَاب عليه الناس ذلك آخرهم الحافظ ابن حجر".[١]

ويُمكن التَّمثيل لهذا الإطلاق بما حكاه السيوطي قال:

وقد قال الحاكم في ترجمة شيخه أبي بكر محمد بن أحمد الثَّقفي الزَّكي: فعَرَض علي حديثاً عنه بإسناد مُظلم عن الحجَّاج بن سَمرة، قال: سمعت سَمُرة بن جُندب رفعه "من أراد الله به خيراً فَقَّهه في الدِّين" فقلتُ: هذا باطل وإنما تقرَّب به إليك أبو بكر الشافعي لأنك من ولد الحجَّاج.[٢]

قال السيوطي: ومعلوم أن هذا المتن صحيح من طَريق أخرى،[٣] وإنما حَكم عليه بالبطلان من حَيثية هذا السند المخصوص الذي اختلقه أبو بكر.[٤]

---

(١) – اللآلي المصنوعة: ١١٧/١.

(٢) – اللآلي المصنوعة:١/ ١١٧.

(٣)– رواه جماعة من الصحابة، معاوية وأبو هريرة، وعمر،وابن عباس رضي ا لله عنهم أجمعين.

- أما حديث معاويه فرواه:

البخاري في صحيحه : كتاب العلم،باب من يرد ا لله به خيراً يفقهه في الدين،رقم (٧).

وفي كتاب فرض الخمس ،باب قوله تعالى: ﴿ فإن ا لله خمسه...﴾،رقم (٣١١٦).

ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة : باب النهي عن المسألة،رقم (٢٣٨٦).

وابن ماجة في سننه: المقدمه : باب فضل العلماء، رقم ٢٢١ ، ٨٠/١.

وأحمد في مسنده: ٩٢/٤، ٩٣، ٩٦، ١٠١ وابن حبان في صحيحه: (٢٩١/١) الإحسان ، رقم (٨٩).

والدارمي في سننه: ٧٩/١، رقم ٢٢٨، ٢٣٠، والطبراني في الكبير: ٣٢٩/١٩،٣٤٤،٣٥٠،٣٦٦.

والبغوي في شرح السنة: ٢٨٤،١، وأبو نعيم في الحلية: ١٤٦/٥-١٤٧،

والطحاوي في مشكل الآثار : ٢٨٠/٢، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: ٩٥/١.

- وأما حديث أبي هرير' فرواه:

ابن ماجة في سننه : في المقدمه –باب فضل العلماء– ٨٠/١، رقم ٢٢٠.

وأحمد في مسنده: ٢٣٤/٢، والطبراني في المعجم الصغير: ٧٦/٢، رقم ٨١٠، والخطيب في : الفقيه والمتفقه: ٢/١،٣.

- وأما حديث عمر فرواه:

الخطيب في "الفقيه والمتفقه" ٣/١،٤، والطحاوي في مشكل الآثار:٢٨١/٢، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم ٩٠/١– ٩١.

- وأما حديث ابن عباس فرواه:

الترمذي في سننه كتاب العلم –باب إذا أراد ا لله بعبد خيراً فقهه، ٢٨/٥ رقم ٥٤٦٢، وأحمد في مسنده: ٣٠٦/١،

والدارمي في سننه: ٧٩/١ رقم ٢٢٩، ٧٥/٢ ٣ رقم (٢٦٠٦) وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: ١٩١/٣-١٩٤.

(٤) – اللآلي المصنوعة: ١١٧/١.

لا أصـــل له

يُطلق علماء الحديث ونقاده هذه اللفظة "لاأصل له" حكماً على الحديث وبعد التأمل لمواقع استعمالاتهم لهذه اللفظة، وجدت أنهم يستعملون هذا اللفظ على معانٍ ثلاثة.

• أولها : أن يكون هذا الحديث ليس له إسناد يُعرف.

•والثاني : أن يكون هذا الحديث مسنداً إلا أنه موضوع.

•والثالث : أن يكون هذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ من طَريق مُعينه، وقـد يكـون في نفسه صحيحاً، وربَّما حُكم عليه بذلك لضعفه.

• فأما إطلاق هذه اللفظة "لا أصل له" على معنى أن هذا الكلام المنسوب للنبي ﷺ ليس له إسناد. فذلك أمر معلوم، وإطلاق مشهور، نَصَّ عليه غير واحد من أئمة الحديث العارفين بمدلولات إطلاقات الأئمة واصطلاحاتهم. قال الإمام السخاوي –رحمه ا لله تعالى– :

وأما قولهم : حديث كذا . . . . لا أصل له فقال ابن تَيميَّة : معناه، ليس له إسناد.[١]

وكَم نَرى هذه الأحكام من عَدد من الأئمة،على كلمـات،وألفـاظ يتداولها النـاس،قـد اشتهرت فيمـا بينهـم ينسبونها للنَّبي ﷺ،وبعد التَّفتيش والنَّظر لايُعثر لها على إسناد يُحتكم إليه،لذا يقول العلماء عنها: لا أصل لها،علـى هذا المعنى.

ومن ذلك قول السخاوي –رحمه ا لله تعـالى– : حديـث "تَسـليم الغَزالـه" اشـتهر علـى الألسـنه، وفي المدائـح النبوية، وليس له كما قال ابن كثير أصل.[٢]

---

(١)– فتح المغيث: ٢٩٩/١، تدريب الراوي: ٢٩٢/١، التحديث: صـ ١٢، سلسلة الأحاديث التي ليس لها أصل: صـ ٧.

(٢)– المقاصد الحسنة: صـ ٢٥٥.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-: وأما تَسليم الغزالة فلم نَجد له إسناداً لامن وجه قوي، ولا من وجه ضعيف.[١] وقال في موطن آخر : لم أقف بِخصوص السلام على سند.[٢]

ومن ذلك أيضاً ماذكره أبو القاسم القُشيري قال: "وقد رُوى أن رجلا أنشد بين يدي النبي ﷺ فقال:

أقبلت فلاحُ لها ... عَارضان كالسَّبَج[٣]

أدْبَرَت فقلتُ لها ... والفُؤادُ في وَهَج

هَل عَليَّ ويْحَكُما ... إن عَشِقْتُ من حَرَج

فقال رسول الله ﷺ : لاحرج إن شاء الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة -رحمه الله تعالى- :

" قلتُ : هذا الحديث موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، لا أصل له، وليس هو في شئ من دواوين الإسلام وليس له إسناد...."[٤]

وغير هذا كثير ومن نظر في كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وحُكم الحفاظ عليها بكونهم لم يجدوا لها أسانيد، وَجَد من هذا شيئاً كثيراً، وعلم بذلك أن هذا الاستعمال لهذا المصطلح شائع منتشر.

• وأما إطلاق هذا اللفظ "لاأصل له" على الحديث،على معنى الحكم عليه بكونه موضوعاً على النبي ﷺ وإن كان هذا الحديث قد وَرد مسنداً إلى النبي ﷺ.وليس هذا خاصاً بما أُسند إلى النبي ﷺ فقد يَحكمون بهذا الحُكْم على الموقوف أو المقطوع ونحوه على المعنى المتقدم.[٥]

---

(١)- فتح الباري : ٤٣٤/٦ وعنه: المصنوع: صـ ٨٠.

(٢)- موافقة الخبر الخبر: ٢٤٥/١، وذكر السبكي أن تسليم الغزالة رواه أبو نعيم،والبيهقي في الدلائل، وكذا ذكره الدارقطني،والحاكم،وشيخه البيهقي،حكاه العجلوني، كشف الخفاء: ٣٠٦/١، والذي في البيهقي في الدلائل: ٣٤/٦-٣٥، وأبي نعيم في الدلائل: صـ ٣٢٠،هو في تكليم الغزالة له ﷺ لاتسليمها عليه، انظر موافقة الخبر الخبر: ٢٤٥/١-٢٤٧.

(٣) - السبج: الخرز الأسود، المعجم الوسيط: ٤١٢/١، وانظر : معجم مقاييس اللغة: ١٢٥/٣.

(٤) - الاستقامه: ٢٩٥/١-٢٩٦، وانظر: الكلام على مسألة السماع: صـ ٣٢١،وقال ابن القيم : ومن له أدنى ذوق في الشعر يعرف أن هذا شعر المتأخرين، وليس من فحله بل من ثنياته،وشعر العرب أفحل من هذا ، .... وكيف يُظن بالنبي ﷺ أنه يقول: لاحرج من غير أن يسأله عن معشوقته أهي ممن يحل له أم لا،فقبح الله واضعه على رسول الله ﷺ،الكلام على مسألة السماع: صـ ٣٢٢.

(٥) - وفي مقابل هذا نجدهم يقولون على الحديث الضعيف الذي يتقوى بشواهده ومتابعاته: له أصل،ونحو ذلك،وهذا كثير عندهم، ومن هذا أن الحافظ ابن حجر قال على حديث "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" بعد أن ساق عدداً من شواهده: والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً، التلخيص: ٨٦/١، وانظر شرح الترمذي: ٣٨/١.

وهذا الاستعمال لهذه اللفظة على هذا المعنى كثير. فإنهم يُسنِدون الحديث إلى النبي ﷺ أو إلى غيره ثُمّ يحكمون بكونه "لاأصل له" أي: لا أصل له من كلام النبي ﷺ،وإن ورد مسنداً إليه، فقد يَختلِق الواضع سنداً للكلام الذي وضعه، وقد يُلقَّن عمداً فيقبل التَّلقين لعلة من العِلل التى تعتري الرواة، وقد يقع ذلك من الراوي على سبيل الخطأ والغلط.وكل هذا معلوم عندهم.

ومن ذلك أن الإمام أبا داود –رحمه ا لله تعالى– قال : حَدَّث هشام –ابن عمار الدمشقي– بأربعمائة حديث مُسندة ليس لها أصل.[١]

قال الإمام أبو حاتم: هشام صدوق، ولما كَبِرَ تغيَّر حفظه وكل مادُفع إليه قرأه ، وكل مالُقِّن تلقن، وكان قديماً أصح،كان يقرأ من كتابه.[٢]

ومن ذلك أيضاً قول الإمام العُقَيْلي –رحمه ا لله تعالى– : ثابت بن موسى الضَّرير عن الأعمش حديثه باطل ليس له أصل.[٣]

مع أن العُقَيْلي –رحمه ا لله تعالى– ساق هذا الحديث –الذي حكم بأنه ليس له أصل– بإسناده من طريق ثابت بن موسى الضَّرير العابد: قال : حدثنا شَريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر بن عبدا لله، قال: قال رسول ا للهﷺ : "من كَثُرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار"[٤]

والعلماء –رحمهم ا لله تعالى– بَيّنوا كيف ورد هذا الحديث مُسنداً وذكروا له قصَّة، فهذا أبو عبدا لله الحاكم يقول بعد أن تكلَّم عن الطبقة السادسة من المجروحين الذين غلب عليهم الصلاح والعبادة ولم يتفرّغوا إلى ضبط الحديث:

وهذا ثابت بن موسى الزاهد،دخل على شَريك بن عبدا لله القاضي، والمُستملي بين يديه، وشَريك يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول ا لله ﷺ ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: " من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار" وإنما أراد بذلك ثابت بن موسى لزهده وورعه،فظن ثابت ابن موسى أنه روى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد،فكان ثابت بن موسى يُحدِّث به عن شَريك عن الأعمش عن أبي

---

(١) – ميزان الاعتدال: ٣٠٢/٤، تهذيب التهذيب: ٥٢/١١–٥٣.

(٢) – هدي الساري: ٤٧١، وانظر: الجرح والتعديل: ٦٦/٩.

(٣) – الضعفاء الكبير: ١٧٦/١.

(٤) – الضعفاء الكبير : ١٧٦/١ والحديث تقدم تخريجه: في "المنكر"

سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه، وعن قوم من المجروحين سَرقوه من ثابت بن موسى فرووه عن شَريك.[١]

فتأمَّل كيف حكم العلماء على هذا الحديث بكونه "لاأصل له" مع أنهم يروونه مسنداً في عَدد من الكتب التي اعتنت بذكر الإسناد، فظهر بهذا ماتقدَّم ذكره، وأن هذا الإطلاق على المعنى المتقدِّم معلوم عند أهل الحديث.

وربما زادوا ذلك إيضاحاً فقالوا: باطل لا أصل له، أو موضوع لا أصل له.[٢]

• وأما إطلاق هذا اللفظ " لاأصل له" على حديث لا يصح من طريق مُعيَّنة، فذلك من الأحكام النِّسبية عند علماء النقد، فقد يكون ذلك الحديث صحيحاً من وجه آخر، وقد يكون هذا الحديث ضعيفاً ولضعفه قيل "لا أصل له" أي لا أصل له صحيحاً عن النبي ﷺ.

ومن ذلك أن ابن عَدي –رحمه الله – ساق بسنده حديث " إنما الأعمال بالنيات...." من طريق محمد بن عُبيد الهمذاني، ثنا الرَّبيع بن زياد أبو عمرو الضَّبي، عن محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقَّاص عن عمر بن الخطاب فذكره.[٣] ثم قال :

قال ابن عدي : وهذا لا أصل له.[٤]

---

(١) – المدخل إلى كتاب الإكليل: صـ ٦٢-٦٣، وانظر: المجروحين: ٢٠٧/١، واللآلئ : ٣٣/٢، فتح المغيث: ٣١٢/١.

(٢) – انظر اللآلئ المصنوعة: ١١/١، المصنوع: رقم ٧٥، ٢٤٨، ٢٦١، ٣٧٩، ٣٨٣، مقدمة شرح الطحاوية: صـ ٣٢، العلل لابن ابي حاتم: ٤٦/١.

(٣)– رواه ابن عدي، في "الكامل: ١٣٦/٣، وابن حبان في "الثقات" ٢٩٨/٦، والذهبي في "السير" ٤٣٩/١٤.
قال الذهبي –رحمه الله تعالى– بعد أن ساق الحديث بسنده من طريق محمد بن عبيد الهمذاني حدثنا الربيع بن زياد حدثنا محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم التيمي:
حديث غريب جداً تفرد به محمد بن عبيد وهو صدوق، سير أعلام النبلاء: ٤٣٩/١٤
قال ابن رجب: هذا الحديث تفرد بروايته يحي بن سعيد الأنصاري عن محمدبن إبراهيم التيمي عن علقمة بن أبي وقاص الليثي عن عمربن الخطاب ﷺ وليس له طريق يصح غير هذا الطريق، جامع العلوم والحكم: صـ ١١، وانظر: أعلام الحديث: ١١٠/١، فتح الباري: ١٧/١.

(٤) – الكامل : ١٣٦/٣.

فلعل ابن عَدي يُريد بهذا الكلام : لاأصل له من حديث محمد بن عمرو هـذا، فإن الحديث معروف من رواية يحي بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التَّيمي كما هو معلوم،ورواه عن يحي عدد كثير من الناس. وهو مروي في الكتب السِّتة، [1] من هذا الوجه.

قال ابن عدي:

وأما عن محمد بن عمرو عن محمد بن إبراهيم لم يَروه عنه غير الرَّبيع بن زياد، وقد روى الرَّبيع بن زياد عن غير محمد بن عمرو من أهل المدينه أحاديث لا يُتابع عليها. منها عن يحي بن سعيد الأنصاري.[2]

ويقول الحافظ ابن حجر في ترجمة الرَّبيع بن زياد الهَمداني:

وذكره ابن حبان في الثقات فقال: الضَّبي يروي عن الشَّيباني، ويحي بن سعيد الانصاري، يُغرب وساق له حديثه عن محمد بن عمرو اللَّيثي، عن محمد بن إبراهيم التَّيمي .. وهو من غَرائبه، والظاهر أنه إنما سمعه من يحي ابن سعيد فحدث به عن محمد بن إبراهيم على سبيل الخطأ.[3]

ومن هذا أيضاً ما نُسب إلى الإمام أحمد أنه قال:

أربعة أحاديث تدور عن رسول الله ﷺ في الأسواق ليس لها أصل، وذكر منها : "للسَّائل حَقّ وإن جاء على فرس" [4]

---

(١)- رواه البخاري: كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١) وانظر رقم ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣.

ومسلم : كتاب الجهاد، باب قوله ﷺ : "إنما الأعمال بالنية" ، رقم ٤٩٠٤.

وأبو داود: كتاب الطلاق، باب فيما عنى به الطلاق والنيات، رقم ٢٢٠١، ٢/٢٦٢.

والترمذي: كتاب فضائل الجهاد، باب ماجاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا، رقم ١٦٤٧، ٤/١٥٤.

والنسائي: كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء، ١/٥٨.

وابن ماجة: كتاب الزهد، باب النية، رقم ٤٢٢٧، ٢/١٤١٣.

(٢) - انظر : الكامل، ٣/١٣٧.

(٣) - لسان الميزان : ٢/٥٥١، وانظر الثقات: ٦/٢٩٨.

(٤)- قال الزركشي في "التذكرة" صـ ٣٢: في صحة هذا عن أحمد نظر ، وقال العراقي في التقييد والإيضاح : لايصح هذا الكلام عن الإمام أحمد فإنه أخرج حديثا منها في المسند، وهو حديث "للسائل حق..." صـ ٢٦٣، وكذا قال في "تخريج أحاديث الإحياء" ٤/٢١٠.
==

قال ابن المُلَقِّن: أخرجه أحمد في مسنده[١] من حديث الحسين بن علي، وسنده جَيِّد، ويعلي بن أبي يحي المذكور في إسناده وإن جَهَّله أبو حاتم، فقد وثقه ابن حبان، وأخرجه أبو داود في سننه[٢] وسكت عليه، وأخرجه أيضاً من حديث علي[٣]، وفي إسناده من لم يُسَمَّ، ورَوَيناه من حديث ابن عباس[٤]، والهِرْماس بن زياد[٥].

فلعل مُراد الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- بهذه المقولة: أن هذه الأحاديث لا تصح عن النبي ﷺ سواء التي لا سند لها يُعرف، أو المسندة التي رَواها أهل العلم ودوَّنوها في مصنفاتهم بأسانيدهم إلى النبي ﷺ، خاصَّة وأن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- قد أسند حديثاً من هذه الأحاديث الأربعة التي رُوى عنه أنه قال فيها: لا أصل لها.[٦]

ويقول شيخ الاسلام -أبو العباس ابن تيميَّة- رحمه الله تعالى-:

== وقد نقل هذه الرواية عن الإمام أحمد أبو بكر المروزي كما تراه في "الموضوعات" ٢/٢٣٦، وانظر "مقدمة ابن الصلاح" صـ ٣٨٩، المنار المنيف: صـ ١٢٥

وقال الزبيدي في "شرح الإحياء" ١٠/٣٠٢-٣٠٣: وجدت بخط الحافظ نقلاً عن ابن رجب الحنبلي مانصه: وَرَدُّ ذلك عن أحمد بمجرد روايته له في "مسنده" فيه نظر، فكم من حديث قال فيه أحمد: لايصح وقد أخرجه في "مسنده".

ويقول البلقيني في "محاسن الاصطلاح" صـ ٣٩١: وهذه الأحاديث وإن لم تبلغ رتبةالصحيح ولا الحسن فمثل ذلك لا يقال فيه: ليس له أصل.

وأقول لكن إذا علم أنهم قد يطلقون هذه اللفظة "لا أصل له" على ماليس له إسناد صحيح فلا يكون حينئذ تعارض بين قول الإمام أحمد وإخراجه للحديث، وبذلك يزول الاشكال . وانظر :الروض البسام: ٢/١٤٩-١٥٠.

(١)- المسند: ١/٢٠١.

(٢)- كتاب الزكاة، باب حق السائل، رقم ١٦٦٥، ٢/١٢٦.

(٣)- كتاب الزكاة، باب حق السائل، رقم ١٦٦٦، ٢/١٢٦.

(٤) - أخرجه ابن عدي في "الكامل" ١/٢٦٠.

(٥)- رواه الطبراني في "المعجم الكبير" ٢٢/٢٠٣، برقم ٥٣٥، والأوسط، كما في "مجمع الزوائد" ٣/١٠١.

قال العلائي: بعد أن ذكر حديث علي وحديث الحسين بن علي : والحديث حسن الإسناد، النقد الصحيح: صـ ٤١-٤٢، وقال العراقي بعد ذكره لحديث الحسين بن علي: وهذا إسناد جيد وقد سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح، التقييد والإيضاح: صـ ٢٦٤ وانظر "المقاصد الحسنة"صـ٥٣٧.

وعلى كلٍ فهذا الحديث ورد من رواية هؤلاء الصحابه وروى أيضاً من رواية زيد بن أسلم مرسلاً كما في الموطأ : ٤/٤٢٠ ومن رواية عطاء مرسلا كما عند ابن زنجويه: (٢٠٩١) .

وكذا من رواية الحسن كما عند ابن زنجويه أيضاً : (٢٠٩١) ومن رواية أنس عند ابن النجار كما في "الدرر المنتثرة" صـ ١٥٨

وقال العلامة المدراسي في "الذيل على القول المسدد" صـ ٨٥-٨٦ نقلا عن السيوطي: وكذا جزم بصحته غير واحد، لكن قال ابن عبد البر: إنه ليس بقوي، ثم قال: وبالجملة لا شك في صحته نظراً إلى مجموع طرقه.

وقال الشيخ أحمد شاكر في شرحه للمسند: ٣/١٧٣: إسناده صحيح.

(٦)- انظر الفتاوي الحديثية: ١/٣٢

وأما أحاديث سبب النزول فغالبها مرسل ليس بمسند، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل : ثلاث علوم لا إسناد لها، وفي لفظ ليس لها أصل: التفسير، والمغازي والملاحم، يعني أن أحاديثها مرسلة.[١]

فقول ابن تيميَّة: يعني أن أحاديثها مرسلة، يُفيد ضعف هذه الأحاديث ولا يلزم من ذلك الحكم بوضعها جميعاً، نعم لا يُنكر أن فيها ما هو موضوع، ولذا يقول الحافظ ابن حجر معلقاً على كلمة الإمام أحمد التي ذكرها شيخ الاسلام:

"ينبغي أن يضاف إليها الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة ...."[٢]

ويقول ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه وهب بن جرير عن شعبة عن أبي حُصين عن يحي بن وثَّاب عن أبي عبد الرحمن السُّلمي عن أمِّ حَبيبة أن النبي ﷺ كان يصلي على الخُمْرة" قال أبي: هذا حديث ليس له أصل لم يروه غير وهب.[٣]

فانظر إلى عبارة أبي حاتم هنا وحكمه على هذا الحديث من هذا الطريق بهذا الحكم،مع أن متن الحديث ثابت مخرج في الصحيحين وغيرهما ووهب هذا ثقة من رجال السِّتة[٤] لكن عبارته هنا -رحمه الله- تُحمل على ماتقدم ذكره من الأحكام النِّسبيه، ومن لم يُدرك هذا وتَأمَّله، فقد يقع في الوهم والخطأ، ويحكم على الحديث بما

---

(١) – منهاج السنة: ٤٣٥/٧.، وانظر مرويات غزوة بدر: ٣٢-٣٨، موسوعة فضائل آيات وسور القرآن:٥/١.

(٢) – لسان المسزان : ١٣/١.

(٣) – العلل لابن أبي حاتم : ٣٢١/١ والحديث من هذا الوجه رواه:

ابن حبان في صحيحه :٦ /٨٦(الإحسان) برقم (٢٣١٢)، والطبراني في الكبير؛٤٨٢/٢٣، وأبو يعلي في مسنده : ٣٣٢/٦ برقم ٧٠٩٥،كلهم من طريق وهب بن جرير عن شعبة عن أبي حصين عن يحي بن وثاب عن أبي عبدالرحمن السلمي عن أم حبيبة به.

قال الهيثمي في المجمع : ٥٧/٢: رواه أبو يعلي والطبراني في الكبير ورجال أبي يعلي رجال الصحيح.

والحديث رواه جماعة من الصحابه منهم "ميمونه" عند البخاري في "صحيحه" رقم : ٣٣٣، ٣٧٩، ٣٨١، ومسلم رقم : ١٥٠٢، وأبو داود برقم ٦٥٦، والنسائي : ٥٧/٢، وابن ماجة برقم ١٠٢٨، وابن خزيمة، رقم ١٠٠٧، وابن عباس عند أحمد في المسند: ٢٦٩/١، والترمذي: رقم ٣٣١ وابن حبان: رقم (٢٣١٠الاحسان) وابن عمر عند الطبراني في الكبير والأوسط وأحمد والبزار كما في مجمع الزوائد : ٥٦/٢، وجابر عند البزار كما في المجمع : ٢/ ٥٧، وأنس عند ابن خزيمة رقم ١٠١٢، والطبراني في الأوسط كما في المجمع : ٥٧/٢، والصغير برقم (٥٨٧ الروض الداني ٣٥١/١) وعائشه عند ابن خزيمة رقم ١٠١١، وأم سليم عند أحمد والطبر اني وأبي يعلي كما في المجمع : ٥٦/٢، وأم كلثوم بنت أم سلمة عند ابن خزيمة: رقم ١٠٠٨.

(٤)– تهذيب التهذيب: ١٤١/١١، تقريب التهذيب: ٣٣٨/٢، وانظر الكامل لابن عدي: ٦٨/٧.

لا يستحقه، ومن تأمَّل في كلام أهل العلم في تعليل الأحاديث والطرق، يجد نحواً من هذه العبارات، فليتأمل قبـل الحكم بناء على ما رآه من كلامهم.[1]

(١)- انظر العلل لابن أبي حاتم: ١/١٥١-١٥٢، ٢٠٣، الروض البسام: ٢/١٥٠، وانظر الضعفاء الكبير للعقيلـي: ٣/٢٤٩، وقارن بالسلسلة الصحيحة: ٢/١٤١ رقم ٥٩٢.

الموضـــــوع

من الألفاظ المستعملة عند علماء الحديث ونقاد الأثر، قولهم في مقام الحكم على الأحاديث، وبيان مرتبتها: هذا حديث موضوع.[١]

وبعد التأمل لمدلولات هذا اللفظ وجدتُ أنهم يُطلقونه على الأحاديث، على ثلاثة معانٍ:

- أولهـــا: أن يكون هذا الحديث مكذوباً على النبي ﷺ على سَبيل العَمْد.
- والثاني: كَون هذا الحديث مما أخطأ الراوي، أو وَهِم في نسبته إلى النبي ﷺ.
- والثالث: حديثٌ ثابتٌ ظَنَّ الناقد أنه مخالف للأحاديث الصِّحاح المشهورة فحكم عليه بالوضع مع إمْكان الجمع بينه وبين غيره.

- فأما إطلاق " الموضوع" على كلام اختلقه واضعه عمداً ثم نَسبه إلى النبيﷺ فهذا هو الأصل في إطلاق هذا اللفظ، وقد نَصَّ على هذا غير واحد من أهل العلم المعنيين بالحديث وعلومه.

يقول الإمام ابن الصلاح –رحمه ا لله تعالى–في تعريف الموضوع:

" هو المختلق المصنوع" [٢] وظاهر من عبارته –رحمه ا لله تعالى– أنه يَقْصِد ما وُضع عمداً ونُسب إلى النبي ﷺ قصداً.

ولهذا يقول الحافظ ابن حجر:

---

(١)– في عَدّ "الموضوع" من أقسام الحديث مخالفة للأصل ، لكن أجيب عن هذا الاستعمال بما يلي:
أولا: أن الحكم بالوضع ظني غالباً، والثاني:عده من الحديث إنما هو بالنظر إلى زعم واضعه، والثالث: إدراجه من ضمن الحديث من أجل الوقوف على طرقه التي يتوصل بها لمعرفة كذبه، انظر: فتح المغيث: ٢٥٩/١، لمحات في أصول الحديث: صـ ٣٠٥، الوضع في الحديث: ١١١/١.

(٢)– مقدمة ابن الصلاح: صـ ١٣٠.

" فالقسم الأول، وهو الطَّعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع......" [١]

ويرى العلامة المعلمي أن الذي يُتَبَادر من لفظة " الموضوع" الإشعار بأن هذا الخبر مكذوب على النبي ﷺ منسوب له على سبيل العمد والقصد فيقول:

إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غَلب على ظَنِّه معه بُطلان نسبة الخبر إلى النبي ﷺ فقد يقول: "باطل" أو "موضوع" وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمداً أو خطأ، إلا أن المُتَبَادَر من الثاني الكذب عمداً، غير أن هذا المتبادر لم يَلْتفت إليه جَامعوا كتب الموضوعات، بل يُوردون فيها مايَرَون قيام الدليل على بطلانه، وإن كان الظاهر عدم التَّعمد. [٢]

• وأما إطلاق " الموضوع" على ما وهم فيه الراوي وأخطأ في نِسبته للنبي ﷺ فهذا موجود في كلامهم مشهور في استعمالاتهم. [٣]

قال ابن أبي حاتم:

سمعت أبي يقول: كتبت عن ثابت بن موسى، عن شَريك عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ قال:

" من صلى بالليل، حسن وجهه بالنهار".

قال أبي : فذكرتُ لابن نُمير، فقال: الشَّيخ لا بأس به، والحديث منكر، قال أبي : الحديث موضوع. [٤]

ومعلوم أن "ثابت بن موسى" قد وَهم في نِسبته هذا الكلام للنبي ﷺ ولم يتعمَّد ذلك.

قال ابن الصلاح:

---

(١)- نزهة النظر: صـ ١١٨.

(٢) – مقدمة الفوائد المجموعة: صـ ٧.

(٣)- يرى بعض الأئمة أن وهم الراوي وخطأه في نسبة كلام للنبي ﷺ أشبه بالمدرج منه بالموضوع، قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر: صـ ١٢٤، وهو يتكلم عن أقسام المدرج: الرابع –أي من أقسام المدرج–: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك. ويقول السيوطي في التدريب (٢٨٧/١): وربما وقع الراوي في شبه الوضع غلطاً منه بغير قصد فليس بموضوع حقيقة، بل هو بقسم المدرج أولى كما ذكره شيخ الإسلام في شرح النخبه، وسماه ابن حبان مدرجاً كما في المجروحين: ٢٠٧/١.

(٤) – العلل لابن أبي حاتم: ٧٤/١، فتح المغيث: ٣١٣/١، التقييد والإيضاح: صـ ١٣٣.

وربما غَلِط فوقع في شِبْه الوضع من غير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث"من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار"[١]

وثابت هذا قال فيه الحافظ ابن حجر: ضعيف الحديث.[٢]

والظاهر أن أبا الفرج ابن الجوزي -رحمه الله- يَذهب إلى إطلاق "الموضوع" على ما وَهم فيه الراوي، وأخطأ في نسبته للنبي ﷺ وبِسَبب هذا الاصطلاح الذي جَرى عليه هذا الامام، ذهب إلى أن في المسند للإمام أحمد أحاديث موضوعة كما تُشير إلى ذلك عبارة شيخ الإسلام ابن تيميَّة حيث يقول:

" تنازع الحافظ أبو العلاء الهمداني، والشيخ أبو الفرج ابن الجوزي هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، وبيَّن أن فيه أحاديث قد عُلم أنها باطلة، ولا منافاه بين القولين.

فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج: هو الذي قام دليل على أنه باطل،وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه، ولهذا رَوى في كتابه في الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع... وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنّما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلاً في السلف..."[٣]

• وأما إطلاق هذا اللفظ "موضوع" على الحديث لكونه مخالفاً لما ثبت في سنة النبي ﷺ في نظر من حكم بذلك، مع أنه يمكن للعالم أن يجمع بين ذلك الحديث وما عارضه من أحاديث أُخر، بطريقة من طرق الجمع بين النصوص، التي يظهر عليها التناقض والتضارب.

يقول الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- :

---

(١) – مقدمة ابن الصلاح: صـ ١٢٢، والحديث تقدم الكلام عليه في "المنكر".

(٢)– تقريب التهذيب: ١/١١٧.

(٣) – انظر: مجموع الفتاوي: ١/٢٤٨-٢٤٩، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: صـ ١٦٠، المصعد الأحمد كما في طلائع المسند: ١/٣٤، الوضع في الحديث: ١/١٠٨.

وانظر إلى هذا الجمع بين هذين القولين والتوفيق بين المتنازعين، وما ذاك إلا بسبب معرفة الاصطلاح، والوقوف على سبب الخلاف وإن هذا لمن الحكمة، ومن أوتى الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً، وكم غلط غالط بسبب جهله بالاصطلاح وعدم وقوفه على سبب الخلاف، والله يمن على من يشاء من عباده.

وقد أكثر الجورقاني[١] في كتابه المذكور -يعني الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير- من الحكم ببطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة لهامع إمكان الجمع، وهو عَمل مردود.[٢]

ويتابع السخاوي شيخه ابن حجر على هذا فيقول:

وللجورقاني أيضاً كتاب "الأباطيل" أكثر فيه من الحكم بالوضع لمجرد مخالفة السُّنة، قال شيخنا: وهو خطأ إلا إن تعذَّر الجمع، ومن ذلك حديث:

"لايَؤُمَّن عبدٌ عبداً فيَخصُّ نفسه بدعوة دونهم..."[٣] الحديث، حكم عليه بعضهم بالوضع.[٤] لأنه قد صَحَّ أنه ﷺ كان يقول: "اللَّهم باعد بيني وبين خطاياي...."[٥]

وهذا خطأ لإمكان حمله على مالم يُشرع للمصلي من الأدعيه بخلاف مايَشترك فيه الإمام والمأموم.[٦]

قال الحافظ ابن حجر:

---

(١) - وردت نسبته بالراء المهملة، وبالزاي المعجمة، والذي رجحه جماعة منهم العلامة المعلمي والدكتور: محمد بشار عواد، ومحقق "الأباطيل" الدكتور الفريوائي أنه بالراء المهملة، وهي كذلك في السير: ١٧٧/٢٠، الأنساب: ٣٥٦/٣، اللباب: ٢٥٠/١، معجم المؤلفين: ٣٠٦/٣، الأعلام: ٢٢٩/٢، الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الاسلام: ٢١٥-٢١٦، وانظر: مقدمة "الأباطيل" ٦٧/١-٧٠.

(٢) - الإصابة: ٥٠٠/١، فتح الباري: ٣١٨/١٠، الأباطيل: ٩٩/١.

(٣) - رواه الترمذي في سننه : أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يخص الإمام نفسه بالدعا، ١٨٩/٢، رقم ٣٥٧، وقال : حديث ثوبان حديث حسن.
رواه أبو داود: كتاب الطهاره، باب أيصلي الرجل وهو حاقن، ٢٢/١، رقم ٩٠.
وابن ماجهُ: كتاب إقامة الصلاة، باب ولايخص الإمام نفسه بالدعاء ، رقم ٩٣٢، ٢٩٨/١، وأحمد في مسنده: ٢٨٠/٥.
والحديث ضعفه الألباني: انظر : ضعيف سنن الترمذي: صـ ٣٨ رقم ٥٥، ضعيف سنن أبي داود: صـ ١٠، رقم ١٥، ضعيف سنن ابن ماجة: صـ ٧٠، رقم ١٩٥.

(٤) - انظر حاشية المشكاة: ٣٣٦/١.

(٥) - رواه البخاري في صحيحه: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير، برقم (٧٤٤)
ومسلم في صحيحه: كتب المساجد، باب مايقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة، رقم ١٣٥٣.
وأبو داود في السنن: كتاب الصلاة، باب السكتة عند الافتتاح، ٢٠٧/١ رقم ٧٨١.
والنسائي في السنن: كتاب الافتتاح، باب الدعاء بين التكبير والقراءة ١٢٩/٢.
وابن ماجهُ في السنن: كتاب إقامة الصلاة، باب افتتاح الصلاة، ٢٦٤/١، رقم ٨٠٥.

(٦) - فتح المغيث: ٢٩٩/١، وانظر النكت: ٨٤٦/٢.

وكما زعم ابن حبان في "صحيحه" أن قوله ﷺ : "إني لست كـأحدكم إني أُطعم وأُسقى" دَالّ على أن الأخبار التي فيها أنه كان يَضع الحجر على بطنه من الجوع باطلة.[١]

قال ابن حبان: وإنما معناها الحُجُز لا الحجر، والحُجُز طرف الإزار، إذِ الله جلّ وعلا كان يُطعم رسول الله ﷺ ويَسقيه إذا واصل، فكيف يتركه جائعاً مع عدم الوصال حتى يحتاج إلى شد حجر على بطنه، وما يُغني الحجر عن الجوع.[٢]

ولابن حبان –رحمه الله تعالى– غير هذا، فقد قال في ترجمة أبان بن سفيان المقدسي، يروي عن الفضيل بن عياض، وثقات أصحاب الحديث أشياء موضوعة، رَوى عنهم فاكثر... ثم ذكر له حديثين ثم قال:

وكيف يأمر المصطفى ﷺ باتخاذ الثَّنية من ذهب، وقد قال: إن الذَّهب والحرير محرمان على ذكور أمتي وحِلٌّ لإناثهم[٣] وكيف يَنهي عن الصلاة إلى النائم وقد كان ﷺ يصلي بالليل وعائشه معترضه بينه وبين القبلة.[٤] لايجوز الاحتجاج بهذا الشيخ، والرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواصّ.[٥]

وقد تعقبه الحافظان: الذهبي، وابن حجر، قال الإمام الذهبي:

حُكمك عليهما بالوضع بمجرد ما أبديت حكم فيه نظر، لا سيّما خبر الثَّنية[٦] ، وأما ابن حجر فقال:

وأما خبر الثَّنية فلم ينفرد به أبان بن سفيان، بل رُوى من ثلاثة أوجه أُخر عن هشام بن عروة.[٧]

---

(١) – النكت: ٨٤٦/٢، وانظر الإحسان : ٣٤٥/٨، فقد قال ابن حبان هذا الكلام بعد حديث أنس بن مالك وهو باللفظ الذي ذكره الحافظ ابن حجر: رواه.. البخاري في صحيحه: كتاب الصوم، باب الوصال، رقم ١٩٦١، وفي كتاب التمني: باب مايجوز من اللو، رقم ٧٢٤١، وأحمد في مسنده ١٧٣/٣، وابن خزيمة في صحيحه، رقم ٢٠٦٩، وابن حبان في صحيحه: كتاب الصوم ، باب ذكر الزجر عن الوصال في الصيام، رقم ٣٥٧٩ الاحسان.

(٢) – الاحسان : ٣٤٥/٨.

(٣) –رواه الترمذي في سننه: كتاب اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب، ١٨٩/٤، رقم ١٧٢٠ من حديث أبي موسى، وقال : حديث حسن صحيح.
والنسائي في سننه: كتاب الزينة، تحريم الذهب على الرجال: ١٦١/٨.
وفي الباب عن عمر وعلي وعقبة بن عامر وأنس وحذيفة وأم هانئ، وعبدا لله بن عمرو،وعمران بن حصين،وعبدا لله بن الزبير،وجابر،وأبي ريحان،وابن عمر،وواثلة بن الأسقع، سنن الترمذي: ١٨٩/٤.

(٤) – انظر صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة على الفراش، رقم ٣٨٢.

(٥) – المجروحين: ٩٩/١.

(٦) – ميزان الاعتدال: ٧/١.

(٧) – لسان الميزان: ٨/١.

وقد وُجد هذا الصَّنيع عند ابـن الجـوزي -رحمـه الله تعـالى- فإنـه أورد الأحـاديث التـى فيهـا الأمـر بِسَـدِّ الأبواب الشَّارعة إلى المسجد غير باب علي[1] ﷺ

ثم قال:[2]

فهذه الأحاديث كلها من وضع الرَّافضة قابلوا بها الحديث المتفق على صحته في " سُدُّوا الأبواب إلا بـاب أبي بكر " [3]

---

(١) – روى هذه الأحاديث جماعة من الصحابه منهم: سعد بن أبي وقاص، وزيد بن أرقم، وابن عبـاس، وجـابر بـن سمرة، وابـن عمر، وعلي.

- أما حديث سعد بن أبي وقاص فرواه الإمام أحمد في مسنده: ١٧٥/١.
  والنسائي في الكبرى: كتاب الخصائص، باب قول النبي ﷺ ما أنا أدخلته، رقم ٨٤٢٥، ١١٨/٥.
  والطبراني في الأوسط، وأبو يعلي، والبزار، كما في مجمع الزوائد: ١١٤/٩.
  قال الهيثمي : وإسناد أحمد حسن، مجمع الزوائد: ١١٤/٩، وقال الحافظ ابن حجر بعد أن عزا الحديث لأحمد والنسـائي: وإسناده قوي، الفتح:١٨/٧.
- وأما حديث زيد بن أرقم فرواه:
  أحمد في مسنده: ٣٦٩/٤.
  والنسائي في الكبري: كتاب الخصائص، باب قول النبي ﷺ أمرت بسد هذه الأبواب، ٨٤٢٣، ١١٨/٥
  والحاكم في المستدرك: ١٢٥/٣، وقال : صحيح الاسناد ولم يخرجاه. ولم يتعقبه الذهبي بشيء،
  قال الهيثمي في المجمع: ١١٤/٩: رواه أحمد وفيه ميمون أبو عبدالله، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعه،
  وقال الحافظ: في الفتح ١٨/٧: أخرجه أحمد والنسائي والحاكم، ورواته ثقات.
- وأما حديث ابن عباس فرواه:
  أحمد في مسنده: ٣٣١/١.
  والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الخصائص، باب قول النبي ﷺ ما أنا ادخلته، رقم ٨٤٢٥–٨٤٢٨، ١١٨/٥، والحـاكم في المستدرك: ١٣٤/٣ وانظر مجمع الزوائـد للهيثمي: ١١٥/٩، وقـال الحـافظ ابـن حجـر بعـد أن عـزا الحديـث لأحمـد والنسائي: ورجالهما ثقات.
- وأما حديث جابر بن سمرة: فرواه:
  الطبراني في المعجم الكبير: ٢٤٦/٢، وقال الهيثمي: وفيه ناصح أبو عبدالله وهو متروك، المجمع ١١٥/٩.
- وأما حديث ابن عمر فرواه:
  أحمد في مسنده: كما في الفتح الرباني: ١٢٣/٢٣، وقال الحافظ في الفتح: ١٩/٧، وإسناده حسن.
- وأما حديث علي فرواه البزار في مسنده كما في مجمع الزوائد: ١١٤/٩، وقال الهيثمي : وفي اسناده من لم أعرفه.

(٢) – الموضوعات : ٣٦٣/١– ٣٦٦.

(٣) – رواه البخاري في صحيح: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم ٤٦٦.
وفي كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي ﷺ سدوا الأبواب... رقم ٣٦٥٤.

كذا قال -رحمه الله- مع أنه أبدى ما في أسانيدها من كلام وجرح في رواتها إلا أنه ختم كلامه كما ترى بكونها من وضع الرّافضة -قبحهم الله- ليقابلوا بها ما ورد في باب أبي بكر ﷺ وعن سائر الصحابة أجمعين.

ولذا تعقّبه الحافظ ابن حجر قائلاً:

" وهذه الأحاديث -يعني الوارده في باب علي ﷺ يُقوي بعضها بعضاً، وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها، وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات أخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وابن عمر،مقتصراً على بعض طُرقه عنهم وأَعَلَّه بِبَعض من تُكلِّم فيه من رواتة، وليس ذلك بقادح لِماَ ذكرتُ من كثرة الطُرق وأَعلَّه أيضاً بأنه مُخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر وزعم أنه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث الصحيح في باب أبي بكر. انتهى

وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً..فإنّه سَلَكَ في ذلك رَدّ الأحاديث الصحيحة بتوهمه المعارضة مع أن الجمع بين القِصّتين مُمكن.[1]

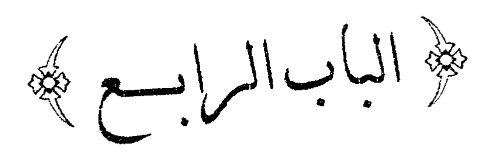
وبعد أن علمنا هذه المعاني التي تُطلق عليها هذه اللفظة ، فإن المعنى الأول هو المعنى المشهور المتبادر إلى الذهن عند ورود هذه اللفظة ــ والله تعالى أعلم ــ .

وفي كتاب مناقب الانصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينه. رقم ٣٩٠٤.

ومسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابه، باب من فضائل أبي بكر، رقم ٦١٢٠.

والترمذي في سننه: كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق، رقم ٣٦٦٠، ٥٦٨/٥.

(1) - فتح الباري : ١٩/٧، ومُن جمع بين ماتوهمه بعضهم متعارضا في هذا الباب البزار -رحمه الله- قال الحافظ حاكياً عنه كما في الفتح: ١٩/٧: ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان في قصة علي، وورد من روايات أهل المدينة في قصة أبي بكر فإن ثبتت روايات أهل الكوفه فالجمع بينهما بما دل عليه حديث أبي سعيد الخدري -يعني الذي أخرجه الترمذي أن النبي ﷺ قال :" لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنباً غيري وغيرك" والمعنى أن باب علي كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره فلذلك لم يؤمر بسده، ويؤيد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضي في "أحكام القرآن" من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب" أن النبي ﷺ لم يأذن لأحد أن يمر في المسجد وهو جنب إلا لعي بن أبي طالب لأن بيته كان في المسجد" قال الحافظ: ومحصل الجمع أن الأمر بسد الأبواب وقع مرتين، ففي الأولى استثنى علي لما ذكره وفي الأخرى استثنى أبو بكر، ولكن لا يتم ذلك إلا بأن يحمل ما في قصة علي علىالباب الحقيقي وما في قصة أبي بكر على المعنى المجازي، والمراد به الخوخه كما صرح به في بعض طرقه، وكأنهم لما أمروا بسد الأبواب سدوها وأحدثوا خوخاً يستقربون الدخول إلى المسجد منها فأمروا بعد ذلك بسدها فهذه طريقة لا بأس بها في الجمع بين الحديثين



المشترك اللفظي عند علماء الحديث

في مصطلحاتٍ وألفاظٍ أخرى

تمهيد :

ذكرت في الأبواب الثلاثة السابقة بعض ألفاظ المحدثين،ومصطلحاتهم،فيما يتعلّق بالسند ، والمتن ، والجرح والتعديل ، والحكم النّهائي على الحديث ، ثم وجدتُ بعض الألفاظ،والمصطلحات،المستعملة عند المحدثين ، المبثوثة في كتبهم وتصانيفهم، والتي لها علاقة بهذا البحث نذكرها هنا.

وهذه الألفاظ لاتَندرج في خُطّة البحث التي اشترطتُ المسير عليها ، والكتابة على ضَوئها ، ومن ثم رأيت أن أُفرِد هذه الألفاظ في باب خاص بها،وإن لم تكن من بابٍ واحد،لكن الضَّرورة دَعت إلى ذلك . وهذه الألفاظ والمصطلحات هي :

الحديث .

الأثر .

السنة .

التخريج .

مولى .

ح .

خ .

ص .

صح .

ط .

ع .

ق .

ك .

" الحـــديـــث "

يُطلَق هذا اللفظ عند علماء الحـديـث على معنيين :

أحـدهما : ما أُضيف إلى النبي - ﷺ - خاصَّة .

والـثـاني : ما أُضيف إلى النبي- ﷺ - وكذا الموقوف والمقطوع .

- فأما إطلاق هذا اللفظ على ما أُضيـف إلى النـبي - ﷺ - خاصَّـة.فقـد قـال السـخاوي وهـو يُعـرِّف الحديث في اصطلاح أهلـه :

ما أُضيف إلى النبي - ﷺ - قولاً لـه ، أو فعـلاً ، أو تقريـراً ، أو صفـة حتـى الحركـات والسَّـكنات في اليقظة والمنام . (١)

وقد خَصَّه بذلك الحافظ في شرح البخاري حيث قال :

المراد بالحديث في عُرف الشرع "ما يُضاف إلى النبي - ﷺ - " (٢)

زاد المناوي : فلا يُطلق الحديث على غير المرفوع إلا بشرط التَّقييد فيُقال :

هذا حديث موقوف أو مقطوع وهذا عليه كثيرون . (٣)

ومن ثم قال السيوطي في ألفيته .

....	.... والحديث قيَّدوا
بما أضيف للنبي قولاً أو	فعلاً وتقريراً ونحوها حَكَـــوا (٤)

---

١ - فتح المغيث : ٨/١ ، اليواقيت والدرر : ١١٠/١ ، أصول الحديث ص ٢٧ ، كشاف اصطلاحات الفنون : ١٣/٢

٢ - تدريب الراوي : ٤٢/١ وانظر نزهة النظر : ص ٥٢ ، قواعد في علوم الحديث : ص ٢٤

٣ - اليواقيـت والـدرر : ١١٠/١

٤ - إسعاف ذوي الوطر : ١٤/١ ، وانظر الحطة : ص ٩٨،١٤٢

– وأما إِطلاق هذا اللَّفظ على ما سَبق، مع الموقوف، والمقطوع، فذلك وارد عن علماء الحديث ، وقد عزا بعضُهم هذا القول للجمهور وجعلَه هو المختار . (١)

قال السيوطي : وقال شيخ الإسلام في"شرح النّخبة": الخبر عند علماء الفَنِّ مرادف للحديث (٢) ، فيُطلَقان على المرفوع ، وعلى الموقوف والمقطوع . (٣)

وقد أشار إلى ذلك السخاوي حيث قال :

" ... وكذا آثار الصحابة والتابعين وغيرهم، وفتاويهم ممَّا كان السلف يُطلقون على كلِّه حديثاً . (٤)

ومن نَظْم السيوطي يُستفاد ذلك حيث قال :

وقِيلَ لا يَخْتَصُّ بالمرفـــوعِ   بل جاءَ للموقوفِ والمقطوعِ
فهـو على هذا مُرادِفُ الخَبَرَ   . . . . (٥)

---

١ – منهج النقد : ص ٢٦ ، إسعاف ذوي الوطر : ١٥/١

٢ – نزهة النظر : ص ٥٢ ، اليواقيت والدرر : ١٠٩/١

٣ – تدريب الراوي : ٤٢/١

٤ – فتح المغيث : ٣٦/١ ، الحطة : ص ٩٨

٥ – اسعاف ذوي الوطر : ١٥/١ ، ويقول الشيخ طاهر الجزائري – معلقاً على هذا :

" وبما ذكرنا من أن بعض المحدثين قد يطلق "الحديث" على المرفوع والموقوف يزول الإشكال الذي يعرض لكثير من الناس عندما يُحكى لهم أن فلاناً كان يحفظ سبعمائة ألف حديث صحيح.فإنهم مع استبعادهم ذلك يقولون : أين تلك الأحاديث ، ولِمَ لم تصل إلينا،وهلاّ نقل الحفاظ ولو مقدار عشرها ، وكيف ساغ لهم أن يهملوا أكثر ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام مع أن ما اشتهروا به من فرط العناية بالحديث يقتضي أن لا يتركوا مع الإمكان شيئاً منه .. نُقل عن الإمام أحمد أنه قال : صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر ، وهذا الفتى يعني أبا زرعة قد حفظ سبعمائة ألف . قال البيهقي أراد ما صح من الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين ... " . توجيه النظر : ٣-٤ .

" الأثـــــــر " *

أَطلق علماء الحديث هـذا اللفظ على :

- المرفوع إلى النبي - ﷺ - .
- الموقوف على الصحابة .
- الموقوف على التَّابعين "المقطوع" .

- فأما إِطلاقهم "الأثر" على المرفوع إلى النبي - ﷺ - والموقـوف علـى الصحابـة والتـابعين، فقـد قـال النَّوَوي -رحمه الله تعالى- :

" المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السَّلف، وجماهير الخلف، أن "الأثـر" يطلـق على المروي مطلقاً سواءً كان عن رسول الله - ﷺ - أو عن صحابي " . (١)

وإلى هذا أشار الحافظ ابن حجر حيث قال : "المأثور يَشْمل المرفوع والموقوف على الصحابة والتابعين " (٢)

وظاهر تَسمية الطَّحاوي كتابه المُشتمل على المرفوع بـ"شرح معاني الآثار" مَصِير منه إلى ذلك ، وكذلك أبو جعفر الطَّبري حيث سَمَّى كتابه "تهذيب الآثار" . (٣)

فهذا بعض ماوَرد عنهم ممَّا يدل على إِطلاق "الأثر" على المرفوع والموقوف والمقطوع .

- إلا أنَّ الحافظ ابن حجر نَقل عنهم تَخصيص "الأثر" بالموقوف على الصحابة والتَّابعين، حيث قال : ثُـمَّ الإسناد إما أن يَنتهي إلى النـبي - ﷺ - تصريحاً أو حكماً ... أو إلى الصحـابي كذلـك ... أو إلى التَّـابعي ... فالأول المرفوع ، والثاني الموقوف ، والثالث المقطوع ... ويقال للأَخيرَين الأثـر . (٤)

---

١ - شرح مسلم : ٦٣/١ ، النكت : ٥١٣/١ ، فتح المغيث : ٣/١

٢ - انظر تحفة الابـرار : ص ٩٦ ، وانظر فتح المغيث : ١/٢ ، ٢٥

٣ - انظر فتح المغيث : ١٢٤/١

٤ - انظر نزهة النظر : ص ١٤٠-١٥٤

* ومن لطيف ما يذكر أن كثيراً من العلماء ممن يشتغلون بالحديث وعلومه وما يتعلق به قد انتسبوا إلى "الأثـر" وعرفـوا بـالأثريين، ومنهـم العراقـي صاحب الألفية.انظر فتح المغيث : ٣/١

– وأخصّ مما تقدم ما حكاه النَّووي عن الفُقـهـاء الخراسانيين من تَخصيص "الأثر" بما يُروي عن الصحابة قـال :

وقال الفقهاء الخراسانيون : الأثر هو ما يُضاف إلى الصَّحابي موقوفاً عليه . (١)

قال أبو القَاسم الفُوراني منهم : الخبر ماكان عن النبي – ﷺ – ، والأثر ما يُروي عن الصحابة . (٢)

وظَاهر تسمية البيهقي كتابه المشتمل عليهما – أي المرفوع والموقـوف – بـ " معرفـة السُّنن والآثـار " المَيْل إلى ذلك ، وكأنَّ سلفَهم فيه إمامهم – أي الشافعي – رحمه الله – فقد وُجد في كلامه ،. فمن ذلك قولـه : "وأمَّا القيـاس فإنمـا أخذنـاه استدلالاً بالكتـاب والسُّنة والآثـار " (٣) وقولـه : "وجهـة العلـم الكتـاب والسـنة والآثار" (٤) قال السخاوي بعد حكاية ما تقـدم : واستحسـنه بعـض المتـأخرين، قـال : لأن التَّفـاوت في المراتـب تقتضي التفاوت في المُتَرتَّب عليها ، فيقال لما نُسب لصاحب الشرع : الخبر، وللصحابـه الأثـر ، وللعلمـاء القـول والمـذهـب . (٥)

---

١ – شرح مسلم : ٦٣/١

٢ – انظر المقنع : ١١٤/١ ، فتح المغيث : ١٢٣/١

٣ – الرسـالـة : ص ٢١٨

٤ – الرسـالة : ص ٥٠٨

٥ – فتح المغيـث : ١٢٤/١

" السنـــة "

شَاع ذكر هذا اللفظ على ألسنة المحدثين، والأصوليين، والفقهاء، وله عند كل طائفة من هؤلاء مدلول عُرفي فهو من الألفاظ المشتركة بين المحدثين والأصوليين والفقهاء .[١]

والذي يَعنينا هنا معرفة المعاني التي يُستعمل لها هذا اللفظ عند المحدثين خاصَّة،ودَلالَات هذا اللفظ عندهم،وبعد النَّظر والتَّأمل والبحث،وجدتُ هذا اللفظ يُستعمل عند المحدثين للدلالة على المعاني الآتيــه :

أولهـــا : ما صَدر عن النبي – ﷺ – من قول أو فعل أو تقرير أو وَصْف خِلْقي أو خُلقي .

والثـاني : ما ورد عن الخلفـاء الراشدين .

والثالث : ما يُقابل البدعة ، فيُقال فلان من أهل السُّنَّة ، وفلان من أهل البدعة .

– فأما إطلاق هذا اللفظ "السنة" على ما ثبت عن النبي – ﷺ – من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقي أو خُلُقي ، فذلك هو المشهور عند المحدثين من معنى "السنة" إذا أُطلقت .

يقول الإمام السخاوي على قول الإمام العِرَاقي :

وأهلُ هذا الشَّأنِ قَسَّمُوا السُّنَن   إلى صَحيحٍ وضَعيفٍ وحَسن

قال : "السُّنَنْ" المضافة للنبي – ﷺ – قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، وكذا وصفاً وأيَّاماً .[٢]

ويقول أبو إسحاق الشَّاطبي –رحمه ا لله تعالى– :

يُطلق لفظ السُّنة على ماجاء منقولاً عن النبي – ﷺ – على الخُصوص، ممالم يُنَصّ عليه في الكتاب العزيز ، بل إنما نُصَّ عليه من جهته عليه الصلاة والسلام ، كان:بياناً لما في الكتاب،أو :لا .[٣]

---

١ – الغاية : ٧٢/١ ، تدوين السنة : ١٣ . والمحدثون ينظرون إلى أن النبي – ﷺ – هو: الأسوة للأمة فيجعلون كل ما أُثر عنه سنة أثبت حكماً أم لا .
وأما الأصوليون فإن السنة عندهم ، هي : قول النبي – ﷺ – غير الوحي – أي القرآن – وفعله وتقريره ، الكوكب المنير : ١٥٩/٢ ، حاشية العطار علي جمع الجوامع : ١٢٨/٢ . والأصوليون ينظرون إلى ما تثبت به الأحكام فصفات النبي – ﷺ – لاتدخل عند جماهيرهم في حد السنة، وأما الفقهاء،فإن السنة عندهم:ما يثاب فاعله امتثالاً ولا يعاقب تاركه . ولعلماء المذاهب الأربعة تفريعات في هذا وتدقيقات، انظر شرح الكوكب المنير :٤٠٢/١ ، شرح الروضة : ١١٣/١ ، المجموع : ٢/٤ ، المقدمات : ٦٤/١ ، شرح مسلم الثبوت : ٩٧/٢ ضرورة الإهتمام بالسنن النبوية : ٢٢-٣٢،وعلماء الفقه إنما بحثوا في أفعال النبي – ﷺ – من حيث ترتب الحكم الشرعي ، فهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعاله من حيث الوجوب والتحريم والإباحة وغير ذلك .

٢ – فتح المغيث : ١٣/١، أصول الحديث : ١٩ ، السنة ومكانتها ، ٤٧ ، الحديث والمحدثون : ١٠ ، أسباب اختلاف المحدثين : ٢٥/١ ، منهج النقد : ٢٨ ، توجيه النظر : ٣

٣ – الموافقات : ٣/٤ ، مختصر الصواعق المرسله : ٣٤٠/٢ ، وانظر لسان العرب : سنن ، الأنوار الكاشفة : ٢٧ .

فعلى هذا فالسنة خاصَّة بما ثبَت عن النبي - ﷺ - دون غيره - وقد أشار إلى هذا غير واحد)منهم : الشيخ زكريَّا الأنصاري -رحمه الله تعالى- حيث قال : لأنه - يعني الحديث - لا يَخْتَصُّ عند بعضهم بالمرفوع بل يَشْمَل الموقوف، بخلاف السُّنَّة .[1]

ويقول الكتاني - وهو يتكلم عن كتب السنن :-

وهي في اصطلاحهم : الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان والطَّهارة ... وليس فيها شيء من الموقوف ، لأن الموقوف في اصطلاحهم لايُسمَّى سُنَّة ، ويُسمى حديثاً .[2]

١ - فتح الباقي : ١٢/١

٢ - الرسالة المستطرفة : ٣٢

– وأما إطلاق هذا اللفظ على ماوَرد عن الخلفاء الراشدين – رضي الله عنهم ، وعن سائر الصحابة أجمعين – فإن الأصْلَ فيه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – :

"فعليكم بسنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " [١]

وكذلك قول علي – رضي الله عنه – :

جَلَدَ النبيُّ – صلى الله عليه وسلم – أربعين ، وجَلَدَ أبو بكر أربعين ، وجَلَدَ عمرُ ثمانين ، وكُلٌّ سُنَّة . [٢]

قال النَّووي –رحمه الله تعالى– :

معناه أنَّ فعل النبي – صلى الله عليه وسلم – وأبي بكر سُنَّةٌ يعُمل بها ، وكذا فِعل عمر ... " [٣]

---

١ – رواه أبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ، رقم (٤٦٠٧) (٤/٢٠٠) والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، رقم (٢٦٧٦) ، ٤٣/٥ وقال : هذا حديث حسن صحيح . وابن ماجة في المقدمة باب في اتباع سنة الخلفاء الراشدين رقم (٤٣) والدارمي رقم (٩٦) (٤٣١) ، والحا كم في مستدركه : ٩٦/١، وقال : حديث صحيح ليس له علة و لم يتعقبه الذهبي بشئ .

٢ – رواه مسلم ، كتاب الحدود ، حد الخمر . (٢١٦/١١)
والنسائي في الكبرى : كتاب الحد في الخمر ، رقم (٥٢٦٩)(٢٤٨/٣) وأبو داود في سننه : كتاب الحدود ، باب الحد في الخمر ، رقم (٤٤٨٠) (١٦٣/٤) وابن ماجة في سننه : كتاب الحدود ، باب حد السكران ، رقم (٢٥٧١)(٨٥٨/٢) وأحمد في مسنده : ١٤٤/١-١٤٥

٣ – شرح مسلم ، (٢١٦/١١) . وقد توسع أبو إسحاق الشاطبي في مدلول لفظة السنة حتى عد عمل الصحابة عموماً سنة حيث قال : ويطلق أيضاً لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة ، وجد ذلك في الكتاب أو السنة ، أو لم يوجد لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم ، لم تنقل إلينا ، أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم ، فإن إجماعهم إجماع ، وعمل خلفائهم راجع ايضاً إلىحقيقة الاجماع من جهة حمل الناس عليه حسبما اقتضاه النظر المصلحي عندهم . الموافقات : ٤/٤ ، ٧٤ .

فظاهرٌ من الحديث والأثر:أن "السُّنَّة" قد تُطلق ويُراد بها سُنَّة الخلفاء الراشدين - ﷺ - وهي وإن كانت مُقيدة في الحديث بالإضافة إلى الخلفاء،لكنها في الأثر مُطلقة،ويَزيد الأمرَ وُضوحاً تفسير الإمام النَّووي - رحمه الله تعالى - .

ولهذا لما ذكر الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - النِّزاع في قول الصحابي : "من السُّنَّة كذا" وهل له حكم المرفوع أو هو من الموقوف ، قال :

ومُستندهم أن اسم السُّنَّة مُتردِّد بين سُنَّة النبي - ﷺ - وسُنَّة غيره . كما قال - ﷺ - : "عليكم بِسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين". [1]

ويَقول السخاوي - رحمه الله تعالى - : على قول التَّابعي :"من السُّنَّة كذا" : فيَطْرُقها احتمال إرادة سُنَّة الخلفاء الراشدين ، فكثيراً ما يُعبِّرون بها فيما يُضاف إليهم ، وقد يُريدون سُنَّة البَلَد . [2]

١ - النكت : ٥٢٥/٢ ، والحديث تقدم تخريجه ، ومن يرى أن قول الصحابي :"من السنة كذا" من المرفوع فإنه هذا منه بناء على أن المراد بالسنة سنة النبي - ﷺ - ومن جعله من الموقوف لاحظ المعنى الآخر الذي قد ينصرف له لفظ السنة . والأكثرون على أنه من المرفوع ، بل إن الحاكم وتلميذه البيهقي،وابن عبدالبر،حكوا الاتفاق والإجماع على أن قول الصحابي "من السنة كذا" مسند مرفوع . قال السخاوي : والحق ثبوت الخلاف .
انظر : المقنع : ١٢٥/١ ، النكت : ٥٢٣/٢ ، فتح المغيث : ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، فتح الباري : ٥٩٨/٣

٢ - فتح المغيث : ١٤٦/١ ، المقنع : ١٢٦/١ ، فتح الباري : ٥٩٨/٣

- وأما إطلاق "السنة" على ما يُقابل البدعة * فذلك موجود في استعمالات العلماء وإطلاقاتهم، ومن أنواع علوم الحديث. "من تُقبل روايته ومن تُرد "وفيه الكلام على رواية المبتدع، ومن يُقبل منهم، ومن لا يُقبل.

وقد جُرِحَ كثير من الرواة بسبب الوقوع في البدع، والقول بها ، كما جاء الثناء من علماء الجرح والتعديل على الرواة بكونهم من أهل السنة . بل جاء عن السلف الأمر بالأخذ عن أهل السنة، والتحذير من الأخذ عن أهل البدع والأهواء .

رَوى مسلم بسنده عن ابن سيرين قال :"لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيُؤخذ حديثهم ، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يُؤخذ حديثهم . [(١)]

وبوَّب الخطيب البغدادي باباً قال فيه :

"باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم" وساق بسنده أقوال العلماء في ذلك .وممَّا ذكره قولهم : من قَدُرَ على أن لايَكتْب الحديث إلا عن صاحب سنة فإنهم لا يَكْذبون، كُلُّ صاحب هوى يكذب ولا يُبالي . [(٢)]

ويقول الحافظ ابن حجر : كان عبدا لله لا يكتب إلا عمَّن أذن له أبوه في الكتابة عنه ، وكان لايَأذن له أن يكتب إلا عن أهل السُّنَّة، حتى كان يَمنعه أن يكتب عن من أجاب في المِحْنَة . [(٣)]

ونجد في عباراتهم استعمال هذا اللَّفظ على هذا المعنى،ومن ذلك ما رواه ابن بطَّة عن عبدا لله بن السَّري أنه قال : ليس السنة عندنا أن يُرَدّ على أهل الأهواء، ولكن السنة عندنا أن لا نُكلِّم أحداً منهم . [(٤)]

قال الشَّاطبي - رحمه ا لله تعالى - : ويُطلق -أي لفظ السنة- أيضاً في مقابلة البدعة فيقال :"فلان على سنة " إذا عَمل على وَفْقَ ما عمل عليه النبي - ﷺ - كان ذلك مما نُصَّ عليه في الكتاب ، أو، لا ، ويقال : فلان على بدعة ، إذا عَمل على خلاف ذلك ، وكأنَّ هذا الإطلاق إنما اعتُبر فيه عَمل صاحب الشَّريعة، فأُطلق

* - ولهذا نجد جماعة من أهل العلم ألفوا كتباً أطلقوا عليها اسم "السنة" بحثوا فيها المسائل التي يجب اعتقادها وحذروا فيها من البدع والمحدثات مقتصرين فيها على مسائل الاعتقاد،وربما أدخلوا فيها بعض المسائل العملية . وإنما مرادهم بهذا:الدعوة إلى اتباع السنة على وجه العموم ، وما كان عليه سلف الأمة ،وترك ما حدث بعد ذلك من بدع وأهواء ، وليس غرضهم ذكر جميع أقوال النبي - ﷺ - وأفعاله وتقريراته وأوصافه . ومن هذه الكتب : "السنة" للإمام أحمد ، ولابنه عبدا لله ، ولأبي بكر الأثرم ، وللخلال ، ولابن أبي عاصم ، ولمحمد بن نصر المروزي . و "شرح السنة " لابن أبي زمنين والبربهاري ، وغير ذلك. انظر : معجم الموضوعات المطروقة (٢٢٠)

١ - صحيح مسلم في المقدمة ، باب بيان أن الإسناد من الدين ٨٤/١ شرح النووي . ورواه الخطيب في الكفاية : ص ١٥٠

٢ - الكفاية : ١٤٨-١٥١ ، فتح المغيث : ٦٠/٢

٣ - تعجيل المنفعة : ١٩

٤ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة : ٥٦/١

عليه السنة من تلك الجهة ، وإن كان العلم بمقتضى الكتـاب .[١]

وواضحٌ من عبارة الشاطبي – رحمه الله تعالى – أن "السنة" على هذا الإطلاق أَعمُّ مـن كونهـا ممَّـا ثبـت عن النبي – ﷺ – من الأقوال والأفعال والتقريرات والهيئات والأوصاف . وكذلك أعَمُّ ممَّا ورد عـن الخلفـاء الراشدين . فإن من أُطلق عليه هذا اللفظ وكونه من أهل "السنة" يُنظر إليه على أنه من أهـل الاقتـداء بـالنبي – ﷺ –،والصحابة،والتابعين،وسلَف الأمة من أهل القرون المفضَّلة في الأقوال والأفعال والاعتقاد .

وإن كان العمل والاعتقاد بمقتضى القرآن؛فالمتسِّمك بالقرآن والسّنّة في سائر أفعالـه وأحوالـه علـى سنّة ومن أهل السنَة . فهو على طريقة النبي – ﷺ – وشريعتـه .

وهذا الإطلاق جارٍ على المعنى اللُّغوي لهذه اللَّفظة فإنها واردة في لسـان العـرب وأشعارهم، بمعنـى الطريقة المتبعة ، ووَردت في القرآن بعنى الطريقة والعادة كذلك،ووَردت على لسان النبي – ﷺ – بمعنى الطريقة والشريعـة .[٢]

وقد نبَّه إلى هذا الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – أعني أنَّ السـنة تَـرِد على لسـان النـبي– ﷺ – على المعنى اللغوي – بقوله :

تقرر أن لفظ السنَّة إذا وَرد في الحديث لا يُراد به التي تُقابل الواجب .[٣]

وذلك دفعاً لما قد يَتوهمه من قَصُر علمه من دَلالَة هذه اللفظة حيث وردت ، من أن المراد بها مـا شَـاع عنـد الفقهاء في معنى هذه اللفظة .

وعلى قول البخاري : ((باب سنة الجلوس في التَّشهد)) يقول الحافظ ابن حجر : أي السنَّة في الجلوس الهيئة الآتي ذكرها ، ولم يُرد أن نفس الجلوس سنّة ، ويُحتمل إرادته على أن المراد بالسنَّة : الطريقة الشرعية التي هي أعم من الواجب،والمندوب .[٤]

---

١ – انظر : الموافقات : ٤/٤ ، أفعال الرسول – ﷺ – : ١٨/١

٢ – دراسات في الحديث النبوي : ٢/١، ٣، ٥، دليل الفالحين : ٤١٥/١ ، سبل السلام : ١٧٥/١ ، كشف اصطلاحات الفنون : ٥٣/٤ ، الكليات : ٤٩٧

٣ – فتح الباري : ١٠٥/٩ ، ٣٤١/١٠

٤ – فتح الباري : ٢/ ٣٥٦

" التخريـج " *

من الألفاظ المشهورة عند علماء الحديث لفظة "التَّخريج" وبعد التأمل والنظر في مَدلولات هـذه اللفظـة عند أولئك العلماء ، وجدت أن علماء الحديث يطلقون هذه اللفظة على :

- عزو الحديث لمن رواه من المحدثين، أصحاب التَّصانيف ، وبيان درجة الحديث .
- إخراج المحدث الأحاديث من بُطون الأجزاء والكُتب،وسياقها من مرويات نفسه ...
- الانتخَاب والانتقَاء لأحاديث معيّنة على معنى معيّن .
- ما يُكتب في حواشي الكتاب من سَقْط في أصل الكتاب .

---

* وهذه اللفظة مشتركة في استعمالها بين المحدثين والفقهاء والأصوليين ، ومعانيها عند المحدثين هي المرادة هنا على ما سيتبين إن شاء الله تعالى ، وأما أهل الفقه والأصول فإن "التخريج" عندهم يعني : نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما فيه . المدخل إلى مذهب الإمام أحمد : ص ٥٦ ، تهذيب الأسماء واللغات : ٨٩/١/٢ . ويطلق عندهم كذلك على تخريج الأصول من الفروع وتحريج الفروع على الأصول . التأصيل : ص ٦٣

– فأما إطلاق "التَّخريج" على عزو الحديث لمن أخرجه من المحدثين أصحاب المصنَّفات الحديثيةَ ممن يروون الأحاديث والآثار بأسانيدهم ، ثم الكلام على ذلك الحديث وبيان ماله من الشواهد والطرق والمتابعات ، ثم الحكم على الحديث على ضَوء القواعد المقررة عند علماء الحديث . فهذا الإطلاق على هذا المعنى هو المشهور .

وبعبارة أدق : معرفة حال الراوي والمروي ومخرجه وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه وألفاظه .[١]

قال الإمام السخاوي – رحمه الله تعالى – وهو يتكلم عن "التَّخريج" : ... وقد يُتوسَّع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو ...[٢]

وعلى هذا المعنى الذي قدّمته دَرَج عدد كثير من العلماء منهم الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – في كتابه الشهير "التَّلخيص الحبير" فإنه عبارة عن ذكر الأحاديث التي ذكرها الإمام أبو القاسم الرَّافعي في "شرح الوجيز" ثم الكلام عليها وبيان عِلَلِها وشواهدها وطرقها إن كانت معلَّلة ولها طرق وشواهد وذِكْر من أخرجها من الأئمة . وقد ذكر الحافظ ابن حجر –رحمه الله – في مقدمة كتابه:أن كتابه هذا عبارة عن تلخيص لكتاب ابن المُلَقِّن، بنحو ثلث كتاب ابن المُلَقِّن، وأنه زاد عليه فوائد وزوائد من كتب شتى .[٣]

ومن ذلك كتاب الإمام الزَّيلعي المشهور "الإسعاف بأحاديث الكشاف" وكذلك كتابه "، نصب الراية" وغيرهما كثير .[٤] وهي سائرة على هذا المعنى المتقدم .

١ – التأصيل لأصول التخريج : ص ٤١،٥٢

٢ – فتح المغيث : ٣/٣١٨

٣ – التلخيص الحبير : ١/٢١

٤ – انظر الرسالة المستطرفة : ص ١٨٥–   ، وقد ذكر منها محمد صبحي حسن حلاق في مقدمة الروضة الندية : ١/ ٣٨ واحداً وخمسين كتاباً .

- وأما إطلاق "التخريج" على إخراج المحدث الأحاديث، من بُطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب، ونحوها وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شُيوخه، أو أقرانه،والكلام عليها وعزوها لمن رواها، فقد قال السخاوي - رحمه الله تعالى - :

والتَّخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بُطون الأجزاء، والمَشْيخات، والكُتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها،وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدَّواوين،مع بيان البَدل،والموافَقة،ونحوهما . [١]

فظهر من كلام السخاوي هذا أن "التَّخريج" هو رواية المحدث الحديث بالسَّند،سواء كانت تلك الأحاديث أحاديث معينة،كأحاديث كتاب معين، رواها الرَّاوي بسنده، وهذا ما يُعرف عند المحدثين بـ"المستخرج" أو كانت تلك الأحاديث على خلاف هذا الصنيع،وذلك هو المشهور في سائر كتب السنة، وذلك بأن يروي المحدث أحاديث شتى على مايراه في موضوع معين أو موضوعات على تصنيف معين، وطريقة يختارها كالصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرها من كتب السنة .

وفي هذا يقول الخطيب البغدادي : من العلماء من يختار تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام وطريقة الفقه ، ومنهم من يختار تخريجها على المسند،وضَمّ أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض . [٢]

---

١ - فتح المغيث : ٣١٨/٣ ، وانظر الحطة : ص ١٠٢ ، التأصيل : ص ٥٥

٢ - الجامع : ٢٨٤/٢ ، ٢٩٠

– وأما إطلاق "التخريج" عل الانتخاب والانتقاء لأحاديث معيَّنة عل معنى معيّن فذلك وارد في صنيعهم .

ومن ذلك "الأجزاء الغَيْلانيات" وهي أحد عشر جزءاً ، تخريج الدارقطني، من حديث أبي بكر محمد بن عبدا لله بن إبراهيم البغدادي : الشافعي البزاز، وهو القدر المسموع لأبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غَيلان، من أبي بكر المذكور. [١]

وكذلك "الأجزاء الكَنْجَرُوذيّات" وهي خمسة أجزاء من تخريج أبي سعد على بن موسى النيسابوري الشهير بالسُّكَّري ، من حديث أبي سعيد محمد بن عبدالرحمن الكَنْجَرُوذِي ، وأخرى من تخريج أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي من حديثه أيضاً . [٢]

ومن ذلك "فوائد أبي طاهر المخلِّص" وهي من تخريج أبي الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس المعروف بابن أبي الفَوارِس ، ومن تخريج أبي عبدا لله الحسين بن أحمد بن علي ابن البَقَّال . [٣]

وكذلك "الرُّباعيات" للإمام الشافعي من تخريج أبي الحسن الدَّارقطني . [٤]

وكذلك "السُّداسيَّات" لمسند الديار المصرية أبي عبدا لله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي المعروف بابن الحطَّاب . من تخريج أبي طاهر السِّلفي . [٥] وعلى هذا فيكون التخريج بهذا المعنى نَوع من التأليف، لغرض من الأغراض .

---

١ – الرسالة المستطرفة : ٩٢ ، وقال الدكتور موفق بن عبد ا لله : أما عدد أوراق الجزء الحديثي فهو أمر مختلف فيه، فمنهم من جعله عشر أوراق، ومنهم من جعله اثني عشرة ورقة ... وهكذا،توثيق النصوص : ص ٢٢٩

٢ – الرسالة المستطرقة : ٩٣

٣ – الرسالة المستطرفة :٩٦

٤ – الرسالة المستطرفة : ٩٦

٥ – الرسالة المستطرفة :٩٩ ، وانظر التأصيل : ٥٧

– وأما إطلاق "التخريج" على ما يُكتب في حواشي الكتاب من سقط في أصل الكتاب . ويُسمى أيضاً "اللَّحق" . [١]

فقد قال القاضي عياض : أما تَخريج المُلْحقات لما سقط من الأصول فأحسن وجوهها : ما استمر عليه العمل عندنا من كتابة خَطٍّ بموضع النَّقص صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه ثم يَنعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافاً يُشير إليه [٢] ... إلى آخر كلامه –رحمه الله – .

والناظر في عبارات أهل المصطلح يجد هذا ومن ذلك تَبويب القاضي على كلامه الآنف الذكر بقوله : باب "التخريج والإلحاق للنقص" [٣] .

وهذا الرامهرمزي يقول : "التَّخريج على الحواشي، أجوده أن يُخَرِّج من موضعه حتى يَلحق به طرف الحرف المبتدأ به من الكلمة الساقطة في الحاشية " [٤]

ويقول ابن الصلاح : "المختار في تخريج السَّاقط ... " [٥]

ويقول العِرَاقِي :"تخريج السَّاقط .." [٦]

فتأمَّل كيف تتابع هؤلاء العلماء، وغيرهم ممَّن لم أذكرهم، على التَّعبير عن هذا الصَّنيع بهذه اللفظة .

---

١ – التأصيل : ص ٥٨

٢ – الإلماع : ص ١٦٢

٣ – الإلما ع : ص ١٦٢

٤ – المحدث الفاصل : ٦٠٦

٥ – مقدمة ابن الصلاح : ص ٢١١-٢١٣

٦ – التبصرة والتذكرة : ١٣٧/٢

" مَوْلى "

من أنواع علوم الحديث "معرفة الموالي من الرواة والعلماء"، وهو النوع الرابع والستون، على تنويع الإمام ابن الصلاح – رحمه الله تعالى – .

وهذا المصطلح الذي هو – المَوْلى – "من الأسماء المشتركة بالإشتراك اللفظي" [١]فهو يدل على معانٍ عدة [٢] والغرض الاقتصار على المعاني الواردة في اصطلاح المحدثين وهي :

وَلاءُ العتاقة ، وَلاءُ الحِلْف ، ولاء الإسلام ، ولاء المُصَاحبة .

– فأما إطلاق هذا اللفظ "مَولَى" على معنى "ولاء العَتَاقة" فيقال : فلان مولى فلان، أي أنه منَّ عليه بالعتق فأعتقه.فهذا وارد في تراجم عدد من الرواة، ومنهم : "أبو العَاليه رُفيع الرِّياحي التَّميمي التابعي، كان مولى أمرأة من بني رِياح ، ومَكحُول الشامي الهذلي، كان كما قال الزهري : عبداً نُوبياً أعتقته أمرأة من هذيل، وأبو البَخْتَرِي سعيد بن فَيْروز الطَّائي ، وعبدا لله بن المبارك الحنظلي ، وعبدا لله صالح الجهني كاتب الليث ، وغيرهم ، مع إطلاق النسبه في كل منهم بحيث يُظن أنه ممَّن نُسب كذلك صَليبة –أي من ولد الصُّلب " [٣] وهذا المعنى هو الأكثر والأغلب في هذه النِّسبة . واعلم أن هذا اللفظ يقال للمُعْتِق والمُعْتَق فكلاهما يقال له : "مولى" والسبب هو العِتْق كما تقدم .

– وأما إطلاق هذا اللفظ "مَولى" على معنى : "ولاء الحِلْف" الذي أصله المعاقدة، والمعاهدة على التعاضد،والتساعد والاتفاق ، فهذا شائع معلوم،وقد أبطل الإسلام منه ما كان في الجاهلية،على الفتن،والقتال بين القبائل ، والغارات دون نصر المظلوم، وصلة الأرحام . ومنهم : مالك بن أنس إمام دار الهجره ، فهو حِمْيَري أَصْبحي صَليبة ، ولكن لكون نَفَره أصبح حلفاء عثمان بن عبدا لله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تَيْم بن مُرّة القرشي التَّيمي، نُسب تيمياً . [٤]

–وأما إطلاق هذا اللفظ "مولى" على معنى "ولاء الإسلام" فهذا معلوم عن عدد من رواة الحديث، فقد يُسْلِم رجل على يدي آخر فيُنسب إليه، أو إلى قبيلته فيقال:مولى فلان،ونحو ذلك .

---

١ – فتح المغيث ٤٠٤/٤ ، الوسيط : ص ٦٨٨

٢ – أوصلها ابن الأثير إلى أكثر من خمسة عشر معنى انظر النهاية : ٢٢٨/٥ ، ما اتفق لفظه واختلف معناه : ص ٣١ ، تهذيب الأسماء واللغات : ١٩٦/٢/٢، الصحاح : ٢٥٢٩/٦ القاموس : ٤٠١/٤، لسان العرب : ٤٠٨/١٥، شرح الإحياء : ٤٠١/١، هدي الساري : ٤٦٨ ، نزهة النظر : ٢٠٤، فتح المغيث : ٣٩٩/٤-٤٠١،التنكيل : ٦٠٨ .

٣ – فتح المغيث : ٣٩٩/٤

٤ – فتح المغيث : ٣٩٩/٤

ومنهم : إمام المحدثين أبو عبدا لله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيره البخاري مولى الجعفيّين فإنه انتسب كذلك،لأن جَد أبيه كان مجُوسياً فأسلم على يد اليَمان بن أخنس الجُعفي، والد جد عبدا لله بن محمد بن جعفر بن يمان المُسندي الجعفي شيخ البخاري (١) ، وكذلك أبو علي الحسن بن عيسى بن ماسَرجس الماسَرجِسي - بفتح السين المهملة، وكسر الجيم- فإنه كان نصرانياً،وأسلم على يد ابن المبارك، فقيل له مولى ابن المبارك (٢) وغيرهم كثير.

-وأما إطلاق هذا اللفظ "مولى" على معنى "ولاء المصَاحبة" سواء كانت بإجارة، أو تعلّم، أو نحو ذلك فقد وُصف بعضهم بذلك، ومنهم مالك فإنه قيل : إنما انتسب تَيْمياً لكون جده مالك بن أنس بن أبي عامر، كان أجيراً لطلحة بن عبيدا لله، حين كان طلحة يختلف في التّجاره (٣) ، وكذلك مِقْسم بن بَجرة،ويقال ابن نَجْدة قيل له مولى ابن عباس - رضي ا لله عنهما - لملازمته لـه . (٤)

أقول : وعند الطَّبراني : "من علَّم عبداً آية من كتاب ا لله فهو مولاه" (٥) وقد قال السخاوي - رحمه ا لله تعالى - : واعلم أن المولى من الاسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي ، الموضوعة لكل واحد من الضِّدَّين ، إذ هي موضوعة للمولى من أعلى وهو المنعم المعتِق - بكسر المثناة - والمولى من أسفل وهو المعتَق-بفتحها-، ومعرفة كل منهما مهمة . (٦)

وقال الحافظ ابن حجر :

وكذا معرفة الموالي من أعلى ومن أسفل، بالرق، أو بالحلف، أو بالاسلام، لأن كل ذلك يُطلق عليه مولى،ولا يُعرف تمييز ذلك إلا بالتَّنصيص عليه . (٧)

---

١ - فتح المغيث : ٤٠٠/٤ ، وانظر تاريخ بغداد : ٦/٢ ، تهذيب الاسماء : ٦٧/١/١ ، السير : ٣٩٢/١٢

٢ - فتح المغيث : ٤٠٠/٤-٤٠١ ، وانظر تاريخ بغداد : ٣٥٢/٧ ، السير : ٢٧/١٢-٢٨

٣ - فتح المغيث : ٤٠٠/٤ ، وانظر ترتيب المدارك : ١٠٢/١-١٠٧

٤ - فتح المغيث : ٤٠٠/٤ ، وانظر هدي الساري : ٤٦٨ ، تهذيب التهذيب : ٢٥٦/١٠

٥ - المعجم الكبير : ١١٢/٨ ، وقال في المجمع : ١٢٨/١ : وفيه عبيد بن رزين اللاذقي ولم أر من ذكره ، وانظر فتح المغيث : ٤٠٠/٤

٦ - فتح المغيث : ٤٠٤/٤

٧ - نزهة النظر : ٢٠٤

" ح "

من الرموز المستعملة عند المحدثين الرمز بهذا الحرف ، وقد وجدتهم يرمزون بهذا الحرف للآتي :

- علامة على تحويل الإسناد .
- علامة على حسن الحديث . *
- رمزاً للحديث الذي أخرجه الإمام أحمد .

- فأما إطلاق هذا الحرف علامة على تحويل الإسناد فهذا مشهور عند المحدثين :

يقول الإمام ابن الصلاح - رحمه الله تعالى - :

" وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد، ما صوته (ح) وهي حاء مفردة مهملة ولم يأتنا عن أحد ممن يُعتمد بيان لأمرها، وحكى لي بعض من جمعتني وإياه الرحلة بخراسان عمن وصفه بالفضل من الأصبهانيين، أنها حاء مهملة من التحويل إي من إسناد إلى إسناد آخر ... [١]

- وأما إطلاقها رمزاً لحسن الحديث فذلك مشهور أيضاً، خاصة عند المتأخرين. يقول شارح "الجامع الصغير" الشيخ شمس الدين محمد بن العَلْقمي الشافعي تلميذ السيوطي ، في مقدمة شرحه لكتاب شيخه المذكور :

حيث أقول "شيخنا" فمرادي المصنف، وحيث أقول : "في الحديث" علامة الصحة أو الحسن فمن تصحيح المؤلف برمز صورته "صح" أو "ح" [٢] والناظر في كتاب السيوطي يجد هذا الصنيع . [٣]

- وأما إطلاق هذا الحرف، رمزاً للحديث الذي أخرجه الإمام أحمد، فقد قال السيوطي :

ورمزت لما أخرجه أحمد (ح) . [٤]

---

١ - مقدمة ابن الصلاح : ٢١٨ ، الفضل المبين : ١٥٤

٢ - كشف الظنون : ٥٦٠/١ ، مقدمة تحفة الأحوذي : ٢٧٧-٢٧٨ .

٣ - انظر فتح القدير : ٥٦/١-٥٧

٤ - النكت البديعات : ٣٠

* وقد نبه السخاوي في فتح المغيث : ١٠٨/٣ إلى استعمال رابع لهذا الحرف إلا أنه لم يجعله من اصطلاح المحدثين ، فقال : وأما كتابة (ح) في "ثنا" فقال ابن الجزري إنه مما احدثه بعض العجم وليس من اصطلاح أهل الحديث . وانظر الغاية في شرح الهداية : ١٣٩/١ .

" خ "

ومن الأحرف التي أكثر من استعمالها المحدثون على سبيل الترميز.هذا الحرف؛فإنهم يطلقون على :

- الحديث الذي رواه الإمام البخاري ، وكذا الرجل الذي روى له هذا الإمام في صحيحه .
- إشـــارة لبعض النُّسخ في المقابلة وإبـــداء الـفُـروق .

- فأما إطلاق هذا الحرف رمزاً للحديث الذي رواه البخاري فهذا أمر مشهور عندهم .

يقول الإمام المزي - رحمه الله تعالى - : وعلامة ما أخرجه البخاري (خ) [١] وكذا قال السيوطي في مقدمة الجامع الصغير . [٢] وفي ديباجة زوائد الجامع [٣] ويُشير المزي بهذا الحرف علامة على أن الراوي، روى له البخاري فيقول : وعلامة ما أخرجه البخاري في الصحيح (خ) [٤]

- وأما إستعمال هذا الحرف رمزاً، في المقابلة بين النسخ على معنى : "وفي نسخه أخرى كذا"، فيكتب في حاشية الكتاب : (خ) ثم يذكر الفروق . فيقول الدكتور موفق بن عبدا لله : "بعض الكتب تُعارَض وتقابل بأكثر من نسخة ، وقد يكون الناسخ من أهل العلم؛فيأخذ بالمقارنة بين هذه النسخ؛ويشير إلى الفروق بين نسخته والنسخ الأخرى في الحاشية إما بقوله :"في أخرى ..." أو ... وأحياناً يكتب (خ) أو (خـــ) ، ثم يذكر الفروق .. [٥]

١ - تحفة الأشراف : ٦/١
٢ - كنز العمال : ٦/١
٣ - كنز العمال : ١٠/١
٤ - تهذيب الكمال : ١٤٩/١
٥ - توثيق النصوص : ٢١٤

" ص "

يطلق المحدثون هذا الحرف رمزاً لما يلي :

– الحديث الذي رواه سعيد بن منصور في سننه .

– الرجل الذي روى له النسائي في كتابه ، خَصائص أمير المؤمنين – علي رضي الله عنه – .

– علامة تأكيد لعطف الرواة بعضهم على بعض .

– علامة تصحيح مختصر .

– فأما إطلاق هذا الرمز عل الحديث الذي رواه الإمام سعيد بن منصور في سننه ، فيقول السيوطي – رحمه الله تعالى – :

(ص) لسعيد بن منصور في سننه . [١]

– وأما الرمز به للراوي الذي أخرج النسائي حديثه في كتاب خصائص أمير المؤمنين علي – رضي الله عنه – فيقول الإمام المزي وهو يذكر رموز من اعتمد كتبهم في "تهذيب الكمال" :

وعلامة ما أخرجه – النسائي – في كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – (ص) [٢]

– وأما إطلاقها على أنها تأكيد لعطف الرواة بعضهم على بعض.فقد قال ابن الصلاح –رحمه الله تعالى– : ويُوجد في بعض أصول الحديث القديمة في الإسناد الذي يَجتمع فيه جماعة معطوفة أسماؤهم بعضها على بعض، علامة تشبه الضبة [٣] فيما بين أسمائهم، فيتوهم من لاخبرة له أنها ضبة، وليست بضبة ، وكأنها علامة وصل فيما بينها اثبتت تأكيداً للعطف خوفاً من أن تجعل "عن" مكان "الواو" والعلم عند الله . [٤]

– وأما استعمالها على أنها تصحيح مختصرة،فذلك وارد في صنيعهم، يقول ابن الصلاح : ثم إن بعضهم ربما اختصر علامة التصحيح فجاءت صورتها تشبه صورة التضبيب ، [٥] وأشار السخاوي إلى أنهم يقتصرون على الصاد، في هذا الصنيع الذي أشار إليه ابن الصلاح . [٦]

---

١ – كنز العمال : ٦/١ ، الفتح الكبير : ٣/١

٢ – تهذيب الكمال : ١٥٠/١.

٣ – التضبيب ويسمى أيضاً التمريض هو أن يجعل على ما صح وروده صاداً مهملة مختصرة من "صح" هكذا "صـ" بدون تجويف . مقدمة ابن الصلاح : ٢١٣ ، فتح المغيث : ٩٣/٣ ، الإقتراح : ٤٥

٤ – مقدمة ابن الصلاح : ٢١٥

٥ – مقدمة ابن الصلاح : ٢١٥

٦ – فتح المغيث : ٩٥/٣

" صح "

من الرموز التي استعملها المحدثون "صح" وقد وَجدتُ أنهم استعملوا هـذا الرَّمز للآتـي :

- عـلامة تصحيح .
- بدلاً عن عـلامة التحويل .
- إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الراوي الذي وضع عليه هذا الرمز .
- عـلامـة على صحة الحديث .
- بعد انتهاء بلاغات السماع .

- فأما استعمالها علامة تصحيح فهذا هو المشهور في استعمالها عند المحدثين، كما نص على هذا غير واحد . قال القاضي عياض : أما كتابة "صح" على الحرف فهو استثبات لصحـة معنـاه وروايتـه ، ولا يكتـب "صـح" إلا على ما هذا سبيله ، إما عند لحقه ، أو إصلاحه ، أو تقييد مهملة ، وشكل مشـكلة ، ليعـرف أنـه صحيـح بهـذه السبيل، قد وقف عليه عند الرواية واهتبل بتقييده . (١)

- وأما استعمالها بدلاً عن علامة تَحويل الإسناد التي هي "ح" فقد نقل ذلك ابن الصلاح عن بعضهم قال : وإذا كان للحديث إسنادان، أو أكثر، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسـناد إلى إسناد مـا صورتـه "ح" وهي حاء مفردة مهمله ، ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها ، غير أنـي وجـدت بخط الأسـتاذ الحـافظ أبـي عثمان الصـابوني ، والحـافظ أبـي مسـلم عمـر بـن علـي الليثـي البخـاري ، والفقيـه المحدث أبـي سـعد الخليلـي -رحمهم الله - في مكانها بدلاً عنها "صح" صريحة . وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى "صح" وحسـن إثبـات "صـح" هنـا لئـلا يتوهـم أن حديـث هـذا الإسـناد سـقط ، ولئـلا يركـب الإسـناد الثـاني علـى الإسـناد الأول، فيجعـلا إسناداً واحداً . (٢)

- وأما استعمالها إشارة على بعض الرواة،على أن العمل على توثيق ذلك الراوي فهذا اصطـلاح للإمـام الذهبي - رحمه الله تعالى - نص عليه الحافظ ابن حجر ، قال رحمه الله : وقد وجدت له في أثناء الكتاب - يعـني "ميزان الاعتدال"- ما يصح أن يكون في الخطبة كقوله في ترجمـة "أبـان العطـار" إذا كتبـت "صـح" أول الاسـم، فهي إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل . (٣)

---

١ - الإلماع : ص ١٦٦ ، مقدمة ابن الصلاح : ص ٢١٢ ، فتح المغيث : ٩٢/٣ ، تدريب الراوي : ٨١/٢ ، توضيح الافكار : ٣٦٧/٢

٢ - مقدمة ابن الصلاح : ص ٢١٨ ، وانظر توثيق النصوص ص ٢١٨ ، الفضل المبين : ١٥٤

٣ - لسـان الميـزان : ١٩/١ ، وانظر حاشية ميزان الاعتدال : ٥/١ ، ١٦

– وأما إطلاق هذه اللفظة إشارة إلى تصحيح الحديث فمن ذلك ماحكاه شارح" الجامع الصغير " الشيخ شمس الدين محمد بن العَلْقَمي الشافعي تلميذ السيوطي ، قال : حيث أقول "شيخنا" فمرادي المصنف ، وحيث أقول : "في الحديث" علامة الصحة أو الحسن فمن تصحيح المؤلف برمز صورته "صح " أو "ح" . [١]

– وإما استعمالها بعد انتهاء بلاغات [٢] السماع، فربما أضافوا هذا الرمز بعد قولهم بلغ ... [٣]
ومن ذلك ما جاء في سماعات "الإرشاد" قال في سماع الجزء الأول :
"بلغ السماع لجميع هذا الجزء الأول من كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليلي على شيخنا الأجل الفاضل بدر الدين أبي القاسم عبدالرحيم ... صح هذا التَّسميع وصحح وكتب ... " [٤]

---

١ – انظر كشف الظنون : ٥٦٠/١ ، مقدمة تحفة الأحوذي : ٢٧٧-٢٧٨ واسم شرح العلقمي هذا "الكوكب المنير" كما في كشف الظنون : ١٥٢٣/٢

٢ – البلاغ : هو بمثابة تحديد لنهايات مجالس السماع أو القراءة أو المقابلة . عناية المحدثين : ص ١٩

٣ – انظر عناية المحدثين : ص ١٩ ، توثيق النصوص : ص ٦٩ ، الإرشاد : ٨٧/١-٨٨

٤ – الإرشاد : ١٠٣/١

" ط "

من الرموز المستعملة عند علماء الحديث الرمز بهذا الحرف "ط"،وقد وجدت المحدثين يستعملونه للمعاني الآتية :

أولها : رمز للحديث الذي رواه مالك في"الموطأ".

والثاني : رمز للحديث الذي رواه الدارقطني في"سننه".

والثالث : رمز للحديث الذي رواه أبو داود الطيالسي في"مسنده".

والرابع : رمز لطرة الكتاب .

– فأما استعماله رمزاً للحديث الذي رواه الإمام مالك في الموطأ، فهذا صنيع ابن الأثير الجزري –رحمه الله تعالى– في كتابه "جامع الأصول" [١]

فإنه يرمز في بداية الحديث لمن أخرجه من الأئمة الذين اعتمد كتبهم في جامعه هذا .

قال –رحمه الله – في الفصل الرابع في بيان أسماء الرواة والعلايم : فجعلت للبخاري خاءً، لأن نسبه إلى بلده أشهر من اسمه وكنيته ، لأن الخاء أشهر حروفه ، وليس في باقي حروف الأسماء خاء ... وجعلت لمالك طاء ، لأن اشتهار كتابه"الموطأ"أكثر ، ولأن الميم التي هي أول حروف اسمه قد أعطيناها مسلماً ، وباقي حروفه مشتبهة بغيرها من حروف باقي الأسماء ، والطاء أشهر حروف اسم كتابه ، ولا تشتبه بغيرها . [٢]

– وأما استعمال هذا الحرف رمزاً للحديث الذي رواه الدارقطني في"سننه"فقد قال السيوطي – رحمه الله تعالى – : ورمزت لما أخرجه الدارقطني (ط) . [٣]

– وأما استعماله رمزاً للحديث الذي رواه أبو داود الطيالسي فقد رأيت ذلك في "زوائد الجامع الصغير" للسيوطي –رحمه الله تعالى– فإنه ذكر في فاتحة كتابه هذا :كتب السنة التي اعتمدها ، والرموز التي استعملها، ومنها هذا الحرف.فقال : ولأبي داود الطيالسي (ط) . [٤]

– وأما إطلاق هذا الحرف رمزاً لطرة الكتاب . [٥] فقد قال الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر :

ويطلق المغاربة على حواشي الكتب الطرر ، وهو الفراغ الموجود على جانبي الصفحة ، ويرمز لها أحياناً بحرف (ط) . [٦]

---

١ – جامع الأصول : ١٤١/١.

٢ – جامع الأصول : ٢٧/١–٢٨ .

٣ – النكت البديعات : ٣٠ .

٤ – كنز العمال : ١٠/١ .

٥ – قال الشيخ زكريا الأنصاري : وإن زاد الساقط على سطر ، وكان في جهة اليمين ، فلتكن السطور أعلى الطرة نا زلاً بها إلى أسفل ... فتح الباقي : ١٣٨/٢ والطرر حواشي الكتب كما في "أساس البلاغة" ٢٧٨ . وسميت الحواشي طرر لأن الحاشية طرف الكتاب ويقال لطرف الشيء طرته . قال الزمخشري : وثوب له طرة حسنة وهي الكفة ، وأخذ طرة النهر والوادي ، وفلان يحمي أطرار الشام أطرافها . أساس البلاغة : ٢٧٨ ، وانظر الإلماع : ١٦٤ .

٦ – توثيق النصوص وضبطها : ٢٢٥ .

" ع "

وهذا الحرف من الرموز التي يستعملها الأئمة – رحمهم الله تعالى – ورأيتهم يستعملونه للآتي :

– علامة على أن هذا الراوي،أخرج له أصحاب الكتب الستة ، وأن الحديث في الستة .

– علامة على أن هذا الحديث رواه أبو يعلي في"مسنده".

– علامة على عرض الحديث على الشيخ .

– فأما إطلاقهم هذا الحرف رمزاً على أن هذا الرجل أخرج له أصحاب الكتب الستة : البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة. فهذا موجود في صنيعهم.فهذا الإمام المزي –رحمه الله تعالى– يقول : فعلامة ما اتفق عليه الجماعة الستة في الكتب الستة (ع) [(١)]

وأما الإشارة بهذا الحرف إلى أن الحديث في الكتب الستة فيقول المزي – أيضاً – علامة ما اتفق عليه الجماعة الستة (ع) [(٢)]

– وأما إطلاق هذا الحرف رمزاً للحديث الذي أخرجه أبو يعلي الموصلي في"مسنده"؛ فيقول السيوطي في "الجامع الصغير" مبيناً رموز الكتب التي اعتمدها في كتابه هذا :

(ع) لأبي يعلي في مسنده [(٣)] ، وقال في ديباجة زوائد الجامع : ولأبي يعلي (ع) . [(٤)]

– وأما إطلاق هذا الحرف رمزاً على الحديث الذي عرضه الطالب علي شيخه؛ليميز بين ما عرضه بعد سماعه ومالم يعرضه . فقد ورد أن هذا صنيع غندر –رحمه الله تعالى– قال الإمام يحي بن معين :

كان غندر يحدث ، فما كان قد سمعه ، ثم عرضه على المحدث قال فيه : حدثنا وإن كان قد سمع الحديث من المحدث ولم يكن يعرضه عليه ، يقول : يقول فلان ، ولا يقول : حدثنا . وإذا كان في كتابه ماقد سمعه من المحدث ، ثم عرض عليه . كان في كتابه "عين" . [(٥)]

قال السخاوي : ثم رَوى – يعني الخطيب – من طريق ابن معين قال : كان غندر رجلاً صالحاً سليم الناحية ، وكل حديث من حديث شعبة ليست عليه علامة "ع" لا يقول فيه : "ثنا" لكونه لم يَعرِضه على شعبة بعد ما سمعه . [(٦)]

---

١ – تهذيب الكمال : ١٤٩/١ ، الميزان : ٢/١ ، الكاشف : ١٨٧/١

٢ – تحفة الأشراف : ٦١

٣ – الفتح الكبير : ٣/١ ، كنز العمال : ٦/١

٤ – كنز العمال : ١٠/١

٥ – تاريخ ابن معين : ٥٠٨/٢ ، ورواه الخطيب في الجامع : ٢٧٣/١

٦ – فتح المغيث : ٦٢/٣

" ق "

ومن الرموز التي استعملها علماء الحديث هذا الحرف – أيضاً – وقد وجدت أنهم يطلقونه على :

– الحديث الذي اتفق عليه البخاري ومسلم .

– الحديث الذي رواه ابن ماجة ، وكذا الراوي الذي روى له ابن ماجة .

– الحديث الذي رواه البيهقي في "السنن الكبرى".

– الحديث الذي رواه النسائي في "الكبرى".

– فأما إطلاقه رمزاً على الحديث الذي اتفق على روايته الإمام البخاري ومسلم فذلك موجود في صنيعهم فهذا الإمام السيوطي يقول حاكياً رموز كتابه "الجامع الصغير" : وهذه رموزه :

(خ) للبخاري ، (م) مسلم ، (ق) لهما . [١]

– وأما إطلاق هذا الحرف على الحديث الذي رواه ابن ماجة القزويني فيقول الإمام المزي :

وعلامة ما أخرجه ابن ماجة القزويني (ق) [٢] وقد أشار المزي أيضاً إلى أن الراوي الذي روى له ابن ماجة فإنه يرمز أمام اسمه بهذا الحرف فقال : وعلامة ما أخرجه ابن ماجة القزويني في كتاب السنن: (ق) . [٣]

– وأما إطلاق هذا الحرف رمزاً للحديث الذي رواه الإمام البيهقي في "سننه الكبرى" فقد قال السيوطي في ديباجة زوائد الجامع :

وللبيهقي (ق) فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته . [٤]

– وإما إطلاق هذا الرمز على الحديث الذي رواه النسائي في "سننه الكبرى" فقد قال الدكتور باسم الجوابرة وهو يَشرح رموز الإمام الذهبي في كتابه "المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجة" :

(س) النسائي في "سننه الصُّغرى" فقط ، وقلت في الصُّغرى لوجود رواة أخرج لهم ابن ماجة والنسائي في الكبرى أو في "عمل اليوم والليلة" فأشار لهم (ق) فقط ولم يشير إلى (س) . ثم ذكر أمثلة على هذا الصنيع . [٥]

---

١ – الفتح الكبير : ٣/١

٢ – تحفة الاشراف : ٦/١ ، إطراف المسند المعتلي : ١٧٦/١

٣ – تهذيب الكمال : ١٥٠/١

٤ – كنز العمال : ١٠/١

٥ – المجرَّد : ١١-١٢

" كــ "

الكاف بهذه الصورة.استعمله علماء الحديث رمزاً للآتي :

– الحدث الذي رواه الحاكم في"المســتـدرك".

– ما استدركه المزي على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر .

– فأما الرمز به علامة على الحديث الذي رواه الحاكم في مستدركه فيقول السيوطي –رحمه ا لله تعالى – :

ورمـزت لما أخرجه أحمد (ح) و ... والحاكم في المستدرك (كـ) [١]

– وأما كونه رمزاً لما استدركه المزي –رحمه ا لله تعالى– على أبي القاسم ابن عساكر ، فيقـول المـزي وهـو يشرح الرقوم التي ذكرها في كتابه المشهور "تحفـة الأشراف" :

وما قبالته (كـ) فهو ما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر . [٢]

وإلى هنا فقد انتهى مامن ا لله ــ تبارك وتعالى ــ به علي من جمع
لهذه المادة التيأسأل ا لله ــ تبارك وتعالى ــ أن تكون له
خالصه ولي ولغيري نافعة إنه جوادٌ كريم ، وصلى
ا لله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين .

١ - النكت البديعات : ٣٠

٢ - تحفة لأشراف : ٦/١ . وقد اعتمد المزي -رحمه ا لله تعالى- في عامة كتابه هذا في أحاديث الصحيحين على كتاب أبي مسعود الدمشقي "أطراف الصحيحين" وكتاب خلف الواسطي كذلك "أطراف الصحيحين" وبالنسبة لأطراف السنن الأربعة فقد اعتمد على كتاب أبي القاسم ابن عساكر "الإشراف على معرفة الأطراف" وأضاف إلى ذلك بعض ماوقع له من الزيادات التي اغفلوها أو غفلها بعضهم وأصلح ما عثر عليه من الأوهام والأغلاط. كذا قال في مقدمة تحفة الأشراف : ٤-٥ . وانظر الرسالة المستطرفة : ١٦٧-١٧٠

" الخَاتمة "

الحمد لله وحده والصلاه والسلام على رسول ا لله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، وبعد . فإن من مِنَّةِ ا لله تعالى علي أن وفقني لإنهاء هذا البحث على هذه الصورة الحاضرة ، ومن توفيقه لي سبحانه وتعالى أن قضيت هذه المدة في النَّظر والتَّأمُّل والتَّفهم لبعض كتب علوم الحديث،وبعض كتب الرجال والتراجم،وفي ذلك خير، إذ يَكْتسب المُعَايش لهذه الكتب دُرْبة على فهم اصطلاحات علماء الحديث،ومايُريدون من كلامهم ، مع ما يستفيده من خبرة في كيفية التعامل مع أقوال النقاد،وعلماء الجرح والتعديل،وطرائقهم،ومناهجهم،في البحث والتأليف . وبعد هذا فسأذكر بعون ا لله أهم ماتوصلت إليه من النتائج على النحوالتالي :

أولاً : ضرورة فهم علوم الحديث فهماً متقناً وهي ـ بحمد ا لله ـ قد دُوِّنت ، وكَثُر التأليف فيها ، إذ أن فهمها وإتقانها يُعين القارئ والمتعلم والباحث على فهم تعابير المحدِّثين وعلماء الحديث أينما وردت .

ثانياً : جماهير المحدثين ونقاد الحديث وعلماؤه يسيرون على جادَّة واحدة،واصطلاح مُوحَّد هوالشائع والمشهور،وهو الذي اعتمده المتأخرون ، وأصبح عُمدَتهم في الحفظ والتَّعبير،وهذا أمر مهم جداًيسهل به فهم هذا العلم ، إلا أن هناك تعابير واصطلاحات لبعض علماء الحديث تذكر في كتب علوم الحديث ومصطلحه فليكن الباحث منها على ذُكْر .

ثالثاً : في فهم ماتقدم وإدراكه إدراكاً جيداً منجاة من الوقوع في الوهم والغلط وتوهيم الأئمة وتغليطهم ، وذلك أن من جَهِلَ اصطلاحات نقاد الحديث ـ خاصَّة إذا كانت على خلاف المشهور ـ فقد يغلط على الأئمة،ويُوهمهم ويَحمل كلامهم على معنى لايَحتمله .

رابعاً : وهو من أهم هذه النَّتائج : أن على الباحث أن لايَحمل كلّ كلام يجده لعالم من علماء الحديث على المعنى المشهور المصطلح عليه فيما بعد،إلا بعد التَّيقن من ذلك ، إذ قد يكون لذلك العالم في هذا الكلام أو في هذه اللفظة اصطلاح خاص ولذلك قالوا : ومن الغلط البيِّن الواضح حمل جميع ماللمتقدمين من كلام عند وروده على الاصطلاح الحادث المتأخر .

خامساً : من ينظر في كتب الجرح والتعديل يجد أحياناً عدة أقوال للناقد الواحد في الراوي الواحد ، وهذا له أسبابه ومبرراته ، وقد يكون منها ما أشرت إليه في هذا البحث من حكم نسبي ونحو ذلك،وبمعرفة هذا فإنه يُحل كثيرٌ من الاشكالات التى تعتري تعددأقوال الناقد في جرح الراوي وتعديله .

سادساً : قد نَبَّه علماء الحديث ونقاده وحفاظه على الاصطلاحات الخاصَّة لبعض الأئمة في بعض الألفاظ ، وكما هو معلوم أن المتكلمين في الرجال كثير عددهم وألفاظ التعديل والتجريح كثيرة مبثوثة في كتب الرجال والتراجم،فلا بد من فهم تلك الألفاظ عامة ومقصد كل إمام ولذلك أقول :

سابعاً : يتعين على الباحثين في علوم الحديث ومصطلحه أن يَهتموا بهذا الأمر غاية الاهتمام ، وذلك حين البحث عن منهج فلان الناقد،أو الجهود الحديثية عند فلان ، فيتعين حينئذ الكشف عن مدلول ألفاظ الجرح والتعديل عند هذا الناقد ، وهل هو مُساير للآخرين أوأن له اصطلاحاً خاصاً ، وإذا حصل هذا وتكاملت الدراسات والبحوث،تمكناحينئذٍ من فهم هذا الباب على وجهه،وإدراكه على الصواب ، هذا مارأيت تقييده وا لله الموفق وإليه المآب .

ملحق

التراجم وفهارس الأعلام

ـ إن كثرة الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذا البحث ، والذين يحتاجون إلى تراجم للتعريف بأحوالهم وزمانهم ، كل ذلك جعلني أفرد لهم ملحقاً ، وذلك فراراً من إثقال حواشي هذا البحث .
وقد سلكت في هذا الملحق الخطوات التالية :

أولاً : رتبت الأعلام على حروف الهجاء،حسب ورود العلم في البحث ، دون النظر إلى " أبو "، " ابن "، " آل " سواء كان الوارد اسماً أو كنية أو لقباً . فمثلاً " ابن الفراسي " تجده في حرف الفاء التي بعدها راء ، و" أبو الحسن " تجده في حرف الحاء التي بعدها سين ، و" الحارث " تجده في حرف الحاء ، وهكذا .

ثانياً : إن كان العلم من المشهورين فإني لاأترجم له،وإنما أذكر أرقام الصفحات التي ورد له ذكر فيها .

ثالثاً : إذا كان العلم من غير المشهورين فإن كان من رجال " التهذيب " فإنني أكتفي بترجمة من " تقريب التهذيب " وذلك لعدة أسباب :
أولها : أن الحافظ ابن حجر يترجم للرجال بعبارة وجيزة مغنية ليس فيها تكلف .
ثانياً :اهتمام الحافظ بذكر طبقة الرجل وهذا مهم لبيان عصره وزمنه ، مع مايذكره من تحديد لسنة وفاته
ثالثاً : وهو من أهمها ـ أن الحافظ يذكر من أخرج له من أصحاب الكتب الستة،في الكتب الستة وغيرها وفي هذا بيان وكشف لمنزلة هذا الرجل عندالمحدثين .
والرابع : أن الحافظ يذكر قولاً يختاره في الرجل من حيث الجرح والتعديل ، وهذا مطلب مهم .

رابعاً : إذا لم يكن الرجل من رجال " الكتب الستة " فإني أترجم له ترجمة موجزة من كتب التراجم المشهورة ، وإذا ذكره الذهبي في " الميزان " أو " السير " فإنني أكتفي بذلك ، وكما هو ملاحظ ، فإنني لاأحرص على ذكر عدد من الكتب التي تُرجم فيها للرجل حتى لاأثقل البحث بما هو قليل الفائدة ، وإن كان ذلك العمل يسيراً ، فإن محققي كتب التراجم التي تخدم علم الحديث ، يذكرون مع ترجمة الرجل عدداً من الكتب التي ترجم فيها لذلك الرجل ، والمتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور .

خامساً : بعد ترجمة الرجل أذكر أرقام الصفحات التي ورد لهذا الرجل ذكر فيها،وذلك لـه أهميتـه كما لايخفى على الباحثين ، ومما يجدر التنبيه له أن أرقام الصفحات جعلت بين قوسين هكذا ( ) وذلك بعد مرجـع الترجمة .

سادساً : إذا لم أجد للرجل ترجمة أولم يتبين لي،فإنني أذكر أرقام الصفحات التي ورد له ذكرفيها ، ثم أبين أنني لم أجد له ترجمة أو لم يتبين لي من هو .

ومع هذا كله فإنني لاأدعي الكمال فيما صنعت ، ولاالصواب في كل ماذكرت ، وما توفيقـي إلابـا لله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

- الآجري . أبو عبيد . محمد بن علي بن عثمان الحافظ صاحب السؤالات التي سألها أبا داود . أحد علماء القرن الثالث الهجري . لم أجد له ترجمة . انظر تهذيب الكمال :١٣٣/٣، سؤالات أبي عبيد الآجري أباداود السجستاني :٣٨ (٨، ١٣١، ١٦٣، ١٩٥، ٣٠٠، ٣٢٨، ٣٥٠)
- آدم بن موسى الخواري / (٢٥٠) لم أجد له ترجمة .
- أبان . قال ابن حبان : شيخ يروي عن أبي بن كعب ، روى عنه محمد بن جحادة لاأدري من هو ولاابن من هو . الثقات : ٣٧/٤ (١٢٢)
- أبان بن تغلب :- بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام - أبو سعد الكوفي ، ثقة تكلم فيه للتشيع ، من السابعة مات سنة أربعين . روى عنه أهل السنن . تقريب التهذيب : ٣٠/١ (٢٩٥ ، ٢٩٨)
- أبان بن طارق القيسي . روى عن عقبة بن عامر وعنه عون بن حيان ، وذكره ابن حبان في الثقات ،ذكره الحافظ تميزاً . تهذيب التهذيب : ٨٣/١ ، وانظر الثقات : ٣٧/٤ (١٢٣)
- أبان بن سفيان المقدسي ، عن الفضيل بن عياض ، والثقات قال ابو حاتم ابن حبان : روى أشياء موضوعة ، وعنه محمد بن غالب الانطاكي . ميزان الاعتدال : ٧/١ (٣٧٥)
- أبان بن عثمان بن عفان الأموي ، أبو سعيد وقيل أبو عبدا لله ، مدني ثقه ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومائة ، حديثه فى البخاري فى الأدب المفرد ، والسنن الأربعة وصحيح مسلم . تقريب التهذيب : ٣١/١ (٨٥)
- أبان العطار . هو ابن يزيد البصري أبو يزيد ، ثقة له أفراد ، من السابعة ، مات فى حدود الستين.حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٣١/١ (١٠٠، ١٧٥، ٤٠٠)
- أبان بن أبي عياش ، فيروز البصري أبو إسماعيل العبدي، متروك ، من الخامسة مات في حدود الأربعين، روى عنه أبوداود . تقريب التهذيب : ٣١/١ (٧٤، ٢٠٠)
- إبراهيم التيمي ابن يزيد بن شريك يكنى أبا أسماء الكوفي العابد ، ثقة ، إلاأنه يرسل ويدلس ، من الخامسة ، مات سنة اثنين وتسعين وله أربعون سنة ، وحديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٥/١ (٦٢)
- إبراهيم بن الجنيد الشيخ الإمام الحافظ ابو إسحاق الختلي ثم السرمرائي .سمع أبا نعيم ، وسعيد بن أبي مريم ، وسليمان بن حرب ، ويحي بن معين وله جموع وتواليف ورحلة واسعة ، وثقة الخطيب وقال : له كتب في الزهد والرقائق . بقي الى قرب سنة سبعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٦٣١/١٢وله السؤالات المشهورة ، وهي مطبوعة بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف . (١٤٤، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٦٠)
- إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي ، أبو إسحاق البصري ، ثقة من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومائتين وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٣٣/١ (٢٢٤)
- إبراهيم الحربي . هو الشيخ الإمام الحافظ العلامة شيخ الاسلام ، إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي ، صاحب التصانيف ولد سنة ثمان وتسعين ومائة . قال الخطيب : كان إماماً في العلم . حدث عنه خلق كثير ، اثنى عليه الحافظ ومدحوه ، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين على ما حكاه الخطيب وطائفة . سير أعلام النبلاء : ٣٥٦/١٣ (١٩٥)
- إبراهيم بن ديزيل الإمام الحافظ الثقة العابد أبو اسحاق إبراهيم بن الحسين بن على الهمذاني الكسائي ، كان يلقب بدابة عفان لملازمته له ، ولد قبل المائتين بمديدة ، وتوفي سنة احدى وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ١٨٤/١٣ (٤٧)

- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري ، نزيل بغداد ، ثقة حجة ، تكلم فيه بلا قادح من الثامنه ، مات سنة خمس وثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٥/١ (١٩٤)
- إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد ، سكن نيسابور ثم مكة ، ثقة يغرب ، تكلم فيه بالإرجاء ، ويقال رجع عنه من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٦/١ (١٠٩، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ٣١٠)
- إبراهيم بن عبدالرحمن بن مهدي البصري صدوق له منا كير ، قيل انها من قبل الراوي عنه ، من العاشرة حديثه في ابي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٨/١ (٢٣٢)
- إبراهيم بن عبدالعزيز بن الضحاك الأصبهاني أبو إسحاق المديني روى عن ابن علية وغيره اوروى عنه يونس بن حبيب . لسان الميزان :٧٢/١ (٢٩٦)
- إبراهيم بن الفضل الأصبهاني . الحافظ أبو نصر البار له جزء مروي . كذبه ابن طاهر . توفي سنة ثلاثين زخمسمائة . ميزان الإعتدال : ٥٢/١ (٣١١، ٣١٢)
- إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدني ، عن عمر بن حفص ... قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ضعيف ، وروى عثمان بن سعيد عن يحي : ليس به بأس . ميزان الإعتدال : ٦٧/١ وقال الحافظ ابن حجر : ضعيف من الثامنة . تقريب التهذيب : ٤٤/١ (٢٢٩)
- إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي ، أبو إسحاق الفراء الرازي ، لقب بالصغير ، ثقة حافظ من العاشرة مات بعد العشرين ومائتين . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٤/١ (٣٠٤)
- إبراهيم النخعي ، هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود ابو عمران الكوفي الفقيه ثقة إلاأنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات سنة ست وتسعين ، وهو ابن خمسين أو نحوها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٦/١ (٣٦، ٣٧، ٦١، ٦٣، ١٥٨، ٣٤٥)
- إبراهيم الهجري . هو ابن مسلم العبدي ابو إسحاق يذكر بكنيته ، لين الحديث ، رفع موقوفات ، من الخامسة حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٣/١ (٣٥٣)
- إبراهيم بن أبي يحي . هوابن محمد بن أبي يحي الأسلمي أبو إسحاق المدني متروك ، من السابعة ، مات سنة أربع وثمانين وقيل إحدى وتسعين ، روى له ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٢/١ (٢٧٤)
- إبراهيم بن يزيد الخوزي – بضم المعجمة وبالزاي – أبو إسماعيل المكي ، مولى بني أمية ، متروك الحديث ، من السابعة مات سنة إحدى وخمسين ، وحديثه في الترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٦/١ (٢٠١، ٢٣٩، ٢٤٠)
- إبراهيم اليزيدي ، هو ابن أبي محمد يحي بن المبارك بن المغيرة العدوي ، كان والده " أبو محمد " من مشاهير علماء بغداد كان إبراهيم ذا قدر وفضل وحظ وافر من الأدب ، وكان شاعراً مجيداً له عدة مؤلفات من أشهرها " مااتفق لفظه " تاريخ بغداد : ٢٠٩/٦ ، الوافي بالوفيات : ١٦٥/٥ (٢١)
- إبراهيم بن يوسف بن إسحاق السبيعي ، صدوق يهم ، من السابعه ، مات سنة ثمان وتسعين ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٧/١ (١٧٤)
- أبي بن كعب / (١٢٢)

ـ الأثرم . الحافظ الكبير العلامة أبوبكر أحمد بن محمد بن هانئ الاسكافي ، صاحب الإمام أحمد . صنف التصانيف قال الحافظ : ثقة حافظ من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وسبعين ، قال ابن قانع .حديثه في النسائي . تذكرة الحفاظ : ٥٧٠/٢ ، تقريب التهذيب : ٢٥/١ (٨ ، ١٠١،٢٥١،٣١٣)

ـ ابن الأثير الجزري . أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم ، محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني . قال أبو البركات ابن المستوفي في " تاريخ أربل " في حقه : أشهر العلماء ذكراً وأكبر النبلاء قدراً ... له المصنفات البديعة والرسائل الوسيعة منها جامع الأصول ... توفي سنة ست وستمائة .وفيات الأعيان : ١٤١/٤ (٣١،١٨٥،١٨٨،٤٠٢)

ـ أحمد بن أحمد بن أحمد بن جمعة البجيرمي المصري ، العالم المحدث المسند المتوفى بمصر سنة سبع وتسعين بعد المائة والألف . قال عنه الحافظ مرتضى : أكب عاى إقرأء الحديث وألف في الفن وانتفع به الناس . قال الكتاني : وللبجيرمي المذكور ثبت وقفت عليه بالمكتبة الخديوية بمصر ، ومنه نقلت . فهرس الفهارس : ٢١٢/١ (٣١،٣٢)

ـ أحمد بن أخت عبدالرزاق . قيل إنه أحمد بن داود وقيل ابن عبدا لله ، عن عبدالرزاق وغيره ، قال ابن معين لم يكن بثقة ، وقال أحمد : كان من أكذب الناس ، وقال ابن عدي : عامة احاديثه مناكير ، وحديثه قليل ، كان يدخل على عبدالرزاق الحديث وهو البلية في مالم يتابع عليه عبدالرزاق . الميزان : ٩٧/١،١٠٩ ، المجروحين : ١٤٢/١ (٢٧٤)

ـ أحمد بن أصرم بن خزيمة بن عباد بن عبدا لله بن حسان المزني ، سمع جماعة منهم أحمد بن حنبل روى عنه الخلال ووثقه ورضيه أبوبكر المروزي . يصل نسبه إلى الصحابي الجليل عبدا لله بن المغفل ، كان شديداً على أهل البدع توفي بدمشق سنة خمس وثمانين ومائتين . تاريخ بغداد : ٤٤/٤ (٣٤١)

ـ أحمد بن الحارث الغساني ، بصري ، شيخ لإبن واره قال أبو حاتم : متروك الحديث ، وقال البخاري : فيه نظر وقال يعرف بالغنوي سمع ساكنة بنت الجعد . ميزان الإعتدال : ٨٨/١ (٢٤٤)

ـ أبو أحمد الحاكم الإمام الحافظ العلامة الثبت ، محدث خراسان محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي ، الحاكم الكبير مؤلف كتاب " الكنى " في عدة مجلدات . مات سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة وله ثلاث وتسعون سنة . سير أعلام النبلاء : ٣٧٠/١٦ (٦٩،٧١)

ـ أحمد بن حنبل / (، ٨، ١٢، ١٣، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٧٥، ٨٤، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١١٦، ١٢٨،
١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩،
١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٤، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٩،
٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٧١، ٢٧٨،
٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٠، ٢٠٥، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٢٨
٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٩٧، ٤٠٥)

ـ أحمد بن أبي خيثمة . هوابن زهير بن حرب بن شداد أبوبكر نسائي الأصل سمع منصور بن سلمه الخزاعي وعفان بن مسلم وغيرهما وأخذ علم الحديث عن يحي بن معين ، وكان ثقة حافظاً بصيراً بأيام الناس ، راوية للأدب ، وثقة الدار قطني ، وامتدح الخطيب كتابه التاريخ . توفي سنة تسع وسبعين ومائتين . تاريخ بغداد ١٦٢/٤ ، السير : ٤٩٢/١١
(٥٢،١٤٣،١٤٤،١٩٧،٢٦٠،٢٧٦،٢٩٢،٣٠٦)

ـ أحمد بن زهير = أحمد بن أبي خيثمة

ـ أحمد بن سنان بن أسد بن حبان أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين وقيل قبلها . روى له البخاري ومسلم وأبوداود والنسائي في مسند مالك وابن ماجة .تقريب التهذيب : ١٦/١ (٣٦)

ـ أحمد بن سيار المروزي بن أيوب ، أبو الحسن ، الفقيه ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وستين وله سبعون سنة . وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٢٥٦)

ـ أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي أبو عبدا لله البصري صدوق من العاشرة ، مات سنة تسع وعشرين حديثه في البخاري والنسائي وأبي داود في الناسخ . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٧٤)

ـ أحمد بن أبي شيبة الرهاوي . هو أحمد بن سليمان بن عبدالملك أبو الحسين ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة مات سنة إحدى وستين . حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٢١٣)

ـ أحمد بن صالح المصري أبو حعفر الطبري ، ثقة حافظ من العاشرة ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة ونقل عن ابن معين تكذيبه ، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشموني ، فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري مات سنة ثمان وأربعين وله ثمان وسبعون سنة . حديثه في البخاري وأبي داود والترمذي في الشمائل . تقريب التهذيب : ١٦/١ (٢٣،١٣٢،١٨١،٢٠٢،٢٩٠،٢٩١)

ـ أحمد بن عبدالجبار العطاردي أبو عمر الكوفي ، ضعيف وسماعه للسيرة صحيح ، من العاشرة ، لم يثبت أن أبا داود أخرج له . مات سنة اثنتين وسبعين ، وله خمس وتسعون سنة . حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ١٩/١ (٢٨٩)

ـ أحمد بن عبدالرحمن ابن أخي ابن وهب . بن وهب بن مسلم المصري لقبه بحشل ، يكنى أباعبيدا لله صدوق تغير بأخرة من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين . حديثه في مسلم . تقريب التهذيب : ١٩/١ (٢٧٤)

ـ أحمد بن عبدالصمد الزرقي أبوأيوب الأنصاري قال الذهبي : لايعرف . ميزان الاعتدال : ١١٧/١ (١٠٥)

ـ أحمد بن عبدا لله الجويباري ، ويقال الجوباري . وجوبار من عمل هراة روى عن ابن عيينة وطبقته . قال ابن عدي : كان يضع الحديث لابن كرام على ما يريده فكان ابن كرام يخرجها في كتبه عنه . وكذبه جماعة . ميزان الاعتدال : ١/ ١٠٦ (٢٧٤)

ـ أحمد بن عبدا لله أبو عبدالرحمن . لعله الفرياناني المروزي قال ابن عدي : يحدث عن الفضيل بن عياض وابن المبارك وغيرهما بالمناكير ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو نعيم الحافظ مشهور بالوضع . ميزان الاعتدال : ١٠٨/١ وانظر التذكيل : ٣٢٠ (٢٧٥)

ـ أحد بن على الأنصاري عن أحمد بن حنبل ، قال الذهبي : واهٍ ، توفي سنة ثماني عشرة وثلاثمائة . ميزان الاعتدال : ١٢٠/١ (٢٣)

ـ أحمد بن على بن مسلم . الحافظ المتقن الإمام الرباني أبو العباس ، الأبار ، من علماء الأثر ببغداد ، حدث عن مسدد ومحمد بن المنهال و... وجمع وصنف وأرخ . حدث عنه يحي بن صاعد وأبوبكر النجاد و... قال الخطيب : كان ثقة حافظاً متقناً حسن المذهب . توفي سنة تسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٤٤٣/١٣ (٢٢٦)

ـ أحمد بن عبدا لله بن يونس بن عبدا لله بن قيس الكوفي التميمي اليربوعي ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة سبع وعشرين وهوابن أربع وتسعين سنة حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩/١ (١٣١،٢٥٦)

ـ أبو الأحوص . عوف بن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي ، مشهور بكنيته ، ثقة من الثالثة ، قتل في ولاية الحجاج على العراق . حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٩٠/٢ (٥٢،٥٣)

ـ الأخرم الإمام الفقيه أبو يوسف الشافعي ، والد الإمام الحافظ الحجة محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري المشهور بابن الأخرم . تفقه الأخرم بمصر، وسمع من قتيبة وهشام بن عمار ، وكتب عنه مسلم ، حدث عنه ابنه وجماعة توفي سنة سبع وثمانين ومائتين . سيرأعلام النبلاء : ٤٧٠/١٥ (٢٩٧)

ـ أبو إدريس السكوني الحمصي مقبول من السادسة ، روى له أبو داود .تقريب التهذيب : ٣٨٩/٢ (٢٢٢،٢٢٣)

ـ الأزدي / (١٧٨،١٩٤،٢٢٩،٢٣٦،٢٤٦،٢٩٨)

ـ أبو الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي النيسابوري ، صدوق ، كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين حديثه في النسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٠/١ (٢١)

ـ ابن إسحاق . محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلس ، ورمي بالتشيع والقدر ، من صغار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها .حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٤٤/٢ (١٢٠،٣٢١)

ـ إسحاق بن إبراهيم الحنيني . أبو يعقوب المدني ، نزيل طرسوس ، ضعيف ، مات سنة ست عشرة ، من التاسعة حديثه في أبي داود وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٥٥/١ (١٦٢)

ـ إسحاق بن إبراهيم الدبري . الشيخ العالم المسند ، الصدوق أبو يعقوب الصنعاني ، راوية عبدالرزاق ، حدث عنه أبوعوانة في صحيحه . مات بصنعاء سنة خمس وثمانين ومئتين وله تسعون سنة . سير أعلام النبلاء : ٤١٦/١٣ (١٥١، ١٥٢)

ـ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني نزيل دمشق ثقة حافظ ، رمي بالنصب ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وخمسين حديثه في السنن الا ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٦/١ (٦٩)

ـ إسحاق بن أبي إسرائيل ، واسمه إبراهيم بن كامجرا أبو يعقوب المروزي ، نزيل بغداد ، صدوق تكلم فيه لوقفه في القرآن ، مات سنة خمس وأربعين ، وقيل ست وله خمس وتسعون سنة ، من أكابر العاشرة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٥٥/١ (٢٧١)

ـ إسحاق بن راشد الجزري ، أبو سليمان ، ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم ، من السابعة ، مات في خلافة أبي جعفر ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥٧/١ (٤٤،٤٨)

ـ إسحاق بن راهوية / (١٣٩،١٨٥،٢٤٦)

ـ أبو إسحاق السبيعي = أبوإسحاق الهمداني .

ـ أبو إسحاق الشاطبي / (٣٨٤،٣٨٨،٣٨٩)

ـ إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة الانصاري المدني أبو يحي ، ثقة حجة ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل بعدها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٩/١ (١٠٠،١٢٨)

ـ إسحاق الكوسج ـ إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج ، أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت من الحادية عشرة مات سنة إحدى وخمسين . حديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة تقريب التهذيب : ٦١/١ (٣٠٨)

ـ إسحاق بن نجيح الملطي أبو صالح أو أبو يزيد ، نزيل بغداد ، قال أحمد : هو من أكذب الناس ، وقال يحي: معروف بالكذب ووضع الحديث ... ميزان الاعتدال : ٢٠٠/١ وقال الحافظ في التقريب :٦٢/١: كذبوه ، من التاسعة . (١٩٨،٢٣)

ـ إسحاق بن هاني ، هو ابن إبراهيم بن هاني النيسابوري أبو يعقوب ، ولد سنة ثماني عشرة ومائتين ، وخدم لإمام أحمد وهو ابن تسع سنين ومات ببغداد سنة خمس وسبعين ومائتين . طبقات الحنابلة : ١٠٨/١ (١٠١)

ـ أبو إسحاق الهمداني ، عمرو بن عبدالله السبيعي ، مكثر ثقة عابد ، من الثالثة ، اختلط بآخره ، مات سنة تسع وعشرين ومائة ، وقيل قبل ذلك . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٣/٢ (١٢٦،٩٩،٣٤)

ـ إسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ، ثقة تكلم فيه بلا حجة ، من السابعة ، مات سنة ستين وقيل بعدها . حديثه في الكتب الستة : ٦٤/١ (١٥٥)

ـ أسقع بن أسلع روى عن سمرة بن جندب . قال الذهبي : ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير لباهلي . وثقه يحي بن معين . قال ابن حجر ، بصرى ثقة من الثالثة حديثه في النسائي . ميزان الاعتدال : ٢١١/١ ، تقريب التهذيب : ٦٤/١ (١٢٧)

ـ أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، تكنى أم سلمة ، ويقال : أم عامر ، صحابية لها أحاديث في لبخاري والسنن الآربعة . تقريب التهذيب : ٥٨٩/٢ (١٧٥)

ـ إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الاسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن علية ، ثقة حافظ من الثامنه ، مات سنة ثلاث وتسعين وهوابن ثلاث وثمانين ، حديثه في الكتب الستة .تقريب التهذيب : ٦٥/١ (٣٣٨)

ـ إسماعيل بن إسحاق القاضي الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام ابن إسماعيل ابن محدث البصرة حماد بن زيد ، قاضي بغداد وصاحب التصانيف ولد سنة تسع وتسعين ومائة واعتنى بالعلم من الصغر ، وتوفي فجأة سنة اثنتين وثمانين ومائتين . سير أعلا النبلاء : ٣٣٩/١٣ (١٩٠)

ـ إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي ، مولاهم ، البجلي ثقة ثبت من الرابعة ، مات سنة ست وأربعين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٦٨/١ (١٩٨)

ـ إسماعيل بن خليفة العبسي ، أبو إسرائيل الملائي الكوفي معروف بكنيته ، وقيل إسمه عبدالعزيز ، صدوق سئ الحفظ ، نسب إلى الغلو في التشيع ، من السابعة مات سنة تسع وستين ، وله أكثر من ثمانين سنة . وحديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١/ ٦٩ (٢٥٥)

ـ إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني ، نزيل البصرة يكني أبارافع ، ضعيف الحفظ ، من السابعة ، مات في حدود الخمسين ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٦٩/١ (١٦٩)

ـ إسماعيل بن صالح / (٤٣)

ـ إسماعيل بن أبي عباد . وهو ابن أمية الذارع البصري روى عنه حماد بن سلمه ، ضعفه زكريا الساجي ، وذكره ابن حبان في الثقات . لسان الميزان : ٤٤٠/١

ـ إسماعيل بن محمد الصفار . هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبدالرحمن الصفار الثقة الامام النحوي المشهور حدث عن الحسن بن عرفة واحمد بن منصور الزيادي والكبار ، وانتهى إليه علو الاسناد ، روى عنه الدار قطني والحاكم وابن مندة ووثقوه . مات سنة احدى واربعين وثلاثمائة وقد تجاوز التسعين بأربع سنين . لسان الميزان : ٤٨٢/١ (٢٢٦)

ـ إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق ، كان من البصرة ، ثم سكن مكة كان فقيها ، ضعيف الحديث . من الخامسة . وحديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٧٤/١ (٢٠١)

ـ إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثقفي البصري . عن نافع ، وهشام بن عروة ، وعنه زيد بن الحباب ، وشيبان . قال يحي : ضعيف ، ليس حديثه بشئ ، وقال مرة : متروك الحديث ، وقال النسائي والدارقطني : متروك . ومن شيوخه سعيد المقبري وحدث عنه أيضا داهر بن نوح . ميزان الاعتدال : ٢٥٤/١ (١٩٩،٢٤٠)

ـ الأسود بن ثعلبة . قال ابن أبي حاتم : روى عن عبادة بن الصامت روى عنه عبادة بن نسي . سمعت أبي يقول ذلك . الجرح والتعديل : ٢٩٣/٢ قال الذهبي : لايعرف . الميزان : ٢٥٦/١ (٢٢١)

ـ الأسود بن سريع التميمي السعدي صحابي نزل البصرة ومات في أيام الجمل ، وقيل سنة اثنتين وأربعين حديثه في البخاري في الأدب المفرد ، وابي داود في القدر ، والنسائي . تقريب التهذيب : ٧٦/١ (٤٥)

ـ الأسود بن قيس العبدي ، ويقال : العجلي الكوفي يكنى أباقيس ، ثقة من الرابعة . حديثة في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٦/١ (١٧٢)

ـ الأسود بن مسعود . قال الذهبي : عن حنظلة ، لايدري من هو . وعنه العوام بن حوشب . ذكره ابن حبان في تاريخه . ميزان الاعتدال : ٢٥٦/١ (١٢٨)

ـ الأسود بن يزيد النخعي أبو عمرو أوأبو عبدالرحمن مخضرم ثقة مكثر فقيه ، من الثانية ، مات سنة أربع أوخمس وسبعين حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٧/١ (٦٦)

ـ أبوأسيد ـ رضي ا لله عنه / (٣٣٨)

ـ أسيد بن زيد بن نجيح الجمال الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعيف ،أفرط ابن معين فكذبه ، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره ، من العاشرة مات قبل العشرين ، ولم يروله غير البخاري من الستة . تقريب التهذيب : ٧٧/١ (١٨٧)

ـ أشرس . لم أجد له ترجمة غير أن أبا الوليد وأبا داود الطيالسيان كانا رفيقين في الرحلة إلى الري ، فاشتركا في سماع القصة المشهورة ـ التى تدل على عدم سماع إسحاق بن را شد الجزري من الزهري ـ من أشرس هذا . انظر تاريخ بغداد : ٢٥٦/٧ (٤٤)

ـ أشعث بن سعيد السمان البصري أبو الربيع ، متروك من السادسة ، حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٧٩/١ (١٩٧)

ـ أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي أبو عمرو المصري يقال : اسمه مسكين ، ثقه فقيه ، من العاشرة مات سنة أربع وهوابن أربع وستين ، وحديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٨٠/١ (٧٤)

ـ أصبغ بن سفيان الكلبي قال الذهبي : قال ابن معن : لاأعرفه ، وقال الأزدي ، مجهول . له عن عبدالعزيزبن مروان شئ . ميزان الاعتدال : ٢٧٠/١ (٢٢٩)

ـ أصبغ بن نباتة التميمي الحنضلي الكوفي ، يكنى أبا القاسم متروك ، رمي بالرفض ، من الثالثة ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٨١/١ (١٢٦)

ـ الأصمعي . عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن على بن اصمع ، أبو سعيد الباهلي ، صدوق سُني ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة ، وقيل غير ذلك وقد قارب التسعين ، حديثه في أبي داود والترمذي . تقريب التهذيب : ٥٢٢/١ (٣١)

ـ الأعرج . عبدالرحمن بن هرمز أبوداود المدني ، مولى ربيعة بن الحارث ، ثقة ثبت ، عالم ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٠١/١ (٣٢٩،٢١٠)

ـ الأعمش / (٦٨، ١٤٠، ١١٨، ١٥٨، ٥١٩، ٢٦٧، ٢٩٦، ٣٦٥، ٣٧٢)

ـ الأغر ، أبومسلم المديني ، نزيل الكوفة ، ثقة من الثالثة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٨٢/١ (٨٩)

ـ أبو أُمامة / (٦٣، ١٢٢)

ـ أنس بن مالك /(٧٠، ٧٤، ٨٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٦، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٩، ١٥٥، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٥)

ـ الأوزاعي / (٧١، ١١٥)

ـ أوس بن ضمعج الكوفي ، حضرمي أو نخعي ، ثقة مخضرم من الثانية ، مات سنة أربع وسبعين ، حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٨٦/١ (٣١٣)

ـ أوس بن عبدا لله المروزي عن أبيه وأخيه سهل قال البخاري : فيه نظر ، وقال الدار قطني : متروك . ميزان الاعتدال : ٢٧٨/١ ، الضعفاء والمتروكون : ١٥٧ (٢٤٣، ٢٤٥)

ـ أوس بن عبدا لله الربعي أبو الجوزاء بصري ، يرسل كثيرا ، ثقة من الثالثة ، مات سنة ثلاث وثمانين وحديثة في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٨٦/١ (٣٣٥)

ـ أيمن بن نابل ـ بنون موحدة ، أبو عمران ، ويقال : أبو عمرو الحبشي المكي نزيل عسقلان ، صدوق يهم . حديثه في البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٨٨/١ (٢١٠)

ـ أيوب عن أبيه . قال الذهبي : مجهول .ميزان الاعتدال : ٢٩٥/١ (١٢١)

ـ أيوب السختياني : هوابن أبي تيمة ، كيسان السختياني بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون ـ أبوبكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومائه ، وله خمس وستون . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٨٩/١ (٢٧٢، ٢٨٢، ٣٠٦)

ـ أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني البصري الحافظ لقي حماد بن زيد وجعفر بن سليمان فمن بعدهما . قال البخاري فيه نظر وكذبه ابن معين في حديث ذكر له عنه . وقد تكلم فيه بكلام كثير على سعة حفظه . مات سن أربع وثلاثين . ميزان الاعتدال : ٢٠٥/٢ (١٣٣)

ـ أيوب بن عائذ ـ بتحتانية ومعجمة ـ ابن مدلج الطائي البحتري ، الكوفي ، ثقة ، رمي بالإرجاء ، من السادسة . حديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٩٠/١ (٣٠٣)

ـ الباقرحي مخلد بن جعفر بن مخلد الفارسي . الشيخ الصدوق المعمر أبو علي الدقاق . سمع يوسف القاضي ومحمد بن يحي المروزي وغيرهما وروى عند جماعة توفي سنة تسع وستين وثلاثمائه . سير أعلام النبلاء : ٢٥٤/١٦ (١٣٠)

ـ بجير بن أبي بجير حجازي ، ويقال اسم ابيه سالم مجهول ، من الثالثة روى له ابوداود . تقريب التهذيب : ٩٣/١ (١٢٣)

ـ البخاري / ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٣٧، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٧٣، ٩١، ٩٧، ١٠١، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٩، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤)

ـ أبو البختري سعيد بن فيروز الطائي ابن أبي عمران مولاهم الكوفي ، ثقة ثبت ، فيه تشيع قليل ، كثير الارسال ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وثمانين حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٠٣/١ (٣٩٥)

ـ بدر الدين أبو القاسم عبدالرحيم الشيخ المسند الثقة ابن المحدث يوسف بن هبة ا لله بن محمود بن الطفيل الدمشقي ثم المصري عرف بابن المكبس الصوفي . توفي سنة سبع وثلاثين وستمائة .سير أعلام النبلاء : ٤٣/٢٣ (٤٠١)

ـ برد مولى سعيد بن المسيب القرشي المخزومي المديني يروي عن سعيد بن المسيب ، روى عنه عبدالرحمن بن حرملة كان يخطئ . التاريخ الكبير : ١٣٤/٢ ، الثقات : ١١٤/٦ ، وذكره في الجرح والتعديل : ٤٢١/٢ ، ولم يذكر فيه جرحاً ولاتعديلاً . (٢٨٧)

ـ البرديجي . أبوبكر أحمد بن إبراهيم / (٦٦، ٦٧، ٩٩، ١٠٠، ٢٥١)

ـ البرذعي . الإمام الحافظ أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار الازدي .رحال جوال مصنف . سمع جماعة منهم أبو زرعة ولازمه وفقه به وبمسلم بن الحجاج ، وروى عنه عدة توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء :٧٧/١٤ (٢٢)

ـ البرقي الإمام الحافظ الثقة أبو عبدا لله محمد بن عبدا لله بن عبدالرحيم بن سعيد المصري ابن ا لبرقي ، ثقة من الحادية عشرة مات سنة تسع واربعين روى له أبوداودوالنسائي . تقريب التهذيب : ١٧٨/٢ ، مؤلف كتاب الضعفاء ، وقيل له البرقي لأنهم كانوا يتجرون إلى برقة . السير : ٤٦/١٣ الرسالة المستطرفة : ١٤٤ (٢٦١)

ـ أبو البركات مجد الدين عبدالسلام بن عبدا لله بن تيمية / (٣١٨)

ـ بركة بن محمد أبو سعيد الحلبي عن يوسف بن أسباط ، والوليد بن مسلم متهم بالكذب . قال ابن حبان حدثونا عنه ، كان يسرق الحديث وربما قلبه . وقال ابن عدي : وسائر أحاديثه باطلة ، بلغني عن صالح جزرة أنه وقف على حلقة أبي الحسين السمناني ببخارى وهو يحدث عن بركة ببعض هذه البلايا ، فقال : ماذي ببركة ، ذي نقمة قال الدارقطني في سننه : بركة يضع الحديث . ميزان الاعتدال : ٣٠٣/١ ، المجروحين : ٢٠٣/١ (١٩٩)

ـ البرقاني الامام العلامة الفقيه الحافظ الثبت أبوبكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي صاحب التصانيف توفي سنة خمس وعشرين واربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٤٦٤/١٧ (١٧٨، ٣٢٢)

ـ بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي ، أبو يحمد صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة مات سنة سبع وتسعين ، وله سبع وثمانون . حدثه في البخاري معلقاً ومسلم والأربعة . تقريب التهذيب : ١٠٥/١ (٣٤٤،١٧٢،٧٤،٤٣)

ـ أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد الشيخ الصدوق المحدث مسند العراق البغدادي العطار وثقه أبو نعيم وابن أبي الفوارس وقال : لم يكن يعرف من الحديث شيئاً . توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٦٩/١٦ (١٣٠،١٢٩)

ـ أبو بكر البرقاني = البرقاني .

ـ أبو بكر الاعين . محمد بن أبي عتاب الحسن بن طريف البغدادي الحافظ الثبت . قال الحافظ ابن حجر : واسم أبيه طريف وقيل حسن بن طريف ، صدوق من الحادية عشرة مات سنة أربعين حديثه في مقدمة مسلم والترمذي . سير أعلام النبلاء : ١١٩/١٢ ، تقريب التهذيب : ١٨٩/٢ (٢٢)

ـ بكر بن بكار أبو عمرو القيسي ، صاحب ذاك الجزء العالي ، قال النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن معين: ليس بشئ ، وقال أبو عاصم النبيل ثقة ، وقال ابن حبان : ثقة ربما يخطئ ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . قال الذهبي . وقال : قلت روى عن ابن عون ، ومسعر ، وعنه إسماعيل بن سمويه ، وعده . ميزان الإعتدال : ٣٤٣/١ ، لسان الميزان : ٥٩/٢ الضعفاء الكبير : ١٥٢/١ (٢١٠)

ـ أبو بكر بن خيثمة = أحمد بن أبي خيثمة .

ـ أبو بكر بن شاذان . أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان بن حرب بن مهران البزار ، أصله من دورق . سمع الحسين بن محمد بن عفير ، وأباالقاسم البغوي ، وأبابكر بن أبي داود ... روى عنه الدار قطني . وكان ثقة ثبتاً توفي سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة . تاريخ بغداد : ١٨/٤ (٣٠٢)

ـ أبو بكر بن أبي شيبة / (٣١١،٢٦٥)

ـ أبوبكر الصديق ـ رضي الله عنه / (٦١،١١١،٢٩٤،٢٩٥،٢٩٦،٢٩٧،٢٩٩،٣٠٠،٣٠١،٣٠٦،٣٧٧،٣٨٦)

ـ أبو بكر عبدا لله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري ، ثقة ثبت فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، من السادسة ، مات سنة خمسين على الصحيح ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٣٩/١ (٣٤٥)

ـ أبو بكربن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقري الحناط اختلف في اسمه وقيل أن الأصح أن كنيته هي اسمه ، ثقة عابد إلاأنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين وقيل قبل ذلك وروايته في مقدمة مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٩٩/٢ (٥٢)

ـ أبو بكر محمد بن أحمد الثقفي الزكي لعله الأصبهاني الذي قال عنه أبو الشيخ : كان من أولاد الملوك خرج مع ابن أشكيب إلى الرحلة ، دخل الشامان ومصر كتبنا عنه غير حديث لم نكتبه إلا عنه ، فما كتبنا عنه من الغرائب ، وكان أحد الثقات . لسان الميزان : ٦٢/٥ (٣٦٢)

ـ أبو بكر محمد بن عبدا لله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزاز الإمام المحدث المتقن ، مسند العراق صاحب الأجزاء الغيلانيات العالية . توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٩/١٦ (٣٦٢،٣٠٢)

ـ الثعالبي لم يظهر لي تعيينه وانظر " الأشباه والنظائر في القرآن الكريم " للدكتور سليمان القرعاوي (ص٩٣) وقد ذكر محمود عبدالله الجادر أنه نسب الى الثعالبي عدد من الكتب على سبيل الخطأ والتوهم منها " الأشباه والنظائر " . الثعالبي ناقداً وأديباً (ص١٥٧،١٦٠) (٢٢)

ـ ثعلب العلامة المحدث إمام النحو أبو العباس ، أحمد بن يحي بن يزيد الشيباني مولاهم البغدادي صاحب " الفصيح والتصانيف " ولد سنة مائتين ، قال الخطيب ثقة حجة دين صالح مشهور بالحفظ . توفي سن إحدى وتسعين ومئتين . السير : ٥/١٤ (١٦٩)

ـ ثعلبة بن سهيل التميمي الطهوي سكن الري ، وكان يطب ، صدوق ، من السابعة . وحديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١١٨/١ (٢٦٠،٢٦١)

ـ ثمامة بن عبدالله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري قاضيها ، صدوق ، من الرابعة ، عزل سنة عشر ، ومات بعد ذلك بمدة حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٠/١ (٩٧)

ـ ثمامة بن عبيدة أبو خليفة العبدي ، بصري ، عن أبي الزبير المكي . وعنه العدني . قال أبو حاتم : منكر الحديث وكذبه ابن معين . ميزان الاعتدال : ٣٧٢/١ (٢٠١)

ـ ثور بن يزيد أبو خالد الحمصي . ثقة ثبت إلأ نه يرى القدر ، من السابعة ، مات سنة خمسين ، وقيل ثلاث أو خمس وخمسين ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة. تقريب التهذيب : ١٢١/١ (٦٤،١٣٩)

ـ ثور بن يزيد الكلاعي = ثور بن يزيد أبو خالد الحمصي .

ـ الثوري / (٢٨٧،٣٠٩)

ـ جابر بن عبدالله رضي الله عنه / (١،٥٢،٦٣،١٠٤،٣٥٧،٣٦٥،٣٦٦،٣٧٢)

ـ جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي ، البصري مشهور بكنيته ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وتسعين ، ويقال : ومائة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٢/١ (٢٨٢)

ـ جامع ابن أبي راشد الكاهلي الصيرفي الكوفي ، ثقة فاضل من الخامسة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٤/١ (١٦٠)

ـ جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي ، ثقة جليل من الثانية ، مخضرم ولأبيه صحبة فكأنه هو ماوفد إلا في عهد عمر . مات سنة ثمانين وقيل بعدها . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن . تقريب التهذيب : ١٢٦/١ (٢٢٣)

ـ جخدب بن جرعب التيمي ، يروي عن عطاء بن أبي رباح ، روى عنه سفيان الثوري . الثقات : ١٥٨/٦ التاريخ الكبير : ٥٢/٢ ،الجرح والتعديل : ٥٥١/٢ قال ويقال جحدب . وانظر الإكمال : ٥٢/٢ (٣٠٧)

ـ الجراح بن المنهال أبو العطوف الجزري عن الزهري قال أحمد : كان صاحب غفلة ، وقال ابن المديني : لايكتب حديثه وقال البخاري ومسلم : منكر الحديث ، وقال النسائي والدارقطني : متروك...مات سنة سبع وستين ومائة . ميزان الإعتدال : ٣٩٠/١ (٢٠١،٢٦١،٢٧٧)

ـ الجراح بن مليح البهراني أبو عبدالرحمن الحمصي ، صدوق من السابعة .حديثه في النسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٢٦/١ (٢٢٧)

ـ ابن جريج . عبدالملك بن عبدالعزيز الأموي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل ، من السادسة ، مات سنة خمسين أو بعدها ، وقد جاوز السبعين ، وقيل جاوز المائة ولم يثبت . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٢٠/١ (٣٣٣،٣٣٢،٢٧٨،٢٧٠،٩٦،٧٩،٥٤،٤٧،٣٦)

ـ جرير بن عبدالحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الري وقاضيها ، ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه ، مات سنة ثمان و ثمانين وله إحدى وسبعون سنة . وحديثه في الكتب الستة .تقريب التهذيب : ١٢٧/١ (٣٠٦)

ـ ابن جرير الطبري / (٣٨٢،٣٠٨،٣٠٤)

ـ الجريري . هو المعافي بن زكريا بن يحي بن حميد العلامة الفقيه الحافظ القاضي المتقن ، عالم عصره أبو الفرج النهرواني مات بالنهروان سنة تسعين وثلاثمائة . السير : ٥٤٤/١٦ (٢١٤،٢١٣،١٣)

ـ ابن الجزري . محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف أبو الخير شمس الدين العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي شيخ الاقراء في زمانه ومن حفاظ الحديث ولد ونشأ في دمشق له مؤلفات عدة وتوفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة . اللضوء اللامع : ٢٥٥/٩ ، الاعلام : ٤٥/٧ (١٩٠،١٧٠)

ـ جعفر بن أحمد بن العباس البزاز ، وقيل : ابن محمد عن هناد بن السري . متهم بسرقة الحديث . قال الدارقطني ، لايساوي شيئاً . قال الذهبي : وله عن جبارة بن المغلس والفلاس وعدة ، وعنه على بن عمر السكري وابن شاهين ويعرف بالبابياني : ميزان الاعتدال : ٤٠١/١ (٢٣٣)

ـ جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة ، أبو الفضل الغافقي المصري ويعرف بابن أبي العلاء قال ابن عدي : كتبت عنه بمصر سنة تسع وتسعين وسنة أربع وثلاثمائة وأضنه مات فيها . وذكره ابن يونس فقال كان رافضياً يضع الحديث . ميزان الإعتدال : ٤٠٠/١ (٢٠٥)

ـ جعفربن برقان الكلابي ، أبو عبدا لله الرقي ، صدوق يهم في حديث الزهري ، من السابعة ، مات سنة خمسين وقيل بعدها حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٢٩/١ (١٢٦،٨٥)

ـ جعفر بن الحارث أبو الأشهب الكوفي . نزيل واسط روى عن نافع والأعمش ، روى عنه محمد بن يزيد ، وغير واحد . قال ابن معين : لاشيء وقال مرة : ضعيف ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي وغيره : ضعيف . ميزان الإعتدال : ٤٠٤/١ (٢٤٩)

ـ جعفر بن سليمان الضبعي أبو سليمان البصري صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع ، من الثامنة مات سنة ثمان وسبعين ، حديثه في البخاري في الادب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٣١/١ (١١٧)

ـ أبو جعفر الطبري = ابن جرير الطبري /

ـ جعفر بن عبدالواحد الهاشمي القاضي . قال الدار قطني : يضع الحديث وقال أبو زرعة : روى أحاديث لاأصل لها . قال الخطيب : عزله المستعين عن القضاء ونفاه الى البصرة لأمر بلغه عنه مات سنة سبع وخمسين ومائتين . ميزان الإعتدال : ٤١٢/١ (٢٣٣،٢٣٢)

ـ الحسن الزعفراني ، هو ابن محمد بن الصباح ، أبو علي البغدادي صاحب الشافعي ، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه ثقة من العاشرة ، مات سنة ستين أو قبلها بسنة حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٧٠/١ (١٤٥)

ـ الحسن بن سعد بن معبد القرشي الهاشمي الكوفي مولى علي بن أبي طالب ، ويقال : مولى الحسن بن علي بن أبي طالب . مولاهم ، ثقة من الرابعة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٦٦/١ (١٢٢)

ـ الحسن بن سفيان الراوي عن الأصبغ بن سفيان حكم عليه العقيلي بأنه مجهول لايعرف إلا في حديث ، الضعفاء الكبير : ١٣٠/١ وقد ترجم الحافظ الذهبي للحسن بن سفيان الراوي عن عمر بن عبدالعزيز ، وللحسن بن سفيان الغسوي الحافظ ثم قال : الحسن بن سفيان آخر : مضى له ذكر في ترجمة الأصبغ بن سفيان . لسان الميزان : ٢٦٤/٢ (٢٢٩)

ـ الحسن بن صالح بن صالح بن حي ، وهو حيان بن شضي الهمداني الثوري ، ثقة ، فقيه ، عابد ، رمي بالتشيع ، من السابعة ، مات سنة تسع وتسعين ، وكان مولده سنة مئة . روى له البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٦٧/١ (٣٠٩)

ـ الحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي ، نزيل بغداد ، صدوق يهم ، وكان عابدا فاضلاً ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ١٦٧/١ (١٦٤)

ـ الحسن أبو عبدا لله . شيخ يروي المراسيل روى عنه أيوب بن النجار ، ذكره ابن حبان في الثقات: ١٧٠/٦ ، وكذاالبخاري في التاريخ الكبير : ٣٠٩/٢ وذكر عن عبدا لله الجعفي أنه روى عن جده المزني. (١٢١)

ـ الحسن بن عثمان التستري أبو سعيد روى عن محمد بن حماد الطهراني ، كذبه ابن عدي . ميزان الإعتدال : ٥٠٢/١ (٢٠٦)

ـ الحسن بن علي الحلواني الهذلي أبو علي الخلال . نزيل مكة ثقة حافظ له تصانيف، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين . حديثه في البخاري ومسلم والسنن الأربعة إلا لنسائي . تقريب التهذيب : ١٦٨/١)٢٨٢)

ـ الحسن بن علي بن زكريا بن صالح أبو سعيد العدوي البصري الملقب بالذئب . قال الدارقطني : متروك . ولد سنة عشر ومائتين . توفي سنة تسع عشرة وثلاثمائة . ميزان الإعتدال : ٥٠٦/١ (١٩٧)

ـ الحسن بن عمرو بن الجهم أبو الحسين الشيعي ـ وقيل السبيعي ـ حدث عن علي بن المديني ، وروى عن بشر بن الحارث حكايات ، روى عنه أبو عمرو ابن السماك وأبوبكر الشافعي . مات سنة ثمان وثمانين ومائتين . تاريخ بغداد : ٣٩٦/٧ (٣٠٢)

ـ الحسن بن عيسى النيسابوري هو أبو علي ابن ماسرجس الماسرجسي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ، حديثه في مسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ١٧٠/١ (١٢)

ـ الحسن بن غفير المصري العطار . عن يوسف بن عدي وغيره قال أبو سعيد بن يونس كذاب يضع الحديث . وقال الدار قطني في المؤتلف والمختلف بعد أن ساق له حديثاً : وهذا باطل من حديث يوسف ويأتي عن غير يوسف بعجائب . ميزان الإعتدال :٥١٧/١ ، المؤتلف والمختلف : ١٧١٨/٣ ، لسان الميزان : ٣٠٢/٢ ، الإكمال : ٢٢٨/٦ (٢٥٠)

ـ الحسن بن قتيبة الخزاعي المدائني ، عن مسعر ، ومستلم بن سعيد ، وغيرهما ، قال الدار قطني : متروك الحديث ، وضعفه أبو حاتم وقال الأزدي : واهي الحديث . قال الذهبي : هالك . ميزان الإعتدال :٥١٨/١ (١٧٨)

ـ أبو الحسن ابن القطان . الحافظ العلامة الناقد القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك الكتامي الفاسي الشهير بابن القطان . كان من أئمة هذا الشأن وأبصرهم بصناعة الحديث وأحفضهم لأسماء رجاله ، توفي سنة ثمان وعشرين وستمائة . وهو على قضاء سجلماسة . سير أعلام البنلاء : ٢٣/ ٣٠٦ (٧٤،٢١٠)

ـ الحسن الكوفي شيخ يروي عن ابن عباس ، وروى عنه ليث بن أبي سليم ، ذكره ابن حبان في الثقات : ١٢٦/٤ ، وانظر التاريخ الكبير : ٣٠٥/٢ (١٢٢)

ـ الحسن بن محمد الصغاني . الشيخ الإمام العلامة المحدث امام اللغة رضي الدين أبو الفضائل ولد سنة سبع وسبعين وخمس مئة ، نشأ بغزنة وقدم بغداد ورحل وطوف في البلاد وكان إليه المنتهى في معرفة اللسان العربي ، له عدة مؤلفات لغوية وحديثية . توفي سنة خمسين وستمائة . السير : ٢٨٢/٢٣ (٣١)

ـ الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني وأبوه ابن الحنفية ، ثقة فقيه ، يقال : إنه أول من تكلم في الإرجاء ، من الثالثة مات سنة مائة أو قبلها بسنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٧١/١ (٣٠٦،٣٠٧)

ـ حسين الجعفي / (٢٥٤،٢٦٤) لم يتبين لي من هو إن لم يكن "حصين" الآتي

ـ أبو الحسين عبدالرحمن بن نصر المصري الأصم الشاعر نزل بغداد وروى بها عن محمد بن خزيمة البصري وغيره . وهو من شيوخ أبي عبدا لله الحاكم . تاريخ بغداد : ٢٩١/١٠ (٩٧)

ـ الحسين بن علي رضي ا لله عنه / (٣٦٨)

ـ أبو حصين . عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي ثقة ثبت سني ، وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ، ويقال : بعدها . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠/٢ (٣٦٩)

ـ حصين الجعفي . حصين بن عبدالرحمن الجعفي أخو إسماعيل كوفي . روى عن عبدا لله بن علي بن الحسين بن علي . روى عنه طعمة بن غيلان الكوفي . قال الحافظ ابن حجر : من السابعة مجهول تهذيب التهذيب : ٣٣٠/٢ ، تقريب التهذيب : ١٨٢/١ ، الكامل : ٣٩٨/٢ ، ميزان الإعتدال : ٥٥٥/١(٢٢٨)

ـ حفص بن سليمان الأسدي أبو عمرو البزاز الكوفي ، الغاضري وهو حفص ابن أبي داود القارئ صاحب عاصم ، ويقال له : حفيص ، متروك الحديث مع إمامته في القراءة ، من الثامنة مات سنة ثمانين ، وله تسعون . روى له الترمذي وابن ماجة والنسائي في مسند علي . تقريب التهذيب : ١٨٦/١ (٢٣٣)

ـ حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي ، ثقة فقيه ، تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ، وقد قارب الثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩٨/١ (١٠٣)

ـ أبو حفص الكتاني عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير بن هارون بن مهران المقرئ . سمع أبا القاسم البغوي وابن صاعد ، وجماعة وعنه الأزهري والخلال وغيرهما . قال الخطيب : وكان ثقة . توفي سنة تسعين وثلاثمائة . تاريخ بغداد : ٢٦٩/١١ (٣٠٢)

ـ الحكم بن عبدا لله البلوي المصري وقيل عبدا لله بن الحكم وهو الصواب . تقريب التهذيب : ١٩١/١ ، وهو من رجال ابن ماجة . وثقه ابن معين . تهذيب التهذيب : ٣٧٠/٢ ، ولم يترجم له الحافظ في عبدا لله بن الحكم وقد وعد بذلك فلعله نسي . (١٢٧)

ـ الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها ، وله نيف وستون ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩٢/١ (١٢٥)

ـ حكيم بن جبير الأسدي ، وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف ، رمي بالتشيع ، من الخامسة . روى لـه أصحاب السنن . تقريب التهذيب : ١٩٤/١ (١٢٧)

ـ حكيم بن جبير الأسدي ، وقيل مولى ثقيف الكوفي ، ضعيف رمي بالتشيع ، من الخامسة ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٩٣/١ (٢٢٩)

ـ حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى الأسدي أبو خالد المكي رضي ا لله عنه . (٦٣)

ـ ابن حماد = الدولابي /

ـ حماد بن زيد / (٢٨٢)

ـ حماد بن سلمة /(٤٦، ٧٠، ٩٦، ٢٧٢)

ـ حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم ، أبو إسماعيل الكوفي ، فقيه صدوق ، له أوهام ، من الخامسة رمي بالإرجاء ، مات سنة عشرين أو قبلها ، روى له البخاري معلقاً ، وفي الأدب المفرد ، ومسلم ، وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٩٧/١ (٣١٠)

ـ حماد بن عمرو النصيبي عن زيد بن رفيع وغيره ، قال الجوزجاني : كان يكذب ، وقال البخاري : يكنى أبا إسماعيل ، منكر الحديث . روى عنه إبراهيم بن موسى الفراء وإسماعيل بن عيسى العطار ، وعلي بن حرب . ميزان الإعتدال : ٥٩٨/١ (٢٦٦، ٢٦٧)

ـ حمدان بن علي الوراق وهو محمد بن علي بن عبدا لله بن مهران أبو جعفر الوراق يعرف بحمدان ، سمع عبيدا لله بن موسى وأبا نعيم ... وروى عنه محمد بن عبدا لله البغوي وابن صاعد ... وثقه الدارقطني ، توفي يوم الثلاثاء لتسع عشرة ليلة خلت من المحرم سنة اثنتين وسبعين ومائتين . تاريخ بغداد : ٦١/٣ ، ١٥٧/٨ (٣٠٢)

ـ حمزة بن حبيب الزيات القارئ أبو عمارة الكوفي التيمي ، مولاهم ، صدوق زاهد ، ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة ست أو ثمان وخمسين ، وكان مولده سنة ثمانين حديثه في مسلم والسنن ،الأربعة . تقريب التهذيب : ١٩٩/١ (٩٩)

ـ ابن حمزة الأصبهاني / (١٨٠) لم يتبين لي من هو .

ـ أبو حمزة السكري محمد بن ميمون المروزي ، ثقة فاضل من السابعة ، مات سنة سبع أو ثمان وستين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢١٢/٢ (١٣٩، ١٤٠)

ـ حمزة الكناني . ابن محمد بن علي بن العباس ، الإمام الحافظ القدوة محدث الديار المصرية ، ولد سنة خمس وسبعين ومائتين ، جمع وصنف ، وكان متقناً مجوداً . توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة سير أعلام النبلاء : ١٧٩/١٦ ، تذكرة الحفاظ : ٩٣٢/٣ (٢٠٥، ٢٧٠، ٢٧١)

ـ حمزة بن يوسف السهمي ابن إبراهيم بن موسى بن إبراهيم القرشي من ذرية هشام بن العاص بن وائل السهمي ــ رضي ا لله عنه ــ روى عن الدارقطني الأجوبة المشهورة وسمع من طائفة من المحدثين ، وصفه الذهبي بالحافظ المحدث المتقن المصنف . توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة وقيل غير ذلك . السير : ٤٦٩/١٧ ، توضيح المشتبه : ١٦٩/٩ ، سؤالات حمزة بن يوسف : ٤٢ (١١، ٢٣١)

ـ أبو حميد الساعدي رضي الله عنه / (٣٣٨)

ـ حميد ابن أخت صفوان المكي ، وقيل إسمه جعيد ، مقبول ، من السابعة . روى له أبو داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٠٤/١ (٢٢٢)

ـ حميد بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقه ، من الثانية ، مات سنة خمس ومائة على الصحيح ، وقيل إن روايته عن عمر مرسلة . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٣/١ (٢٨٦)

ـ حميد بن مسعدة السامي ابن المبارك ، الباهلي ، بصري صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ، روى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٠٣/١ (٣٠٢)

ـ الحميدي / (٨٠،٧٩،٧٤)

ـ حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن اسد الامام الحافظ المحدث الصدوق المصنف أبو علي الشيباني ابن عم الإمام أحمد وتلميذه ، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين . السير : ٥١/١٣ (١٨٥)

ـ حنش أبو علي الرحبي . اسمه حسين بن قيس الواسطي ، وحنش لقب له ، متروك ، من السادسة حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٧٨/١ (٣٢٤)

ـ حنظلة بن أبي سفيان بن عبدالرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي المكي ، ثقة حجة ، من السادسة ، مات سنة احدى وخمسين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٦/١ (١٤٥)

ـ حنظلة بن خويلد ويقال ابن سويد العنبري ، ثقة من الثانية وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٢٠٦/١ (١٢٨)

ـ أبو حنيفة /(٣٥٤،١٩٨)

ـ حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي أبو زرعة المصري ثقة ثبت فقيه زاهد ، من السابعة ، مات سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٨/١ (١٦٠)

ـ خالد بن إلياس العدوي أوإياس ابن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة ، أبو الهيثم المدني ، إمام المسجد النبوي ، متروك الحديث ، من السابعة ، روى له الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢١١/١ (٢٠١)

ـ خالد بن دريك . ثقة يرسل من الثالثة ، وحديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢١٢/١ (٦١)

ـ خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي المعروف بالفأفأ ، أصله مدني، صدوق ، رمي بالإرجاء والنصب ، من الخامسة ، قتل سنة اثنتين وثلاثين بواسط ، لمازالت دولة بني أمية . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢١٤/١ (٣٠٥)

ـ خالد الطحان . هو ابن عبدا لله بن عبدالرحمن بن يزيد الواسطي المزني مولاهم ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ، وكان مولده سنة عشرومائة . روى له أصحاب الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢١٥/١ (٢٥٤)

ـ خالد بن عامر / (١٠٥) لم أجد له ترجمة .

ـ خالد بن عبيد العتكي أبو عصام البصري نزيل مرو ، متروك الحديث مع جلالته ، من الخامسة . روى له ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢١٥/١ (٢٤٥)

ـ خالد بن كثير الهمداني الكوفي ، ليس به بأس ، من السادسة ، وأخطأ من قال : له صحبة ، وعند البخاري أنه ابن أبي نوف . وحديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢١٧/١ (٣٦)

ـ خالد بن نجيح مصري عن سعيد بن أبي مريم ، وأبي صالح قال أبو حاتم : كذاب يفتعل الحديث .وهذه الأحاديث التي انكرت على أبي صالح يتوهم أنها من فعله . ميزان الإعتدال : ٦٤٤/١ (١٧٤)

ـ ابن خراش الحافظ الناقد البارع أبو محمد عبدالرحمن بن يوسف بن سعيد المروزي ثم البغدادي ، قال أبو نعيم : مارأيت أحداً احفظ من ابن خراش توفي سنة ثلاث وثمانين ومئتين . السير : ٥٠٨/١٣ (١٠٣،١٤٥)

ـ ابن خزيمة / (٦١،٦٣،١٢٥،١٢٨،١٨٠،١٨٧،٢٦٨،٢٩٦،٣٢٠،٣٢١،٣٢٣)

ـ الخطابي / ١١٥،٢٨٥)

ـ الخطيب البغدادي /(٩ ،١٢،٣٥،٤٠،٤٢،٤٣،٤٥،٤٦،٤٧،٤٩،٥١،٥٢،٥٤،٦٠،٦٤،٦٦،٧٧،٧٩، ١١١،١١٦،١١٨،١٢٧،١٣٠،١٣٢،١٤٣،١٦٣،١٨٤،١٨٥،١٨٦،١٩٠،٢٢٠، ٢٢١،٢٨٩،٣٠٢،٣١٣،٣٢٢،٣٤٥،٣٨٨،٣٩٢،٤٠٣)

ـ الخطيب التبريزي . محمد بن عبدا لله العمري أبو عبدا لله ولي الدين عالم بالحديث ، له مشكاة المصابيح ، اكمل به مصابيح السنة للبغوي وفرغ من تأليفه سنة (٣٧) والإكمال في أسماء الرجال . توفي سنة احدى وأربعين وسبعمائة . الأعلام : ٢٣٤/٦ (٣٤٦)

ـ ابن خلاد = أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد /

ـ خلاس بن عمرو الهجري البصري ، ثقة وكان يرسل ، من الثانية ، وكان على شرطة علي . وقد صح أنه سمع من عمار . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٣٠/١ (٦٣)

ـ الخلال . أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الإمام العلامة الحافظ الفقيه شيخ الحنابلة وعالمهم ، ولد سنة أربع وثلاثين ومئتين أوفي التي تليها . رحل إلى عدة مدن يتطلب فقه الإمام أحمدوصنف عدة مصنفات وتوفي سنة احدى عشرة وثلاثمائة . السير : ٢٩٧/٤ (٣٤٠،٣٤١)

ـ أبو خلدة . خالد بن دينار التميمي السعدي ، مشهور بكنيته ، البصري الخياط ، صدوق ، من الخامسة ، حديثه في البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٢١٣/١ (١٣٥،١٤٩،١٥٠)

ـ خلف بن خليفة بن صاعد ، الأشجعي مولاهم ، أبو أحمد الكوفي ، نزل واسط ، ثم بغداد ، صدوق ، اختلط في الآخر وادعى انه رآى عمرو بن حريث الصحابي فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد ، من الثامنة ، مات سنة احدى وثمانين على الصحيح ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٢٥/١ (١٢٧)

ـ ابن خلفون . الحافظ المتقن العلامة أبو بكرمحمدبن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي الأندلسي الأوبني نزيل اشبيلية ، قال أبو عبدا لله الأبار : ولد سنة خمس وخمسين وخمس مئة . كان بصيراً بصناعة الحديث حافظاً للرجال متقناً . ألف كتاب "المنتقى في الرجال" خمسة أسفار وغير ذلك توفي سنة ست وثلاثين وستمائة . سير أعلام النبلاء : ٧١/٢٣ (٢٢٥)

ـ ابن خلكان . أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي تفقه على والده ثم بعد وفاة والده انتقل إلىبلدان عدة للأخذ والطلب ومنها الموصل وحلب ودمشق والقاهرة ، تولى القضاء بالشام وتوفي بدمشق سنة احدى وثمانين وستمائة . طبقات الشافعية الكبرى : ٣٣/٨ (٢١)

ـ خليد الثوري . ذكره ابن حبان في "الثقات" ٢١٠/٤ ، وقال : يروي عن علي وعمار ، روى عنه نسير بن ذعلوق ، عداده في أهل الكوفة . وانظر التاريخ الكبير : ١٩٨/٣ ، المعجم الكبير : ٣٨٥/٢٢ (٣٢٨)

- الرامهرمزي / (٤١،٣٩٤)
- ربيع بن أبي راشد / (١٦٠) لم أجد له ترجمة .
- الربيع بن زياد أبو عمرو الضبي الهمذاني كان يجلب الغنم إلى الكوفة ، سمع من الأعمش وطبقته ، وعنه أصرم بن حوشب ، ومحمد بن عبيدالأسدي . قال الذهبي : مارأيت لأحد فيه تضعيفاً ، وهو جائزالحديث ، وقال ابن عدي : له عن يحي بن سعيد والمدنيين أحاديث لايتابع عليها . ميزان الإعتدال : ٤٠/٢ (٣٦٦،٣٦٧)
- الربيع بن صبيح السعدي البصري ، صدوق سئ الحفظ وكان عابداً مجاهداً ، قال الرامهرمزي : هو أول من صنف الكتب بالبصرة ، من السابعة ، مات سنة ستين ، حديثه في البخاري معلقاً والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٤٥/١ (١١٦،١٣٧)
- ابن رجب / (٨٤،٩٨،٩٩،١٠٠،١٠١،١٠٢،١٠٥،١٠٩،١٦٠،٣٣٤،٣٣٨،٣٥٤)
- رشد ين بن سعد بن مفلح المهري أبو الحجاج المصري ضعيف ، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعه ، وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فادركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث ، من السابعة ، مات سنة ثمان وثمانين ، وله ثمان وسبعون سنة ، حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٥١/١ (١٦٠)
- ابن رشيد . محمد بن عمر بن محمد أبو عبدا لله ، محب الدين الفهري السبتي ، رحالة علم بالأدب ، عارف بالتفسير والتاريخ ولد بسبته ورحل إلى عدة مدن ، وصنف الرحله المشهورة "ملءالعيبة..."وغيرها ، توفي سنة احدى وعشرين وسبعمائة . الاعلام : ٣١٤/٦ (١٦٨)
- الرشيد العطار الحافظ أبو الحسين يحي بن علي بن عبدا لله بن علي بن مفرج القرشي الأموي النابلسي ثم المصري المالكي ولد سنة أربع وثمانين وخمسمائة ، وسمع من البوصيري و... فأكثروأطاب ، وجمع "المعجم" وحصل الأصول ، وتقدم في الحديث ، وولي مشيخة الكاملية سنة ستين ، وتوفي سنة أربع وستين وستمائة . شذرات الذهب : ٥٤٠/٧ ، الأعلام : ١٥٩/٨ (٦٤،٦٧)
- رفاعة بن هرير بن عبدالرحمن بن رافع بن خديج ، سمع منه ابن أبي فديك ، وهاه ابن حبان وغيره ، وقال البخاري فيه نظر ، روى عن أبيه عن جده شيئاً . ميزان الإعتدال : ٥٣/٢ (٢٤٥)
- ركانة رضي ا لله عنه / (٣٣٢)
- رياح . كذا في "الثقات" بالياء المثناة من تحت ولعله رباح الكوفي فإنه روى عن عثمان بن عفان وروى عنه الحسن بن سعد . قال الحافظ ابن حجر : مجهول ، من الثالثة ، وحديثه في سنن أبي داود .تقريب التهذيب : ٢٤٣/١ (١٢٢)
- الزبرقان . ذكره ابن حبان في الثقات : ٢٦٥/٤ ، وقال : شيخ يروي عن النواس بن سمعان ، روى داود بن أبي هند عن شهر بن حوشب عنه ، لاأدري من هو ولا ابن من هو . (١٢٢)
- زبيد بن الحارث اليامي أبو عبدالرحمن الكوفي ، ثقة ثبت عابد ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وعشرين أو بعدها ، حديثة في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٥٧/١ (١٦٠)
- الزبيدي . محمد بن الوليد بن عامر أبو الهذيل الحمصي القاضي ، ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري من السابعة مات سنة ست او سبع أو تسع وأربعين ، حديثه في البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢١٥/٢ (٣٢٨)
- الزبير بن العوام رضي ا لله عنه / (٣٠٧)

ـ أبو الزبير المكي . محمد بن مسلم بن تدرس ، الأسدي مولاهم ، صدوق إلاأنه يدلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٧/٢ (١١٦)

ـ الزبير بن عدي الهمداني اليامي أبو عبدا لله الكوفي ولي قضاء الري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٥٨/١ (١٦٩)

ـ الزجاج الإمام نحوي زمانه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي مصنف كتاب "معاني القرآن" وله تآليف جمة . توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٦٠/١٤ (٣١٢)

ـ أبو زرعة الرازي / (١٢،٤٥،٤٦،٦١،١١٧،١٢٥،١٣٣،١٣٧،١٥٠،١٥١،١٦١،١٦٢،١٦٣،١٣٧،
١٧٤،١٧٧،١٩٤،٢٠٨،٢٠٩،٢١٣،٢٣٢،٢٣٣،٢٤٠،٢٤٦،٢٦٢،٢٧٧،٢٧٨،
٢٨٨،٢٩١،٣٢٨،٣٤٣)

ـ أبو زرعة الدمشقي عبدالرحمن بن عمرو بن عبدا لله بن صفوان النصري ، ثقة حافظ مصنف ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وثمانين وحديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٤٩٣/١ (١٤٣)

ـ الزركشي . محمد بن بهادر بن عبدا لله أبو عبدا لله ، بدر الدين ، عالم بفقه الشافعية والأصول ، تركي الأصل ، مصري المولد والوفاة ، له تصانيف كثيرة في عدة فنون ، توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة. الأعلام : ٦٠/٦ (٣٢،٣٥٧)

ـ زفر بن الحارث العبسي . هو ابن عبدعمر بن معاذ الكلابي ، أبو الهذيل ، أمير من التابعين من أهل الجزيرة ، كان كبير قيس في زمانه ، شهد صفين مع معاوية أميراً توفي في خلافة عبدالملك نحو سنة خمس وسبعين . خزانة الأدب : ٣٧٢/٢ ، الأعلام : ٤٥/٣ (٢٨٢)

ـ زكريا الأنصاري . (٢٦،٣١،٣٢،٦٥،٦٩،٣٨٥)

ـ زكريا الساجي . ابن يحي بن داود الحافظ أبو يحي البصري أحد الأثبات قال الذهبي : ماعلمت فيه جرحاً أصلا ، توفي سنة سبع وثلاثمئة . ميزان الإعتدال : ٧٩/٢ (٧٠،٢٠٠،٢٠١،٢٤٥،٢٧١،٢٧٧،٣٠٠)

ـ أبو زكير = يحي بن محمد بن قيس .

ـ زمعة بن صالح الجندي اليماني ، نزيل مكة أبو وهب ، ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون ، من السادسة وروى له أبو داود في المراسيل والترمذي والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٦٣/١ (١٩٤)

ـ أبو الزناد . عبدا لله بن ذكوان القرشي ، أبو عبدالرحمن المدني ، ثقة فقيه ، من الخامسة مات سنة ثلاثين قيل بعدها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤١٣/١ (٣٢٨ ، ٣٢٩)

ـ ابن زنبور . محمد بن عمر بن خلف البغدادي الوراق . روى عن أبي بكر بن أبي داود وجماعة ، آخر من حدث عنه أبو نصر الزينبي . قال الخطيب : ضعيف جداً . مات سنة ست وتسعين وثلاثمئة . ميزان الإعتدال : ٦٧١/٣ (١٩٦)

ـ زنجويه بن محمد بن الحسن النيسابوري اللباد الشيخ القدوة الزاهد العابد أبو محمد الثقة توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمئة . السير : ٥٢٢/١٤ (١٥٨)

ـ الزهري . (٣٤،٤٠،٤٢،٤٤،٤٦،٤٨،٤٩،٧٠،٧١،٧٤،٧٥،٨٣،٨٤،١١٢،١٧٣،٣٢٨،٣٢٩،٣٤٩،٣٩٥)

ـ زهير بن مرزوق . مجهول من الثامنة ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٦٥/١ (٧٠)

ـ سعيد بن سلمة المديني ابن أبي الحسام العدوي مولاهم أبو عمرو ، وهو أبو عمرو الدوسي ، الذي روى عنه العقدي صدوق ، صحيح الكتاب يخطئ من حفظه ، من السابعة . روى له البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبو داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٩٧/١ (١٢٢)

ـ سعيد بن سليمان بن خالد ابن ابنة نشيط . البصري النشيطي نسب الى جده لأمه نشيط ، ضعيف ، من التاسعة ذكره الحافظ في التقريب : ٢٩٨/١ ، تمييزاً وقال الذهبي في الميزان : ١٤٢/٢ : صويلح الحديث ، وقال أبو زرعة : ليس بالقوي وقال أبو حاتم : فيه نظر ، وقال أبو داود لاأحدث عنه (٢٤٦)

ـ أبو سعيد عبدالرحمن بن أحمد / (١٥٧) لم يتبين لي من هو ؟

ـ سعيد بن عبيد الطائي . أبو الهذيل الكوفي ، ثقة من السادسة حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي تقريب التهذيب : ٣٠١/١ (١٦٣)

ـ سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري ، مولاهم أبو النضر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، لكنه كثير التدليس ، واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة مات سنة ست وقيل سبع وخمسين حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٠٢/١ (١٠٠)

ـ سعيد بن عمرو البرذعي الإمام الحافظ أبو عثمان رحال جوال مصنف سمع أباكريب وعبدة الصفار وعمرو بن علي الفلاس ... وحدث عنه : حفص بن عمرو الأردبيلي وجماعة . وقال ابن عقدة توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٧٧/١٤ (١٧٤،٢٣٣)

ـ سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري ، مولاهم المصري وقد ينسب إلى جده ، صدوق عالم بالأنساب وغيرها ، قال الحاكم : يقال : إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه ، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه ، من العاشرة ، مات سنة ست وعشرين وحديثه في البخاري ومسلم وأبي داود في القدر والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٤٠/١ (١٣٤،١٣٥،١٥٢،١٦٤)

ـ أبو سعيد محمد بن عبدالرحمن الكنجروذي الشيخ الفقيه الإمام الأديب النحوي الطبيب مسند خراسان . توفي سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ١٠١/١٨ (٣٩٣)

ـ سعيد بن المسيب بن حزن ابن أبي وهب بن عمرو بن عابد القرشي المخزومي ، أحد العلماء الأثبات ، الفقهاء الكبار من كبار الثانية ، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال ابن المديني لاأعلم في التابعين أوسع علماً منه ، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٠٥/١ (٢،٤٥،٥٩،٧٠،١١٠،١١٢)

ـ سعيد بن منصور / (٣٩٩)

ـ أبو سعيد النقاش الإمام الحافظ البارع الثبت ، محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش ، ولد بعد الثلاثين وثلاث مائة ، وتوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٠٧/١٧ (٢٠٥،٢٦٧)

ـ سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم ، أبو العلاء المصري قيل : مدني الأصل ، وقال ابن يونس : بل نشأ بها ، صدوق لم أرلابن حزم في تضعيفه سلفاً إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط ، من السادسة ، مات بعد الثلاثين ، وقيل : قبلها وقيل قبل الخمسين بسنة حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٠٧/١ (١٢٥)

ـ أبو سفيان . طلحة بن نافع الواسطي ، الإسكاف ، نزل مكة صدوق ، من الرابعة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٨٠/١ (١٠٤،٣٦٥،٣٦٦،٣٧٢)

- سفيان الثوري / (٤١،١١٥،١٣٥،١٤٩،١٥٠،٢٩٢،٢٩٦)
- سفيان بن حسين الواسطي أبو محمد أو أبو الحسن ثقة في غير الزهري باتفاقهم ، من السابعة ، مات بالري مع المهدي وقيل في أول خلافة الرشيد ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣١٠/١ (١١٦)
- سفيان بن عيينة / (٣٤،٤٠،٤٢،٤٦،٥٠،٧٠،٧٤،٩٦،١٣٧،١٧٢،١٧٣،٢٦٤،٣٠٤،٣١١)
- ابن السكن الإمام الحافظ المجود الكبير ، أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد المصري البزاز وأصله بغدادي مولده سنة أربع وتسعين ومائتين ، وتوفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ١١٧/١٦ (٣٢٢)
- ابن السكيت شيخ العربية أبو يوسف يعقوب بن إسحاق البغدادي النحوي المؤدب ، مؤلف كتاب "إصلاح المنطق" له من التصانيف نحو من عشرين كتاباً . دين خير حجة في العربية . السير : ١٦/١٢ (٣١)
- سلام بن سليمان المدائني بن سوار ابن أخي شبابة نزيل دمشق ، وقد ينسب الى جده ، ضعيف ، من صغار التاسعة ، مات سنة عشر ومائتين ، أو بعدها حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٤٢/١ (٣٤٥)
- السلفي = أبو طاهر السلفي /
- سلمة . ذكره ابن حبان في الثقات : ٣٤١/٤ ، وقال : يروى عن ابن عمر وروى عنه ابنه سعيد بن سلمة . (١٢٢)
- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني قيل إسمه عبدا لله وقيل إسماعيل وقيل كنيته واسمه واحد ثقة مكثر ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين وكان مولده سنة بضع وعشرين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٣٠/٢ (٧١)
- سلمة بن الأكوع / (٢٨٤)
- السليماني . الإمام الحافظ المعمر ، محدث ماوراء النهر أبو الفضل ، أحمد بن علي بن عمر بن حمد البيكندي البخاري ، ولد سنة احدى عشرة وثلاثمائة قال الذهبي : رأيت له كتاباً فيه حط على كبار ، فلا يسمع منه ما شذ فيه ، توفي سنة أربع وأربعمائة . السير : ٢٠٠/١٧ (٣١٠)
- سليم بن عبدالسلولي ويقال ابن عبدا لله الكناني الكوفي عن حذيفة ، وعنه أبو إسحاق السبيعي فقط ، وثقه ابن حبان ، وقال : شهد غزة طبرستان ، وقال العجلي : كوفي ثقة . تعجيل المنفعة : ١١٠ (١٢٦)
- سليمان بن بلال التيمي مولاهم ، أبو محمد وأبو أيوب المدني ثقة من الثامنة ، مات سنة سبع وسبعين حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢٢/١ (٢٦٤)
- سليمان بن حرب الأزدي الواشمي البصري ، القاضي بمكة ثقة إمام حافظ ، من التاسعة ، مات سنة أربع وعشرين وله ثمانون سنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢٢/١ (١٥٩)
- سليمان ابن بنت شرحبيل ، هو ابن عبدالرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي أبو أيوب ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٢٧/١ (١٣١)
- سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة ، صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخرة فكان ربما يلقن ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين . روى له البخاري معلقاً ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٣٢/١ (٢٢٢)
- سمرة بن جندب / (١٢٨)

ـ ابن السمعاني الإمام الحافظ الكبير الأوحد الثقة محدث خراسان ، أبو سعد عبدالكريم بن الإمام محمد بن مفتي خراسان منصور بن محمد بن عبدالجبار الخراساني المروزي صاحب المصنفات الكثيرة توفي سنة اثنتين وستين وخمسمائة . السير : ٢٠/٤٥٦ (٣١٢،٣٣٤)

ـ سميع ذكره ابن حبان في "الثقات" ٤/٣٦٣ ، وقال : شيخ يروي عن أبي أمامة وروى عنه عمر بن دينار المكي (١٢٢)

ـ أبو السنابل بن بعكك بن الحارث بن عميلة بن السباق بن عبدالدار القرشي العبدري ، إسمه حبه بموحدة ، وقيل بنون ، وقيل عمرو ، وقيل عامروقيل ... قال البغوي : سكن الكوفة ، وقال البخاري : لاأعلم أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن سعد وغيره أقام بمكة حتى مات . الاصابة : ٤/٩٥ (٢٨٣)

ـ سهل ذكره ابن حبان في "الثقات" ٦/٤٠٦ ، وقال : يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبو يعقوب ، ولست أعرفه ، ولاأدري من أبوه . (١٢١)

ـ سهل بن حماد الدلال أبو عتاب من أهل البصرة ، يروي عن شعبة ، روى عنه أحمد بن حنبل وأهل العراق . مات بعد سنة ست ومائتين . الثقات : ٨/٢٩٠ وانظر ميزان الإعتدال : ٢/٢٣٧ (٢٢٧)

ـ سهيل بن أبي صالح ، ذكوان السمان أبو يزيد المدني صدوق ، تغير حفظه بآخره ، روى له البخاري مقرونا وتعليقاً ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١/٣٣٨ (٧٤،٢٦٦،٢٦٧)

ـ سويد بن حجير الباهلي أبو قزعة البصري ، ثقة من الرابعة ، قال أبوأ داود : لم يسمع من عمران بن حصين ، حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١/٣٤٠ (١٢٧)

ـ ابن السيد . العلامة أبو محمد عبدا لله بن محمد بن السيد النحوي اللغوي ، صاحب التصانيف ، له كتاب "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب " توفي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة . السير : ١٩/٥٣٢ (١٦٩)

ـ ابن سيرين = محمد بن سيرين الأنصاري /

ـ ابن سيد الناس محمد بن محمد بن محمد أبو الفتح اليعمري / (١٩٠)

ـ السيوطي / (٨،١٩،٢٠،٦٨،١٠٣،١٠٥،١١٥،١٥٦،١٦٥،١٦٩،٢٤٣،٢٤٤،٢٢٥،٢٩٧،٣٠٣،٣٢١،٣٤٩، ٣٥٨،٣٦١،٣٦٢،٣٨٠،٣٨١،٣٩٧،٣٩٨،٣٩٨،٣٩٩،٤٠٢،٤٠٣،٤٠٤،٤٠٥)

ـ الشافعي / (٤٦،٥٠،٧٩،٩١،٩٥،١٢٦،١٨٤،٢٥٩،٣٢٧،٣٤٠،٣٤٢،٣٨٣)

ـ ابن شاهين الشيخ الصدوق شيخ العراق أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي الواعظ ولد سنة سبع وتسعين ومائتين ، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة . السير : ١٦/٤٣١ (١١٦،١٣٧،١٥٠)

ـ شبابة بن سوار المدائني ، أصله من خراسان ، يقال : كان اسمه مروان مولى بني فزارة ، ثقة حافظ ، رمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١/٣٤٥ (٣٠٣،٣١٣)

ـ شبيب بن بشر البجلي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الخامسة حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١/٣٤٦ (١٥٥)

ـ شبيب بن سعيد الحبطي التميمي البصري أبو سعيد لابأس بحديثه من رواية إبنه أحمد عنه ، لامن رواية ابـن وهـب ، مـن صغار الثامنة مات سنة ست وثمانين ، حديثه في البخاري وأبي داود في الناسخ والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٤٦/١ (٧٤)

ـ شجاع بن الوليد بن قيس الكوفي أبو بدر ، صدوق ورع له أوهام ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومائتين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٤٧/١ (٢٩٢)

ـ شداد بن الهاد الليثي ، قيل اسمه أسامة وقيل اسم أبيه رضي ا لله عنه . (١٢٠)

ـ شريك بن عبدا لله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبدا لله ، صدوق ، يخطئ كثيراً تغيرحفظه منذ ولي القضاء وكان عادلاً فاضلاًعابداً ، شديداً على أهل البدع ، من الثامنة مات سنة سبع أو ثمان وسبعين روى له البخاري معلقاً ومسلم وأصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٥١/١ (١٠٤،٢٩٥،٣٠٩،٣٣٠،٣٣١،٣٧٢)

ـ شعبة بن الحجاج / (٤٣،٤٤،٥٢،٥٤،١٠٠،١١٥،١٣٥،١٤٩،١٥٠،١٥١،١٨٤،٢٣٢،٢٣٦،٢٦٩، ٢٧٣،٢٧٥،٢٩٦،٣١٣،٣٤٥،٣٤٩،٣٥٠،٣٦٩،٤٠٣)

ـ شعبة بن دينار الهاشمي مولى ابن عباس المدني ، صدوق سئ الحفظ ، من الرابعة ، مات في وسط خلافة هشام روى له أبو داود . تقريب التهذيب : ٣٥٢/١ (٢٣٧)

ـ الشعبي / (٢،٦٨،١٦٣،٢٥٤،٢٩٠،٢٩١) = عامر

ـ شعيب بن أبي حمزة الأموي ، مولاهم ، واسم أبيه دينار ، أبو بشر الحمصي ، ثقة عابد ، قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري ، من السابعة ، مات سنة اثنتين وستين أوبعدها ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٥٢/١ (٤٧،٤٨،٣٢٨)

ـ شعيب بن محمد بن عبدا لله بن عمرو بن العاص ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثامنة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وجزء القراءة والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٥٣/١ (٤٤)

ـ شعيب بن يسار مولى ابن عباس ، روى عن عمر بن الخطاب وأبي موسى الأشعري ، وعكرمة ، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد ومساور الوراق ، سئل عنه أبو زرعة ، فقال : روى أربعة أحاديث ، لاأعرفه إلابرواية إسماعيل بن أبي خالد ومساور عنه . الجرح والتعديل : ٣٥٣/٤ (٦١)

ـ شمس الدين ابن عبدالهادي = ابن عبدالهادي /

ـ شمس الدين محمد بن العلقمي الشافعي . محمد بن عبدالرحمن بن علي بن أبي بكر فقيه شافعي ، عارف بالحديث ، من بيوتات العلم في القاهرة ، كان من تلاميذ الجلال السيوطي ، ومن المدرسين بالأزهر له عدة مؤلفات . توفي سنة تسعة وستين وتسعمائة . الأعلام : ١٩٥/٦ (٣٩٧،٤٠١)

ـ شهاب . ذكره ابن حبان في "الثقات" ١٢٩/٥ ، وقال : شيخ يروي عن أبي هريرة ، روت عنه القلوص بنت علية . (١٢٢)

ـ شهاب الدين أبي عبدا لله محمد بن سلامه بن جعفر بن علي القضاعي المصري الشافعي ، قاضي مصر ومؤلف كتاب "الشهاب" مجرداً ومسنداً . توفي سنة أربع وخمسين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٩٢/١٨ (٣٩)

ـ شهر بن حوشب الأشعري , الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، صدوق ، كثير الارسال والاوهام ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٥٥/١ (١٠٨،١٢٢،١٧٢)

- صهيب رضي الله عنه / (٧٣)
- ضبارة بن عبدالله بن مالك بن أبي السليك ، الحضرمي أبو شريح الحمصي ، مجهول ، من السادسة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٧٢/١ (٦٩،١٢٣)
- ضباعة بنت المقداد بت الأسود ويقال : ضبيعة بنت المقدام بن معد يكرب ، لاتعرف ، من الثالثة ، حديثها في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٦٠٤/١ (٢٢٢)
- أبو الضحاك قال الإمام الذهبي : عن أبي هريرة حدث عنه شعبة ، لايعرف ، لكن شيوخ شعبة جياد . الميزان : ٥٤٠/٤ (٣٤٩)
- الضحاك المشرقي ابن شراحيل ، ويقال : شرحبيل ، الهمداني صدوق ، من الرابعة ، حديثه في البخاري ومسلم . تقريب التهذيب : ٣٧٢/١ (٣٦،٣٧،٦١)
- ضرار بن صرد التيمي أبو نعيم الطحان الكوفي ، صدوق له أوهام ، وخطأ ورمي بالتشيع ، وكان عارفا بالفرائض ، من العاشرة ، مات سنة تسع وعشرين ، حديثه في البخاري في خلق أفعال العباد . تقريب التهذيب : ٣٧٤/١ (٢٧٥)
- طا رق بن أبي الحسناء، يقال: إن اسم أبيه عبد الرحمن، مجهول من السادسه، حديثه في أبي داود في القدر تقريب التهذيب : ٣٧٦/١ (١٢٣)
- طارق بن شهاب بن عبد شمس البجلي الأحمسي ، أبو عبدالله الكوفي ، قال أبو داود : رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يسمع منه ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٧٦/١ (٦٠)
- أبو طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم - / (٢٨٢)
- طالب بن حجير العبدي البصري ، صدوق من السابعة ، حديثه في البخاري في خلق أفعال العباد والأدب المفرد والترمذي . تقريب التهذيب : ٣٧٧/١ (١٦١،٢٢٢)
- أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان ، الشيخ الأمين المعمر ، مسند الوقت . البغدادي البزاز ، مات سنة أربعين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٥٩٨/١٧ (٣٩٣)
- ابن طاهر . محمد بن طاهر بن علي بن أحمد أبو الفضل المقدسي الأثري الظاهري الإمام الحافظ الجوال الرحال ذوالتصانف ولد ببيت المقدس سنة ثمان وأربعمائة وتوفي سنة سبع وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٦١/١٩ (٣١٢،٣٢٢)
- طاهر الجزائري . الشيخ طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب الجزائري ثم الدمشقي بحاثة من أكابر علماء اللغة والأدب في عصره كان كلفاً باقتناء المخطوطات ، ساعد على إنشاء دار الكتب الظاهرية في دمشق وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي ، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة وألف بدمشق . الأعلام : ٢٢١/٣ (٣٣)
- أبو طاهر السلفي . الإمام المحدث الحافظ ، شيخ الإسلام أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني قال الذهبي : ماعلمت أن أحداً تعرض له ، وقال عنه : شيخ الإسلام حجة الرواة . مات عن مائة وسنتين فصاعداً في سنة ست وسبعين وخمسمائة . ميزان الإعتدال : ١٥٥/١ (١٤١،٣٢٢،٣٩٣)
- طاوس بن كيسان / (٣٥٠)
- الطبراني / (٧٩،٨٥،١٥٢،٢١٣،٣٢٨،٣٥٨،٣٩٦)
- الطحاوي / (٣٨٢)

ـ طعمة بن غيلان الكوفي الجعفي ، مقبـول ، مـن السادسـة حديثـة عنـد النسـائي في مسـند علـي . تقريـب التهذيـب : ٣٧٨/١ (٢٢٨)

ـ طلحة بن عبيدا لله / (٢٥٩،٢٩١،٣٠٠،٣٠٧،٣٩٦)

ـ طلحة بن يزيد الأنصاري أبو حمزة الأيلي ، نزيل الكوفة ، وثقه النسـائي ، مـن الثالثـة ، حديثـه في البخـاري والسـنن الأربعـة . تقريب التهذيبب : ٣٨٠/١ (٦٣)

ـ أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي أديب أصله من "عسكر مكرم" سكن حلب ، وقتل فيها يوم دخلهـا الدمسـتق لـه عدة مؤلفات توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة . الأعلام : ١٧٦/٤ (٢٢)

ـ الطيبي . الحسين بن محمد بن عبدا لله من علماء الحديث والتفسير والبيان ، من أهل توريز من عـراق العجـم ، كـانت لـه ثـروة طائلة من الإرث والتجارة فأنفقها في وجوه الخير حتى افتقر في آخر عمرة كان ملازماً للتعليم والتأليف آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة ، توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة . الأعلام : ٢٥٦/٢ (١٥٧)

ـ عائشة ـ رضي ا لله عنها / (٦١،٦٢،٦٩،٨٥،١٠٢،١١٢،١٦٧،٣٢٨،٣٣٠،٣٣١،٣٣٥،٣٧٥)

ـ عارم . محمد بن الفضل السدوسي أبو الفضل البصري ثقة ثبت تغير في آخر عمره ، من صغارالتاسعة مات سنة ثلاث أو أربـع وعشرين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٠/٢ (٢٨٢)

ـ ابن أبي عاصم الأصبهاني أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني أبو بكر من أهل البصـرة صحـب النسـاك حـافظ كبـير متتبع للآثار كثير التصانيف توفي سنة سبع وثمانين ومائتين . السير : ٤٣٠/١٣ (٢١٩)

ـ عاصم بن علي بن عاصم الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم ، صدوق ربماوهم ، من التاسـعة ، مـات سـنة إحـدى وعشـرين ، حديثه في البخاري والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٨٤/١ (١٤٠)

ـ أبو عاصم النبيل . الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سـنة اثـنتي عشـرة أوبعدها . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٧٣/١ (١٥٥،٢٤٦)

ـ أبو العالية رفيع الرياحي التميمي كثير الإرسال واسمه رفيع بن مهران ، من الثانية ، مات سنة تسـعين ، وقيـل ثـلاث وتسـعين ، وقيل بعد ذلك . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٥٢/١ (٣٩٥)

ـ عامر بن الأكوع / (٢٨٤)

ـ عامر الشعبي ابن شراحيل أبو عمرو ، ثقة مشور فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٨٧/١ (٦٣)

ـ عامر بن واثلة أبو الطفيل /(١٤٦)

ـ عباد بن كثير الثقفي البصري ، متروك ، قال أحمد : روى أحاديث كذب ، من السابعة مات بعد الأربعين ، حديثه في أبـي داود وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٩٣/١ (٢٨٧)

ـ عباد بن كثير الرملي الفلسطيني ، ويقال له : التميمي واسم جده قيس ، ضعيف ، قال ابن عدي : هو خير من عبـاد الثقفـي ، تأخر إلى حدود السبعين ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٩٣/١ (١٤٥)

ـ عبادة بن الصامت / (١١٢،٢٨٥)

ـ ابن عباس / (٤٥،٧٤،٨٥،٩٢،٩٦،٩٩،١١٢،٢٨٧،٣٢٤،٣٢٨،٣٣٢،٣٦٨،٣٩٦)

ـ العباس بن الفضل العدني نزيل البصرة

، مقبول ، من العاشرة ذكره الحافظ في التقريب تمييزاً . ٣٩٩/١ وانظر ميزان الإعتدال : ٣٨٥/٢ . وقد سمع منه أبو حاتم . الجرح والتعديل : ٢١٣/٦ (١٥٤)

ـ عباس بن محمد الدوري أبو الفضل البغدادي ، خوارزمي الأصل ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة احدى وسبعين وقد بلغ ثمانياً وثمانين سنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٩٩/١ (٦٣،١٧٥،٢٦٢،٣١٩،٣٥٤)

ـ العباس بن مرداس السلمي / (١٦٧)

ـ عبدان الأهوازي . عبدالله بن أحمد بن موسى بن زياد الحافظ الحجة العلامة أبو محمد الجواليقي صاحب المصنفات سمع من جماعة منهم هشام بن عمار وأبو بكربن أبي شيبة ، وعنه الطبراني وابن قانع وغيرهم. عاش تسعين عاماً وأشهراً وكانت وفاته في آخر سنة ست وثلاثمائة . سيرأعلام النبلاء : ١٦٨/١٤ (١٩٩،٢٠٦)

ـ عبدالأكرم بن أبي حنيفة الكوفي ، شيخ مقبول ، من السادسة حديثه عن ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٦٥/١ (٣٤٩)

ـــ ابن عبدالبر / (٣٥،٤٣،٥٩،٦٥،٦٩،٧٠،٩٠،١٢٨،١٣٥،١٥٠،١٥٩،١٦١،١٨٨،١٨٩،١٩٠،١٩١، ٢٣٥،٢٨٢،٢٩٠،٣٢٣،٣٢٤،٣٤٣)

ـ عبدالحق بن عبدالرحمن بن عبدالله بن الحسين بن سعيد الأزدي الأندلسي الأشبيلي أبو محمد المعروف في زمانه بابن الخراط ، مولده سنة أربع عشرة وخمسمائة ، له عدة مصنفات منها "الأحكام" الكبرى والوسطى والصغرى المشهورة توفي ببجاية سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . السير : ١٩٨/٢١ (٣٢٧)

ـ عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني أبويحي الكوفي لقبه : بشمين صدوق يخطئ ورمي بالارجاء من التاسعه ، مات سنة اثنتين ومائتين. روى له البخاري ومسلم وابو داود والترمذي وابن ماجه . تقريب التهذيب:٤٦٩/١ (٣٠٣)

ـ عبدالخالق بن منصور . الأمام المشهور وهو من تلامذة الأمام أحمد ويحي بن معين.قال ابن أبي يعلي:حدث عن أمامنا بأشياء . طبقات الحنابلة:٢١٨/١ ، تهذيب الكمال: ٥٤٦/٣١ ، موارد الخطيب ٥٧٦،٣٣٧ (١١٨،١٤٢،٢٢٨،٢٦٢)

ـ عبدربه بن سعيد بن قيس الأنصاري أخو يحي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين وقيل بعد ذلك ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٧٠/١ (١٧٣)

ـ عبد ربه بن نافع الكناني الحناط نزيل المدائن أبو شهاب الأصغر ، صدوق ، من الثامنة مات سنة إحدى أواثنتين وسبعين . روى له الستة سوى الترمذي . تقريب التهذيب : ٤٧١/١ (٢١٠)

ـ عبدالجبار بن أحمد السمرقندي / (٧٠)

ـ عبدالجبار بن عمر الأيلي الأموي مولاهم ، ضعيف ، من السابعة ، مات بعد الستين روى له الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٦٦/١ (٢٠٩)

ـ عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي ، قاضيها ، ضعيف في حفظه ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين وقيل بعدها ، وقيل جاوز المائة ولم يصح ، وكان رجلا صالحاً . حديثه في البخاري في الأدب المفرد عند أصحاب السنن إلا النسائي . تقريب التهذيب : ٤٨٠/١ (١٣٧،١٦٩)

ـ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم ضعيف من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٨٠/١ (١٠٦) .

ـ عبدالرحمن بن سابط ويقال : ابن عبدا لله بن سابط ، وهو الصحيح ، ثقة كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة ثمان عشرة . حديثه في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في اليوم والليلة وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٨٠/١ (٦١،٦٣)

ـ أبو عبدالرحمن السلمي عبدا لله بن حبيب بن ربيعة الكوفي المقرئ ، مشهور بكنيته ، ولأبيه صحبة ثقة ثبت ، من الثانية ، مات بعد السبعين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٠٨/١ (٣٦٩)

ـ عبدالرحمن بن سليمان بن عبدا لله بن حنظلة الأنصاري أبـو سـليمان المدنـي المعروف بـابن الغسـيل ، صـدوق فيـه لـين ، مـن السادسة ، مات سنة اثنتين وسبعين وهو ابن مائه وست سنين حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي في الشمائل وابـن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٨٣/١ (١١٦،١٦٥،١٩٤،٢١٠،٢١١)

ـ عبدالرحمن بن عبدا لله بن عتبة المسعودي الكوفي ، صدوق اختلط قبل موته ، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعـد الإختـلاط . من السابعة ، مات سنة ستين ، وقيل سنة خمس وستين ، حديثه في البخاري معلقا والسنن الأربعة . تقريب التهذيـب : ٤٨٧/١ (١٥٦)

ـ عبدالرحمن بن عبدا لله الغافقي أمير الأندلس ، مقبول ، من الثالثة ، استشهد سنة خمس عشرة ومائة ، حديثه في أبـي داود وابـن ماجة . تقريب التهذيب : ١:٤٨٨ (٢٢٥)

ـ عبدالرحمن بن مهدي / (٧٤،١٠٧،١١٥،١٣٥،١٤٩،١٥٠،١٥٦،٢٦٩،٢٧٣،٣٠٦،٣١٣)

ـ عبدالرحمن بن يعقوب مولى الحرقة الجهني المدني ثقة من الثالثة . روى له البخـاري في جـزء القـراءه ومسـلم وأصحـاب السـنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥٠٣/١ (٢١٠)

ـ عبدالرحيم بن زيد العمي ابن الحواري ، البصري ، أبو زيد كذبه ابن معين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٥٠٤/١ (٣٤٣)

ـ عبدالرحيم بن كردم بن أرطبان عن الزهري . روى عنه جماعة سماهم ابن أبي حاتم منهـم العقـدي ومعلـى بـن أسـد ، مجهـول . ميزان الإعتدال : ٦٠٦/٢ (٢٢٤)

ـ عبدالرحيم بن واقد الخراساني قال الذهبي : شيخ خراساني حدث عنه الحارث ابن أبي أسامة وبشر بن موسى وجماعة . يـروى عن هياج بن بسطام وغيره قال الخطيب : في حديثه مناكير لأنها عن ضعفاء عن مجاهيل . ميزان الإعتدال : ٦٠٧/٢ (٣٠٢)

ـ عبدالرزاق / (٧٤،٢٩٦)

ـ عبدالسلام بن أحمد الخفاف / (٢٤٨) لم أجد له ترجمة .

ـ عبدالسلام بن حرب بن سلم النهدي ، الملائي ، أبو بكر الكوفي ، أصله بصري ، ثقة حـافظ ، لـه مناكـير مـن صغـار الثامنـة ، مات سنة سبع وثمانين ، وله ست وتسعون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٠٥/١ (١٢)

ـ عبدالسلام بن صالح بن سليمان أبو الصلت الهروي مولى قريش ، نزل نيسابور ، صدوق له مناكـير ، وكـان يتشـيع ، وأفـرط العقيلي فقال : كذاب ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٥٠٦/١ (١١٨)

ـ عبدالعزيز بن أبي رواد صدوق عابد ربما وهم ، رمي بالإرجاء ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين حديثه في البخاري معلقـا وعند أصحاب السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥٠٩/١ (٣١٠)

ـ عبدالعزيز بن عبدا لله الأويسي بن يحي بن عمرو بن أويس بن سعد بن أبي سرح ، أبو القاسم المدني ، ثقة من كبار العاشرة ، روى له البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجة والنسائي في مسند مالك . تقريب التهذيب : ٥١٠/١ (١٩٥)

ـ عبدالغني الأزدي . وهو عبدالغني بن سعيد بن علي بن مبشر بن مروان الإمام الحافظ الحجة النسابة محدث الديار المصرية صاحب كتاب " المؤتلف والمختلف " توفي سنة تسع وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٢٦٨/١٧ (٢٠٣،٢٠٥)

ـ عبدالكريم ذكره ابن حبان في " الثقات " ٢٠٧/٥ وقال : شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى الليث بن سعد عن إسحاق بن أسيد عنه لاأدري من هو ولاابن من هو . (١٢٢)

ـ عبدا لله بن أحمد بن حنبل / (١٢،١٣،١٠٠،١٥٠،١٥٣،٢٣٦،٢٨٨)

ـ عبدا لله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي أبو محمد الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وتسعين وله بضع وسبعون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب :٤٠١/١ (٢٤٦،٣٣١)

ـ عبدا لله بن بسر رضي ا لله عنه / (٢٨٧)

ـ عبدا لله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر مجهول من السادسة ، حديثه في الترمذي والنسائي في خصائص علي رضي ا لله عنه . تقريب التهذيب : ٤٠٥/١ (١٢٤)

ـ عبدا لله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزام الأنصاري المدني ، القاضي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ، وهو ابن سبعين سنة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٠٥/١ (٣٢٨)

ـ عبدا لله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد ثقة جليل القدر ، من الخامسة مات في أوائل سنة خمس وأربعين وله خمس وسبعون ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٠٩/١ (٣٣٨)

ـ أبو عبدا لله الحسين بن أحمد بن علي بن البقال شيخ الشافعية قال ابن النجار : كان علامة مدققا مناظرا ، زاهدا عابدا ، توفي في سنة سبع وسبعين وأربع مائة ، وله ست وسبعون سنة . سير أعلام النبلاء : ٥٤٩/١٨ (٣٩٣)

ـ عبدا لله بن داود الواسطي التمار أبو محمد ضعيف ، من التاسعة ، حديثه في أبي داود والترمذي .تقريب التهذيب : ٤١٣/١ (٢٤٣)

ـ عبدا لله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبدالرحمن المدني مولى ابن عمر ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤١٣/١ (٣٥٤)

ـ عبدا لله بن السري / (٣٨٨) لم أجد له ترجمة .

ـ عبدا لله بن سعيد الرقي . وهو عبدا لله بن سعيد بن يحي الرقي من شيوخ الإمام الطبراني . انظر : المعجم الكبير : ٤٠٠/٢٢ ، ولم أره في الميزان ، وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد : ٨/١ ومن كان من مشايخ الطبراني في الميزان نبهت على ضعفه ، ومن لم يكن في الميزان الحقته بالثقات الذين بعده . (٢١٣)

ـ عبدا لله بن سلام / (١١٢)

ـ عبدا لله بن سليمان بن الأشعث السجستاني ابن أبي داود صاحب السنن . (١٨٠،١٨١،٢٨٩)

ـ عبدا لله بن صالح الجهني أبو صالح المصري ، كاتب الليث صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين ، وله خمس وثمانون سنة ، حديثه في البخاري معلقا وأبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٢٣/١ (١٧٣،١٧٤،٣٩٥)

ـ عبدا لله بن عبدالرحمن السمرقندي أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب المسند ، ثقة فاضل متقن ، من الحادية عشرة مات سنة خمس وخمسين ، وله أربع وسبعون . حديثه في مسلم وأبي داود والترمذي . تقريب التهذيب : ٤٢٩/١ (٢٦٤)

ـ عبدا لله بن عبدالرحمن الطائفي بن يعلى بن كعب أبو يعلى الثقفي ، صدوق ، يخطئ ويهم ، من السابعة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم وأبي داود والترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجة , تقريب التهذيب : ٤٢٩/١ (٣٢٧)

ـ عبدا لله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، مقبول ، من الخامسة ، حديثه في الترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٣٤/١ (٢٢٨)

ـ عبدا لله بن علي بن المديني أبوه الإمام المشهور علي بن عبدا لله بن جعفر بن نجيح السعدي ، يعرف عبدا لله بابن المديني من أهل البصرة قدم بغداد وحدث بها عن أبيه . تاريخ بغداد : ٩/١٠ (٢١،٢٥٨)

ـ عبدا لله بن علي بن يزيد بن ركانة المطلبي ، وقد ينسب لجده ، لين الحديث ، من السادسة ، حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٣٤/١ (٣٣٢)

ـ عبدا لله بن عمرو بن العاص / (١٢٨)

ـ عبدا لله العمري . عبدا لله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبدالرحمن العمري المدني ، ضعيف عابد ، من السابعة ، مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها ، حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤٣٤/١ (٢٥٦)

ـ عبدا لله بن عمير الرازي / (٣٠٤) لم أجد له ترجمة .

ـ عبدا لله بن عون بن أرطبان أبوعون البصري ثقة ثبت فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، من السادسة ، مات سنة خمسين على الصحيح ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٣٩/١ (١٥١،٣٤٩)

ـ عبدا لله بن المبارك / (١٢،٤٦،١٢١،١٣٩،١٨٤،٢٤٦،٢٥٥،٢٨٧،٣٠٠،٣١٢،٣٩٥،٣٩٦)

ـ أبو عبدا لله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي المعروف بابن الحطاب . الشيخ العالم المعمر الثقة مسند الاسكندرية ومصر قال فيه أبو طاهر السلفي : لم يك في وقته في الدنيا من يدانيه في علو الاسناد . توفي سنة خمس وعشرين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٥٨٣/١٩ (٣٩٣)

ـ أبو عبدا لله محمد بن أحمد بن عبدالهادي بن عبدالحميد بن عبدالهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الصالحي الفقيه المحدث الحافظ الناقد النحوي المتفنن ولد سنة أربع وستمائة ، عنى بالحديث وفنونه ومعرفة الرجال والعلل ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية والمزي حتى برع وأخذ عنه الذهبي ، له عدة محفوظات وتعليقات مفيدة . توفي سنة أربع وأربعين وسبعمائة . ذيل طبقات الحنابلة : ٤٣٦/٢ (١٢٠،١٢١)

ـ عبدا لله بن محمد بن الحسين بن عبدا لله بن إسحاق بن الفرات بن دينار بن مسلم بن أسلم الشيعي ، من شيعة المنصور ، وأصله من أبيورد . قال الخطيب : وهو جد شيخنا عبدالرحمن بن عبيد ا لله الجرمي . حدث عن حمدان بن علي الوراق . روى عنه ابنه عبيدا لله حديثاً واحداً . تاريخ بغداد : ١٢٦/١٠ (٣٠٢)

ـ عبدا لله بن محمد بن سيار الفرهياني الإمام الحافظ الناقد . قال ابن عدي : كان رفيق النسائي وكان ذا بصر بالرجال ، وكان من الأثبات ... توفي سنة نيف وثلاثمائة . سيرأعلام النبلاء : ١٤٦/١٤ (٢٦٨،٢٨٧)

ـ عبدا لله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي الحافظ الإمام الحجة المعمر مسند العصر البغدادي الدار والمولد معروف بابن بنت منيع صاحب المسند ولد سنة أربع عشرة ومائتين وتوفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة . السير : ٤٤٠/١٤ (١٣٤)

ـ عبدا لله بن محمد بن عبدا لله بن جعفر المسندي الجعفي أبو جعفر البخاري ، ثقة حافظ جمع المسند ، من العاشرة ، مات سنة تسع وعشرين ، حديثه في البخاري والترمذي . تقريب التهذيب : ٤٤٧/١ (٣٩٦)

ـ عبدا لله بن محمد بن عمارة أبو محمد الأنصاري ، ويعرف بابن القداح من أهل مدينة رسول ا لله ــ صلى ا لله عليه وسلم ــ روى عنه محمد بن سعد ويحي بن معلى ، وكان عالماً بالنسب سكن بغداد وله كتاب في نسب الأنصار خاصة . تاريخ بغداد : ٦٢/١٠ (١٢٧)

ـ عبدا لله بن مسعود / (١،٦١،١٥٨،٢٥٤،٢٨٣)

ـ عبدا لله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبدالرحمن البصري ، أصله من المدينة وسكنها مدة ، ثقة عابد كان ابن معين وابن المديني لايقدمان عليه في الموطأ أحداً ، من صغار التاسعة مات في أول سنة احدى وعشرين بمكة ، حديثه في الصحيحين والسنن عدا ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤٥١/١ (٧٤،٩١،٢٣٢)

ـ أبو عبدا لله بن مندة محمد بن إسحاق بن محمد بن يحي الإمام الحافظ الجوال محدث الاسلام ولد سنة عشر وثلاثمائة كان واسع الرحلة كثير الحديث مع الحفظ والثقة بلغ عدد شيوخه ألف وسبعمائة شيخ ، له مصنفات عدة منها " الايمان " و " التوحيد " و " معرفة الصحابة " وتوفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . السير : ٢٨/١٧ (٣٢٢)

ـ أبو عبدا لله بن المواق . واسمه محمد بن يحي بن أبي بكر مراكشي قرطبي الأصل . قال ابن عبدالملك : كان فقيهاً حافظاً محدثاً مفيداً ضابطاً متقناً . له تعقب على كتاب شيخه " بيان الوهم والإيهام " وله " شيوخ الدارقطني " و " شرح مقدمة صحيح مسلم " توفي سنة اثنتين وأربعين وستمائة . الإعلام بمن حل مراكش من الأعلام : ٢٣١/٤ . وانظر " علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام " ٢٧٤/١ (١٦٧،١٩٠)

ـ عبدا لله بن نافع الكوفي أبو جعفر الهاشمي مولاهم صدوق ، من الثالثة حديثه في سنن أبي داود والنسائي في مسند علي . تقريب التهذيب : ٤٥٦/١ (١٢٥)

ـ عبدا لله بن واقد أبو قتادة الحراني أصله من خراسان ، متروك وكان أحمد يثني عليه ، وقال : لعله كبر واختلط ، وكان يدلس ، من التاسعة ، مات سنة عشرومائتين ذكره الحافظ تمييزاً . تقريب التهذيب : ٤٥٩/١ (٢١٣)

ـ عبدالمتعال بن طالب الأنصاري أبو محمد البغدادي أصله من بلخ ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين حديثه في البخاري . تقريب التهذيب : ٥١٦/١ (٢٦٢)

ـ عبدالملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي ، صدوق له أوهام ، من الخامسة ، مات سنة خمس وأربعين حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥١٩/١ (٣٤٥)

ـ عبدالملك بن الصباح المسمعي أبو محمد الصنعاني ، ثم البصري ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة مائتين ويقال : قبلها . حديثه في البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة . تقريب الهذيب : ٥١٩/١ (١٦٥)

ـ ابن عبدالهادي ، هوأبو المحاسن يوسف بن حسن بن أحمد المقدسي الحنبلي اشتهر بـ " ابن المبرد " وهو لقب جده أحمد ، ولد سنة أربعين وثمانمائة وتتلمذ على عدد من شيوخ عصره حتى برز ، أكثر من التصنيف في الفقه والحديث وغيرهما . توفي سنة تسعمائة وتسعة . الضوء اللامع : ٣٠٨/١ ،

الكواكب السائرة : ٣١٦/١ ، شذرات الذهب : ٤٣١٨ ، الأعلام : ٢٢٥/٨ (١٠٣ ، ٢٠٢)

ـ عبدوس النيسابوري . الحافظ الكبير أبو محمد عبدا لله بن محمد بن مالك نزيل سمرقند قال الذهبي : لاأكاد أعرفه لكن ذكره أبو عبدا لله غنجار في تاريخه وأنه سمع من يحي بن يحي وقتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهوية . توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ١١/١٤ (٢٧١)

ـ أبو عبيد الآجري = الآجري أبو عبيد /

ـ أبو عبيد بن حربويه . علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي . ثقة ، فقيه جليل ، مشهور ، جزم الدارقطني بأن النسائي أخرج له ، وهو من الثانية عشرة مات سنة تسع عشرة وثلاثمائة ، حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٢:٣٥ ، وقال في التهذيب : ٢٦٨/٧ ، ذكرته لقول الدارقطني الذي تقدم ولم يذكره المزي . (٣٢٢)

ـ عبيدا لله بن عبدا لله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبدا لله ، المدني ثقة فقيه ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل سنة ثمان ، وقيل غير ذلك ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٣٥/١ (٧٤)

ـ عبيدا لله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، أبو عثمان ، ثقة ثبت ، قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع ، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنها ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٣٧/١ (١٠١،١٠٢)

ـ عبيد بن عمير بن قتادة الليثي ، أبو عاصم المكي ولد على عهد النبي ـ صلى ا لله عليه وسلم ـ ، قاله مسلم ، وعدّه غيره في كبار التابعين ، وكان قاص أهل مكة ، مجمع على ثقته ، مات قبل ابن عمر ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٤٤/١ (٧٩)

ـ أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الإمام المشهور ثقة فاضل ، مصنف من العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ، قال الحافظ ابن حجر : ولم أرله في الكتب حديثاً مسنداً ، بل من أقواله في شرح الغريب ، ورمزله الحافظ برمز البخاري في جزء القراءه وأبي داود . تقريب التهذيب : ١١٧/٢ (٣١)

ـ عبيد بن القاسم الأسدي الكوفي ، يقال : هو ابن أخت الثوري ، متروك كذبه ابن معين ، واتهمه أبو داود بالوضع ، من التاسعة ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٥٤٤/١ (٢٧٧)

ـ عبيدا لله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل بن عبدمناف القرشي النوفلي المدني ، قتل أبوه ببدر ، وكان هو في الفتح مميزاً فعد من الصحابة لذلك ، وعده العجلي وغيره في ثقات التابعين ، مات في آخر خلافة الوليد بن عبد الملك . حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٥٣٦/١ (٥٩)

ـ أبو عبيدا لله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد المرزباني ، العلامة الكاتب الإخباري ، روى عن البغوي وطبقته ، وأكثرما يخرجه فبالإجازة ، لكنه يقول فيها : أخبرنا ولايبين . قال الخطيب : لسي بكذاب ، أكثرماعيب عليه المذهب ، وراويته بالإجازة ، ولم يبين، صنف كتباً كثيرة . مات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة . ميزان الإعتدال : ٦٧٢/٣ . سير أعلام النبلاء : ٤٤٧/١٦ (٤٧)

ـ عبيدا لله بن موسى بن أبي المختار ، باذام ، العبسي الكوفي أبو محمد ، ثقة ، كان يتشيع ، من اللتاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم ، واستصغر في سفيان الثوري . مات سنة ثلاث عشرة علىالصحيح . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٣٩/١ (٢٩٦)

- عَبيدة بن عمرو السلماني المرادي ، أبو عمرو الكوفي ، تابعي كبير ، مخضرم ، ثقة ثبت ، كان شريح إذا أشكل عليه شئ سأله ، مات سنة اثنتين وسبعين أو بعدها والصحيح أنه مات قبل سنة سبعين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٥٤٧/١ (٣٤٩)
- أبو عبيدة الإمام العلامة البحر معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري النحوي صاحب التصانيف ، كان متوسعاً في علم اللسان وأيام الناس قليل النظير في ذلك في زمانه حجة فيما ينقل عن العرب ، ولم يكن صاحب حديث ، توفي سنة تسع ومائتين وقيل عشر. سير أعلام النبلاء : ٤٤٧/٩ (٣١٢)
- عتبة بن أبي حكيم الهمداني أبو العباس الأردني ، صدوق يخطئ كثيراً ، مات بصور ، بعد الأربعين حديثه في البخاري في خلق أفعال العباد والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤/٢ (١٦٤)
- عتبة بن حميد الضبي أبو معاذ أو أبو معاوية البصري ، صدوق له أوهام ، من السادسة . حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٤/٢ (١٩٦)
- عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري رضي الله عنه / (٨)
- عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب القرشي ، يروي عن عمر ، روى عنه ابنه عبدالرحمن بن عثمان ويعلى بن عبيد الثقات : ١٥٤/٥ ، ١٥٩ . وقال أبو حاتم عن أبيه أحاديث منكرة . ميزان الإعتدال : ٣٠/٣ ، لسان الميزان : ١٥١/٤ (٣٠٧)
- عثمان بن سعيد الدارمي ابن خالد بن سعيد الإمام العلامة الحافظ الناقد ، صاحب المسند الكبير والتصانيف طوف الأقاليم في طلب الحديث ، كان جذعاً في أعين المبتدعة على ماقال الذهبي ، توفي سنة ثمان ومائتين . السير : ٣١٩/١٣ (١٣، ١٢٨،١٣٥ ، ١٩٤،٢٢٧،٢٢٨،٢٢٩،٢٦١،٢٦٢،٢٩١)
- عثمان بن أبي شيبة هو ابن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن الكوفي ، ثقة حافظ شهيروله أوهام ، وقيل كان لايحفظ القرآن ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين وله ثلاث وثمانون سنة حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٣/٢ (١٠٣،١١٦،١١٧،١٣١،١٣٦،١٣٧)
- عثمان بن عفان / (٨٥،١٢٢،٢٣٧،٢٤٥،٢٥٩،٢٩١،٢٩٤،٢٩٥،٢٩٦،٢٩٧،٣٠٠،٣٠٤،٣٠٦،٣٠٧)
- العجلي / (١٢٦،١٢٨،١٣٥،١٤٥،١٥٠،١٥١،١٦٠،١٦٩،١٧٢،٢٥٢،٢٧٨،٢٨٨،٣٠٠،٣١٣)
- ابن عدي / (٨ ،١٤،٦٩،٧٠،٧٤،٨٠،١١٢،١٣٤،١٣٩،١٤٥،١٤٦،١٥٢،١٦٣،١٦٤،١٦٥،١٧٥،١٧٦، ١٧٧،١٧٨،١٧٩،١٨٠،١٩٤،١٩٧،١٩٨،١٩٩،٢٠٥،٢٠٦،٢٠٨،٢٠٩،٢٢٥،٢٢٦،٢٢٧، ٢٢٨،٢٢٩،٢٣٠،٢٣٢،٢٣٣،٢٦٢،٢٦٣،٢٦٤،٢٧٨،٢٩١،٢٩٥،٢٩٨،٣٠٥،٣٢٢،٣٣٥، ٣٤٥،٣٦٦،٣٦٧)
- عدي بن ثابت الأنصاري ، الكوفي ، ثقة رمي بالتشيع ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٦/٢ (٢٢٤)
- ابن عراق . على بن محمد بن علي بن عبدالرحمن الكناني فقيه متصوف له نظم وفيه قوة على نقد الشعر ، ولد في دمشق ورحل الى الحجاز فتولى الإمامة في المدينة وبها توفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة . الأعلام : ١٢/٥ (١٠٦،٣٥٨)

ـ العلائي . أبو سعيد صلاح الدين خليل بن سيف الدين كيكلدي الدمشقي الشافعي . ولد سنة أربع وتسعين وستمائة أوصل الحافظ ابن حجر مشايخه إلى سبعمائة صنف أكثر من خمسين مؤلفاً . توفي سنة احدى وستين وسبعمائة . تذكرة الحفاظ : ١٥٠٧/٤ ، طبقات الشافعية الكبرى : ٣٥/١٠ ، الدور الكامنة : ٢١٢/٢، شذرات الذهب : ١٩٠/٦ ، البدر الطالع : ٢٤٥/١ ، وانظر مقدمة كتابه نظم الفرائد : ٩ـ١٩ ، ومقدمة كتابه : تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد . (٦٤)

ـ علقمة بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد من الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل بعد السبعين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١/٢ (١٥٨)

ـ علقمة بن وقاص الليثي المدني ، ثقة ثبت ، من الثانية ، أخطأ من زعم أن له صحبة ، وقيل : إنه ولد في عهد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مات في خلافة عبدالملك ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١/٢ (٣٦٦)

ـ علي رضي الله عنه / (٦١،٦٣،٨٥،١١١،١١٢،١٤٦،٢٢٤،٢٢٨،٢٩٠،٢٩٤،٢٩٥،٢٩٦،٢٩٧،٢٩٩،٣٠٠،٣٠٤،٣٠٥،٣٠٧،٣٧٦،٣٧٧،٣٨٦)

ـ علي بن الأقمر بن عمرو الهمداني الوادعي ، أبو الوازع كوفي ثقة ، من الرابعة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢/٢ (٨٩)

ـ علي بن حجر بن إياس السعدي المروزي ، نزيل بغداد ، ثم مرو ، ثقة حافظ ، من صغار التاسعة ، مات سنة أربع وأربعين ، وقد قارب المائة ، أوجاوزها ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٣/٢ (٧١،١٧٩، ٣٣٠،٣٣٨)

ـ أبو علي الحسن بن عيسى بن ماسرجس الماسرجسي ثقة من العاشرة ، مات سنة أربعين ، حديثه في مسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ١٧٠/١ (٣٩٦)

ـ علي بن حسين بن علي بن أبي طالب ، زين العابدين ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور ، قال ابن عيينة عن الزهري : مارأيت قرشياً أفضل منه ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وتسعين وقيل غير ذلك ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٥/٢ (٧١)

ـ علي بن الحسين بن الجنيد الإمام الحافظ الحجة ، أبو الحسن النخعي الرازي المعروف في بلده بالمالكي لكونه جمع حديث مالك وكان من أئمة هذاالشأن حدث عنه ابن أبي حاتم وغيره توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين بالري . سير أعلام النبلاء : ١٦/١٤ ، وانظر الجرح والتعديل : ١٧٩/٦ (٢٤٦،٢٨٩)

ـ علي بن حوشب الفزاري أبو سليمان الدمشقي لابأس به ، من الثامنة ، وحديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٣٦/٢ (١٤٣)

ـ علي بن خشرم المروزي ، ثقة من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين أو بعدها وقد قارب المائة ، حديثه في مسلم والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٦/١ (١٥٨)

ـ علي بن زيد بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي ينسب أبوه إلى جدجده ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ، وقيل قبلها ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٧/٢ (١١٦)

ـ علي بن سعد بن جرير بن ذكوان النسائي نزيل نيسابور ، صدوق صاحب حديث ، من الحادية عشرة ، مات سنة بضع وخمسين ، حديثه في النسائي وابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٣٧/٢ (١٥٧،١٥٨)

ـ علي القاري ، هو علي بن سلطان محمد نور الدين الملا الهروي ، فقيه حنفي ، من صدور العلم في عصره ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها صنف كتباً كثيرة في التفسير والحديث وغيرهما . توفي سنة أربع عشرة وألف . الأعلام : ١٢/٥ (١٠٤، ١٠٥، ٣٥٧، ٣٥٨)

ـ علي بن المديني / (٢٢، ٤٥، ٥٢، ٧٤، ١٤٥، ١٦٥، ١٨١، ١٨٤، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٧٨، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٢٩، ٣٤٩)

ـ أبو علي النيسابوري الحافظ الإمام العلامة الثبت ، الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري ، أحد النقاد . ولد سنة سبع وسبعين ومئتين ، وتوفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٥١/١٦ (١٨٠، ٢٠٦، ٣٢٢)

ـ علي بن أبي هاشم عبيدالله بن طبراخ ، صدوق تكلم فيه للوقف في القرآن ، من العاشرة ، حديثه في البخاري . تقريب التهذيب : ٤٥/٢ (٢٤٩)

ـ ابن العماد . محمد بن محمد بن علي البلبيسي ثم القاهري شمس الدين ، فاضل من الشافعية ، توفي سنة سبع وثمانين وثمانمئة . الأعلام : ٥٠/٧ (٢٢)

ـ ابن عمار . محمد بن عبدالله الخزاعي الأزدي أبو جعفر نزيل الموصل ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ، وله ثمانون سنة ، حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ١٧٩/٢ (٣٠٥)

ـ عمارة بن أكيمة الليثي ، أبو الوليد المدني ، وقيل اسمه عمار ، أو عمرو ، أوعامر ، يأتي غير مسمى . ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومائة . وله تسع وسبعون ، حديثه في البخاري في جزء القراءة والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤٩/٢ (١٨٢)

ـ عمارة بن حديد البجلي ، مجهول من الثالثة ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٤٩/٢ (١٢٥)

ـ عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري المازني ، المدني لابأس به ، وروايته عن أنس مرسله ، من السادسة ، مات سنة اربعين ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٥١/٢ (٦٣)

ـ عمر رضي الله عنه / (١، ٦١، ٦٣، ١١١، ١١٢، ١٩١، ٢١٨، ٢٨٤، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٣١، ٣٦٦، ٣٨٦)

ـ ابن عمر رضي الله عنه / (٦٦، ٧٠، ٩١، ٩٢، ١٠٢، ١٢٢، ٣٤٠)

ـ أبو عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ الضرير ، الأصغر صاحب الكسائي ، لابأس به ، من العاشرة ، مات سنة ست أو ثمان وأربعين ، ومولده تقريباً سنة خمسين ، حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٨٧/١ (١٩٥)

ـ عمر بن ذر بن عبدالله بن زرارة الهمداني ، المرهبي ابو ذر الكوفي ، ثقة ، رمي بالإرجاء ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ، وقيل غير ذلك . حديثه في البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٥٥/٢ (٣١٠)

ـ عمر بن روبة التغلبي الحمصي ، روى عن أبي كشبة الأنماري وعبدالواحد بن عبدالله البصري ، وعنه محمد بن الوليد الزبيدي ، صدوق ، روى له الأربعة حديثاً واحداً عن البصري . من الرابعة . تقريب التهذيب : ٥٥/٢ ، تهذيب التهذيب : ٣٩٢/٧ (١٦٣)

ـ عمر بن سعد بن أبي وقاص المدني ، نزيل الكوفة ، صدوق ، لكن مقته الناس ، لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ، من الثانية ، قتله المختار سنة خمس وستين أوبعدها ، ووهم من ذكره في الصحابة ، فقد جزم ابن معين بأنه ولد يوم مات عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٥٦/٢ (١٢٦)

ـ عمر بن صهبان المدني أبو جعفر ، ويقال اسم أبيه محمد الأسلمي . خال إبراهيم بن يحي ، ضعيف من الثامنة . مات سنة سبع وخمسين . حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب : ٥٨/٢ (٢٥٨)

ـ عمر بن عطاء بن وراز حجازي ، ضعيف ، من السادسة ، حديثه في أبي داود وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٦١/٢ (١١٧)

ـ عمر بن موسى الوجيهي الحمصي عن مكحول ، والقاسم بن عبدالرحمن ، وعنه بقية وأبو نعيم وآخرون قال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، وقال ابن عدي : كان ممن يضع الحديث متناً وإسناداً . قال الذهبي : موت هذا الوجيهي قريب من موت الأوزاعي . ميزان الإعتدال : ٢٢٤/٣ (١٩٨)

ـ عمران بن حدير السدوسي أبو عبيدة البصري ، ثقة ثقة ، من السادسة ، مات سنة تسع وأربعين ، حديثه في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي ، تقريب التهذيب : ٨٢/٢ (١٥٠)

ـ عمران بن حصين / (٤٥)

ـ عمران بن موسى بن مجاشع الجرجاني السختياني الإمام المحدث الحجة الحافظ ، ولد سنة بضع عشرة ومئتين . سمع هدبة بن خالد ، وشيبان بن فروخ وغيرهم مات بجرجان في رجب سنة خمس وثلاث مئة . السير : ١٣٦/١٤ (١٨١)

ـ عمرو بن ثابت بن هرمز أبي المقدام الكوفي ، يكنى أباثابت قال ابن معين : ليس بشئ ، وقال النسائي : متروك الحديث وقال ابن المبارك : لاتحدثوا عن عمرو بن ثابت ، فإنه يسب السلف . مات سنة اثنتين وسبعين ومائة . ميزان الإعتدال : ٢٤٩/٣ (٣٠٠،٣٠١)

ـ أبو عمرو بن خزيمة البصري . هو محمد بن خزيمة البصري نزيل مصر . (٩٧) لم أجد له ترجمة .

ـ أبو عمرو الداني . الإمام الحافظ ، المجود المقرئ الحاذق ، عالم الأندلس ، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي ، مولاهم ، الأندلسي ، القرطبي ثم الداني . مصنف " التيسير " و " جامع البيان " مات سنة أربع وأربعين وأربعمائة . سير أعلام النبلاء : ٧٧/١٨ (٣٦)

ـ عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٦٩/٢ (٧٩،٩٦،١٢٢،٢٦٤)

ـ عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي أبو محمد النيسابوري ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وثلاثين ، وكان مولده سنة ستين ، حديثه في البخاري ومسلم والنسائي . تقريب التهذيب : ٧٠/٢ (٢٥٦)

ـ عمرو بن أبي سفيان بن عبدالرحمن بن صفوان بن أمية الجمحي ، ثقة من الخامسة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٧١/٢ (١٤٥)

ـ أبو عمرو بن السماك . عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد الدقاق سمع حنبل بن إسحاق وغيره وروى عنه الدار قطني وغيره ، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة . تاريخ بغداد : ٣٠٢/١١ (٣٠٢)

ـ عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدا لله بن عمرو بن العاص صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان عشرة ومائة ، حديثه في البخاري في جزء القراءة والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٧٢/٢ (٣٥٣،٣٢٧،٥٢)

ـ عمرو بن العاص الكلابي بن عبيدا لله القيسي ، أبو عثمان البصري ، صدوق ، في حفظه شئ ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٢/٢ (١٠٠)

ـ عمرو بن عبيد بن باب التميمي مولاهم ، أبو عثمان ، البصري المعتزلي المشهور ، كان داعية إلى بدعة ، اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين أو قبلها حديثه في أبي داود في القدر ، وابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٧٤/٢ (٢٥٨)

ـ أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان ، المازني النحوي ، القارئ ، اسمه زبان أوالعريان ، أويحي أوجزء ، والأول أشهر ، والثاني أصح عند الصولي ، ثقة من علماء العربية ، من الخامسة ، مات سنة اربع وخمسين وهوابن ست وثمانين سنة ، روى له البخاري معلقاً وأبو داود في القدر وابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٤٥٤/٢ (٢)

ـ عمرو بن علي الباهلي . هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز أبو حفص الفلاس الصيرفي ، البصري ، ثقة حافظ من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٥/١ (٢٠٩، ٢٣٦، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٨٧)

ـ عمرو بن محمد روى عن سعيد بن جبير وأبي زرعة بن عمرو بن جرير ، روى عنه إبراهيم بن طهمان قال أبوحاتم : مجهول . الجرح والتعديل : ٢٦٢/٦ ، وكذا قال الذهبي : الميزان : ٢٨٧/٣ (٣٤٤)

ـ عمرو بن محمد الناقد أبو عثمان البغدادي ، نزل الرقة ثقة حافظ ، وهم في حديث ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٧٨/٢ (١٦٣)

ـ عمرو بن مرة بن عبدا لله بن طارق الجملي المرادي أبو عبدا لله الكوفي الأعمي . ثقة عابد ، كان لايدلس ورمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة ثمان عشرة ومائة وقيل قبلها . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٧٨/٢ (٣١٠)

ـ العمري الصغير = عبيدا لله بن عمر /

ـ عمير بن إسحاق أبو محمد مولى بني هاشم ، مقبول ، من الثالثة . حديثه في البخاري في الأدب المفرد والنسائي . تقريب التهذيب : ٨٦/٢ (٢٦٢)

ـ عنبسة بن عبدالرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي ، متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع ، من الثامنة وحديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٨٨/٢ (١٥٥)

ـ العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني ، أبو عيسى الواسطي ، ثقة ثبت فاضل ، من السادسة ، مات سنة ثمان وأربعين / وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٨٩/٢ (١٢٨)

ـ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابوري الأصل ، الإسفرايني مولده بعد الثلاثين ومئتين ، وسمع بالحرمين والشام وغيرهما ، وأكثر الترحال وبرع في هذا الشأن وبذالأقران وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة . السير : ٤١٧/١٤ (١٥٢، ٢١٠)

ـ عوسجة المكي مولى ابن عباس ، ليس بمشهور ، من الرابعة ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٨٩/٢ (٩٦)

ـ عوف الأعرابي ابن أبي جميلة العبدي البصري ، ثقة رمي بالقدر وبالتشيع ، من السادسة ، مات سنة ست اوسبع وأربعين وله ست وثمانون . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٨٩/٢ (٤٢، ٦٣)

ـ ابن عون = عبدا لله بن عون /

ـ عون بن عبدا لله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، أبو عبدا لله الكوفي ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات قبل سنة عشرين ومائة . حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٩٠/٢ (٦١)

ـ عياض = القاضي عياض / (٤٠،٤٤،٤٦،٤٨،٤٩،٣٩٤،٤٠٠)

ـ العيزار بن حريث العبدي الكوفي ، ثقة من الثالثة ، مات بعد سنة عشرومائة ، حديثه في مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٩٦/٢ (٩٩)

ـ عيسى بن عبدالعزيز اللخمي الإسكندراني الشريشي الإمام أبو القاسم ، سمع الكثير من السلفي وغيره وتلا على جماعة بالمتواتر والشاذ ، وصنف في القراءات ، وهو متهم ليس بثقة ، مات سنة تسع وعشرين وستمائة . السير : ٣١٥/٢٢ (١٤١)

ـ عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، أخو إسرائيل ، كوفي نزل الشام مرابطاً ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ، وقيل سنة إحدى وتسعين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠٣/٢ (١٣٩)

ـ العيني . محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين الحنفي صاحب " عمدة القارى شرح صحيح البخاري " مؤرخ علامة من كبار المحدثين اصله من حلب ، توفي سنة خمس وخمسين وثمانمائة . الأعلام : ١٦٣/٧ (٣٢٧)

ـ الفلاس = عمرو بن علي الباهلي /

ـ فطر بن خليفة المخزومي مولاهم أبو بكر الحناط صدوق رمي بالتشيع ، من الخامسة ، مات بعد سنة خمسين ومائة ، حديثه في البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١١٤/٢ (١٢٥)

ـ ابن عيينة = سفيان بن عيينة /

ـ غالب القطان بن خطاف وهو ابن أبي غيلان أبو سليمان البصري ، صدوق من السادسة . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٠٤/٢ (٢١٧)

ـ الغزالي / (١٦٧)

ـ غندر . محمد بن جعفر المدني البصري ، ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٥١/٢ (٤٠٣)

ـ ابن فارس أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد القزويني الإمام العلامة اللغوي المحدث صاحب " المجمل " توفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة . السير : ١٠٣/١٧ (٢٣،٣٠)

ـ فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمية المدنية زوج الحسن بن الحسن بن علي بن الحسن، ثقة من الرابعة ، ماتت بعد المائة وقد أسنت ، حديثها في الترمذي وأبي داود والنسائي في مسند علي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٦٠٩/٢ (٣٣٨،٣٣٩)

ـ فاطمة الكبرى ـ رضي ا لله عنها ـ (٣٣٨،٣٣٩)

ـ أبو الفتح الأزدي . محمد بن الحسين الموصلي الحافظ ، حدث عن أبي يعلى الموصلي والباغندي وطبقتهما ، وجمع وصنف وله كتاب كبير في الجرح والضعفاء وعليه فيه مؤاخذات ، مات سنة أربع وتسعين وثلاثمائة . ميزان الإعتدال : ٥٢٣/٣ (٦٩،٧٠)

ـ قدامة بن محمد بن قدامة الخشرمي الأشجعي المدني ، صدوق يخطئ من التاسعة ، حديثه في النسائي .تقريب التهذيب : ١٢٤/٢ (٢٢٧)

ـ قدامة بن وبرة العجلي البصري ، مجهول ، من الرابعة ، حديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ١٢٤/٢ (١٢٨)

ـ قرة بن حيونيل . هو ابن عبدالرحمن بن حيوئيل المعافري البصري ، ويقال : اسمه يحي ، صدوق ، له مناكير ، من السابعة ، مات سنة سبع وأربعين ، حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٢٥/٢ (٧١)

ـ القسطلاني أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالملك المصري أبو العباس ، من علماء الحديث مولده ووفاته في القاهرة صاحب " إرشاد الساري شرح صحيح البخاري " توفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة . الأعلام : ٢٣٢/١ (١٧٠)

ـ ابن القطان / (٤٥،٦٣،٦٦،١٠١،١٦٠،١٦١،٢٢١،٢٢٣،٢٥٠،٢٥١،٢٦٠،٣٣٠،٣٣١)

ـ القطان = يحي بن سعيد /

ـ قطبة بن العلاء بن المنهال أبو سفيان الغنوي الكوفي عن الثوري وعن أبيه ، وعنه العراقيون ومحمد بن إسماعيل الصائغ وجماعة . قال البخاري : ليس بالقوي وقال ابن عدي أرجوأن لابأس به . ميزان الإعتدال : ٣٩٠/٣ (٢٠٩)

ـ فضيل بن عياض / (١١٦،١٣٦،٣٧٥)

ـ القعنبي = عبدا لله بن مسلمة بن قعنب .

ـ القلوص بنت عليبة . لم أجد لها ترجمة / (١٢٢)

ـ القواريري عبيد ا لله بن عمر بن ميسرة أبو سعيد البصري ، نزيل بغداد ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة ، خمس وثلاثين على الأصح وله خمس وثمانون سنة ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٥٣٧/١ (٢٧١)

ـ قيس ابن أبي حازم البجلي أبو عبدا لله الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، مخضرم ، ويقال : له رؤية ، وهو الذي يقال : إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة ، مات بعد التسعين أو قبلها ، وقد جاوز المائة وتغير ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢٧/٢ (٢٥١)

ـ قيس بن سعد المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة بضع عشرة . حديثه في البخاري معلقاً ، ومسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٢٨/٢ (٩٧،٢٧٠)

ـ ابن القيم / (١٠،١٦،٢٨٣،٣٣٢،٣٥٣،٣٥٩)

ـ ابن كثير /(٢٥،٣٩،٢٤٣،٣٦٣)

ـ كثير بن شنظير المازني أبو قرة البصري ، صدوق يخطئ ، من السادسة ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٣٢/٢ (٢٦٠)

ـ كثير بن عبدا لله بن عمرو بن عوف المزني المدني ، ضعيف من السابعة ، منهم من نسبه إلى الكذب ، حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجة , تقريب التهذيب : ١٣٢/٢ (٣٢٧)

ـ أبو كريب . محمد بن العلاء بن كريب الهمداني ، الكوفي مشهور بكنيته ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين وهوابن سبع وثمانين سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٩٧/٢ (٣٣١)

ـ أبو محمد . الأنصاري صحابي جليل . قال في الإصابه : قيل اسمه مسعود بن أوس بن زيد بن أصرم وقيل ...عداده في الشاميين ، وسكن داريا . قال ابن سعد مات في خلافة عمر . وزعم ابن الكلبي أنه شهد بدراً ، ثم شهد مع علي صفين , الإصابه : ١٧٦/٤ (٢٨٥)

ـ محمد بن إبراهيم التيمي ابن الحاث بن خالد أبو عبدا الله المدني ، ثقة له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين على الصحيح . وحديثه في الستة . تقريب التهذيب : ١٤٠/٢ (١٠٠،١٠١،٢٥٣،٣٦٦،٣٦٧)

ـ محمد بن إبراهيم مربع الحافظ صاحب يحي بن معين توفي سنة ست وثمانين ومئتين . توضيح المشتبه : ١١٨/٨ ، وانظر المتلف والمختلف : ٢٠٢٢/٤ ، تاريخ بغداد : ٤٣٢/٥ ، الإكمال : ٢٣٥/٧ (٢٦٥)

ـ محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة الدوسي البغدادي سمع كثيراً من جده يعقوب الحافظ وعلى بن حرب وغيرهما وعنه جماعة ، وثقة الخطيب البغدادي . توفي سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة . السير : ٣١٢/١٥ (١٩٠)

ـ محمد بن إسحاق الكرماني أبو عبد بن أبي يعقوب نزيل البصرة ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين وحديثه في البخاري . تقريب التهذيب : ١٤٤/٢ (٩)

ـ محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر ، المطلبي مولاهم المدني ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلس ، ورمي بالتشيع والقدر ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومائه ، ويقال : بعدها . حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٤٤/٢ (١٣١،١٧١،١٧٢،٣٥٤)

ـ محمد بن بشار بن عثمان العبدي الملقب " ببندار " البصري أبو بكر ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ، وله بضع وثمانون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٤٧/٢ (٢٦٨)

ـ محمد بن جحادة . ثقة من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٥٠/٢ (١٢٢)

ـ محمد بن جعفر الفيدي العلاف ، نزل الكوفة ثم بغداد ، مقبول من الحادية عشرة ، مات بعد الثلاثين حديثه في البخاري . تقريب التهذيب : ١٥١/٢ (١١٨)

ـ محمد بن حبيب الجرمي مجهول ، من السادسة ، حديثه في البخاري في خلق أفعال العباد . تقريب التهذيب : ١٥٣/٢ (١٢٣)

ـ محمد بن حجاج المصفر . بغدادي ، روى عن خوات بن صالح وجرير بن حازم ، قال يحي : ليس بثقة وقال أحمد : قد تركنا حديثه ، وقال البخاري : سكتواعنه وقال النسائي : متروك . مات سنة ست عشرة ومائتين . ميزان الإعتدال : ٥٠٩/٣ (٢٤٠،٢٤١)

ـ أبو محمد بن حزم الظاهري / (٢٢٦،٢٩٧)

ـ محمد بن حسان الكوفي الخزاز . عن أبي بكر بن عياش قال أبوحاتم : ضعيف ، وكان كذاباً ـ يعني في حديث الناس . كذا قال الذهبي . ميزان الإعتدال : ٥١٢/٣ (٢٩١)

ـ محمد بن الحسن بن آتش اليماني ، الصنعاني ، وقد ينسب لجده ، صدوق فيه لين ورمي بالقدر ، من الثامنة ، حديثه في أبي داود في المراسيل . تقريب التهذيب : ١٥٤/٢ (١٨١)

ـ محمد بن الحسن الأسدي ابن الزبير الكوفي ، لقبه التل ، صدوق فيه لين ، من التاسعة ، مات سنة مائتين حديثه في البخاري والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٥٤/٢ (١٣٧)

ـ محمد بن الحسن التميمي الجوهري المصري . معجم المؤلفين : ١٨٧/٩ (٤٦) لم أجد له ترجمة .

ـ محمد بن حميد الرازي بن حيان حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه ، من العاشرة ، مات سنة ثلاثين . حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٥٦/٢ (٣٠٥،٣٠٦)

ـ محمد بن خالد القرشي عن عطاء بن أبي رباح وداود ابن الحصين ، وسعيد المقبري ، وعنه هيثم ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال الحافظ ابن حجر : مجهول ، من السادسة . وحديثه في أبي داود في المراسيل ، والترمذي . تقريب التهذيب : ١٥٨/٢ ، تهذيب التهذيب : ١٢٨/٩ (٢٢٤)

ـ محمد بن ذكوان ، هو ابن أبي صالح السمان ، صدوق يهم ، من السادسة ، حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ١٦٠/٢ (٢٢٧)

ـ محمد بن سابق أبو جعفر البزار الكوفي ، نزيل بغداد ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة وقيل أربع عشرة حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ١٦٣/٢ (١١٦)

ـ محمد بن سعد = ابن سعد /

ـ محمد بن سعيد الأثرم هو محمد بن سعيد بن زياد القرشي أبو سعيد البصري المعروف الكريزي سكن بغداد وحدث بها عن حماد بن سلمة وهمام بن يحي وغيرهما . توفي سنة احدى وثلاثين ومائتين . تاريخ بغداد : ٣٠٥/٥ (١٢)

ـ محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوب ، الشامي ويقال له : ابن سعيد أو ... وقد ينسب إلى جده ، وقيل إنهم قلبوا اسمه على مائه وجه ليخفى ، كذبوه ، وقال أحمد بن صالح : وضع أربعة الآف حديث ، وقال أحمد : قتله المنصور على الزندقه وصلبه ، من السادسة ، حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٦٤/٢ (٢٧٤)

ـ محمد بن سليمان الباغندي الإمام المحدث العالم الصادق أبو بكر والداالحافظ الكبير محمد بن محمد . يقال إن أبا داود جلس بين يديه وحمل عنه . توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٣٨٦/١٣ (٢٦٥)

ـ محمد بن سليم أبو عبدا الله القاضي عن شريك قال ابن معين : يكذب في الحديث ، ولينه أبو حاتم . ميزان الإعتدال : ٥٧٤/٣ (٢٧٦)

ـ محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد ، كبير القدر ، من الثالثة مات سنة عشر ومائة وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٦٩/٢ (٢،٦٣،٣٢٦،٣٢٧،٣٥٠،٣٨٨)

ـ محمد بن طلحه بن مصرف اليامي كوفي صدوق له أوهام وانكرواسماعه من أبيه لصغره ، من السابعة ، مات سنة سبع وستين ، حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجة تقريب التهذيب : ١٧٣/٢ (١٤١،٣٢٠)

ـ محمد بن عبدالرحمن بن كامل / (١٠٤) لم أجد له ترجمة .

ـ محمد بن عبدا الله بن زياد الأنصاري أبو سلمة البصري مشهور بكنيته ، ومنهم من سماه محمد بن عمربن عبدا الله ، كذبوه ، من الثامنة ، جاوز المائة ، حديثه في ابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ١٧٧/٢ (٧٠)

ـ محمد بن عبدا الله الأنصاري هو ابن المثنى بن عبدا الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري ، القاضي ، ثقة من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٨٠/٢ (٩٧)

ـ أبو محمد عبدا الله بن محمد بن يحي الضعيف الطرسوسي ثقة من العاشرة وحديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٤٨/١ (٢٠٣)

ـ محمد بن عبدا لله بن يزيد المقرىء ، أبو يحي المكي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ، حديثه في النسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٨١/٢ (٧٠)

ـ محمد بن عبيد الهمذاني الأسدي الجلاب ، ثقة من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ، حديثه في الترمذي.تقريب التهذيب : ١٨٨/٢ (٣٦٦)

ـ محمد بن عثمان بن أبي شيبة الإمام الحافظ المسند أبو جعفر العبسي الكوفي ، سمع جماعة منهم والده ، وعنه جماعة ، جمع وصنف ، وله تاريخ كبير وكان من أوعية العلم . توفي سنة سبع وتسعين ومائتين . السير : ٢١/١٤ (٢١٠،٢٥٨)

ـ محمد بن عجلان المدني ، صدوق إلاأنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ١٩٠/٢ (١٠٩)

ـ محمد بن عطية بن سعد العوفي عنه أبيه ، ضعفه أبو أحمد بن عدي ، وقال البخاري : عنده عجائب . ميزان الإعتدال : ٦٤٨/٣ (١٨٧)

ـ محمد بن علي بن سهل الأنصاري المروزي ، قال ابن عدي : قدم علينا جرجان سنة خمس وتسعين ، وحدثنا عن أبي عمر الحوضي وعلي بن الجعد ويحي بن يحي ، ضعيف ، روى أحاديث لم يتابع عليها . ميزان الإعتدال : ٦٥٢/٣ (١٧٨،١٧٩)

ـ محمد بن عمار بن الحارث الرازي يروي عن أبي نعيم وأهل العراق قال ابن حبان : حدثنا عنه أحمد بن محمد بن يحي وغيره ، مستقيم الحديث . الثقات : ١٣٨/٩ ، وانظر الجرح والتعديل : ٤٣/٨ (٣٠٩)

ـ محمد بن عمرو الليثي هو ابن علقمة بن وقاص المدني صدوق له أوهام ، من السادسه ، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح وحديثه في الكتب السته . تقريب الهذيب : ١٩٦/٢(٣٦٦،٣٦٧)

ـ محمد بن عوف بن سفيان الطائي ، أبو جعفر الحمصي ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وسبعين ، حديثه في أبي داود والنسائي في مسند علي . تقريب التهذيب : ١٩٧/٢ (٤٧)

ـ محمد بن مروان السدي الصغير كوفي متهم بالكذب ، من الثامنة ذكره الحافظ تمييزاً . تقريب التهذيب : ٢٠٦/٢ (٢٤٠)

ـ محمد بن منصور بن النضر بن إسماعيل أبو بكر المعروف بابن أبي الجهم الشيعي ـــ من شيعة المنصور ـــ سمع نصر بن علي الجهضي وعمرو بن علي الباهلي ... روى عنه أبو بكر الشافعي ، وأبو الحسن الدارقطني ووثقه ، وقال الهاشمي : ثقة مأون . توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة . تاريخ بغداد : ٢٥١/٣ (٣٠٢)

ـ محمد بن مهاجر القرشي الكوفي لين ، من السابعة وحديثه في النسائي في اليوم والليلة . تقريب التهذيب : ٢١١/٢ (٢٢١،٢٢٢)

ـ محمد بن المنكدر بن عبدا لله بن الهدير التيمي المدني ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاثين أو بعدها وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢١٠/٢ (٣٥٧)

ـ محمد بن ميسر أبو سعد الصغاني البلخي الضرير نزيل بغداد ، ويقال له محمد بن أبي زكريا . ضعيف ورمي بالإرجاء ، من التاسعة ، وحديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ٢١٢/٢ (٣١١)

ـ محمد بن نجيح عن سهيل بن أبي صالح ، قال الذهبي : رجل مستور ، روى أيضاً عن محمد بن زياد الجمحي ، وعنه يزيد بن زريع وخلف بن خليفة ، وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث محفوظة ، فما أدري لأي شئ ذكره ابن عدي في كامله ، غاية ماقال : أخرجتها لأنه ليس بالمعروف . ميزان الإعتدال : ٥٤/٤ (١٢٧)

ـ محمد بن النعمان أبو النعمان الباهلي قال الذهبي : عن يحي بن العلاء مجهول ، قاله العقيلي . وقال يحي : متروك . ميزان الإعتدال : ٥٦/٤ (١٠٥)

ـ محمد بن هارون الفلاس أبو جعفر المخرمي ، شيطا ، حافظ ثقة ، قاله ابن أبي حاتم ، سمع أبانعيم ، وسليمان بن حرب وعنه المحاملي وابن مخلد وابن أبي حاتم . مات بالنهروان سنة خمس وستين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٣٢٧/١٢ (١٥١)

ـ محمد بن يحي الذهلي = الذهلي /

ـ محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي الجزري أبو عبدا لله بن أبي فروة ، ليس بالقوي ، من التاسعة ، مات سنة عشرين ، حديثه في النسائي في مسند على وابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٢١٩/٢ (٧٣)

ـ أبو محمد اليزيدي شيخ القراء ، يحي بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري النحوي ، عرف باليزيدي لاتصاله بالامير يزيد بن منصور خال المهدي ، يؤدب ولده وله عدد من المؤلفات ، توفي سنة اثنتين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٥٦٢/٩ (٣١)

ـ محمد بن يونس الجمال المخرمي البغدادي ، ضعيف ولم يثبت أن مسلماً روى عنه ،من العاشرة . تقريب التهذيب : ٢٢٢/٢ ، وقد ذكر ابن عساكر في النبل أن مسلماً روى عنه ، قال الذهبي : وهذا لم نره ، فلعله روى عنه خارج الصحيح . الميزان : ٧٣/٤ (٢٦٣،٢٦٤)

ـ محمود بن عمرو بن يزيد بن السكن الأنصاري ، مقبول ، من الثالثة ، حديثه في أبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٣٣/٢ (١٧٥)

ـ محمود بن غيلان العدوي مولاهم أبو أحمد المروزي نزيل بغداد ، ثقة من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين وقيل بعد ذلك . حديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٣٣/٢ (٣١٣)

ـ محمود بن لبيد بن رافع الأشهلي أبو نعيم المدني ، صحابي صغير ، وجل روايته عن الصحابة ، مات سنة ست وتسعين ، وقيل سنة سبع ، وله تسع وتسعون سنة . حديثه في البخاري في الأدب المفرد ، ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٣٣/٢ (٦٠)

ـ ابن محيريز . عبدا لله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجشمي ، المكي كان يتيماً في حجر أبي محذورة بمكة ثم نزل بيت المقدس ، ثقة عابد ، من الثالثة ، مات سنة تسع وتسعين وقيل بعدها . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٤٩/١ (٢٨٥)

ـ المخدجي . بميم مضمومة ، ومعجمة ساكنه ، وفتح الدال المهملة وكسرها بعدها جيم ، منسوب إلى مخدج بن الحارث ، كذا في الترتيب وقال ابن عبدالبر : لقب وليس بنسب في شئ من قبائل العرب ، قال : وهو مجهول لايعرف بغير هذا الحديث ، وقيل اسمه رفيع . شرح الزرقاني : ٢٥٤/١ ، التمهيد : ٢٣ /٢٨٩(٢٨٥)

ـ مدلاج بن عمرو السلمي أخو ثقيف ومالك . قال ابن الكلبي : اسلموا كلهم وشهدوا بدراً . قال الواقدي : هم سلميون قال : وشهد مدلاج المشاهد كلها ، ومات سنة خمسين وتبعه ابن عبدالبر في ذلك . الإصابة : ٣٩٤/٣ (٢١٨)

ـ ابن المديني = على بن المديني /

ـ مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري ، أبو عبدا لله الكوفي ، نزيل مكة ، ثم دمشق ، ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٣٩/٢ (٢٣٢)

ـ المزلق أبو بشربكر بن الحكم التميمي جار حماد بن زيد ، صدوق فيه لين ، من السابعة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد . تقريب التهذيب : ١٠٥/١ (١١٧)

ـ أبو مصعب . أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني الفقيه ، صدوق ، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين وقد نيف على التسعين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٢/١ (٧٤)

ـ مصعب الزبيري ، بن عبدا لله بن مصعب بن ثابت بن عبدا لله بن الزبير بن العوام الأسدي ،أبو عبدا لله ، المدني نزيل بغداد ، صدوق عالم بالنسب ، من العاشرة مات سنة ست وثلاثين ، حديثه في النسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٥٢/٢ (٢٧٢،٢٧١)

ـ مصعب بن عبدا لله بن مصعب بن ثابت بن عبدا لله بن الزبيربن العوام الأسدي ، أبو عبدا لله الزبيري المدني نزيل بغداد ، صدوق ، عالم بالنسب ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين . حديثه في النسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٥٢/٢ (٣٠٦)

ـ ابن مصفى . محمد بن مصفى بن بهلول الحمصي ، القرشي صدوق ، له أوهام وكان يدلس ، من العاشرة مات سنة ست وأربعين ، حديثه في أبي داود والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٠٨/٢ (٧٤)

ـ مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء السلمي مولاهم الخراساني ، سكن البصرة ، صدوق ، كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ، ويقال سنة تسع ، حديثه في البخاري معلقاً ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٥٢/٢ (١٧٧)

ـ ابن المطهر الحلي أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي المشهور عند الشيعة بالعلامة توفي سنة ست وعشرين وسبعمائة وهو من الرافضة المشهورين صاحب كتاب " منهاج الكرامة " وغيره وهو الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بكتابة " منهاج السنة " . مرآة الجنان : ٢٧٦/٤ ، النجوم الزاهرة : ٢٦٧/٩ ، وورد اسمه " الحسين " في اللسان : ٣٨٦/٢ ، الدرر الكامنة : ٧١/٢ ، وفيه ٧٢/٢ ، وقيل اسمه الحسن . وانظر الأعلام : ٢٢٧/٢ (٣٤٨)

ـ مطين الحضرمي . الشيخ الحافظ الصادق ، محدث الكوفة أبو جعفر محمد بن عبدا لله بن سليمان ، ومطين لقبه . قال عنه الدارقطني : ثقة جبل ، صنف المسند والتاريخ وكان متقناً . توفي سنة سبع وتسعين ومائتين . سير أعلام النبلاء : ٤١/١٤ (٢٨٩)

ـ معاذ بن جبل / (٣٤٣)

ـ معاوية بن أبي سفيان / (٢٨٦)

ـ أبو معاوية . محمد بن خازم الضرير الكوفي ، عمي وهو صغير ثقة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقديهم في حديث غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ، وله إثنان وثمانون سنة ، وقد رمي بالإرجاء . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ١٥٧/٢ (١١٨،٣١٠)

ـ معاوية بن عبدالكريم الضال الثقفي أبو عبدالرحمن البصري ، صدوق ، من صغار السادسة ، مات سنة ثمانين وقد قارب المائة . حديثه في البخاري معلقاً . تقريب التهذيب : ٢٦٠/٢ (٢٠٣)

ـ معبد بن خالد الجهني أبو زرعة . قال الواقدي ، أسلم قديماً وكان أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم فتح مكة وكان يلزم البادية ، مات سنة اثنتين وسبعين وهو ابن بضع وثمانين سنة . الإصابة : ٤٣٩/٣ (٢١٨)

ـ أبو معشر المدني . نجيح بن عبدالرحمن السندي المدني ، وهو مولى بني هاشم ، مشهور بكنيته ، ضعيف ، من السادسة ، أسن واختلط ، مات سنة سبعين ومائة ، حديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٩٨/٢ (٣٥٧)

ـ معلى بن أسد العمي أبو الهيثم البصري أخوبهز ثقة ثبت . قال أبو حاتم : لم يخطئ إلا في حديث واحد ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثمان عشرة على الصحيح ، حديثه في البخاري في الصحيح وجزء القراءة ومسلم وأبي داود في القدر والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٦٥/٢ (٢٢٤)

ـ معمر بن راشد الأزدي مولاهم ، أبو عروة البصري ، نزيل اليمن ، ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٦٦/٢ (٧٤،٤٥)

ـ معمر بن الفاخر . الشيخ الإمام الواعظ العالم المحدث أبو أحمد . معمر بن عبدالواحد بن رجاء بن عبدالواحد ، ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة . وتوفي سنة أربع وستين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٤٨٥/٢٠ (٣١١)

ـ ابن معين = يحي بن معين /

ـ المفضل بن فضالة القتباني ابن عبيد بن ثمامة ، المصري أبو معاوية القاضي ، ثقة فاضل عابد ، أخطأ ابن سعد في تضعيفه ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ، حديثه في الكتب الستة .

تقريب التهذيب : ٢٧١/٢ (٢٧٢)

ـ مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني أبو الحسن البلخي نزيل مرو ، ويقال له : ابن دوال دوز ، كذبوه وهجروه ، ورمي بالتجسيم ، من السابعة ، مات سنة خمس ومائة . روى له أبو داود في المسائل . تقريب التهذيب : ٢٧٢/٢ (٢٣،٢٧٤)

ـ المقدام بن شريح بن هاني بن يزيد الحارثي ، الكوفي ثقة ، من السادسة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٧٢/٢ (٣٣٠)

ـ مقسم بن بجرة ويقال ابن نجده أبو القاسم مولى عبدالله بن الحارث ، ويقال : مولى ابن العباس ، للزومه له، صدوق ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة إحدى ومائة ، وماله في البخاري سوى حديث واحد ، وحديثه في السنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٧٣/٢ (٣٩٦)

ـ مكحول الشامي أبو عبدالله ، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومائة حديثه في مسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٧٣/٢ (٣٩٥)

ـ مكي بن إبراهيم بن بشير التميمي البلخي ، أبو السكن ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومائتين ، وله تسعون سنة . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٧٣/٢ (١٥٢،٧٠)

ـ مكي بن عبدان بن محمد بن بكر بن مسلم المحدث الثقة المتقن أبو حاتم التميمي النيسابوري ، سمع جماعة منهم مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة . السير : ٧٠/١٥ (٢١)

ـ ملا علي القاري = على القاري /

ـ ابن الملقن . عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبدالله الأنصاري الأندلسي ثم المصري سراج الدين . ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة وكان الملقن ـ واسمه عيسى المغربي ـ زوج أمه ، فنسب إليه . ومات أبوه وهو صغير ، وكان ربما عرف بابن النحوي

، وربما كتب خطه بذلك . اشتهر بكثرة التصانيف . احترقت كتبه في آخر عمره وتغير حاله بعدها ، فحجبه ولده إلى أن مات سنة أربع وثمانمائة ، انظر انباء الغمر : ٢١٦/٢ ، الضوء اللامع : ٣٣٠/٦ (٣٣،٦٥،٢٦٦،٢٩٧،٣٤٥،٣٥٤،٣٦٨،٣٩١)

ـ المناوي . محمد عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن على بن زين العابدين الحدادي القاهري من كبار العلماء كثير التصنيف . توفي سنة إحدى وثلاثين وألف . الأعلام : ٢٠٤/٦ (٣١٧،٣٨٠)

ـ مندل بن على العنزي أبو عبدا لله الكوفي ، ويقال : اسمه عمرو ، ومندل لقب ، ضعيف ، من السابعة ، ولد سنة ثلاث ومائة ، ومات سنة سبع أوثمان وستين ، حديثه في أبي داود وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٧٤/٢ (١٣،٢٠٨)

ـ ابن مندة / (٢٢٦)

ـ المنذري / (٥٢،٨٥،١٣٢،١٧١،٢١٧،٣٣٤)

ـ أبو منصور شهردار بن شيرويه بن فناخسره ، الإمام العالم المحدث المفيد الحافظ المؤرخ ، من ذرية الضحاك بن فيروز الديلمي ـ رضي ا لله عنه ، توفي سنة ثمان وخمسين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء : ٣٧٥/٢٠ (٣٩)

ـ منصور بن المعتمر بن عبدا لله السلمي الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لايدلس ، من طبقة الأعمش . مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٧٦/٢ (١٥٨)

ـ منصور بن عمار الواعظ أبو السري ، خراساني ، ويقال بصري زاهد شهير ، يروي عن الليث وابن هيعة و ... وإليه كان المنتهى في بلاغة الوعظ . ساق له ابن عدي أحاديث تدل على أنه واه في الحديث ، وقد استسقى مرة بالمصريين فسقوا كذا قال الذهبي . ميزان الاعتدال : ١٨٧/٤ (٣١١)

ـ المنصور العباسي الخليفة أبو جعفر عبدا لله بن محمد بن علي الهاشمي وأمه سلامة البربرية ، ولد سنة خمس وتسعين أو نحوها ، ضرب في الآفاق ، ورأى البلاد ، وطلب العلم ، وكان فحل بني العباس هيبة وشجاعة . سير أعلام النبلاء : ٨٣/٧ (٢٩٤،٣٠٢)

ـ منصور بن أبي منصور عن ابن عمر ، قال الذهبي : مجهول . وقد ذكره العجلي في كتابه الثقات ٣٠٠/٢ وقال : تابعي ثقة . انظر ميزان الاعتدال : ١٨٨/٤ (١٢٦)

ـ منصور بن النضر بن إسماعيل الشيعي ، حدث عن الفضل بن هشام وعبدالرحيم بن واقد الخراساني . روى عنه ابنه محمد . تاريخ بغداد : ٨٢/١٣ (٣٠٢)

ـ ابن منظور / (،١٥٦)

ـ ابن منيع بن عبدالرحمن أبو جعفر البغوي ، نزيل بغداد الأصم ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ، وله أربع وثمانون ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٧/١ (٣٢٨)

ـ ابن مهدي = عبدالرحمن بن مهدي /

ـ مهدي بن ميمون الأزدي المعولي أبو يحي البصري ثقة ، من صغار السادسة ، مات سنة اثنتين وسبعين ، وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٧٩/٢ (١٢١)

ـ المهلب بن حجر البهراني ، الشامي ، مجهول ، من السادسة ، حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب : ٢٧٩/٢ (٢٢٢)

ـ ابن المواق = أبو عبدا لله بن المواق /

ـ أبو موسى الأشعري / (١٩١،٢٨٧)

ـ موسى بن عبيدة الربذي أبو عبدالعزيز المدني ، ضعيف ولاسيما في عبدا لله بن دينار ، وكان عابداً ، من صغار السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين وحديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٢٨٦/٢ (١٢٠،٣٥٤)

ـ موسى بن عقبة بن أبي عياش الاسدي مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي ، من الخامسة ، لم يصح أن ابن معين لينه ، مات سنة إحدى وأربعين ، وقيل بعد ذلك . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٨٦/٢ (٦٤)

ـ موسى بن أبي كثير الأنصاري مولاهم ، أبو الصباح ويقال له : موسى الكبير ، وهو مشهور بكنيته أيضاً صدوق ، رمي بالإرجاء ، لم يصب من ضعفه ، من السادسة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد والنسائي . تقريب التهذيب : ٢٨٧/٢ (٢٣٣)

ـ موسى بن محمد البلقاوي المقدسي الواعظ ، أبو طاهر أحمد التلفى ، روى عن مالك وشريك وأبي المليح وعنه جماعة كذبه أبو زرعة وأبو حاتم وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : متروك . ميزان الاعتدال : ٢١٩/٤ (٣٤٣)

ـ أبو موسى ، محمد بن المثنى الحافظ المعروف بالزمن ـ مشهور بكنيته ، وباسمه ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، وكان هو وبندار فرسي رهان ، وماتا في سنة واحدة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٢٠٤/٢ (١٠٥،٢٦٨)

ـ أبو موسى المديني محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن أبي عيسى الأصبهاني الشافعي صاحب التصانيف . توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . السير : ١٥٢/٢١ (٣٢٣،٣٤٨)

ـ موسى بن هارون بن عبدا لله الحمال ، ثقة حافظ كبير ، بغدادي ، من صغار الحادية عشرة ، مات سنة أربع وتسعين ومائتين . تقريب التهذيب : ٢٨٩/٢ (١٣٤)

ـ ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب ، أصله كوفي نزيل الرقة ، ثقة فقيه ، ولي الجزيرة لعمر بن عبدالعزيز وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة سبع عشرة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٢٩٢/٢ (٨٥)

ـ ميمونة ـ رضي ا لله عنها ـ (٧٤)

ـ الميموني . عبدالملك بن عبدالمجيد بن ميمون بن مهران الجزري ثم الرقي ، أبو الحسن ، ثقة فاضل ، لازم أحمد أكثر من عشرين سنة ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وسبعين وقد قارب المائة . حديثه في النسائي . تقريب التهذيب : ٥٢٠/١ (٨٤،١٤٠،١٥١)

ـ ابن ناجية / (٢٦٤) لم يتيسر لي من هو .

ـ ابن ناصر الدين الدمشقي ، محمد بن أبي بكر بن عبدا لله بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الشافعي الإمام العلامة الأوحد الحجة الحافظ مؤرخ الديار الشامية وحافظها ، توفي سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة .لحظ الألحاظ : (ص ٣١٧) (١٦٦،٣٣٥)

ـ نافع مولى ابن عمر / (٧٠،٩٢،١٠٢،٢٦٦)

ـ نافع المدني ابن عبدالرحمن ابن أبي نعيم القارئ ، مولى ليث ، أصله من أصبهان ، وقد ينسب لجده ، صدوق ثبت في القراءة ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وستين . حديثه في ابن ماجة في التفسير . تقريب التهذيب : ٢٩٦/٢ (١٩٥)

ـ النسائي / (٨ ، ٤٥،٦١،٦٣،٦٩،٧٠،٩٢،٩٩،١٠٢،١٠٥،١٢٧،١٢٨،١٣٥،١٣٩،١٤٤،١٥٠،١٥١، ١٦٣،١٦٤،١٦٩،١٧٦،١٩٤،١٩٥،١٩٦،١٩٨،١٩٩،٢٠٠،٢٠١،٢٠٣،٢٠٨،٢٠٩،٢١٠، ٢١١،٢١٣،٢١٤،٢١٧،٢٣٣،٢٣٥،٢٣٦،٢٤٠،٢٤٩،٢٥٩،٢٦١،٢٦٧،٢٦٨،٢٧٤،٢٧٧،

ـ نيار بن مكرم الأسلمي صحابي جليل رضي ا لله عنه ،عاش الى أول خلافة معاوية . تقريب التهذيب : ٣١٠/٢ (٣٢٩)

ـ هارون بن موسى الأزدي العتكي بالولاء أبوعبدا لله المنبوز بالأعور، عالم بالقراءات والعربية من أهل البصرة ، كان يهوديا وأسلم وقرأ القرآن ، وحفظ النحو وحدث . توفي قرابة السبعين ومائة . الأعلام : ٦٣/٨ (٣٢)

ـ الهاشمي . داود بن رشيد أبوالفضل مولى بني هاشم خوارزمي الأصل ، بغدادي الدار ، سمع أبا المليح الرقي ، واسماعيل بن جعفر المدني والوليد بن مسلم ، وغيرهم ، وروى عنه صاعقة أبويحي وابراهيم بن هانئ ، وجماعة ، وثقة ابن معين ، توفي سنة تسع وثلاثين ومائتين . تاريخ بغداد : ٣٦٧/٨ (٣٠٢)

ـ ام هانئ (٣٢٧،٣٢٨،٣٥٠)

ـ هدبة بن خالد القيسي أبوخالد البصري ، ويقال له : هداب ، ثقة عابد ، تفرد النسائي بتليينه ، من صغار التاسعة مات سنة بضع وثلاثين . حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود . تقريب التهذيب :٣١٥/٢ (١٩٥)

ـ الهرماس بن زياد بن مالك الباهلي ، أبوحدير البصري صحابي رضي ا لله عنه . (٣٦٨)

ـ ابوهريرة (٤٥،٦٤،٧٠،٧١،١٠٥،١٠٨،١٢٢،١٧٥،٢١٠،٢٦٦،٣٢٩،٣٣٨،٣٤٩،٣٥٨)

ـ هشام بن حسان القردوسي الأزدي أبوعبدا لله البصري ، ثقة ، من أثبت الناس فى ابن سيرين وفى روايته عن الحسن وعطاء مقال ، لأنه قيل : كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أوثمان واربعين ، حديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١٨/٢ (١٧٣)

ـ هشام بن حكيم رضي ا لله عنه (٢٨٤)

ـ هشام الدستوائي هو ابن أبي عبدا لله سنبر ، أبوبكر، ثقة ثبت ، وقد رمي بالقدر ،من كبار السابعة مات سنة أربع وخمسين ، وله ثمان وسبعون سنة وحديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب :٣١٩/٢ (١٠٠)

ـ هشام بن عروة بن الزبير . (٧٤،٧٩،١٠٢،٢٧٧،٣٣١،٣٢٩،٣٧٥)

ـ هشام بن عمار الدمشقي السلمي الخطيب ، صدوق مقرئ ، كبر فصار يتلقن ،فحديثه القديم أصح ، من كبار العاشرة ، وقد سمع من معروف الخياط ، لكن معروف ليس بثقة ، مات سنة خمس وأربعين على الصحيح، وله اثنتان وتسعون سنة حديثه فى البخاري والسنن الأربعة . تقريب التهذيب : ٣٢٠/٢ (٣٦٥)

ـ هشام بن هارون الانصاري المدني ، مجهول ، من السابعة ، حديثه فى أبي داود فى فضائل الأنصار . تقريب التهذيب : ٣٢٠/٢ (١٢٤)

ـ هيثم ابن بشير ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ، وقد قارب الثمانين وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢٠/٢ (٤٦،١٠٣،٢٢٤)

ـ ابن همات الدمشقي . محمد بن حسن المعروف بابن همات ، أو محمد همات زادة ، من علماء الحديث تركماني الأصل ، ولد في دمشق ، ورحل إلى مكة فجاور بها ثم سافر إلى القسطنطينية ، له عدة مؤلفات توفي سنة خمس وسبعين ومائة وألف . الأعلام : ٩١/٦ (٣٥٧،٣٥٨)

ـ همام بن يحي بن دينار العوذي أبو عبدا لله ، ثقة ربماوهم ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٢١/٢ (٥٤،١٠٠)

ـ هود بن عبدا لله البصري روى عن جده مزيده ، روى عنه طالب بن حجير وحديثه في البخاري في الأدب المفرد وابن ماجة . قال الحافظ : مقبول ، من الرابعة . تقريب التهذيب : ٣٢٢/٢ ، ميزان الاعتدال : ٣١٠/٤ ، الجرح والتعديل : ١١٢/٩ (٢٢٢)

ـ الهيثمي / (٣٣٤)

ـ أبو وائل شفيق بن سلمة الأسدي ، الكوفي ، ثقة مخضرم ، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز وله مائة سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٥٤/١ (١٥٨،١٥٩)

ـ الواحدي . على بن أحمد بن محمد بن على بن متويه ، أبو الحسن أوحد عصره في التفسير ، عالم بالآدب ، كان من أولاد التجار ولد بنيسابور ، وتوفي سنة ثمان وستين وأربعمائة . طبقات الداوودي : ٣٨٧/١ ، معجم المفسرين : ٣٥٢/١ (٣٥٧)

ـ الواقدي . محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ، المدني القاضي نزيل بغداد ، متروك مع سعة علمه ، من التاسعة ، مات سنة سبع ومائتين وله ثمان وستون ، روى له ابن ماجة . تقريب التهذيب : ١٩٤/٢ (٢١٩،٢٧٤)

ـ ابن الوزير . محمد بن إبراهيم بن على بن المرتضى يصل نسبه إلى على بن أبي طالب ـ رضي ا لله عنه ـ ولد سنة خمس وسبعين وسبعمائة عالم كبير شهير . قال الشوكاني : الإمام الكبير المجتهد المطلق . رد على الزيدية في كتابه " العواصم والقواصم " وكانت وفاته سنة أربعين وثمانمائة . البدر الطالع : ٨١/٢ (٦٥،٩٣،٢٨٨،٣٢١)

ـ وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي ، ثقة حافظ عابد ، من كبار التاسعة ، مات فى آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين وله سبعون سنة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٣١/٢ (١٢،٧٣،١٣٩،١٥٦، ١٥٨، ١٥٩،١٦٣،١٨٤)

ـ أبو الوليد الباجي . الإمام العلامة الحافظ ذوالفنون القاضي سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الأندلسي القرطبي . صاحب التصانيف . أصله من مدينة بطليوس فتحول جده إلى باجة . ولد سنة ثلاث وأربعمائة وتوفي سنة أربع وسبعين وأربع مائة . السير : ٥٣٥/١٨ (١١٩،١٢٠،١٤٩،١٩٤)

ـ الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي دبار الحافظ اللغوي الإمام أبو العباس الغمري الأندلسي السرقسطي أحد الرحالة في الحديث . توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء : ٦٥/١٧ (٤٩)

ـ أبو الوليد الطيالسي ، هشام بن عبدالملك الباهلي مولاهم البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وعشرين وله أربع وتسعون ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣١٩/٢ (٤٤)

ـ الوليد بن محمد الموقرى . أبو بشر البلقاوي ، مولى بني أمية ، متروك ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ، حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٣٥/٢ (٧١)

ـ ابن وهب : هو عبدا لله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري ، الفقيه ، ثقة حافظ عابد، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ، وله اثنان وسبعون سنة . حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٤٦٠/١ (٤٧،٧٤،١٦٠،٢٦٢، ٢٧٢)

ـ وهب بن إسماعيل بن محمد بن قيس الأسدي أبو محمد الكوفي صدوق ، من كبار التاسعة ، حديثه في البخاري في الأدب المفرد وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٣٧/٢

ـ وهب بن جرير بن حازم بن زيد ، أبو عبدالله الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب : ٣٣٨/٢ (٣٦٩)

ـ أبو وهب الجشمي صحابي سكن الشام لـه حديث في البخاري في الأدب المفرد وأبي داود والنسائي . تقريب التهذيب : ٤٨٧/٢ ، الإصابة : ٢١٨/٤ (٢٢١،٢٢٢)

ـ ياسين بن معاذ الزيات عن الزهري ، وحماد بن أبي سليمان . وعنه علي بن غراب ، وعبدالرزاق .قال ابن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث ... قال الذهبي : موته قريب من موت الثوري . ميزان الإعتدال : ٣٥٨/٤ (٢٣٥،٢٤٩)

ـ يحي بن أكثم التميمي ابن محمد بن قطن ، أبو محمد القاضي المشهور ، فقيه صدوق ، إلا أنه رمي بسرقة الحديث ، ولم يقع له ذلك وإنما كان يرى الرواية بالإجازة والوجادة ، من العاشرة ، مات في آخر سنة اثنتين أو ثلاث وأربعين ، وله ثلاث وثمانون سنة . حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ٣٤٢/٢ (٢٤٦)

ـ يحي بن أبي أنيسة أبو زيد الجزري ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ست وأربعين . حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ٣٤٣/٢ (٢٠١)

ـ يحي بن بكير هو يحي بن عبدالله بن بكير المخزومي ، مولاهم المصري ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك ، من كبار العاشرة ، مات سنة إحدى وثلاثين وله سبع وسبعون .حديثه في البخاري ومسلم وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٥١/٢ (٧٤)

ـ يحي بن أبي حية أبو جناب الكلبي مشهور بكنيته ، ضعفوه لكثرة تدليسه ، من السادسة ، مات سنة خمسين أوقبلها ، حديثه في أبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٤٦/٢ (١٤٤)

ـ يحي بن سعيد الآنصاري / (١١٢،٣٦٧)

ـ يحي بن سعيد القطان / (٤٠،٤٢،٤٦،٥٠،٩٩،١٠١،١٠٥،١٣٩،١٦٩،١٧٥،١٩٤،٢٠٠،٢٣٦،٢٥١، ٢٥٢،٢٦٩ ، ٢٧٨،٢٨٨،٣٢٩،٣٥٠)

ـ يحي بن صالح الوحاضي الحمصي ، صدوق ، من أهل الرأي ، من صغار التاسعة ، مات سنة اثنتين وعشرين وقد جاوز التسعين . حديثه في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٤٩/٢ (٤٣)

ـ يحي بن أبي صالح المدني . مجهول ، من السادسة وقيل إن أباه أبو صالح السمان ، حديثه في الترمذي . تقريب التهذيب : ٣٤٩/٢ (١٢٤)

ـ يحي بن عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني الكوفي ، حافظ ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثمان وعشرين . حديثه في مسلم . تقريب التهذيب : ٣٥٢/٢ (٢٦٤)

ـ يحي بن عقبة بن أبي العيزار عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال أبو حاتم : يفتعل الحديث ، وقال ابن معين : ليس بشيئ وقال البخاري : منكر الحديث . يروي عن منصور وعن هشام بن عروة كنيته أبو القاسم . ميزان الإعتدال : ٣٩٧/٤ (٢٤٩)

ـ يحي بن العلاء البجلي أبو عمرو ، أو أبو سلمة الرازي ، رمي بالوضع ، من الثامنة ، مات قرب الستين ، حديثه في أبي داود وابن ماجة . تقريب التهذيب : ٣٥٥/٢ (١٠٥)

- يحي بن المتوكل الباهلي البصري ، أبو بكر ، صدوق يخطئ ، من التاسعة ، مات بالمصيصة . ذكره الحافظ تميزاً . تقريب التهذيب : ٢/٣٥٦ (٢٢٨)

- أبويحي محمد بن عبدا لله بن كناسة اسم جده عبدالاعلى الأسدي ، صدوق عارف بالآداب ، من التاسعة مات سنة سبع ومائتين ، وقد قارب التسعين حديثه في النسائي . تقريب التهذيب :١٧٨/٢ (٣١٩)
- يحي بن محمد بن قيس المحاربي . الضرير أبو محمد المدني ، نزيل البصرة ، لقبه أبوزكير ، صدوق يخطئ كثيرا ، من الثامنة حديثه في البخاري في الأدب المفرد ومسلم وأبي داود في المراسيل والترمذي والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب :٣٥٧/٢ (١٠٢،١٠٦،١٦٢،١٧٥)
- يحي بن معين . (١٢،٦٣،٧٠،١٠٠،١٠٦،١١٨،١٢٠،١٢٧،١٢٨،١٢٩،١٣١،١٣٢،١٣٥،١٣٧،١٣٩، ١٤٠،١٤٢،١٤٣،١٤٤،١٥١،١٥٩،١٦٤،١٦٥،١٦٩،١٧٤،١٧٥،١٧٧،١٨٤،١٨٦،١٩٤،١٩٧،١٩٨، ١٩٩،٢٠٠،٢٠١،٢٠٨،٢٠٩،٢١٠،٢١٣،٢١٤،٢٢٥،٢٢٦،٢٢٧،٢٢٨،٢٢٩،٢٣٠،٢٣٣،٢٣٥،٢٣٦، ٢٣٧،٢٤٠،٢٤٦،٢٤٩،٢٥٢،٢٥٤،٢٥٥،٢٥٧،٢٥٩،٢٦٠،٢٦١،٢٦٢،٢٦٧،٢٧١،٢٧٦،٢٧٧،٢٧٨، ٢٧٩،٢٨٨،٢٩١،٢٩٢،٣٠٠،٣٠٥،٣١١،٣١٣،٣٢٧،٣٢٩،٣٤٩،٤٠٣)
- يحي بن هشام الغساني السمسار أبوزكريا الكوفي عن هشام بن عروة ، والأعمش ، وعنه تمام وخلق كذبه ابن معين وقال النسائي وغيره : متروك . وقال ابن عدي : كان ببغداد يضع الحديث ويسرقه . ميزان الاعتدال :٤١٢/٤ (١٩٧،١٩٨)
- يحي بن وثاب الأسدي مولاهم ، الكوفي ،المقرئ ثقة عابد ،من الرابعة ، مات سنة ثلاث ومائة ، حديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب :٣٥٩/٢ (٣٦٩)
- يحي بن يحي بن كثير الليثي مولاهم ، القرطبي ،أبومحمد صدوق ، فقيه ، قليل الحديث ، وله أوهام ، من العاشرة ،مات سنة أربع وثلاثين على الصحيح . تقريب التهذيب : ٣٦٠/٢ (٧٤)
- يحي بن يحي بن بكر المنقري النيسابوري أبوزكريا ،ثقة ثبت إمام ، مات سنة ست وعشرين على الصحيح، وحديثه في البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . تقريب التهذيب : ٣٦٠/٢ . وجاء في طبعة عبدالوهاب عبداللطيف يحي بن كثير ... وهو خطأ . وانظر التقريب بتحقيق أبي الاشبال :١٠٦٩ والسير:٥١٢/١٠ (٢٥٦)
- يزيد بن أبي حبيب المصري ، أبورجاء ، واسم أبيه سويد واختلف في ولائه ، ثقة فقيه ، وكان يرسل ، من الخامسة مات سنة ثمان وعشرين ، وقد قارب الثمانين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب :٣٦٣/٢ (٢٢٢)
- يزيد بن زريع البصري ، أبومعاوية ،ثقة ثبت من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ،وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب :٢/ ٣٦٤ (١٢٧،١٣٥،١٥٠)
- يزيد بن أبي زياد ويقال : يزيد بن زياد القرشي الدمشقي ، متروك من السابعة ، حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب :٣٦٤/٢ (١٣٦،٢٤٩)
- يزيد بن سنان بن يزيد القزاز البصري ،أبوخالد نزيل مصر ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ، وله بضع وثمانون . وحديثه في النسائي . تقريب التهذيب :٢٦٥/٢ (٧٠)
- يزيد بن عبدا لله بن خصيفة بن عبدا لله بن يزيد الكندي ،المدني ، وقد ينسب لجده ، ثقة من الخامسة ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب :٣٦٧/٢ (٠، ٨، ١٠١،٢٥١)

- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم ، أبوخالد الواسطي ، ثقة متقن ، عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومائتين ، وقد قارب التسعين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب :٣٧٢/٢ (١٥٦،٤٦)
- يعقوب بن سفيان النسوي أبويوسف ثقة حافظ من الحادية عشرة ، مات سنة سبع وسبعين ، وقيل بعد ذلك ، حديثه في النسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب :٣٧٥/٢ (٣٠٠،١٩٤،١٣٢)
- يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ الكبير العلامة الثقة أبويوسف السدوسي البصري ثم البغدادي ، صاحب " المسند " الكبير العديم النظير المعلل . توفي سنة اثنتين وستين ومائتين . السير :٤٧٦/١٢ (١٣٧،١١٦)
- أبويعلى . أحمد بن علي بن المثنى بن يحي بن عيسى الموصلي محدث الموصل ألامام الحافظ شيخ الاسلام ، ولد سنة عشر ومائتين وتوفي سنة سبع وثلاثمائة . السير :١٧٤/١٤ (٤٠٣)
- يعلى بن شبيب المكي مولى آل الزبير ، لين الحديث من الثامنة ، حديثه في الترمذي وابن ماجة . تقريب التهذيب :٣٧٨/٢ (٣٣١)
- يعلى بن أبي يحي المدني ، مجهول من السابعة ، حديثه في أبي داود . تقريب التهذيب :٣٧٩/٢ (٣٦٨)
- اليمان بن أخنس الجعفي . هو من أجداد عبدا لله بن محمد بن عبدا لله بن جعفر بن يمان المسندي أبو جعفر الحافظ شيخ البخاري . انظر تهذيب التهذيب : ٩/٦ (٣٩٦)
- يوسف بن ماهك بن بهزاد الفارسي المكي ، ثقة من الثالثة ، مات سنة ست ومائة ، وقيل بعد ذلك حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب :٣٨٢/٢ (٦٣)
- يوسف بن محمد بن المنكدر التميمي ،ضعيف ، من السابعة حديثه في ابن ماجة . تقريب التهذيب :٢/ ٣٨٢ (١٧٦،١٦٣، ١٧٨)
- أبواليمان : الحكم بن نافع البهراني الحمصي مشهور بكنيته ثقة ثبت ، يقال :إن أكثر حديثه عن شعيب مناوله من العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين ، حديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب :١٩٣/١ (٤٨،٤٧)
- يونس ابن أبي إسحاق السبيعي ، أبوإسرائيل ،الكوفي صدوق ، يهم قليلا ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وخمسين على الصحيح ، حديثه في البخاري في جزء القراءة ومسلم والسنن الأربعة . تقريب التهذيب :٣٨٤/٢ (١٣)
- ابن يونس الإمام الحافظ المتقن ، أبوسعيد ، عبدالرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبدالأعلى الصدفي المصري صاحب " تاريخ علماء مصر " توفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة عن ست وستين عاما . سير أعلام النبلاء :١٥/ ٥٧٨ (٢٢٥)
- يونس بن بكير بن واصل الشيباني ، أبوبكر الجمال الكوفي يخطئ ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين حديثه في البخاري معلقا ومسلم واصحاب السنن الا النسائي . تقريب التهذيب :٣٨٤/٢ (٢٨٩)
- يونس بن عبدالأعلى بن ميسرة الصدفي ، أبوموسى المصري ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة أربع وستين ، وله ست وتسعون سنة حديثه في مسلم والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب :٣٨٥/٢ (٩٥)
- يونس بن عبيد بن دينار العبدي ، أبوعبيد البصري ثقة ثبت ، فاضل ورع ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين . وحديثه في الكتب الستة . تقريب التهذيب :٣٨٥/٢ (٤٥)
- يونس بن أبي الفرات البصري القرشي مولاهم أبوالفرات الإسكاف ، ثقة من السادسة ، ولم يصب ابن حبان في تليينه ، حديثه في البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجة . تقريب التهذيب :٣٨٥/٢ (١٤٤)
- يونس ابن القاسم الحنفي أبوعمر اليمامي ، ثقة من الثامنة حديثه في البخاري . تقريب التهذيب :٣٨٥/٢ (٢٥١،١٠٠)
- يونس بن محمد الكذوب لقب بالصدوق تهكما كذاب من التاسعة ذكره الحافظ في التقريب :٣٨٦/٢ تمييزا . (١٥٢)

- يونس بن يزيد الأيلى ابن أبي النجاد ، أبويزيد مولى آل أبي سفيان ، ثقة ، إلا أن فى روايته عن الزهري وهما قليلا ، وفى غير الزهري خطأ ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وخمسين على الصحيح ، وقيل سنة ستين ، حديثه فى الكتب الستة . تقريب التهذيب :٣٨٦/٢ (١٢٠،٧٤)

فهرس الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الكتب

فهرس أوائل الأبيات

فهرس الفرق والطوائف والملل

فهرس المدن والبقاع

المصادر والمراجع

حرف الألف

١- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير** : للجورقاني، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي- ط. الأولي ١٤٠٤هـ الجامعه السلفية.

٢- **إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل:** مصطفى بن إسماعيل، ط. الأولى ١٤١٤هـ مكتبة ابن تيمية.

٣- **الإتقان في علوم القرآن** : للسيوطي، عالم الكتب.

٤- **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين:** د. نور الدين عتر -ط. الثانيه ١٤٠٨هـ مؤسسة الرساله.

٥- **الإمام علي ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال: إكرام الله إمداد الحق:** ط. الأولى ١٤١٣هـ دار البشائر الإسلاميه.

٦- **أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح** : المطبوع بذيل مشكاة المصابيح. بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثالثة ١٤٠٥هـ المكتب الإسلامي.

٧- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:** لابن بلبان: تحقيق شعيب الارنؤوط، ط. الأولى ١٤١٢هـ مؤسسة الرسالة.

٨- **أحوال الرجال:** لأبي إسحاق بن يعقوب الجوزجاني: تحقيق صبحي السامرائي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ مؤسسة الرسالة.

٩- **إحياء علوم الدين:** للإمام الغزالي، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية

١٠- أخبار القضاة: لوكيع، محمد بن خلف بن حيان، تعليق عبد العزيز مصطفى المراغي، ط. الأولى ١٣٦٦هـ مطبعة الاستقامه بالقاهرة.

١١- **آداب الزفاف في السنة المطهرة:** محمد ناصر الدين الألباني، ط. الأولي ١٤٠٩هـ المكتبة الاسلامية . طبعة جديدة.

١٢- **الأدب المفرد:** للإمام البخاري مع شرحه فضل ا لله الصمد، ط. الثالثة ١٤٠٧هـ المطبعة السلفية.

١٣- **أدب الإملاء والاستملاء.** للإمام السمعاني، ط الأولى ١٤٠١هـ دار الكتب العلمية.

١٤- **الأذكار**: للإمام النووي. دار الفكر.

١٥- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لأبي يعلي الخليلي، تحقيق د.محمد سعيد بن عمر إدريس، ط. الأولى ١٤٠٩مكتبة الرشد.

١٦- **ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري**: للقسطلاني، ط. السادسة، المطبعة الأميرية -ببولاق- ١٣٠٤هـ، دار الفكر

١٧- **إرشاد طلاب الحقائق**: للإمام النووي، تحقيق عبدالباري السلفي، ط. الأولى ١٤٠٨ مكتبة الإيمان.

١٨- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: محمد ناصر الدين الألباني، ط. الأولى ١٣٩٩هـ المكتب الاسلامي.

١٩- **أسئلة البرذعي لأبي زرعة**:المطبوع مع" أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية"للدكتور سعدي الهاشمي،ط.الثانية ١٤٠٩هـ مكتبة ابن القيم.

٢٠- **أساس البلاغة**: للزمخشري. تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة.

٢١- **الإستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**: للحافظ ابن عبد البر. تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤١٣هـ دار قتيبة للطباعة والنشر.

٢٢- **الاستقامة**: لشيخ الاسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية.

٢٣- **الاستيعاب في اسماء الأصحاب**: لابن عبد البر. المطبوع بحاشية الاصابة، دار الفكر -بيروت-

٢٤- **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضعة**: للملاعلي القاري، تحقيق محمد لطفي الصباغ، ط. الثانية ١٤٠٦هـ المكتب الاسلامي.

٢٥- **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر، دار الفكر ١٣٩٨هـ.

٢٦- **الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: تصنيف الإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق د.عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٣هـ دار الوعي -حلب-.

٢٧- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: للإمام ابن قيم الجوزية. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط. الأولي ١٣٧٤هـ دار الفكر.

٢٨- **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**: لأبي سليمان الخطابي. تحقيق د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، ط. الأولى ١٤٠٩ مركز إحياء التراث الاسلامي.

٢٩- **الأعلام**: خير الدين الزركلي، ط. السابعة، ١٩٨٦م دار العلم للملايين.

٣٠- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: تأليف العباس بن إبراهيم، ١٩٧٦م المطبعة الملكية -الرباط.

٣١- **الإعلان بالتوبيخ عن ذم التأريخ**: للإمام السخاوي، تحقيق فرانز روزنثال دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان.

٣٢- **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح**: لابن دقيق العيد. دار الكتب العلمية.

٣٣- **إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**: لشيخ الاسلام ابن تيمية تحقيق، د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ط. الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٤- **الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف في الاسماء والكنى والأنساب**: للأمير علي بن هبة ا لله بن مأكولا. ط. الأولى ١٤١١هـ دار الكتب العلمية.

٣٥- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض. تحقيق أحمد صقر، ط. الثانية ١٣٩٨هـ مكتبة ابن تيمية.

٣٦- **الأم**: للإمام الشافعي. مع مختصر المزني. دار الفكر.

٣٧- **الإمام أبو داود السجستاني وكتابه السنن**: عبدا لله بن صالح البراك، ط الأولى ١٤١٤هـ.

٣٨- **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر**: عطاء بن عبد اللطيف بن أحمد، ط. الأولى ١٤١٤هـ مكتبة العلم.

٣٩- **الأنساب**: للإمام السمعاني، تحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحي المعلمي، ط. الثانية ١٤٠٠هـ ، الناشر محمد أمين دمج -بيروت- لبنان.

٤٠- **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً**: د.محمد لقمان السلفي، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.

٤١- **الإيمان:** للحافظ محمد بن يحي ابن أبي عمر العدني: تحقيق. حمد بن حمدي الجابري الحربي، ط. الأولى ١٤٠٧ الدار السلفية.

حرف البـــاء

٤٢- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:** للحافظ ابــن كثـير، ط. الأولى ١٤٠٣هـ دار الكتب العلمية.

٤٣- **بحر الدم فيمن تكلم فيه الامام أحمد بمدح أو ذم:** يوسف بن حسن بن عبدالهادي، تحقيق د. وصي الله عباس، ط. الأولى ١٤٠٩هـ دار الراية.

٤٤- **البحر الزخار المعروف بمسند البزار:** للإمام البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله ، ط. الأولى مكتبة العلوم والحكم.

٤٥- **البحر المحيط:** لأبي حيان، مكتبة ومطابع النصر الحديثه.

٤٦- **البداية والنهاية:** للإمام ابن كثير، تحقيق د. أحمد أبو ملحـم وزملائـه، ط. الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.

٤٧- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** للعلامة محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٤٨- **بذل الماعون في فضل الطاعون:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق أحمد عصام الكاتب، ط. الأولى ١٤١١هـ دار العاصمة.

٤٩- **بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود:** عبدا لله الجميلي، ط. الثانية ١٤١٤هـ مكتبة الغرباء.

٥٠- **البرهان في علوم القرآن:** للإمام الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

٥١- **بغية الراغب المتمني في ختم النسائي:** للإمام السخاوي، تحقيق د. عبدالعزيز العبد اللطيف، ط. الأولى ١٤١٤هـ مكتبة العبيكان.

٥٢- **بلغة الحثيث إلى علم الحديث**: للإمام يوسف بن حسن بن عبدالهادي، تحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، ط. الأولى ١٤١٦هـ دار ابن حزم

٥٣- **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تصحيح محمد حامد الفقي، المكتبة التجارية الكبرى.

٥٤- **البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح**: للحافظ العراقي، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط. الأولى ١٤١٠ هـ دار الجنان.

حرف التاء

٥٥- **تأريخ أسماء الثقات**: للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، ط. الأولى ١٤٠٤هـ الدار السلفية.

٥٦- **تأريخ بغداد**: للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٥٧- **التأريخ الكبير**: للإمام البخاري، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان.

٥٨- **تأريخ يحي بن معين**: تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط. الأولى ١٣٩٩هـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى.

٥٩- **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضي الزبيدي، دار مكتبة الحياة.

٦٠- **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**: للكوثري، ط. الخامسة ١٤١٠هـ

٦١- **التبصرة والتذكرة**: شرح ألفية العراقي للإمام العراقي. دار الكتب العلمية.

٦٢- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية -بيروت- لبنان.

٦٣- **تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم ابن حزم**: إعداد عمربن محمود أبو عمر، حسن محمود أبو هنية، ط. الأولى ١٤٠٨هـ مكتبة المنار.

٦٤- **التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث**: تأليف بكربن عبدا لله أبو زيد، ط. الأولى ١٤١٢هـ دار الهجرة للنشر والتوزيع.

٦٥- **تحفة الأبرار بنكت الأذكار**: للسيوطي. تحقيق محي الدين مستو، ط. الأولى ١٤٠٧هـ مكتبة دار التراث.

٦٦- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: للإمام محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، إشراف عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر.

٦٧- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ المزي. تحقيق عبد الصمد شرف الدين، ط. الثانية ١٤٠٣هـ المكتب الاسلامي.

٦٨- **تحقيق الغاية بترتيب الرواة المترجم لهم في نصب الراية**: جمع حافظ ثناء ا الله الزاهدي، ١٤٠٧هـ جامعة العلوم الأثرية.

٦٩- **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**: للعراقي وابن السبكي والزبيدي. استخراج عبدا لله محمود الحداد، ط. الأولى ١٤٠٨هـ دار العاصمة.

٧٠- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: للإمام السيوطي. تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف، ط. الثانية ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية.

٧١- **التدليس في الحديث**: د. مسفر غرم له الدميني، ط. الأولى ١٤١٢هـ

٧٢- **تدوين السنة النبوية . نشأته و تطوره**: د. محمد بن مطر الزهراني، ط. الأولى ١٤١٢هـ مكتبة الصديق.

٧٣- **تذكرة الحفاظ**: للحافظ الذهبي، دائرة المعارف العثمانية ، دار احياء التراث العربي.

٧٤- **التراتيب الإدارية**: لعبد الحي الكتاني، دار الكتاب العربي -بيروت- لبنان.

٧٥- **التراجم الساقطة من الكامل لابن عدي**: لعبد المحسن الحسيني، ط. الأولى ١٤١٣هـ مكتبة ابن تيمية.

٧٦- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: للقاضي عياض. تحقيق د.أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة ١٣٨٧هـ

٧٧- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**: للإمام المنذري. تعليق مصطفى محمد عمارة، ط. الثالثة ١٣٨٨ دار احياء التراث العربي.

٧٨- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:** للحافظ ابن حجر العسقلاني. تصحيح عبدا لله هاشم المدني مكتبة ابن تيمية.

٧٩- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح:** لأبي الوليد الباجي، تحقيق . د. أبو لبابة حسين، ط. الأولى ١٤٠٦هـن دار اللواء.

٨٠- **التعريفات:** للشريف علي بن محمد الجرجاني. ط. الثالثة ١٤٠٨هـ دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان.

٨١- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:** للحافظ ابن حجر. تحقيق د. عبد الغفار البندار وزميله، ط. الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.

٨٢- **تغليق التعليق على صحيح البخاري:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد عبدالرحمن القزقي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.

٨٣- **تفسيرالقرآن العظيم:** للحافظ ابن كثير. ط.الأولى ١٤٠٨هـ دار الجيل –بيروت–لبنان

٨٤- **تفسير التحرير والتنوير:** للشيخ محمد الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر.

٨٥- **التقريب :** للإمام النووي المطبوع مع شرحه تدريب الراوي: بتحقيق عبدالوهاب بن عبداللطيف، ط. الثانية ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية.

٨٦- **تقريب التهذيب:** للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ط. الثانية ١٣٩٥هـ دار المعرفة.

٨٧- **تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف:** ربيع بن هادي عمير المدخلي،ط. الأولى ١٤١١هـ مكتبة دار السلام.

٨٨- **تقييد العلم:** للخطيب البغدادي. تحقيق يوسف العش، ط الثانية ١٩٧٤م دار إحياء السنة النبوية.

٨٩- **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد:** لابن نقطة، ط الأولى ١٤٠٧هـ، دار الحديث –بيروت–.

٩٠- **التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح:** للحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ١٤٠١هـ دار الفكر .

٩١- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة ابن تيمية.

٩٢- **تلخيص المستدرك**: للإمام الذهبي. المطبوع بحاشية المستدرك، دار المعرفة -بيروت- لبنان.

٩٣- **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**: محمد ناصرالدين الألباني.ط الثالثة ١٤٠٩هـ المكتبة الإسلامية.

٩٤- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: للحافظ ابن عبدالبر. تحقيق جماعة، مكتبة السوادي للتوزيع.

٩٥- **التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج المطبوع مع منهج النقد للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط الثالثة ١٤١٠هـ مكتبة الكوثر.

٩٦- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**: لابن عراق. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف وعبدا لله بن محمد الصديق، ط الثانية ١٤٠١هـ دار الكتب العلمية.

٩٧- **تنقيح الأنظار**: للإمام ابن الوزير اليمني الصغاني، المطبوع مع شرحه توضيح الأفكار. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١٣٦٦ دار إحياء التراث.

٩٨- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**: للحافظ ابن عبد الهادي. تحقيق د. عامر حسن صبري، ط الأولى ١٤٠٩هـ المكتبة الحديثة.

٩٩- **التنكيل والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة سفر السعادة**، لابن همات الدمشقي. تحقيق أحمد البزرة، ط الأولى ١٤٠٧ دار المأمون للتراث.

١٠٠- **التكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: للعلامة عبدالرحمن يحي المعلمي، ط الثانية ١٤٠٦هـ المكتب الاسلامي.

١٠١- **تهذيب الآثار**: للإمام ابن جرير الطبري. تحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد،١٤٠٤هـ مطابع الصفا -مكه- .

١٠٢- **تهذيب تاريخ دمشق**: لابن بدران، ط. الثانية، ١٣٩٩، دار المسيرة.

١٠٣- **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني. ط الأولى ١٤٠٤هـ دار الفكر.

١٠٤- **تهذيب الأسماء واللغات**: للإمام النووي. ١٤١٠هـ مكتبة ابن تيمية -القاهرة-.

١٠٥- **تهذيب سنن أبي داود:** للإمام ابن القيم. تحقيق محمد حامد الفقي، المطبوع مع مختصر المنذري، مكتبة السنة المحمدية.

١٠٦- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** :للحافظ المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط الخامسه ١٤١٣هـ مؤسسة الرسالة.

١٠٧- **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين:** د. موفق بن عبدا لله بن عبدالقادر، ط الأولى ١٤١٤هـ المكتبة المكية، المكتبة البغدادية، دار البشائر الاسلامية.

١٠٨- **توجيه القاري إلى فتح الباري:** جمعه حافظ ثناء ا لله الزاهدي، دار الفكر.

١٠٩- **توجيه النظر إلى أصول الأثر:** طاهر بن صالح الجزائري، المكتبة العلمية بالمدينة.

١١٠- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الانظار:** العلامه محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط الأولى ١٣٦٦هـ دار إحياء التراث.

١١١- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم والقابهم وكناهم:** لابن ناصرالدين الدمشقي. تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، ط الأولي ١٤١٤هـ مؤسسة الرسالة.

١١٢- **تيسير التحرير:** لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه، دار الفكر.

حرف الثاء

١١٣- **الثقات:** لأبن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ دار الكتب العلمية.

١١٤- **الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم:** جمع ودراسه. صالح بن حامد الرفاعي ١٤١٣هـ، ط الأولى ١٤٠٦هـ الجامعة الاسلامية.

١١٥- **ثمرات الأوراق:** لتقي الدين بن حجة الحموي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثانية ١٤٠٧هـ دار الجيل.

حرف الجيم

١١٦- **جامع الأصول من أحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم-**: للإمام ابن الأثير الجزري. تحقيق محمد حامد الفقي، ط الرابعة ١٤٠٤هـ دار احياء التراث.

١١٧- **جامع بيان العلم وفضله** للإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر. تحقيق أبي الأشبال الزهيري، ط الأولى ١٤١٤هـ دار ابن الجوزي.

١١٨- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: للحافظ صلاح الدين العلائي. تحقيق حمدي السلفي، ط الثانية ١٤٠٧هـ عالم الكتب.

١١٩- **الجامع في العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد. فهرسه محمد حسام بيضون، ط الأولى ١٤١٠هـ مؤسسة الكتب الثقافية.

١٢٠- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: للخطيب البغدادي. تحقيق د. محمود الطحان. ١٤٠٣هـ مكتبة المعارف.

١٢١- **الجرح والتعديل**: لأبن أبي حاتم، ط الأولى دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد. دار الكتب العلمية.

١٢٢- **جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**. اعتني به عبدالفتاح أبو غدة، ط الأولى ١٤١١هـ مكتب المطبوعات الاسلامية.

١٢٣- **الجوهر النقي**: للعلامة ابن التركماني. المطبوع بذيل السنن الكبرى للبيهقي، ١٤١٣هـ دار المعرفة -بيروت- لبنان.

حرف الحـــاء

١٢٤- **حاشية السندي على النسائي:** دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان وهو المطبوع مع شرح السيوطي.

١٢٥- **الحاوي للفتاوي:** للإمام السيوطي، دار الكتاب العربي.

١٢٦- **الحدود والتعزيرات عند ابن القيم،** بكربن عبد الله أبو زيد، ط الثانية ١٤١٥هـ دار العاصمة.

١٢٧- **الحطة في ذكر الصحاح الستة:** صديق حسن خان. تحقيق علي حسن عبدالحميد، ط الأولى ١٤٠٨هـ دار عمار.

١٢٨- **حل عقود الدرر في علوم الأثر:** للإمام ابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق عبدا لله بن علي مرشد، ط الأولى ١٤١٥هـ دار العباس.

١٢٩- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية.

حرف الـدال

١٣٠- **دراسات علميـة فـي صحيح مسلم:** علي حسن بن علي عبدالحميد، ط الأولى ١٤١٢هـ داتر الهجرة للنشر والتوزيع.

١٣١- **دراسات في الجرح والتعديل:** د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط الأولى ١٤١٥هـ مكتبة الغرباء الأثرية.

١٣٢- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم:** تأليف محمد عبد الخالق عظيمة، المكتبة التجارية.

١٣٣- **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة:** للسيوطي. تحقيق محمد لطفي الصباغ، ط الأولى ١٤١٥هـ مكتبة الوراق - الرياض-.

١٣٤- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للإمام البيهقي، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.

حرف الـــذال

١٣٥- **الذخيرة:** لأحمد بن إدريس القرافي. تحقيق محمد بوخبزة، ط الأولى ١٩٩٤م. دار العربي الاسلامي.

١٣٦- **ذكر أخبار أصبهان:** للحافظ أبي نعيم الأصبهاني. دار الكتاب الاسلامي.

١٣٧- **الذهبي ومنهجه في تاريخ الاسلام:** د. بشار عواد معروف، ط. الأولى، ١٩٧٦م عيسي البابي الحلبي.

١٣٨- **الذيل على طبقات الحنابلة:** لابن رجب، دار المعرفة -بيروت- لبنان.

١٣٩- **الذيل على القول المسدد:** للعلامة محمد صبغة ا لله المدراسي الهندي، ط الرابعة ١٤٠٢هـ إدارة ترجمان السنة -لاهور- باكستان.

حرف الــراء

١٤٠- **الرحلة في طلب الحديث:** للخطيب البغدادي. تحقيق نور الدين عتر، ط الأولي ١٣٩٥هـ دار الكتب العلمية.

١٤١- **الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي:** سليم الهلالي، علي حسن علي عبدالحميد، ط الأولى ١٤٠٥هـ المكتبة الاسلامية -عمان- الأردن.

١٤٢- **رجال صحيح البخاري:** للإمام أبي نصر الكلاباذي. تحقيق عبدا لله الليثي، ط الأولى ١٤٠٧هـ دار المعرفة.

١٤٣- **رجال صحيح مسلم:** للإمام أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني. تحقيق عبدا لله الليثي، ط الأولى ١٤٠٧هـ دار المعرفة.

١٤٤- **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه:** للإمام أبي اود. تحقيق محمد الصباغ، ط الثالثة ١٤٠١هـ المكتب الاسلامي.

١٤٥- **الرسالة:** للإمام الشافعي، تحقيق الشيخ أحمد شاكر.

١٤٦- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:** محمد بن جعفر الكتاني، ط الرابعة ١٤٠٦هـ دار البشائر الاسلامية.

١٤٧- **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل:** لأبي الحسنات اللكنوي الهندي. تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، ط الثالثة ١٤٠٧هـ دار البشائر الاسلامية.

١٤٨- **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لايوجب ردهم:** للإمام الذهبي. تحقيق محمد ابراهيم الموصلي، ط الأولى ١٤١٢هـ دار البشائر الاسلاميه.

١٤٩- **الروض الباسم:** في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير اليماني، ١٣٩٩هـ، دار المعرفة -بيروت-.

١٥٠- **لروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام:** تصنيف جاسم سليمان الفهيد الدوسري، ط الأولى ١٤١٤هـ دار البشائر الاسلاميه.

حرف الزاي

١٥١- **زاد المعاد في هدي خير العباد:** لابن قيم الجوزية. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ط السابعة ١٤٠٥هـ مؤسسة الرسالة.

١٥٢- **زوائد عبدالله بن أحمد بن حنبل في المسند:** د. عامر حسن صبري، ط الأولى ١٤١٠هـ دار البشائر الاسلاميه.

حرف السـين

١٥٣- **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحي بن معين:** تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط الأولى ١٤٠٨هـ مكتبة الدار.

١٥٤- **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل:** تحقيق موفق بن عبدالله عبدالقادر، ط الأولى ١٤٠٤هـ مكتبة المعارف.

١٥٥- **سؤالات حمزه بن يوسف للدارقطني وغيره من المشايخ:** تحقيق موفق بن عبدالله بن عبد القادر، ط الأولي ١٤٠٤هـ مكتبة المعارف.

١٥٦- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني:** تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط الأولي ١٤٠٤هـ. مكتبة المعارف -الرياض-.

١٥٧- **سلسلة الاحاديث التى ليس لها أصل:** سليم بن عيد الهلالي، ط الأولى ١٤١٣هـ دار العصيمي للنشر والتوزيع.

١٥٨- **سلسلة الآحاديث الصحيحة:** محمد ناصر الدين الألباني، ط الرابعة ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامى.

١٥٩- **سلسلة الآحاديث الضعيفة:** محمد ناصرالدين الألباني،ط الخامسة ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.

١٦٠- **سنن أبي داود:** للإمام أبي داود. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - صيدا- طرابلس.

١٦١- **سنن الترمذي:** للإمام أبي عيسى الترمذي. تحقيق وشرح أحمد شاكر، دار الكتب العلمية -بيروت - لبنان.

١٦٢- **سنن الدارمي:** تحقيق د. مصطفى ديب البغا، ط الأولى ١٤١٢هـ دار القلم.

١٦٣- **سنن الدارقطني:** للإمام الدارقطني، تصحيح عبدالله هاشم يماني المدني مع ذيله التعليق المغني على الدراقطني.

١٦٤- **السنن الكبرى للنسائي**: تحقيق. د.عبدالغفار البنداري، سيد كسروى حسن، ط الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية.

١٦٥- **السنن الكبرى للبيهقي**: دائرة المعارف العثمانية، ١٤١٣هـ دار المعرفه -بيروت- لبنان.

١٦٦- **سنن ابن ماجة**: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث.

١٦٧- **سنن النسائي**: بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي. وحاشية الإمام السندي، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان.

١٦٨- **سير أعلام النبلاء**: للإمام الذهبي. تحقيق شعيب الارناؤوط، ط الرابعة ١٤٠٦هـ مؤسسة الرسالة.

حرف الشين

١٦٩- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط، ط. الأولى ١٤١٢هـ دار ابن كثير.

١٧٠- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**:للإمام اللالكائي. تحقيق د.أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع.

١٧١- **شرح ألفية السيوطي في علم الحديث**: للشيخ أحمد محمد شاكر، ط الثانية ١٤٠٩هـ مكتبة ابن تيمية.

١٧٢- **شرح الزرقاني على الموطأ لإمام مالك** :للشيخ محمد الزرقاني، ١٣٩٨هـ دارالمعرفة -بيروت- لبنان.

١٧٣- **شرح السنة**: للإمام البغوي، ط الثانية ١٤٠٣هـ المكتب الاسلامي.

١٧٤- **شرح علل الترمذي**: للإمام ابن رجب الحنبلي. تحقيق د. نور الدين عتر، ط الأولى ١٣٩٨هـ الرئاسة العامه لدارات البحوث العلمية والافتاء.

١٧٥- **شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير**: لابن النجار الحنبلي. تحقيق د. محمد الزحيلي، و د. نزيه حماد، ١٤٠٠هـ مركز البحوث العلمي بجامعة أم القرى.

١٧٦- **شرح مسلم المسمى بالمنهاج**: للإمام النووي. تحقيق خليل مأمون شيحا، ط الأولى ١٤١٤هـ دار المعرفة، مكتبة المؤيد.

١٧٧- **شرح معاني الآثار**: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامه الطحاوي، ط الثانية ١٤٠٧ دار الكتب العلمية.

١٧٨- **الشرح والابانة على أصول السنة والديانة**: لابن بطه العكبري. تحقيق د. رضا بن نعسان معطي، ١٤٠٠هـ المكتبة الفيصلية.

١٧٩- **شرف أصحاب الحديث**: للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنة النبوية جامعة انقره.

١٨٠- **الشروح والتعليقات على كتب الأحكام الصغرى والوسطى والكبرى**: لأبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري، ط الأولى ١٤٠٣هـ.

١٨١- **شروط الأئمة الخمسة**: للحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن موسى الحازمي، ط الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.

١٨٢- **شروط الأئمة الستة**: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ط الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية.

١٨٣- **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل**: لأبي الحسن مصطفى إسماعيل، ط الأولى ١٤١١هـ مكتبة ابن تيمية.

حرف الصاد

١٨٣- الصاحبي : لأبي الحسين أحمد فارس بن زكريا . تحقيق السيد : أحمد صقر ، طبعة عيسى البابي الحلبي .

١٨٤- **الصارم المنكي في الرد على السبكي**: للعلامة محمد بن أحمد بن عبدالهادي، قابله إسماعيل بن محمد الأنصاري، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية.

١٨٥- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط الثانية ١٣٩٩هـ دار العلم للملايين.

١٨٦- **صحيح ابن حبان:** للإمام ابن حبان المطبوع مع تقريبة الاحسان. تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط الأولى ١٤١٢هـ مؤسسة الرسالة.

١٨٧- **صحيح ابن خزيمة:** تحقيق د. محمد مصطفى الاعظمي، ط. الثانية ١٤١٢هـ المكتب الاسلامي.

١٨٨- **صحيح البخاري:** للإمام البخاري المطبوع مع شرحه فتح الباري. مراجعة قعي محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي. دار الريان للتراث.

١٨٩- **صحيح الترغيب والترهيب:** تحقيق محمد ناصرالدين الألباني، ط الثالثة ١٤٠٩هـ مكتبة المعارف.

١٩٠- **صحيح مسلم المطبوع مع شرحه للإمام النووي:** بتحقيق خليل مأمون شيحا، ط الأولى ١٤١٤هـ مكتبة المؤيد، دار المعفة.

١٩١- **الصناعة الحديثية في السنن الكبرى:** د. نجم عبد الرحمن خلف، ط الأولى ١٤١٢هـ دار الوفاء للطباعة والنشر.

١٩٢- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الاسقاط والسقط:** للإمام أبي عمرو بن الصلاح. تحقيق موفق عبد القادر، ط الثانية ١٤٠٤هـ دار الغرب الاسلامي.

١٩٣- **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:** للإمام ابن القيم. تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، ط الأولى ١٤٠٨هـ دار العاصمة.

حرف الضاد

١٩٤- **الضعفاء الصغير:** للإمام البخاري. تحقيق محمود زايد، ط الأولى ١٤٠٦هـ دار المعرفة – بيروت- لبنان.

١٩٥- **الضعفاء الكبير**[1]**:** للعقيلي. تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط الأولى دار الكتب العلمية.

١٩٦- **الضعفاء والمتركون:** للإمام الدارقطني. تحقيق موفق بن عبدالقادر، ط الأولى ١٤٠٤هـ مكتبة المعارف.

١- انظر للوقوف على اسم هذا الكتاب تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٣٣، معجم المؤلفين: ١١/ ٩٨، مقدمة تحفة الأحوذي: ٢٠٤، ما كتبه عبدالله بن يوسف الجديع في تحقيقه للمقنع في علوم الحديث: ٢/ ٦٥٧

١٩٧- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته:** محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الاسلامي.

١٩٨- **ضعيف سنن ابن ماجة:** محمد ناصر الدين الألباني، ط الأولى ١٤٠٨هـ المكتب الاسلامي.

١٩٩- **ضعيف سنن أبي داود:** محمد ناصر الدين الألباني، ط الأولى ١٤١٢هـ المكتب الاسلامي.

٢٠٠- **ضعيف سنن الترمذي:** محمد ناصر الدين الألباني، ط الأولى ١٤١١هـ المكتب الاسلامي.

٢٠١- **ضوابط الجرح والتعديل:** د. عبد العزيز العبد اللطيف، ط. الأولى ١٤١٢هـ، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

حرف الطـــاء

٢٠٢- **طبقات الحنابلة:** للقاضي أبي الحسين محمد بن أبى يعلي، دار المعرفة.

٢٠٣- **طبقات الشافعية الكبرى:** للسبكي. تحقيق عبد الفتاح الحلو، ومحمود الطناحي، ط الخامسة دار احياء الكتب العربية.

٢٠٤- **الطبقات الكبرى:** لمحمد بن سعد المعروف بابن سعد. تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط الأولى ١٤١٠هـ دار الكتب العلمية.

٢٠٥- **طبقات المدلسين:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، د. محمد زينهم محمد عزب، ط. الأولى ١٤٠٧هـ، الصحوة للنشر.

حرف الظـــاء

٢٠٦- **ظاهرة الإرجاء في الفكر الاسلامي:** رسالة علمية نال بها د. سفر الحوالي درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، مكتوبه بالآلة الكاتبة.

٢٠٧- **ظاهرة المشترك اللفظي ومشكلة غموض الدلاله:** اعداد الدكتور أحمد نصيف الجنابي، مجلة المجمع العلمي جـ٤ المجلد٣٥ محرم ١٤٠٥هـ.

حرف العين

٢٠٨- **عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة:** د. ناصر بن علي عائض حسن الشيخ، ط الأولى ١٤١٣هـ مكتبة الرشد.

٢٠٩- **العقيدة الطحاوية:** للإمام الطحاوي مع شرحها. تخريج محمد ناصر الدين الألباني، ط الثامنة ١٤٠٤هـ المكتب الاسلامي.

٢١٠- **علل الحديث** لابن أبي حاتم، اشراف محب الدين الخطيب، ١٤١٥هـ دار المعرفة – بيروت- لبنان.

٢١١- **العلل الكبير:** للإمام الترمذي. رتبه أبو طالب القاضي. تحقيق صبحي السامرائي ومن معه، ط الأولى ١٤٠٩هـ عالم الكتب.

٢١٢- **العلل ومعرفة الرجال:** للإمام أحمد. تحقيق وصي ا لله عباس، ط الأولى ١٤٠٨هـ المكتب الاسلامي.

٢١٣- **عمدة القاري:** للعيني، دار الفكر.

٢١٤- **عمل اليوم والليلة: لابن** السني، تحقيق بشير محمد عيون، ط الأولى ١٤٠٧هـ مكتبة دار البيان.

٢١٥- **عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات:** د. أحمد محمد نور سيف، ط الأولى ١٤٠٧هـ دار المأمون للتراث.

٢١٦- **عون المعبود شرح سنن أبي داود:** للعلامة أبي الطيب العظيم أبادي[1] ط الثالثة ١٣٩٩هـ دار الفكر.

حرف الغين

٢١٧- **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية:** للامام السخاوي. تحقيق محمد سيدي محمد محمد الأمين. ط الأولى ١٤١٣هـ دار القلم.

٢١٨- **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام:** محمد ناصر الدين الألباني، ط الثالثة ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.

٢١٩- **غاية النهاية في طبقات القراء:** لابن الجزري، السنة الثانية ١٤٠٢هـ دار الكتب العلمية.

٢٢٠- **الغنية:"فهرست شيوخ القاضي عياض"** تحقيق د. محمد عبدالكريم. ١٣٩٨هـ الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.

حرف الفاء

٢٢١- **الفتاوي الحديثية :** للإمام السخاوي، تحقيق على رضا،ط الأولى ١٤١٦هـ دار المأمون للتراث.

٢٢٢- **الفتاوي الكبرى:** لشيخ الاسلام ابن تيمية، قدم له حسنين محمد مخلوف، دار المعرفه.

٢٢٣- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، راجعه قعي محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث.

٢٢٤- **فتح الباقي على ألفية العراقي: للحافظ** زكريا بن محمد الانصاري، المطبوع مع التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية.

٢٢٥- **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي:** للسخاوي، تحقيق علي حسين علي، ط الثانية ١٤١٢هـ دار الامام الطبري.

٢٢٦- **الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية:** تأليف العلامة محمد بن علان الصديقي، دار الفكر.

٢٢٧- **الفصل في الملل والأهواء والنحل:** تأليف الإمام أبي محمد ابن حزم. تحقيق محمد إبراهيم نصر وزميله، ط الأولى ١٤٠٢هـ شركة مكتبات عكاظ.

٢٢٨- فضل الله الصمد في توضيح الآدب المفرد: تأليف فضل الله الجيلاني، قدم له محب الدين الخطيب، ط الثالثه ١٤٠٧هـ دار المطبعة السلفية.

٢٢٩- **فقه النوازل:** تأليف بكر بن عبدا لله أبو زيد، ط الأولى ١٤٠٧هت مكتبة الرشد.

٢٣٠- **الفقيه والمتفقه:** للخطيب البغدادي. تصحيح إسماعيل الأنصاري. ط الثانية ١٤٠٠هـ دار الكتب العلمية.

٢٣١- **فهرست ماروا عن شيوخه:** لأبن خير الاشبيلي، ط الثانية ١٣٩٩، منشورات دار الآفاق.

٢٣٢- **الفهرس الحثيث لمن قال فيه البخاري.منكر الحديث:** عبد العزيز بن محمد السدحان، ط الأولى ١٤١٢هـ.

٢٣٣- **فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:** تأليف عبدالحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق د. إحسان عباس، ط الثانية ١٤٠٢هـ دار الغرب الاسلامي.

٢٣٤- **الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة:** محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبدالرحمن بن يحي المعلمي، مكتبة السنة المحمدية.

٢٣٥- **فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشر النذير:** تأليف محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر.

حرف القاف

٢٣٦- **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة:** لشيخ الاسلام ابن تيميةز تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، ط الأولى ١٤٠٩هـ مكتبة لينة.

٢٣٧- **القاموس المحيط:** للفيروزبادي، ط الأولى ١٤١٢هـ دار احياء التراث العربي.

٢٣٨- **قفو الأثر في صفو علوم الأثر:** لابن الحنبلي عناية عبد الفتاح أبو غدة، ط الثانية ١٤٠٨هـ مكتب المطبوعات الاسلامية -حلب-.

٢٣٩- **قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث:** للعلامة محمد جمال الدين القاسمي، ط الأولى ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية.

٢٤٠- **قواعد في علوم الحديث:** للعلامة ظفر أحمد التهانوي. تحقيق عبد الفتاح أبو غده، ط الخامسة ١٤٠٤هـ مكتب المطبوعات الاسلامية -حلب-.

٢٤١- **قوة الحجاج في عموم المغفرة للحاج:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط الأولى ١٤١٣هـ المطبوع مع مجلس في فضل يوم عرفه لابن ناصرالدين. مكتب تحقيق التراث بدار القبلة

٢٤٢- **قول البخاري:** سكتو عنه. د. مسفر بن غرم ا لله الدميني، ط الأولى ١٤١٢هـ.

٢٤٣- **القول المسدد في الذب عن المسند:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط الرابعة ادارة ترجمان السنه.

حرف الكاف

٢٤٤- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:** للإمام الذهبي، تعليق محمد عوامه وزميله، ط الأولى ١٤١٣هـ دار القبلة.

٢٤٥- **الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف:** علي حسن علي عبد الحميد، ط الأولى ١٤١٠هـ دار ابن الجوزي.

٢٤٦- **الكامل في ضعفاء الرجال:** للإمام ابن عدي، ط الثالثة ١٤٠٩هـ دار الفكر.

٢٤٦- الكتاب : لسيبويه ابي بشرعمرو بن عثمان ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، ط الثالثة ـ ١٤٠٨ هـ ـ الخانجي القاهرة .

٢٤٧- **كتاب الآموال:** لحميد بن زنجويه. تحقيق شاكر ذيب فياض، ط الأول ١٤٠٦هـ مركز الملك فيصل.

٢٤٨- **كتاب الضعفاء والمتروكين:** للإمام النسائي، تحقيق بوارن الضناوي، كمال يوسف الحوت، ط. الثانية ١٤٠٧هـ دار الفكر.

٢٤٩- **كتاب المعمرين من العرب وطرف من أخبارهم:** لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تعليق محمد أمين الخانجي، مكتبة المعارف -الطائف-.

٢٥٠- **كتب الفهارس والبرامج واقعها وأهميتها:** لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ط الأولى ١٤١٦هـ دار ابن حزم.

٢٥١- **كشاف اصطلاحات الفنون:** تأليف محمد على الفاروقي التهانوي. تحقيق د. لطفي عبدالبديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٥٢- **كشف الأستار عن زوائد البزار**: للحافظ الهيثمي. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة.

٢٥٣- **كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي**، للبخاري، ١٣٩٤هـ، دار الكتاب العربي.

٢٥٤- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: لاسماعيل بن محمد العجلوني، ط الثالثة ١٤٠٨هـ دار الكتب العلمية.

٢٥٥- **كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق هادي بن حمد المري، ط الأولى ١٤١٤هـ دار ابن حزم.

٢٥٦- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة، ١٤١٠هـ دار الفكر.

٢٥٧- **الكفاية في علم الرواية**: للخطيب البغدادي. تحقيق د. أحمد عمر هاشم، ط الثالثه ١٤٠٦هـ دار الكتاب العربي.

٢٥٨- **الكليات . معجم في المطلحات والفروق اللغوية**: لأبى البقاء الكفوي قابله. د. عدنان درويش وزميله، ط الأولى ١٤١٢هـ مؤسسة الرسالة.

٢٥٩- **كناشة النوادر**: عبد السلام هارون، ط الثانية دار الطلائع.

٢٦٠- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**.للعلامة المتقي بن حسام الدين الهندي، ١٤٠٩هـ مؤسسة الرسالة.

حرف اللام

٢٦١- **اللآلئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعة**: للإمام السيوطي، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٢٦٢- **لسان العرب**: للعلامة جمال الدين محمد بن مكرم ابن منصور الافريقي، دار صادر- بيروت-.

٢٦٣- **لسان الميزان:** للحافظ ابن حجر، ط الأولى ١٤٠٧هـ دار الفكر.

٢٦٤- **اللباب في تهذيب الأنساب:** لابن الأثير الجزري، ١٤٠٠هـ دار صادر.

٢٦٥- **لمحات في أصول الحديث:** د. محمد أديب صالح، ط. الخامسة ١٤٠٩هـ، المكتب الإسلامي.

٢٦٦- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية:** تأليف العلامة محمد بن أحمد السفاريني، ط الثانية ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.

حرف الميم

٢٦٧- **ما تمس إليه حاجة القارئ لصحيح الإمام البخاري:** للإمام النووي. تحقيق علي حسن عبدالحميد، دار الكتب العلمية.

٢٦٨- **المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجة:** للإمام الذهبي، تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة، ط الأولى ١٤٠٩هـ دار الراية.

٢٦٩- **المجروحين** : من المحدثين والضعفاء والمتروكين: للإمام ابن حبان. تحقيق محمود ابراهيم زايد، دار الباز للنشر والتوزيع.

٢٧٠- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:**للإمام الهيثمي،ط الثالثة ١٤٠٢هـ دار الكتاب العربي

٢٧١- **المجموع شرح المهذب:** للإمام النووي، الناشر زكريا علي يوسف، مطبعة الامام – شارع محمد كريم بالقلعة– مصر.

٢٧٢- **مجموع الفتاوي:** لشيخ الاسلام ابن تيمية، ترتيب وجمع عبدالرحمن بن قاسم.

٢٧٣- **محاسن الاصطلاح:** للبلقيني، تحقيق عائشة بنت الشاطئ، دار المعارف.

٢٧٤- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:** للرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، ط الثالثة ١٤٠٤هـ دار الفكر.

٢٧٥- **المحلي:** لابن حزم. تحقيق أحمد محمد شاكر. دار التراث.

٢٧٦- **مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم:** لابن الملقن. تحقيق عبدالله اللحيدان وسعدآل حميد، ط الأولى ١٤١١هـ دار العاصمة.

٢٧٧- **مختصر سنن أبي داود:** للحافظ المنذري.تحقيق محمد حامد الفقي مكتبة السنة المحمدية.

٢٧٨- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين.** للإمام ابن القيم. تحقيق محمد حامد الفقي ١٣٧٥هـ

٢٧٩- **المدخل إلى كتاب الإكليل:** للإمام الحاكم، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة.

٢٨٠- **المدخل إلى شرح السنة:** إعداد على بن عمر بادحدح، ط الأولى ١٤١٥هـ دار الأندلس.

٢٨١- **المدخل إلى الصحيح:** للإمام الحاكم، تحقيق د. ربيع بن هادي مدخلي، ط الخامسة ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة.

٢٨٢- **مذكرة في أصول الفقه:** للعلامة محمد الأمين الشنقيطي، ط الأولى ١٤٠٩هـ مكتبة ابن تيمية.

٢٨٣- **المراسيل:** لابن أبي حاتم. تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط الثانية ١٤٠٢هـ مؤسسة الرسالة.

٢٨٤- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** علي بن سلطان محمد القاري، الناشر دار الكتاب الإسلامي.

٢٨٥- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه، دار الفكر-بيروت-

٢٨٦- **مسائل الإمام أحمد لأبي داود صاحب السنن:** تقديم محمد رشيد رضا، دار المعرفة.

٢٨٧- **المسائل والرسائل النجدية لبعض علماء نجد.** أشرف على طبعه عبد السلام بن برجس، ط الثانية ١٤٠٩هـ دار العاصمة.

٢٨٨- **المستدرك على الصحيحين:** للإمام الحاكم. دار المعرفة -بيروت- لبنان.

٢٨٩- **مسند الامام أحمد بن حنبل:** ط الخامسة المكتب الاسلامي.

٢٩٠- **مسند أبي يعلى الموصلي:** تحقيق حبيب إرشاد الحق الأثري، ط الأولى ١٤٠٨هـ دار القبلة.

٢٩١- **مسند الحميدي:** تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب -بيروت-.

٢٩٢- **مسند الشهاب:** للقضاعي. تحقيق حمدي السلفي، ط الأولى ١٤٠٨هـ مكتبة الإيمان.

٢٩٣- **المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم:** للإمام الذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي، الدار العلمية.

٢٩٤- **مشكاة المصابيح:** لمحمد بن عبدالله التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ط الثالثة ١٤٠٥هـ المكتب الاسلامي.

٢٩٥- **مشكل الآثار:** للإمام الحافظ أبي جعفر الطحاوي، ط. الأولى دائرة المعارف بحيدر أباد الركن، ١٣٣٣، دار صادر

٢٩٦- **مصابيح السنة:** الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي، ط. الأولى ١٤٠٧هـ دار المعرفة.

٢٩٧- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة:** للبوصيري. تحقيق موسى محمد علي،د. عزت علي عطية، دار الكتب الحديثة.

٢٩٨- **المصعد الأحمد في ختم مسند** الإمام أحمد، لابن الجزري، المطبوع في طلائع المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

٢٩٩- **مصنف ابن أبي شيبة:** تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، ط الأول ١٤٠٩هـ دار التاج.

٣٠٠- **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع:** للملاعلي القاري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط الرابعة ١٤٠٤هـ مكتب المطبوعات الاسلامية.

٣٠١- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة.

٣٠٢- **معالم السنن:** للإمام الخطابي، ط الثانية ١٤٠١هـ المكتبة العلمية -بيروت- لبنان.

٣٠٣- **معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى:** د. نجم عبدالرحمن خلف، ط الأولى ١٤٠٩هـ دار الراية.

٣٠٤- **معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند**: د. عامر حسن صبري، ط الأولى ١٤١٣هـ دار البشائر الاسلامية.

٣٠٥- **المعجم الصغير "الـروض الدانـي"** للطبراني، تحقيق محمد شكورمحمود، ط الأولى ١٤٠٥ المكتب الاسلامي.

٣٠٦- **المعجم الكبير**: للإمام الطبراني. تحقيق حمدي السلفي، ط الثانية ١٤٠٥هـ مكتبة الزهراء.

٣٠٧- **معجم المؤلفين**: لعمر رضا كحالة: مكتبة المثني -بيروت-. دار إحياء التراث العربي.

٣٠٨- **معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الاسلامي**: عبد ا لله محمد الحبشي، ط الأولى ١٤٠٥هـ الدار اليمنية.

٣٠٩- **معجم مقاييس اللغة**: لابن فارس. تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر.

٣١٠- **المعجم الوسيط**: د. إبراهيم أنيس وزملائه.

٣١١- **معجم النحو**: لعبد الغني الدقر، ط الثالثة ١٤٠٧هـ مؤسسة الرسالةز

٣١٢- **معرفة الثقات**: للعجلي ترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبدالعليم البسـتوي، ط الأولى ١٤٠٥هـ مكتبة الدار.

٣١٣- **معرفة السنن والآثـار**: للإمـام البيهقـي، تحقيـق د. عبـد المعطـي قلعجـي، ط الأولى ١٤١١هـ دار الوعي.

٣١٤- **معرفة علوم الحديث**: للإمام الحاكم: اعتنى بنشره معظم حسين، ط الثانية ١٣٩٧هـ دائرة المعارف العثمانية.

٣١٥- **المعرفة والتأريخ للبسـوي**: تحقيـق د. اكـرم ضيـاء العمـري، ط الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الدار بالمدينة.

٣١٦- **المغني عن حمل الاسفارفي الأسفار في تخربيج مافي الإحياء من الأخبـار**: للحافظ العراقي. أعتنى به أشرف بن عبد المقصود، ط الأولى ١٤١٥هـ دار طبرية.

٣١٧- **المغنـي في الضعفاء**: للإمام الذهبي، تحقيق د. نورالدين عتر،دار احياء التراث العربي

٣١٨- **المغير علـى الأحـاديث الموضوعـة فـي الجـامع الصغـير** لأحمـد بـن الصديـق الغماري، ١٤٠٢هـ دار الرائد العربي-بيروت-.

٣١٩- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة:** للإمام ابن القيم، دار الكتب العلمية.

٣٢٠- **مفردات ألفاظ القرآن:** للراغب الأصفهاني. تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط الأولى ١٤١٢هـ دار القلم.

٣٢١- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** للسخاوي. تحقيق محمد عثمان الخشت، ط الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتاب العبي:

٣٢٢- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** لأبي الحسن الأشعري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط الثانية ١٣٨٩هـ مكتبة العلوم والحكمة.

٣٢٣- **مقدمة إكمال المعلم بفوائد مسلم:** للقاضي عياض، تحقيق الحسين بن محمد شواط، ط الأولى ١٤١٤هـ دار ابن عفان.

٣٢٤- **مقدمة ابن الصلاح:**[1] للإمام ابن الصلاح، المطبوعة مع شرحها التقييد والإيضاح. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ١٤٠١هـ دار الفكر.

٣٢٥- **مقدمة تحفة الأحوذي:** للمباركفوري. تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر.

٣٢٦- **المقنع في علوم الحديث:** لابن الملقن. تحقيق عبدا لله بن يوسف الجديع، ط الأولى ١٤١٣هـ دار فواز للنشر.

٣٢٧- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف:** للإمام ابن القيم. تحقيق عبدالفتاح ابو غدة، ط الثانية ١٤٠٢هـ مكتب المطبوعات الاسلامية.

٣٢٨- **مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة.** د. المرتضى الزين أحمد، ط الولى ١٤١٥هـ مكتبة الرشد.

٣٢٩- **المنتقى من منهاج الاعتدال:** للإمام الذهبي. تحقيق محب الدين الخطيب مكتبة المؤيد.

٣٣٠- **منتقى الأخيار من أحاديث سيد الأخبار:** للمجد ابن تيمية، المطبوع مع شرحه نيل الأوطار، دار الكتب العلمية.

٣٣١- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية:** شيخ الاسلام ابن تيمية. تحقيق محمد رشاد سالم، ط الثانية ١٤٠٩هـ مكتبة ابن تيمية.

٣٣٢- **المنهج الحديث في علوم الحديث:** محمد محمد السماحي، ١٣٨هـ طبع دار الأنوار.

١- كذا وقعت تسمية كتاب ابن الصلاح في بعض نسخه المطبوعة، وانظر تحقيقاً نفيساً في تسمية هذا الكتاب للدكتور موفق بن عبدالله في كتابه توثيق النصوص: ص١٠٢، وانظر صيانة صحيح مسلم: ص٧٥.

٣٣٣- **منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال:** رسالة ماجستير من إعداد قاسم علي سعد، مكتوبة بالآلة الكاتبة، جامعة الامام.

٣٣٤- **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتأريخه:** د. محمد مصطفى الأعظمي، ط الثالثة ١٤١٠هـ مكتبة الكوثر.

٣٣٥- **منهج النقد في علوم الحديث:**الدكتور نورالدين عتر،ط الثالثة ١٤١٢هـ دار الفكر

٣٣٦- **منية الألمعي:** لقاسم بن قطلوبغا المطبوعة آخر المجلد الرابع من : نصب الراية"، ط الثالثة ١٣٩٣هـ المكتبة الإسلامية.

٣٣٧- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان:** للحافظ الهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية.

٣٣٨- **موافقة الخبر في تخريج أحاديث المختصر:** للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، ط الأولى ١٤١٢هـ مكتبة الرشد.

٣٣٩- **موضح أوهام الجمع والتفريق:** للخطيب البغدادي. تحقيق المعلمي، دائرة المعارف العثمانية -حيدرأباد- دار الفكر.

٣٤٠- **الموضوعات:** لابي الفرج ابن الجوزي. تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط الثانية ١٤٠٣هـ دار الفكر.

٣٤١- **الموطأ:** للإمام مالك مع شرح الزرقاني، ١٣٩٨هـ دار المعرفة -بيروت- لبنان.

٣٤٢- **الموقظة في علم مصطلح الحديث:** للإمام الذهبي. اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة .

٣٤٣- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** للإمام الذهبي.تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة.

حرف النــون

٣٤٤- **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار** : للحافظ ابـن حجـر العسـقلاني. تحقيـق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية.

٣٤٥- **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**: لأبي الفرج ابن الجوزي. تحقيـق محمد عبد الكريم كاظم الراضي، ط الأولى ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة.

٣٤٦- **نزهة الألباب في الألقاب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبدالعزيز السـديري، ط الأولى ١٤٠٩هـ مكتبة الرشد.

٣٤٧- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر، المطبوعة مع النكت على النزهـة. لعلي حسن عبد الحميد، ط الأولى ١٤١٣هـ دار ابن الجوزي.

٣٤٨- **نصب الراية لأحاديث الهداية**: للزيلعي، دار الحديث -القاهرة- .

٣٤٩- **نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والايهام**. تحقيـق د. فـاروق حمـادة، ط. الأولى ١٤١٤هـ مكتبة ابن تيمية.

٣٥٠- **النكت البديعات على الموضوعات**: للسيوط. تحقيق الشيخ عـامر أحمـد حيـدر، ط. الأولى ١٤١١هـ دار الجنان.

٣٥١- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للحافظ ابن حجـر العسـقلاني. تحقيـق د. ربيـع بـن هادي مدخلي، ط. الثانية ١٤٠٨هـ دار الراية.

٣٥٢- **النكت على نزهة النظر**:علي حسن عبد الحميد،ط. الأولى ١٤١هـ دار ابن الجوزي.

٣٥٣- **النكت الوفيـة بمـا فيهـا شـرح الألفيـة**: لبرهـان الديـن ابراهيـم بـن عمـر، رسـالة ماجستير بالجامعة الاسلامية. تحقيق خبير خليل عبد الكريم.

٣٥٤- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**: للإمام الشوكاني، دار الكتب العلمية.

حرف الهـــــاء

٣٥٥- **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط. الأولى ١٤٠٧هـ دار الريان.

حرف الـــــواو

٣٥٦- **الوجوه والنظائر في القرآن الكريم**: سليمان بن صالح القرعاوي، ط. الأولى ١٤١٠هـ مكتبة الرشد.

٣٥٧- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**: د. محمد بن محمد أبو شهبة، ط. الأولى ١٤٠٣هـ عالم المعرفة.

٣٥٨- **الوضع في الحديث**: عمر بن حسن عثمان فلاته، ١٤٠١هـ مكتبة الغزالي.

٣٥٩- **وفيات الأعيان وأبناء أنباء الزمان**: لابن خلكان. تحقيق د. إحسان عباس: دار صادر -بيروت-.

حرف اليــــاء

٣٦٠- **اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر**: للمناوي. تحقيق ربيع السعودي، ط. الأولى ١٤١١هـ مكتبة الرشد.

فهرس الموضوعات